

4.089;

ایہ سب پر یہ انکلمات تھیں
قانون پر یہ انکلمات تھیں
ان کے تحت علی الدینی یوں لکھا وہ ان
کیوں لکھا وہ ان کی علت ہی یہ تھا کیوں ہی
ان کے نفس لایا علیہا جاہ
ان کے کفر کے

—م— الله الرحمن الرحيم .

فروا الحمد لله والمعوم واللام للحمس والا ستعراق اي كل
حمد من الارل الى الال من اي حامد كان ويحتمل
ان يكون مصدا المحمدي اذ العذر المستوك بين المصل وبين
من مقام حمد الله عز وجل لا يذم الاستيعاب كما يلا يسه
الاسعراي وحمل ان الذين المراد الحاصل بالمصل ويعنى سواس
وسواس قوله نواه في الحكري بحس الحمل لا يخفى ما في ترك
الصرح باسمه سبحانه من التعظيم والاحلال وادعاء المعنى
وان الوهم لا بد من الي ال اجل بربا الحمد عبده تعالى وتعالى
الحمد صريحا كما شعرنا عليه وعزاه الى الاسلوب التي تحلب
الطباخ الله لكون الحمد يدان يذ ا قوله والصلوة اي الرحمة
والله الحمد بالذلة من عاوجه بالحق سبحانه قوله على نبينه
من السموع المعني الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان نعمة
الله تعالى على عباده للمبليغ وظهر مما ذكر في القصة السورة
وحده برك التضرع اسماء الى الله عليه وسلم على ان يوجه حسن
المواضع دولة في الله اي اشل منه قوله واصحابه جميعا

كطاهروا أطهارا وجميع صاحب يساؤون السجاء كهم ورواها رازي صاحب
 بكسر السجاء كهم ورواها رازي صاحب بكسر السجاء كهم ورواها رازي صاحب
 فاعلا لا يجمع على افعال فواله المتأديين بأدائه الادب تكافؤا من
 حل هو حيزي اي الذي ين ثبت فبما بينهم التاديب اذ اياه
 والا بصباغ بصبغه لعنا ثم في ذاته صلى الله عليه وسلم قوله في
 اي ما يستلزم عليك قوله فوائد جمع ما قد من الفيل بعيني انتم
 گرفته رداده شود از دانش و مال مولد محل مشكلات الباقية
 المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانه بمعنى الحق السفي
 مشکلا لانه يسببه الما طل والتاء في الكاية للشيء لغة او المشكل
 او انما ثبت باعتبار الرسالة قوله للعلامة داءه للمبالغة ولم
 يطلق على الله سبحانه مع انه الجدل يربط لك اتوهم التامث قوله
 في المشارق والمغرب كناية عن جميع الارض كناية بقرنه الى
 رب المشارق والمغرب وتوحيده الجمع ان الشمس من اول
 السورة الى اول الحق في كل يوم مضعا وهي مائة وانسان
 ودهانون ثم نعود الى مطالعها كذلك وكل حال المعرب
 وقد رفع تسميته المشرق والمغرب كناية عن جميع الارض
 بكما في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين رتبة تسمية بماء على
 ارادة مشرق في الذهاب والعود المتناهية اكل واكل
 قوله المشرقين قوله الشيخ خواجة قوله غملا في قوله بالمدس
 سورة في الحاشية العمل السترا انتهى بفتح ستر انه ما كان منه
 بغيره العليق بجنابه او الماشي من شخص وصله من غملا ساء له

عمل ويجوز ان يجعل كفاية عن الاحاطة اني احاطه الله بغفرانه
 وجعله شاملا له قال في التاج التغمد كما يوشيدن فلا بد حينئذ
 من التجريد اذ الم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه
 كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا فوله واسلمه بحبوة جنانه
 بكسر الجيم قال قد اسسره في الحاشية بحبوة الدار وسطها
 وهي من كل شيع وسطه وخياره انتهى يعني جعل الله خياره
 سكنى له فوله نطمتها العظم و رشته كشيدن خواصا استعير لتأليف
 بساغا كلامه المترننه المعاني المتسابة الدلالات على ما يقتضيه
 سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان ساطعا كلامه
 كالدرر في الصفا والحلاء اما قال ذلك ترغيبا للطلالين قوله
 في سلك التقرير السلك رشة والتقرير قرار دادن والا صافه
 من باب اضافة المشبه به الى المشبه فوله رسمط التحرير السسط
 بكسر السين رشة مر و اريد يشبهه و حزان والتحرير ينش خط
 بوكر متن و المراد الكثرة والا صافه كما صافه السلك فوله للوالد
 العربو العربو كر امي و ارحم منكم و كم ياب فوله ضياء الدين كصبا
 البيت وسراجه كانه ضياء يهتدي به الى الدار فوله عن موحبات
 التلطف و التماسف التلطف و ريغ حور دن و اند و مكبر شدن
 التماسف و ريغ و رد خور دن فوله لا نه اهد الجمع والتأليف
 كالعله الغائبة اي لا نه في السب والبعت لهذا التأليف كما عله
 الغائبة التي تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من فعل
 المسبة الى الباعث والمحرك فوله و نه نوميه الا ان الله التوفيق

جعل الاسماء موقوفة للمطلوب قوله وهو حسبي الحساب بسمله
 نودن وهو وسيله كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل انك تاري نوي
 كذا رده والحمله عطف على حملة هو حسبي والمحصول محذوف
 او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمحصول هو الصبر
 المتقن م بوله فصلا لنفسه لتحليل الم اى ترك ذلك العمل كس
 المعصيه وذلك الكسر لتحليل ان كتابه من حيث انه صفة لامن
 حيث اشتماله على المسائل ليس في مرئيه كتب السلف حتى
 يلزم بذلك الترك مما لغتهم فابهم انما يستحسنون جعله حرم
 انما يعتمدون شبهه وما هو في مرئيه كنههم انهم في يومهم ترك
 الامتنان احد من الدائر على الالس وهو اكل امرئ الى
 لم يدل ابيه بحمل الله هو اكرم اي اقطع لا يعم كل فعله بقرانه ولا
 نيزم وحاصله ان الماء و رده هو انقلط سواء كان معه الكمانه
 اولاً ولا يلزم من ذلك الاول ترك الثاني قوله وان أتعريف
 النظم والكلام وان أقسمهما ايصالاً له من اسمه ايها
 او لتحصيل الاسماء المسكوت عنها قوله لا يمتح في هذا المتألف
 عن احدهما اي عن احوال مسبوقة اليها من حيث انها
 مسبوقة اليها سواء انبث لا نفسها اولاً فاسما منها من حيث انها
 اسما منها ومنه اشار الى انها هو هو الحور والذين من وال
 موضوعه التلمذ او الكلام لعدم احتصاص التلمذ به حل
 منها او جعل التلمذ عن احد همار احوال الاخرين فانه
 حسبي لم يعر فأى لم يتصور الم يصح التلمذ - - - - -

اليهما من حيث انهما مسورة اليهما وله من وجوب مهورهما
 عرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قيل 'لو' حسب حاصل قبل
 التعريف لتوقف تعريف كل شي على صورته احب بان ذلك
 لتوقف القياس الى المعلم المعكولا القياس الى المتعلم
 ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قيل يعرفه لان لام التعريف
 يسر الى ما يعلمه المخاطب فلما لا يلزم من لزوم تعلم المخاطب
 لزوم علم المتعلم بجوار ان يكون المعلم ساه غير مخاطب
 فاذن التعريف بالقياس اليه يعيد اصل المعرفة وبالقياس الى
 المخاطب رادة المعرفة بوجه وقد م الكلمة لكون افرادها حرة
 من افراد السلام اي سواء على افرادها او على مهورها
 وحدها المقدم من جانب القلم ولا ينحصر ان المقدم
 بحسب الواجوب الداخلي او من مذهب الحق وانما في
 المقدم الموجودات الاربع الخمس والاسم والوصف
 والجارحي وان المقدم بحسب الفرح والدمى او من مذهب
 في الكتابات في المقدم الى حركاتها الخارجية
 قوله قل هي واللام مشتقة من اللام الاشتقاق ان عدس
 المتطس قد سمي احل المل لولات الاله واشترافه في جميع
 الحروف الالهية من اوه موهب كحل من الحرف او اسراكا
 في اثار الحروف الاصلية مع ما ورد في المخرج كعمق
 من الله وقد اشار الى عدس الاشتقان بوجهه في ذلك
 لارادة التبراه - - - - - في المخرج في تصحيحه الا لم

ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن انهم غير لازم مع ان
الماسب ان يقال ان تائير انفسهما بقرع الاسماع وبعض
الصواب في الالهام وما يترتب عليهما من الافعال والافعال
على اي وجه كانت من مستنبعات القوة التي هي ملول
الكاف واللام والميم فنزلهن كلها لا يخاف من قوة رسل
والكلمة والتكلام وان لم ينسأ به الاوان في ان تائيرها
للقوة الموهبة من جوهر ذلك الحروف قوله وهو الجرح
البحر المنقح من قرأ ذلك عبر بعض الشعراء يعني
انك سمعت من قوة حركات اللسان جمع
حركات سرية كهي اللسان سرية وعداؤي من حبري
الالهام فراهم آمل من قواه جسد واليه ذهب السهو
لكن لم يستعمل الا في ما فوق الانبياء قواه بل قواه تعالى
اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا له حب الانانيت
ولما ابل الله ليس من اوزان الجمع فونه وقبل جمع والاه
ذهب صاحب الصحاح واللباب قواه والقلم الناب والاول
بعض الكلم فان الصالح الى محله العرض ايسر الانعاض الكلم
وهو الطيب كلمه التوجيه لا الحبس فذا ان امره به بعض
الكلم فانه كذا وبل الارجح الاحسان في قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسمين قوله واللام فيها للحمس هذا
الوجه هو المختار لان المقام يقتضى تعريف المصطلح عليه
لا تعريف العبد المسمى المعنى اللغوي اذ لا يطلق عليه هذا

للعطف كما في صورة لام العهد الخارجي ولا يبان الطرد حتى
 يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس اللا بل لا من حيث
 هي فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحد ولنا ثل ان يمنع
 ذلك في المعنى العر في خصوصاً عند من عدل في تعريف الكلمة
 عن اللفظة الى اللفظ وما للوحدة غير مرادة ولئن سلم فنجوز
 القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما ترد في مقام
 التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرق
 المستشر وليس التاء نصاً في الوحدة حتى تمنع التجريد بدليل
 كلمتين وتصريحين قوله ولا مافات بينهما هذا جواب على
 تقدير التميز وتسلم ما معناه قوله لجواز اتصاف الجنس
 بالوحدة طبيعية كانت اوصافاً عينية وغير ذلك فيه نظر لان هذه
 الوحدة مغايرة الموحدة التي هي مدلول التاء وانها فردية لا
 جنسية ويحتمل ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا اخضعت بمأهول
 مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة
 جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى
 الكلم كنسبة تمررة الى تمر فوله والواحد بالجنسية يعني ان
 بين لجنس والواحد تصادفاً فتجوز ان يجعل الجنس اصلاً والواحد
 وصفاً له وان بعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي دومي شيء من
 القوم والنكلم قوله ثم نقل في عرف الحاجة المفهوم من كلام الشيخ
 الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل
 لغة في الملفوظ به وهو المراد منها فعلي هذا لا يكون فيه نقل لا يقال

معني فالمستعمل في عباراتهم المشهورة بمعنى ما يصح استعماله

ارمن فبدل تسمية العام باسم الخاص قوله او ما يقال من

اطلاق المفرد على المركب من الحروف لانه في الاصطلاح

واللفظ الحقيقي اي المأخوذ الحقيقي قوله

الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه

اي معوله هو قال المحدث في الايضاح ان المستعمل

المن مبر من المحذوف الذي هو الفاعل المستتر صوت لسان

من حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص به فكما

لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة وانه عليه

لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارضة قوله واخر

عابه عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه

والعطف عليه وتأكيد والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير

ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج

يلفظ به الانسان قوله كلمات الله تعالى ذاخله فيه اي في اللفظ

بمعنى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض

الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه

اولان من شأنها ان يتلفظ بها الانسان اولانها مما يلفظ بها

حكما كالمسويات قوله وعلي هذا القياس كلمات الملائكة والجن

لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير

بالشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر

عليها لانا نقول هذا ادق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادراك

من أن اختلاف المعاني من اختلاف المكان ثم لا يخفى أن هذا
 لا يعتد به وإنما يحتاج إليه إذا ثبت أن للامات الله سبحانه
 بالحقية به وهو مخالف ما عليه المحققون أو نقص ما في علمه
 من الامات اربعا يظهر في غير الانسان قوله والمصاحف
 بضمه هي مصاحف اعيان المسافة والطريق قوله عبر داخله
 في المعاني التي هو اول جزء من اجزاء التعريف ولما لم يزل
 يستحق في تصحيح تعريفه الى اعتبار اجزاءه بقيد حتى يلزم عليها
 به ارتكاب عسف كما عسفوا حقه لو ان الجنس والعسل اذا
 كان بينهما عموم من وجه من الاحتراز بالجسد ليجوز ان يعتبر
 العمل جنسا والجنس زملا فوله لانه لم يوصل الوحدة له لان
 مثل عبد الله عند داخل في التلمذ عند وخارج عنها عند من
 قل لفظه واما ما سيأتي قوله لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر
 للمبتدأ مشروط به لفظ شرط الاشتقاق او ما في حاشاه كالمسروب
 والاسماء الى الصميم الرجوع الى المبتدأ وعدم تساوي
 التذكير والتثنية كخروج وقد انفتحت ههنا التلمذ بالرفع
 قوله الرصع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان المواضع يتعدى
 نجعل المعنى حيز اللفظ قوله تخصيص شي ملحوظ بخصوصه او
 بعمومه كهيئة المفردات والمرضبات قوله بشي سواء كان
 ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المحرف لان
 المحرف الاول لم يقصد جعله في حيز بل قصد المعنى به بتوحيده
 انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلية على الكلمة

نخرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترا
لوجوده في كليهما وان كانت دالة على المتصور عليه خالف
عنه وضع المشتراى لعدم انحصار د في شي من المتعينين نخرج
في كليهما والخاص ان الجزء السليم الذي يقيد والتخصيص
لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يعاب عنه بتجريد التخصيص
من جزء السليم وبان التخصيص بحسب الجعل لا يحسم
لحكم واحا كانت الارضاع في المشترك والالفاظ المترادفة
مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للارضاع الا المجعول
الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لاحقيقي وبان
معني كل من المترادفين من حيث انه من انا رجعل ذلك
المرادف لا يوجد في المرادف الآخر وان المشترك بحسب
كل جعل لا يوجد الا في معني واحد ومما ذكرنا يعلم ان المرادف
من الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث ان
حال كون ذلك الشي المخصص سلبا لتلك التسمية التي هي
مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف التوابع لغرض
التركيب قوله متي اطلق وسمع او احسن بغير السمع وفيه
قضية على تسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالن والاربع
والا فيكتفي ان يقال متي احسن ان قلت ان الكلية غير ضادة
الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرائط قلنا لا يعمل
كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة
ان المراد ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة

من اعارة اسم لا يصح كذا العلم من العلم
 في المتن يلقى او احس وعلم ذلك الكصيص قوله فهم منه
 ان لم يكن بهيوتا او فهم منه فهم فصل والتفات فلا يرد
 شبهة انهم لالحاصل قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع
 ال لانه امتداد لالتقاء ال اسم بالعرف وكذا وضع
 الاسم في لغة من لا يبي الحرف كمتى وم ان وضعه ا رما
 وضعه حاصلا اسم لا يرد له اوابا من الترتيب
 في واحيد ولا تحاب ان اسم الزمر لا زال لموضع
 في الموضع لوجه لوجه في وعده ولا شبهة في نفسه بل
 اصم اسم منه من هو متى آدم في شار الى عايد لعل
 دور الفهم ليس عايد له قوله ولا عايد ان يقال يعني انه
 له عايد الى قوله من المبادر من اذ لئلا الاستعمال
 في الموضع لا يستعمل فيها الا يمحون لول التسمية قوله
 المسمى من شيع ويراد في صريح اوصافا او بعدا سواء كانت
 بحسب الوصف او لا في حل وفي المعنى المطابق والتصميمي
 والالزامي وعندها كما اذا استعملت وازدث به حضورك
 وقال بعضهم المتعنى ما يصح ان يقال شيع له اسم مكان من
 المصير والمعارف والاصحوا قوله ارمض به يعني للمعلوم
 او المجهول قوله بعض المجهول محورا لا سر تلك اليه
 ويرتفع مؤنه القبل قوله محقق معني تحيها عن ماضي والى
 هذا على هذا الاحتمال مع بعد اعطاء المصل الى هذا

سـ واستعمال المشدود بمعنى اللفظ واحد معنى الكم

ومعني واحد قوله فان كر المعنى بعد وحي علي تحريد بمعنى

يكون المراد تخصيص شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيد

مقيس الى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركه او بد كـ المعنى

يعود معنى الوضع لابل تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصر بذلك

السمي هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان الربط بالتعريف بالموضع

مما لا يتصور لاشتراكه عليه لالانه لا حاجة اليه كما قيل

وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا

كما قيل لقربه من التحديق وشيوع امر التجريد في امثاله

وفيه كشف الاحتراس لكل من جزئ الوضع على ان ذكر

اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وله صوغ فلا فائدة

في ذكره المتعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ الالة

بالطبع وكذلك الالفاظ الالة بالعل فظ كما يدل عليه الاليل

ولك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت الحروف

العجاء اي حروف تعد دبا سميها كالف بـ وهي حروف المباني

المنايلة لحروف المباني قوله فان فلات قد وضع بعض الالفاظ

فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيبه عن الاشكالين

بابه ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ

والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة اي منخضة من حيث

انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان

النقض الاول انما يتجه على تلك الحقيقة ولا مدخل للانفراد

النفق الاول انما يتجه على تلك الحقيقة ولا مدخل للانفراد

ولتركب فيه ولد الم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف التثنية الثاني
 فانه انما يتجه على تركها ولد اقال او مركبة قوله فليس هناك
 اي في مقام جمع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة قوله
 ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعني حيوان ناطق
 عال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لك المعني
 الاباء بتأروضة الملهي وجزءه هذا لا اعتبار لا يدل على جزء
 ذلك المعني قوله وفيه انه يومهم ان اللطام موضوع اه وذلك لادراك اذا
 عبر عن شئ بما فيه معني الرصفة واهت به معني مصدريه ماضي
 صيته فعل او غير ما فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف
 بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعني به لاسميه واسما فان يومهم
 مع ن العاملة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد منها قوله
 كما يرتب في ميل من منزل وتلا وهو مجاز بطريق المشارف فكادى
 المعراء قوله ومعناه ما لا يدل جزء من حيث انه جزء على
 جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة
 الانظر عند المنطقين وصفه للمعني عند النحاة لكن المشهور ان
 الافراد في عرف النحاة صفة للفتايات والاعراض للمعني قوله
 وكان النكتة محبة التبيه وكان النكتة في تقدير الوضع على
 الافراد وكانه لا حسن لاعتبار الافراد الابل اعتبار الدلالة
 وما يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اتى به بصيغة الماضي
 استعير صيغة سبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه
 حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حاله لكان لكان بحجبه

كما في ضربت قائما زيد اقلما لانسلم نزوم ذلك عند الحال
 فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التأخر عن المتأخر
 والمفعول به واثنين سلم قل لك اذا لم يكن قرينة دالة على
 تعيين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صالة اللفظ
 بالذات واذا تغير المعني علي تقل ير عمله حالا عما يليه كالاخفاء
 في ان افراد المعني يؤث الى افراد اللفظ موحدة او من المعنى
 نبح الشارحين في تحوير الحال من النكرة من غير اشتراط كذا
 سيد كره لا يقال لو كان حالا من له لتقدم عليه لان صاحب الحال
 نكرة لا ياقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال محرورا فان
 تقل يصح عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من
 كلام المصنف في الايضاح قوله فانه مفعول به للفعل واللام
 واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها
 فوله لا يخرج المركبات فان المركبات اللفظ موضوعه الواضع
 النوعي كما اشرنا اليه فواد فيخرج به عن حد اللزوم مثل الرجل
 وذي الرجل ايضا فان لم التعريف والنزوم من حروف المضمر
 انقار امانات التانيث المتحركة والعاء والهاء السبة وعلامتا
 التنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي
 وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى
 انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصفة والاعلي
 المعني المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف
 لنسبت الى لالة البها كما نصب الطلب الى حين الاستغناء

والمطالعة الى ثوب لا يظن وعرب وعرب واحد كان المراد
 بالاعراب معني يشتمل الحركة الادرييه والبائيه والحاصل
 انه لم يعتبر لكل من الجزئين حاله الثلاثيه وان الحرف الاخير
 في فائده لم يستحق الاعراب بل الباء والمستحق للاعراب هو
 و ثم فاعل المجموع كانه واحد فاعرب باعرابها ولا يتغير
 ن د ن ظ مصري وقسمه مصري وحلي وحمر آدون الرجل
 ورجل والماسي والجمع بالواو والون فان المعرب في الاول
 ليس الا الحرف الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكل في
 الاحد به من علامه الله والجمع فيهما اعراب بالحقه
 وبه دل قوله مع انه معرب باعراسن ان قلت ما به
 الاعرابين لنفسه واحد وجعل بالاعراب ليس الا بعد
 المتضي ولا بعد تنقضي في حليته واحده في اطلاق
 واحد به بل يعبر في الاعلام الاحوال اني
 الوضع السبق وهو داعية الوضع السابق كانه ر
 صاحب اللباب ان اعراب احده مكفي كما في اناسرا ولما
 من الاحر مشعولا والاول غا لما ظهر اعراد في حروف
 الفارغ كجاء المهر اعراب ما بعد غير في الاسم
 الغير فليس ليدل الله علمه الا اعراب واحد وهو
 اعلم ان العرض من علم السحر معرفه احوال الامور
 تصحح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى
 لا يلايم ذلك العرض ولا يتفق ان ذلك الاسم

في كل ما يدل لشيء الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعراب
 باعراب الكلمة الواحدة فوله 'انه لا يقال له لفظة واحدة
 هكذا قول' وفيه انه ان اريد باللفظة ادعى ما يطلق عليه
 اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ندره
 من الكلمات وان اريد ما له نوع واحد لم يخرج
 عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص ~~واحد~~ لزيد
 اللفظ عليه ان قلت اللفظة للمرء والمفهوم منها ما يتكلم
 به دفعة قلما لا شبهة في جوار التكلم بعبد الله علما دفعة
 بل يحب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد
 بالمرء ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين
 فخرج عنه عبد الله علما لا شتماله على كلمتين يصح ان ينام
 بهما مرتين فوله ونقي مل فثبه ونصري الى قوله احلاي
 مسامحة ومجاز اقوله لان الدلالة كون النسيج بحيث يفهم
 منه شيء اخر وهي ثلثة اقسام وضعة ان كانت بسبب جعل مجامع
 وطبيعة ان كانت بسبب اصل ووالد ال عن الطبيعة عند عروض
 حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك فوله كذلك لفظ دير المسروع
 من وراء الجبل ارانما مبين به اذ لو سمع ديز من زبل حول
 مشاهدته لم يظهر دلالته او لم يدل كما قال السيد قدس
 سره فان وجود اللفظ يحتمل بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اني
 محصمت الى هذه الاقسام العرفية نليت القسمة تبين احوال
 الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام فوله محصورة ففهم السكوت

في معرض بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قيل هذا
 الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منها دائريين
 النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فلظاهر
 انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرج
 التقسيمان قوله اما من صفتها قبل التقدير هكذا لان حالوا
 اودالاتها اولانها اما ذات دلالة لا يخفى ان نقد ير الشرح مما يقبله
 الطبع السليم غاية القبول اما نقد ير الحال او الدلالة فلا
 يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف
 والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول
 وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر
 في الدلالة وعدمها ودالاتها لا يصح حمل عدم الدلالة
 عليها مع ان الضرورة التي دعت الي التقدير انما نشأت
 من الثاني فالإلحاق الثاني ويل فيه لا في الاول واما نقد ير الذات
 فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكل اجعل ان يدل بمعنى
 الدال وقال السيد قدس سره التقدير في هذا المنام
 مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو
 وضع هناك المصدر بدل له احتج الى ما ذكر لكن النظر
 الي المعني يغني عنه اذ ليس في معني المصدر حقيقة ولا يخلو
 عن خدشة قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى مفردا
 او مركبا اليها قال الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا
 او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف

والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستنباطية وذلك
ان تعطف الاول ثم تجعل المجموع جوابا وكذا 'تحال في قوله الثاني
الاسم والاول الفعل قوله لان العرف في اللغة 'لطرف يقال
حرف الوادي طرفه قوله اي جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل
اي في جانب من الكلام لانه قد يقع على نون لا حصر قوله ان
يقترن ذلك لمعنى المدلول عليه بنفسه في الفهم ~~عنه~~ باعتبار المدركة
في الفهم عن كلمة خرج من هذا الفعل ما يعترن باحد الازمنة
الثلثة بحسب التعريق كترتيب صدر او او ما يكون بينه وبين
الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن
لا يكون فهما عن الكلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان
قوله ما خوذا من اسمواي سمي اسماء حال كونه ما خوذ امنه
واصله سمو بخركه السبن حذفت الواو ثم نقل حركه السين الى
ما بعد ما ليصح الرفع عليه ثم اني بهمة الوصل لثلاث يلزم الابتداء
بالساكن قوله لاستعلائه علي احويه ولانه يرفع لمسمي قوله وقيل
من الوسم ويدفعه اشتقاقه وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل
لكان فعله وسم وجمعه اسماء واركانا القلب بعيل قوله لتضمه
الفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول
قال وقد علم الواو للاعتراض لتنيه لا يجلي الاشارة وللعطف
على انحصرت لامنا وللعطف على العلم بالانه صار الذي افاذه
الدليل اي علم انحصار الكلمة قال وقد علم بذلك اي بوجهه
وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء

يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل لجوئيه اي قوله اي يكون
كل واحد منهما في ضمنه فان التنية اختصارا للعطف فكاه
قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى
هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين او لاساد
والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتج الى ان
ياء اول بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلاثة
ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزء الكلام
ويلزم حينئذ ان لا يكون الكلام لفظا حقيقيا بل مسا محذ ولو لم
يجعل جزءا له كما في الشرح احتج الى التاويل قوله فلا يلزم
اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط قوله اي تضمننا
حاصلا بسبب اسناد يجوز ان يكون الباء للاصاق اي تضمننا
متعلقا بالاساد قوله والاسناد نسبة احدي الكلمتين اي ضم
احدي الكلمتين او نسبة مدلول احدي الكلمتين قوله حقيقفة
او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موفعه لا يقال
يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط
قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد
اليه من خواص الاسم وقال ولا يتأتى ذلك الا في اسمين
او فعل واسم ولو جعل الرباط بين الشرط والجزاء كما حققه
الشيخ قدس سره لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي
الشرطية بمفردين والدليل على ان الرباط بينهما صدق
قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب

قوله بحيث يفيد المخاطب فائدة أي من شأنه أن تفصل به أفادة
المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أي لو سككت المشكك عليها
 لم يكن لأهل العرف مجال تخطية ونسبة إلى القصور في باب
 الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو صلة
 ودخل أيضاً اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب قوله
 خرجت المهملات الصرفه وأما المركب من الكلمتين ومحمل
 فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية أي محكية بها عن الواقع
 قوله انشائية أي غير محكية بها عن الواقع قوله في حكم الكلمة
 المفردة لأن المسبة في تلك المركبات جملة فيجوز التعبير
عنها بما يفيد الأجمال وهو المفرد قوله أعني قائم الأب وذكوله
 فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بأن الالفاظ موضوعة
 لانفسها حتى لا يحتاج إلى هذا التأويل لما حققه السيد الشريف
 من أن الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها لا
 بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها فليست
 بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات
 لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكت في مباحث الالفاظ ان
 قلت اذ لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما
 فكيف يصح الاخبار عنها ولحق التنوين بها قلنا ان الالفاظ
 لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت احكامه وبخراشه اذ
 ان الاخبار عنها ولحق التنوين بها من الخواص الاضافية
 للاسم بمعنى انها لا يوجد ان في غير الاسم اذا كان ذلك

الغير موضوعا له من غير مستعجلا فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز
 الاخبار عنه ولحق التنوين به والا لفاظا كلها متساوية الاقدام
 في ذلك سلاقة قول من حرف حر وضرب فعل ماض وجسقي مهمل
 فوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيد اقته
 بمجموعه كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ان يكاب تحقق افراد
 من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا واوصافا وحملة
 فسمية وان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتأكيد
 رطوان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما التحقيق فليس
 يخرج من السروط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع فوله بخلاف
 الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاساد فيها وسيلة لما هو المقصود
 بذاته قل ذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه
 او الى التضمن او الى الاساد كما قيل لان الكلام مسبوق
 للكلام وبعده ولان فوله لا يتاني اشارة الى تقسيم الكلام بعد
 تعريفه كما ان فوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد
 تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان
 التركيب العقلي من الاثنين يرنفي الى ستة فوله الا في ضمن
 اسمين حنيئة اوحكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن
 الخاص فلا يلزم اتحاد الطرفين والمظروف وانما قدم هذا
 القسم لاستحقاق مرتبته التقديم قوله وفي ضمن اسم آه وانما
 قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية
 لاستحقاق الاسم التقديم واما تقدم الفعل على الاسم

كما في بطي السبع فيه مواضع الذكر للواقع يتقدم الفعل على
الفاعل قوله بتقدم يراد عوا المقول الى الانشاء قبل التقدم يراد
بعده قوله اي كلمة والادخل في التعريف المركب والدوال
الاربع والفرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام المركبة
قوله كائن في نفسه جعله صفة للعنى سواء كان رجع ضميره الى ما
اراد الى معنى ولم يجعله ظرفا للقول ل او حالا من ضميره حتى
يكون معناه على الاول ما دل بنفسه او في حل ذاته وعلى
الثاني ما دل حال كونه دعته راثي حل ذاته لان في جعل في بمعني
الباء خلاف المذهب المختار ومجاز غير مشهور في التعريف
ولان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حل ذاته بل هي
ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية
على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لا حاجة
تصور او التعديا الى الغير وذلك لا حياج قبل الوضع السابق
على الدلالة وبالوضع لم يلتزم حاجة اخرى بالذات ولا يلزم
من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية
يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهمها الى ضميمة
كثيرة للمرجع في ضمير المعاني والخطاب والنكلم في ضميري
المحتاج بالمشكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة
يتوقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا
في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور وتوقفه على القابل
والانكسار قوله ما دل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظا

في حد ذاته لا في ضمن غيره وكذا في حد ذاته لا في غيره
 في نفسه أي الدار الملحوظة في حد ذاتها أو ملحوظة في حد ذاتها
 وينسب إليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبارها خارج
 عنها من كونها في وسط البلد أو قربها من بيت الفلاني اعترض عليه
 الشيخ الرضي بأن قولهم في حد الحرف على معنى في غيره
 نقض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلته مراكمة
 الدار في نفسه كذا قيمة الدار في غيره ما كان الدليل بذلك لا في
 نفسها ويمكن أن يجاب عنه بأنه ليس بمصودة أن مودتي في
 في الموضوعين وأحد الدلائل هو ذلك لأن كون المعنى ملحوظا
 في نفسه وملحوظا في غيره موقوف على خلاف الدار فانها غيره وبه
 لأن تنسب إلى العبر بغير مع كونه منسباً لحدتها وكذا أحدها
 بن المصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج وإدخاله اعتباراً
 أخرى وإن أمنا رافقاً كما أن في الخارج هو حود آية أي
 كما أن الموجود الخارج قد يكون وصفاً لا مراكمة له ولا يكون
 كذلك الموحود في الد من قد يكون تابعا لا مراكمة في الملاحظة
 ولا لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس وينتهي منه وجه آخر
 لا استعمال لفظه في وهو أنه لما ساء به المعنى الحرف في التامع لا مراكمة
 العرض العائنه بالجوهر التامع أصح أن ينسب إلى ذلك إلا مراكمة
 في كما ينسب العرض إلى محله بلفظه في والمعنى المستقل لما شبه به
 الجوهر مع أن يقال أنه كائن في نفسه بمعنى أنه لم يكن في
 غيره كما يقال أن الجوهر قائم بذاته بمعنى أنه غير قائم بغيره

قوله والله لا يحفظه غيره بهم المعنى ولم ير اربا لغيره هو المتعلق
 قوله فلا يمنع اسحق منهما اذ الله المح لا يكون الا ما هو ملتفت
 بالذات بل هذه بالملحوظ في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهوم ويد
 قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي
 الذي لا ينصور الا بتداء بدونه وهو شيع ما مفهوم من
 لفظ الا بتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا
 بالتمتع كذا لا لتهذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه
 لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله فلا حاجة
في الدلالة عليه من دله على كذا قوله وهذا هو اراد
بعواهم ان للاسم يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في
 نفس اللمعة انه مد اولها حتى يخلو الكلام عن الجدي و
 يدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى
 ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان غالب الكلمة كطرف
 اذا نقل انتقل بما فيه فلهذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة
 وما يقال من ان للحرف معنى كما في غيره فمعناه انه اذا انتقل
 وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان غالب الحرف
 كغيره فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر
 قوله من حيث هو حاله بين السير والبصرة لا من حيث هو
 هو بل هو معنى فائمه بالسير بالقياس الى البصرة قوله وجعله
التي لتعرف حالهما اي لتعرف نفسه لان حيث هو هو كل
من حيث انه حال للطرفين ومن منسوب اليهما قوله كان معه

غير مستقل بالمفهوم مفهوم أي معنى ملتفتا بالتبع فقد لا يمكن أن
 يتعقل إلا بالذكر متعلقة أي لا يمكن أن يتعقل السامع إلا بتعقل
 متعقله لخصوصه وذلك بين لأن تعقل النسبة المخصوصة
 بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك
 لا يتعقل لا يمكن إلا بالذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات
 ولعموم وضع من كان وضعه عاما لا يفيد التخصيص
 بدون فهمية وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كقول المرحوم
 في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم
 الاشارة إلى غير ذلك فذكر المتعلق فيه الحرف بمنزلة تلك
 الضمائم قوله وانظر من موضوعه لكل واحد من جزئياته
 لأنها لا تستعمل في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال
 والقول بأنه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر أن
 تلك الجزئيات اضافية لاحقيقية كما قيل لأنها حصص لمفهوم
 الابتداء لو حظت تبعاً وإثبات الأفراد مما لا شاهد عليه
 والظاهر أيضا أنها محوزة لأن حظ مصداك لا تبقى ح معنى
 حرفيا قيل أن معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل
 الابتداء من لوازمه وأنه في نفسه يأنى عن الالتفات إليه قطعا
 قوله وإذا عرفت هذا علمت وعلمت أيضا أن المراد بكيفية
 للمعنى في غيره من المعاني أو في كلمة أخرى عدم الاستقلال
 بالمفهومية قوله ظاهرة في المعنى الأخير أي كون المعنى ملحوظا
 في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة إلى ما هو المشهور

وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه قوله
 وارجاع الضمير الى المعنى اى لم يُصرف عن الظاهر بارجاع
 الضمير الى ما كنه في عبارة هذا الكتاب بل عدم مسبوقتها اه
 قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقاة بالمفهومية لا يقال
 لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وتحت وقد ام وخاف
 او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل
 يقتضي صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدر
 في استقلاله امتناع الحكم عليه اذ به بما يعرضه سواء كان ذلك
 العارض جزء المدلول ما يدل عليه كصتي او خا رجاءه كالظروف
 المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني
 قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها آه يعني ان العادة جرت
 بان يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد
 الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون
 مستعملا في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة
 والا يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة
 وفيه تأمل قوله باعتبار ومعناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى
 المشتمل على المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه
 بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابق لم يدخل فيه لان
 المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل
 فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قال بالمدل الا زمنة
 الثالثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده وشروط امرها

كفت مؤنة التفسير قوله فهو صفة يعمل للصحى الفعال عنه
 وهو يعمل قوله والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران
 المعنى المستقل ان يكون ذلك العلم بحسب الوضع الاول اي
 وضع الغير المسوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل
 او مركب اضافي قد دخل فيه يريد ويشكر علمين لان معناهما
 العلمى غير مقترن باحد الازمنة في الفهم معهما بحسب
 الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء
 الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثانى
 غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول
 وهو وضع اسم او مركب اضافي او حروف وركما سيظهر وخرج
 عنه الافعال المسلحة عن الزمان لان معانيها وهي مسالمة
 عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان
 معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير
 مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يقع
 بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك
 الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الابطال وانه
 صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن وللمعان تقول
 المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب العمل
 الوضع الاول فيه يريد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع
 العلمى غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء
 الافعال الاول وضع لها بازاء المعاني الفعلية وح يكون الحكم

باسميتها بحسب الوضع السابق بقاء على التغليب وأنه بحسب
 هذا الوضع قد يكون مركباً وخرج عنه الأفعال المسلحة من
 الزمان بئاً على أن لا وضع لها بأزاء المعاني الانشائية
 ولما كان القول بأن لا وضع لأسماء الأفعال في المعاني العلة
 وللافعال المسلحة هي المعاني الانشائية بعين غير مرضي
 للمصنف كما يقتضيه ظاهره وأرته لم يسلك هذا الطريق ولهذا
 لم يحسب أن يعارض شبهة أسماء الأفعال بأنها معني المصادري
 لوحات مع الأفعال ولا بأنها موضوع الأفعال الأصاحية
 لأنه في ذال الشرح الرندي العربي القائل بالتأصيل
 يقول مع أنه لم يحط به أنه لم يسمك في قوله هل حل
 فيه أسماء الأفعال أرى قد فهم على أن التأويل الستة بأفعال
 متعلقة بالأفعال صيغة ونحو لا لا ينزل الأفعال بالسوون
 ولا ماله من ذلك ويكون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومحروراً
 فوالله بحور وبن فانه من متعمل محل را بحور وبن زيد وهو
 صغير ار واد مصدر را روداي رفق تصغير ترخيم اي ارفق
 روقاً ونحو كان صغيراً قبل قوله او محض مخرج اي لم يثبت
 له أصله مصدر را كسبه شبه أن يكون مصدر رافى الأصل لانه
 وأم دليل على كونها مقولة الي معاني الأفعال عن أصل
 واشبه ما يكون أصلها المصادري للمناسبة بينهما
 يا خواتها من بحور وبن زيد قوله علي و
 فاما شبهات هيبة كقوية قال قدس سره في الحاشية

الدجاجة تقوى اي تصبح قوقة وبقاء على فعلل فعللتو
 فعلا لا قوله نحو ما ملك زيد اي تقدم عليك زيد اي الزم قوله
 فانه علي تقلير اشتراكه وهو الراجح علي ما قيل من انه للمحال
 حقيقة والاستقبال مجازا او بالعكس قال ومن خواصه خبر
 قد م للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في
 قوله تعالى ومن الناس من يقول اسئلا يبعث ان يقال يفهم ح
 ان المدكورا قل من المتروك قوله منبها بصيغة جمع الكسرة على
 كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثائين
 قوله ومن التبعية لقرينة دخوله الي الجمع فلو دخلت على مفرد
 لكانت ابدلية اتصالية يشهد عليه ذلك من الناس اوس
 الا انسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا
 لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان اقل مرتبة جمع التثنية
 عشرة لا نأقول لانسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلانسلم ان اقل
 مرتبته العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب المطلقة
 ولئن سلم فكثيرا ما يقوم بكل منهما في مقام الآخر فلك مجاز
 غير عزيز قوله وخاصة الشيعي ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير
 لما يتضمنه يختص به من جزءه السلبي وانما لم يقل ما يوجد في
 شيعي ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي
 والعرفي لا تخل فيه ولم يتعاش عن كون التعريف باعمال المصنف
 انتميا له بعض ما علم ما هو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص
 لفظة ما بالاجزاء المحمول لشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة كانت

بالمعنى المعروف كما هو ظاهر لا مبرر لإطباق السراح عليه ويؤيده
 لفظ الحد لكان عدل المنكورات منها من قبيل المعامدة المسهورة
 وهي ذكر المبدأ أو إرادة المشتق قال دخول اللام أي اللام
 باعتبار دخولها وإنما قال ذلك لأن المتبادر من الحكم بالاختصاص
 أن يكون ذلك حسب الاتصاف ولا إنباف للاسم بها ولا
 بقرينها فوله أي لام التعريف احتراز عن لام الأمر ولا م
 الابتداء فكان اللام فيها بدلًا من المضاف إليه وللعهد الخارجي
 أو الدهني والتفسيرية للواقع لا بيان لما استعمل للقد فيه
 قوله لأن ساملًا للميم في أغه حمير وهي قبيلة من طي وشا سلا
 أيضًا الحرف المداء كمد لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم
 علة لأن القابل للمدء ليس إلا بعض الأسماء فوله في مثل فواه
 عليه السلام في جواب حميري قال أمن أمرا متبهم في مسفر فوله
 أجدهم شهرته ولا اختصاصه ببعض اللغات ولجواز أن تقول إن المسم
 ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف فوله وفي اختصاره
 أي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف أو في اختيار
 اللام على الألف واللام هذه الإشارة فوله هي اللام وحدها
 لأن نقيض التعريف التكثير ودليله حرف ساكن فكذلك دليل
 نقيضه فتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلهما قوله
 زيد هم عليها حمزة الوصل مفتوحة مع أنها مكسورة في سائر
 المواضع لأن الحقة فيها مطلوبة لكثرة اشتغالها باللام في أنها
 الـ بيل وإيضاله أم تكمل كمالها من المسرة المسرة وفه

ان عذره قد سبق قوله الى هنا الهزمة يضعفه شروع حذفه
 في الوصل والعلامة لا تحذف قوله لانه لتعيين معنى مستقل سمعت
 عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنعه
 الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه
 فهي لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام
 مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا
 جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي قوله يدل
 عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه
 الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه
 المجازي وليس كذلك لو اريد به دلالة غير تبعية مطابقة اوضمنية
 لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا
 قياسيا اللهم الا ان يقال هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها
 عليه لكن يابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه
 بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصحان او يقال لا يصح تجريد
 الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان
 تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية
 بل اضافية لوجودها في غيرها لام اذا لم يرد به معناه بهم اذا اريد
 به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوي بيان الاطراد والانتظام
 ثم اعلم اننا اختار هذه الخمس لان كلامنا متضمن لخواص
 كثيرة من اللام مضمونة لانواع التعريف والجر متضمن
 لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والقنوين لاختصاص

اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضاف اليه
 والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص
 كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص
 خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني ولا يوجد في غيرها
 من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر
 الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظة
 ومحلية ولو اريد بالجر مصدر وجر مجهولا كان عطفا على دخول
 اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين
 مع ان يسهل وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانها اذا
 اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود واما
 تقديم اللام عليهما فلان الصد وموقعها واما تقدم اللمنة
 على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة
 على الاختصاص واما تقدم الاسناد اليه على الاضافة فلانه
 مدرك الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر
 اي حرف اثره الجر وحرف يجر معنى الفعل الى الاسم
 وبعض الاول حرف العجزم قوله ولما الاضافة اللفظية اي
 اما الجر المذني ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية
 لانه لا يكون الا فيما كان فاعلا ومفعولا والفعل
 والاسم لا يكونان كذلك قوله بان يختص بكان للمخالفة
 بانها مقصورة علي وجهين احدهما ان يختص باسمها بكان
 للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل

ليس الا لفعل لان الحرف بعد م استقلال معناه غير صالح لان
يضاف اليه شيعي وثا يصح ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل
قوله واما رايه كون الشيعي مسندا اليه لا كون الاسم مستندا اليه
كما يقتضيه سياق التلاوة والالتزام اليكم عن الفائدة وتوجيه ذلك
ان الخاص قد يذكر ويراد الحاكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فانه
قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الادعاء انه
اخصر من ان يقال كون الشيعي مسندا اليه وان لا تعرض فيه
لما له دخل في الاختصاص وهو الشيعي ان الحكم يتعلق بالمضاف
قد يعتبر قبل الاضافة ثم بعد الاضافة كما يدل في علامة الرجل
لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضاف الى مخصصة
به فالاضافة لتأكيد اليكم فكذا يقول مهنان معناه من خواصه
الاسناد الى شيعي وذلك الشيعي مع الاسم وبالجملة يجب ان يظار الى
المطلق حتى يكون الحكم معيدا سواء كان ذلك النظر قبل لمظار الى
خصوص المضاف اليه وبعد والسرور بوجه الفحير الى الشيعي
المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد فوله لان الفعل يعني ان العرب
لاحظت معنى الفعل منسما الى امر مرتبط به لا غير بخلاف معنى الاسم
فانه لا حظته لا على وجه ينساق الى شيعي او ينساق اليه شيعي فلذلك
كان صالحا للالتحاق بلين قوله من التعريف والتخصيص والمزيد
ما للتخصيص قليل مشترك الا افراد ولا يراد باللفظ الا الطبيعية
فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول ضرب يوم مر يداه
نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى

ن هذا النوع من التخصيص جار في العمل كتخصيصه بالظرف و
 الحال ان قلت جريا نه فيه باعتبار معناه المصدر ري وهو معنى
 اسمي فلم يوحى الا في الاسم فلما المعنى المصدر ري سواء كان في ذل
 المصدر او الفعل صالح لذلك التقييم كيف لا والمعنى المصدر ري
 المدلول عليه بالفعل مظهر للزمان الذي هو مدلول عليه
 بالفعل وايضا لوصف ذلك الموصح المقض الا نى بمررت بزيد فان
 الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد قوله والمعتف
 وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من
 ذلك في اخويه واما الحسن الوجه محمول عليه طرد الباب
 قوله واما مسرنا الا صافه بكون الشيء مضافا اي لا بمعنى
 شامل للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله في مقابله
 كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل علي نقل ير اليه والعطف على
 الا سناد بعيد ولعله قدس مرة فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا
 ولان المصدر وعبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث
 قال والاضافة كذلك بعني من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافه
 مطلقا فان اسماء الرما تضاف الى الفعل انما اراد المضاف
 اراد الجميع من الاضافه لانها اما تضاف الى الفعل بتاويل
 المصدر انتهى ان قلت كيف يصح اضافة الجميع من الاضافه فلما لا
 شبهة في ايا نجل بين المضافين حالة مقيمة تارة الى طرف
 وتارة الي آخر فلعله يدعي انها يجوز ان يتصور مجردة عن
 خصوصية الطرف وان لفظة الاضافة موضوعة لهما اولي ان

اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه وحمل الجميع
 علي ارادتها علي سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل والجملة
 اشارة الى اختلاف القولين ذهب المص الى الاول كما
 نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ رضي الظاهر ان المضاف
 اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدوم زيد الجملة (عليه لا الفعل
 وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك من الحجاج امير هي
 المضاف اليها وما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان
 في الجملتين قوله وقد يقال هذا باطلا بل المصدر ينبغي ان
 يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الحرفان
 الجرازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص
 الملزوم ولئلا يخلف قول المص فيما سياتي المضاف اليه كل
 اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه
 كما يابى عن الاسناد اليه قال الشيخ رضي قيل والدليل
 على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل
 عن التعريف نحو اتيتك يوم قدوم زيد الحار او البار وما
 انا فلا صحت هذا المبال ومجى مؤله في كلامهم قال وهو معرب
 من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفساد وهو محل اظهار
 المعاني وازالة فساد الالتباس او من عربت الكلمة اذ جعلت
 الاعراب فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي اعتبار
 لان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كما في
 الايضاح وفيه انه لو جازا خذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم

مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره قال وصيدي من البناء
 المقصر فيه القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه في
 قالب هيئة لا يتغير بالبناء قال فالمعرب الغاء للتفسير والمصحح
 لدخول الغاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد
 ذكر المفسر قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الد اخذ
 على قيل القسم للمعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب
 وذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة
 المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصح
 علي مبني الاصل انه مركب لم يشبهه مبني الاصل وذلك لان
 الشئ لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يدل فع به ذلك النقص
 يدل فع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبني الاصل
 فل كرا الاسم ح للتحقيق وقيل في دفعه انا لانسلم لزوم مشابهة
 الشئ لنفسه لان له اقساما ثلاثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث
 لجوا فان يقال ان المشابهة اطنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه
 المشابهة منفية عنه والالزم الدور ولزم ان يكون بناءه
 بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذي مركب مع غيره المركب
 يطابق على معنيين المضموم الى شئ ويستعمل بمع ومجموع
 المضموم ومن يستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في
 قام زيد والمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد
 الخفين زوج وللمجموعهما زوج واعتراض عليه بان المتبادر
 من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات المحمولة

على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله
تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل للثلاث يخرج
ما عامله معنوي ويبعل ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه
معه بمعنى تحقق العامل معه قال الذي لم يشبهه اي لم يناسب
فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالماسبة التي هي
اعم منه لان المص فسر به بذلك وذلك لان مانع الاعراب
هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا قال المبني ما تناسب قوله
مناسبة موثقة في منع الاعراب هي مبينة في بحث المبني فلا
يلزم في التعريف جملة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة
بالماسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واما وليس
بعصمه مراد ا قوله اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم
يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في النلة لان
اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة
بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من
مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصل قد دون العروض
والمتبادر مما اصله البناء ان اصله ان يبني سواء بني كما هو
اصله او عرض له الاعراب قوله وهو الماضي اه كما زعم المص
وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة قوله فاعتبر العلامة
اه يعني ان العلامة اكتفى في تحقق العرب بكونه قابلا لوجود
يجب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم
يوجد كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع التباينة وجود

الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب
وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند
الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب
في افرادة فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا انه
من هو ارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذلك اي
معرفة التبتع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون و
رتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا وتبتع ولم يعرف احكامها فانه
محتاج الى تعلم المدون وذلك لتعلم ان كان مع الدليل فذلك
التعلم علم النحاة قاطبا وان لم يكن معه فهو علم اولئك وحكاية
عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرباه اشارته
الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من
التعريف وبينا انه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب
بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذلك مما يختلف
اخره باختلاف العوا مل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما
يختلف آخره باختلاف العوا مل فهذا مما يختلف آخره باختلاف
العوا مل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المص
لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني
الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوا مل فزيد
مما يختلف آخره باختلاف العوا مل بخلاف تعريف الجمهور
فان الوجه الصالح معه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم
الشيء على نفسه في ضمن الدور او لا في ضمنه وذلك لانك

اذا قلت زان في المثال المذكور معرب اي مما يختلف اخره
 باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
 العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان
 يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة
 متأخرة عنها ابتداءا وبواسطة الدليل فيلزم تقديم الشيء
 على نفسه وقد اشار الي الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من
 معرفة ان هذا اذ لك معربا الى النتيجة بقوله ان يعرف انه
 اي ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل
 والى الواسطة بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه
 به اي بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان
 التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل
 بسبب تعريفه باختلاف لا يقال الصغرى مجعولة والنتيجة مفصلة
 فلا يلزم تقديم الشيء على نفسه لانا نقول لامل خل للنفصيل في
 تعريف التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف
 وهي واحدة في صورتها الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر
 لا سترة عليه قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي
 تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المتصور
 مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
 قوله واصفة اي حالة شبيهة بالصفة لاصفة حقيقة لان الدرجة
 لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له
 قال باختلاف العوامل فان قيل ان فاعلا اذا كان صفة

لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عامل اجيب
 بانه صار اسما قوله الداخلة عليه به خرج عن حكم العرب اختلاف
 منو ومنار مني باختلاف العوامل الداخلة على المستقيم
 عنه كجاء زيد ورايت عمر واورمرت بيكر قوله وانما
 خصصنا اختلافا بكونه في العمل كما ينبغي عنه العنوان قوله
 اي يختلف لفظا آخرة اي صورة آخرة او تقديره اي يختلف
 آخرة بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر
 فقط كما في مسلمي او تقديره وتقديره في عصا وقاض
 او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلتي وغلامي فان
 اخرهما لا يمنع عن قبول الاعراب بحسب العرض والحكم
 وان كان يمنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اي يختلف
 اختلاف لفظا وتقدير اي اختلافا منسوبا الى الصيغة او
 الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدر
 بخلاف الموصوف لان الاختلاف موصوف ملفوظ مجازا باعتبار
 سبيله وسببه لوجعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او
 تقديره انحصارا للعوامل اي سواء كان العوامل ملفوظة او
 مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون
 معنويا ولانه لا يلازم قوله الا تي التقدير واللفظي في بيان ضبط
 اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه
 قوله لفظا وتقدير قوله رايت احمد ومررت باحمد ورايت
 حبلتي ومررت بحبلتي وقولنا رايت مسلمين ومررت

بمسلمين اي مدلول هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى
والمجموع قوله علامة النصب اي علامة هي النصب الذي
دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لافي اخر المعرب ولا في العوامل اذا
ركب الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل
لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب
مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه
عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل
اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل
وذلك لا يوجد فما فر من لان عمل العامل المعنوي ليس
الا الرفع قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشيء
لا يلزم ان يكون لازماله ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف
بالعوامل باحد الازمنة وح يكون لازماله معرب وان لم يكن
قبل تقييده بالظرف لازماله قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر
بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان
يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة نعم
قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر
فعلية الاختلاف لم يتعرض له قبل المراد بالاختلاف الاول
معني يشمل الاختلاف الذي مبدؤه حالة البنائي وبالاختلاف
الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للشاكلة وبالعوامل
جنس العوامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل

معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا
 الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي من خواصه الضافية
 بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع
 ولذلك قال ههنا حكم ولم يقل خاصة ولا يخفى ان القول بانه
 ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة
 المفروضة عوامل في شيىء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل
 في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست
 شاملة لكل وقت قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه
 شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سئل كره في
 ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعد ذلك قال اختلف اخره به
 اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان و
 مسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه
 بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلم ارادوا به ان
 هذه الحيثية لما وجدته فيه في بعض الاوقات جازان يجعل
 الحرف السابق عليه بالمطر الى هذه الحيثية في حكم الاخر
 وان كان بالمطر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في
 حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون
 بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والمجموع المعرفين باللام
 لا متاع اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا وصفة اما اختلاف
 الاخر اي تحوله ذاتا فكما يتحول واوا بوا الى الف اياك
 واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحه قوله ولا يرد

العامل والمقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره
 في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل جرفا واحدا
 كالبناء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة
 المفهومة من البناء الجارة وبقاء ما الموصولة على عمومها
 انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل البناء
 للالة فيسند اخراجها اليها اما خروج العامل فلان النجاة
 جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموها عاملا وليس علة مؤثرة
 بالحقبة لان التأثير المتكلم وهو علامة لاثيرة واما خروج المقتضي
 فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان
 قوله ليبدل الى آخره لو جعل من تمام الحبل حتى يخرجها كان احسن
 لكن المصنف رحمه لم يجعله من تمامه قوله خرجا بالسببية الخ ان قيل
 ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب
 قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية الا سببية اجزائها و
 اجزائها مترتبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب
 سوى الاعراب يصح القبض به لا يقال لو كان المراد السبب
 القريب لزوم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب
 ابتداء لا نأقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة
 العلمية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه
 لا يقتضي امتزاج المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان
 يقول ما يختلف بدل ما يختلف لا نأقول لم يرب وبصيغة الفعل
 كما في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن

ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن
 الحركة او الحرف بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من
 السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى
 الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لاسم الى كونه
 علامة لامر من كالف المنى وواو الجمع فانها قبل الحركة
 علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللغاء ليد
 ومن علامة الى علامة كياء التثنية والجمع قلنا
 هذا الجواب غير مرضي عند المصنف راجع وغير ظاهر من العبارة
 فان المتبادر من رجوع ضمير قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف
يطرأ ويظهر فيه بعد كونه معربا قوله خرج حركة نحو غلامي
 وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا اخرج جر
 الجوار كقوله تعالى وامسكوا بزؤسكم وارجلكم بكسر اللام
 واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة
 وعلامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب
 لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك
 فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده
 قبل ما مل الجرب قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة
 المذكورة قال ليدل علي المعاني جمع معنى ما يقوم
 يا لشيء ويقابله العين قوله واللام في ليدل الي معطوف علي اسم
 ان وخبرها قوله يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في
 الاسماء ليدل علي المعاني ويتضح به المعاني في نقص الاسماء

من غير استعانة الى العالم والقرينة وذلك لا اعتناء بشأنها
 قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصد اولا تبعا قوله ليدل
 الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان والا على هذه المعاني لكان
 الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين لا ما به
 الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيرهم اللهم الا
 ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة
 ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعقورة عليه
 لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة
 اليه قال المصنف رح انما اخترت هذا التعريف على تعريف
 بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج
 وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولي بان
 يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف
 الى غيره فاذا نيلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي
 ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب يوضح المعاني
 ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات
 والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب
 هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضد وهو عدم الاختلاف
 اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب
 شئين ما خلافاه وسببه وقد بين ان الاختلاف لا ينافي سبب بل
 لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني
 فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة

اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يلفيه عدم سبب الاختلاف
 فتعين ان يكون نفسه بناء وليس التحريك او السكون في اخره
 سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل
 بين كل ما لا اختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذا
 حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلها متقابلين قوله يعني
 الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم صفة
 . فضله بلا واسطة حرف الجر وبواسطته قال المعتورة على صيغة
 اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون
 المعنى ان الاسماء تأخذ على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف
 المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف
 يقتضي الاعراب والوصف الذي نه اقتضاء الاعراب هو كون
 احد ما طرأ ابد الا يكون احدا ما مطرأ عليه فاذن تعين
 الكسرة وتوافقه الرواية ايضا ويرشدك الى ما ذكرنا ما قد
 نسمع الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرد بعضها على بعض
 ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطر وعلية ومن ثم احتاج
 المجاز الى قرينة والطاوي التميز اللازم لا يلزم ان يطلب له
 خف الجملات بل قد يعتبر له صيغة الكلمة كما في التصغير
 والتكسير وقد يجنب له حرف كما في المثنى وقد يكون كاحته مستقلة
 بالاضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرياً بالمعنى
 لازماً للكلمة فان كان الطاري واحداً يكون الفعل صفة في
 ما تكب منه ومنه . غيب فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للسان

بغيره وان كان الطاريي اللازم احدا الشئين او الاشياء فاللائق
 بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ومثل هذا
 المعنى انما يكون في الالاسم فجعلت علامته ابعا حروف المد التي
 هي اخف الحروف وجعلت في بعض الالاسماء حروف المد التي
 لم تجتلب ومن هذا التقدير يظهر وجه ما يقال ان الالاصلا في
 الالاسماء الالاعراب وفي الالافعال والحروف البناء قوله على
 تضمين مل معنى الالورود والالاستيلاء فان آخذ الشئ مستول
 ومستعل عليه وميله الطريقان قوله يقال اعتور والاشئ
 الاعتوار دست بدست كردن چیز را والتعاور والتعور وميله
 وقد جعل ههنا مستعرا لتعلق المعاني بالالاسماء على سبيل المناوبة
 او مجازا مر سلاصن التناوب قوله وانما جعل الالاعراب في اخر
 الالاسم اي جعل الالاعراب الذي هو الالاصل حالا في الالآخر
 او جعل مطلق الالاعراب في الالآخر تحقق الحال في المحل كما في
 الالاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئية كما في
 الالاعراب بالحرع او جعل في جانب الالآخر لا يقال على التقدير
 الالاول لم يعلم موضع الالاعراب بالحرع لاننا نقول اذ تعين
 موضع الالاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الالاسفل بقدر
 الالامكان والالالزم تقدر الفرع وتاخير الالاصل قوله
 والالاعراب على صفته اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء
 على ان الفاعلية ومقابليتها صفات للمدلول وقد جعلها الشئ
 الرضي صفات الدال وهي كونه مدلة وفضلة فقال جعل

الا عراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
 قوله قال نسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن
 الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر
 والكروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر الدال
 عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب
 بالحركة التي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذي
 لا الرماني ولا شبهة في تاخرها الذي لانها نابعة للحرف
 لانا نقول تاخرها الذي لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان
 المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب
 الزمان من الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان
 الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان
 بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن
 بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يقوم بها لا بعده
 واد اشبعتهما صارت حرفا من ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد
 التاخر عن الدال بقدر الامكان والتاخر بماعدا الحرف
 الاخير فان التاخر عن الاكثري في حكم التاخر عن الكل
 في قوله ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر
 واحد لمصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما
 على الحمل كما في قولك البيت سقف وجد ان قوله هذا
 الاسماء الثلاثة الخ اعلم ان الحركات البلبية تسمى ضمة وفتحة
 وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير

اعرابية كضمة قفل لكها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير
 الاعرابية وتسمى ايضا رفا ونصبا وحرا اذا كانت اعرابية
 ولا يختص بها بل مع ما شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة
 بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب
 وبين الكسرة والجروا ناسميت الحركات بتلك الاسامي
 لحصول الاول بضم الشفنين ويبعده رفيهما عن مكائهما وحصول
 الثانية بفتح العم وتبعه نصبه فكان الغم كان سا فاطمة عته
 اي اعمته بفتحك ايها وحصول الثالثة بجرا ذلك الاسفل
 وخفضه وهو ككسر الشيم اذا المكسور ويسقط ويهوى الى
 الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة
 ولذا سمي التجازم حازما والوقف والسكون بمعنى واحد
 والاول مختص بالاعرابي والآخران بالبياني فوله
 ولا يطلق على الحركات البائية عند البصرية واما عند الكوفية
 فاكل في الكل فوله فانها مستعملة في الحركات البائية بل
 في الحركات العبرية الاعرابية فوله على فلة بالعريضة كقوله
 بالضمة رفا الح قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة
 وهذا الوصف يستدعي الزعم لكن قد يختلف منه بعلة المشابهة
 بالفصلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان
 الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما
 بطريق الاستعارة بعيد لادليل عليه نعم الرفع والنصب
 بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيها للنسبة واراد

الحصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى
راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه
الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم
فضلة قوله اي كون الشيخ معنا قاله بقرينة المقابلة
للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون النسيب اذا
وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجرح لا يوحى في غير النسيب
اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجرح زائدا فيه
لم يعتدوا به او كان الجرح زائدا كالحال وفكاهه ليس علامة قوله
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالته
الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع
ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الانقسام لم يكن
مبنيها عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ راد
ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيمناسب العمل قوله
فاعطي الثميل للقليل اي، مجمعولا للعليل للتعاقل وكذا جعل
الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة
ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم يبق الخ انما
التمتيز للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة
الحرف فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما
كونه فضلة فلانه افتضاء العمل التي هي الفعل وليس عمدة
واما انه بالواسطة فلان اتصال معنى العمل اليه بواسطة
الحرف ولما كانت العمل تقتضيه وللحرف مدخل في ذلك

اعتبر عملهما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي
محله ولذا اجاز العطف بالجر على لفظه وبالنصب على محله ويظهر
نصبه اذا خلف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علما
للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احد هما فيما اضيف اليه
الاسم بتقلير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا
الثاني في المجرور والمسند اليه كمر بزيد وكان قياس
المستثنى بالا اذا كا غير مفرغ والمفعول معه ايض الجرا لهما فضلة
بواسطة الواو والكن لما كان الواو في الاصل للعطف غير
مختص باحد القبيلتين يعني الاسم والفعل وكان الايد خل في
غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اصلا لهما فبقي ما بعدهما
منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي قال العامل
احتيج الي بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا
اليه لان العامل المذكور في حكمه مراد في تعريفه وانما اخره
عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب
له واما الاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما
قالوه فان المعرب مادة والاعرب مفعولة والدلالة على المعاني
غاية والعامل فاعل وتأخيرها عن المادة والصورة ظاهر وانما
تأخيرها عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لسياق بيان الصورة
اليها اولها مقصودة بالذات والمراد بيان حامل الاسم
اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصري
وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عند من ما اوجب كون

أخرا الكلمة فعلا أو اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي
 أو الشبه التام بالاسم وأيضا المراد بهامل الاسم العامل
 الذي له تأثير في المعنى حتى لا يرد القبح بالباء في بحسبك زيد
 قال ما به يقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر إذ
 لا مدخل له في التعريف أن قلت التعريف غير مانع لصدقه على
 كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما
 وعلى المركب من العامل واحد الأمور المذكورة قلنا الباء
 للآلة أي ما عدوه آلة لتأثير المتكلم واعتقد وأنه آلة وإن لم يسموه آلة
 بل يسمونه موثرا لا يقال فيثقف اثبات التعريف على التبع ليعلم
 ما يعدونه آلة فيغوت الغرض من تدوين النحر ويبطل ما قيل في
 عدول المصنف من تعريف الجمهور للمعرب لأن العامل ما خوذ في
 تعريفه لا أن يقول قد كفي ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة
 التبع ولا يخفى أنه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي
 للأعراب لكان سالما عن الاعتراض الأول لأنه نص في الآلة أعلم
 أن العامل قد يقال أنه آلة وقد يقال أنه علامة لما أحدثه المتكلم
 فيها للفظ ويتفرع عليه ما قلناه من أن رتبة العامل التقدير
 أي على الأول فلان للآلة نقد ما بالذات على ما هو آلة له ومن
 حق المتقدم بالذات أن يتقدم تلفظا لموافق الوضع الطبع
 أو ما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة أن تتقدم
 على ما هي علامة له لشرفه لتعرف أو لأنهم يعرف ما هي علامة له
 ومن كونه علامة يظهر أيضا ما يقال من أن حق العامل

ان يكون لفظياً لا يقال موآلة او علامة للأعراب فتحقه التقديم
 عليه لا على المعرب لا بما يقول فقد مد عليه لا يتصور بدون
 تعدد مد على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع إنعتاد علامة
 الاعامية والمعمولية بين الشئيين بمعنى ان كلا منهما عامل في
 الآخر والا لزم ان تكون حق كل منهما التقديم على الآخر الا
 ليهتمين مختلفين كما في أمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل
 في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تادعون الله لا سماء الحسنو فان
 ايا من حيث تضمنه معنى ان واذا تدمع معنى التعليل في الفعل
 صار عاملاً فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولاً له
 فله تقدم وتأخر ليهتمين مختلفين قوله أي يحصل فسراً لتفهم
 بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه أصل اللغز لا شتاقه من
 القيام الذي هو قيام العرض لحمله وذلك لان المعنى المقتضي
 ليس قائماً بالعامل قوله أي معنى من المعاني المعتورة انما
 قيل المعنى به لان اقتضاءه الأعراب ليس بحسب ذاته بل
 باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به
حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به
حصل معنى المفعولية أي بالفعل الذي في رأيت لان له
 استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل فاعمل
 في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما قوله وفي مررت بزيد
 الباء عامل أي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحل
 النصب هو اذا كان حرف الجر مذكرة او افعالاً الم يكن

من كور اكفلام زيد فمنهم من قال ان المقدرا مل وجاز
 اعمال حرف الجر مقدار الوقوع المضاف موقعه ومنهم من
 قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذلك ايكاسب
 المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ
 الرضي قال بالمفرد لما ذكر الاعداد وانواعه وكان لكل من
 انواعه اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يدل كرتيبيه
 تلك الاقسام ومحالها ذاتي بالغاء لبيانها قوله الذي لم يكن
 مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب
 وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى
 والمجموع والمراد بهما الاخير بفرينة المقابلة ان قيل لا بد
 من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى
 والمجموع لانها داخله في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب
 بانها غير داخله فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهمة
 او من اسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان
 شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد ولا شموله
 لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يا به مع ان
 تكرار المنصرف لا خراج غير المنصرف الذي لم يضاف ولم يعرف
 باللام ابدا لا لا خراج غير المنصرف بمطلق كما هو الظاهر
 بل يجاب بانها غير داخله بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان
 اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان
 ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيل الاصراف فضا

احترامه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف
 لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحترام له لئلا يقع غلط في امور
 كثيرة واكتفي في الاحترام عن المحصورة بادنئ شيئا اذ
 ليس الاعتناء بمحالتها لا اعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار
 في العبارة مطاوع له جدا قال الجمع المكسر المنصرف انما
 لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع
 تغليب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما
 ليس صفة له وهو الجمع المكسر ولتوهم التغليب كما قيل وهو
 بعيد جد الان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف ياتي
 من ذلك واول ما ياب عن توهم التغليب لم ياب من توهم
 المشاكلة في المذكر فيكون من قبيل قوله تعالى وسات
 مرفقا في مقابلته تعالى وحسب مرفقا قوله الذي لم
 يكن بباء الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن
 ملحقا باخر واحد واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج
 من سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا لفلك فيه
 قوله احد هما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لغيرها
 ولا نها لبعض الحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما
 ولو سلم ذلك يقتضي الاصل بحسب الذات لا يكونها علاوة
 قال والمتعنة نصبها قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل
 العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم
 مجرور واجازه المص انتمى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة

والعامل فيها الباء ونصباً عطفاً على رفعاً والعامل فيه هو
الاعراب المقدرة والقريضة عليه المقتضى لأنه بعد بيان اقسام
الاعراب ومحالها ولكان لا تقل والاعراب في نظم الكلام
فان ملاحظته كافية في كونه عاملاً ذلك ايضاً ان تجعل عاملاً
مهماً عاملاً في الظرف المستقر قوله ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعراب
هذان القسمان بالصمة حال كونهما مرفوعين واعراباً بالصفة
اعراباً برفع وعلى هذا القياس نصباً وجراً انتهى قد اشار بقوله
على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر
او الفعل وسواء قد رفع في نظم الكلام او لم يقدروا لا يخفى ان
مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الـثـلـث رفعاً ونصباً وجراً
على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي
هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبساً بالصمة والفتحة والكسرة
وكانت تلك الملابس من قبيل ملابس العام للخاص افادت ذلك قال
جمع المونث السالم قدس سره على غير المنصرف لاخطا طه عن اقسام
الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب
واقربها ولانه اكثر خلافاً للاصل من جمع المونث حيث ترك
في كل واحد من الحركات مع النون بـتـلـاف جمع المونث ولان جمع
المونث السالم اكثر ارتباطاً بالمسمين الاولين لانه مقابل
لـلـأـوـل ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني
باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما

قال قد من سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة
 للجمع انتهى لا مجرور ورتبني انه صفة للمونث حتى يكون المعنى
 المونث الذي سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف
 الى ذي اللام بذى اللام عند الجمهور لانها في درجة من
 التعريف عندهم اما عند اللبرد فتعريف المضاف المكتسب من
 المضاف اليه نقص وميله بدل صفة قوله وهو ا يكون بالالف والتاء
 سواء كان واحدة مونا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا كسجلات
 جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال
 او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء
 كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدل على ذلك مثل سجلات يخرج مثل
 سنين فكما لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو
 صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغته لم يحتج في اخراج الثاني
 الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضممة والفتحة اي اذا
 خلى وابعده كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء السنة اي
 لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد به
 الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل في
 توجيه تلك الارادة ان النفاذ اذ اريد به مجرد اللفظ يكون
 عاما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماها بها فيصح ان يارل
 ابوك الخ لصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء الستة وفيه
 ما من من تزئيف كون اللفظ موضوعا لنفسه قال بالواو رفع الخ
 لا بالحركة التقليرية او اللفظية وهي حركة ما قبل

حروف المد تكامل للروم الاعراب في الوصل والعدول
الى خلاف الاصل وهو التقدير مع اللفظ منه قوله اذ صغر ثباتها
اي ما يصغر منها وانما فلان ذلك لان ذولا يصغر قوله معربة
بالحر كات لانه يتحرك مينه ولامه وحوبال يتم وزن فعل و
حرف العلة المجمعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة
فال مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله
بالواو اه وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في
الطرف وجعل الطرف عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة على
الذين هم والتاخير والاول لئلا يتقدم على العامل المعنوي
فلان اقدم ما اخره اولان للخارج تعبیر النظم لكثرة العناية
او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك
ولا يكتفى ان قوله مضافة بحوزان يكون حالا من معمول الاعراب
المعهوم من المسام او المقلد وفي نظم الكلام قوله ولم يكتف
في هذا الشرط بالمال لئلا يتوهم الح تفصيله ان خصوصية المضاف
اليه المدكور غير معبرة والفصل الى نفي الاضافة الى ياء
المتكلم فقط في غاية الكفاية فاحتج الى التصريح به وليس
الاخترازا عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثني والمجموع
بطبيعة الواحد كذلك قوله لئلا تكون بينهما وبين الاحاد
ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
لنقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك
الحروف كحركاتين او اكثر فكم هو ان يستبدل المثني والمجموع

مع كونها فرعين للمفرد بالاعراب الا قوى قوله لمشا بهتها
 المثنى في كون معانيها متبنة عن تعدد كالاخ دون عدل واما يظهر
 ذلك التعدد حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود
 حرف صالح فاسترحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع
 ان اللام في اربعة منها كانها مجبوبة للاعراب فقط لكونها
 محذوفة قبل نسما منسيا فهي اذن كالحركات المجتبية
 للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم
 في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضى
 الا قرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في
 الباقيين في حالة الرفع علم العملة والالف والياء في
 النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلين من
 لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
 للتخفيف وقال المصريح ان الواو والالف والياء مبدلة
 من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل
 الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل تغيل ما لم يغده
 المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في نبت يغيد التانيث ولا
 يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه
 واعترض عليه بانه لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة
 لدورس التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان
 علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف
 المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في

المفرد ولجوا ز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين
 جاء قال الله تعالى كلنا الجنة اذنا كلها وللزوم الالف
 في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجوا زاملته
 فان المثنى لا يمال والغه بدل من الواو لا بد ال التاء منها
 قي المونث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السيرافي
 بدل من الياء لسماح الالف بالياء ولا يصحون اما نلا ثيا على
 غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء قوله وكل اكلنا على
 وزن فعلا والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما
 جميع بالالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تنحصر للتانيث
 فلذا جازتوسيطها بل فيها رأتعقنه لكونها بدل من اللام ولهذا
 لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخذت بنتهاء في الوقف لانها
 ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها لا تغير للاعراب وجاز
 الجمع بينهما والحق التاء بكلا مضافا الى مونث افسح من
 تجربته وفي قوله فلذا جازتوسيطها رد للمصنف حيث قال
 انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب
 ان يكون ما اضيف اليه كلا وكذا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط
 كقولك كلامك لا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو
 قوله فاذا اضيف الى المظهر ويجب ان يكون معرفة قوله واذا
 اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى
 المضمر فالأغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى
 ولغظا واصل المثنى ان يكون معربا لغيره فالاولى جعله موافقا

انبوعه في الاعراب ثم اطر ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب
 تنوعنا كلانا وما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى
 اصلا قال واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مذكروا ان
 اذا لم يستعمل مفردة فان زعم انه نابت في التقدير اذا كانه
 كان مذري ثم ينني لم يحكه مثل ذلك في ثنائيان وذلك لان
 معنى ثناء لو استعمل طرف الجبل وليس في الطرف الواحد
 معني الثني كما لم يحكن ان يقال لمفرد اثنان ان اذ ليس في المفرد
 معني الثني فالثنائيان طرفا الجبل المثنى والثني في مجموع الجبل
 لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو الجمع ذ ولا عن لفظه
 فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفردة عن لفظه وكذا
 اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المونث السالم
 فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المونث السالم بحقابه واما دور
 فهو جمع سالم فلذا لم يعد من ملحقة به وانما قل م الوعلى
 عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع
 قوله وهو بلامه التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف
 علامة التثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف نجفة لقلبة عبد
 المسي والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في
 جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما وانتموا وهما
 وهما وكما وكما قوله لانه ضمير المرقوع للتثنية آه اولان
 كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق
 الاعراب الرفع لانه علامة العدة فجعلوا الف المثنى ووا والمجموع

علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اليمين وهي التي اولى
 بالقيام مقام الحركة الا الياء للجور والنصب في المثنى والمجموع
 والجور اولى بها فقلبت الف المنى وراوا الجمع في الجرياء فلم يبق
 للنصب حرف فانبع الحردون الرفع لكونها علامتي الفضله
 بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ الرضي ترى فتحة ما قبل
 الياء في المنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المنى
 مع عدم استئصالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستتة له
 قبل الياء الساكنة لوانقيت والتباس الرفع بغيره ولان
 السعي لو قلب الياء بضمة ما قبله او ارامع ان تغيير الحركة اولى
 من تغيير الحرف فارفع التباس المجموع بالمنى بسبب كسر ما قبل
 ياء الجمع ان حذف نونا صا لا ضافة وكسر النون في المنى
 لكونه تنويناً كما في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
 ان يكسر ويفتح في الجمع للفرق فحصل الاهدال في المنى لخفة
 الالف وثقل الكسرة وهي الجمع لثقل الواو وخفة الفتح
 واما الياء فيهما قطارية لا اعراب فوله ابن ابي شير الى تفسيره
 اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق فمن تقسيم الاختلاف الى
 اختلاف لفظي والتقدير وايضا قال ذلك ليصح تفسير قوله التثنية
 واللفظي المعروف بلام العهد بما اراده كما بين وايتصل لاحق
 الكلام بهما بقه فعلى هذا يكون قوله التثنية يراه بياناً للمحل القسمين
 اليهما كما قيل قوله ولما كان التثنية يري اقل سهل الضبط اشار
 اليه ولا والا لكان المناسب ناخيه... اللفظي لان... بحق العلامة

الطهور قوله أي في الاسم المعرب اشر به الى ان ما ليست مصدرية
 كما قيل وذلك لاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان
 لم يقدر الوقت والى لزوم نقد پر العذر او الاستئصال في
 الامثلة ولغات الملايمة لما سبق من بيان محال الاعراب
 ولا ن في في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام
 والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو المغاير لتعذر
 او الاستئصال ولا يحفي فساد قوله الذي تعذر الاعراب فيه
 فيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك
 ان تقول الذي تعذر اعوانه فحذف المضاف واقيم المضاف
 ليه مة اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله
 الذي في آخره أي في موضع آخر فلا يلزم اتحاد الطرفين
 والمظروف ولك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص
 فلا يلزم الاتحاد قوله الف مفصورة سميت بها لانها ضد المحدودة
 اولها مصنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولي
 بدليل مقابلتها للمحدودة وعدم اختصاص المع بالالف لتحقيقه
 في ميم غلام في قوله ومحدوفة وهي في حكم السابطة ولهذا
 لم يعرب ما قبل الالف وحفاء مر هذا القسم وظهوره مقابلته مثل
 بالاول وترك الثاني قال كعصا وغلامي خبر مبتدأ محذوف
 والتقدير هو اي ما تعذر عصا ومثاله وغلامي ومثاله او صفة
 مصدر محذوف اي تعذر راكتعذر عصا وغلامي وان جعلت
 الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تعذر

اوبيا ناله وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من من دخول
 الكاف والعامل فيه ما يتضح منه ان كاف من معنى التمثيل او ما يفهم
 من الكلام من التعذرا وتقول اعراب وعلى التقدير الثاني
 حال مما اضيف اليه التعذرا المحذوف او ظرف ومصدر وان لك
 المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى
 التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو
 عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف
 ما دام الفاقوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما
 في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع
 المونث السالم ولو قيل بالحركة لفظا كان اولي ليخرج مثل عصاي
 فان تعذر اعراب فيه قيل الاضافه اعلم ان اكثر النحاة
 ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لضافته الى المبني وخالفهم المص
 رح لان غلاما ي معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء
 الا بشرط سنن كره انشاء الله تعالى قوله فانه لما اشتغل الى
 قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد
 ثبوته في نفسه وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متضمنة
 على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فما ذهب اليه آه
 تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما لا على الشرطية
 وبوجهه ان كسرة الملازمة متقدمة على كسرة الاعراب
 بصراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقضي المتقدم
 على الاسم ان فلا يجوز ان يكون هي ايها ان قلت لم لا نجد زوال

'لاولى عروض الة' نية قلت لوجه لزوالها لبقاء سببها مع
 الاصل بقاء الشيع على ما كان وان العناية بكسرة الملاحة اكثر
 خصوصا اذ لم تفت جانب الاعراب بالكتابة لحواز تقايرها ان قامت
 لم لا شور ان تصلب علامته اي بهن تحتق العامل كما في طمعتي
 التنبه والجمع بل اجيب عنه بانه لم يرد المورد المستقلين
 اصطلاحا على اثر واحد وكما يستحيل تواردا او ثوبا مستقلين حقيقة
 على اثر يستحيل معدهم تواردا للموثرين المستقلين اصطلاحا
 على اثر ولا يخفى تحقهما فيما نحن فيه دون صورتي التنبه
 والجمع لان حمل علامتهما على الاعراب مستحيل الى العامل
 وهو موثره طلا حاد حاصلا على معنى التنبه والجمع مستحيل الى
 قصد المنكلم وهو موثر حقيقة في قوله اي في حالتي الرفع والتدريج اي ان
 قوله رفع وجرا ظرف الاستعمال المندرج والمعنى 'مستعمل قاض
 وقت مرفوعة وهترو رتبة اوقفت رفع' العامل وجرد له ولك
 ان تجعل مصدر اي استعمال رفع وجرا واحدا مما اضعف
 اليد الاستعمال المعدل اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير
 ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لا استقلال
 الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضي
 وذلك محسوس من لضعف الياء ونقل الحركاتين مع تحريك
 ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم ينقل الحركتان كظبي
 وكوسي قوله ونحو مسلمي عطف على كفا مرفوعا ومنصوبا
 لا على قوله قاض اذ لو قصد بلفظ نحو تمثيل نقل يوا الاعراب

كان مستند ركاً لا فائدة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعاً
 سالماً بالواو والنون مضافاً الى ياء المتكلم لم يحتج ايضاً الى
 ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات
 بل يراد المذكورات واخوانها ولهذا لم يجمع بين الكاف
 ونحوها قوله فان اصله مسلموي قال الفاضل الهندي ان
 بلفظ الاعراب في مسلموي بعد الاعلال متعذر وقوله
 مستثقل كما في مما لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد
 الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستقبال لان
 اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه
 بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدر
 الحركته قوله فصار الاعراب في حالة الرفع بعد يرياً وذلك
 لا إشعار ان يكون الياء المنقلبة عن الواو ابدالاً عنها في
 الدلالة كما جعلت كسرة جمع المونث السالم بدلاً عن
 الفتحة لان الرائل بالإعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء
 بدلاً عنها لكان الكلمة واحدة اعراباً بن لفظي ونقدري
 بخلاف فتحة الجمع فانها غير ذبنة تقلب يرياً قوله فان الياء المدغمة
 ايضاً ياء باقية على سكنها قوله وقد يكون الاعراب
 بالحروف فنقد يرياً في الاحوال الثلث او بعضه فيما كان
 اعرابه بالحرف ولا في مدة آخره ساكناً بعد ما سواء كان
 مضافاً ولا كما في قوله تع والمقيم الصلاة على قراءة الصب
 وانما لم يقل ولا في آخره لئلا ينتقض القاعدة بمطغى القوم

ولعله أنما لم يعد له المص لانه بعد ديمان الاعراب اللفظي
والتقدير يرمي الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان
الماء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست
عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرايه ينبغي ان يكون
بالواو نقل يرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعد من
التقدير يرمي بطل قوله واللفظي فيما عداه احيب عنه بانه
جعل داخل في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة
الاخري فيه وهي نصي وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال
في الاعلام التي تحكى في لغة التجار نحو من زيد ومن زيد
ومن زيد فانه بحرف تعد راء به وحويا لا اشتغال محله بحركة
الحكاية وكل في المثنى المحكي اذا حوز الحكاية فيه قوله
واكفى بتعريفه انما صح الانتفاء به لانحصار العرب صفه
في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه
علتان الى اخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا
ومثل ما سبق في تعريف العرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف
بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف
بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك
بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشيع على نفسه فيما هو المقصود
من التعريف وعدم انحصار العرب فيها لخروج ما عرب
بالعروف مثلا عنها قال غير المنصرف المنصرف ما خوذ من
الصرف وهو الفضل والزيادة وانما صمي المنصرف به لاشتغاله

على زيادة على الارباع اعني = علامته وهي التسوية او
لاقصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن والمعري متا
من تلك الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اي اسم مريب جعل
ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولذا
يلزم تعريف الخبر وتكثير المبتدأ لان غير الا يكتسب التعريف
من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي
وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة ولذا ان يقول
انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم
جنس لانه ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قد م
بخالف الا سلوب الشائع من فقد يم المعرف وجعله موضوعا
والعلة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشئ يستدعي
جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال ما فيه علتان
ذات الظرف او مبتدأ قد م خبره والجملة صفة ما العلة في
اللفظة ارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح
السحابة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار
المتكلم عند حصوله امر ايجابه وذلك الامر اذا سب يسمى
بالحكم فاعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا
لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق
السبب على كل من التسع حقيقة وبني ذلك على ان صاحب
المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه
سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا ما لوحده جار

في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حفيضة
 عند قوله واستجماع شرائطهما وانما قال ذلك لئلا يظن
 ما نعمة التعريف بنوح وهذا منصرفين بناء على صدق التعريف
 عليهما بما دخله اللام او اضيف كالا حمر واحمر كهم فانه
 منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يدفع النقض به لان
 من شرائط ثمر العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض
 فيما ذكرنا في الاولين فلان سيكون الراسط يعارض احد
 السببين واما في الاخرين فلان دخول اللام او الاضافة
 يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم
 ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة
 وللتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عند بقوله
 ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما لم نثبت لصدق التعريف
 عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب
 عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني
 بان يمنع وجود السببين المستجمعين بشرائطهما كما قاله
 العلامة من ان هذه البتة ليست متحصصة للتانيث لدالتها
 على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة
 عن تقدير اخرى والتا ان تقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه
 ولا الكسرة الغير المختصة بالجر وان تحذف الكسرة والتنوين
 كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع مبنية بقوله وهي عدل آلح
 فلا حاجة اذن الى ان ينقل العلتين بكونهما مانعتين من الصرف

حتى يلزم تعريف الشيع بما يساويه والصرفها استقرائي
 قوله من علل تسع او من تسع علل والاول ارفق بقوله او
 واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف
 تسع قوله اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين وذلك
 باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجد ران
 قال قد من سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما
 احتسعت ثنتان منها فاللصرف تصوب انتهى هذه الالبيات
 لا يبي سعي الانباري النحوي وانما لم يذكر اولها حتى يكون
 له غمى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع
 لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامها الا بضرب من التكاف
 بان يقال المراد اجتماع النستين خفيقة وحكما قوله لمجرد
 المعافاة فجردت عن التراخي واريد به مجرد المشاركة
 وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متأخرا عن ثبوتها لسلف
 وكذا الحال في التركيب قال والنون فيه مساهلة اذ العلة
 مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة
 موصوف محذوف منصوبه بتقدير اعني لان النون لما ذكرت
 مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا
 على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهني زيدت للحفاظ
 على الوزن بدل عليه تكبير البواقي او بدل بحذف الموصوف
 اني نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي هي زائدة
 والجملة معترضة قوله اذ المعنى وتمنع النون الصوف وذلك

لان قوله عدل الخ بعد ادللموانع لان الخبر محذوف اي تلك
 التسع هذه او بدل عن تسع اربيعان لها فالعامل هو المنع المفهوم من
 المقام من غير تفديره في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملا
 التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى ارض الارض
 جميعا قبضته قوله وقوله الف الى اخره الجملة حال من صاحب الحال
 الاول فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر
 في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفته قوله
 ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين بين ما اذا جعل ظرفا
 للزيادة او لنفس الرائد اذ على الاول يفهم زيادهما وتقدم
 زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى
 بحسب الوضع على الثانية قوله يعني ان ذكر العلل الخ من فسر
 التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر
 على صاحبها او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه
 اذا كان متعلا ياجيء لتكثير المعرول لا لتكثير الفعل قوله او القول
 بان كل واحد الخ الا ظهران يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس
 في كلام الساظم ذكر العلة مع ان المظاهر ان اطلاق العلة على
 كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه قوله وقد
 بعضهم اثنان لعله اراد ضم النشر والانان الحكاية والتركيب
 اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع
 الرصف كاعلم او مع العلمية كي شكر علما ولا يخفى انها لا يتناول
 نحو انكل علما بل نحو اعلم ايضا واه التركيب ففي البراقي

وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تخطفا لا معنى له فلا فائدة
 في ابراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة
 الاصل في فتحوا حمرا اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث
 المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم
 وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحق كارتاني ولا كبعثوني
 لا بها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق
 الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان
 كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف لم يعتبر ههنا لان مراعاة
 الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الا صلي ومنع صرف الناني
 لم يثبت عنده وان كان العياص نقضه لانه اشبه بالف التانيث
 من الالف والنون الزائدتين قوله الله الى قسمي التانيث
 يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي
 الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي
 الذي خفي فيه ابعلامه قوله من حيث اشتغال علي علتين الخ
 انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة
 ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من علتين وما يقم
 مقامهما صرف عن المنساق الى الفهم قال ان لا كسرة ولا نفوين
 انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاء ما قد علم بقوله غير المنصرف
 بالاضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب
 من بطلان لا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثني وجمع المذكور
 السالم علمين للمونك الا اذا عرابا عراب المفرد كما ذهب

اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص
 بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها كفرعية
 الموقوف للراجح وانها لا تختص فيما ذكر ككون الاسم شئياً الى غير ذلك
 لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجه قوله اذا وقع في الاسم علمان الح لم
 يقنع بفرعية واحدة لان المشابوه بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية
 اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في
 اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب
 هذه العلة خفي فلم يكتف بواحدة الا اذا قامت مقام اثنتين
 قوله في شبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل
 الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه
 كما في اسماء الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابه في تركيب
 الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله
 ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل
 الاسم واذا شابهه بوجه بعيد ككونه فرعاً فلا يبنى بهذه المشابهة
 لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها حمل الفعل
 لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع به علامة الاعراب وهو
 التنوين ثم يتبعه الكسر وينزعان معاقوله فمنع الاعراب
 وفي تقدير الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين
 او لا ثم اتبع الكسر وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح
 وقال الشيخ الرضي يعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم
 ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف

لا يمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فارادوا
 النص من اول الا مر على انه لم يسقط الا المشابهة الفعل
 فصل فواصورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المصنف انما
 يتبعه لان الكسرة تلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين
 يدخل فيه الكسر فلما انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر
 ايضا لانه يلزمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع
 العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض
 وجود المعوض قوله لان العدل فرع للسعد ولعنه لان الاصل
 بقاء الاسم على حاله قوله والرصف فرع الموصوف لتوقف
 معناه على ما يقوم به قوله لا بك تقول قائم الى اخره فهو فرع
 له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاه في المعنى
 هكذا قالوا وفيه بحث لان التانيث طار على قائم مطلقا لا على
 قائم من حيث هو مجرد عن البناء والمذكر هو هذا الاذاك
 فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استدارة
 من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لا بك تقول رجل ثم
 الرجل يعني ان التعريف طار على التنكير غالبا ما بوضع
 جديدا وبداية فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه مجهولا لنا
 كان التعريف فرعاً للتذكير معنى قوله والالف والنون الزائدتان
 فرع ما زيدنا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف
 ضارعتهما بالقي التانيث المحذورة والمقصورة في انتفاء
 القاء وكونهما زيدا معا وحذفتا معا وكون اولي الحرفين

في كل منهما مدة والثانية حرفا شبهها بحرف العلة ولا يخفى
 انه لا بدح من اثبات القرينة بين المشبه والمشبّه به قوله
 لان الاصل في كل نوع انه يقيد قرينة قسم لا القسم الاخر
 الذي في اوله احدى الزوائد الاربع قال ويجوز ضرفه ولا يجوز
 عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج
 الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز قصر المحل ود في الشعر دون
 مد المتصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين
 العكس للضرورة بشرط العلمية قوله اي لا يستنع الجواز
 قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين
 وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب
 المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لو جوبد الصرف في
 الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويقيد بجانب الوجود
 فلذا فسر بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المصروف فان
 ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه
 الاتي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه
 وافق القل ما في الحكم بالا نصراف وخالفهم في التعريف
 كما بيناه بعين دل اقوله فلقوله صبت الخ الصب يخبث اب
 قال قل من سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي
 الله عنها في مرقية النبي صلعم واوله * ما ذا علي من شم ثربة
 احمد * ان لا يشم مدي الزمان غواليا * وفي حاشيتها جمع فالية
 نوي خوش انتهی مرقية بتخفيف الياء كمغفرة برمودة ستايش

كودن وگرستن يقال رثيته ورثته ايضاً التربة خاك المدي
 غاية والمعنى ما الذي اواي شيخ وقع علي من شم تربة احمد
 في ان لا يشم مدي الزمان وامتداد انواع الغالية قوله
 فكقوله اعلم الخ يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة استينافية
 والفتح وح يكون منصوباً بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يحذف
 للضرورة لظهور امرها قوله قلنا الاحتراز الى قوله ضروري
 فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة قوله لان رعاية
 التماس بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا
 يقال سبأني الشيع ومراني والاصل امرأني عند من لم
 يثبت مرأني وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر ويحال
 سحرى لموافقة قلى قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف
 لتناسب المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى قوارير اعلی
 قراءة التنوين فانه صرف لتناسب واخر الاي فانها كالقوافي
 يعتبرتوا فتحا ونسها واما اذا قرع بالالف فليس ناصفاً مستشهد
 به لجواز ان لا يكون الالف بدلاً من التنوين بل ان يكون للاطلاق
 كما في قوله تعالى الظفر ذا علم ان غير الفصح في نفسه
 قد ينضم اليه امر فيصير فصيحاً فان سلاسل في نفسه قبيح غير فصيح و
 اغلا لا حسنه وجعله فصيحاً وكل ايدي الخ الخلق يحسنه قوله تعالى
 يعينه والا فاللغة الغاشية يبداً روي ان بعض البلغاء قال لكا تبه
 اكتب يا حار ان المركب قد حار وانضم الراء في يا حار
 فقال لكا تبه يا سيدي يا حار بالكسر فصيح فامره بما امره والا

واراد به ان التناسب يحسنه قوله مثال لمجموع غير المنصرف
الذي صرف والمنصرف آه والالكان الانسب الاكتفاء بسلاسل
قال وما يقوم مقاما للماثل قد يحد على الحكم لانه بيان
لما ابيحه في حد غير المنصرف قوله احدهما الجمع البالغ الي صيغة
منتهى المجموع اي الجمع الذي يجمع الي ان ينتهي الي وزن يمتنع
عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم
من ذهب الي ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع
التكسير والصنف ذهب الي انها التكرار الجمعية حقيقة او كما
كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الي انها لكونه لا
نظيره في الاحاد العربية اما نحو ثمان فشاذا واما نحو الترامي
فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هو ازن لغيلة من قيس
فمقول عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الي اليمن
والشام فالالف فيهما عوض عن احدي يائي النسبة فهذه الوزن
عارض لم يعتد به لانه بسبب احدي يائي النسبة والالف الذي
هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن
وكذا اتهام بفتح التاء في المنسوب الي قهم بمعنى تهامة وهي بلدة
قل الجوهري انه منسوب الي تهامة لكن حذف منه
احدي يائي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو
هواري جمع عارية منسوب الي العار لانها تثبت في واحد
وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان
ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الي جزئه الذي هو الثمن ولا يخفى

بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبه لمع ود الى الدقان ثمانية
 في الاصل عدد والما ني هو المعلن ود ليس الا فاذن الالف
 التي فيها غير الالف المنسوب اليه تقدم الكونه دللا من احدى
 يا في السببه وكذلك الياء غير الياء واسر او دل فاعجبي او
 ام يفر شاذ وجمع نعل برا واما نحو الكلب واحمال وان
 لم يات لها نظير وفي الاحاد فالاعتدل فيهما ما جمعنا فله وحكم جمع
 ام لا في الاحاد بدل ليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاله فصار
 كما بهما باقيان على ادر ادهما ولا يصح الاعتدال من جمعي افعال
 في الواحد نحو ادرج اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع
 كمثل ثمن رايانا حروا بك لانهما اسمان ولان آلك يحمل ان
 يكون فاعلا ولا ياشد لانه جمع من فاعل على غير القياس او جمع
 لا واحد له من لسانه فانيسه الفعل المنسوب اليه قال قدس سره
 في الحاشية كالكالب جمع الكلب وهي جمع كلب واسا ورجع
 اسورة وهي جمع سواره واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم
 انتهى السوار يارة دستا وقد يلحق التاء باسا ور وعليه قوله
 تعالى في قرأه فلولا لقي عليه اسورة من ذهب نعم حمار يايه
 واكرم ما يقع من الاسم على الابل وارادوا بجمع جمعه التكثير
 فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة
 كذا في الصراح قوله او حكما كالجموع الى اخره اما جعل ملحيا
 بالمقسم السابق لانه شابه من وجوه ثلاثة احدها انه على وزنه
 وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليها قدس سره وثالثها انه متمم

من الجمع مرة اخرى قوله والمحدودة المحزة في المحدودة
 منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولما لم
 يفارق احد يهما الاخرى نسبتا الى التانيث تغليبا لقوله فانها
 ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها
 كحجارة وتجارة قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته
 اي بيان نفس مفهوم السبب او شرط قائمه وعليته وهو في اللغة
 الصرف يقال اسم معد ول اي مصروف عن بنيته قوله مصدر
 مبني للفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان
 يكون مسندا الى الاخراج اولاً وان كان المبتدأ والخروج بنفسه
 وانما لم يفسر المصنف بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب
 للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية
 وهو هنا المعد ولية لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم
 اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه قال من صيغته
 كانه اراد بها ما يشتمل صورته الحكيمة ايخر فان خروج سحر
 معيناً من السحر ليس خروجاً عن صورته الحقيقية اذ لا دخل
 للام فيها نعم لها دخل في صورته الحكيمة لان اللام بمنزلة
 جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا
 يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة
 ولهذا لا يغير التفسير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة
 او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة
 معد ولا عن صحت في يوم الجمعة مع انه ليس معد ولا عنه

ولا يرد علي تفسير المص اذ ليس لفي مد خل في صورته الحكيمية
لجواز الفصل بينها وبين مد خولها بالحر ف انرا ثد ويمكن ان
يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله
فخرجت عملا المتغيرات القياسية قيل لم يدخل في الخروج لانه
مخرجته لا خارجة وفي دخول المعدولات ح تأمل قوله واما المتغيرات
الشاذة كالجموع والمصغرات والمسروبات الشاذة واما القلب
كاي في ياس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم
بعض الحروف علي بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما
نحو فخذ وعنى بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا داما
اذ يستعمل علي الصيغة الاصلية اكثر من استعماله علي
الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الي الكامل ولا يخفى
ان الاحتياج الي هذا العد رعلي تقل يركون تغييره غير قياسي
قوله بل انما جمع القوس والباب ابتداء علي اقوس وانيب
ولهذا ايضا فان اليهما فغال جمعهما ولو كان مخر حين عن
اقواس وانيب لسبب اليهما قوله واعلم اننا نعلم نطقا لالح كان
وجهه ان نظر النحاة في كتبهم اولا الي اعراب الكلمة وبنائها
فاذا انظر الي اعراب تلك واخواته وجدوا اعرابها اعراب
منع الصرف ولما علموا بالتتابع ان منع الصرف لا يكون
الا لفرعتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الاصله فوجدوا
الفرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى
فاضطروا الي اعتبار فرعية ولم يصالح الاعتبار الا العد ل

فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الاماكن
 لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الاقتضاء العدل المعدول
 وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالناهي هو العدل التحقيقي
 اي العدل المنسوب الى ما هو مصحوق اي في الخارج
 والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما
 مقدور وليس ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي
 والتقديري الخ المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس
 باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامانة ثابت بغير
 منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه
 ان اثبات الاصل قصد اثبات الفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل
 غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثه ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس
 فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدل منه فقد ثبت العدل
 بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الا تأتي فلا
 دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر
 المثبت او لا للعدل في نظر النجاة واعتبارهم ليس الا منع
 الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه
 كما سيجي فبالعرض قوله فعلى هذا قوله لتحقيق الخ وصف
 بحال المتعلق واما على المشهور فعنناه خروج تحقيق اي بخروجه
 محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسمى فيكون وصفه بالتحقيق
 وصفا بحال نفسه وكل معنى قوله نقل يرا قال كثلث ومثابه
 صفة بعل صفة لخر واما خبر مبتل أمحل وفي ذلك المصير و

كخروج نلت قوله والاصل انه اذا كان الموصوف مكررا الخ
 ليوافق الدال المدلول هذا اذا مر مما قاله الشيخ الرضي
 وهو ان الدليل على ذلك انا واحد نالت وثلاثة نلت بمعنى
 وفائدتهما تقسيم مرذبي اجزاء على هذا العد والمعين رلفنا
 المقسوم عليه في ضمير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو
 فراءت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد
 ايضا كذلك عملا لا سمغراء والحقا فالفرد المتنازع فيه بالاعم
 الاغلب فلما وجد نالت غير مكرر انظرا حكم بان اصله لفظ
 مكرر ولم يات اغناء مكررا بمعنى نالت الا ثلثة ثلثة فقل انه
 اصله قوله الى راجع اراد الى تعبير الس والاولا لظهور الواو
 بدل الي قوله وميم وراثتها الى عشارده عشر خلاف والصواب
 محبتها قال الشيخ الرضي جاء فعلا من عشرة في قول التلميت
 والمبرد والكوفيون يقيسون عابها الى التسعة نحو خمس
 ومخمس وسداس ومسل من والسماع مفقود بل يستعمل
 على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ثاء المسبة نحو السماسي
 والسداسي والسبامى والمانى والتساعى قوله والسبب
 الى قوله العدل والوصفا عند سيموبه وذهب جماعة الى السبب
 نكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكررا الى غير
 مكررا واسمية الى وصفية قوله لان الوصفية العرضية التي
 نالت في ثلثة ثلثة علم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة
 للوحد لانها لا لهما لوحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل

نعم يستعمل فيما له الواحدات مجازاً وذلك المعنى المجازي
لثلاثة ثلثة لما وضع لفظاً ثلثاً ومنثت له صارت الوصفية أصيلة
بالقياس إلى وضعها ولقائل أن يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار
الوضع التركيبي مجازاً في المعنى الوصفي قوله وأخراً سُمِّىَ التفضيل
بشهادة الصرف نحو أخراً أخراً أخرون وأخراً وأخرون
أخريان أخريات وأخراً نحو فضل أفضلان أفضلون وأفاضل
وفضلي فضليان فضليات وفضل قوله لأن معناه في الأصل أشد
نأخراً أي في معنى من المعاني ثم نقل إلى معنى غير ولا يستعمل
إلا في ما هو من جنس المذكور ولا كما تقول جاء زيد وأخراً أي
رجل آخر لا حماراً وأخراً أي امرأة أخرى قوله وقياس اسم التفضيل
البح أن قلت إن أراد به ما وضع للزيادة وإن لم يستعمل فيه فلا
نسلم القياس وإن أراد ما استعمل منه في معنى الزيادة فلا خلويس
كذلك لأنه نقل إلى معنى الامتبار قلنا فاختار الأول ونقول ما ذكره
الشيخ الرضي من أن القياس في آخره بحسب الأصل الاستعمال
بأحد الوجوه الثلاثة لكن عدل عما كان حقه لتعريفه عن معنى
الزيادة المستلزمة لأحد ما ولما كان العدل بالقياس إلى
مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحداً بعينه من الثلاثة بل
يقتضي واحداً منها لا بعينه لا ندعي العدل عن لازم بخصوصه
وأحتج حينئذ إلى تغيير التفسير بما ذكر لي يظهر صدق التعريف
عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم أنه معدل لثانيه
اللام يؤيد لزوم المطابقة للموصوف أفراداً وتثنية وجمعاً

وذكرا وتانيا كما هو شأن المستعمل باللام قيل كمن يدفعه
 لزوم تخالف المعدول والمعدل منه تنكيرا وتعريفا جيب
 منه بجواز حمل الالام لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به
 سحرا معينا فهو سحر ليلتك فانه معدل دل عن السحر لفظا ومعنى
 اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراد
 فلا بد من لام العهد سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او
 لا نحو عصي فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام
 محفوظا فيه لبني لتضمته معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف
 في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كأمس حالة الرفع
 عند بني تميم فانه المعدول من الالام وغير منصرف بالعلمية
 المقدرة والعدل واما حالتي النصب والجرف فبني عند هم و
 كضحي اذا اردت به ضحي يومك عند الجوهرى والقياس يقتضي
 ان يكون صباح ومساء معينين كأمس وسحر مع انهما منصرفان
 اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدل عما ذكره من يؤيد
 شيوع توافق المعدول والمعدل عنه في التعريف والتكبير
 لكن ينبؤ عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا
 يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث عن
 ظاهرا لو احدى المذكور لا يخلو من بعد وعلى هذا يتحقق العدل
 في جميع التصاريف الاخر لان تقدير من لا يوجب العدل
 على تفصيل المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل
 في جميع التصاريف لان اللام دخلا في صورته الحكيمية وعلى

كلاً التفديرين لا يظهر انوا العداء الا في احد جمع اخرى لعدم
 احتياج اخر واذا خرا اليه وعدم ادراك جمع الصرف في المواقي
 قوله لا بها نوجب آه الحصر مجموع ما ذهب اليه التحليل في
 اجمع واخواته فالاولى ان يزيل ان المضاف الى حذف الا
 اذا حار اظهارة ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او ضاه اخرى
 مسلما في المضاف اليه سواء كان المضاف الماني تكرارا للاول
 او لا نعم يشترط ان يكون تابعة للاول ولذا قال الشيخ الرضي
 بدل تلك العبارة ودلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه
 نحو * الاعلالة او دالة سايح قوله وقياس فعلاء افعلي ان كانت
 الخ عليه الا كرون واعترض عليه بان فعلي انما يجمع على فعل
 اذا كان مذكرا مجموعا على فعل ايضا و اجمع مجموع على
 اجمعون لا على جمع قوله وان كانت اسما ان يجمع على فعالي
 بالتكسير افعلاوات بالتصحيح وعليه يوصل ويورد عليه ان جمعا
 لو كان اسما كان اجمع ايضا كذلك فجمع على اجمعون شاذ لا
 يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم حنس
 قوله والا حرا الصفة الأصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد
 اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان
 يكون من باب احمر حمراء ومن باب الا فضل فان كان الاول
 لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه با متبارا لا صل على
 فعل كحمر وبا اعتبار معناه الاسمي افاعل كما ساور وان كان ثانيا
 لم يكن مؤنث اجمع حمراء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعتي

كافضل وفضل واجاب عنه الشيخ الرضي بأنه اسم التفضيل في الاصل
 فعني قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قرأتني من كل
 شين ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل من لوازم اسم التفضيل
 فهو كما خرفضار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه
 جمعا كحمراء كما يصح حمراء وخشاشا في حسن وخشن بمجرد
 انها في حكم احمر بمعنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما
 صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى
 ما ذكرناه من تفسير معنى الخروج في الصيغة الاصلية وتبيينه
 بالامثلة لا يرد الجملع الزائد على مقتضى التفسير بها
 قوله كيف ولو اعتبر جمعا يعني ان اقواسا وانبياء لو كانا
 مغربي اقواس وانبياء لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسب
 الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على
 خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان على
 خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاصلين اذ الجمع ليس
 الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس المعدول
 قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ وقالوا لا يراكم قال
 الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم
 جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان
 او جمعا كصرد وغرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه
 الا ان خرج وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعلى فاما ان لا يختص
 بالثلاثة كختم في مبالغة خاتمه اي ذاصب في الارض فلا ما

فيها واما ان يختص به نحويا فسق وهي في المذكور كفعال
 في الموثق نحو با فسا ق ففيهما العدل عند النجاة حتى لو سمي
 بهما مذ كرا لا متنع صر فهما وتمسكوا بان الاصل فيهما
 مساواتهما لما هما للمبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه منع
 اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن المشائع
 واما الثالث فان جمع شرطيين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل
 العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا
 كاد داي قبيلة وانما يحكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع
 للشرطيين غير منصرف واضطاررتاح الي تقدير العدل فيه
 كقتم لانه ثبت قائم وعدم قتم قبل العلمية فهو معدول عن
 قائم اسم جنس واذا اختلف احد الشرطيين انصرف ان قامت
 فيمنعني على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع
 عام وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلما لما سمعنا غير منصرفين
 حكمتا بانها معاً ولان عن فاعل ولم نحكم بانها منقولان
 عن فعل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله
 قدس سره ^{لأن} ان المعدول عنه في العدل التقليري غير
 ثابت فلما قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه ^{علا} اسم
 جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل
 علما والظاهر ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل
 على زعم بعض النجاة قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب
 البناء اي ان ينضم الي مناسبتها لنزال وزنا مناسبتها

عد لا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى
 لا يوجب البناء والاليني كلام وسحاب وانما عنوا ببناء ما
 ليحصل المكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة
 للا مالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا
 والنقل يستند على الخفة والبناء اخف من الاءراب قوله
 ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فانه ذكر
 استطراد وفيه اشارة الى ان تقلير العدل في غير المنصرف
 قد يكون للحمل على الاخوات قوله فلا يكون مما نحن
 فيه وهو غير المنصرف قال الوصف الانسب تفسيره لخفائه
 قوله وهو كون الاسم دالا وانما فسر به لا بال دل ال
 لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمه لم تتعين
 الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف
 الماخوذة من صفات مقيسة الى ذات معينة لا تدل على
 ذات مبهمه بل تدل على تلك الذات للمعينة فان الغياض
 الماخوذة من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا
 على ذات مالها الكثرة الماثية فانه بعيد وهذا لك المصغر
 يدل على ذات معينة متميزة بالحقارة مع انه وصف مثل ادير
 مصغرا ويرجع الى يدل على ان ادير متميزة بالحقارة مع انه
 وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي
 كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى
 الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمه

لم يتعين الا بعض الصفات الماخوذة معها او بما قياس اليه
 ذلك البعض فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع
 طلحة بالعلمية والتانيث فلما هذا من باب توهمنا نعيم حيث
 لم يفرقوا بين المصغر والمكبر فوله سواء كانت هذه الدلالة
 القرينة على المتعميم قوله وشرطه قوله لا العرضي لعرضيته
 فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرابع للاصل
 وهو هو ان الصرف لا يكون الا اذا كان استخا قال الشيخ
 الرضي لم يقيم لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار
 الوصف العرضي والاعتدال بانصراف اربع من دخول
 لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقوله
 التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارئة على اربع
 كما هي طارئة على عمل لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث
 والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء لانه اذا جاز
 ان لا يعتد بالوزن الا صلي في يعمل بسبب عروض تاء نخرجه
 من الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه
 في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس
 سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول التانيث
 وهذه التاء ليست التانيث بل للتذكير لان قولك اربعة
 رجال او زيد بن باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم
 من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء
 ماء في الوقت وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية

قال المصنف التاء العادحة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة
ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاولي ان يقول ايضا وان
لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم وكانه تركه لانه يعلم فيه ما يدل قال
قد من سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات
المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات الثلاث المعتبرة في باب
الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبتني
عليه شين واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرع له صح نسبة
الدلالة اليه بقي توهم ان اشتغال الاصل على الفرع كاشتغال
الطرف على المظهر وفي ذلك ان تقد ر مضانا والتقدير في زمان
الاصل قال فلا ضرورة التاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اي معنى
غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده
او معنى الغلبة مطلنا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده
البحر ذهب شيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة
ببقاء المعنى الوصفي فاذا لم يصر اللفظ الدال على المعنى
الوصفي اسما محضا وان خرج من كونه وصفا لفظا لعدم صحة
اجرائه على غير ذلك الفرد وهي ظاهرة لا غلبة لاعتبارها في المفهوم
قال السيد قد من سره ظاهر كلام المصنف يتخصي عدم الاشتراط
لعدم تقييد التحية والتقدير بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق
مخالف للغة قال في الصراح اسود ما وبرك حياه وارغم
نواريسه قالوا ان ادهم اسم للقييد من الحديد لما فيه من الدمعة
فلاولي ان يقال انه يصل وتعيير الدلت ولا مدخل في

ذلك لتقييد ما بصفة قال فلذلك الغاء للتمتجة فيدل على ترتيب
 العلم واللام للتعليل فتفيد ترتيب المعلوم فلا يغني احدهما
 عن الاخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين
 المترتب احدهما على الاخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف
 امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف
 عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى
 اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف
 قال صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجريته قال وامتنع
 اسود اي صرف اسود او امتنع اسود من الصرف قال منع افعي
 ما ربرزك قوله اشتقاقه من الجدول الجدول محكم تافتن
 رسن را قال للطاير قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخاطله قليل
 حمرة يصول على كل شيع قال في الصراح اخيل نام مرغبي كه
 اورا بغال بد دارند قوله لتوهم اشتقاقه من الخال خال نقطة
 سياه كه بر اندام باشد ونشان خيلان جماعة قوله لا في الاصل
 ولا في الحال ما الاصل فظاهرا نه لم يثبت واما الثاني فلان
 المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير
 ملا حظة خبث وقوة ومخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك
 الاوصاف قال الثاني بالقاء هي تسمى اكلة في اخر الاسم
 مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف ماء فتاء اخت ليسبت للتانيث
 لا انتقاء القيد ين الاخرين قطعابل هي بدل من اللام فلو سمي
 باخت مذكور صرفا ولو سمي بهامونث كانت كهنه قال النيد

قد من سرة يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة
 في مرقات فانها مصروفة عند لان التاء الملقوطة فيها ليست
 متمحضة للتانيث فلا يعتبر في مع الصرف ولا يمكن تقدير
 تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء
 الملقوطة وان لم يكن متمحضة قوله فانه لا شرط له للزوم الالف
 قوله ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء
 في اجل ونوعها للفرق بين المذكور والمؤنث وهي لا يكون ح
 لازمة للكلمة اسماء كانت تلك الكلمة او صفة كحجارة
 حسنة وقد يجيء على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة
 كحجرة لكن لم يعتبر واهذا للزوم قوله لان الاعلام
 محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشأنها وانما قيد
 بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها لضرورة او ما في
 حكمها كما في الترخيم فانه في غير المادى لضرورة الشعور في
 الملوى للهرب من القتل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام
 التي ليست من اكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص
 وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل وهيريل وجبرال
 وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان
 كلمهم الخفيفة وتركيب جرؤها المناسبة ولك ان تقول ان
 التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاةهم بما ليس من اوضاعهم
 وان اقبلوا اجمعي فالقب به ما شئت فكانها ليست اعلاما
 فلما زاد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قبله والتأنيث المعوي

أي ما يكون ثناءه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للرومها قوله
 أي كالتانيث اللفظي بالثناء قيل لأن المقدّر عند هم اضعف من
 الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منح الصرف
 مستلزم له قال أو تعرك الأوساط أي بالفعل فذا كعهد مع
 أنها متعرك الأوساط بحسب الأصل قوله ليخرج الطاعة بنقل
 أحد الأمور الثلاثة أن قلت هذا البعل يوجب تحتم تائير كل
 من العلمية والتانيث وتحتم تائير كليهما فلم يجعله المصنف
 موجبا لتحتم تائير التانيث قلنا لأن الكلام مسبوق لبيان شرط
 التانيث أو لأن المحتاج إلى التقوية هو التانيث لكونه معنويا
 دون العلمية وفي الأخير بحث لأنه لا يلائم البيان الذي
 ذكره الشارح قدس سره قوله علمين لبيان تين أشاء بقوله لبلدين
 إلى وجه تانيثا لعلمين أعلم أن أسماء الأماكن قد يلتزم
 تائينها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها
 بتأويل المكان مثلا فيمتنع وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان
 إذا عرفت هذا فنقول إن كان الاستعمال معلوما فذاك وإن
 لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكن الأسماء القبايل في
 تأويلها بالقبيلة وأنهي قوله ممتنع صرفها أو ممتنع كل منها
 من الصرف والأول أو وفق بقوله يجوز قال بشرطه الزيادة
 على السبعة ومنها شروط تركها أحدها أن لا يكون ذلك
 الموثق مذكرا بحسب الأصل فالموثق الذي كان مذكورا من
 مذكور إذا سمي به مذكور صرف وكذا إذا نضفانه في الآخر

لئلا يكون هو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد
 من التاء منها صيغة المذكر وتانيها ان لا يكون تانيته محتاحا
 الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيته بتاويل الجماعة وهو
 غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله
 بحسب معناه الجسمي في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا
 ومؤنثا تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع
 الصرف راجع وان لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف واجب
 السرف في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور في الاول
 بتسميته طارئة وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد زال
 بالعلمية ما طرء وعرض فلم يبق التانيث والسرف في اشتراط
 الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط
 قوله لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس
 فيما هو على خمسة احرف وبالحيلة الحرف الاخير في الزائد
 على الثلاثة سادس التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق
 اللثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة فحذف الهمزة واصلا
 ثبتي وان كانت بمعنى وسط الحوض فحذف الهمزة واصلا
 ثوب قوله اي التعريف بجوازيها ان يقل والمضاف اي تعريف
 المعرفة او ان يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة
 قال ان تكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد
 بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية
 ما قبل التعريف كما اراد في قوله التانيث والتاء شرط العلم

اي عامية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل من المضاف
 اليه وليس هنا لام ان قلت لم لم يأت باللام هنا حتى يكون
 اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فلزم التكرار في اشتراط
 العجمة قلنا لزيادة قوله في العجمة قوله بان يكون حاصلة
 في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
 ولا يخفى ان التعريف الذي شرطنا ثمره بالعلمية لا يتحقق له
 الا تحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققوا ما نثر لتتقق
 العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرفا وفي حكم المنصرف
 قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا ينبغي على ان السبب
 الاخر في اجمع واخوانه الصفة الاصلية والعلمية لا التعريف
 بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله
 وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا جرى في قوله زدافيه
 علمية مؤثرة على اصطلاح غيره اذ على التجوز ابي بارادة
 العام من الخاص وفيه ان كون تائيث التعريف مشروطا بتحقيقه
 في ضمن العلمية وثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية
 وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم
 باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
 لان الفرعية بتقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة
 التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
 لا غير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم
 قوله سمي به اחד رواة القراء سمي به نافع راويه عيسى قوله

وانما جعلت شرطاً للح تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي
وهو ان العجمة في الاعمجي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام
العرب وقرمه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم
فاذا وقعت فيه اولامح العلمية وهي منافية لللام والاضافة
فامتنع معها اذ ان امتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التناوين
رعانة لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على
ما هو عاد يقر بقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه
وقرعه فيه لما تقرران الطاري يزيل حكم المطر وعاءه فيقبل
الاعراب وباء النسبة ويخفف ما يستقل فيه بعض بعض
الحروف وتلب بعضها نحو جرجان واذا ربحان في كركان
واذ بها كان واما اذا لم يقع الاعمجي في كلام العرب اولامح العلمية
قبل اللام والاضافة فلا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر
كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الا وسطا ذهب سيبويه
واكسر النحاة الى ان الشرط الذي الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار
لتحريك الا وسطا لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول
فكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المصنف ذهب الزمخشري
الى ان نوبجا كمد وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي اذ
غرة تحتهم منع ما وجور ولا يخفى ان ذفا عه بما ذكره لشارح
قوس سورة قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم
يسمح بحولوط غير منصروف في شيء من كلامهم قوله لانه امر معنوي
اي ليس له علامة لفظية قوله وشرقي قيل يجوز ان يقال امتناع

صرفها لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ذ لا يرجع
 اليه ضمير المونث وللمناقشة فيه مجال فلمنزل بملك اسم اي
 نوح النبي عليه السلام كان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على
 ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما
 هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم
 انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف
 لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر
 لان انصراف نوح جلي ما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع
 صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قال الجمع اي الجمعية
 او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع و لجوزان
 يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السببين ليظهر
 تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال صيغة
 منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة
 ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها
 هي غير قابلة للتكثير فلا يرد النقض برجال بناء على انه يشترط
 غير قابل للتكثير فان وزن فعال قابل للتكثير ولذا يجمع حمار
 على حمير قوله وبعد الالف حرفان اولها مكسورا وثلاثة
 اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري وكالات قوله لانها
 جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو
 تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا اقوله ليكون صيغته معبونة
 عن قبول التغير فتصير لازمة فيصح ان ترفع اصلا هو الصرف

قوله بغير ما الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا ما
 بل لا بها كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل
 لا بال لانك كنت بما يغاير المال وهو خبر اخر بشرط اوصفة
 لقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث الى اخره فعلى الاول
 يكون قوله بغير ما مقيد بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا
 بخلافه قوله جمع فارمة لا فارة كما قيل لان فاعلا اذا كان
 صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفارة
 الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفرومية ويقال للفرس
 جواد انتهى الحاذق مردزيك ويقال للفرس رايح ايضا قوله
 لانها لو كانت مع ما كانت على زنة المفردات ان قيل التاء
 غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان
 كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الازان كما في وزن
 المفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم
 استعمال اشاعت وفران وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة
 في فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعة في جمع اشعني لانها
 بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في
 جمع جوارب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع
 مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج نحو ملثني بزيادة ولا
 ياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو كراسي مع انه غير
 منصوب قوله فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه
 بخلاف فران فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه

قوله جمع فرزين او فرزنان هو معرب قالوا ما فرازنة فمنصرف
 قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر
 الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفه
 لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته وان المراد نحو
 فرازنة او ان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون
 غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول
 تنوينه للمناسبة ومشاكله المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منوئا قال
 وحضا جرع له للضع ليس منصوبا باعني لان المنصوب به
 قلما يح عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شيع من تلك
 المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير المنصرف وجاز
 ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى اللفي فانه
 ح في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من ثقل يتم معمول المدخول
 وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتأكيد النفي ولا يخفي
 ما فيه من ابهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس
 كذلك لا امتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض السبع
 علم بالرفع على انه خبر ممتد محذوف وينبغي ان يكون الجملة
 اعتراضية لا حالية لتخلوا الكلام عن ذلك الا بهام قوله بل
 للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية بالوصفية
 لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار
 المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية
 للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات بشيء لان نوع

ابهام منافيا للعامية لازم بمعنى الجمعية كما ان الابهام
 المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة
 من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى
 الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذا حمرة بالاحمر قال قدس
 سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان موالد كرو
 الجمع ضباعين كسر جان وسراجين انتهى قال في الصراح
 حضا جر كفتار وضمع كفتار وضبعان بالكسر كفتار وضبعانة مادة
 وهذا ايواني الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال قوله والالكان
 بعد التذكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر
 علما اذا تكررت قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله
 علما للضبع انه علم لجبر شاملا للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى
 هذا التاويل له على تسليم ثابته الضبع وقد درست ما فيه
 قوله لا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا مكان اعتبار الجمعية
 لما قلناه قوله وهو لا كمر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر
 قل اعجمي خبر مبتدأ محذوف قال حمل على موازنه
 لانه دخيل والد خيل يميل الى المجانس وانما لم يمنع
 من الصرف اخر المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل علما
 لان جمع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالمثل والمثل قوله
 لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار من انه ام يعد الحمل على
 الموازن من الاسباب وقد اعتذر عنه بانه سبب على سبيل
 الاحتياط لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم هو لا ان

يقولوا الجمع وما شبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك قال تقدر
 اي قد وتقدر اى قوله وكأنه سمي كل قطعة من السراويل
 سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال بانه لان
 السروالة لم تجب بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بخني
 قطعة الخرقه فيكون المفرد كالجمع مفردا وانما لم يجعل
 جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان
 السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا
 المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من
 المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع
 اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من
 اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس
 لم يجز نعم جاء في الاشخاص كمدائن اجيب بان ذلك في الجمع
 المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتغل على الاقطاع
 جازا لطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب سرازم جمع
 شزيمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على
 الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال
 اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم
 الصرف غالبا والصرف معلوبا كان لفظا اذا في الاول واقعا موقعه
 وفي الثاني واقعا موقعه ان للمشاكله قال فلا شك بالنقض
 به على قاعدة الجمع لا ينفي ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى
 لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا

صرف كان ينبغي ان يصرف مصالحي لانه يوازن مفرد اكما
 يصرف فزانة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يرفع بان
التفريق او مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الا عجمي او بالندور
 او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف اولم يصرف وذلك
 لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير ير منعه
من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه فوله اي كل
جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاس اذا كان
اسم امراة واعيل مصغرا على لا مقصور كاعلى فان الالف فيه
ثابتة لنحتها قوله في حالتها الرفع والجرا شارة الى انها منصوبة
على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفاد من الكاف
قوله لان الا اعلال المتعلق بجور الكلمة آه ولان الا اعلال
سببه قوي وهو الا استنقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فزانة
المشبهة بكراهية قوله وذنب بعضهم الى انه بعد الا اعلال غير
منصرف يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الا اعلال مقدما
على منع الصرف سواء كان التنوين موضعا من الياء ومن الحركة
وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على
الا اعلال يوجب الفتح في حالة الجرا والقول بان الفتح في حكم
الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض من
الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف
مقتضى على الا اعلال عند الاصلاح او الاصلاح الى التنوين لا

اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها وا ثبات الحركة ثم
 جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بتعويض التنوين
 عن الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للمساكنين قولهم جوارى
 لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبضة وعليه قول الفرزدق
 ولو كان عبد الله مولى مجرته * ولكن عبد الله مولى موالها *
 ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل هو الياء بتشد يد الياء
 حذف الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه
 من المبالغة في الصحو قوله وهو ضرورة كلامهم أو أكثر
 كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناشبه ان
 يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعروف
 ههنا لا مطلق التركيب فيصح التعريف جمعاً لا يقال فاذن
 لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجهول كلمة
 واحدة لا يكون الا علماً لا بالاسم المحصر لجواز ان ينقل اولاً
 الى معنى جنسي او ينقل اولاً الى معنى علمي ثم ينقل الى
 معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية
 شرط لتحققه وتبوته لا اشتراطه قوله من غير حرفية جزء
 ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار
 نقي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديداً الالتصاق
 بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي
 يناشبه ان يعد سبب بخلاف التركيب من الاسمين بناءً وما
 كان اضافةً ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يمتنع

الى نفيه بوجه قوله ليا من من الزوال والاحلال وليتحقق سبب
 اخرى حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اى اللزوم
 فيه وان لا يكون باضافة ولا اسناد الباء للصلابة اى ان لا يكون
 ذلك التركيب ملائما لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة
 نقلت من مركب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار
 المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لا منناع
 اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تائرها اما فى الجزء
 الاول وهو باطل لما عرفت واما فى الجزء الثانى على قياس
 بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكايتي قوله
 فكيف يؤثر فى المضاف اليه اى اذا كان فى طباع شين اقتضاء
 امر لا يحوز ان يكون فيه اقتضاء ما يصادف سيما فى مادة
 واحدة حكما فان المركب الاضافي فى حكم كلمة واحدة قوله
 فمن قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات
 المحكية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم
 يظهر اثره لفظا قوله كانه اكشى انما قال كان لان الماكور
 فيما بعد مع بعد حكمه لما يتضمن حرف العطف بالفعل لاما
 يتضمنه فحسب الاصل ومن الجائز الالتفاف ولذا ذهب
 بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن
 ههنا ينقل ح جواب آخر وهو ان المصنف وافقهم فى منع الصرف
 قوله فمن غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل
 فى معنى فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون قبل

الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف اولاً ثم الحكم عليه بقوله
 ان كان الخ قوله لانها من الحروف الزائدة بالفعل فلما
 احتمل لفظ نونه الاصاله جاز صرفه كحسان لجهلهم وان
 يكون من الحسن كما جاز ان يكون من الحسن ويمنع ح
 قوله لمضارعتهما الفيتا في منع دخول تاء التانيث
 لما كان منع صرفهما دائراً عليه وجود او قل ما جعله وجه
 الشبهة ولم يجعل غيره من الوجوه وحها للشبهة لان
 الوجوه الاخرتساوي الوزنين صدرا كسكران وحمراء
 وكون الزائد تين في سكران مختصتين بالذكور كما
 ان الزائد تين في حمراء مختصتان بالموث وكون الموث
 في نحو سكران صيغة اخرى متألفة للذكور كما ان المذكر في حمراء
 كذلك ولا يدور عليها مع صرفهما الا ترى الى صرف نون مان
 مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله
 اما كونهما مزيدتين وفرضيهما للمزيد عليه لا يظهر على
 هذا التقدير وجه اشتراطهما انتقام التاء الا ان يقال وجهه
 ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي
 الفرعية التي توثران بسببها قوله واما مشابهنهما لا في
 التانيث اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب
 من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة
 او الماثبة فان كان الاولى فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان
 كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غيراصيل لتوثره

على المشابهة مع ان المشبه من عند ادالمشبه به فلاحه فيه الى
اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول
المتن لان وحده اشتراط الطائفة الاولى انقضاء التاء غير ظاهر
قوله لا الاسم السام ولا الاسم المقابل للقلب والعينية والمقابل
للصحل والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله واغراض الضمير
باعتبار انهما سببا واحدا ومجموع وتثنية الضمير في قوله
ان كانا باعتبار تعددهما في انفسهما قوله او شرط ذلك الاسم
فيه انه مخالف الشرط السابقة لكن يخلو من لزوم تناقضين
اعتباري الواحد والتعدد كما في التوجيه الاول قال
فشرطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها
شرط محقق للمشابهة لا سبب لانها كما لفي التانيث يقوم ان
مقام علتين قوله او ليمتنع او ليتحقق سبب اخر كما عرفت في
التركيب قال كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم
حركات القاء وفي الصفقة لم يجر كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا
لكن المرنث ح مع التاء قال اوصفة فيه انه عطف باو علي
عاملين مختلفين وليس على شرط قيل الصواب الواو بدل او
لان الالف والنون توجدان في الاسم والصفة واجيب بان
الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفرد
لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان والتنويع قوله
انه متساويان مونه فعلية اليه هذا عند اكثرين وجوز بعضهم
اعتبارهما وحدهما بالانصراف فان افادته ان وحده فعلى

ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة ولعل دل عند
الى ما ليس مطلوب با غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل
بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المطا الى ~~الضعف~~
بقيل انقلبت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عند هم انتفاء
فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحم من لحصول المطلوب
قلبا لعل المطلوب عند هم انتفاء موكدا مبني على دليل لفظي
والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا لوجود فعلى
قوله لانه صفة خاصة لله الخ لقا تل ان يقول اختصاصه به
عالي في الاستعمال لاني الوضع فاذا انظر الى الوضع كان له
مونت بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء
واما بالالف وهو الراجح لان فعلى اكثر من فعلى فعلانة فعلى
الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالتوافق وعلى الثاني ينبغي
ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان الباب
بالقياس لا يضر ولا يكفي قال وقد مان لما كان المراد بند مان
اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر ههنا
الامشاكلة المسمي قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالامضافة في قوله
وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والا
لم يحتج الي قوله فشرطه ولان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه
على شرط التحقيق لا على الاشتراط لان السببية ليست ~~بالفرعية~~
ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل

في أكثر نسخ المتن به والضمور راجع الى الفعل وصغير يختص
 راجع الى الوزن او بالعكس وهذا ضرب كما هو المشهور قوله
 وكان لك بذ من بذ والمال اي اسرف قوله وخضم من خضم
 الشيخ اكلم بجميع فيه قوله وشلم علما مرتجلا بالعرابية لم يضع
 بالشام يقال هو بيت المقدس قوله وصل ضرب على الباء للمفعول
 وزن فعل مجهول من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا ذئيل
 له وبة وقيل العرب قد يمتقل الفعل الى اسماء الاجناس وان
 كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال
 فيجوز ان يكون مفعولا من ذئيل بمعنى اسرع واما ذئيل علما
 لقبيله فيجوز ان يكون مفعولا منه ومن والبعني مشي مشيا مخصوصا
 والتغيير للذلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم
 واما الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاستفزاز ان
 قوله ولم يذهب الى مع صرفه الا بعض النسخة ذهب يونس
 الى أن توزن المشتركة بين القبيلتين توتر وذهب عيسى الى
 قائمه اذ كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثياث
 ولولا ذلك لنون جلا وورد بانه ان كان علما فتحكي مع الضمير وهو
 لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا اي
 انكشف امره او كشف الامور قال ويكون انما لم يقل بدله ويغلب
 كما قال النحاة لان فاعلا اذا جعل علما لم يذكر ان منصرفا مع انه
 غالب في الافعال ولم يجمع في الاسماء الا خاتم وعالم وما سم
 اسم اجرا سود ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال

في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لا نقول لعله لم يجد
 فيه ما يتحرز به عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما
 يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتي يظهر ضرورة
 وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا
 زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفه فصارت
 لا طراد ما في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا
 بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به بقريضة المقابلة لعل
 وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان اول منع الخلو
 وان النسبة بين الشقيين العموم من وجه لا فترقا هما في
 شمر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج
 معلوما ومجهولا وامرا واستبرق اعجمي وتباعدا وتبوعدا
 وافتعل واغفل قوله اي اول وزن الفعل آفة لما كان المراد
 من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجوع الضمير
 الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف
 او حرف زائد على الاول صح لفظا في لان الصفة تنسب
 الى موصوفها بقي وهو شائع وكذا على الثاني لان النسبة
 بين قوله وله وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة
 العام الى الخاص بقي وبالعكس اولان المراد في موضع اوله قوله
 من حروف اثنين لو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق وهرق من
 اراق ما ضيا وارق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقائه الزائد
 سواء كان بالحذف كيسم او بالقلب كالعلي او بالادغام كالشهر

أو بالرد إلى ما كان كما إذا سميت بفعل محذوف العين أو اللام
 لاجل الجزم أو الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط
 للجزم أو الوقف الجاري مجرأه لا يكون في الأسماء فتقول في
 يقل من لم يقل واخت اسمين جاء يقول واخشي قال
 غير قابل أي حال كون إلى آخره حال من ضمير أوله وانما لم
 يجعله شرطاً للشق الأول لانه لا اختصاصه بالفعل لا يقبل التاء
 أصلاً قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه أراد غير قابل للتاء
 بحسب الوضع فلا يرد القس باسود اذ قياس مونه ان يكون
 على فعلاء قال ومن ثم استع احمر وانصرف يعمل قيل في
 محل وجود الشرط علة للشرط نظر لما تقرر من ان الشرط
 يثبت بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بأنه جعل اشتراط هذا الشرط علة
 للحكم بادتماع احمر وانصرف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط
 سبب للحكم المذكور قوله بالمسببية المحضة أو مع شرطته
 لا بالنظر طية المحضة عند الجمهور خلافاً لجماعة حيث قالوا
 نائير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس التحقق
 السبب فيه وهو المشابهة بالالف التامة المحذورة قوله بواحد
 من الجماعة أي لمفهوم صالح لان إرادته واحد من الجماعة
 قوله فانه اريد به المسبى بزيد والالم يصح توصيفه باخر لانه
 نكرة قال لما تبين أي لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء مما
 بقي من الاستثناء الأول أي ما عدا ما عدا ما عدا المستثنى منه
 بالاستثناء الأول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد

للاعطاف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد
 ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين
 بفعل واحد بلا عطف ولو جعل المصنف قوله العدل ووزن الفعل
 معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخبر عبارة
 ولعل الحكمة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف
 والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب فوله كما في عمرو احمدا
 اتفق السادة على ان العلمية موزنة مع العدل في اسم لم يوضع
 الا علما كعمرو مع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف فبل
 العلمية كاحمدا ولا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيره مع
 العدل في اسم كان غير منصرف فبل العلمية كالثلاث ومثلت
 قد ذهب اكر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد
 زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل
 الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق
 واما اخر وجع واخوانه اعلاما فغير منصرف عند سيبويه استبارا
 للعدل الاصلي ومنصرف عند الكوفيين قال وهما متضادان دفع لما يتوهم
 من ان القاعدة المذكورة منقوضة بتلك جامعة للعدل والوزن
 والعلمية فان العلمية موزنة فيها مع انها غير منصرفة بعد المتكسر وقد
 يدفع ايضا بان العلمية غير موزنة معها لا استقلالهما بمنع
 الصرف قبل ورود ما قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان
 ثلث ومثلث واخرو سحر وامس عند بني تميم وقطام ايضا عندهم
 قوله اي لا يوجد شيع من الامثال اثر يعني ان المستثنى منه

ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي
 هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهومهما
 مرد داين مجموع السببين واحد هما او مفهومهما مساويا
 له اعني ما يجامعه العلمية موثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا
 المعنى وان كان منحصرا في احد هما لكنه اعم منه بحسب
 التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال
 في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة
 مجتمعة كما في ازريجان قوله وايضا قد عرفت به بنسبة
 المقصود خروجه على وزن افعال حيث قيل انه معدول عما كان
 معه اللام او الاضافه ومن قوله ولما كان قول التلميذ اظهر
 الخ يبعد ان يجعل الا خفص فاعلا اذ يلزم ح جعل قول
 سيويه ا صلاح انه مضاف للفاعل الحقيقة عند امتناع نصب
 اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحال
 لانه يكون بدل الاشتغال بعيد قال في مهمل احمر عالما حال
 من احمر لانه مفعول للمماثلة قوله وكذلك افعال التفضيل
 وكذلك ثلاث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعال
 فعلاء ولذا لا يعمل افعال التفضيل في الظاهر دون افعال فعلاء
 قوله حتي صار افعال اسما اي صار ملحقا به كاقول قال اعتبارا
 يجوز ان يكون مصدرا لخالف لان ذلك لا اعتبارا نوع مخالفة
 قوله لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعله
 كالباقي قوله وفيه بحث آه ان قيل جاز اعتبار شئ من الوصفية

في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود
 الالهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك
 تراها مجردة عن المعنى الاصلي فكذلك قوله واما لا خفش
 قال الشيخ الرضي قال لا خفش في كتاب الاوسط ان خلافة في
 نحو احمر انما هو في مقتضى العباس واما السماع فهو على منع
 الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا
 يؤثر قال لما يلزم علة لانفي لا للمنفى قوله فان العلم للخصوص
 والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل بالعرض
 ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات
 معاني الاعلام والاصاف والتقابل بينهما بالعرض قال في حكم
 واحد اي في شان اثر وتصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد
 منعا شخويا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ و
 هو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالة الوصفية
 والعلمية لتعدد المنع قوله قل نقول يراحد الضدين المراد نقول
 ليس في هذا المقام الاتوهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان
 لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص و
 هو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لا اختلاف محلها وهو
 المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان يجوز استعمال
 المشترك في المعنيين وان لم يجوز ذلك ليس للتقابل ولك ان
 تقدر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي
 بازاء الوجود العملي فكروا ان يكون في عالم اللفظ ما ينذر

في عالم العين ولا يكون فيه في بادي النظر وهو تأثير الصدين
 في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين او لا
 وانما قلبا في بادي النظر لان الضدين قد يوتران في امر واحد
 كالكميات المتقابلة الموثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي
 قوله لكنه شبهه فان لزوم اجتماعهما في التصور حاله تأثيرهما
 في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق قوله اي باب
 غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني
 انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلقاء
 من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية
 مجازا فالظ ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله
 اعني للام والا ضاف قد ون سائر الخواص كالغا عليه والمفعولية
 قيل رجه ذلك انها مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقبي
 قوله وحيث ضعف الحج قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان
 المتحويين كالثابت لوجود خلقه وهو اللام او الاضافة او انه
 محذوف لا يمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان
 الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية
 نزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان
 العلم في الاصل مصدر او اوصفة كالفضل والحسن قوله
 كالمصنفات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل
 الذي يقوم على ثلث قوائمه واقام الرابعة على طرف الحافر
 ناقلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات

دلالة الجمع على الجنس لا على فردة فعلى هذا التفسير يكون
 جملة هو ما اشتمل منقطعة من السابق وهو ما موقوف وقف
 الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ
 محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات
 هذه او هذه المرفوعات واللام لا استغراق الانواع ويحتمل
 على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قال و
 انواعه رفع وخصب وجروفيه تامل قوله لان التعريف انما
 يكون للسامية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من
 المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيد وتذكيره بالنظر الى
 خبره اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته كما
 يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشيء الا ان يقال ان اللام اطلت
 معنى الجمعية وافحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع
 او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قال على علم الفاعلية
 لم يتل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ما خفي
 فاذا اخذ لما خفي تعريفه صار من قبيل اخذ المرفوع في تعريفه
 لئن نزل عن ذلك فلا شبهة في ابهام الدور ولانه خال عن
 الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح
 المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتغال الاسم عليها
 ان يكون موصوفا بها اي كالوصوف بها فان الحركات والحروف
 الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مثبته بها لعدم استقلالها
 وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

المعلول للنسبة فالرفوع ماله نسبة الى علامة الغاية بكونه
ملا بسا لها ملا بسة التل لجزءه وتضمنه له او ملا بسة المطر وعليه
للطاري والمراد بالاشتغال هو هذه الملا بسة قوله اذ معنى
الرفع المحلي انه في محل اليج الظاهر من العبارة ان الرفع المحلي
هو هذه الحيثية وح لا يشبهه في اتصاف الاسم بها لكنها ليست عامما
لغا حلية نعم لوقيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له
والاجتهاد رفع لما هو في محله وان الاشتغال اعم من ان يكون محققا
او موهوما اراهم من ان يكون الاشتغال له او لما هو في محله لكان الامر
ظاهرا قوله وكيف يختص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم
ظهور اشتغال الاسم على علم الغاية او جعل اللام للعهد كما
ذكرناه انفا قوله اي من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن
ابتدأ ثمة اتصالية ويأبى عنه قوله ومنها المبتدأ قوله او مما
اشتغل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب
من التثنية ويل ويوافق قوله ومنها المبتدأ قوله لانه جزء الجملة
الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف
كقولك ما ضربوا كرم الا انا وقوله يد لك اي رأي ويدفع
بانه نادرا ولا ينعى بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفي
بالله ويدفع بانه نادرا وغير مطرود والحرف زائد قوله التي
هي اصل الجمل لا شتمالها على ما هو موضوع للاسناد قوله
ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ
فانه على مقي معقول وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل في

المر فرعية اقوى من المبتدل أو لا يعارضه ما ذكره في
 المبتدل لأنه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله قوله لأنه باق
 ولأن مساعداته يصلح أن يراد إليه فهو أم المر فومعات كما
 أن الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلامه قوله ولأنه
 يحكم عليه بكل حكم ولأنه يحكم عليه بمتمعد فله استيعاب وهو
 فضيلة وكمال قوله إلا بالمشتق حقيقة أو حكما فان المصدر
 العامل في قوة أن مع الفعل قال اسند إليه الإسناد فهنا
 بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة خبرية كانت أو انشائية
 مثبتة كانت أو منفية بحقيقة أو مفروضة قوله بقرينة ذكر التوابع
 بعد ما لا يخفى بعد ما عن التعريف لارشبهه أو للتنويع
 للشك أو التشكيك قوله أي ما يشبهه في العمل وفي
 الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الطرف لأنه فاعل لعامله
 حقيقة قال وقد م الجملة حالية بتقلير قد والضمير فيه راجع
 إلى أحد الأمرين المستفاد من لفظة أو قوله لأن الإسناد إلى
 ضمير شيئ اسناد إليه في الحقيقة لأنه مقرر الاسناد ولو اريد
 الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قد م لدفع
 توهم الدخول إليه مال المصنف في الشرح بقوله والمراد
 تقليد منه عليه وجوبا لأنه الفرد الكامل قوله المراد وجوب
 تقليد نوعه بقرينة أنه يصلح تعريف نوع من أنواع المرفوع
 ويجب أن يكون المعروف واجزاءه من لوازم المعروف
 والسرفي لزوم تقليد الفعل أن غرض المتكلم في تقليد زيد

على قام نعيمين مثل الفائدة وان المصطب يقع في انتظارها
وفي نقد يم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قد م
زيد في قام زيد لا نقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز
التقديم واستدل بالوجعلما زيد في زيد قام فاعلا وجعلما
الكلام محمولاً على التقديم والتأخير لم يحتج الى الاضمار
وتغيير محل الموجود اهن من انبات المعدوم ولهذا قالوا
ليس في زيد اضربت الا الانصب ولا يلزم عليهم نصب كله لم
اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكل احكم اخواته قوله اي اسنادا
واقعا إشارة الى ان مولد على جهة قيامه به متعلق باسناد وصفة
لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شي
لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك
قوله على طريقة قيام الفعل اي قيام مدلوله يقال عملت هذا
العمل على وجه عمالك وعلى جهته اي على طرزه وطريقه وشكله
نوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك
علامتها ومن لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لا سر
وانصاف ذلك الا مر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان
مصدر المحمول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن
فيه تأمل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت
شيء لا مر ثبوتنا بما نل القيام ويشاكله في المعنى اوفي التعبير
فتعبيره تعبیر القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو
نفس القيام فلما للقيام افاض بعضها بما نل بعضها له احتج

بهذا القول عن مفعول مالم يسم فاعله وان كان للمصدر والمجهول
 لانه في قوة ان مع الفعل المجهول قوله كما احب المفصل واليشع
 عبد القاهر فانهما ما لا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين
 البصريين قوله وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابواه لمكان نصا
 فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان
 مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قام قل والاصل الخ
 هو في اللغة ما يمتني عليه شيء وفي العرف القاعدة والمراد
 ما سيدكره قدس سره ان قلت انما اثر هذه العبارة على
 قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق
 قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الي ان قربا الفاعل من الفعل كانه
 بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل
 يمتني عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه
 زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى قوله في الفاعل وكذا
 الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس
 بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله
 الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول
 بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الحاصل
 ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربا من الفعل ورجحانه
 لكن قد يزول ذلك لاقتضاء معارضة يقتضي رجحان البعد او
 وجوبه وينظر ذلك ما يقال ان الماء بطبيعة يقتضي البرودة
 لكن قد يزول ذلك لاقتضاء معارضة مسخن قال ان يلي

لم يقل ان يليه مع انه اخصروا شمل لشموله شبه الفعل ايضا
 فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التحكم في الدفن والاشارة
 الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبهه الفعل ملحق به قوله
 لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمذلول
 الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل داخل في قوام النسبة ومقوم
 لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة للذات لها على النسبة كانت
 جزء الفعل كذلك الفاعل للذات على ما هو في قيام النسبة
 كان في عداها جزءا منه قوله ويدل على ذلك دلالة ان كما ان
 السابق دل عليه دلالة لم يدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب
 الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين قال فلذلك
 اللام للتعليل فتفيد ان كون الولي اصلا علة لجواز المثال
 الاول وامتناع الثاني والغاء اما للتفريع فتفيد ترتيب العلم
 بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق والتعليل
 فيكون من باب الاستدلال بالعلل على العلة فلا استدراك في
 الجمع بين الغاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور
 وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه
 اثبوتة على تقدير تساويها في المرتبة فلا يصح الاستدلال
 بالامتناع عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم
 الشيء على مرتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم هو انه
 تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو محتمل في حكم المتقدم لان ثبوت
 السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب

موضع المسبب قوله خلا فلا خفش وابن جني بسكون
 الياء فانهم اجوز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم
 الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضاء الفاعل وفيه
 انه لا يقتضي تقدّمه على الفاعل نعم يستدعي تقدّمه على
 ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولي تحوير ذلك وليس
 للبصرية المنع مع قرأهم في باب التنازع انتهى قيل تحوير
 الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير
 المضاف اليه غير عمل وفيل نجويزة للضرورة اذ لو لم يضر
 لزّم اما حذف الفاعل وهو غير جائز والتكرار وهو قبيح
 وفيه ان ارتكاب القبيح اهلون من ارتكاب الممتنع مع ان
 مثل ما ذكر جازمه لان حذف المضاف اليه بلا قرينة
 غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال
 الباني يقتضي الغاء الاولي في الاسم الظاهر فلما ظهر
 كونه ملغى قوله جري به الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب
 العاويات اما شرار الناس او حقيقتها فالقدس سره في الحاشية
 هو الكلب عوايا صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية
 وقعت على سبيل التناول بان الاءاء قد احييت قال انظروا
 تعيين اي اذا انتقي لفظ الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان
 اجزاء الفرد متضمن لاجزاء جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض
 متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم
 ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي

هو الفاعل لا يقال الذ من من احد المتعاليين الى الآخر
 قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو
 ضربت موسى حبلتي فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل
 بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظرفية تابع احد هما
 واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الا
 شرط توسطها بينهما الخ اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة
 التقدير المأثبات والتأخير الذي يحكم بما متناعه يعني ان
 التقدير المأثبات مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط
 وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
 والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير المحتج ايضا مشروط
 بتوسط الا بينهما لما سيدكره قدس سره قوله فللنحرز عن
 الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لفاصل
 ان يقول التحرز من الالتباس المخل يقتضي امتناع تقدير
 المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى الالتباس بالاسمبة
 التي تخل بالمقصود قوله فلما فاة الاتصال الانفصال اي لزوم
 خلاف المفروض قوله مع مجواز ان يكون عمر ومضروب
 لشخص اخر هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره ما كان الفاعل
 خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضربت احد الا زيد او
 ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضربا له
 قوله لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه
 السكاكي وحماة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجد

لا نهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
 ان يكون تابعا له او معمولا لغيره مما له او مستثنى منه فكانه
 قد س سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او مال الى ما
 ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
 احد احد الا عمر ازيد كما ذهب اليه الجماعة من النحويين
 اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بل عطف
 وللجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا
 الذين هم اراد لنا بادي الرأي اي ما نريك اتبعك احد
 في حالة من الاحوال الا الذين هم اراد لنا في بادي الرأي
 اي بلار وية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدّر
 اي اتبعوا في بادي انراي او بان الظرف مما يكفيه راحة
 من الفعل قال واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصفة او صفة
 ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف
 بالاجبي نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واجرم من يد ا
 وحل ضرب غلامها قال وجب تاخيرها لم يقل وجب تفديمه
 اي المفعول لانه ذاك احوال الفاعل قال لقيام قرينة مقام
 الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل
 لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان تقدير الخبر الم
 ولان السائل عما لم يصدور والفعل جامل لخصوص من صدر
 عنه الفعل فيسأل منه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين
 الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شيع عليه لانه هو المقصود في الجملة

الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل
 يوتي بالفاعل كما يوتي عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل
 غير متردد في الحكم ويزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسم
 فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي ان زيد افي المال
 المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان
 السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه قوله
 يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لك
 تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن المعارف الرومي قد من سره
 ان يزيد منادى تحذف حرف الداء والجملة الدائية معترضة
 وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي ان الضارع والمختبط لما
 وقعا في شدة ونعمة بسبب موتك بأزيد ناسب ان يبكي عليهما
 وذلك لانك في رخاء ونعمة قوله بقرينه السؤال المقتدر المدلول
 عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للالتباس والتردد وهو
 منشأ للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب قال الخصومة اللام
 للاجل كما هو الظاهر وروح يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل
 ان يكون للوقت وروح يحتمل خصومته وخصومة غيره قوله
 متعلق بصارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة من
 الفعل لا ببيكيه المقتدر لان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة
 مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما طيح حكاية حال
 منه ضربة قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر ماثلا
 لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره قوله والمختبط السائل من

غير وسيلة اي بغير علقه وسابقة حتى يقال اختبطني فلان و
 اصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها
 قوله والطوائع جمع مطيعة على حذف الزوائد كما يقال
 اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان
 يكون جمع طائع للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح يطوح وطاح
 يطيح اي ذهب قوله كلواثع جمع ملقحة من الالفاح ابستن
 كردن يقال رياح اواقح اي للسحاب ولا يقال ملقحات قوله
 وما مصدرية لانها امكن من الموصول بمعنى التي اهلكتها
 الطوائع من الاموال قوله وما يتعلق بخبط قال قل من
 سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدرمما يا به سليقة الشعراء
 لانه لما بين سبب الفراغة ناسب ان يبين سبب الاختباط
 ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائع يزيد مما
 لا يلزم لان علة البكاء هلاكه باي سبب كان وايضا الطوائع
 بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه قوله اي في
 كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان
 التفسير بعن الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل
 صريح او حرف يودي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط
 ان يكون خبرها ما ضيا فانها مع خبرها يصير في قوة ثبت المقدر
 وذلك فيما بعد لو خاضة نحو * ولوان ذات سوار لولطحتني
 فان لول للشرط وجوابها محذوف والتقدير يصهل علي ويحتمل
 ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتاذي ممن دونه واصله

ان رجلا شريفا لطيفا امة قوله فعل فتا الجملة انما يقد رجلة
 لانا نفهم نسبة قامة ونعم غير صالحة لا فادتها لانها حرف غير
 مستقل بالمفهومية قال واذا تنازع الفعلان من قبيل قجا ذبنا الثوب
 قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراو بالفعليين العالمان على
 طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع قوله
 في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت
 وترحمت علي ابراهيم وح يكون الاخير كالغاني والبواقي كالاول
 عند البصريين والاول هو الاول والبواقي كاللاني عند الكوفيين
 قوله اقتصاها را على اقل مراتب التنازع واولها قوله معصوم
 للفعل الاول انفا فلما يجري فيه التنازع بين الفريقين سواء
 اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله
 اذ هو يستحقه قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم
 مفقود اذ هو الموتر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازع
 معهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه
 او بعمومه ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل
 حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك
 الترجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق
 على التحقيق بمرتبين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين
 لوجود ان كل منهما معمول ولا حال الصور الذي هو مبدأ
 للتحقق قوله ويصح ان يكون مومح وقومه في ذلك الموضع
 اي لا ياتي من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولاً

لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا في حسبي وجسديهما
 منطلقين الزيد ان منطلقا لا ياتي عن وقوعه معولا للفعل
 الثاني بل ياتي عن ذلك فثبته المفعول الاول والتخالف بين
 المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث الابد واقع في
 ذلك الموضع ياتي عن وقوعه معولا لا ببرز ذلك الفعل فظهر
 الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اي استتاره
 كاستتار الضمير هكذا لو وفيه ان الفاعل هو المتكلم و
 هو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدلانا هو وكان له اوجب
 هو الاتيان بالضمير العائب كان الامر كذلك فالانساب ان
 يقال يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل
 الا بعامله او بما هو كجزء له والاليس عاملا ولا كجزء له واما
 بطريق الانفصال فلانه في صورة التنازع فيه وكل من
 الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول بضرورة
 ملحجة التي ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بما لا يخفى
 بالاضمار المخالف للاحتياز فيه هذا اذا كان الاعلان متوافقين
 في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك
 ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة
 القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله
 ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك
 لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأي البصريين
 فاحتج الى الاستثناء ويوافق على رأي الكوفية فيكون من

تفريع الأصل السابق وما ذكرنا قضااء المفعول فلتتميم البحث
قوله فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع
بعد الاحكام الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر فلما
لعل المراد جواز القطع بالاضمار فيه لکن لما لم يستعمل
الابطريق التحذف فمن ينبغي ان يحذف ولا يجاب بان ادعي
المهملة لا الكاية لصحة المهملة على تقدير اطلاق الاسم قوله
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق الفتح عذرهم
الح قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في
مقام ما ضرب وما اكرم الا انا والازيد متابعه الكسائي
في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب التحذف
لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك قال فقد يضنون الط
بحسب اللفظ بجزاء وبحسب المعنى انه بيان لا قسام انتازع
وح يكون الجزاء قوله فان اعصت او المقدر الذي هو جار
اعدال كل منهما او تختار فيما في بعض المنع قوله ليس هذا قسما
ثالثا من التمازح المدكور لانه تمازح في ظاهر واحد كما يدل
عليه افرا دظه وتكبره ايها قل مختلفين حال والعامل فيه معني
فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الي تمازح
الفتين المدلول عليه بقوله اذ انتازع العلان لان العامل
نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في ان
العامل فيه فعل توهمي قوله لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب
وعلم لزوم الفصل بالاحتمال ووجود الاستعمال الشائه عابه

ان قلت اذا كان القرب مرجعا كان ينبغي ان يوتي بجواب
 الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والمقسم لا جواب القسم مثل
 والله ان اتيتمني لا كرمك قلنا القرب مرجع عند تساوي مرتبتي
 القريب والبعيد ولبس القسم واداة الشرط في مرتبة لان
 القسم اقوى في اقتضاء التصديق وقوله لحوال الاضا وقيل الذكر
 في العدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان
 منحصرا في دفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشأن
 وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضا وقيل
 الذكر لان المفسر نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه
 بل كان مذكورا لكونه فاعلا ومفعولا الى غير ذلك فمنهم
 من منع وان كان في العدة لان المفسر لا يتعين ان يكون
 مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من حوز في العدة حكما
 نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضا وقيل الذكر
 لانه قد جاء بعد ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله
 وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول
 في نحو حسبي وجسبتها منطلقين الزيد ان منطلقا لا اختلاف
 اللفظ افراد او ثنية قوله دون الحذف ظرف لا ضمير ت قوله
 لانه لا يحوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قل اعترض
 عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصروف والفاعل في نحو
 ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف
 بهم وهو فاعل عند ميبويه وفي نحو اضرب واكرموا القوم

يحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء
 الساكنين وقد اجيب عنهما اما من الاول فلان المصدر قد
 ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما
 من البراقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذف
 نسيما والمحدث وفي باب التنازع محذوف نسيما وفيه بحث
 لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون
 المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيد ا منزلة اللازم فلم يكن
 من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزوم وجود الفعل
 بلا فاعل في مثل ما ضربت واكرم الا زيد فالأقرب ان يعتذر
 من البراقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانها في عداد
 المستثنى وزيد ومن تزي يزي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمح
 بهم وابصر فبانها ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول
 للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن
 الأخرين في بيان الضمة والكسرة بعض الواو والياء
 فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئ مسد الكل قال خلافا
 للنكاسي اصله يخالف قول الاضمار قول النكاسي خلافا قال
 وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الغراء قوله روي عنه
 تشريك البرافعين فيلزم توارد العليتين على معلول واحد وذلك
 ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة الموارث الحقيقية عندهم
 قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية
 الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ذلك

ان تجعله موا فقا للرواية الصحيحة بان نقول معنى اضمار
 الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جازانه جاز اتصال
 الفاعل بالفعل خلافا للفرأ فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه اوبان
 نقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع الموا دخل خلافا للفرأ
 فانه لا يجوز كذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك قال ان
 استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه قوله لانه
 لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة
 مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد
 مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه
 يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلاهما في الظاهر مفعول
 براسه ومنه قوله تعالى ولا يحصين بالياء الذين يدخلون
 بما اتيهم الله من فضله هو خير اليهم اي بخليهم هو خير اليهم قوله
 لتلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفصلة اعترض عليه بان
 العلة المنجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه
 وهو متحقق ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفصلة
 لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر
 لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو
 قبيح قوله علي المذهب المختارا والوجه المختار على اتفاق
 الطائفتين ولما كان الحذف وجهها مرجوحا حمل قوله تعالى
 هاؤم اقرا واكتابه على اعمال الثاني والالزم حمل انصح
 الكلام على الوجه المرجوح قال الا ان يمنع مانع اي اضمار في

جميع الاوقات الاوقات منع مانع قوله وهو انه لا يمنع من قول دا خالف

المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد بقوله ولم اضر

منني خالف المرحع قال الشيخ الرضى حازمنا لعه الضمير للمرحع

اذ لم يلقه المرحع بينهما اقل الله تعالى فلي كانت واحدة وقوله

ان كن نساء والضمير لولا ولا دفنوا وجسني وحسبتي ما اياها والاول

منطلقا وفي التوزيع يثبت للفرق البين بين الاصل والفرع

قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع اليه مني على ان تاويل

المفعول الاول اكل واحد مما لا بعد ابد قوله لما استدل لا يقال

لانه ان يقول لا يحوز ان يكون من باب افعال الاول والا

لزم حمل كلامه على الوجه المرحوح وهو حذف المفعول لا نا

تفعل الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لا دني معيشة

المعيشة زندكاي وابنه بان زيد كاني كند والمراد هو هذا اقل وقول

امرأ لمعيس مروح باسمه فببها على فرة الاستشهاد وضرورة الجواب

عنه وقوله ككاني يدل انما ان لقوله قول امرء قوله على نقد يرتوجه

كل من ككاني الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على ككاني

اما اذا كان الجملة حالية او معتبرة او معطوفة على الشرطية فلا

يلزم هذا الفعاه قلنا لا يحوز الاول للروم تقيد الجراء بنقيض الشرط

ولا الاخيرين للروم حمل الكلام على الماكيد دون التاميع مع ان

واو العطف والا اعتبر اض توء من ذلك وذلك لان نفي السعي

مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البايخ فيكون

اخص من الطلب ونفي الحاض لا يستلزم نفي العام قلنا المراد

بالسعي ههنا الطلب مطلقاً لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى السعي
 البليغ قوله لا ستترامه عدم السعي وجعل نقض الشرط جزءاً
 له قوله وثبوت طلبه لما في نكل منهما اما منافاته لعدم السعي
 فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم
 الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلي هذا
 ينبغي ان قلت يلزم ح. عدم صحة الاستدراك بقوله ولكننا
 اسعي قلنا لانم انه معطوف على الجزء اجواز ان يكون
 الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل
 البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلاً من المال ولا مجدداً
 لكنه يطلب في الحال والازمنة الاتية المجدد المورث
 ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجدد
 بالمورث او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الاتية وبيان ذلك
 انه لما قال طلبت المجدد كان متروكاً ان يتوهم انه طلبه
 مجدداً ما في بعض الازمنة الماضية او من مشغل العاقل القناعة و
 عدم الانكباب على طلب الغنى قد نعه بقوله ولكننا اسعي
 المحل لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة
 على اعتبار المجدد البيت الاتي وهو مقيم بالمورث فالمناصب
 نقد ير مطلقاً قوله لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل
 واشتراكه معه في الاحكام قال كل مفعول فيه ان المنظور
 في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فاعلة افعم للاشعار
 بالطرد قال حذف فاعله بالمعنى المذكور ولا الفاعل التبعة هي فلا

فلا يرد النقص بائنتا الرابع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور
 المذكور لا محذوف قال واقيم هو اكد الضيمر المستكن لئلا يترحم
 اسناد الفعل الى قوله مقامه فيازم خلوا الجملة المحطوفة على
 الجملة ابو بقعة صفة من الضمير قال الى فعل اي الى الماضي
 المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهرا وصافه او اراد بالشخص
 جنسه ويجوز تقلير معطوف اي الى فعل ونحوه قال ولا يقع
 اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب
 ان يقول لم يقع وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث من باب
 اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل
 قال المفعول الثاني فعل هم المتأخرين حوزوا وقوعه موقع
 الفاعل وفانوا لا امتناع في ان يكون المسند الى امر مسنده
 اليه لشيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر
 قال والمفعول له والمفعول معه كذا لعله لم يكتف بعطف المفرد
 على مفرد تفهم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع
 في المفعول الثاني والتاثير من الامتناع في هذين المفعولين
 وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مخالفة
 في رد من حوز قيا مهمما مقام الفاعل قوله بل لا م قيل باللام
 ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا
 يقوم مقامه وكذلك المفعول معه قوله لان النصب فيه مشعرو
 بالعلية لان لاته على تقلير اللام الدالة على العلية لا يقال
 من غير ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر

بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ
 نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان
 المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال
 بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب
 للتأديب والعول بان المصوب جواب لم دون المجزور تحكم
 ولغا ئل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل
 المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدور لا للمذكور
 فمعني قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر
 في جواب السؤال من اللمية فاذا قيل للعلم ضربت قلت ضربت
 او ضرب للتأديب قل تعين خلافا للمعروفين وبعض المتأخرين
 فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقرأة الشاذة في قوله
 تعالى لولا نزل عليه القرآن بالنصب وقرأة ابي جعفر المدني
 ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقرأة عامر وكذلك ينبغي
 للمؤمنين على اضرار المصدر قوله لشرق شبهه يا افاهل قيل لبناء
 الفعل السجود له ويكون اسناده اليه حقيقة والى غيره
 مجازا اذ لا يصر اليه غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى
 قولهم لا يصر الى المجاز مع امكان الحقيقة او الكلام اذا
 دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين
 لانه التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالأظهر
 ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز
 العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة ينسب الى النبي فلا

والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلناه النسبة الى الاولين
 فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الي ما هو محل للفعل
 وقابل له وكان الاولان محلين للفاعل وهي مؤثرة فيهما
 نوع تأثير حتى يعرفا بها كذا مشبهين بالمحل القابل وما النسبة
 الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير سير شد يد
 في قوة فعل سير شد يد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة
 الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا
 النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان
 النسبة ح ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في
 الدار ان الدار مفعولة فيها لا انها مفعولة مجازا فلما هذا
 النقل في المفعول بالواسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل
 هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي
 بقي هناك شيئا ان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة
 الفعل المتعدي الي المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له
 فينبغي ان يتعين قيامه مقام الفاعل اذ اوجد نحو مر بزيد يوم
 الجمعة مع ان التصريح بخلافه وتاثيرهما ان نسبته الى سائر
 المفاعيل لما فأننا بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل
 دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا قوله اذ لا فائدة
 فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه
 محلها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل
 بلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء

بما سئد كره قوله شبهه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيدنا بذلك
 لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر ح
 القول بالتشبيه قال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي
 سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها
 موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد
 علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير
 عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد
 التصريح ببرد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد
 التصريح ببرد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال
 واذا وجد الم قوله اي جميع ماسو على مفعول به وهو الزمان
 المعين والمكان المعين والمصدر المقيّد والمفعول بالواسطة
 ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعيّنا لان يقع مقام
 الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجزاء كانت منافية لجملة
 الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في رتبة المفعول بلا
 واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
 ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد
 الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع
 وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتيب الجزاء على
 قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعل عليه لا يخفى ان
 هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت اولى
 من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم قوله في فلا

عند عدده اليح ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول
 الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التأخير وان
 دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون
 مفعولا اوليا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع
 الحمرة والاعتناء وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قال
 ومنها المبتدأ عطاف على قوله فمنه الفاعل قوله او من جملة
 المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من التبعض ويحتمل ان
 يريد التبعض بتقدير المضاف اي من جملة افراد قوله على
 ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون
 المبتدأ مسند اليه دونهما اذا كان مسندا فانه مبتدأ مبني
 اليه للضرورة ولله التمسك قائم في اقام ابوه زيد مبتدأ
 لا احتمال ان يكون خبر الزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ
 خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا معنى
 لتقدير خبره اليه كما يكلفه كثير من النحاة قوله واشترأكما
 في العامل المعنوي وهو هنا تجريد الاسم عن العوامل
 اللفظية للاسناد اي اسنادا الى شيىء واسنادا شيىء اليه قال
 هو قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر هتادون الحدين
 السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراة
 وانعكاسه اما لانه اكتفي في بعض الحدود بدلالة صورة
 التصريح على صورة الاكتفاء اولانه اراد التصريح بالحصر
 منسكرا على من زعم ان اهم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان

صيغة الفصل ثقل حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم
 ذلك فهي لتأكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام
 فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها اصل الحصر فنقول ان
 اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه
 اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن
 الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر
 ليس للرد قال الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما
 يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ
 صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله ارتقديروا
 رقا ويلاد ذلك فيما يصح وضع ائتم موضعه قوله نعو وان
 تصوروا وسواء عليهم ائذرتهم ام لم تنزرتهم قال المجرّد
 قيل انما صح لعطاء التجريد مع انه يقتضى سبق وجوده لان
 امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك
 ضيق قم البير قال اللفظية من قبيل خسية الجرشي الى الكلي
 قوله اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لغطي اصلا يعني
 ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد
 عموم السلب اما باعتبار ان اللام بطلت معنى الجمعية
 فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم
 من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقراءة المقام واما القول
 بان العبارة ان حملت على العدل افاد عموم السلب فغير ظله
 وانما أكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان الجرّد

بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ أو الخبر كباب ان واخوانه
 لثلاثين نقض التعريف بقولك يحسبك زيد وذلك لان الك من
 لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكأنه
 اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى وذلك لان
 الظاهر ان الموتر نظا موثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف
الرائد كالمعدوم وان التجرد اهم من ان يكون حقيقيا ارحكيا
 ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بقاء على
 كونه من فروع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على
 توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير معنى
 الجملة فكانت كالخبر وليس الزائد قفاؤنها التوكيد اما ار لا
 فذلك خول اسمها في هذا المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم
 لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لفي الجنس
 مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف
 ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها
 لان القضية سالبة لا معد وانه الموضوع وقوله وثاني فسمي المبتدأ
 قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك
 لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والالزم استعمال اللفظ
 المشترك في معنيين قال او الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي
 ومن قال انها لمنع الجلودون الجمع لم يأت بشيء لان استحالة
 اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان
 الاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض به ثم في اقامته

زيد لصلق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه
 واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غير ما لم يكن صالحا
 لكونه مبتدأ لها ولا يعنى ان التعريف لا يدل على ذلك
 قوله او جارية مجرا ما كفرشي فانه في قوة منسوب الى
 قريش فالواقعة بعد حرف السفي او الالف الاستفهام
 والاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصرا وشمل فيدخل
 انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله ونحوه
 قد كرا الالف للإصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاختيار لا ينافي
 التعريف قوله كهل الخ واين ومتي وكيف وكم وايمان التمثيل
 بهل وما ذكرناه ظهرا وما التمثيل ^{بأن} ولا يصح بان يقول من
 قائم ابوه لان قائما صفة سالحة لان يكون خبرا لمن وما يصلح
 ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقوله
 من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما قوله
 او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف ^{او} من باب محوم المجاز
 ولك ان تريد بالظ معناه اللعوي اي البارز قوله لم يجز ثنيتة
 على اللغة المشهورة قوله ككون الصفة مبتدأ الخ قيل لم لم
 يستنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل اقام زيد واجتنبوا
 عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قائم فلم يجزوا
 ما خير المبتدأ واجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما
 كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل
 زيد في اقام زيد فاعلا خلا فالاصل وهو جعل المبتدأ مستنابا

وفي جعله مبتدأً خلا فلا صل آخر وهو تغيير النظم الطبعي
للمبتدأ والالتباس المحذ ورليس الامة اذا كان احد
الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذ من الى ما هو الا صل من
غير معارض فيمورث التشويش والالتباس قوله اي الاسم
المجرد وذلك ان تقول اي هو المرفوع المجرد اليه لانه ذاكر
اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب
زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم
من تقلير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة يخرج
عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا ولعطا يراد به
نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما
دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح
بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان
يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه
فان رُبط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو و رُبط الاسم الذي
اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا
ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا او يصح التعبير
عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا
لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما يوقعه
الا هنا وقد اشار به الى ان الماء متعلقه بالا يرفع المتضمن لا
بالاستناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله و
لك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ بقية انهما ركان

ملا زمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان قوله او يجعل
 الباء بمعنى الى قال قدس سره في العاشية وكان النكتة في
 تغيير العبارة ان لا يشبته بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ
 وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه وقد بينا وجهه
 الاحتمال اليه فوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
 من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان
 ضاربه في زيد صار بابه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى
 المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع
 اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن
 المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل
 للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان
 يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسيم او الى
 ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شي
 اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله
 ليست تامة ولا يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه
 ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها
 ليست اخبارا لزيد قوله اي تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي
 فلا ثورفا لاولي ان يفسر لا يتبدل اسم في صدر الكلام
 تحقيقا او تقدير الاسناد اليه واسماده الى شي فلنا العوامل
 في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لامورثات والعدم الخاص
 يجوز ان يكون علامة مع ان جعله اولى امر اعتباري فلا يصح

ان يكون موثراً فوله ليسند الى شيى كما في القسم الثاني من المبتدأ
 اوليسند اليه شيى كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال
 ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعل قوله فمعنى الابتداء
 عامل في المبتدأ والتجريد لطلبه لها على السواء قوله وقال
 اخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان
 آخران فانه قدس سره لم يعتد بهما فوله لان المبتدأ ذات والتجريد
 حال من احوالها غالباً فلا يرد المفض بقولك المطلق زيد
 ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيبغى ان يكون اصله التقدير
 احيب بان تقدر المحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملاً في
 المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وانما
 اعتمد الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي ضروري
 والاعتبار بالطاري دون المطر وعليه وان الفعل محتاج الى الاسم
 والاسم مستعنى عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما
 تجميع الماقص بانكامل قال ومن ثم اشار بطريق الاستعارة
 الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيى مشبه
 بالمكان قال جازي دارة زيد واسمالم يعمل في دارة رجل
 اذ لا حد ان يماس في اصالة تقديره لوجوب باخيره اعلم انهم
 اختلفوا في حوازي دارة قيام زيد معه بعضهم لان ما اضيف
 اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوزوا الا خفش لان المضاف
 اليه شديداً لا نصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في
 اكفانه درج الميث قال وقد يكون المبتدأ تكرراً انما لم يقدم

عليه مواضع لزوم نقل يم المبتدأ على الخبر وعلمه مع انه
 المناسب للاصل الذي مهد له آتيا لئلا يلزم الانتشار بينهما
 وبين الاصلين الآخرين وهما تعريف المبتدأ وافراده الخبر
 المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدأ أنكرة وفي
 قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم نقل يم ما يبتني ابتداء ما
 على المبتدأ عليه كما يظهر من التفصيل قوله والمطالمهم القول
 بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعروف بلام لجس مهم
 دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من الكثرة غير ظاهر
 قال بوجه ما لعلة ما زائدة او صفة ولما كان التخصيص منحصرا
 في امثال الامثلة المذكورة كان الانسحاب ان يقول اذا انحصرت
 بمثل ولعل مؤمن الى آخره لان لفظا ما ينشئ من عدم الانحصار
 قوله يعل اشتراكها واحتمالها او يرفع قوله وحيث
 وصف بالمو من تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة
 مصحح واما التخصيص الوهمي بها كما في المثال المذكور
 ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء
 بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم
 منه اعني جسمانا ميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرابع
 للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمعهوم في نفسه
 ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب
 هو قائل من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشد فرد ما عن هذا
 الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو ثمرة خير من جرادة

لا احتمال حزوج المذود عنه ان قلت لولم يوصف العبد بالمومن
 لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم فلما فرق بين صحة
 الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين
 سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كما فر في النار
 ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل
 وعموم المال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان الكثرة
 الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح قوله
 فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم
 لانه يعلم كون احد هما في الادارو الاختصاص المصحح هو
 الاختصاص عند المحاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف
 في مثل ارجل في الدار فيبغى ان يمتنع الابتداء به مع انه
 صحيح قوله فتعينت وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص مهنا
 التعيين بقطع الاحتمالات او تقليها فلا يرد ما قيل من ان
 لا تخصيص مهنا لان التخصيص ان يجعل لبعض الجملة شيئا
 ليس لساثر امثاله قوله فانه لا تعد وفي جميع الافراد خلاصة
 هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعد
 فيها بل هي امر واحد قوله ونحو ثمرة خير من جرادة فان فيه
 معنى العموم لان الطبيعة التمرية تفتضي التفضيل على الطبيعة
 الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل
 على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل
 بينهما باعتبار الالاند راج في الجنس فيعم الكل اولان العبارة

لما لم يدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع
 حذف راء عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق
 في المقام الخطابي قوله لتخصصه بما يتخصص به الفاعل
 لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه
 خفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما هو ذاتا بالاشريعي
 ان الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا عرفت
 قوله وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص
 الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها
 بمعنى ان السامع كما لا يتمر من اصغاء الكلام اذا كان
 المحكوم عليه معرفة فلا يغوت الغرض من الكلام كذا لك لا يتمر من
 الاصغاء اذا كان الحكم مقدا فلا تغل المكورة بالافهام
 قوله قد يكون خيرا لا بالسبب الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر
 قوله فيقدر وصف فيجوزح ان يكون من باب التخصيص
 بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير
 قوله علم جز ما بخلاف ما اذا قيل فاقبل فاقبل فان قائما يحتمل
 ان يكون مبتدأ اول ذلك خص بالظروف وفيه بحث اذا قائم
 لا يحتمل ان يكون شبيها من قسمي المبتدأ ولك ان تقول
 التخصيص بالظرف لسعته قوله لتخصصه بالسبب الى المتكلم فيه
 ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك
 لان الويل الهلاك ولا ويلك لعدم اللفظة بل معناه الهلاك
 لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشراطلا قال اسم المسبب

على السبب فيكون التقدير دعاء الشريك بعيد فالاولى ان يقال
 فنكر سلام رعاية اصله حيث كان مصداً منصوباً وانما اخر الجار
 والمجرور لتقديرهم الالهى والمتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر
 لربما ذهب اليهم الى اللغة اذ اصله سلمت سلام قيل فيه انه
 لا يجوز ان يكون بمعنى مصداً وسلمت لان سلمت مشتق من
 سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت ذات
 سلام عليك بمعنى مصداً قوله سلام عليك فاذن يكون معنى
 سلام عليك فولي سلام عليك عليك بل بمعنى مصداً وسلمك
 الله تعالى ابي جعك الله ما لما فالاصل سلمك الله سلاماً
 فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره
 ان لا معنى للذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا لتقدير
 بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف
 الفعل مع متعلقه وقصر الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على
 تزييفه انا لا نم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتدأ
 وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى
 مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثانى
 لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به
 كل من خاطب فلا يكون تكراراً نعم له ان يقول ان هذا المعنى
 غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه اخر على ما قيل وهو لزوم
 اخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر فيحتاج الى
 التفسير مرة اخرى وهذا افتساح واجيب عنه بان معنى

سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج
الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك الله
اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام لما خوذ
في المفسر مصدر وسلمك الله كما ان سبحان الله لما خوذ
في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سمح بمعنى نزه
قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على
الفعل والفعل على الحدث قوله اي سلام من قبلي في التفسير
تأمل قوله مد ارسحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابطة
في تجويز الاخبار عن المبتدأ والدال سواء كانا معرفتين
او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاعلا بها صريح
الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بهالم بصح الاخبار
وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى
الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه اكثر له نع ووجهه
يومئذ ناضرة وهل من مزيد وقوله قيوم لنا ويوم علينا الى غير
ذلك مما لا يعدل وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكافؤ قوله
ولما كان الخبر المرفوع فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت ان
الخبر المرفوع يجوز ان يكون مطلق الحرك كما هو الظاهر فقوله
والخبر قد يكون جملة للإشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا
حاله الخبر قد يكون جملة لم يقبل نحوها خبرية فكانه
تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية
صح ان يكون خبرا للمبتدأ او منهم من منعوا متمسكين

بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف مولانا متمسكا بان الخبر
يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من
المرأله الاية ويل ملا اذا قلت زيد اضربه فطلب الـ
صفا : ائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه
متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه واستحاضة ان يقال فيه ذلك
قوله ولم يدكر الطرفية ولم يدكر الشرطية ايضا لان الشرط معد
اصل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والحرء اسمية او
فعلية ولو بالاخرة قوله وانحمله منه لانه لا شتما له على العائدة
ومحملها فاذ لم يكن فيها الاطه لم يكن المبتدأ محلا لقائدة
اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان بهار ابطه فانه وان
لم يكن محلا للملك المتضمن له كونه يصير محلا للقائدة التي تضمنها
الرابطة فان الشيعي كما يصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما
ينصل به من حار وما ر غير ذلك قوله فلا بد في الحمل كذا
لا بد في المنفرد اذا كان مشتقا وجامدا لا بتاويل المتق
سجود العاقر فنج كلفه القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينسب
في السهل والمعنى هذا المكان المستوي عليظ وكلفه تأكيد للضمير
قال الكسا في لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع
على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد
اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان
واجب عنه بان في خبر كان معنى الفعل دلالة كان على الزمان
ودلالة خبره على المعنى فثبت ان الدلالة على معنى محتص

ثم ان فصار بمعنى الفعل فلم يكن ند من الضمير قال من عائد
 خبر لا وليس متعلقا باسم لا ولا لصب الاسم بشبهه بالمصاف فوله
 كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المنهر موضع المضمرة
 ان كان في معرض التخييم جاز قياسا والا فعند سبويه يجوز
 في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز
 مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اذا
 لا تصيب اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله وكما ن
 الخبر تفسير المبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر
 عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك مقولي مز يد قائم
 بوله اذا كان ضميرا وذلك الخذف فيها سي اذا كان خبرا بمن في
 جملة اسمية يكون المبتدأ فيها اخرء من المبتدأ الاول لان هرثمة
 تشعر بالصير فيحذف الجار والمترور للتخفيف وهو منه
 ان كان المبتدأ الثاني نكرة كما في النص من هو ان يدركه ان كان
 معروفا للام نحو البراكرا يستين درهما لان التعريف امر منصود
 كما في قوله * ولقد امر على اللثيم يسبني * ويجوز ان يكون حالا
 من الخبر الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وح ينبغي ان يقدّر
 منه موخر التلا يحتاج الى القول بجواز تقديمه الحال على العامل
 المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في
 الضمير المنصوب والمحروور لا في الضمير المرفوع قل قدس سره
 في الحاشية الكرد وازده شتر وار مذهب انهي انكر اثما عشر
 وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة اسداد والمدا المن

قوله وما وقع ظرفا وجارا مجراة وهو الجار والمجرور لانه
 يوافق في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الطرف اسما لكل
 من الطرف والجار والمجرور واصطلاحا يجوز ان يراد هذا
 الاطلاق كما هو ظاهر الشرح قوله اي العبر الذي وقع ظرف
 زمان او مكان مهما فوائدا ولها انهم قالوا ان ظرف الزمان
 لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها
 بالجنة ايضا فيلان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الطرف
 مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عند هم وذلك معني وان
 المعني اي ما يقوم بعينه لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى
 الحدوث قالوا انه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين
 استقرارا لعدم العائد لان الازمنة الحربية ظرف للمخلوقات
 الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها به بخلاف
 الامكنة فانها ليست ظرفا لالبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا
 لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون
 السامع جاملا بكونها معها مثلا فيقول فذلك الزمان الخريف
 سامعا لم يعرف كونه في الخريف فانها ما قاله الشيخ
 الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى
 باعتبار حدثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او
 اكثرها كان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم
 السير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تكبيره
 المناسب للجزية ويجوز نصبه وجره بقي خلافا للكون فيمن ان

في عند هم للتبعض وان كان معرفه لم يكن الرفع غلبا كالاول
 وان لم يستغرق فالأغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله
 ته ان الحج أشهر معلومات فلتأكيد امر الحج ووجه الساس
 الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة اجمع الا شهر
 ربيع ما قاله وهو ان غارف المكان اذا كان من اسم عين فان كان
 متصرفا فلا كلام في امتناع روجه وان كان متصرفا فهو بكرة فالرفع
 راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب واذا
 مني ذم مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرحوح وراعيها ما قاله
 ايضا وهو ان كلا من ظرفي المكان يجب رفعه ما ذا كان
 متصرفا وموقفا محذورا واذا خبرت به عن اسم عين لا رادة
 بعد يرا المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ
 ومنرك مني ليلة على حد فاضا فين اي ذات مسافة
 فرسخ وذو مسافة سيوي ايله ومني متعلق بحدلول الخبر اي
 بعيدة او بعيد هذا القدر واما انتصاب بحوداري خلفك او من
 خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور
 وهو تمييز من النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان
 اليها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالح موقبل انتصابه
 على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قال
 بالاكثرافاء لتضمن المبتدأ منعي الشرط فان ما في ما وقع
 موصولة او موصوفة قال على انه اي كاثون واقعون عليه قوله
 مقل راي ما وول بحالة جعل لتقدير بعني التاويل لتصحيح

الكلام اذ لو لم يصر ف عن ظاهرة لم يصح نسبة التقدير
 الى الطرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء
 زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب باب الى ابا والمعنى
 ان الطرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه
 جملة اي مفروض انه جملة لبا بتمصن الجملة وان الباء
 للالصاق والمعنى ان الطرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون
 التقدير بمعنى اللاحق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به
 والمعنى ان الطرف ملحق بالجملة الحاق الحرثي بالكلية واحسن
 التوجيهات ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال
 العامة الشاملة للافعال غالباً كالاحصول والكون لدلالة الطرف
 عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انشأ الذهن اليها
 بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على
 تعيينه وسد الطرف مسدداً واما قوله تعالى فلما رآه مستقراً
 عنده فمعناه ساكناً غير متحرك قوله لا بد له من متعلق انفق
 النهاية على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية
 وهي نسبة لا تقتضي الا ظرفاً ومظروفاً اما الطرف فمدخولها
 واما المظروفي فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر اخر ان قيل
 هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو
 الحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لان الحكم ليس الا بهو هو
 ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو
 الا بتأويل قوله والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو

الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في
 المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى
 الدمن من الطرف المستقر معنى واحد اذا ثبت تقدير الجملة
 في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر الافراد
 ليتوافق الركمان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوي
 يقوي الافراد قوله وجاز تاخيرها للاسراع وعدم التضييق
 كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله
 لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون في الشرع يكون
 الى النحو وغيره قوله مشتملا اشتمال اندال على المدلول سواء
 كانت دلالة بنفسه او بما جاوره من امر متقدم عليه نحو زيد
 قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك قوله على معنى
 وجب له صدر الكلام اي صدر داله او صدر بنفسه مسامحة قوله
 كالاستفهام وغيره من القسم والتعني والترجي وضمير الشأن
 ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمين مثل الذي ياتيني
 فله درهم وبالجمل ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما
 اقتضى التصدير لان السامع ينمي الكلام الذي لم يصلح بالمغير
 على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يلدرا ايضا مع اذا
 سمع بك ذلك المغير او راجع الي ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجي
 بعده من الكلام فبتشوش لذكره منه قوله وهذا مذنب سبويه
 للاشارة الى انه المختار لم يحتمل المصنف رحمه الله بسا لمال
 المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذنب بعض النحاة قبل غير سبويه

فيلان من زيد معناه النجرام الخياط مثلاً والرصف متعين
 للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في
 الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله
 لكونه معرفة ولا يجوز تكثير المبتدأ مع تعريف الخبر نفل
 عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام
 عمرو او حال وطارق الايهام في هذه المسميات على ما يكلم
 لا يوجب بها تكثير ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون
 المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متعصمة
 للاستفهام او افعل التفضيل مقدم على خبره والجملة مبنية
 لما قبلها نحو مررت برجل افضل من ابوه قال او كانا معرفتين
 الضابطة في جعل احد هما مبتدأ والاخر خبراً ان ما زعمت
 ان السامع يطلب العلم بكونه وصالاً لآخرى تجعله خبراً
 قوله ولا قرينة فلو وحلت قرينة معينه للمراد ان يجب التسليم
 مثل ابو حنيفة انوار سف اذ المقصود تشبيهه لابي بالاول ومنه
 لعاب الافاعي المقاتلات لعاده قوله او متساويين قيل لو اريد
 به التساوي في التعريف والتخصيص كان غني عن قوله او كانا
 معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الموهوم الى التساوي في درجة
 التعريف وفيه ان مثل هذا الموهوم غير مهرب عنه لثبوت في
 التساوي في التخصيص لاول ان يقال لم يكتف به لغوات التفصيل
 قال او كان الخبر فعلاً له فيه ان الخبر لا يكون فعلاً بل فعلاً مع
 فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ايهام

في اين زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو
 فاما الزيد ان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى
 لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احتراز بها عنه
 في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل
 باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر
 بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تفديم المبتدأ
 ح قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام لا شتمانه
 على النقيض ارمعلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار العلم
 بحال ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل من لم يقل يوجب
 التقديم في مثل زيد ان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل
 او القائل بناء على ان السامع لا يحصل عليه استلزامه عود
 الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل قال واذا تضمن
 الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا نقل يم
 متعلقه نحو غلام زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن
 ولم يقل اشتمل قوله كالا استفهام فيل الموجب لتصدير الخبر
 منحصر في الاستفهام قوله لتصدير في جملة اعلم ان ما يقتضي
 صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث
 لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها
 من المكملة المغيرة معناها كان وسائر ما يحدث معني من المعاني
 في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز
 قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في

صلته معنى قوله بكسر اللام ويجوز فتحها بباء على ان الخبر
 هو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر قوله
 بتبعية يستمع معها نقل وجه انما يحكم باستماع نقل وجه للزوم
 نقل م الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة
 لو قل م التمرة عليه لزم ذلك المحل و قال في المبتدأ نفسه
 (ما اذا كان في صفة فلا يجب التقل بم نحو على التمرة في بدل منها
 لجواز تأخير الخبرين نوسكابين المبتدأ وصفته لجوار الفصل
 بين الصفة والموصوف هو انه مثل تعق الخبر بالمثل انما
 يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب معنى الموصول
 بعبارة لعل م طرود في مثل فلا بد من حل مثله انما جعل مثله
 مبتدأ قال او خبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان اهل اما
 نحو اما انك خارج فلا اصل فيه انه لا يجب ح نقل يم الخبر
 لعدم الالتباس لان الجملة الثامنة لا تنبع بين اما و قوله
 قوله اذ في تأخير خوف لبس دون نقل وجه به ح متعين لان
 يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز
 ان يكون ما في حيزان المكسورة على لسانها ولا ما في خبر ان
 المفتوحة معنى لا بها موصولة ولا يجوز نقل يم ما في حيز
 الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا ما لان المفتوحة مع اسمها
 وخبرها اولان المكسورة معهما والما في باطل لا بها خطئة ثامنة
 غير ما ولق بحرف متعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان
 يكون المذكور بعد ما حيز الح. انها وظرف الخبرها قوله لا مكان

الذ هو عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر
 الكلام موقع ان المكسورة قوله او في الكتابة لم يعهد رفع
 لبس الكتابة بالتقدير نعم يعهد بالزيادة نحو مصر وقال وقد
 بتعد لفظ قد للتقليل او للتحقق قوله وذلك التعداد اما بحسب
 اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعداد اما غير واجب كما في
 مثال المتن او واجب كقولك صا عالم وجاهل وجب بحسب العطف
 وتوجيه ان يعطف او لا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة
 التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطف ضمير
 المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقدر امكنك قلت في المثال
 المذكور احد صا عالم والاخر جاهل ولهذا اجاز ان لا يجعله
 مما نحن فيه لان المخبر عنه متعد حقيقة فعلى هذا اجاز ان
 يكون قوله قد من سره من سر تعد والمخبر عنه احترازا عنه
 ويؤيد قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين قوله فابها
 في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
 بين الخلاوة والخموضة لا اثبات انفسها كما قيل بقاء
 على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسرا احدهما
 بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير
 المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس
 في شئ من الجزئين ضمير ان قامت فيلزم خلو الدقة من الضمير
 قلنا اجاز اذا لم تسند الدقة الى شئ ان قلت فيمبغى ان
 لا يننى ولا يجمع ولا يوثق شئ من الخبرين عند تنبيه

المبتدأ وجمعه وتانيته قلنا اجزاء تلك الاحوال على الجزئين
كاجزاء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجزاء على
المجموع لكن لما لم يكن المجموع قايلا للاعراب اجري اعرابه
على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال اتم اذك اذا
اخبرت من شيع باحوال اجزائه المتصلة جاز ان تعمل
المجموع في حكم خير واحد مكقولك للابلق هذا اسود
ابيض فانه في قوة هذا الابق حكمه حكم هذا حلوحامض و
حاز ان تعمل كلا منهما مجزأ مستقلا باحراء وصف الخبر على
الكل وحيث يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل هذا
الوجه متعين بشهادة مطابقة المبتدأ لأفراد أو ثنية وجمعا
وفيه بحث لان مطابقة المبتدأ يجوز ان يكون كالمطابقة في
المثال المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون واحدا
الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل
هما عالم وحامل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان
يجوز مع افراد المبتدأ ثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد
الابعاض فوله اي مرقال قدس سره في الحاشية المزايا مع بين
الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولي
ان قلت لهذه الصورة مثال اخر لا يجوز فيه العطف اصلا
مثل هذا جاثع ناثع قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من
باب تعدد الخبر قوله وحوز العطف باعتبار تقديم العطف
على ما حققناه قوله ولا يبعد لم يؤيد ما قالوا من امتناع

تعد والفاعل قال معنى السرط الاضافة بيانية اولاميه قوله
وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية
الاول للثاني بل لروم الثاني للاول كما في جميع ما لشرط
الحركات فلا يورد ما لكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس
سره فسر به بما يوافق كلامنا نحن في بحث كمال المجازاة
قوله او المحكم به فان الجمل الصريفة كسر اما يورد ولا يرد
مفهومها بل اراد الا حار بها قوله فلا يورد آية نحو وثابكم
من نعمة فمن الله بوحية الورد ان يكون النعمة ملتصقة بهم
امس سببا لكونها من الله وذلك لان قيل بل الامر بالعكس
لان كونها من الله على كونها ملتصقة بهم فلما فيه بحث لان
من المعلوم استناد اللزوق الى ايجاد الله تع و اعطاه اما
استناده الى كونه صاد راسه ومعلولا له فغير معلوم قوله في شبه
المبتدل السرط لما كان المبتدل دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في
روايرك لفاء في خبره وفي حوار كون الصلة او الصفة ماضية او
بها لكنه قليل وفي حوار كون الظرف صلة او صفة له هال
وذلك الاسم الموصول فيل تعريف الجريثن يقتضي الحصر
يعنى حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدل
الداخل عليه ما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا
الباب ولا حل ان يناش فيه بان التعريف بلام الجنس
يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف
بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فقول انه لا يقتضي

الحصر مطالعا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل
 فكأنه ذل كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط
 يقتضي الحصر والتعيين فاجواب الحق ان المراد بتضمن
 المبتدل أمعنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات
 الشرط كما سيجيء حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدل أو
 الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمن صحة دخول
 الفاء ولا يقتضي ان متروا اذا تضمن لمست مذكور فيه في ذلك
 نامل يظهر ان يفعل او ما في قوله كاسمي الفاعل والمفعول
 الوافعه بصله للام الموصولة قوله وفي حكم اسم الموصول
 المذكور الا سم الموصوف به لا بها في حكم لفظ واحد وكان الحال
 في المضاف والمضاف اليه قال او الفكرة الموصوفة بهما ينبغي
 ان بقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه نا ويقد
 قال الذي يابسي الا تلبس في صفة الموصول صيغة الاستفاد
 وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو مجب نادى قوله
 اوى الـ او ليست لفظا او للترديد بل للتعظيم بين العدا تين قوله
 بقوله بعد اي قل ان الموت اكد من تفرون منه فانه ملا فيكم ان
 فيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه
 يلقاكم اذ رب موت من منه الشخص فمالا فاه كالموت بالقتل
 فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به
 يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء
 رائدة او يكون الموصول خدافا لئلا قال الشيعي لا يجب

العموم في الموصول كما في أسماء الشرط لما ذكرنا في وجه
المخالفة نعم الأصل فيه العموم قوله لأن صحه دخول عليه
ولأن دخول العاء بملاحطه ما به المبتدأ بكلمات الشرط و
مقتضاها التصدر ومقتضاها امتناع دخول الواو مطلقا عليه
واسما دخول أن لأنها لا تعبر بمعنى الكلام قوله والشرط والجراء
من قبيل الأخبار هذا مبني على انعقاد البنية بين الشرط والجاء
فلا يراد ما قبل من أن الجراء فلم يكون أنباء قوله لأنها لا
خرج الكلام من الحرية لاند اليدي ان ليس ههنا مانع
آخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بها هو سيمويه فعل من
المصنعة انه قال في الاصحاح مع سيمويه من دخول العاء في خبر
ان يعمل من جهة العدة والقل اما القل فعل استشهد سيمويه
في كانه فعل قوله الذين يفتقون أموالهم بقوله قل ان الموب
الذي واما العدة ويعد منه وقوعه في محالعه الواو صاحب قوله
قوله الله فارمكم اليكم العلابا لك والفتح وشمسي ودشمن
داشتن قال لغز مريمه اللام للوقت لا للاحل لانه مصحح لا مقتض
وداع والدواعي المذكورة في علم الملاعة قوله وقد يحب
حده ميل لا يحب حذنه اصلا لانه ركن اصلي في الكلام وهو
الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الحسراي اهل الحمد
وهو القول بان المتخصص بالمدح والدم خبر مما لا يعتد به
قوله ليعلم اليه حاصل الكلام انه صعه لا قبله في المعنى لكنه
نطع منه وجعل امرانه محالفا لاعراب ما قبله لان في الاثنان

الاخر والاعمال فيه فاجبت لم يلزم اخراج اذ اعن اللفظ فيه لجواز
 ان يقال معناه ففاحات وجود الصبح زمان الخروج قال
 فيما الزم يقال انتزعت الشيعة فالتزمه اي قبل ملازمته
 قوله في تركيب الاظهر بحسب اللغمان يقال اي في خبر والا
 لزم خلوا الحلة عن العائد بحسب الطاهر لان ضمير في موضع
 وغيره راجع الى الخبر وانه قد بحسب الطالان الذهني
 ينساق من الحب الى كنهه وانه في الخبر كنه غباء
 الضمير قوله وذلك في اربعة اقسام لا يقال هناك قسم اخر
 وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو راجع
 الكسوف لا نأقوله الخبر بحسب الطاهر بل بحسب الحقيقة ليس
 الا الظرف والتقدير ليس الا لوما في امر لفظي وليس
 هو من باب حذف الخبر والتزام صيغة مسددة قوله فلا يحسد
 لعدم دلالة لولا عليه ولولا باقرب لفظه الخارج حية جاز
 الحذف لولا وجوب قوله لولا الشعر الى الازراء خوارج مندي
 نوردن قوله هذا على مذهب البصير فان لولا عند هم كلمة غير
 مركبة من كلمتين كما يترا أي واليه ذهبا لكسائي لان لولا
 لو كانت مركبة من لولا الامتناعية ولا اقبية لم يحذف
 الفعل الرفع بعد ما الا اذا انى صغرة كما هو شأن الافعال
 الواقعة بعد ادوات الشرط ووجه تكرار لولا لان لولا لا تدخل
 على الماضي في غير الدجاء وحواس المقسم المحذور في الاغلب
 قوله وقال الفاء لولا هي الراجعة لا اختصاصها بالامتناعية كسائي

العرامل ولا يخفى ضعفه قوله منسوباً الى الفاعل او المفعول
 قال الشيخ الرضي يدل منسوباً مضافاً الى الفاعل او المفعول او الى
 الفاعل والمفعول نحو تضار بما قوله ويعدل في حال مفردة كما نت
 اوجملة اسمية كانت ارفعلية والاسمية يجب معها الواو على
 الاصح قوله واكثر شرطي السويق ملقوناً السويق يست قال
 في مس سره في الاشبة لب السويق لتأمله فصاح قوله واخطأ
 ما يكون الا مثيراً تماماً اي الخطب يكون الامير قائماً لا اخطأ
 ارفات كونه وان كان النائع نقل يرا زمان مع ما المصدرية
 لما قلنا ان هذا المبدأ يجب ان يكون مصدر او
 عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا النقل
 ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة
 مسد الخبر عن افعال المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان
 او يكون لا عن المصدر الصريح فلا نقول ضرب ي زيد ا قائم وذلك لان
 نسبة الاخطأ الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز ينسب بالمجاز
 ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما الشيوع نقل يرا زمان معها
 وشيوع الاله اذ الى الطرف مجازاً نحوها صائمه وبؤبؤه اخطأ
 ما يكون الا بغير يوم الجمعة قوله قد هب البصر بون الى ان
 نقل يره ضرب ي زيد ا حاصل اذا كان قائماً لان الاخبار
 عن ضرب زيد بكونه مقيد باقيامه لا يكون الا بعد حصول
 الضرب ووجرد زيد وانما لم يكتف بنقل يرا حاصل من غير
 نقل يرا كان لان قائماً يكون ح ح لا عن معمول المصدر فان

كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجني بطلانه
 وان كان عامله حاصل لزم اختلاف عامل الحال و عامل
 صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قد ركان لم يلزم شيء
 من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن
 نعمة الخبر وان نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت جلي هذا وحده
 اخر قوله ثم حذف اذ امع شرطه معني مل خولها شرط وان
 كانت اذ اظرفيه لراثة معني البشرط واذا اقله لاسنه ار
 كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لم تقصدوا قوله وفيه كلفات
 كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذ امع الجملة
 المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العبدول عن ظاهر
 معني كان الناقصة الى معني التامة لان معني قولهم حاصل
 اذا كان قائمه ظاهري معني الناقصة ومن قيام الحال مقام
 الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مل هذا المصوب لم يسمح
 مع كثرته الانكسرة ولو كان خبر المصوب تعرفه مرة ولان
 الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المصوب لازمة
 ولو كانت خبرها لم يلزم الواو لان دخول الواو في اخبار
 الافعال الناقصة ليس الاشبهها بالحال وذلك لا يقضي اللزوم
 قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه انعافا وذلك لان اسم
 الجنس المعروف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض
 ما يقع عليه فهو الظم في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح
 قوله وذهب الا خفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع

بقاء معموله وذلك مستنع عندهم لانه في قوة ان الموصول
 مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض ملته قوله اي
 ضربني زيد اضربه اي ما ضربني اياه الاهل الضرب المعين
 قوله الى ان هذا المبتدأ لا خسر له كما في القسم الثاني من
 المبتدأ قوله لكوفه بمعنى الفعل يريد امتناع تأكيد كل وامثاله
 وامتناع تو صوغه قوله اذا المعنى ما اضرب زيد الا قائما
 لا يعنى ان استفادة الحصر هي من التعدد غير ظاهر قوله ونالها
 كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في
 مساله غائب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعد ها
 خسر لا بها بمعنى مع ولو اني سمع كان خبرا مذكرا ما هو بمعناه
 وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال
 امرابه مقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستثنى لرفع
 لفظا حتى ينتقل الى ما بعد بل يكون منصوبا قال وكل ر حل
 وضيعته قال قد من سره في الحاشية لضيعة في اللغة العمار التي
 هي الارض والمخل والمناخ وهما كناية عن مصحها اعنى
 الصنعة انتهى الصنعة كار وبميشه كردن صراح ان قد لا يجوز
 رجوع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى ر حل
 لانه ليس مقصودا قلما المقصود واضح فان المعنى ان كل ر حل
 مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيهه ان تقلد يركل رجل مقهور
 هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز
 حملها على مسد الخبر فيه انه يلزم ثلاثة امور حذف المورك

وهو ان الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيد وعسى
 الا بدراج في العاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة
 على المبتدأ او يمكن ان يحاب اما من الاول فبان حذف
 الموكل مع الموكل جائز واما من الثاني فبان المفعول معه لا بد
 له من فعل غير المدلول عليه بالوارد واما من الثالث فبان
 المراد العطف على المبتدأ انظر الى الصيغة قوله اي كل
 رجل مفروق مع ضيعته كما يقول زيد قائم ومحمود وانما لم
 يقل كل رجل وضيعته مفروقان كما هو الظاهر لان الخبر مثني
 محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لغطا يسد مسد الخبر ولا
 يجوز ان يجعل المعطوف ساد مسد الخبر لانه من تامة المبتدأ
 قل لهذا الخبر حيثان حيثية كونه خبرا عن زيد وحشة كونه
 خبرا عن ضيعته فهو من حيث ان الخبر من زيد جازان
 يقال ضيعته ساد مسد ويكفي في النياية حيثية واحدة قوله
 وراعيها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتعما للقسم فان تعينه له
 يدل على تعيين الخبر فهو اما نقول لا فعل كذا الا يحب حذف
 خبره قوله نحو لعمر كذا لا فعل كذا فكيف يستعمل لعمر كذا في قسم
 السؤال نحو لعمر كذا لا فعل كذا اي من الجبر فوجاه اسرار
 به الى ان قوله خبران واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وترتبة
 ما سبق فنقله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند
 خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل معها لانه في الاصل خبر
 المبتدأ فلم يفصل ما هو مشعر بكونه تابعا على حذف قوله اي اشدها

استعير الاخوات للاشياء والظواهر لما بينهما من التعارب
والاندال محامين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب
اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عمليين قوله لانها المانته بهت
ولان اقتضاها للجزئين على السواء قالوا ولي ان تعمل فيهما
قال بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق
التعريف على كل من افتراد المعرفة ان قلت المعرفة ان كان
مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدق عليها
لانها ليست بعد دخول احد هذان كان كلا من خبران واخوتها
فلا يصدق على مجموع اخبار احوانها انها بعد دخول احد هـا
قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بقدر المضاف
اي خبر بيان واخواتها او بحمل قوله ان واخواتها مجازا عن
هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على نوزيع بتضمن تعريفات
كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المماس للموزيع
اخباران واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يراى اثر فيهما
لغظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلا نسحاب معانيها
الى معانيهما فان تأكيد الحكم منلا ينسحب الى المحكوم به
وعليه وعلى كل تقدير لا يستقضى التعريف قوله بمثل يقوم وبخبر
المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المتخفة الملتفات قوله
حتى يرد انه يجوز ان يقال افة وان يقال زيد اضره ولا يجوز
ان يقال ان زيد اضر به قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيد
من الاستفهام يذا في التحقيق قال الا في تقل يمه حق العبارة

ان يقال الا في التقدير لانها استثناء عن وجوه الشبه ووجه
 الشبه يجب ان يكون مشتركاً بين المشبه والمشبّه به والقول
 يرجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتفهم كما مر
 في قوله والاصل ان يلي الفعل قال الا اذا كان ظرفاً استثناءً مفرغاً
 والتقدير الا في تقديره في كل حال من احوال الخبر الا اذا
 كان ظرفاً ويحوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والاصل
 ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في حواز التقدير
 في الارقات كلها الارقت كونه ظرفاً قوله وذلك لتوسعهم وذلك
 لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف
 مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره
 من الاجنبي واخرى الجار والمجرور مجراده لما سبته للظرف
 اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال خبر لا التي لغير الجنس
 اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه
 ان في افادة المبالغة فان المبالغة اللفظية وان المبالغة الالفاظ
 فيكون من باب حمل الظاهر على الظاهر وقيل لان لا نقيض
 ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عمل
 قال المصنف ليس تمثيل النحاة بل ارجح ظريف حسنان الظريف
 في المبالغة اسم لا لان خبر لا يحذف كسراً والمثال ينبغي ان يكون
 ظاهرهما فيما يمثل له وفي مثله لا لا يحتمل ظرف الا لا الخبر لان
 المضاف المنفي لا لا يوصف الا بمنصوب واعتراض عليه بان ذلك
 من مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقول جوزوا الرفع حلاً

هـ الى المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو الظاهر انما قال ذلك
 لجا از ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله
 لان الظرافة لا يتعين بالظرف ونحوه من الحال بدون ساجدة
 قوله لثلاثا يلزم الكذب وانما لم يلزم التحل بح لان المجموع
 خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والاحمال
 نفى كون علام رحل جاما للظرافة وكونه في الدار ان قلت
 جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على
 احد مما ولا يمتنع الاقتصار مهما على فيها فلما امتنع الاقتصار
 على الاول كان في ذلك قوله دلالة لفي عليه لان النفي يقتضي
 صغى او المالم يكن مهما قرينة بخصوص حمل على امر شامل لان
 النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود
الرابط سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر من التبر
 في اللفظ نال الا نذ ليس لا ادري من اين هذا السبل والحق انه
 يجب اثباته اتفاقا اذ الم تقوم قرينة واما اذا قامت قرينة فعلى
 بني تميم يجب الحذف وعند الجهازيين نحو قوله او المراد
 الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من
 اسماء الافعال وزيغ المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل
 هذه الصيغة ولا يحق ان يصب الاسم بعد ما يدل ايضا على فساد
 هذا القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولهما على
 القبيلتين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المبال
 من قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما

عاملتين عملها وبمصلحة اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول
 الضمير راجع الى التهذيب الموجب لعمل ليس قوله قليل او
 على خلاف العياس قوله على موزد السماع قالوا وهو الشعر قوله
 من صد قال قلب من سره في الحاشية الصد ود الاعراب والبراج
 الزوال والضمير في خبر انها للحرب اي من ارض عن
 خبر ان الحرب فلا زوال لي مما باعراضي عنها قوله اي لا براح لي
 اعاقل ان يقول هب ان لا ليس لمعي الجنس لم لا يجوز ان يكون
 براح مبتدأ الا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ المنكرة ولا
 حاجة لاسم لا الي التخصيص فانه كما سم ليس لا نأقول يجوز ان
 يتخصص بنديم الخبر فان لنا ان نذكر الخبر بقدر ما او
 بالعموم نحو ما احد خير ملك ولا يخفى ان المعنى على العموم
 والارض المنكرة في سياق غير الموجب للعموم على
 انه مراد به مع لا او ما وليس ارمع الاستفهام او النهي
 ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فنقول لا رجل بل
 رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم لا ما اذا انتصب او انفتح فانه
 ح يص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله
 ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظه ان لا
 لا يعمل عمل ليس لا شاذ ولا قيا سا ولم يوجد في كلامهم
 خبر لا منصوب بالخبر ما فالأولى ان يقال لا في لا براح لفي
 الجنس ويجوز فيما بعد ما الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار
 انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والملا

بعلم المفعولية علامة تكون الاسم مفعولاى من حيث اى علامة
 له فلا يطلأطرده التعريف بمسلما ت في مررت بمسلما ت قوله
 او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشئ يلىحق به
 من اجل اذ قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اى لصحة
 اطلاق المفعول بالمعنى الغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة
 و ذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطابق
 لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما العين ذلك
 الفعل او غيره ونجده على الاول ان الفعل ليس بين الفاعل
 والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المتسميين وعلى الثاني
 ان المصدر يكون محللا لك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
 حقيقة وان لك الفعل مصدر افيكون مفعولا لفعل آخر
 وهكذا فيلزم التملسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون
 قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات مورتا و طال الغلام
 طولاذ لا ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله
 العراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل
 لفائد لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا و اما وصفه
 بكونه مطلقا فليتعريه من القيود التي يقيدها غير ومن جنسه ولا يخفى
 انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالأولى ان
 يقال انا اختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل
 بالمصدر لا المصدر نفسه وقد مر ح السيد الشريف قدس سره
 في حواشي الرضى بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعنى

المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين
 الفعل والمصدر وصيغة المفعول ما خور من الفعل اللغوي الذي
 هو المصدر ناثير اكان او ناثرا ولا يعنى بكونه مفعولا الا انه
 حاصل لمصدر والفعل المذكور وقد يشبه البه من سره حيث
 يقول والمراد بفعل العاقل الي آخره قوله بخلاف المفاعيل
 الاربع مصدر السحابة المفاعيل في الخمسة قال الشيخ الرضى
 يجوز ان يجعل الحال داخلية في المفاعيل فيقال الحال مفعول
 مع قيد مضمونه اذ المتعين في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد
 الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول
 بشرط اخراجه وكنهم انروا التحفيف في التسمية انتهى
 ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل او بالذات
 والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مهيئة
 فاعمله او مفعوله وكن المستثنى لان تعلقه بواسطة انه مخرج
 عن امر وينفع معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعني من
 ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر
 نوحه جعل المصدر في المفاعيل أصلا وفي غيرها تبعاً قوله
 فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عاذاها اي لا يصح اطلاق المفعول
 اللغوي عليها فلا يبا في اطلاق المفعول المعرف في على الخمسة
 ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق وكيف يصح لقول
 بصدق المقيد واستناع صدق المطلق فلما مطلق هذا المقيد ات معني
 يشمل به وله وفيه رمعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قال اسمع

م' فعله فاعل فعل حقيقة او حكما فل دخل فيه ضرب ضربا على صيغة
 المجهول قوله بحيث يصح اسادة اليه اي على تفدير ان كان
 مبتدئا او سدا كان بطريق النفي او الانبات فلا بد لطل لطر و بصل
 ما ضربت ضربا شد يد ا قوله لا ان يكون موثرا فيه كما ذهب
 اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الاصله الاتية قوله وانما زيد
 لفظا الا هم قيل انما زيد ليخرج ضربت لما نفي في ضربت ضربت
 لانه شيع فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم
 لانه ذكر احوال الاسم ولو قال ما فعله كان في قوة اسم فعله
 وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به انجه عليه ان
 الفعل لا يتناول القول بل هو يقابله في ظه اصطلاحهم ولما لم
 يكن د اخلا في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم
 التناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد بعمل
 مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر انجه عليه ان فعل
 مضمونه لا يصح ان ينه ب اليه لان ذلك لمضمون مدلول تضمني
 وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها نعم
 يجرون صفات المدلولات المطلقية على ذواتها كما يقال ان ضربا
 في ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال اننا نختار الشق
 الاول ونقول الفعل متناول للقول قطعا والا لخرج مثل قلت قولا و
 لفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الاقفا ليست
 موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتج الى
 اخراجه بقيل الاسم قوله لان ما فعل الفاعل هو المعنى له ثل

ان يقول لو لم يزد لصح ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات
 المطابقة على ذواتها كما في سأترحدود المغاميل قوله ويدخل
 فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى
 الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما
 سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه
 لاختلافه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل
 على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه
 في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون
 مصدرا واما ان يدل على الحدث نحو الويل ولا يدل عليه
 لكن يصدق عليه فهو ضربته انواعا وراثيته الفا قوله وهو اعم يعني
 ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعهيم اما باعتبار
 كونه مدكونا او هو ذا اربا اعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او
 اسما معطوفا على قوله مقدر فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر
 والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد به ان معنى الفعل
 مشتمل عليه الخ لم يرد اشتغال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم
 والاخر ج مثل جلست جلست وضربت شيئا اذا كني به عن
 الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب
 لتحقيق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومحل
 معه ولا يخفى دخول الما لين وخروج كرهت كراهتي لان
 الكراهة التي هي من لوله للفعل مغايرة لكراهة التي
 هي متعاقبها في التحقيق لتقدم وناخر بينهما وكذا يخرج ضربته

فاديب الان الضرب وان كان هو التاديب بحسب التحقيق لكن
 لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث
 انه صلة له لا يقال بغيره الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهية
 فلاحاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لا بقوله بل
 الاتحاد من قسمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدو
 اعتبار اصله قال للتاكيد اي لتأكيد ما هو المستند حقيقة نحو
 ضربت صربا فانه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا
 لتأكيد الاسماء والبرهان ايضا فلو قيل انه لتأكيد الفعل كان
 مستحسنا فاديبه دفع توهم السهو ودفع توهم التجوز وعلمه حمل
 قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترحمه بان
 امره بالتكلم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن في مفهومه
 زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرب بلام الحس ان كان
 للتأكيد وجب تخصيص الريادة بما يفيد التمرع والعدد وان
 كان التمرع وجب ان يقال بل قوله على بعض انواعه على الريادة
 غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه وكلها سواء كان النوع
 مفهوم ما لخصوصه او بعمومه سواء كان مفهوم ما من الصفة مع
 ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا
 او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة او ضربتين او من المادة
 الدالة على المحل نحو القهقري او غير ذلك عليه مع الصديق
 عليه نحو ضربته انواعا وكل الضربا وبعضه ونحو ضربت أي
 الضرب وقد متخير مقدم فان اياها اسم التفصيل بعض ما يضافان

به ولك ان تقول انها صفتا من مصدر ومقل رلتي قل وما
 ضي مقدم وال ضرباي الضرباي الذي ينبغي ان يسأل عنه
 بانه اي ضرب هو قوله ان دل على عدد اي وحده اذ
 كونه بعمومها او بخصوصها سواء كان العاقل ومفهوما من الصيغة
 او اللفظ لدل على الحدوث حقيقة نحو ضربين او مجازا نحو
 ضربته سوطين او اسواط اي ضربت ضربين او ضربا بالسوط
 وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الالية ولا يخفى انه للنوع ايضا
 او غير مفهوم من الصيغة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع
 ذكر تمييز ونحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم
 ثمانين جلدة او بدونه نحو رأيت الفاي الف روية ولك
 ان تقول انه صفة مصدر ومحدوف اي رأيت رويته لفا قوله
 لانه زال الح مكد اقل والاظهر في العبارة ان يقل لا يحوال
 على الماهية الغير الالة للتعذر في نفسها بخلاف فردها شخصا
 كان او نوعيا فانه قابل للذ لك ولهد احاز ثنية اخويه وجمعها
 لا رادة الفرد منها قولها والعلا لا يكفي في قصد تعدد المصدر
 تجدد الامثال من غير تخلل ميثم بله فلو قام زيد دائما ولم
 يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قيا ما واحدا قال وقد يكون
 قد منها للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه فليقل بالاضافة
 اليه ما اذا كان بالغة او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى
 قد نري تقلب وجهك قال بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد
 كما كان باعظه قوله اي مغاثر اللفظ فعله وهو اما مصدر

او غير مصدر و قد مر املته ومنها الضمير الراجع الي
 مضمون عامله او غير عامله نحو يد رسه اي الدرس والعجني
 الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة في المشاربه الي
 غير مضمون عامله نحو اعجني ضرب بي ف ضربت ذلك قال
 مثل قعدت جلوسا و قد يفرق بين القعود والجلوس فان
 القعود للعائم والجلوس للثائم قوله نحو ابنته الله
 بياتا فانه مصدر ثبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في
 ضمه لان معني انبت جعله ذابا تانبت وانه مطاوع له رلاه
 جعل بمعنى الابات وفيه تامل وقيل انه بمعنى النسيب
 كالسلام بمعنى النسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه
 مغير ابات قوله وسبيويه يقرب له عاملا فيه ان الاصل
 علم التعليل وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضربه
 شيئا اي ضرا فليلا قال كفواك لمن قدم خير مقدم ورج يكون
 خبرا او دعاء وكذا اذا ميل لمن يحضى الى السقر ورج يكون
 دعاء ا قوله له حكمه ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما
 اضيف اليه قوله اي سما عما موقوفا يعني ان العلم به حوب
 حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف العياسي
 فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لنبت الضابطة فيكون
 قيا سماء استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اي يسمع
 حذفه و حوبا سماعا وكذا قيا سا اي يقاس على حذفه و حونا
 قيا سا وذلك لنبت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف

قال نحو مقبلا وكلها دعاء دأثما وبلاد التعريف أيضا كذلك
 إلا الحمد لله فإنه قد يكون خبرا قال وحده ما دعاء عليه
 بالذول وتقبيل الحال والجدع بالذال المائلة قطع وإحدى من
 المذكورات فلو كان بدل الواو لفظا وكما في الرض كان الظاهر
 قوله وبعضهم بان وجوب الحذف أنه قال الشيخ الرضي الذي
 أرى أن هذه المصادر وأمثالها إذا بين فاعلها أو مفعولها
 بالإضافة أو بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب
 حذف نواصبها يعني قياسا وإذا لم يبين لم يجب وذلك
 مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك
 وسبحاله أي بعد الله وحمدك وأما انتصاب مثل قولهم
 حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل
 المصدر بمعنى المفعول ويجوز أن يكون بالإضافة في حمد
 لبيان النوع أي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد
 مكروا مكرمهم قال منها وأم يقل هي كذا وكذا لأن
 الواضع لا ينحصر فيما ذكر فإن منها المصدر الذي يفصل
 به النوع نحو أقعود والناس قيام وقد تنوب الصفة
 معا مدحوا قاعدا والناس قيام قال ما وقع مثبتا بعد نفي النح
 إنما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفي أو كونه مكررا لأن
 المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام
 حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجرد في موضع
 وإن لم ينافه استعماله لأن المضارع قد يستعمل للدوام وإن أرادوا

زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً نحو ما زيد الـ
 و زيد صير صير لينحني عن الكلام معني الحدث وأسال عدم
 صريح الفعل وعدم المفعول يدل عليه وهذا المعنى
 لعني لزيادة المبالغة وفعل البعض المصادف الذي يجب حذف
 عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فإنه لو أراد نفيه أنه
 ذلك لعوات الحصر الذي قبله يؤجب الحذف وكذا الحال
 إذا كان مثبت الكن لم يكن بعد نفي قال داخل قيل صفة لعني
 والاطهر أن يقال صفة لكل من نفي ومعني نفي قال على اسم
 مستلأ أو منسوخ ابتداءً بالعامل قال الشيخ الرضي دخول
 النفي على الاسم ليس شرطاً لجزا أن يكون في نحو ما كان
 زيد الاسمي أو ما وحده ذلك الاسمي يريد انتصاب المصدر
 على أنه مفعول مطلق كما حاز أن يكون منصوباً بكان وروحد
 فالشرط أن يكون ذا صفة خبراً عن شيء لا يكون هو أي المصدر
 خبراً عنه قال لا يكون خبراً عنه فلا ياريل ومبالغة قوله لأنه
 لو كان خبراً عنه أنه ان قلت هو ليس مفعولاً لأنه مرفوع فأنه
 المفعول قد يكون مرفوعاً ان قلت فيقول فائدة ندين
 علم الأعراب قلنا إذا تعين موضع الرفع والنصب لا تفوت
 ولا يخفى أنه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم
 لسلم من تلك الشبهة لكن ما ذكره قد من سره أنسب بالمعنى
 قوله أي في موضع الخبر لا يخفى أن العبارة لا يفهم هذا بفهم
 إلا بتكلف قوله نحو ذلك الدك شكسته شدن قوله وإنما جمع

بين ايضا بطتين لا يخفي انها قد تجتمعان نحو ما زيد الا
 سيرا سيرا وحب بنبغي ان يقال ان الحذف واجب قال لا سيرا البريد
 البريد بك قال ومما وقع تفصيلا اما وجب حذف الفعل
 مما لا لالة لجملة المتقل مة على المصدر الذي ينقل اليه من
 منه الى غايته التي هي مصادر وقاها مقام هو ابلها قال
 لا نر مضمون جملة اشئ او خبرية نحو زيد يكتب فلما قرأه
 بعد اربعاء يشتري طاء اما ما نيعا واما الا انما قال مضمون
 جملة لم يخرج نحوله سفر يصح صحة او يغتنم اغتاما لا ليخرج
 نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا الان السفر القريب والبعيد
 ليس من اثار السعر بل من انواعه قال منع منه بيان
 للواقع واحترازا اذا جوز تقليم التفصيل نحو ما تصنون منا
 او تقلون فداه شدا وقوله مصدر ما اي المصدر المفهوم
 منها قوله وبائرة غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشبه
 اثر الا انها تحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد الموتر قوله
 اي لان يشبه به امر اي لان يشبه بما باب منابه امر دانه
 الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال
 فاذا ن يخرج عن الصاطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه
 لا بناقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه
 فعلى هذا لو ذكر قوله ما ونع للتشبيه بموضع مصدر وفع
 لان يشبه به امر لسلم عن الما قشة قوله عن نحول زيد صوتا
 صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او

وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال المؤطية حالاً لان
 في وضعه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تأكيداً لفظياً لانه
 يفيد ما لا يفيد الا اول قال الشيخ الرضي لا يمنع عدم
 ان يكون تأكيداً واذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت
 حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قال
 علاجاليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي
 والاقول ولا من شرط اخره وان يكون الاسم عارضياً غير
 لازم ليدل على معنى الفعل المقدراً عني الحدث فتخرج نحو
 لزبد زهد هذا لصاحبه ولا يخفى انه لا يخرج نحوه حركة
 في المعقولات حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجاً
 فانه ايضا يخرج قال مشتملة على اسماء انما اشترط ذلك ليدل
 على الفعل المقدراً فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس
 الفعل وباشتمالها على ما حده تدل على ما لا بد للفعل منه اعني
 لفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغني عن التقلير وحسنه
 الشيخ الرضي ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المدكوراً لا كما قال
 بعضهم اجيب بان المصدر فعلهم لا يعمل الا اذا سمع تقليره
 بان وفعل منه ويسمح ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع
 بوقوع الصوت وان الصوت ليس قطعاً بوقوعه قوله واحتج به
 عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ
 الرضي الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفاً او بدلاً وضعف
 نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لا بد

للعقل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال اذ المصدر
 لكن لا يجب حذف العامل قال وذا له صوت صوت حمار
 حاز انتصابه على الحالية على احد تاويلي الوصف كما سلكه
 وذا الحال الضمير المسكن في له واجاز غير منبويه رفعه
 على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف
 اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه التحليل ويجوز التعريف
 بان يقال صوت التمار لان لا لا يتعرف بالاضافة ورد
 عليه منبويه انه لو جار هذا الجار هذا ضمير الطويل اي مثل
 القويل واما على انه جامد ماول بالمشتق اي مكر فاذا عرف
 كان بدلا او عطف بيان لا غير قوله من صا اة يعني ان
 صرا جاء مصدر بمعنى الصوت يعني بانك كردن فلا حاجة
 الى القول بانه اسم بمعنى واذا نه استعمل استعمال المصدر
 كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عا سله يصوت من التصويت
 قال وصراخ بانك كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر
 قال ما وقع مضمون جمله حال او خبر لوقع على انه بمعنى كان
 وهذا اظهر معنى قال لا محتمل لها غيره اي لا احتمال للجمله
 من المصادر غيره محتمل صدر ميمي وعيره مفعوله قال
 فحوله على الف درهم له خبر وعلى معلق به وعلى العكس
 ولكل وجه لعطي ومعوي ومن هذا العيب قول المجيب الله اكبر
 دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه
 ايضا ان زيد العا ثم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل

في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال
 الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عامله
 لتأديتها معنى الفعل قال ويمسى هذه التسمية من المتأخرين
 لقوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضربت
 ضربا بعينه الا ان المؤكد بهذا مضمون المفرد اعني الفعل وفي
 مسلماته وكل مضمون الجملة الاسمية فان ما وقع مضمون
 جملة له محتمل غيره احترز به مما اذا وقع مضمون مفرد له
 محتمل غيره تنبوا اليه في رجوع القهقري فان الرجوع يحتمل
 الضمري وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق اذ اثبت
 يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان منه على
 يقين فالمقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك
 فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها
 ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولها حق لما دله
 الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للبوكد لغيره اما
 صريح القول او ما في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن
 مريم قول الحق ونحوها فعليه البتة اي قطعت بالفعل وجزمت
 به قطعه واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدل ولي ثم
 اجزم به مرة اخرى فيكون قطعة واحدة او اكثر بل هو قطعة واحدة
 لا شيع فيها النظر وكذا قولهم فعله البتة اي جزمت بان تفعله
 وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول للقطوع به وكان اللام فيها
 في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فقول

التقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة
 مفعولا بها لتلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا بقلت بيانا للنوع
 فقول الفاصم مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة
 فهي مقوله قال ويسمى هذه ايضا من المتأخرين قوله ويحتمل
 اليه ذهب المر وزيف بغرات حسن التقابل لان اللام في
 تأكيد النفس للصلة للاجل الالهام الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل
 للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي ان قوله اصله الب
 لا الهمي من التلبية لانها مأخوذة من لبيك قوله فخذ فالفعل
 اكل ذلك ليغريه المجيب بالسرعة من التلبية فيغريه بالاستماع
 لما موربه جثي بحمله قوله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضعف
 الى المضمر فقلبت الفه ياء اكلدي وليس بشيء لبقاء ياءه مضافا
 الى المظهر قال المفعول به قال المر انما سمى به لانه اوقع الفعل
 به او تعلق به وذلك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق
 به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب
 وجود الحال قوله ولم يذكره اي الالهام ذلك ان تقول لا حاجة
 اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها
 كما ذكر وفيه مناقشة لان استواء الاستفهام مثلا قد تكون
 مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقة
 بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل
 الفاعل عليه تعلقه به نقلا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج
 الحال والتميز والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل

عائمه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا ينفي ان خروج
 الثلاثة ظاهرا لا يقال ينتقض التعريف بعمر وفي اشترك زيد
 وعمر ولا نسبة الا اشتراك اليها اسناد والا سناد لا يسمى تعلقا
 ولا سلام فالمراد بالتعلق بغير الفاعل وعمر وفاعل حقيقة وان
 لم يسم فاعلا لفظا وما قولك ضارب زيد وعمر وافليس عمرو
 مما فصل جهة فاعليته بل فصل جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به
 من حيث الوقوع قوله ولا يقولون في مررت بزيد اه لا يقال
 لا يصح اخراجه لانه مفعول به لا نأقول لا نسلم انه مفعول
 به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر
 وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان
 المفعول المطلق عين فعله فيه ثامل قوله فخرج به مثل زيد
 في ضرب زيد لا ينفي خروجه بذلك القيل لكن في صحة اخراجه
 ثامل قوله فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكه مرفوع
 قال وقد يتقدم المفعول به وكذا اسائر المفاعيل سوى المفعول
 معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها انهاء
 الكلام قوله واما وجوبه فيما تضمن وكذا فيما اذا كان
 معورا لما يلي الفاء التي في جواب اما لم يمكن له منصوب
 سواء كقولنا تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه في حيز ان
 وكوقوع فعله موكد ابا لنون لان تقديره دليل في ظاهر الا مر علي
 ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موزن بكونه مهمافيتنا فيما
 في الظاهر قوله تخصصها بالذكرا ذكر الجمهور ان ذكر العرد

لا يقتضي الحصر قوله لو حوب الحذف في باب الاءاء اشار
 قد من مره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها
 حيث قال نحو اخاك احاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد
 ونحو اذني زيد العاسق الخبيث ونحو مورت هذا المسكين
 قال نحو امرء او نفسه الواو اما للعطف ومعها الحبث علي
 الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعها قصر يده ولسانه عنه
 قوله واقصد واخير الكم اي ما اتم فيه القرينة على تقدير
 الفعل انك اذا نهبت من شئ جئي بما لا ينهي عنه بل هو
 ما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصدايت او ما يفيد
 هذا المعنى وليست هذه ضابطه لو حوب الحذف لجواز
 ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع
 الاستعمالات نحو حسبك خير لك اي حسبك ما فعات
 بهذا الامر وايت خير لك ودارك او سع لك اي
 تمنع واقصد مكاناوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري
 انته امرأ قاصدا اي وسطا واما عمل سبويه فلا وله سمع ذكر
 فعله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية
 الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة لتعتازاني
 قد من مره من انه ليس لها من حيثها فزان الا استعمال
 واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي هذا الاعتبار لا يجوز
 ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحينبة لا يستلعي وجوب
 حذف امرؤا وسهلا عطف مثال على مثال قوله اهلا لا اجانب

اي كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد اهل
 الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكانك قلت اتيت
 اهلك واغار بك قوله وطعت الوطني كعوفتن راء قال قد س
 سره في العاشية السهل نقيض الجبل والعزن ما غلط من الارض
 قوله بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج نحو يا الله قيل نداء تعالي
 مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول
 بانه غير صالح للنداء يعين مع ان القول بالتشبيه غير مناسب
 فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول
 الاجابة قوله مثل يا سماء اله لك ان تقول ان نداء هو لاء
 من باب التخييل تشبيها بمن له صلوح النداء قوله من مرله من
 له صلاحية النداء لسرعة امتثال الامر قوله فان المدوب ايضا
 كما قال بعضهم انه هو الجزولي ويؤيده قواهم في المراني لا بعد
 اي لا تهلك كايهم من ظلمهم بالميت تصوروه حيا فكم هو امره
 فقالوا لا تبع اي لا بعدت ولا هلكت قوله فالاولى ادخاله مع
 ان فيه ضم نشر قال سباب ادعوا الانشائي لان الجملة الندائية
 انشائية فالاولى تعد مرذ موات او ناديت لان الاغلب في
 الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز به من
 نحو ليقبل زيد لم يقل من نحو اطلب اقبال زيد حكما دار
 بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوب اقباله
 بل مخبر عن طلب اقباله قوله او للنادي بان يكون حالا من
 ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدرو هو ينصب المصدرو

انما قانحو يازيد دعاء حق والحال ايضا عند المبرد فهو يازيد
 قائما اذا نادى بقره في حال القيام قوله وهذا المبرد بحرف
 النداء لنداء مسد الفعل فيه ان القول بانه ماضى للفعل
 يستلزم هي بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا
 فالظاهر ان سميويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي اه
 رد بان الهمزة من اذوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل
 من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه
 لو كان اسم فعل لثم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن
 الاول بان اذوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا
 يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر
 نحو اب معني التضرع عن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل
 به كلاما كالجملة القسمية والشرطية قال يبنى على ما يرفع به اي
 بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينقض الحكم بالعلم الموصوف
 بابين مضافا الى علم لان ذكره فيما بعده بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها
 باعتبار المحل فان معانيها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف
 محل المصنف فانها ثلثة اولقائهما بحسب التحقق والاستعمال
 وفيه خدشة قوله ولطلب الاختصار اذ بالقاس الى ما علم
 معين مواضع المصنف من غير حاجة الى تحصيلها قوله علي الضمة
 لمظا او تقلد راكفا في المذخور والمقصود والمضي قبل النداء
 وميل يا هب او يا هولا وياء است وحوز ايضا يا اياك نظرا الى
 كونه مفعولا واذا اضطر الى تمويه المادى المصنوم افتصر على

قد والضرورة كما قال الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس
 عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المادى في غير ضرورة
 النداء يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب
 قوله او الفعل مسئلة مطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسئلة
 الى ضمير المنادى او الفعل مسئلة الى الجار والمجرور وقوله
 وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق
 لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجوع الضمير الى
 المنادى قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد
 مقابل المضاف لكن اريد المفرد الكامل منه فخرج شبه المضاف
 ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المقترن بالالف
 بتاك الارادة فيعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ
 ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم بجميع بعل امر من تمامه
 وذلك الامر ثلاثة ضرور اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا
 وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان
 يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسم للشئ واحد سواء كان
 ملما له نحو يا زيدا وعمرا ويا اذا سميت شخصا بذلك المجموع
 او لم يكن ملما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين
 كما ربيعة فهو خمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيل المعطوف بما ذكر
 اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبه المضاف لحوار جعله مفردا
 معرفة لا مستقلا له نحو يا رحل وامرأة واما لغت فانه لد لائه
 على معنى في المتبوع بمنزلة حزنه ويشترط ان يكون ذلك

النعت جملة وظرفا نحو قوله يا حليما لا تعجل وقوله الا يا حليما
 من ذات هرق وانما اشتراط ذلك اذ لو كان النعت مفردا اجاز
 جعله مفردا معرفة جعل النعت المفرد وصغاله نحو يا رجل المظريف
 بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المسمى
 مفردا معرفة والجملة او الظرف وصغاله لان الجملة والظرف
 لا يعان صفة للمعرفة وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار
 الذي هو المطلوب في النداء الانرى الى ترخيم المسمى في
 السعة وحذف صيغة النداء مكانهم مضطرون الى جعل المنعوت
 بالجملة والظرف عند فصل التعريف مضافا الى المضاف
 ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضافا الى المضاف فلا يقال لا
 ظريفا في الدار بل يقال لا ظريفا فيها ولا يجوز ان
 يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة
 قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع
 لا نأقول الممتنع اجتماع آلتى التعريف لا يقال يلزم ذلك
 الاجتماع في السنادى المضاف الى المعرفة لا نأقول صورة
 الاضافة ليست نصافي التعريف مع ان مجمل الى خول مختلف
 قوله لو قومه مرقع الكاف اللاحقة اعلم ان الاصاء
 المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سأل
 الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المنصر الذي
 وضع للخطاب وصار في حكمه وانما مدلوله الى الظاهر
 لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب

والمن عوقوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا اما اعتبره لتقوي
 جهة الاتحاد لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والتكررة الغير
 المعينة قوله وانما قلنا في ذلك الخ ان قلت مشابهه المشابه
 للشيء لا يلزم ان يكون مشابها للشيء لعمري لاختلاف
 في وجه الشبه قلنا المشابهة مهنا بمعنى المناسبة والمناسب
 للمناسب للشيء مناسب لذ لك الشيء قطعاً ولو بالواسطة
 ولو قول ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود بذلك التشبيه
 بغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كأنه ذو
 الكمال الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما هي مبنية لزم
 بناءه قال ويازيد ان وياريدون ان قيل العلم اذني اوجع
 لزم فيه اللام بد لا عن تعريغه الزاثل بالتكثير فكيف يصح
 هذا ان الما لان اجيب بان لفظة يا قاتمة مقام اللام قال و
 ينقص خص لفظة يا بالاستغانة قوله وهي لام التخصيص
 معدية لا دمو المقد رضعفة بالاصار قوله دلالة على انه
 مخصوص بهذه الدلالة لا بد ان يكون لا مر لعتني به وذلك
 الامر المعني به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديا
 الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الامع
 احد النلة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث
 له متعلقة بما يتعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث
 له بصن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله
 من الكلام اي استغيث يا لله من الم الفراق قوله لان علة

بنائه انه ان فعل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب
 صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في
 نهاية الضعف وبانه دخول اللام صار بعيدا عما هو مدرك
 الشبه وهو خارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبنى مع
 نصره وان الافراد مهنافي مقابلة الاضافة لا في مقابلة
 التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف الداء واللام
 اذا اجتماعا كانت الغلبة لللام لقربها كما في تنازع الفعلين
 قوله واحد ان النسخ بان قوله مثل يا عبد الله الخ من
 قسمة الفاعل وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال
 ولا لام قال الخامل لان اللام بدل من الزيادة في اخر
 المستغاث فلا يجتمعان وتلحق الزيادة كزيادة لم يدرب واوا او باء او
 الفا قال يا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر اعتمادا على موصوف
 مقدر له يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه
 موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور
 والمقدر لكن بقي شيع وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة
 ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفة بكرة
 اللهم الا ان يقال ان الوصف لما رفع موقع الموصوف لم يمنع
 قصد تعريغه قوله وهذا اتوقيت لنصب رحلاي يقال يا رجلا
 بالنصب حال كون رجلا لغير معين لا حال كون رجلا
 رجلا لغير معين قوله مثل يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره
 في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصافي كونه نكرة

لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف
 انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف
 وصفه الا اذا كان منعوقا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة
 فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك
 لانه كره وصف الشين بالمعرف بعد وصفه بالنكرة وان كان
 ذلك قبل النداء قال وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه
 غير المبهم الذي جميع به المتوسط اعتمادا على ما سيذكره
 قوله لان توابع المنادى المعروف غير البدل والمعطوف الاتي
 حكمها قوله تابعة للفظه فقط هو اء كان منصوبا او مجرورا
 نحو يا زيد وعمر ولم يحصلوا على محله النصب كما في اصحني
 ضرب زيد وعمر وا قوله وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به
 هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع
 المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم
 الموصوف بابين اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام في المنبي
 للعهد الى ما فهم من قوله ويبني على ما يرفع به فلا حاجة
 الى التقييد قوله او مشبها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في ادراجه
 في المفرد الي هذا التعصيم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم
 في اخراجه منه يحتاج الي تحصيل كما اشير اليه قوله فانه لما انتفت
 فيها آه فاعتبر حكم المفرد ليحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل
 بالشبه بالاضافة اذا كانتا منادى قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هولا
 العشرون ويجوز قوله اي ليعتوي صرح في شرح المعصل به قوله لان

التاكيد اللفظي اه وذلك لان الثاني من الاول لفظا ومعنى
 كان حرف النداء باشارة كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نهى
 في التاكيد وفي جعل الى على ذلك بل لا وجعل يهيهيه اياها
 عطفت بيان نظرا لانها يفيد ان ما لا يفيد الاول واذا وصفت
 الثاني فابو عمر ويضم الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف
 او بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية
 ناصية كاذبة ولا تجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به
 قال والصفة قال الا معنى لا يوصف المنادى المضوم الشبيه
 بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يا زيد العالم على
 الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع
 الاحكام قال وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الي انه بدل
 فحكمه حكم البدل عند قال والمعطوف بحرف المتمتع دخول
 يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر يشعر
 الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليس خرج عنه
 نحو يا محمد والله لتعين الرفع قال ترفع ولا يهني الصفة كما
 في لا رجل عزيز لان النفي متوجه الى الصفقة دون النداء
 والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون انك كل مألوسا
 مطرد الم يظهر اثره في الشبهة في المنادى لمكان الينا قوله
 الظاهر او الملقدر مثل يا فتى ويا هو لاء فان ضميتها تقل رية
 مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي الاظهر ان يقال ان له لاء
 ضميا محليا لان مفردا معرفة معربا بالرفع موقعه لضم كما ان له

لصها مما لان منها فالجورج موقعه لكان منه وذا قوله في المعطوف
 للمستنوع دخولها عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق
 بقوله يختار قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار
 الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف اه نظرا بوعمر والى جانب
 اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا
 تنبيهها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا
 كان المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد
 التنبيه على الاستقلال مع رماية الاتباع اللفضي ولا يتصور
 ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما ايضا قال ان كان كالحسن
 قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه
 قال ان كانت اللام في العلم اختارت مذ هب الخليل لان
 الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيد ان التعريف بل تلحق
 بها الوصفية الاصلية فكانه محرودا عنهما وان كانت اللام في
 النخب اختارت مذ هب اني محرودا لان اللام اذن تفيد
 التعريف فليس الاسم كالمحرد انتهى ان فات يجوز ان يراد بقوله
 كالحسن ما يشبهه في كونه علامة ذالام قلنا كلامه في شرحه يابى
 عنه اذ فسره بما فسره الشارح قل من حرة قوله اي كاسم الحسن
 في جواز نزع اللام عنه عاما كان او غير علم قد دخل فيه الرجل
 وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام
 عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام
 صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا

كالفضل وذلك للمع الرصقية وقصد مدح اذ لم بها لكنه غير
 مطرد اذ لا يصح ان يقال في مصدر وعلمي المصدر والعلمي وكل
 ان كان اماله مغنى جنسي يقصد به مدح اذ م كالاجل والخطب
 ولا خفا على جواز نزاع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا
 مع اللام لم يحز نزاع اللام منه لانها كبعض بحروف الكلمة
 وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله
 لواحد لتصله مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان
 يكون معها لام او اضافة ليقيد الاختصاص وهو العلم الغالب
 والاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف
 ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور معنى كالمثريا والمدفرا
 والعبوق اسماء لكواكب مختصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن
 لم يثبت كيا في اعلام الاسبوع من الثلاثاء والاربعاء والخميس
 لانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له
 ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري والكوكب
 فاننا لا ندري ما معنى الاشترا فيه وهذه الاقسام الستة اعلام
 ثابتة عند عبيدويه لكن يجب التنقد يزلزلها بما هو الغالب
 فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها ان تكون اجناسا
 صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا نصيم كلهم نظرا الي ان
 نصيما في نفسه غائب وحو في الشمع الرعي كلهم نظرا الي
 الخطاب العريض قال غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال
 كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا للمفرد او مضاف

قوله أي العلم المنادي المبني على الضم مخرج عبد الله وزيد ان
 وزيد ون اذا جعلتهما علما قوله فحذفوه بالفتحة وحذف
 الالف خطا في ابن وايمه وخفيرا العلم الجامع لتلك الصفات
 في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي
 هي حركته الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته المستحقة
 في الاصل قال واذا نودي بالمعرف باللام او فيه ان نداه
 مثني العلم وجمعه المعروفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط
 فيقال في الزيد ان والزيد ون يازيد ان ويا زيد ون
 وقد يجب بان اللام فيهما الجبر نقصان التعريف الزائل بالتكثير
 لا للتعريف فيخرجان بقوله المعروف باللام قوله اي اذا اريد
 نداه كثيرا بما يطلق الافعال الاختيارية ويراد بهد اما
 اعني الارادة قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداه المعروف
 باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها
 ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل
 واخويه الكلام الذي وسط فيه اي وهذا او ايها اكما قيل
 في لكل فرعون موسى اي المراد ان لكل ظالم عادل
 قوله بتوسط اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة بحذف
 صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادي ويؤيد كثرة
 وقوعها موصولة وفردة وقوعها موصوفة وانما لم تنصب مع
 ها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها تبني على الضم
 قوله مع هاء التنبيه للمشاركة لعرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا

تنبيه ما يجبر لقرب هاء التنبيه ما فات ببعل حرف النداء قوله بتوسط
هذا من اليسر نصافي لوصلة فانه قد يقصد نداءه بخلاف اي فانه
نص فيها ولذا لك قد يقتصر على هذا ويوتى بتابعه كما يوتى
بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا
ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ويستلزم وصف باب هذا الابد في اللام ولا يجوز الاختصار
على ايها ولا يوتى بتابع تابعه فلا يعبر بها ايها الرجل وعبد الله
لا متنازع وصف ايها الابد في اللام قوله بتوسط الامرين معا
ايسر في توسط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداءه
وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم السامع فلا
يقال يا شميم الا اذا قصد التحقير فاذا كان المناسب ان لا يكون
الواسطة معينة والوقوف الذي من عند هم الانسب ان يكون
ذلك المجهوم طالبا ليرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة
الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المجهوم مبهما يكون
طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسطا تارة باسم
الاشارة لانه مبهم يطالب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه
بالمعرف باللام اذا اراد تعيين جنس واشهر اليه وتارة
بأي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف اليه هاء التنبيه
لما عرفت فانها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل
مما اضيفت اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهي
حينئذ يرفع بها ما اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة

الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام وإنما وصفه بالاسم الإشارة
 لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث
 زيادة شوقي قال لأنه المقصود بالبنداء بحسب الواقع لا بحسب
 اللفظ فإنه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قال لأنها توابع مادية
 معرب اندفع بتقدير المادية ما يقال من أنها تابع المعرب قد
 يجوز فيه الوجهان نحو أن زيد أقام وعمر وبالرفع والنصب
 وقد يدفع أيضا بأن التنوين في معرب للوحد فلا يستقص الحكم
 بالمثال المذكور لأن عمر وأبي المثال المذكور ليس تابع المعرب
 وأحد فان زيدا باعتبار تعدد أعرابه معربان لا معرب واحد
 وفيه أن للمعرف باللام أيضا أعرابا إما الرفع فظاهر وإما
 النصب فلأنه مادي معنى فيكون منصوب المحل قال يا الله اختص
 هذا اللفظ بأشياء كما اختص مسماة سبحانه بأشياء منها قطع
 صمته في البداء وضربه وحذف الجار مع بقاء أثره فيه وحذف
 حرف النداء وتعويض الميمين وأحرف تبركا باسمه نحو اللهم
 وفلايزاد في آخره ما نحو اللهم ما ولا يوم في اللهم عند سبويه
 كما لا يوصف الأسماء المخصصة بالبداء سماعا نحو يا فلان ويا
 نومان أي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم وطور
 السموات منجمل صفة على نداء مستأنف قوله وعوضت اللام
 عنها لهذا لا يجمع بينهما إلا قليلا نحو قوله معاذ إلا له أن يكون
 كظمية قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيره نحو
 قوله يسمعه الله الكبار بضم الكاف أي الكبير قال خاصة أي

خص خصوصاً قوله من أحلك؟ آخره وانت بحيلة الوصل مني قوله
 في قولهم في الغلام من لك ان فراخه اياكم ان تبغيا في شرا
 وفي رواية ان تكسبنا قال ولك خطاب لمن يصاح له هذا
 الخطاب قوله اي في تركيب ارفي ما قبل ذكر الما ذي صفا فاقم
 كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول
 مفرد صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار الاول
 بعينه واما على فحال مجهولة بحسب الظاهر قوله اباها لضم
 في الاول قيل نصب الثاني ح ليس على انه تاء محذوفاً لانه خرج
 من العامية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغير القصد الى
 المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا
 كان الاول توطئة كان الثاني دلالة واذا كان مراد ان الثاني
 عطف بيان قوله رديم اليه في ذلك لفظي وانما جميع بتاكيد
 المضاف يمدح بين المضاف اليه لئلا يستكر بقاء الثاني بلا مضاف
 اليه ولا بتبيين معروض منه ولا بقاء على الضم فجاز الفصل به
 بينهما في السعد لانه لم كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار
 الثاني كأنه هو الاول ثم انه لا فصل لا نري نك تقول ان ان
 زيد قائم مع امساع الفصل بين واسمها الا بالظرف وانه
 قال ولا لهما بهم اد اد واء مع ان حرف الجواز لا يدخل الا
 في الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه والتحليل قوله و مضاف
 الى على محذوف لئلا يلزم التثنية والتأخير والفصل قوله
 لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتأكيد

لغظي والتأكيد للفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته
حركة امرائية كانت لو بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين
للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع
مضاف بالوصف كما هو من صحت المبرد والسيرافي قوله
يا نعيم نعيم عدي لا ابدالكم قال الجوهري في لا ابدالكم هو
مدح ومعناه انك مساحد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك و
يقوم باهلك وقال الازهر في هو ضم لا شتم فوجه اي است
بان رتبة قوله فتح الباء كما هو المشهور وقوله وصحوا بها
وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم
الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه العرأة
الشاذة رب احكم ضم الباء قوله وعلبها الفار وما للحقة
ولا متداد الصوت ووجه المماثل للمداء قيل هذه لغة طي
؟ انهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكثرة الفاق يقال في بقي
وفتنى بقا وفناو في جارئة وناسية جارية وناساة قوله وقد جاء
شاذ الخ قال الشيخ الرضي اما فتح يابني والاصل يا بني فليس
بشاذ كما شذ في يا غلام لا اجتماع ياتين قوله يسكون المنادي
يعني الياء في قوله وبالياء للسلاصته والظرفية معطوفة على
الفعلية الواقعة خبر او قوله وقفا اما حال او ظرف وذلك ان
تقد وفعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالياء وقفا قال وبالياء
وقفا قال الشيخ الرضي اذ اوقفت على يا غلاما قباليها
ليبان الالف واذا اوقفت على يا غلاما يسكون الياء وصلا

فالوقوف عليها بالسكون اجود و يحوز حد فها واسكان
 ما قبلها كما تنف على ما حذف ياءه وصلا وذلك على مذهب
 من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي
 بفتح الياء وصلا حاز الاسكان للوقوف فيه وجاز لحاق هاء
 السكت مع ابفاء الفتح قوله باند ال اءاء بالياء لانها متنا سبان
 في انها تراد ان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء
 غير متحضة للتانيث طولت التاء لكنها توقوف عليها بالياء
 لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاء هاء عوض عن اصلي
 ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث في المذكر اجيب بان
 التاء في يا ابت وباء امت للتفخيم كما اني علامة فان هذا مظمتان
 للتفخيم وبان التاء في باء الت للحمل على باء امت مع ان التاء
 في الذكر غير غريب فهو حامة ذكر وشاة ذكر قوله لما سبة
 الياء يعني ان انكسرة حركة مناجبة للحرف المبدل منه فيكون
 في المبدل شائبة من المبدل عنه قوله وقد جاء الضم وعليه
 قري يا ابت بالضم قوله لا جرائه محرى المفرد المعرفة لانه
 اسم في اخره تاء التانيث نحو ثبة قال وبالا لث عطف على
 محل وفاءي بغير الالف وبالا لث قوله فانه غير جائز قد جمع
 الفرزدق بينهما في قوله مما نقتضي في من فصولها قوله اي واقع
 يعني ان الجواز وقبيل قوله في سعة الكلام هذا القيد متبادر اليه
 الذ من ويؤيد مقابلة الجواز الضرورة ولك ان لا تقيد
 وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادي

في البسطة ككون المقصود هي النداء هو المبادى وقصص سرعة
 العراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانحان
 في حالة نداءه اكد انتباهه لا سعة منه في غير حالة النداء
 قوله اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله
 فعل الترخيم المفهوم من التلاذ لا قول الجواز لانه صفة
 الترخيم والضرورة اشارة الى صفة المرتقم فلم يتحد فاعلها
 وحذف اللام بشرط اتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط
 كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المص ولذا ان ترفع
 ضرورة الى انحرية اي الترخيم في ضرورة التضرورة نحو قوله
 وبارئته اذمي لسا عبقا اذ الاصل اذمية قال وهو حذف لظهور ان
 يقرم تحريف الترخيم على حكمه لكن قد مد له لانه المقصود قوله
 اي ترخيم المبادى الرحمة بالمعجزة كالرحمة بالمهمل صيغة
 ومجيء وبقول كلام ترخيم اي رمي والترخيم التلخيص والحذف
 بقوله اي ان جمل المبادى يخرج حد مبادى يا خلاص لانه ليس
 اخر المبادى بل له لعل اعتبار الامر آتيا فليس فيه ودخل فيه
 حذف الكلمة الاخيرة في موعليك بل ليل اجراء الاعراب
 على اقوله اي لمجرد التخصيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال
 ويحد انحرى لان حذف اخره للروم احد الامرين اما
 نقل الاعراب اذا سكن الاخر واما اجراء الاعراب على
 حرف العلة فاذا حرف وفي ذلك ثقل وقيل في اخرجه ان الترخيم
 حذف في الترخيم والحذف في بد حالة الافراد قوله

لالعلقة اخرى من قال انه حذف في الآخر بلا علة او على سبيل
 الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة
 قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر
 المقيّد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم كان
 الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط الترخيم اذا كان
 واقعا في المبادئ ولك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادي
 قال ان لا يكون مضافا لوقال ان يكون مفردا كان اولى لانه اظهر
 في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المقرد في مقابلة
 المضاف وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف من التشبيه به
 اذ هما يتحدان حكما قوله لانه ليس اخر اجزاء المنادي نظرا
 الى المعنى هذا ظاهرا اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء
 الاول بمضلة زاء زيد واما اذالم يكن علما فبانه ان المضاف
 من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا
 من الثاني خلافا للكونيين فهو قوله خذ واخطككم يا اهل فكرتم
 اي ال عكسة قوله لانه ليس اخر اجزاء هذا ظاهرا اذالم
 يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب
 الاضافي تراعى جال جزؤه قبل العلمية في استقلال كل من
 الجزئين باعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما بعد نهاية اللفظ
 والمعنى قال ولا جملة بعض العرب يرغم الجملة بحذف عجزها نحو
 يا قابط قوله ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم الذي في
 حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم المعرب

نحو ما ومن واما نحو المفضل ف فيه شاذ والشاذ لا يعابه
 قوله بلا غلة موجبة انما قبل به لحوار المقض بالعلة الموجبة
 كعصا قال واما ابتداء التانيث قد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل
 اخر غير المورخم منه في بعض المواضع معاملة المورخم اعني
 فتح التاء واذا وقف على ذلك المورخم الحق اخره ماء البكت
 فيقال في يا طلع يا طلحة وذلك لانهم يلحقون ماء السكت
 باخره ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليل ما
 يوقف على السكون وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق
 فجوف في قبل التفرق يا صبا قال زبادان قيل لا بد ان
 تكونا المعنى فخرج نحو عصب قال في حكم الراجل صفة
 لزبادان من قبيل فلان في السعادة قوله في انهما زيد تامعا وان
 كان كل واحد منهما المعنى بغير معنى الاخر كزيدا تي مسلمان
 ومسلمين مسلمين وهما تان الزبادان سبعة اصناف زبادا التثنية
 كما مر وزبادا تجمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين
 وزبادا تجمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزبادا نحو مورون وعثمان
 وخراسان وياه السببة وشبهها نحو كوفي وكوسي وال التانيث
 ومزة الاحاق مع الالف التي قبلها قوله اركان في اخره حرف
 صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء
التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج
 نحو سعادة فعلى هذا يكون السببة بينه وبين القسم الاول محمولا
 من وجه ليتصادقهما في اسماهما واقتراعهما في بصري وعمار

قوله وهو اعم انما اعم لان ترخيم مثل سد هو ورمي يحذف
 الحرف الاخير والمدة السابقة قرأه في حكم الصحيح في الاصل
 او في صحة اجراء الاء لا عراب عليه يوافق ما قبل من ان
 مثل دلو وظبي الحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاء عراب
 عليه قوله او دارا وياه ساكنة احتراز عن نصر كنهو راء الى
 وزن سقر جل عظيم السحاب ومشريف على وزن مد حرج اي
 مقطوع شربا فيه وهو وورق الزرع ذا طال وكبر حتى يضاف
 فساد فيقطع قوله حركه ما قبلها من حسها فخرج نحو سنور
 وعليق نبت يتعلق بالشجر قوله انه لا يحذف منه اه خلافا
 للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو ثيون
 لم يحذف زيا وثا ثيون جمع ابن لانها غير تاء الاء الواحد
 فكانه ليس جمع المذكور السالم كسرود قوله اما في الاول اه
 لما كانت حلة الحذف في النسم الاول مغايرة لئلة الحذف
 في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان
 في ما قبل اخره مدة قوله وبليت عن العد قال قدس سره
 في الحاشية المقل صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقل
 بفتحين نوصي ازگو سفند كونا دست وپاي زشت روي
 نقل فيكي يقال له كنك قوله وفي خمسة عشره لو اذ ارجعت
 ما ثا عشر واثنا عشر والني عشر واثني عشر حد مت عشر جمع
 الالف والياء لان عشر يسر له النون في انان فان المم
 وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه قوله يا خضبة وفي

الوقت بقاء التاء هاء كها انك لو سميت رجلا بمسلمين
 ورخت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء قال فحرف واحد
 اي فالمحل وف حرف واحد اتى هناك بالجملة الاسمية بقريته
 الفاء لكون هذا الحذف كثير مستمر ان قلت استمراره
 قجل دي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا
 اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتها
 والشارح قد ص سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى
 مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق فقد ر
 المضارع والهاء الجزائية ندخل على المضارع المتيب قال
 رموني حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم
 الثابت اذا كان الحذف لعله موجبة وليس الحذف منها
 لعله موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يلا
 ودم اجيب بان المحذوف منها لعله قياسية مطردة مجلوها
 المحذوف للعللة الموجبة قوله فيبقى الحرف اه الا في مواضع
 منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف ليس منه
 فيقال في اعلون وقاضون اعلوية وفي ومنها اسم يبقى بعد
 المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك
 المحذوف وقبله الف نحو اصار بكسرا الهززة او فتحها
 وهونيت مسيبيه يفتح الاخر وغيره يجيز الكسرا ايضا وان
 لم يحكى اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان يلزم
 ساكنان نحو ياراد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبتقون

الساكن على سكونه نحو يا محمدا الفراء يرد الى اصل
 حركته وهو العكس قال فيقال الفاء تصيعة اي اذا كان يحد للهاء
 فيقال او عطفة الفعلية على الاسم الماولة بالفعلية كانت
 قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه والمحدوف ثابتا فيقال
 قال يا حارويا ثورويا كرويا مثل بثلاثة امثلة لان التغيير في الاستعمال
 الاقل اما بالحركة فثابتا او بالحرف او بكليهما قوله وفي يا كروان
 قال قد مره في العاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق
 انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى وانراشوا طائر كروند
 كروي نروي كراوين جماعة كروان بالعكس رايعر جماعة على
 غير القياس قوله فلا جرم قلبت ياء الان لم يات مي كلام العرب
 اسم متمكن اخر فوا و قبلها ضمة الباء وتقلب الواو ياء والضممة
 كسرة نحو التغلزي والادلي والمنادى في حكم المتمكن لعروض
 بقاءه قال وقد اعتعملوا صيغة البنداء في المندوب اذ لان في
 صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب
 لما فيه من الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب با على باب
 اخر مع اختلافهما لا شتر اكهما في امر عام ويكون اعرابه على
 حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه امراب المتفجع عليه
 بيا واما المتفجع عليه بوا فامرؤه غير ظاهر لانه ليس منادى عند
 ولا منقول منه ولا منصوبا بفعل المتفجع عليه لانه يتعدى بالحرف
 اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب بالمني واخص ويلزم مح ثبوت
 موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قيا سا

قوله يعنى بالما كانت يا شهر صبيغ الداء صح انصراف مطلق
 لهيعة الداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا
 الباب قال المتفجع عليه التفجع دونه من شدته لئلا يظلم
 المتفجع له ولعل على معنى لام الاجل كما يغال في الحصول عليه
 او تضمن معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وحودا
 قال بيا ووااء اللواحق صفة للمتفجع عليه وقيل للسببية او
 الاستعانة قوله مستأني اذا اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص
 لتضمنه معنى الامتنان بحدود المحل الباء في المقصور اعرف من حوله
 على المقصور عليه قال وحاز لكاني وحاز ان لا يلحقه سواء كان
 مع ياء او واو قال لاند لسي يحب مع الياء لئلا يلتبس بالداء
 الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حاله على ان
 كنت محمدا مع يا ايضا والا لو حجب اللاحق معها قوله اي اخر
 المندوب وقد يلحق في اخر عمر الخندوب قال فلن تفرح باللس
 قال الشيخ الرضي المتحرك بالحر كما يحسب الاعرابية لا يفتحه الا
 الالف ويقلد الارباع انحرقت الرحلا في المسمى بصوت الرحل
 وحذف المتحرك بالحر كات البنائية الا عند اللبس والمصر
 يتبعها ملة من حشدتها ولا يغير حركه الداء للزومها قال صبيويه
 تقول في دبة يا غلام بانصاع طياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ
 الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بدبة يا غلام بالضم
 قال واغلامك لا يمكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل تفجعه عليه
 حاز ندبة اضافة الى المخاطب ولا يجوز في الداء المحض يا غلامك

لا استحال خطاها لمضاف والمضاف عليه وللإشارة إلى من المضاف
 يقول للمصراعين ههوه قال وأغلام مكسوة قال الشيخ الرضي آخر المد وب
 ابن كائن ساكنة على ذلك الساكن اما تنوين او مبداء او ميم جمع او غيرهما
 اما التنوين فيحصل للمساكنين ويزاد الالف واسم المدقة فان
 كانت الالف حذفتها لا لالف التدبة نحو واغلاما كيا خلة للبحر
 فانه يقول استغنى بها عن الالف التدبة وان كانت وا واويا
 فان كانت الحركة فيها مقطرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيا واذا
 تدبت بيا غلاما يسكون الياء فسينويه يقول يا قاضيا لان أصلها
 الفتح والمص يقول يا غلاما وآن لم يكن للواو والياء أصل
 في الحركة فان كانا مدتين فانك تكفي بهما من المد نحو
 واغلام مكسوة وواغلاما مكسوة واغرابا واغرابا واسمي
 بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالالف المد بقصد ما ان شئت
 واما ميم الجمع فلا تأتي بعد ما لالف التدبة لئلا يلتبس فتح
 بالمدنى نحو واغلاما مكسوة وواغلاما مكسوة والواو والياء
 بعد ما اما اللتان لحد متاخي الجمع للاستعمال ورد تألف التدبة
 واه الفاء المد قلبتا واوا وياء اللين واما الساكنين فغير هذا الاستعمال
 فيفتح ويلحقه الف نحو يا منافي المسمى بمن قوله لبناها ولا سيما
 الالف لضعفها واذا جئت بعد هاء ساكنة تبيض كالأبيض بها
 الحركة وهذه الهاء تحذف وصلو ربما ثبتت في الشعرا ما مكسورة
 او مضومة اجراء للوصل مجرى الوصل قال الا المعزوم
 وجب ان يكون المد وب معرفة سواء كان قبل التدبة او بعد ما

ووجه بايضاً ان يكون المتفجع عليه مشهوراً بذلك الاسم علماً كان
 أو غير علم نحرراً من طبع باب خيراه واما ما حكاه الكوفيون
 من قوله وارحله مسجاً فمأذ فوله لان اتصاله بالصفليس
 كاتصال المضاي بالمضاي اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف
 بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاو والمضاي اليه
 وقرأ ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على
 الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلد فوالان بناء
 لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي احتصاص الحذف بالعلم واسر
 كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من الفكرة لان حرف التسمية
 انما يستغني عنه اذا كان المسمى مقبلاً عليك سميها اما قوله
 ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة للمعرفة بحرف البناء
 اذ هي اذن حرف تعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن
 بقاءه على اصل التذكير قوله لا بها كاسم الجنس ولا انها موزوجة
 الاصل لما يشار اليه للخطاب وبمن كون الاسم مشار اليه
 وكونه منادى اي مخاطباً تضافاً مرفلاً احتيج في البناء
 عن ذلك الاصل احتيج الي علامة ظاهرة ذل على تغييره وهو انه
 مخاطباً رمي بحرف البناء قوله سواء كان مع بدل يعنى ان
 حوازال الحذف اهم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما ذله
 الشيخ الرضي من ان المصروح ام يذكر لفظ الله فيما لا يحذف
 منه الحذف وهي منه لا نه لا يحذف منه الا مع ابد الالمحين منه
 في اخره قال نحو يوسف عبري وقيل عبري واكترض عليه

بأنه لو كان عربياً لم صرف اذ ليس فيه إلا العلمية وقد يدفع
 بأنه يجب أن يكون معد ولا من يوسف بعكس العين قوله ولفظ
 اء اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس معرفاً
 بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما نقل م وهو معرفة
 قبل النداء جاز هذا قوله والمضاف الى اي معرفة عطف
 على قوله لفظ اي قوله اي صربها او ادخل في الصباح قوله
 قالت امرأة امراء القيس فلما أصبحت اخذت منه الطلاق
 هو مل في شد طلب الشئ وقيل مثل يستعمله المغموم قوله
 قاله شخص صار مثلاً للحض على تخليص النفس من الورطة
 الشديدة قوله وفي اطرق كرا الا طراق خا موش بودن
 وجشم د ريش افكندن وسرف و كردن قوله هي ربة اذا سمعها
 تلبس بالارض فيلقى عليه بثوب فيصاد صار مثلاً لمن تكبر
 قد تواضع من هو اشرف منه قواه والمعنى ان السعامة
 اذ قيل معناه ان ذكر الحباري يكون طويلاً العنق فيراد
 اخفض عنقك للمصيد فان اطول منك اعناقاً وهي النعام قد
 اصطلحت قوله بخلاف قرأة الا يسجد وابتشيد اللام في قوله
 تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصلهم عن السبيل فهم
 لا يهتدون لان يسجد واوا المعنى فهم لا يهتدون لان يسجد وا
 ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اي فصلهم عن السجود
 ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من
 اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا وتعليل

اي زين لهم الشيطان لئلا يسجد و او قصد هم عن السبيل
 لئلا يسجد وافوله اي مفعول به او مفعلة وعلى الاول يجب
 تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والالم يكن التعريف
 ما نعالصده على يوم الجمعة في يوم الجمعة صحت فيه
 وعلى الثاني لا تخصيص ولاها في التعميم مع مدد المحل ود
 ثا لنا من المواضع الاربعة لانه يحسب بعض افراده منها قوله
 اي اضمرها مله بناء على شرط يعني ان على غائية ذلك ان تقول بعضي
 ان على صلة للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع
 الهاء على المبني عليه قوله واما وجب حذفه لا برد النقض بقوله
 به الي اي رأيت احد مشركوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي
 ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة النائية لم يات
 لجرد التفسير بل اترتي بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها
 باعتبار ما تعلق به من كو نهم ساحدين له كقولك علمت
 زيد اعلمته كانه قال كل اسم اقحم لفظه كل لبيان العارضة قال
 بعد فعل مبتداه او فاعل الطرف قوله وزيد استضاربه
 لا بل لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم السجد ود
 نحو زيد ضاربها وزيد اضاربه العمران او بعد كالمثال
 المذكور ومثل زيد اضاربه عمرو وعلى ان يكون محروما مبتداه
 وضاربه خبره قال مشغول صفة لاحد الامرين المفهوم من
 لفظه الاول لكل من الامرين على سبيل التنازع قال
 منه متعلق بالاشتغال لتضمن معنى الفراغ اولان الاشتغال

بمعني الا عراض قوله ارمه متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح
باللزام التام التامير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تجمته
بوجود ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى
الضمير سواء كان ذلك المتعلق معصولا بالاصالة للفعل او شبهه
نحو زيد اضربت علامه او بالتبعية نحو زيد اضربت عمر واطلامه
ومنها ان يكون المتعلق موصولا ومرصوفا لعامل الضمير ومعطوفا
عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيد القيت عمر وا
والذي يضربه او رجلا يضربه قال لوسلطان تسلط بركما شتن برجيني
قال ارميا سبه ليس في اكثر النسخ بل ليس في شي من كتبه و
انما الحقه غير وليد خل فيه الا مثله الاخيرة ويمكن ان يقال يعني
بتسليطه تسايط بعينه او يلزمه فلا حاجة في دخولها الى الاحتق قوله
وبقيل الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايض اسم بعد فعل
او شبهه لا يصح عمله فيه اقبله وذلك بان يكن اسم فعل او مصدر
او صفة مشبهة او مصدرا بماله صدر الكلام كان واخوانها ولا م
الابتداء وما وان من حرف النفي دون لم ولن ولا وان
يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا لان ما بعد
الابنزلة جملة اخرى وجزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
او موكلا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه
نحو زيد اظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي
واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غيرة واقعة في موقعه
فيجوز نقل ما بعد ما نحو قوله تعالى وما ينعمق قلبك فلعله

فان التقدير ما يمكن من شيى فحدث بنعمة ربك فجعل ما في
 حيز الجزء شرطا وجعل جزء الجزء جزءا او حقا ان تدخل
 على تمام الجزء بعد تمام الشرط هذا كله مما استعيد من
 كلام الشيخ الرضي ومهما بحث وهو ان زيد افي زيد ا ضربت
 غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير ما يعان
 العمل بفيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد
 لا يقال فساد المعنى عيما منع فيه من العمل صورة لا نقول يدخل
 فيه مثل كل شيى فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في
 التسايط مع يكون قيل لتسليط ضروري ولم يكن مال هذا الفعل
 وساقه واحدا كما قاله الشيخ الرضي قوله بالترادف فيه
 مساهلة لان الترادف ان يكون في المعردات قوله باللرزم
 ولو بواسطة كما ادانوا التسمية مصورات بمصورات محيرات
 بحوز زيد اخاه غلامه ضربته اي لا يست زيد اهت احاه
 ضربت غلامه قوله ولا يتصورح الانقذير تسليط الفعل الماسب
 باللرزم حوز الشيخ الرضي في هذا القسم نقدر نعس الفعل
 مع تقدير متعلقه فنقول في زيد ضربت غلامه ان التقدير ضربت
 متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير الفعل
 الملقدر ومعمول الظاهر تفسير المتعلق الملقدر وكذا يجوز نقدر
 المجاوزة مع المتعلق في زيد مررت بغلامه رجوز اضر في ماعد
 الصورة الاولى نقدر بفعل الملايسة قال يمصب بفعل يفسره ما
 بعلة لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ماعد الصورة

الاولي يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحذود ناصبا بتكلف بان
 يقال انها سادة مسلها فعال صالحة لان ينصبها وفي قوتها اجني
 جاوزت واهنت ولا يست اما الصورة الاولي ففيها اشكال اذ لا
 يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه
 باحد مما بطريق التبعية بان يكون احد صابدا من الاخر
 فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل
 تعلقه بالبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول
 بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل
 بينهما بالجملة قوله في مظان الاضمار قال قد من سره
 في الحاشية اي في مواقع يظن في با دي الظرائنه من قبيل
 الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع قال
 ويختار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلف تقديرها مل قال
 بالابتداء لئلا يتروهم ان رافعه فعل كما ان اصبه اذا نصب
 فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة نرجع خلاف
 الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع
 وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيل القرينة
 بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل
 زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يثبت عي وجوب الرفع
 لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافة
 راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد ولنه بعد
 قوله بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت

على تقدير الرفع ايضاً يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة
قلنا صواب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبراً مأمون من جملتها
فيه من حذو المسند والمسند اليه فيه انه يلزم خروج مثل
زيد ضربته فمن هذه الضابطة واندر واجه في الضابطة التي تليها
قال كما قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التي تجامع قرينة
النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكرناه اما واذا
للحاجة قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر
للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختار النصب والاولى ان
يقول ايضاً مع عطف الجملة التي بعد ما على فعليه او مع كونها
جواباً لجملة استفهامية فعليه نحو ما زيد فقد اكرمته في
جواب ايهم اكرمتم لا من القرينة التي تقوى جانب النصب
هي الشائب او التوافق المذكور ان قوله كالا مر والنهي
والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالا استعظام
مثلاً لم يكن من هذا الباب لا متناع التسليم على الاسم قوله
فان الرفع يقتضي او ان الجملة الطلبية فلما يكون اسمية
لا اختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب
للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتخصيص ولا يعارضه
السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد
بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع
لوجود النصب منها قوله بسبب عطف جملة وبوار ولكن
يقل قال على جملة فعليه حقيقة او حكماً نحو مررت برجل

ضارب عمرو او هند اتقبلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل
 في حكمة واستثنى صبيوه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية
 نحو احسن نريد وعمرو يضربه تكون فعل التعجب لجموده
 ونجوده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهران
 الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لاماطفة ولا لزم
 عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر معمولةا في
 عدم تقدر بمعمول لما بحث قوله لانه يختار الرفع في اسم
 الاستفهام اذا كان هو الاسم المحل وداما اذا كان الاسم المحل وبعده
 نحو متى زيد امر بتمكان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو
 قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم
 يصح كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدر بالفعل مع جواز
 التلغظ به والسرف في ذلك على ما ذكرناه ان هل طالبة للفعل
 فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت
 فعلا تذكر الصيغة القليلة فلا ترضى الابان تعانقه ولهذا
 نبح هل زيد خرج قال واذا الشرطية كما ذهب اليه صبيوه
 والا خفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذني
 وقوع الجملتين بعدها خلافا للسجود فانه ذهب الى ان حكمها
 حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة
 على المجازاة لكنها فاصرة من افادتها اذ ليس مدخولها على
 خطر الوجود بل قطع الحصول قال وخيث دون خيثما فان
 حكمها حكم متى قال اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعي

لجواز تقدير فعل رافع فيقال في اذا زيد يقتله اذا قتل
 زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه
 فوات ذلك قال وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى
 بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما
 يكون عند تساوي الاحتمالات ورفع واجب والثاني عند
 رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ
 اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على
 الخبر لما فيه من العائدة التامة قوله وهو خلاف المقص قال
 الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا
 وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه
 متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق
 وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه
 نظرا لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لا اختصاصه بالموجود
 كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناول للمعدوم فجاز ان
 يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص
 الموجود بما هو الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه
 بالمخلوق فلازم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى
 كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم
 من المخلوق لنا اما بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند
 المعتزلة ولو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصر قال ويستوي
 الامر ان في الاختيار قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف

عليه اى السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال
 عدم حذف العائد مرجح للرفع لاننا نقول ليس ذلك المثال
 من باب حذف العائد بل من باب الاقتضار على بعض التركيب
 اعتمادا على علمك بان الخبر لا يدل له من عاقل اذا كان جملة
 فعرضه من هذا المبال وقد تبع مبيوه في ذلك ليس الاتبيين
 جملة اسمية الصادرة فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها
 قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل
 الفعل وحده خبرا واعتبرا اسنادا الى المستتر الذي هو في حكم
 المفعول كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصلة باعتبار المنتهى
 الذي هو الضمير قال بعد حذف الشرط وما في حكمه من الاسماء
 الراسخة في الشرطية قوله والابالتشديد وجوز الخليل فيها
 التحفيف قوله لوجوب دونه لما على الفعل قال الشيخ الرضي
 لا شك ان التحفيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني
 معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاصا بغيرها بالافعال الا
 ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحقيق وبعضها اختصت
 بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القيلتين مع اولويتها
 بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في
 اختصاصها كالللعرض وكذلك ان الشرطية فان المرفوع في ان
 امره هلك يجوز ان يكون عند لا خفش مبتدأ قوله فانه وان
 صدق عليه قال الشيخ الرضي ما احاصله ان ليس الفعل الواقع
 بعلة مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير

الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير فيهما مفعول المحل
 وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المظهر المدلول عليه
 به حتى يكون المعنى ذهب الدهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر
 المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان يكون المصدر النائب مناب
 المفعول مخصصا قوله فيكون نقديره زيدا يلابسه الدهاب
 به لاظهار ان يقال يلابس زيد الدهاب به وفي هذا المال ملابسة
 الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها قوله
 مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله
 نشرطه لتفسير يقع من عامله موقع الاسم المشغول به عن المفسر
 الانرى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من
 استجارك المفسر وزيد في ان زيد اضربته واقع من ضربت
 المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد
 لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لا نقض الغي بالاولى
 في ان زيد لم تضرب الاياه ان تضرب زيد لم تضرب الاياه
 ولا يخفى ان نسبة زيد الى يلابس واذ ذهب ليس كنسبة به الى
 ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول قوله واجب بالابتداء
 كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون مفعولا باذهب المقدر
 لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل قال
 وكان اخيرا ومبتدأ وفيه بحث قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير
 مستتر السطر بشتن قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة
 ولا صغيرة قوله الظاهر انه لم يمنع الغاء بحسب الظاهر دخوله

في هذا الباب لا يما بعد ما يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى
 وربك فكبر قوله عن بعضهم موعيسى ابن عمر وقال ونحو
 الزانية والزاني ارا واما للعطف على كل شيء فعلاوه فيكون
 التقيد بوجوه نحو الزانية والزاني وقوله البا بمعنى الشرط
 تعليل وجملته قوله وجملتان بتقدير المدين ابي هذه الآية
 جملتان لتعليل اخره معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا
 كل شيء فعلاوه وجملته قوله الف بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل
 خبر لقوله نحو الزانية اه بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف
 عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الايراد قوله مير تبطله
 بمعنى الشرط فيكون الها صلة ويجوز ان يكون للسببية قال
 عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدروا لا ظهر انه ظرف للنسبة
 بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة
 بين المبتدأ والخبر يوافق قوله نعم ان الذين عند الله
 الا سلام قوله مثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت
 زائدة وغير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى فاما اليقيم
 فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعد ما فيما قبلها قوله اذا الزانية توجهه
 المبرد اقوي من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضاف ولذا قدمه
 المصركن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خيرا لقوله مبتدأ معطوف
 اليضاف او خبر كذلك والتقيد بهذا الحكم الزانية والزاني
 كما في المفصل والباب قوله ان ثبت زناهما شرعا وذلك بأربعة
 شهداء او بالاقرار قوله وقيل زائدة وما بعد ما ابتدأه

كلام ولا يخفى ان القول بالزجاجة مع ظهور احتمال الصبيبة
 بعيد قوله اول التفسير لان اجلد والاحجاب لا يحاسب متضمن
 للوجوب الذي هو الحكم قوله جزء الجملة انه يجوز ان يقال
 ان ما بعد فاء التفسير والسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها
 لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب او يعني ان الشرطية
 اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقض التالي ليثبت
 نقض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه وانما عمله
 على ذلك اذ لو لم يعمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب
 واقع على بعض المتقادر ولكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبر به
 قوله اضيق الوقت في كلامه تسمى التحذير ضيق وقت وهو
 اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله
 وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعاقب التحذير به لكونه
 محذرا او محذرا منه قوله اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
 اشارة الى ان اطلاق المفعول على اللفظ باعتبار انه محل
 لا اثر ليعايل قال بتقدير انق الانصب بالصناعة ان يقال ياتق
 دون المتقدير قال تحذير اما بعده هذا القسم الذي هو
 المحذر اما ظاهرا ومضرا والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب
 والمضر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو
 اياي والشر وسيبويه يقدر بنحو لا حذر وغيره يقدر بنحو جلي
 خطأ بل هو الاول ولي كذا ذكره الشيخ الرضي قال وذكر المحذر منه
 هذا القسم يكون ظاهرا ومضرا سواء كان الظاهر مضافا

اولا والمضمر بشكلها او مضامها او غائبا قوله على صيغة المجهول
 قال الشيخ الرضي قوله او ذكر المجز ومنه نظرا ذكر مصدر
 فقي مطلقه على قونه معمول بعد من حيث المعنى الا ان
 يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايض
 لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض
 السمع او ذكر بصيغة المجهول وليس بموجه لان او ههنا اتصالية
 اي ليست اضرابية فيسبغى ان يليها مثل المذكور قيل و
 المذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا
 كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو
 المشهور المساق الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله معمول
 حتى يلزم ما ذكره من المحذ ور بل جعله معطوفا على فعل
 مثل ربساق الى الفهم اعني هذا او ذكر ويمكن ان يختار
 الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله نحذير او ابتقل ير
 الحين او يجعله مفعولا للتحذير والمعنى على نقد يراعى دون
 غيره من الاعمال للتحذير لان التقدير لا جمل التحذير لان
 التقدير لعدم الغرضية ولا دخل للتحذير لانه لو ذكر لحصل
 التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من
 باب جر د قطيعة لا يقال العطف با وفي الحد وذا انما يصح اذا
 كان صدر الحد متنازلا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم
 الحد ود وليس الصدر ههنا متنازلا لهما لانا نعول لما كان
 التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف

عليه في الحقيقة فبقى قوله معصوماً (لا لا) من قوله قلنا
نعيم أو قلنا بتقدير العائد والتقدير أو ذكر الحق ومنه من نوعه
أو باستتار مشهور في ذكر وجعل المحذو منه بدلاً منه قال مثل
أيالك والاسد قال الشيخ الرضي قال المص الاصل اتقك ثم
لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاءوا بالنفس
مضافاً إلى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا
النفس لعدم الاحتياج إليه فرجع الكاف ولم يجز أن يكون
متصلاً لأن عامله مقرر فصلاً ومفصولاً ثم قال واري أن هذا الذي
ارتكبته بطويل مستغنى عنه والا ولي أن يقال هو بتقدير أيالك
بعد بتأخير العامل وجاز اجتماع ضمير في الفاعل والمفعول
لواحد إذا كان أحدهما منفصلاً وقوله ولا يخفى على قولهم مشهور
يمكن أن يضمن في اتق معنى التباعد ويكون التقدير اتق
مبعداً بنفسك ولا يخفى أن في تقدير اتق مع تصغيره بمعنى التبعيد
تأكيد ليس في تقدير بعد قوله لأنه لا يقال اتقيت زيداً من
الاسد لان معنى الاتقاء بمرءٍ يزيدن لا بمرءٍ ينيلن قوله
فالصواب أن يقال يمكن أن يقال أراد تقبل يواتق ونحوه
قوله فان المعنى علي بعد نفسك مما يؤذيك فيه تأمل لان نفسك
محذورة منه لا محذور فكيف يصح القول بأن المعنى بعد نفسك
مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص نفسه والتحذير
منها ليس الا لابقائها الشخص في ضرر المحذور منه في الحقيقة هو
المضر وهي محذورة بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى

قوله لان نخذ حرف الجر الى اخره لان ان حرف موصولة
 طويلة بصلتها تكون مع الجملة التي بعد ما في تاويل اسم فلما
 طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا
 بحرف حرف الجر قال ولا نقول اياك الاشد اما قول
 الشاعرة ياك اياك المرء فانه * فلضرورة الشعراء لان
 اياك اياك من باب اسد الاسد والمرء منصوب بمثل اترك
 او احذرا ولان المرء في تاويل ان تعاري قوله فلم يثبت
 الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا
 ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قال المفعول فيه اي منه المفعول
 فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل
 على الاخير وحده واستينافية على الاولين قال ما فعل فيه
 اي في مصاة مسامحة او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو
 الفعل اللغوي قال مذكورا في مؤدى قوله نصحا الى قوله
 او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الالة على المقصود بالا صالة
 وبالتضمن ما يقابل فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى
 الالتزامي وما له امح الى معنى قوله اذا كان العامل مصدرا
 او ما بمعناه قوله فلما اعتبر في التعريف قيد الحقيقة فيه تأمل
 اذ لو ارد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة
 قبيحة لم يمتح الى اعتبار قيد الحقيقة واوريد معناه الحقيقي
 لا نجد في الحقيقة نفع لان هذا المعنى يصير قيد وهو لا يقتضي
 اعتبار نسبة الفعل اليه بكاه في نعم يصير قريبا من اعتبارها

قوله ولا يخفى انه قد يقصد بعينه ضمني الاحتراز عن شبه
 ولم يقصد به الا الاحتراز عما يخرج به القيد الصريح قال
 من زمان او مكان قد يجعل المصدر جينا يحذف المضاف
 او يجعل المصدر مجازا عن الحين لا اشتراكها في دلولية
 الفعل وملاقة الظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا
 نحو جلس في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور
 اوفي مكان انما اذا اريد بها الجرم قوله اشارة الى قسمي
 المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا
 بناء على ان في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل
 مجرور في مفعولا فيه قوله مبهما كان الزمان او محد ودا
 اتفق القوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتبر له حدا ونهاية
 كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة
 قال وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير واجعا الى
 المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف
 الى المكان بانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان
 عائد المبين عائد المبين قاله وفسر المبهم بالجهات الست هذا
 تفسير اكثر المتعلقين وما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان
 المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
 خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ماحق بالنكرة
 لا بما بعده وبانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد
 من ان الجهات الست لا تعرف بالاضافة كما لا يتعرف مثل

بها ومنهم من فسر ما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان
 ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي وروعا وبين
 ونلغاء وليس كل مبهم عندهم جائز الصب لان جانبها وما بمعناه من
 جهة ووجه بمعناها وكثف وذري لا يقال فيها مثلا لان جانبها مرور
 بل يقال في جهة ابيه او الى جانبه وكذا اخرج وداخل
 ليس ايش كل معين مجرور وعندهم فان المقادير المسووحة
 كالغرس والميل منصوبة قال حمل عليه ينبغي ان يذكروا المقادير
 للمسوحة ايها فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي
 ان نحمل على الجهات الست لما شبهتها لها في الانتقال ان تعين
 ابتداء الفرع مثلا لا يختص موضع دون موضع بل يتحول
 ابتداءه وانتهاه كتحويل الملف قد اما واليمين شاعرا قال
 ولغظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الا استقرار فلا يقال
 كتبت المصنف مكان كذا قال الشيخ الرضي اهم المكان الذي
 في اوله ميم زائدة اذ كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار
 والكون ينتصب بالذال على ذلك الحديث وما ينتصب به المكان
 المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذا لك فلا
 ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص قال وما بعد دخلت
 كذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون
 في صلة له كما ان من صلة لصد الذي هو الخروج استدلال
 الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير
 المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول فعولا والفعول

من المصادر اللازمة غالبا وبكوتهم ضد الخروج وهو لازم لا ينفى
 ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة قوله والتفصيل
 فيه آه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه
 نحو يوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال
 لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي
 فيه الا مران لحوز يد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه
 وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ما فعل لا جله
 فعل اي ما هو حامل على الفعل وهو مقلد ما احسب التصور
 او بحسب التحقيق قوله الا ان يراد بذلك كرهه معه اه لا يقال
 نخرج المفعول له المجرور ونخرج متعلقا للسمن لان العامل في المجرور
 هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور وهو
 الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهزمة والتضعيف
 قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل
 التاديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات
 قلنا اراد ترتيب ما يتضمنه التاديب اعني التاديب قال الشيخ الرضي
 العلة الحاملة للتاديب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية
 ومشاركة العمل في الفاعل والزمان ولو صرح بالعلّة
 الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قال وقعدت عن العرب جبنا
 قيل لو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام
 البلاغة للزجاج واظهار البلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض
 عليه وتنبية على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهرا لا مرقوله والقائل

اهـ والقول بكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من
 الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا
 للجرمي فانه عدله حال فليز منه التذكير قال فانه بمنه مصدر
 لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيا باله كما
 في ضربت ناديا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله وجبنت
 في الفعود عن الحرب جبنا فيه ان الفعود مغائر بالذات للجهن
 فانه مقدم على الفعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا
 مغائرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجهن اثر الكيفية القائمة
 بالنفس وهو الفعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر
 المترتب على الكيفية الفسادية وهو الاقدام ولا يخفى ان في
 ذلك مخالفة من وجه آخر قوله او ضربته ضرب تاديب وقعدت
 فعود جبين الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور
 واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب
 سوطا لقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخاو
 عن جميع قوله ورد قول الزجاج ورده المبرر ايض بان معنى
 ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول
 مطلق فكذلك تاديب الذي بسعناه قوله ولم يكتف بارجاع ضمير
 الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمرة اشارة الى اتحاد
 المحذوف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ
 مع الابقاء في النية والمحذوف هو الترك في اللفظ والنية قوله
 اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض السباقة

لا يشترط ذلك وهو الذي يقوي في ظني وان كان الغالب هو الاول
والدليل على الجواز قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه
في نهج البلاغة فاعطاء الله النظرة استحقاقا للسنطة واستتماما
للبلية والمستحق ايليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان
يكون جازا لا يستلزام مطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال
المفعول وهي الاستحقاق قال ومقارنا اجاز ابو علي عدم المقارنة
في البرهان لقوله تعالى في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى
انها تدل ايضاً على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون
نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التكرار
كما كان الغالب في المجرور والتعريف قوله او يكون زمان وجود
احدهما بان يكون اخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك
قوله لانه بهذه الشرائط قال المصنف انما اشترط ذلك لان عامة
الافعال كثيرة ما تجب جميعاً لشرائط فحصل لها دليل على اللام
المقتضية قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأى شريف
جد يجعل ما هو محط الغائب قائماً مقام الفاعل ويخلوه عن
تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر
ناثباً مناب الفاعل من غير تخصيص قوله وقد حيل بين العبر
والنزوان قال قد من سره في الحاشية العبر الحمار الوحشي
والاهلي والنزوان السوثوب ومنه قد من سره في تفسير
السوثوب برجستن قوله سواء كان ذلك المفعول شرط بعضهم

كون المفعول فاعلا نظرا الى ان همزوا في قولك هربت زيد ا
 و همزوا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقص ما قاله بنحو
 جملته وزيد ا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك
 قوله نحو استوى الماء والخشبة اي تماوى الماء والخشبة في العاو
 و وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء
 والخشبة مهنما مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته فوله
 والمراد بمصاحبته لمفعول الفعل اه فلا يجوز ضمك زيد و طلوع
 الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم
 ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن
 ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان
 قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الرمان قوله
 تحولوا تركت الناقه وفصيلتها لوضعها قال قدس سره في
 الحاشية فصيل بجم شتر از شیر باز کرده و وضع الصبي شير
 خور و كره له قوله اعلم ان مذمب جهور الحاة قال
 عبد القاهر هو منصوب بهنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية
 اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصب
 في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب الطرف
 لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطي الضب
 ما بعد ما قوله واصحابها والعطف لهد الا يجوز تقدير مفعول
 معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا
 لا يبي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى معا من تقدير مفعول

معناه على عامله اذا اخر من المصاحب كما جاز نقد يم المعطوف
 على عامله اذا اخر من المعطوف عليه قوله فنا سب معنى المعية
لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي وجد جعل كان تامة
فقوله لفظا تامه زوا حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول
اولي تامل وتعرف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه
لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد
من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر
ان قلنا في ذن عمر وافي المال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا
فيه فلا حاجة الي قوله لم يجب لمخرج قلنا كان الكلام ههنا
لا يختص به والالم يقل بعد ذلك تعين العطف قوله فان العطف
فيه مستنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة
قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار قوله حيث لا يحتمل
على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ رضي الحاجة
نا بته وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا احوز لقوم النصب
مع اختيار العطف قال والاولي ان يقال ان فصل النصب
على المصاحبة وجب بالنصب والا فلا قوله لان العطف على
الضمير المجزور قال الشيخ رضي الكوفيون يجوزونه في
السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف
وذلك باضا وحرف الجر مع انه لا تعمل مقدرا قال الاندلسي
يجوز العطف على ضعف ان لم يتصل النص على المصاحبة وهو

أولى ما قاله المص لوروده في القرآن كقوله تعالى يسألون
به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية
 الفعل المشعر بمعنى الفعل في المثالين الاولين كلمة الاستفهام
 وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضاً شيئان كلمة
 الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة
 فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قروي لتعاهد
 الامرين بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو ما انتا وزيد ا
 فان الاشعار فيها ضعيف لغوات معاضة حرف الجر
 بالاستفهام في المثال الاول وقوات معاضة الاستفهام
 بامر اخر في المثال الثاني والمصر لم يفرق بين الامثلة في الحكم
 والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين وبين
 الاخيرين قال لان المعنى ما تصنع وما يماثله متعلق بمفهوم الكلام
 السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك
 لان قوله مثل ما لزيد وعمر وخبر محذوف ثقلي يره ذلك مثل
 ما لزيد وعمر واي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد
 وعمر ووقس عليه حال المثالين والاخيرين وكل قضية متضمنة
 لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها حكمها بمعنوية
 العامل في تلك الامثلة قال الحال من حال الشيخ يحول اي انقلب
 وانما صي هذا القسم بها لانه لا يحلوس انقلاب غالباً قال ما تبين
 هيئة العامل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهم للشيخ
 كذا في العرب والمراد منها الحالة وهي اعم من ان يحول

بحسب تحققها وهي الحال المحققة وبحسب نقلها وهي الحال
 المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين أي معدري الخلود
 ونحو خط من الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه بإسحاق
 نبيا أي مقدرا نبوته وايطر هي اعم من ان تكون باعتبار حال نفس
 الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد
 وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك اقيمتك وزيد قائم ونسب الى ما حب
 المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم
 يمين هيئة لا زم الفاعل او المفعول به اعني زمان الا تيان وقد
 استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم
 هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد
 الا بتاويل وان زمان الا تيان لما كان مبائنا مغارقا عن فاعل
 الا تيان وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على
 ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ
 الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومركدة ولكل
 منهما عدل لا اختلاف ما ميتها فعل المنتقلة جزء كلام يتقيد
 بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك المقام
 بالفاعل او بالمفعول اذ بها يجري مجراها وبقولنا جزء كلام
 نخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب مع ركو به
 ملاحظ اذ لم تجعلها حالاً وحدها المركدة اسم من حدث
 بجيب محققا للمجموع جملة وقولنا غير حدث احترازا عن رجح
 رجحوا قوله أي من حيث متزافا فل او مفعول به في دلالة الحال

على ان مدلولها كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه الحدث
الذي في ذلك المقام هيئة للفاعل والمفعول من حيث
انه فاعل والمفعول نسبي قائل نعم انها قدل على هيئة الفاعل
والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا
توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت
راكبا زيدا اراكبا والجمع كقولك اكبهن واذا اختلفتا فان
كان هناك قرينة يعرف بهما صاحب كل منهما جاز وفوهما كيف
ما كانا نحولقيت هذا مصعدا ممدودة وان لم تكن فالاولى
جعل كل واحد منهما بجانب صاحبه نحولقيت منعدا راكبا
مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتاخير
حال الفاعل ليقع احد الحالتين بجانب صاحبه هكذا قال
الشيخ الرضي وقال بعض شراح الفصل حق الحال المعرفتان
ترتب على حد ترتيب صاحبهما قال لفظا او معنى تمييز عن
الفاعل والمفعول او حال منهما وخبر لكان المقدر كما انما رآيه
في الشرح قوله اي لفظيا بان يكون اه يرشدك الى هذا تفصيل
العامل قوله فكانه لفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخصي
بمفهوم ملامة اتحادهما ذاتا قوله فكان الحال عن المضاي
اليه لان الداخل في الذات في حكم الذات قوله ولو
قرئ اه هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول
معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور يجوز الحال عنهما
لتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قريح كذا لك

لزم جواز الحال عن المفعول فيه قال وزيد في الدار قائما
 مثال اللفظي الملقوظ حكما هذا اتوجه حيد لكن المص جعله
 في شرحه مثالا للفاعل المعنوي وتوجه عليه ان فاعل الطرف
 فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال
 ان اعتبار عامله لحال يمكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم
 من الفعوى ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو
 مبتدأ لكنه فاعل معنى لا اتحاد مع الضمير الذي هو فاعل
 الطرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز
 عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور
 قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا
 مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذازيد مع
 تقارب الاسم والفعل قال وعاملها فصل العامل ههنا لتحقيق
 لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتها وليكون توطئة لا متناع
 تغذي الحال على العامل المعنوي وجواز ثقل مها على اللزاي
 المفهوم من تخصيص الامتناع به وكأنه اراد ان لا يفصل من
 مباحث التقديم والالكان الماسب ان يذكر ما هو توطئة له
 عقيب ذلك التفصيل قوله وهو من تركيبه اي من صغته قوله
 كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان من الحر وف المشبهة
 لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتسني والترحي قوله
 الشيخ الرضي الظاهر انها ليسا بعاملين لانهما ليسا بمقيدين
 بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت

ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد الخبر لكان المعنى ليت
 ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمينيت
 ابني وان كان فقيرا راجعا قواه وكأنه اسد صائلا وزيد كعمرو
 كاتها وزيد اسد صائلا يحذف أداة التشبيه قوله لان الكثرة
 قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال ينافي المعلوم فيه
 ان المفعول له جواب للام مع انه يصح ان يكون معلوما والحال
 وان كان معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار اخر
 قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصصة بدل موصوفة ليشمل
 المخصصة بالاضافة لكان احسن قوله لا يستغراقها وعمومها
 بنفسها او لو قومها في حمز نهى او نفي او ما بمعناه قوله ان
 جعلت امرا حال لا يشار به الى انه ليس نصا في الاستشهاد
 لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال من
 ضمير الغافل في انزلناه اي امرين او اروع من ضمير مفعوله
 لا يخفى انك لرجعت حالا من كل امر ليس اضر نصا في المقصود
 لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصص بالاضافة
 او بالوصف قوله او واقعة في حمز الاستفهام لانها تشبه
 النكرة الواقعة في حمز الهمي في كونه غير واجب قوله
 او بعد الانقضاء للقي لم يعتبر قد من سره فمفي تعيين صورة
 النكرة عبارة الباب حيث قال لا يكون اي صاحب
 الحال الا نكرة موصوفة او مغنية عن المعرفة لا استغراقها
 او في حمز الاستفهام او بعد الانقضاء للقي او مقل ما عليه

الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص
عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقد ما عليه
تنازعا في قوله في الحال يعني ان فاعل الطرف ح هو ضمير الحال
او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من
اعتبار ما نذكر ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير
بعد الا الحال منها ثم قال لو قال او قبل الا كان سالما عن التعسف
لا يخفى انه لو مال كل لك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة
على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك رومالاختصار وانما
قال نقضا للنفى لان الحال لا يقع بعد الا ان يكون الاستثناء
مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وقال
المص انما حسن التنكير هنا لان الا تقطع ما بعد ما عما قبلها
فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لا نقطة معها وفيه نظر لجواز
وقوع الصفة بعد الا قوله او مقد ما عليه الحال انما حسن
التنكير لان التقدير هو من الالتباس بالصيغة قوله ويجعل
قوله وصاحبها اوهو يكون غالبا ظرفا للسمية بين المبتدأ والخبر
والعامل والمعنى فعلي هذا مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف
غالبا قوله ولم يذكر ما قال قدس سره في الحاشية الذود والمنع
قوله ولم يشفق على غص الخال قال قدس سره في الحاشية
الاشفاق الخوف والغص بالصد المعلقة والعين المعجمة المفتوحة
من غص الرجل غصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح الغص
بمراد تمام نار سيدن وسيراب ناشدن شتر قوله والآن جمع

اثنان خرماة قوله ثم يرد من العطن قل قدس سره في الحاشية
 العطن ما حول الخوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ
 يعني جاي شترخوا بانيدن قال ومررت به وحده قال قدس سره
 في الحاشية الروح مصدر يقال وحد يحل وحدا وحدة
 كومل يعد وعد او عدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم
 الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب
 الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم
 حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة
 قوله مثل فعلته جهدهك بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية
 الجهد مهنابضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمة الهمزة وقال
 الفراء هو بفتح الجيم المشقة وضمها الطاقه قال متاويل اي كل واحد
 منها او نومه قومه وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال
 المعرفة ظاهرا ان كانت مصدر كان تعريفا بالاضافة او باللام
 وتاويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفا ايضا
 كذلك وتاويلها انها في معنى النكرة نحو مررت بهم الجيم
 الفقير اي كثيرا ياترا بكثرتهم وجد الارض ونحو ذلك الاول
 فالاول اي اولها ولا فاولا ونحو جاء الرجل نكتهم وكذا اربعتهم
 الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اشبهت الى مصدر
 ما تقدم منصوبة في العجز على الحال لوقوعها موقع النكرة
 اي مجتمعين في الجمع وتاكيد الما قبلها في تميم قوله احدهما
 انها مصاد ولا فعال او صفات اي معتركة وبفردة والحذف

غير واجب في المثال الاول وواجب في المثال الثاني على
قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة موضع اللغات يعني
ان اللام للعهد الذي اوزاها قال فان كان صاحبها
نكرة والحال مفرد اذ لو كانت جملة وجب الواو لا التقديم
قوله ولم يكن الحال مشرقة نحو جاء رجل وزيد راكبين
قوله لتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول
به وكل منهما مختصا بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص
آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم اخر فلا يجدي التخصيص
الحاصل بالقياس الى حكم اخر قوله ولئلا ياتبس بالصفة
فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان
كانت النكرة مخصوصة لتحقيق الالتباس قال ولا تنقل
على العامل المعنوي دون اللفظي فان نقل يما عليه جائز
الا لما منع كتحديد ما بالواو والمراعاة اصلها وهو العطف اذ لم
تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصد يرماء لها بحروف المصدر
اولام الموصول دون ما اثر الموصولات نحو الذي راكب جاء
قوله فيما عد امثل زيد قائما كعمرو وقاعد اهام ان الدال
على حدثين فصلا على كل يدل على حدثين معينين نحو ضارب
زيد عمرو او تضارب زيد عمرو او زيد اضرب من عمرو
وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه
يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل
على خصوصية حدث وعلى كذا التقديرين يجوز اختلاف

الحد ثمن بوجه كالمكان والزمان او المتعلق او الحال الى غير
 ذلك واذا اختلفا بامر ومهالم يتميزا بالعبارة حتى يلي
 كلا منهما ما يتعلق به التزاما ان يلي ذلك المتعلق صاحب
 ذلك الحد المصرح به وان لزم التقدير على العامل الضعيف
 وذلك لرفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما
 كعمر وة عد او زيد يوم الجمعة كعمر و يوم السبت
 وهذا بسرا اطلب منه رطبا قوله فعلى هذا معنى الكلام وح
 يكون قوله بخلاف الطرف حالا من قوله على العامل المعنوي
 كما انه حال من ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني
 ويحتمل ان يكون اعتراضه بتقدير المبتدأ قوله واما اذا
 جعلته داخلها اليه ذهب المصنف في شرحه كما مر من الاشارة
 اليه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الطرف لا يتقدم
 على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل
 المعنوي ظرفا وشبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجوز
 تقدم الطرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن
 برهان بجواز تقدم الحال اذا كان ظرفا وشبهه على العامل
 المعنوي ومن ذلك القليل الجبر الكوفي يستثنى اي الكوفي
 منه يستثنى فمنه حال ولا عامل يستثنى قاله ولا على المجزور
 المفهوم منه جواز تقدم الحال اذا كان صاحبها مرفوعا او
 منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون
 تقدمها عليهما الا في ضرورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا

والحال موخر عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة
 استثنائي منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او حاز مقام
 المضاف اليه مقامه فانه يجوز الانتقال من لکن على قله نحو تتحرك
 ماشاء زيد وتنبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع اه
 قبل لا يرد على فحور اكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه
 مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمتنأ
 قيل وجه منع تقدّمها على صاحبها المجرور انه كبير الحال
 عن المحرور ولم يسمع من الفصحاء نقد يحيا فلوجا زلوق
 قوله يجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا
 للناس عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل
 مانعانا مما ارسل امرأ فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا
 حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم
 مبعوث على القلین ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان
 يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك تراخيه منه قلت
 الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال
 كما مرّت الاشارة اليه بقوله والهاء للمبالغة كالكافية والشافيه
 ويكسر منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة محصورة بفعال وفعل
 ومفعول قوله اي ارسالة كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم
 يجعلها مصدرا اي تكلف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل
 تكلفه ونعسف لان كافة كفا طبة لازمة الحالبة غير مضافة
 كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا

المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا وجامدا قال الشيخ الرضي
 من الاحوال الغير المشتقة قيا ما الحال الملوطة وهي اسم
 جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد
 وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه
 قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه
 نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في
 نحو بعث الشاة ذراعا ودرهما بطته ان يقصد التقييد فيجعل
 لكل جزء من اجزاء المجرأ قسطا وينصب ذلك القسط على
 الحال وقاتي بعده بجزء تابع لها امامع واوالعطف او يعرف
الجبر نحو بعث البرق فميزين بدرهم قوله وهو ما بقي فيه حموضة
الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع حموضة قال في الصراح
البسر غوره هو ما اول ما بدأ من النخل طلع ثم خلال بالفتح
ثم بلج بالتحريك ثم بصر ثم رطب ثم تمر قوله ولا حاجة الى ان
قوله وهو ما فيه حلالة ولين ان يا اول البسر بالمبسر هذا اذا
كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه
اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتا ويلها
بالنضيج وغير النضيج او المدرك وغير المدرك قوله لانه اذا
تعلق بشيء واحد قد مر تفصيل ذلك في ذي الحدين قال
وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام
مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تكثيره
ايض لقيامه مقام الحال وفاء الى في شاذ ونحو يد ابيد اي

ذ ويد بذ ي يد اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم
 والا صل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما
 والواو بمعنى كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
 مقرونان فنصب ميم الجزء ان لقبولهما الا بربا قال الخليل
 يجوز ان تأتي به على الا صل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة
 ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تقيد تعلق
 الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من
 الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو ولما كانت
 الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون
 الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل
 لهما او في انفصال وذلك بوقوعهما بعد الانحوما جئتكم
 الا وانت لضميل وما جاء نى رجل الا وهو فقير قال فلاسمية وفي
 حكمها الجملة المصدرية بليس لانها مجرد النفي على الاصح ولا يدل
 على الزمان في وكحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من
 الرابطتين عند ظهور الملازمة نحو خرجت زيدا على الباب وهو فايل
 قوله لانها تدل على الربط في اول الامر لانها في الا صل للجمع
 مع السابق فهي دامة لا للنظر السابق قال والمضارع المبشيت بالضمير
 قد يسمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد ولا نه
 خبر مبتدأ مختلوف ويشترط في المضارع الواقع حالا لا خلوه
 من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما قوله المشتغلة على
 المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من

الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع
 بلفظة ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلالزمه الضمير
 والاغلب تجرده عن الواو قوله ليدل آه هذا تحقيق ما ذكره
 السيد الشريف قدس سره وللقوم ههنا كلام بعيد من التحقيق
 فحري ان لا يذكره قال ويجوز حذف الباء من قوله يجب قياسا
 في مواضع منها ما اذا بين الحال ازيد الثمن او غيره مقرونة
 بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائد ا
 اي قد ذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائد اخذ ا به في
 الازيد او ثم زائد او ثم زائد اي قد هبت القراءة كل يوم في الزيادة
 فصاعدا او ثم زائد اي في الحال المؤكدة آه هي اما التقرير مضمون
 الخبر وناكده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع
 الحق قوله والمسئلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست
 قيد امحصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير
 صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قال
 اي احقه آه ذلك التفدير من هيبويه قال الشيخ الرضي فيه
 نظرا ذ لا معنى لقولك نيقنت الاب وهو رفته في حال كونه عطوفا
 وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال
 والا رلى عدي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان الباعل معنى
 الجملة كما ملأ في المصدر والموصد نفسه او لغيره فلو انه قال
 يعطاف عليك ابوك عطوفا وذاك المعنى يتولد من نسبة الضمير

الى المبتدأ مكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم الموكدة
 على جزئي الجملة ولا على احد مما قوله او بمعنى اثبتته معطوف
 على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منشعبا معينان التحقق
 والانيات ولا حتى مجردا معنى وهو التحقق ولما بين المعنى اللغوي
 لهما اراد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق
 الالابات في الصورة الاخيرة هو الالب من حيث انه اب لا ذاته
 اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته للهاه قوله اي
 شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها
 انما قدرت هذه الامور الثلاثة لان الحق ان الحال الموكدة
 قد تكون موكدة لجملة كقوله نعالى ولا نعوأ في الارض
 مفسدين اي لا نفسدا ومن خصص الموكدة بالجملة الاسمية
 يا اول امثاله بالمعاد فجعل قوله نعالى مفسدين بمعنى الفساد
 وكثيرا ما يجيء صيغة الصفه مقام المصل قال التميز ويقال له
 التبيين والتفسير والتميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان
 المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الالبهام قال ما يرفع
 الالبهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مفهومه
 لا جناس مختلفة متقاضي لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه
 التمييز لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون
 تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رائه والم بطلنه وسفه نفسه
 الى غير ذلك وهذا البصر ثم ان غبن رائه بمعنى فهم في رائه
 وان الم بطلنه متضمن فيه شكوان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او

بمعنى سغه بالتشديد لان المعنى سغيت نفسه فلما حول الفعل
الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سغه
بالتشديد قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد
والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد
والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد
بها المعدود والمكيل والموزون كياس سيجيى وهي فيها مجاز قوله
لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من
ان لفظ المستقر لا يدل الا على النابت المطلق ويمكن ان يدفع اليه
بان النابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الاحداث
الطارى والمراد منها هو الوضع الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب
الوضع ولعل يكون حقيقة في كل واحد منها من معانيها بخلاف
العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز قوله وكذا
يفع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال
ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال صح لا حاجة
الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا
نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر للخروج العرائن الاخر
المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا المفهوم
ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز من اسم الاشارة مع
ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ما ذا اراد
الله بهذا مثلا تمييز عن ذال حال عنه وكذا الحال في

رجلا في حبلا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم
 من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام
 فيه الا من حيث ذاته فيه مساهمة اذ ذات الرطل لا معنى
 المذكور هو الصحة ولا ابهام فيها وانما الابهام فيما يوزن
 بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله والا من حيث
 وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع
 بالحقيقة الى الموزون قوله فانه في قوة قولنا طاب شيىء منسوب
 الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى
 ما انتصب عنه اذ اصح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد
 نفسا وعلما واما غير المضاف اليه اذ لم يصح اضافة التمييز
 اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيد اكفى شيىء زيد على
 ان يكون زيد بدلا من شيىء او عطف بيان له قال المحقق
 الشريك قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا
 مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان
 الكافي من زيد ما ذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا
 او شهيد اكان المعنى كفى رجوليته او شهادته قوله يرفعه عن
 مفرد جعل من صلة للرفع كما يتساق اليه الفهم وقال الشيخ
 الرضي ان عن في مثله تغير ان ما بعد ما مصدر او سبب
 قبلها كما يقال فعلت من امرك اي بسبب امرك فالتمييز
 صادر عن المفرد اي المفرد لا بهامه سبب له او عن نسبتته في
 جملة اي المنسبة سبب له لانك تنصب شيئا الى شيىء في الظاهر

والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة
 اذن هيبت لذلك التميز لان له سبب لاعتبار ما يستدعي
 التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله انتصب
 عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التميز عنه كزيد في طاب
 زيد نقسا لانك لو لا اسندك طاب اليه لم يكن ينتصب
 نقسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد
 فزيد هو سبب لانتصاب نقسا وكذا معنى قولهم ينتصب
 عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب لانتصاب
 التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيب بعد تمام الفاعل
 ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في
 قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر به
 الشيعي وذلك اما مقيا س مشهور وموضوع لذلك كالعند و
 الرطل او مقيا س غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملاء
 الارض زهبا والملاء قدر بما يملأ به الشيعي وقولك عندي
 مثل زيد رجلا واما غيرك انما ناهي هو انك رجلا محمول
 على متلكها المضادة ونحو بطولك رجلا وبعرضه عرضا قال ومنوان
 سمنا ثنية منا بالقصر وهو الفصح من المن يا لتزيد قوله
 وهو التنوين لفظا او نقل برا كما في خمسة عشر وكم رجلا
 قوله او النون سواء كان في الثنية او شبه الجمع نحو عشرين
 لان النون الجمع نحو حسنون وحال ان التميز فيه يكون من ذات
 مقلدة قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف

الى اسمين بدون عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه
 لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذه الاسماء قال
 الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك
 في شيئين احدهما الضمير وهو الأكثر وذلك فمما فيه معنى
 المبالغة والتغخيم نحو نعم رجلا وبالهاء قصة والله دره رجزا
 كان الضمير مبهما وبها اسم الاشارة فنحو قوله تم ما اذا اراد الله
 بهذا مثلا والناسب للتمييز هو نفس الضمير واسم الاشارة
 قوله عند ي الراقود خلافا لوقود نومي اذ ثيمانه وخم قاراندود
 كروه يقال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر
 ياخذ اربعة وعشرين صاعا قال فيفرد الى قوله ويجمع ضمير
 الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاصاله وذلك
 لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مشرد سراء
 كان جنسا ولا وسواء قصد به الانواع او الاقال الشبخ الرضي
 اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين
 تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء قوله
 وهو ما يقتضاه اجزاءه اي يشارك اجزائه في اسم الكل
 اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع ان
 ليس لها اجزاء قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس
 سره مبني على النزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او
 كسر هاء ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس
 قلها ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد

الجلوس منه ام يصح التسمية والجمع قوله وعندى عدل ثوبين
عدل تلك بار وما سدل ان قوله ارا المعنى ان واحد التمييز
هذا الاحتمال مناسب للسياق قوله بنون الجمع اراد شبه
نون الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى
ان رمضان لو كان تمييزا كان نكرة ولولم يكن تمييزا الاحتمال
ان يكون علما دل الظاهر انه علم والالتباس ليس الاعلى
قد يران لا يكون داما قل وعن مبرهه ارقال الشيخ الرضي
هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله و
يكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خام
حل يد وهو ينتصب عنه التمييز وما الفرع الذي لم يحصل
له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما ياءه على التمييز نحو قطعة
ذهب قوله ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز واذا قصر
عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتخصيص
على التمييز فان التخصيص عليه اما يناسب ما هو طالب التمييز
قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز
ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما
كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام في النسبة حسب
استعمالات الطرف ورفع ابهامها التبعي مستلزم ما لرفع ابهام
الطرف صح قوله من نسبة والكتفه فيه التنبيه على ان مقابلة
هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هناك نسبة كذلك
لا باعتبار عدم ذكر الذات مهنا وذكرها في السابق الا ترى

ان نعم جلا مندرج في القسم الا ولمح ان الضمير غير مذكور
 هو اصل كلامه قدس سره قوله والمصدر جعله الشيخ الرضي
داخلا في شبه الجملة ولهذا لا حاجة الى قوله وفي اضافة
لكن للمصدر لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال وفي اضافة ولعله
 اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من المسبب التامة
 وليست الاضافة هكذا لك قوله نحو حسبك زيد اي يكفيك
 زيد قوله فكانه قال طاب زيد اي كانه مثل بفعل او شبه
فعل تنازعا في بفسار ابا ركذا فيما عطف اعني ابوة قوله والدر
في الاصل اللين قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدري
ما ينزل من الضرع من اللين ومن الغيم من المطر وهو مما
 كناية من فعل الممدوح والصارده عنه وانما نسب فعله اليه
 تعالى قصد التعجب منه لان الله منشئ العجايب فكل شئ
 عظيم يريدون التعجب منه ينسبون اليه تعالى ويضيفون
 اليه فمعنى لله درة ما اعجب فعله قال ثم اثنان اسم يصح الي
 قوله والا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبه مشهورة وهي انتقاص
 الشرطية الاولى بطاب زيد بفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب
 عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها
 بكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيل
 مقدم الشرطية لمانية بذ لك لئلا ينتقص بمثل طاب زيد نفسا
 واجاب الغاضل الهندى بان نفسا كما يصح ان يكون لما
 انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس

من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من
 حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه
 حسن بل يعر فيه نظرا ما اولافلان للنفس ثلثة معان ذات الشئ
 والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى
 الاول ولا ينبغي ان يغير صالحا لاعتناق واما نانية افلان هذا الجواب
 لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية يكفي زيد رجلا
 لم يحرم هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا
 الحكم لانه في حكم الصفة اذ معنى رجلا ههنا الكامل في الرجولية
 ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة القصر لو كانت هذا
 المال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول فلما لو اريد
 بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان للمتعلق قطعاً
 ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزاً اذ الذات من حيث
 هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها
 قلنا في كان في حكم رجلا في المال المذكور ولو سلم صلاحية
 التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والنول
 بانه هو هذا ولا يخفى صحته معها كما اشار اليه الفاضل الهندي
 والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة
 النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف
 في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم اذ كان اسماً يصح جعله
 لما انتصب عنه وملتعلقه جاز ان يكون له وملتعلقه واغترض عليه
 بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي

وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزاً أو تقييداً التالى
بكونه بعد جعله تمييزاً أو ثانياً لهما عدم صحة الشرطية الثانية
لان مقدم الشرطية الثانية نفى لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب
من امرين وانتهاء المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء
كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان
لمتعلقه واذا لم يكن للشيء منهما كان المتعلق ويدفع الاحير
بان هذا الشلح غير واقع والا لول بتقدير معطوف في تالي هذه
الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله ولا يخفى ساحة هذا
الجواب قوله والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي
صفات الشيخ كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله
بان يكتفى بتمييز ارفع الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات
المقدرة اعني الشيخ المنسوبه الى زيد المغاثر لزيد بالذات
وانما فذا ذلك لان الذات المقدرة مطلقاً هو الشيخ المنسوب
الى زيد كما ذكرناه تولد الواو بمعنى مع وهي تعيد مشاركة
ما بعدها لغير كان من حيث انه فاعل معنى وظاهره ما قال
الشيخ الرضي وهو ان المنسوب في عبارة السحابة في نحو قولهم
شاهدنا اناب ان شراً مبتدأ لفظاً فاعل معنى تمييز عن النسبة
تقدير اي كائن مبتدأ لفظاً بمعنى كائن لفظه مبتدأ أو كائن معناه
فاعل ومبطله كذا في كلامهم قوله لان من تزايد في التمييز في قسمه
الاول مطلقاً وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وفيل مطلقاً
ممكن اقال الشيخ الرضي وقال في المقتبس يقال لله درج من فارس ولا

يقال عندي عشر دن من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز
 يستعمل الياء فـسـ تحلصه لتلخيصه وله لكونه من حيث المعنى فاعلا
 ولغات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون
 اوقع لكن البيان بمن البائية لا يمنع من التقليل كقوله
 تعالى فغشيمهم من اليم ما غشيمهم قوله اذا جعلناه لازما بتضمنه
 لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال
 في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل قوله نحو فجزنا
 الارض عهدنا انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع الى ماء عذب
 وملح وغير ذلك او الى ماء وقارا وغير ذلك قوله لان المتكلم
 لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد قوله وذلك
 بعينه مثل قوله ربح زيد بجارة يعني تجارة زيد كقوله تعالى
 فما ربحت تجارتهم قال خلافة للمازني استاذ المبرد ونصير
 الاخفش قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب
 استقراء لا قياس قوله قول الشاعر هو من مجيد في الفعراء
 قوله اتجهراء قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك
 قوله بالفرار في بعض الروايات بالعراق قوله وما قيل قيل
 يحتمل ايضاً ان يكون تطيب المدكور مفسر التطيب المقل وقيل
 نفسا قوله غير قاذح في التمسك اذ بناء تمسكهم على الظاهر
 الذي يقبله الطبع السليم قال المستثنى الاستثناء من الشيء
 وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المصوبات بذلك لان
 المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اي منعه من الدخول

فيه لكنه مبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع ونظيره التعبير
 عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة
 الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله
 كافية في تفسيره وفي الحكم عليه ايضاً ولو نوقش في انها غير
 كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريعه يفهم من تعريف قسميه
 كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال ان
 المستثنى مشترك إقطعي بين المتصل والمفصل لان ماهيتهما
 مختلفان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن
 جمع شيئين مختلفي الماهيات في تعريف واحد بحسب المعنى
 وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين
 قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشية المشتركين بين
 الانسان والفرس فكل هذا يقول ان المستثنى هو المذكور
 بعد الاواخوانها مخالفاً لما قبلها نفيًا وإثباتاً مع انه يشتمل عليه
 عد المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير
 في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف
 محوم مجاز واجراء حال المدلول على الدال والاستخدام
 بجعل الضمير في قوله الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى
 وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول
 على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز
 فيه قوله لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصية الا بعد معرفته
 بخصوصه قال فالم متصل الفاء للتفسير قال هو المخرج سواء

كان اقل مما بقي واكثر منه او مساوياً له فهنا شكل مشهور وهو ان
 زيد افي جاء القوم الا زيد اما داخل في القوم او خارج عنه
 وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجاً لان اخراج الشيء فرع دخوله
 ويلزم ايضاً مخالفة الا جماع والعقل الصريح فانك اوقلت له علي
 بنا الا اننا كان الدائق داخل في الدينار وعلى الاول يلزم
 التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء
 واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره
 الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما
 يلزم اذا قلنا مت نسبة المجيب على الاستثناء لكنها متأخرة عنه
 لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه
 والمستثنى فالنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعاً كما انها
 متأخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيد
 هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض
 وعليه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما عد
 وما خلا فانها ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين
 عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة
 متقدماً على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء
 القوم فقد نسبت اولا للمجيب الى القوم على احتمال ان يكون
 على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس
 الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان
 تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيد

متصلا بجماء القوم تقرير السلب بالقياس الي زيد والايحاب
 بالقياس الي ما بقي وليس معنى الاحراج الا المصادفة في الحكم
 بعد التشريك في السببه ولما لم يكن في المقطع تشريك لم يكن
 هناك اخراج قال عن متعد داني ذو مل ودوسرة قال والا
 غير الصفه يمان للواقع لثلايدعل قالوا جوابها اراد بها كلمات
 محفوظه لا ما هو بمعناه مطلقا حتي يلزم ان يكون جاء القوم
 المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر
 اصطلاحى ولا مشاعه فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظه
 صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك وان دفع
 ايه مافلا على ما قاله الشيخ الرصيفى دفع شبهه الاستثناء
 قوله واحترزته عن نحو جاءني القوم اه قيل لا ولكن لاتستدعيان
 اخراجا ولهد استعصلا في صورة لا يتصور فيها الاحراج كان
 نقول جاء عمر ولا زيد وما جاء عمر ولكن زيد قوله اي بعد
 الا واحواتها لا يقع المقطع الا بعد الا وعبر وبد قوله اي ليس
 بمعنى اه الموحب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وشبه الموحب
 وغير الممت اصطلاحا ما يعمله قوله واحترزته عما اذا وقع في
 كلام غير موجب اما وحب نصه اذا كان بعد الا في كلام موحب
 لانه لو لم ينصب لكان لا تكريرا لعامل فيلزم ثبوت
 الايحاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموحب فلا يلزم
 ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل وترك النفي العارض
 ولان المبدل منه في حكم التضمنه فيكون في حكم التعريض

وهو في الایجاب معتنع لفساد المعنى وفيهما نظرا ما في الاول
فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر
عن الایجاب والطلب ولهذا ايجاز جاء زيد لا مصر وفي الغطف
مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه
ليس مطروفا بالكلية حتى يفسد المعنى وقرئ فين نفس الشيء
وما في محكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب قايما للكلام
العام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون
إياه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعتزتين اراد بذلك انهم من
قبيل المفرغ فيبقى ان يكون ذا خلافي الا في قوله والعامل في نصب
المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المنصل للعامل
فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لا ندري بما لا يكون هناك فعل
ولا معناه نحو القوم الا زيد اخوتك وللصرية ان يقولوا
ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن
في الجملة معنى الفعل لجاز ان يختصب المستثنى قال ارمقد ما عطف
على قوله بعد الامد هو الظاهر المتناسق الى الفهم لكن يتجه
ان انتصابه مشروط بكونه بعد الاوذاك فير مفهوم من العبارة
وكذا الحال في قوله ارمقطعا ويحكم ان يجعل معطوفين على قوله
في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر اخر لمكان احوال
قوله اي المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع
منصوب بما قبله من الكلام كما انتصب المتصل به والى

ابن مابهل الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا ولا في المنقطع
 وان لم يكن حرف عطف الا انها يمكن لعاطفة في وقوع المفرد
 بعد ما واكتواخرون لما راواها بمعنى لكن قالوا انها السابعة
 بنفسها النصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو
 جاءني القوم الاحمر ا اي لكن الاحمر لم يجمع قالوا وقد يجمع
 خبر ما ظاهر انحرف قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كاشفا
 قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى
 ليس بالاستدراك والا صا يفيلا الاستدراك لانه ان رفع قومه
 المحذوف بدخول ما بعد ما في حكم ما قبله قال في الا كسر متعلق بمنصوب
 الجحوظ بطريق الاستحباب ا وحبر محذوف قوله واما بموتهم
 اه في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع متصلا نه ا
 على جعله من جنس ما قبله على سبيل التقليل قال ابن السراج
 المنقطع ما ثل الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الاحمار فسمناه
 ما فيها احد ولا ما يتبعه الاحمار واما لم يحوز فيه الا النصب لانه
 ليس من جنس السابق بحسب الظاهر قوله اسم يصح حذفه
 متعلدا كان او غير متعلد ونحو ما جاءني زيد الاعمر وقوله لا عامس
 المرم من امر الله الا من رحم ربه الا كرون الى ان الاستسما استعمال
 فميم من قال ما ن صا بمعنى معصوم كذا افق بمعنى هل فوق
 وميم من قال ان عامسا بمعنى ذوعصمة وميم من قال ان من رحم
 بمعنى الراحم وهو الله تعالى وميم من قال بتقدير مضاف
 قال لغير ما رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عامس

اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو
 السفينة وذلك لانه بالجبل ما صام من الماء قال الله لا يعصبك
 الله اليوم معتصم من جبل ونحوه موى معتصم والحد وهو مكان
 من رحمهم الله ونجاهم يعنى السفينة قوله التى هي ام الباب
 لانها موضوعة للاستثناء وما قبلها ليست موضوعة له بل
 موضوعة لمعان آخر من المفارقة والظرفية والمجاززة والمخلو
 والنقى وغير ذلك استعملت في الاستثناء اضرب من المناسبة
 قوله 'والى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله والى
 بعض مطلقا كجاء به الله سبويه وذلك لان اللفظ شتم على
 ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل
 لان صيغة الفعل مؤرد وايضا قال مطلق محتمل للابحاض لان
 مجاززة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق ولا يدل العبارة
 عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هذا المعنى
 قوله والتقدير جاءني القوم عداءه اذا قيل عدائي فكذا كان معناه
 انتفى هي كذا فاذا قلت جاء القوم عداصبيهم زيد اكان المعنى
 انتفى المجيب عنه واذا قلت عدائي الجائي زيد او بعضهم زيد ا
 كان معناه انتفى الجائي والبعض من زيد بمعنى ان ليس زيد
 جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا
 قيل جاء القوم خلا زيد اكان معناه انتفى المجيب من زيد وانتفى
 الجائي والبعض من زيد اي سلب عنه قوله وقت خلوم اتي خلو
 الجائي منهم قال ولا يكون لا يستعمل في موضعه غير مثل ما كان

ولم يكن قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفيون
 جاء القوم ليس زيد او لا يكون زيد اي معناه ليس فعلهم فعل زيد
 ولا يكون فعلهم فعل زيد قال فيما بعد الاجال من الضمير المحرور
 قيل بدل منه وتوضحه الشرح اولى لان المقصر بيان حال المستثنى
 ولو جعل بدل لان كان المبدل منه في حكم التنجيز ثم قيل ليس في
 بعض النسخ لفظه فيه وح يحكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز
 ويختار على سبيل التنازع لا يحق ان هذه المسحة احسن لتقدير كل
 من الفعلين كما هو المذهب ولك ان تجعل قوله فيما بعد الاعلى تقلد
 المسحة الاولى متعلها بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب
 متعلها بكل من الفعلين على سبيل التنازع او لا خير فقط لان
 حوازالنصب في المستثنى هو الاصل وانهما الحاجه الى اشتراط اختصار
 الرفع قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى
 متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاء في
 احد حين كنت جالسا الا زيد الم يمكن البدل مجتازا وان
 لا يكون رد الكلام نفس الامتناع نحو ما قام القوم الا زيد ا
 في جواب من قال اقام القوم الا زيد ا فان النصب مباحا اولى لمطابق
 الجواب السؤال قوله على البدلية اراد بدل البعض من الكل وانما
 صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه لان الاستثناء المتصل يعني
 غناء الضمير لانه يقيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله
 لا بآ ماله اي بنوع التحل قال ويعرب على تحسب العوامل اي
 على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل

المستثنى منه فإن اردت اني يرد تحريماً مرت الا بزيادة فانه معرب
بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اردت الا اول فلا معنى لتقييد
الحكم بقولم اذا كان المستثنى منه غير مذكور ان المستثنى اذا
يعرب علي حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل
عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جر الفظيا ونصباً محلها وعامل
جره هو الباء التي كانت داخله في المستثنى منه وعامل نصبه
هو مرت بتوسط ذلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه
بالاذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انها
اعرب يا عرب المستثنى لان المسروب اليه هو المجموع
المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه
بما يقتضيه المنعوب لانه اعرب الاول والمستثنى صار يعد
في حيز العضلات فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه
لم يبق المستثنى في حيز العضلات واطي ما هو حقه من الاعراب
لاقتفاء الجراء الاول قوله ليقيد فائدة صحيحة فيه ان التحريمين
يبغون دلالة الهيئات الترتيبية علي اصل المعنى صح او
لم يصح الا ترى جواز جاء كل احدهما لا يزداد منبغي ان يجوز جاء
الا زيد ويمكن ان يقال ان اراد بافاده المعنى دلالة الكلام علي
المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما
الا اول فلان الاستثناء المتصل قرينة علي ارادة العام وذلك
لانه يقتضي متعدداً ولما لم يكن قرينة خصوص حمل علي العام
وليس لها معارض فتعني المراد واما الثاني فلان الاستثناء

وان كان قريبا على العام لكن علم صحة المعنى قريبه
او الخوف من غلطية ذلك علم يتعين المراد نعم ان استعمل
المعنى وضع بقى فريضة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان
يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام لا يجوز
على حسب العوا مل في الموجه في وقت من الاوقات الا
وقت استقامة المعنى فانه لا يشتمل على ما هو قوله اذ معنى
ما زال ثبت الاظهر ان يقال نسك دائما لكن لا ليل لا يفيد
الا ان يبقى ان نقي السفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحسب
قوله لا ينفى النقي اثبات اي مستانزله الاثبات لا انه عينه فان
تصور نقي السفي يتوقف على تصور النقي وتصور الاثبات
لا يتوقف عليه فهو ليس بعينه قال ما جاء في من احد لو صل
قالها المزيدي قلنا كمال غير الموجه نحو ليس زيد بشي
وهل زيد بشي استيفاء الامور الا ربع التي تعد فيها
حصل التبدل على اللفظ لكن ان اولي قوله فهو روي بمحمول
محمول فان يكون بدلا من الضمير المحكم في فيها ويجوز نصبه على
الا شفاء لكيفه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه
واضعف منه في النصب نصب لا اله الا الله ان العامل فيه هو
خبر لا محذور اما قبل الاستثناء او بعده وكذا اني لا فتى الا
علي قوله فيلما انما وصفه به اول الموصوف به لصح ايضاً لجواز ان يراد
بالتنوين التحقير قوله لان من الاستغرافية انما زيد ما بها لان
من فله يكون رائدة في الموحب عند الاحتشاذ الم تكن

استغراقية قوله لانها لا تكيد النفي اي يلغي محذوره سواء كان
 باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامر لثقل لاجلته زيا ل
 اي لا يفرضان وقوله عاملتين تحببنا وحال او مفعول ثان به يتفهم
 معنى المجهول قال لانهما عملتا للنفي يعني انه علة حملها على ليس
 وان او علة الامة وعلى العقل يرين بساغة انه ينتفى العلة قوله
 مصر ومرفوع على انه انما اتوا سمع اذا دخلت على المبتدأ او الحبر
 غلبتهما لكن يبقى تغدير عملها اذا كان العامل ملخوفا لضعفه
 ثم اذا كان العامل حرقا لا يغير معنى جازا اعتبار ذلك المقدر
 بلا ضرورة نحو ان زيد اقام مصر وزوان غير المعنى فلا يعتبر
 ذلك المقدر الا اذا اضطرر اليه كما فيما نحن فيه قال لنقبض معنى النفي
 اي انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهي الفعلية وذلك لان معنى ليس
 في الاصل ما كان بدليل احق علامات الافعال عليه نحو ليس بها
 ولست ثم سلبت المدة لالة على الزمان الحاضي فحكمها حكم
 ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد يمتنع نفيه ويبقى
 حملها نحو ما كان زيد الا ما لما لبقاء معنى الكون بعد الا قوله مع
 اكسر السين اوضحها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها
 امع الميم مشهور وان قوله لكونها خوف جرد اليه ذهب سيبويه
 والدليل على معرفتها قولهم حاشي من دون نون البوابة و
 امتناع وقوعها صلة لما لمصلحة مطردا ودخول ما عليها ونصب
 الاسم بعد ما شاؤ عند قوله واحا ز بعضهم النصب اه بدليل
 حاشيت زيد واحا شبه قيل يحصل ان يكون بمعنى قلت حاشا

سولا ليتك اي قلته لا لا وتوليت اي قلت لولا وصل المبرور
 اخه قارة نظرك وتارة قل واذا والله اللام تعين فعلته قال
 الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اهم اجيبه فتونا نحو حاشا لله
 في بعض المقرأة ولانه بمعنى قلز بها لله فيجوز على من
 ان تركب كون حاشا في جميع المواضع مضدرا بمعنى تنزيها وما
 حلف العزيرين في حاشا لك لا متكررا هم التنوين فيما غلب
 عليه تجريد منها لا جل الاضافة كما قال بعضهم في صبحان
 من هلمة ان ترك تنويجه لا يدل على علمه لانه لا جل
 ابقائه على صورة المضاد لما غلب استعماله مضافا قوله ومعها
 تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه
 تنزيه الاسم الذي بعد من هو ذكر وربا اراد وتنزيه
 شخص من هو فيسندون بتنزيه الله سبحانه عن الصفات ثم
 تنزهون من اراد وتنزيهه على معنى ان الله منزله من
 ان لا يظهر ذلك الشخص مما يشبه فيكون احدوا بلغ
 قوله انتقل امر ابيه الى فالاعراب حقيقة لما أضيف اليه
 لانه اجاز التعلق على محله لعموما جاءني غير زيد وعمر
 لم يرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان امر ابيه بعينه
 اعراب المستثنى بالاعيان الا حسن ان يقول واعراب غير
 ما هو ان المستثنى بالابدون الكاف والغال لم يبين غير مع انه
 يحتمل الحرف لان ذلك فيه جار من قال وغير صفة غير مبتدأ
 ولما بعد ما خبر ان لم قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء

كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن فالمراد بالشيخ الرضي
 ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجازي قوله وذلك لا يشترط
 كل منهما آه يعني انه استعمل غير معنى الا لا يشترط ان كل منهما
 في المغايرة فان غير اقل على مغايرة مجوز ما لو وصفها ذاتا
 او وصفا والابتدال على مغايرة ما بعد لما قبلها في الحكم فجاز
 استعمال كل منهما في معنى الاخر لعللاقة المشابهة قوله هذا كونه
 انما اشترط ذلك ليكون المراد في كونه صفة قوله فهو ما ساء في حلال
 الازيد قال الشيخ الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المكسوم
 عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه قوله وانما
 قلنا هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على
 الصفة تعدد الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر
 وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا
 متوقفا فوجب ان يقول لجمع غير معلوم تناول المستثنى ولا
 محذوف وقد يتعكف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم
 بينهما غالبا قوله فالأمر في الآية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا
 الوصف يعني لم يجز البدل لان لا يكون الا في غير الموجب
 قال المصنف ولا يعتبر المعنى المستفاد من لو لان المعنى المعنوي ليس
 كما للفظي الا في قلما وقل واي ومتصرفه وسرح بذلك اظهر
 الشيخ الرضي واظهر الدال لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
 قوله يجب ان لا تعدد الاله اي يجب ان لا يكون الاله الا بال
 لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة معتزلة للفساد وانتفاء الالزم

ويستلزم انتفاء الملزومات كلها ان اثبات الملزوم مستلزم
 لاثبات الملزوم كلفه قوله اي بناء على طرفيتهما قال الشيخ الرضي
 ما حاصله ان الوقوف في الاصل ضقة طرف مكان وهو مكان
 قال الله تعالى مكانا مرييا اي مستويا ثم حذف الموصوف
 واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار
 بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى
 البذل تقول انت لي مكان صروا اي بدله لان البذل كائن
 مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البذل في الاستثناء
 لانك اذا قلت جاء لي القوم بدل زيد افاذا زيد الم ياتك
 ثم جرد عن معنى البذل لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل
 مكان مستويا صا ربيعي مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى
 الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل
 غير ظرف بحسب المعنى المراد فالصريون نظروا الى معناه
 الا صلي اذا المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاته
 ذلك ومقتضاه النصب والرفع فيون نظروا الى المعنى
 المراد فجعلوه في حكم الخبر قوله والمراد ببعلية المسند اذا
 باسمه وخبر بما يصير اجها وخبرها والظاهر في العبارة ان يقال
 المراد ببعلية المسند لدخولها ان يكون انتفاء واقعا بعد دخولها
 قوله فالاجناد الواقعة بين اجزاء الخبر لا يقال وكذلك الاسناد الواقع
 بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول
 في ذلك الاسناد قد غير دخولها قال كاسر خبر المبتدأ في اقسامه قال

الشيع الرضي ما حاصله ان خيرة قد تختص ببعض الاحكام منها ان
 خبر كان لا يكون ما ضا عند امره و مستويه و ما عند اليهم و فيمضي
 ان يكون ما فيها الا مع قد ظاهرة او مقدرة و كذلك ان الوافي اصبح
 و امسى و اضحى و ظل و بات و كذلك ينبغي ان يكون الوافي يصح زيد
 يقول و حوانه و الا و اي مما في باب الميكن مالك نجوة في خروج
 حير ما ما صه يلاق فلا يقدر و ما في قوله تعالى و ان كان قد صدق
 و صبح ان مالك هو الحق من مضي خبر جار و ليس و مادام و كل
 ما كان ما فيها من ما زال و لاراك و مراد منها اما صار فلكونها
 ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي اليه و المستمرة و ان جاز مع
 القريفة ان لا يستمر الحال المقل اليها و ما زال و احوانها بلانها
 موضوعه للاستمرار و ما يصلح الاستمرار هو الجاهل و الصفة و المضارع
 لانه يضارع اسم الغافل و اما ملو ام فلا يهمل المصلحة لاجل
 الماضي الى محلي الاستقبال فاليها و اما ليس في النفي مطلقا حكما
 مومل في ميبويه و المستعمل للاطلاق هو الجاهل و الضمير للمضارع
 قوله و كذلك لك اذا انتفى الامر ب اما ما وقع في بعض التفاسير في
 قوله تعالى و ما زال الشك عليك هو ان تلك خبر فاعلم ان ذلك مبني
 على ان الصفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك الدعوى قوله وهو
 كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد قال في صل الناس صهيون قال
 الشيع الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو و ان كان اسمها ضمير
 ما علم من غائب او حاضرا فاعلم ان طلب العلم ولو بالضمين اي ولو كان
 العلم بالضمين و جعل لذن و اخوانها فاعلم ان ذلك مبني فاعلم ان

لدن كنت قائما قوله وهي ان يصبح بعد ان اسم وحاز بقدر معه
 اوفي عمله ونحو ذلك مع كان المزدلفة واذا لم يصبرين
 الحبيب فقولوا هو جهنم ان راكبا فراكب وان راخلا
 فراجلا اي ان كنت راكبا فراكب وان كنت راخلا
 فاجلا قال اربعة ابدال الشيخ الرضي وبما جزمنا ان
 ان لا مع ما بعد قائما ان صبح رجوع ضمير كان المعدر الى
 محل رما عدي بحرف جر نحو المرأة يقتول بها قتل به ان سيف
 سيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايض بسيف وحكي عن
 يونس مورت برجل صالح ان لا صالح اي ان لا يكون
 المورود صالح فالمرور صالح قوله ونصبها بحوز في انه يمتد
 فعل لاثن نحو جري خبر اسم له ورعها قال الشيخ الرضي
 في رفع الاول ضعف معصوي ولفظي اما الاول فلان مراد منكم
 ان كان نفس عمله خير الا ان كان في عمله امر معه خير واما
 الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في سورة الفصحة
 جذبه شيعه كبير ولا سيما اذا كان البحر حارا ومجرورا بخلاف
 حذفه مع اسمه الذي هو كسرة ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا
 فان قلت لم لا يقل ولا رفع كان التامة قلت يضعف نقل يرها
 لقلة استعماله ولا يحذف للتخفيف الا كثيرا لا استعمال ولكن
 الشهرة التي على المحدث وغا قوله فكان حراة خير اما صح
 وخول الغاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له
 من الفاء قوله فاصل اما انت لان كبت قال الكوفيون ان

ان المتوحدة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عرض من الفعل
 المحذوف وقد قال الشيخ الرضي لا اري قولهم بعيدا من التصواب
 لمساواة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا ستقامة التعليل واما اللفظ
 فلمجيبي الفاء في قوله * ابا حنيفة * اما انت ذنفر * فان قومي
 لم ياكلهم الضبع * ولا يجوز ان يكون صلة لان كذا ذنفر
 متعلقا بقوله لم ياكلهم اذ يسبغ نقد يم ما بعد الفاء عليها
 مع اما الشرطية فلا بد من نقد ير فعل هنا عند البصريين من
 نحو قوله يفتخر ويتكبر ثم قال الاول ان ان الشرطية كقائمة
 الاستعمال مع كان النافعة فان ينفذ شرطها جازا
 لم يغير من صورتها وكذا ان حذف واحوبا مع مفسر كما في ان
 زيد كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وعجب تغيير صورتها
 من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما لتكون كافة لها من
 معنيها ما يحذف الشرط ثم لا يحلوا لها عند ذلك من ان يحذف
 الحذف كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وحسب
 في جزائها الفاء نحو اما زيد فمطلق اي ان يكن شيئا موجودا
 فزيد منطلق فلا بد اذن من اقامة جزمه مقام الشرط وان
 كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثنائها قال المنصوب
 بلا التي لنفي الجنس من فمترتبة فلا يرد نحو لا غلام رجلا
 غلاما حسبا من انه منصوب بلا ولم يل لا قوله اي لنفي صفة
 الجنس اي لنفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى التبعائية
 والدخول لا يخفى انه لا حاجة عن تعريف المنصوب بلا التي

هذا الا انه يخرج بقوله يلها نعم ايضا الحاجة اليه في تعريف اسم
 لا ولعله قال ذلك لم يسمع قوله وهذا اليه وكاف في حد اسمها وقيل
 في اخر اجده ان ادا الذي عند اليه خبرها وعلمه ما ذكرناه مع
 حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها قوله
 وهذا القدر كاف انه ان المرفوع بعد ما معرفة كان او نكرة
 كما في اصفا فالصريف غير مانع اللهم الا ان يعني بذلك دخول
 عليه العمل فيما قبله او بسببها به ان قلبي لما تقول في قوله تعالى
 لا تشرب عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم بفعلكم ولا ما صم
 اليوم من امر الله فان بحر في البحر صلتان للمصدر واسم الفاعل
 وهما لا يتمان بل دون ما تصما فتكونان مشبهتين بالمضاف مع
 انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول
 مع مجزورة خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني
 بان قوله اليوم خبر اي لا وجود ما صم اليوم ومن امر الله
 متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يصح من امر الله لا خبر منه
 كما جعل الجار في الصورة الاولى خبر الا ان حرف جر الذي
 موصلة المصدر وان يجعل خبرا عن ذلك المصدر ومشتاكان
 او منفيا ولا يضر تفيد به اتفاق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير
 المصدر واسم الحرف الجار الذي موصلة لا سم الفاعل لم يجران
 لجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك ما وعلى ان بك خبر
 من ما قوله اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان
 راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم

فمننا كما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر في جمع الموات السليم
خلوفا لما في ثني فانه يسميه على الفتح قوله بلاقوتين لانه وان
لم يكن للتمكن مشابه فمنع من الدخول على الي وممنهم من
يسميه على التكرار مع التثنية كما سالا صاعدا الى ان التثنية
للمقابلة قوله والمياه منهم من كذا ان هذه المياه اعراب لان
المتنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين يصون
اسما واحد اوقد مر في باب النداء انه مضارع للمضارع قوله
لانه جواب ولانه لنص في الاستغراق والنفي بدون من
الا متغرافية لا يفيد التثنية الاقراء ان ما جاء في رجل
لا يفيد الاستغراق ولذا اجازيل لان او رجال بخلاف
ما جاء في من رجل قوله لان الامة الى الاسم الصحيح يرجع
جانب الاسمية فلان المضاف الى الاسم الصحيح لا يكون مبنيا
الا نادى التثنية مشرك ونحوه قال والتكرير وكذا وجب
التكرير في اليكثرة المتصلة بلا اذ انتمت صلها لان القرينة
على ارادة نفي الجنس نصب التثنية او بناء وقد انتفى فلا بد
من التكرير للتثنية عليها قوله لكونه مطلقا فيكون معنى اراد
تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا انما قد ر
السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا الكفى نعم اولا قوله
لا شتاره ولقوله عليه السلام افضاكم علي قوله ويقوي هذا
التأويل اعلم ان نزع اللام واحب على التأويلين سواء كانت
اللام في الاسم نفسه او في ما اخذت اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن

اذ الله والرحمن لا يطلقان على عباده تعالى حتى يقدر تفكيرهما
 اما النزاع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في
 الثانية فالامم واضح ولما كان النزاع على التاويل الثاني واضحا
 كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتصغير بمفعلة مقويا
 للتاويل الثاني قال وفي كل لاهول ولا قوة اية لاهول من المعصية ولا
 قوة في الطاعة قوله فانها بحسب التوجيه تريد عليها لانك اذا
 فتحتهما احتمل ان يكون لاهول في الموضعين لنفي الجنس وان يكون
 في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا راعتهما احتمل
 اربعة اوجه احد ما ان يكون لاهول في الموضعين لنفي الجنس ملغاة
 من العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها
 ان يكون في الاول بمعنى كبر والناية زائدة ورابعها
 ان يكون الاول للتهوية والناية زائدة واذا اختص الاول
 ورفعت الثاني احتمل ان يكون الرفع محذورا على موضع
 اسم لا التهوية ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعته على
 اية اجماع وان يكون للتهوية ملغاة وان رفعت الاول وفتحت
 الثاني احتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتهوية
 قوله وخبرها محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية واما
 جاز في ذلك مع انها معلون لانهما بحكم الماخلة في حكم واحد كما
 في ان زيد اوان عمرو قائمان قوله اية لاهول ولا قوة موجود
 لا لاهول موجود ان قوله ويجوز ان يقل ولها خبر واحد عند
 مشعر ميبوه فان لا ملة عند مشعر في المتبوع والتابع اما عند

سميويه فلا يجوز نقل خبر واحد لان لا عند مع اسم المبنى
 مبتدأ أو المعطوف منصوب فلا يتم تقع الخبر بعاملين مختلفين فيجب
 ان يقدر لكل منهما خبر قوله لان لازمة قال التميمي الرضي
 يجوز يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن يغنيها عن العمل
 لجواز الغائها اذا كان اسما نكرة غير مقصولة بشرط التكرير
 سواء الفصحى الاولى او النامية او كليهما قوله والاني معطوف
 على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في ان قوله
 وضعف المضعف الشيع الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس اذ
 لم يثبت في كلامهم حمل لا حمل ليس ثم لم يروا لكون الاسم
 بعد ما مر فوما والخبر محذوف فانه لا راجع ولا مستصرح فظنوا
 انها عاملة حمل ليس والحق انها لشبهة لكنها ملغاة للضرورة
 قال واذا دخلت الصيغة دون الجار فانه اذا دخل الجار
 خبره وجعلت بلا مال وغصب من لا شيء وربما فتح نظرا
 الى لفظة لا كما بيني مع الا الزائدة نظرا الى لفظة قال اما
 الاستفهام ظاهرا مبالغة المهر السمر في البلية لكن لا ينصرف فيها
 لجواز ان يعني التقرير والانتكار لا لتوبيخ لا وان يصرف
 العبارة من الظاهر ويقال انما احسن الغلبة بالذبح لمكان
 الخلاف فيها قال السمر في لا يكون لوجود الاستفهام وقال
 سميويه لا يجوز حمل التابع على الموضوع في صورة التمني
 اذا التمني يغنيها عن الخبر فسير اسمه مقصود لا معنى الاغمار
 اتنى الغلام قال الاندلسي ما نقله الشارح قد مره قوله وأما

قوله الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء اخره يدل
 على محصلة تبيين * المحصلة المراد تحصل تراب المعدن تبيين
 اي تبيين ثغره كذا ا قوله لمكان الاتحاد اه اي لثبوت الاتحاد
 ذاتا والاتصال لفظا وتوجه اللفظ اليه حقيقة لانك اذا قلت
 لا رجل ظريف اي كذا فكانك قلت لا ظريف قال ومعرّب رفعا
 يتصبا بمصدران نوميان والقول بانه منصوب ينزع الخافض
 ضعيف لانه سماه في ان ان قوله ويجعل مرفوعا قد مر ان
 القياس مضي الخبر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توافيق
 المناوي لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان
 مفردا انكسرة والمفهوم كلام الشيخ الرضي جواز البناء
 والتاكيد اللفظي يجب بناءه واما المعنوي فلا يكون في المنكر
 وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجري
 مجي ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المنشئ والجميع
 المذكر العالم والاسماء الستة الا ذوقا انه لا يقطع هذا عند
 المظهر واما عند الشيخ الرضي فالاول لان والاب والاغ قوله
 واجراء احكام المنشئ عليهما لما زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب
 بالمشابهة بالخاص اذ لو كان كذلك لنون لا اباله فكما ينون
 لا حسن وجه ولم يحذف النون في لا غلامي قوله اي مشاركة
 الاسم لا تخمين يضاف يعني ان منورة هذا الترتيب منورة
 بالامانة باللام وهو حال اعتبارا لاضافة لوجود اللام مشاركة
 بالنسبة المقدرة فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني

فلا يعتبر فيه انه في صورة اضاف وانه بهد الاعتبار مشارك
 له قوله وهو الاختصاص جازل الاختصاص اصل معنى الاضافة
 لان غيره من التعريف او التعاني الاخر قد يلحق به قال لفساد
 المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الجمع والتعريف وفيه
 ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا العمل على هذا التغيير
 بقصد النصب من غير تكرير لا تخفي اذ لا يتيسر مع المعرفة قوله
 ولا يتخلف الامع وجود الخبر كما لا يجذب الخبر الامع وجود
 الاسم والعلة واحدة قال خبر ما ولاه قد يلحق لا التاوي كما في
 ابت وئمت لتأنيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل ح الا على
 حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او حني اوان او ههنا مستعارا
 للزمان نحو لات حين مناص و الغالب في حين النصب بان
 يكون الاسم محذوفا والتقدير لات حين حين مناص وقد يرفع
 بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين حين مناص موجود
 لا ولا يستعمل الا محذوفا عما احد جزئي الجملة قال المشبهتين
 في النفي اه قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النجاة
 والحق انها المطلق النفي قوله اي خبرية يعني ان الضمير راجع
 الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا ينقل
 عن احد رفع اسم لا ونصب خبر ما قوله واما بنو تميم فحيث
 لا يدعيون اه وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيلة
 التي تعمل فيها من الاسم او الفعل لتعيين متبنيها
 في موكزها وما مشبهة بن الاسم والفعل قوله نافية مؤكدة

وألا فالنفي على النفي يفيد الإثبات وفيه ان هذا المتخالف ما
 قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متقفي المعنى إلا مفصولا
 بينهما قال أو انتقص النفي بالانقل من يونس انه يجوز الاتصال
 مع الانتقاء بالانقل نشد في ذلك ما ورد في الخبرين ما لم يجر
 وما طالب الحاجات الامعة ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر
 من الاول اي دوران منجنون وان معذبا معذبا ما لم يجر ما لم يجر
 ومن قناهم كل مصرق فها مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم
 الخبر او تقدم ما ليس يظهر على الاسم المتقدم على الخبر فلا
 يجوز ما زيد امر و ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر
 فما منكم من احد منه ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر
 كان او مجرورا بالباء الرائدة قوله فحكم المخطوف الرخ حلا
 على المحل قال الشيخ عبد القادر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر
 بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على ما لم يجر ما لم يجر
 كثير اما يقع خبر ما مرفوعا عند انحرالها من العمل قوله يعني
 الجريمان للواقع فلا يتوهم ذلك وقوله لفظا او نقدر بالم يقل
 او محلا لان المراد ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر
 كما هو في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بل لانه قوله على علم
 المضاف اليه على علم الاضافة لا يقتضي ان ما لم يجر ما لم يجر
 قوله والمضاف اليه كل اسم ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر
 قوله لكن المشتمل على علامة اهم منه لجران ما لم يجر ما لم يجر
ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر

الضمير للتصميم على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف
 اليه مضافا غير المضاف اليه المذكور اولاً بان يكون اعم من
 المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف
 اليه المذكور مضافاً له مختلفين بالمضاف اليه حقيقة قوله اي
 ما افترضا كان أشار الى ان قوله لفظاً غير لكان المقدر وجاز تقدير
 كان قياساً فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير
 في تراكيبهم وجاز ان يكون حالاً من حرف جر لا اختصاصه
 بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوصل
 وفيه ان المصدر لا يقع حالاً الاسماهاً واما جاز المجرى قياساً اذا
 كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اقامها بسرعة وبطء
 والقول بان اللفظي والتفديري من اقسام التوسط لا يخلو من
 تحمل قوله وهو التجريدان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان
 حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دورياً لان
 الخفاء في المجرور باعتبار المجرى فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف
 على التجريد لزم الدور قوله اي منه لخاصته يعني ان التجريد
 بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى التمسك باللفظ وان المعنى على
 تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض
 عليه بان الحسن الوجه لم يجرّد تنوينه ولا ما قام مقامه
 للاضافة واجيب عنه بان ما قيل الحسن الوجه الحسن وجهه على
 ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشيع بضمزة جزئية والضمير
 الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه تحذف الفاعل

مقام التنوين من فاعل الشيع بجزلة حرة من ذلك الشيع
 فلم يرد بقوله من نوني التثنية والجمع الحصر وما الضارب
 الرجل فحمل على الحسن الوجه قال الشيخ رضي ما ليس
 فيه التنوين والعون يقد ر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون
 يحذف كما في كم رجله وحواج ليست الله والضارب الرجل
 لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الفلام زيد لصحة ذلك التقدير
 لا كما نقول لا يلزم من تحقق شرط شيع تحقق ذلك الشيع لجواز
 ان يكون مشروط بشرط اخر وهو مهنها تعريد الاضافة المعنوية
 من التعريف قوله حيث ليسوا قائلون بتقدير حرف الجر اذ
 لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه موهو ولا في ضارب زيد لانه
 متعد بنفسه ففي ما مل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس مهنها حرف
 جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا
 الاضافة عمل الجر لانها اذا عملت كان ذلك لنيابة محرمها لجر
 قال الشيخ رضي يجوز ان يقال حمل المضاف الجر لما يشابه
 المضاف الحقيقي تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
 قوله لانها تفعل معنى اراد بها قام بالغير وهو معنى التعريف
 والتخصيص و اراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ
 قوله صلا متبا انما قد وما اذ لا يصح حمل قوله ان يكون اه على
 الاضافة المعنوية لان حقيقتها نوبة شعر الى شيع بواسطة
 حرف الجر تقدير يراد بها معنى ومن البين امتناع الحمل
 في عالم يقل فعلامته المعنوية ان يكون اه لان الكلام مسبق

للاضافة المضمومة لا لعلو ما بها قوله كاسم الفاعل ا والمنسوبة
 قوله واما مسا وكان المراد بالساواة المساواة الشاملة للصرافة
 والمساواة قوله واعم مطابقا كاحد اليوم فان الاحد هو
 يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد
 وهذا الحال في الباقين وفي المسجد الجامع وطور سيناء
 والامماء اللازمة للاضافة مثل عند ودون ولدى ولما
 لم تستعمل مقطوعة فاذا قطعت وجهت تنافرا لانه غير ما نرى
 قوله ولا يحتاج فيه الى التكاثر اذ قيل في تصحيح اضافة كل
 الى رجل ان كلا لا حاطة جزئيات كلّي اضيف هو اليه واضافة
 الجزئي الى الكلّي يعني اللام لكن يستعمل اظهار اللام الا
 بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا واللام للعكس من الاضافة
 وذا لا يجوز وفيه يجوز ان كلا لا حاطة والجزئي والفرد ملحقان
 بجانب الجنس اليه كما يقرر في الميزان فتصح اضافة الجزئي
 الى الكل ما يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي والفرد قوله فان
معنى جنوب اليوم يعني ان هذا والاضافة بادني ملازمة ويكتفي
 في الاضافة بسنن اللام ادني ملازمة نحو كوكب الصرقاء لسهيل
 اي كوكب له اختصاص بالمرءات الصرقاء ملازمة انها تخرج في
 في التهي لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شأن النساء
 المدبرة المهمة لا يوجد فيها احياها قوله واما الاضافة بمعنى
 من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزوم ارتكاز مجاز كثير وذلك لان
 الاضافة بادني ملازمة مجاز قوله كما لا يخفى لا نرى ان نحقق

الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم . يهودية الفعل وتعريفه قوله
 قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان
 لواحد مادل عليه المضاف خصوصا صية مع المضاف اليه ليست
 بلباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان نشير به الى
 غلام من بين غلمان له زيد خصوصية زيد اما بكونه اعظم
 غلاما له واشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين
مخاطبك وبالجملة يحسب يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر
 الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة
 الى واحد معين وذلك كما ان ذ اللام في اصل الوضع لواحد معين
 ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى
 انه مخالف لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين
 معهودة الفرد ومعلومية الجنس او موصولة للمعلومية سواء
 كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعروف بلام الجنس
 يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام
 افرادها وبعض غير معين وفي ذلك بحسب القرائن ثم فالكلمة
 المحققين ان الاضافة كاللام يلا فرق واما كلام الشرح فليس سره
 فيجوز ان يصرف الى هذا ابا دنى عناية قوله وليس يجري هذا
 الحكم في نحو غير ومنه انما قال في تحويل شتمل ما هو بمعناها
كسبك وشبههك ونظيرك وسواك الشيء لك وانما لم يستثن
 لعل لا يعتد بها القائل ويجوز ان يقال اختصار قول ابي سعيد
ذهب الى الحق اضافة لغوية لا فيها بمعنى اسم الفاعل فان

المثل بمعنى المائل والغير بمعنى المغائر واضافة اسم الفاعل
اذ لم يكن للماضي لفظية سواء كانت للحال او الاستقبال او غير
ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك
ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته
قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحدا مة وصل بطنه نكرتين
وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا مضاف
الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره
كتعرف الشيخ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى
المضاف الا ول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف
نعرب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وسيجوز ان الضمير
الراجع الى نكرة غير مختصة بكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم
معروفة تعرف المضامين وكذا ان كان نكرة مختصة بشيى وكذا
ينبغي ان قوله صدر ببلده ورئيس قبلته ونادرة دهره ونحو
ذلك انتهى وهذا التحقيق اندفع الد والذ الذي يتوهم في امثال
هذه اكثر اكتب قوله لتوخواهما في الا بهما لان مماثلة زيد في
صفة لا تختص ذاتا وكذا مغاير لهما فانه يشتمل كل ما في الوجود
الاذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد هكذا قال
ابن السيرين وقد صرح ابن السراج في قوله تعالى تعمل صالحا
غير الذي كنا نعمل فجاء خلوهم كان فسادا وضدا
الصالح فوجب ان يكون غير معرفة لا يكرر توصيف صالحا
واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لصفة ولئن سلم انه لغة محمودة

على غالب حاله لان غالب حاله علم التعريف ويمكن ان يجب
ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره
بقوله اذ اقص قولہ نکر بان يجعل أكن اقال الشيخ الرضي اراد به
مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر واصافه او اراد
ما هو الغالب في التنكير هو اراد ان تنكير العلم اذا اضيف
لا يكون الا اكن لك قال الشيخ الرضي وعندني انه يجوز اضافة العلم
مع قاء تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو
متصف به معنى تخويز الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في
النداء الا زيد واحد قوله لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في
يادي النظر قوله لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة
الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد جعل للمعرفة ملوا اضيف
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيها يعني اصل التعريف
قوله وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الاحكام المذكورة
هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما
قوله بل فيها زوال تعريف الحاصل فانه حاصله ان العلمية لما كانت وضعا
ثانيا ازال مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما
لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة
الى المعرفة لادت الى احكام تعريفين في الارادة قوله من
ترفع اللام فقط قوله قل ذلك الرمة ثلث الاثافي اه نقل قدس
في الحاشية البهشتين وهذا ايا منزلي سلمى سلام عليكم * هل

الازمن الاتي مضمين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى *
ثلث الاثافي والد يار البلاع وقال في هل يرجع اي يرد جواب
السلام وفي او يكشف العمى فمن المستخير الذي هو في عمى من
حال سلمى وفي ثلث الاثافي جمع انفية وهي واحد من
الاحجار النلك التي ينصب القدر عليه او في البلاع جمع بلقع بمعنى
الخالي قال صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان الصفة المشبهة جائرة العسل ابد افيما هو فاعلها واضدبتها
اليه لفظية وان اسمي الفاعل والفعول يعملان في المرفوع
والظرف والمصدر سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
او الاستمرار ويضافان الى مرفوع موجب نحو زيد ضامر بطنه
ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مورت بوجل
قائم في داره ~~محمود~~ مضر وب على بابه بكر ويعملان في ضمير
ما ذكر من المفعول به وهما اذ احكان بمعنى الحال والاستقبال
او الاستمرار او اضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على
الاوليين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد ياول بعض الاسماء
باسم الفاعل او المفعول المستمر فيضمير الاضافة لفظية كما ياول
المقيد بالمقيد والعبر بكسر العين اوضحها وسكون الموحدة بالعا
قوله ونحو مصارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض
فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو ما ~~المفرد~~ يوم الدين اذ اجعل بمنزلة
الماضي لتحقق وقوعه او اعتبار معنى اللام كما في صاحب المال
فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به ~~اخصا~~ كما اعلم

بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قال ولا تفيد
 لا تخفيفا في اللفظ اي الا تخفة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ
 الاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة والاحتراز عن
 تخفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله واضيف القائم اليه
 بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها
 اذا الرفع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
 فركبوا في الاضافة اللفظية مثل ما روي في الاضافة المعنوية
 من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية
 قوله والمراد ان المشار اليه لا يخفى ان المجموع المركب
 من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يمكن لكل واحد
 من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة
 وامثالها انما يقال لبناء لاحق على سابق وانما لا باللاحق
 على السابق ولا يخفى ان ذلك منتهى القياس الى انتفاء التخصيص
 فيجب ان يجعل قوله من ثمه اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف
 او يرتكب مجاز كما يقال فلان قاتل تلك القبيلة مع انه ليس
 الا قاتل بعضهم قوله وعلى هذا يكون الانسب انه لان اصله مذكور
 صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قال
 خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء قوله واجاب
 المحرر واجاب بعضهم بان الامتناع لا يعمد اليه وان كانت مفيدة
 ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى
 الجواب الذي هو الاصل لئلا يؤول ما عرضت الاضافة لاجله

قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب
 يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات
 المطلوب قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر
 ضعيف في التركيب لاني الاستدلال قوله اذ لا يفسد فيه ما فيه
 شبي لان رواية الجرم مشهورة وهو كافي في الاستدلال قوله
 يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كقولك قوله
 وفيه وجهان اخران اما الرفع فبمعنى لخلو الصفة عن الضمة واما
 النصب ففيه محل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله
 يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة الشارحين حيث فسروا
 كلام المصنف كذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر لكن
 المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قيا ساعلى المظهر
 ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من
 مذهبه واسند القول بالجواز الى الرمانى والمبرد في احد قوليه
 وحار الله فان حملاى لمحموليته اى لحاملتهم له بناء على
 جعله مفعولا للفعل المفهوم اي جوزوا حمل قوله ولم يحملوا الضارب
 زيد اه بقي على هذا التقدير دون تغدير السابق شبي وهو انه
 لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك
 على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق اذ حاصله ان حذف
 التنوين في باب ضاربك ليس له منفعة بل لاتصال المضمير لا
 التنوين واتصال المضمير بماية التثنية سواء كان الضمير منصوبا
 او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب ان ينظر الى الوجه

أم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب
 الضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد علي
 من العجز ير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان
 الاضافة اللفظية تغيد التخفيف قلنا لعل المص لم ير هذا القول
 او قال بان التنوين قد وباحتال الضمير فان اتصال الضمير
 انما ينفذ في التنوين لفظا ~~من~~ ف من التقلير بعد اعتبار
 الاضافة كما في حجاج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز
 الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل
 على ضارب زيد قلنا بين المالين فرق وذلك لان الضاربك
 مشابه لضاوبك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس
 الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف
 جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى قوله
 ويرد على القاعدة الاولى اذهب الكوة ~~من~~ الى جواز اضافة
 الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او
 التخصيص متمسكين بمسجد العجا مع واخواته وجر د قطيعة
 وامن له فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضعف للتخفيف
 بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد
 هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان
 هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير
 المستلكن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيعة قطيعة جرد
 جرد ~~من~~ جرد ~~من~~ للتخفيف بهذا التنوين والتخصيص و

قس عليه ايمناه واجاب المصريون بالتاويل كما اشار اليه المصنف
 بقوله ومسجد الجامع اذ قوله متاويل بمسجد الوقت الجامع وذلك
 الوقت هو يوم الجمعة كما هو هذا الوقت جامع للناس في مسجد للصلوة
 فاضافته كاضافة سيف شجاع قوله وثانيهما الح قال الشيخ الرضي
 يجوز عند من يجعل الجامع مسجدا ثم يخاف المسجد والجانب
 والصلوة وبقلة المحتملة الي من المختصة لفائدة التخصيص
 وحاصله ان اضافة المسجد الي الجامع من قبيل اضافة التمام
 الي الخاص وكذا اقياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة
 كاضافة طور سيناء وصلوة الوقت وبقلة الحبة وجانب اليمين قوله
 متاويل بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس
 قوله وبقلة الحبة الحفاء انما نسبوها الي الحق لانها تنبت
 في مجاري السيول ومواطي الاقدام وقال منيل جرد قطيفة قال
 قدس سره في الحاشية جرد خرد ريشه از كمكي وفرسودكي
 انتهى قطيفة جادر بجيد صراح قال اسم مماثل للمضاف
 اليه في العموم والخصوص اراذ المشابهة في شمول الاطلاق
 وعد منه كليته واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه
 وبالعكس وكل ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث
 وبالعكس قوله سواء كانا مترادين ايجاز القراءة اضافة احد
 المترادين الي الآخر للعنف متساوي بالاستعمال وتبعه الشيخ
 الرضي قال بخلاف مل كل الدواهم وعين الشيخ وكثيرا حي
 زيد اي ذاته وشخصه واسم الهلام عليهما كلمة الهلام

واغظه والمشهور ان اسما مقحم قوله فانه اي المضاف لم يجعل
 الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله تخصيص بنبيع عن حدوث
 الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسروق
 لقائفة الأبنافه قوله هو اء افادت اء يعني ان الاختصاص
 ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح الما لان قوله واما
 اذا كان للجنس ففيها خفاء اعلم ان الشيع بمعنى الموجود في
 الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه
 وبمعنى يسارق الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني
 والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه
 لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشيع نفس مفهومه مع قطع
 النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق
 في الذهن فهو فرد من افراد الشيع كمفهوم الانسان بالنسبة
 اليه وح يكون العين اعم منه بوله يحمل احد هما على المدلول
 اء من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على
 الدال ذ ووذوات ومحصرا فانهما اذا اضيف الى المقصود
 بالنسبة كقولك ذ اصباح الحج وقت صاحب هذا الاسم وذات
 صباح اي مبداء صاحب الاسم وليس منه ذ اصبح لان الصبح
 ما يشرب في الصباح فمعنى ذ اصبح زمان هذا الشراب قوله
 جاءني مدلول هذا اللحن لا ذ لهذا المدلول لان نسبة المجيء
 الي الذال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولان اللعب
 بغيره تبين ان الذال الذي يقيد به الا هم مع زيادة مدح

اذ لم فاذا كرا ولا يغني غناء الاسم ولهذا لا يقدر مؤن القلب
 على الاسم بل يوجرون عنه فيذكر عنه على سبيل الاتباع
 بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع وهو غا او منصوبا قوله غالباً
 والمغلوب لا حكم له فان من غزى من هلب سلب قوله وهو في
 حرف النخبة ما ليس في آخره حرف الكسر بل انظرهم في احوال
 او اخر الكم قال او الملحق به معنى الالواء الصريح كون اغرابه
 بالحركات كالصحيح قوله لثلاث بلزم الابتداء بالسكون حقيقة فيما
 اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكون في المنذر
 فيها لا متقللا لها في حكم الابتداء بها قال فان كان آخره
 يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان قوله لمسا كلف
 اء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسريارم قبل الياء للتفاسد
 في الصحيح والملحق به وزأوا ان حرف المد من جنس الحركات
 جعلوا الالف قبل الاء كالفتحة فلها فغير وما الى الياء ليكون
 الكسر قبله قوله ولا تقلب الف التمنية قيل كان الواجب على
 من ان لا تقلب واوا الجمع ياء اللاتين وحب بان اصل الالف
 عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جاوز هذا بل القلب لا مر
 استحقاقه لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلبه الواو في
 مسلمي فانه لا مر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو
 والياء ومكون اولهما لا يترك الالف المطرد للالتماس
 يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء الفتحة لان الاء
 الساكنة اذا كانت قبلها فتحة نقلت واوا قال الصريح الياء

قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء او اجب اذ الم يود الى
 الملبس اما اذا دى الى لبس وزن يوزن فانت مخير في ابقائها
 وقلبها ككسرة فجولى في جمع الوى اذ يشبه فعل يفعل قوله
 وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكنة
 مع الالف في قرأة نافع محياي وماتى اما لا جراء الوصل محرى
 الرفف اولان الالف اكثر شدة من اخويه فهو يقوم مقام الحركة
 من جهة صحة الاعماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف
 كل اذ كرهه الشيخ الرضي قال فلاخي واخي له قد م الاخ على الالف
 ليرافق قوله تعالى يوم يغفر المرء من اخيه وامه وابنه واما تفليم
 الاخ على الالف في الاية فلرعاية اسلوب النرفي قوله فالحال في
 اخ آه او فيقال في اضافته بعضها الى ياء المتكلم اخي واخي وعلى هذا يكون
 عطف قوله واجار المبرد وعطف قوله وتقول حمي عليه عطف فعلية
 على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على
 اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابوان قوله واخي مالك بصيغة
 المخاطب فاللف من سره في المحاشية اوله * قد را حلك ذا المجاز
 او قد اربى * وكتب علي قوله قد را اي فضاء وقال ذا المجاز اهم
 سوق بحنى ومعني اري اظن انتهى وقوله اري بصيغة المجهول
 قوله مع انه يحتمل فلا يصح اببات من ذهب لمجرد الاحتمال قوله
 يا ابي جبع اب فاصله ايمن كاخمن جميع اخ قال ونقول اي
 امرأة قيل انما صرح بالفعل تحرزا عن نسبة الجعم والهن الي
 فيه ولو قال يقال لكان اولي للتحرز عن نسبتها الي المخاطب

مع ان اضافة اللحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى
 الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف والشئ جعل صيغة تقول
 للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قال قيل اخ واب وحم ومن
 وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدل ليل اخوان وابوان
 وحموان وهنوان والثلاثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال
 كبا واخاه واحماء ولان قياس فعل صحيح العين افعال كحبل على
 احوال وامن فلم يسمع فيه اناه حتى يستدل به على تحريك عينه
 وموثنه وهو شبه لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا
 لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من
 فتحها واذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون يكتمرات ولام الخامسة
 هاء وعينها واو بدل ليل افواه وعينها سائلة لانه لا دليل على الحركة
 والاصل السكون والتدليل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فضلا
 ساكن العين معتلها يجمع على افعال كحرف وحواف والنماهوضت
 الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيما هوضت الميم عن الواو
 لئلا يودي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الازراب
 عليه وتنوينه وقد جمع الشارحين البدل والمبدل منه قال
 هما نغثا في من فموبها وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء
 وهي اللام قد مت على العين قوله بالحركات الثلاث التابعة
 للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الازدواج بلاهم
 اهني فوك وفاك وفيك قال وجاء جماع لم يراع في الذكر
 درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كل لودعسا ويد بخبأ

وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كوشاء قال وذو اعلم
 ان عينه وارولامه ياء اما الارل فلان مونه ذات واسلمه ذوات
 بدل ليل ان مشاهذ واتا حذف عينها لكثرة الاستعمال واما
 الثاني فلان باب الطي اُغلب من باب القوة والحمل على الاغلب
 اولي ووزنه فليس عند الغراء والمشهور ان وزنه فرس اذ
 لو كان كفاس لغت به في المونث واوه ياء ابحطية ولا يدل
 اذ واه جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر قوله لانه وضع
 وصلة اه قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب
 مثلا لم يقاتلهم ان يقولوا احاء نبي رجل ذهب فجاؤا بذو واوه
 اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام
 مما لا يقع صفة لم يثبوصل بد والى الوصف بهما وان كان بعد
 الموصل يصير الوصف والمضاف دون المضاف اليه واما اسماء
 الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها
 الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب وايطر لرحا ف المضاف الموصوف
 به والمضاف اليه ضمير **و** وعلم لم يجز فها مها مفاعله قوله كقول
 الشاعر انما يعرف اه ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع
 في كلام بعض المتأخرين واصلي على نبيه محمد واله وذويه فلذلك
 اقتباس من الاء الما ثور قوله ومكانه خص المضمر اه يعني
 ان المضاف للمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص
 لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي
 ذو وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل

الشد وذ نحو* ولكني اريد بها الذوبان* قوله والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي
قوله كالكامل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره الكامل
ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله
متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في المرتبة المادية وان كان
في المرتبة المائلة او الرابعة مثلا بالقياس الى غير كالمصفة
الثالثة والرابعة فغوله ثان لبيان الحال لا للتصيير ومنهم من
قال المراد بالناني هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب محوم مجازو
هو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصلح التعريف على المعطوف
المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا
ان يراد السبق او التأخر بحسب المرتبة فوله بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انها متغايران شخصا بحسب
القصد فلا يرد القصد بقراءت الكتاب جزءا جزءا لان اعرابه حاوِل
بحسب القصد ظهر في موضعين قال من جهة اي المقتضي
للاعراب قوله شخصية فلا يرد المفعول الذي من باب علمت مثلا
اذ جهة نصيحا متمثلة نوحا لا شخصا قوله ناش من جهة اء وان
كان لغیر ما دخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان
المجيب المنسوب او لا حد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون
المقتضي لا عراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان
المجيب المنسوب الى غلام في فصل المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه
مطلعا اللهم الا ان يواد المعية في الاتساب اليه لان المعت

هو المعوت بحسب الدلائل قوله ثم ان لفظة كل اذ وكل الفظة التوابع لان
التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقدمتان
زيد قال بيان الجمع والمنع قال النعت قد مر على ما قرأ التوابع
لان اكثر استعمالا واوفر متاعه كما ينبغي قال يدل على معنى
اي على حالة ثابتة في مشوقه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار
متعلقه قد خل فيه نحو جاءني رجل حسن ظلامه قوله اي دلالة
مطلقة بما صله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة
لموضع هيئة غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول
المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة
فصنعتهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العالم
الى صاحبها وفيه انها غير داخلية في التابع فلا حاجة الى قيد
مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع
السليم ومنهم من قال وهو المصير انه لدفع توهم ان الحال داخله
فيما قبل هذا العيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على معناه
اللغوي ومنهم من قال ان لاخراج التاكيد مثل جاء القوم كالمهم
فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشؤرا لكنه قيل بزمان النسبة
ولا يخفى انه يعفى امر البذل مثل اعجنبي زيد علمه وعطف البيان
بمثل جاء زيد صد يعك والعطف مثل اعجنبي زيد وعلمه واما
اعتبار قيد الهيئة في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا
للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد
فقيل الاطلاق لاخراج غير ضروري قال وفائدته ليس من

وظيفة النحو قال وقد يكون لمجرد التناوؤ وقد يكون للتعميم
 نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد
 الفقيمو وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض
 العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة الموصدة ان
 الاولى موضحة مفسرة والناية حقة والفرق بين
 الايضاح والتقرير وقبل الفرق بينهما ان الموصدة توكل
 بعض مفهوم الموصوف كأمس الدار ونفحة واحدة والكاشفة
 تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها المحققون بالمرحلة
 وهما بحث وهما ان كلام الطويل والعريض والعميق نعت
 وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك
 الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مما للجسم عند جمهور
 الاشاعرة فلما لا يشبه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف
 المجموع لان المجموع معروف على ان هذا الجواب لا يحري
 في مثل الانسان الحيوان الناطق فالظاهر في الجواب ان
 يقال ان المجموع نعت واحد الا ان انما به احري على اجراءه
 كما في مرآت الكتاب جزء اجزاء البيت سقف وحدران
 قوله اوله كان غالبه حاصل كلام المص في شرحه قال السمع
 الرشي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
 فلذلك امتنع صبيو به نحو من بيت رجل اسد وصفا ولم يستضعف
 بزيد اسد الا في الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره
 لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قال ولا فصل

بهن ان يكون مشتقا وغيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو
 لان بهن لا يضاف الا الى متعددا ولا حد الا مرين فلعله جعل
 اوبعنى الواو وانما اتى بهادون الواو ليشير الى استقلال كل
 من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد
 الى المشتق وذلك لانهما لا يقع بين المتقابلين قوله اذا كان وضعه
 متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعي السام
 للوضع السرمي الذي في المجاز فلا يرد نحو مرت بنسوة اربع بناء
 على ان اسم العدد في المجهود مجاز ونحو مرت برجل اي رجل
 بناء على ان اي هذه استعهامية استعيرت للكامل البالغ غاية
 الكمال في مدح اوزم بجاء مع انه مجهول الحال بحيث يحتاج
 الى السؤال منه فالغرض المعنى المراد بالمعنى الحالية التي هي
 الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينص على ان اللام ليست
 صلة للوضع قوله فان التميمي اه ولذا يجب ان يكون له موصوف
 لفظا ونقليرا قال نحو مرت برجل اي رجل اي هذه تكون
 وصفا لذكره ومضافة الى ما هو معناها ويقرب منه كل وجد وحق
 يكون تابعة للجنس معرفة ثانى او نكرة وتكون مضافة الى مثل
 متبوعها لفظا ومعنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع
 فيه من خلالي الخير ما يعرف في جميع الرجال وجد الرجل اي
 كان اي ماسواك هذا وحق الرجل اي كان من سواك باطل
 قال وبهذا الرجل يعني به الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة
 دون غيره نحو مرت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان

استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال
ان قيل لم لم يجران بوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على
ما وصفت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال
مررت بشخص رجل وبسبع ابد كما يوق بهذا الرجل قلت لتجرد
الموصوف في منله من فائدة زائدة على ما كان ما يحصل من
اسماء الاجناس ولولم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد
الشخصية راسدا يغيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل
يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب اذ كان
مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء حاصري الارض والاسماء
اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف
حاضرا قال وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا
للعلم والمضاف الى المضمرة الى العلم والى اسم الاشارة لان
الموصوف اخص او مساو او ما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة
ذوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بل لالة هذا المعنى
قوله لا المعرفة الا معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه
لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى
معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعروفة من اقسام
الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت
يوافق المنعوت تعريفا وتنكيلا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس
بمعروفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه
بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من ان قام

رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن
 ابوه زيد قوله لان الدلالة على معني اه قد سوى الشيخ الرضي بين
 نعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان
 الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد قوله
 لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها
 معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يضح فائدتها وهي
 ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشاء
 لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة
 قوله الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية المحكمة بقول محمد وض
 كقوله جاء وابذل هل رأيت الذئب قط اي بسدق مقول
 عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب
 علمت مثل وجدت الناس اجز قله قوله واذا لم يكن فيها
 الضمير الربط يكون اجنبية اي لم تكن مما لا لنفس الموصوف
 ولا متعلقه وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير
 كما في خبر المبتدأ قال ويرحف بحال الموصوف الجار والمجرور
 مفعول مالم يسم فاعله قال ويحال متعلقه المتعلق اعم من ان
 يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلالم او ماله ربط
 الى ماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد قوله
 يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حاله
 باعتبار نفسه في حصول الفائد قوله في عشرة امور انما تبعه
 في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه

به قال والتعريف والتكثير اجاز بعض الكوفيين وصف المكرة
 بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهاده بقوله تعالى ويل لكل
 همزة لمزة الذي جفع مالا والجمهور على انه بدل او نعت
 مقطوع رفعاً ونصباً واجاز لا خفش وصف البكرة الموصوفة
 بالمعرفة قال والامراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد
 بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعاً من اجزاء كوصف النطفة
 بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج وله
 او فعيل الى هير ذلك كما هم التفضيل المستعمل بمن قال والثاني
 يتعبد في الخمسة الاول ثلاثة منها ذكراً مجعلاً بقوله في الاعراب
 ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف
 نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجروح يطابق الموصوف
 في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه ح من قبيل وصف
 الشمع بحال نفسه تحلاً وذلك لان نصبه على التشبيه
 بالمفعول والجرتابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير
 فاعلاً تحلاً قوله لانه بمنزلة ية متهنون غلماناً لكن ضعف
 فاعل ون غلماناً اقل من ضعف يعقدون غلماناً لان الالف
 والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة
 فانهما غلا متان قطعاً قوله وحمل عليهما ضميراً لغائب اجاز
 الكسائي وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور
 يعملون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمرة معنى
 الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب

والغيبية وفيه ان الضمير الراجع الى الاسم الفاعل والمفعول
 وال على معنى الوصفية كخرجه ويمكن ان يدفع بان ذلك
 المعنى اذ كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف وانما رلى
 ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف
 او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقله
 والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا اقرب
 به او اكتفى به فوقع الدليل موقوع المدلول كما في نسخة
 الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم
 من جمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو
 الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اول فلان
 الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق
 او حيوان ناطق والحمل على الفصوص والمساواة بعد التوصيف
 مساواة فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم
 لم يوصف ذواللام اة على ذلك الا ان يعتبروا متخذا م بان يكون
 ثمة اشارة الى الاخص ^{باعتبار} ويحسب اصطلاح النحويين
 ان قيل لا بد في الا متخذا م من الضمير كما يدل عليه تعريفه
 واجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوله فان
 قوله من ثمة في قوة قولك من اجله قوله لانه المقهر لا يجوز ان
 يكون المقهر الا صلي متخذا في الرتبة عما ليس مقصود ا قوله
 ان اعربها المضمرات قال الشيخ الرضي هيون المتكلم والمخاطب
 اعرف ظاهرا واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله

بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة
لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاعتقال
بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما
تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا
لم يفصل بين اسم الاشارة وصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان
اسم الاشارة اعرف من المعروف باللام لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا والمدلول المعروف
باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول محذوف اللام اما
المضاف اني احد الا ربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه
سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه اما عند الجرد
فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى مضمرة ولا يوصف المضمرة
قال الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول فسر بالمانلة
في التعريف حتى لا يختص بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه ولا يخفى ان ذات الملل لولم يبين ليس فيه كثير فائدة
فهذا اعينه بقوله اي ذي اللام^{١٠} فانه جعل الاضافة تهديفة
والاشارة الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال فيه امر
وهو ان الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي واخواته
دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه
اسم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف
الي مثله الا عند من يجعل المضاف ادني من المضاف اليه

الشارحون فسروه بذي اليلام وح ينتقص بالاية المذكورة واجيب
 عنه نارة بان المراد ما هو ذواللام صورة وثارة بان الموصول
 مع صلته في قوة المصروف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة
 الضارب وفيه تا مل قرله او انقص منه ينبغي ان يدعي ان
 الانقص لا ينحط الى درجة ما هو ذون المضاف اليه حتي يثبت
 المدعي قوله ان المشار اليه انسان بذليل الاشارة والمرد وقوله
 بل رجل بقرينة تذ كبر اسم الاشارة والصيغة قال العطف هو في
 اللغة الامالة لعب هذا القسم من التابع به لامالة حرف
 العطف ما بعد الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف السقي لانه
 يكون مع متبوعه نسبا واحدا لان كلامه ما مقصود بالنسبة
 قوله اي فصل نسبته الى اخره في صلته على مثل البيت سقف
 وجب وان حفاء قوله بالسنة الواقعة في الكلام اي في الكلام
 الذي فيه متبوعه لئلا ينتقص بجاء زيد اخوك لا غيرا وجاء زيد
 وممرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه و
 هو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد قوله لانها غير
 مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع
 بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر
 اسويه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر والمنسوب
 اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة وان
 المذكور بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك انك اذ ابينت
 شيئا بشيئ فالمقصود هو المبين والبيان فوجه قوله واجيب بان

المراد أنه فهم أن بدل الغلط ثلثة اقسام احد ما انك غلطت بالمبدل
 منه بحسب الواقع يسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غلط به
 بمثل هذا نجم بدوهم وثالثها انك نسيت البديل فذكرت
 المبدل منه من غير سبق للسان ثم تداركته ولا شبهة في أن المبدل
 منه في تلك الاقسام ليس توطية فيدخل بدل الغلط في حد العطف
 لو لم يكن قوله بتوسط اختلافه وقد يجاب ايضاً بان المراد
 بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون
 مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انواع الادراك
 اعني التحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد ان اولا
 فباعنيا راصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لا شتراك المعطوفين
 بهما مع سابقهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار
 كونها على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف با واما ما لا ي
 النسبة في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو
 التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببيل لان المتبوع
 قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه بيل وقصد التتابع قوله ولما تم
 العمل به يحتمل معنيين احدهما ان قوله بتوسط حكم خارج
 عن التعريف واخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد ومهر ولانه
 يوجب زيادة توضيح فكانه من تنمة التعريف اولا بقصد تمثيل الحكم
 ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيد
 تاخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك
 في تعريف الابرار قال يتوسط بينه الاظهر يقع فكان فيه

تجريد اقال واذا عطف اي اذا اريد العطف لا يعاد الرفع
كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة قوله لانه
قد طال الكلام وطول الكلام قد يعني هما موالوا حب نحو قولك
حضر القاضي امرأة والخافض عورة بالنصب قوله واعلم ان
مذهب البصريين اشارة الى انه خالف القبيلتين لانه اوجب
التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب
الا احتسائي قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من
انه اذا لم يحجز لعطف تعين النصب مثلى جمعت وزيد ا قوله
حرفه كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الا سمي
الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين
فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التمس نحو غلامك وغلام زيد
وانت تريد غلاما واحدا لم يحجز الا اذا قام قرينة دالة على
المقصود قوله بل ليل قولهم بيني وبينها ذبيل لا يضاف الا الى
المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو هورت بك وزيد و
ان امكن ان يكون للباء اللامني معنى اذ يمكن استيفاء معنى
الجار والمجرور به سبب الاستيفاء له معنى لكن لما كان مجتلابا
كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين قوله كما في
الحرف اه يعني ليس باقل من الحروف الزائدة قوله مستبد اين
بالاشعار وبقوله تم تسالون به والارحام بالجرف في قراءة حمزة
واجب عنه بوجهه احد ما نقله الى الباء وبيد ان حرف الجر
المقد لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لا فعلن وثانها انه

معطوف على مقدر والتقدير وبألا يوين والأولام وقالها
 بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله وانقوا
 الله الذي تسألون به وقسم السؤال لا يكون الامع الباء و
 لما كان القسم انما يكون لتأكيد ما هو المقصود في الكلام
 لم يصح حوف القسم الى قوله تعالى تسألون لان المقصود الامر
 بالانقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا وترك
 اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذ لم يكن القراءات السبع
 متواترة قوله وقويما لظاهروا وتقوي قوله كالأعراب في كونه
 من الأحوال العارضة لغيره نفسه ما لان للعامل دخلا فيه نعم
 تأملية الأعراب كذلك قوله لقصد عدما التحسين بناء على ان
 الاضافة للعميل الذي مني قوله او محمول اليه اعلم انهم جعلوا
 العمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض
 عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذ لم يكن له مرجع كضمير به
 رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه
 الشيخ الرضي من ان الضمير الموراجعة الى النكوات اذ لم يكن
 تلك النكرات مختصة بحكم وصفه كانت نكرات قوله اذ لو نصب
 او خفضا ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وهو معطوفا
 على زيد حتى يكون من بابها لعطف على معصولي بما مل واحد
 لا متناع عمل ما في الضمير المتقدم قوله فتعين المرفع اليه محتمل
 ان يكون مبتدأ او مفعولا عليه والمعالم يذكر هذا لا يستلزم
 لانه في قوة الفعلية فيصير بمخرلة خطفه الفعلية على الاستنية

قوله بان يكون معاهما السببية لا العطف كافي اذ القيمة فأكرمه
 او يحكون معاهما السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع
 قوله لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما
 بالسببية 'فأد الشيع الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها
 الضمير كالصلة والصفة وضرب المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى
 متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى مترابطة
 منه او لا وبغرض ذلك جاز تجرد احد هما عن الضمير اكتفاء
 باختصار ذلك لان ذلك لا يتعلق بجعل المجموع امرا واحدا
 فتقول الذي جاء في غروب الشمس زيد لان المعنى الذي
 بعقب محييه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو
 فلما كان للجمع المطلق لم يجر ذلك فيه الا اذا ساعدته القرينة
 على التعلق بان نقول الذي قام وقعد تهمل في ذلك لزيد قوله
 واكرر لشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين مختلفين
 بعد انضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على ما طه
 فان مما طه م الجواز في فعل العامل لا بعد معمول ولذا جاز
 العطف على معمولي عامل واحد قوله هذا اي هذا العطف
 وان كان انه كانه اشارته الى دفع ما قيل في هذا المقام من
 ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجر
 منافي للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق
 فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجر
 العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف

بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع
 بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن المصواب المبالغ
 في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب
 الظاهر لكننا نتكلم بامتناعه لقيام الدليل المجلي وهو قيام حرف
 مقام عاملين وذلك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف
 واذا اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه
 عليه ان عدم الجواز لا يمتني على تلك الارادة فانه ثابت
 علي نقد يرمد منها فلا فائدة في التعلق قوله لكنه لم يجوز
 عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب
 المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا
 ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيد اني الدار وصو
 والجرة فانه مستنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالمجرور
 وبين المجرور وان مذهب سيبويه والغراء المانع مطلقا واما
 المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه
 ويتأخر المنصوب والمرجع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب
 وان لم يكن على هذا الوجه لم يجوز يندفي الدار والجرة
 صر وضمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء اخر الكلام
 واوله لان المخبر به في الاول مؤخر وفي الثاني مقدم واما استدلال
 بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع
 وهو الصابغة المذكورة انتهى جازم كلامه ومن هذا التفصيل
 ظهر ما في كلام القضاة اما لا فلا نه نسب الجلالة الى الغراء وذلك

غير صحيح لانه وافق سيديوه واما ثالثا فهو ان المفهوم من كلامه
 ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناء وليس كذلك لان المتكلمين
 يجوزون الا في مادة متفق عليه واما ثالثا فهو ان ما استثناءه
 قاصر من الضابطة قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الغراء
 جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار الخ فانه يتبدل
 عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيديوه فانه
 لا يستثنى قوله بل يحمله على حذف المضاف حتى يكون من
 باب العطف على معمولي عامين واحد قال التاكيد جاء بالهمزة
 وبالحوا واغلب به العطف لان العاطف وهو لم والغاء قد يزداد
 في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى فلا سوف
 تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله تعالى لا تحسبن الذين يعرفون
 بما اتوا ويحسبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبهم بمعة قوله
 اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك
 شاك في العلوي في باب العفو اعظم من ان يوصف امر في التقري
 في باب الفقرة امر قيل في النسبة تمييز من الذات المذكورة
 او المقدرة وكانه اراد به تمييز حسب المعنى من الذات
 المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشئ او من الذات المقدرة
 اذا كان نه معنى الشان قوله يعني يجعل حاله اي الحالة المفهومة
 منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه
 مفهوم من زيد وكما ان الا حاطة مفهومة من جاء القوم
 كلام لانها اشتهرت بالقوم الي جامة معينة فيكون حقيقة في

مجموعهم قوله اي في كونه مسوياً له ولذا اطلق التسمية قوله
 وذلك الدخ يكون تكريرا للفظ لا بالكثرة المعنوي فانه غير نافع لما
 قصدت به من دفع الغلظة ودفع ظن العجلة ذلك اذا قلت ضرب زيد
 نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمر وقلت نفسه بباء اعلی ان
 المدكور عمر ووقس عليه الصورة الاولى قوله يدكر كل واحد جمع اه
 قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنية
 والاحتجاج لا باعتبار نسبة الفعل لم يصفوا الالفاظ الدالة على
 هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال
 جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى
 غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ
 الدالة عليها الالفاظ جمع بان الاغلب قطع من الاضافة وهذه
 الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرب من بعضها لم يجمع الا منصوبا
 على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجمع الا تاء على انه تأكيد
 وهو كلاً ومنه اجمع ومتصرفاته واخواته ولا تجميع الا تاء بعد
 مضافة في الفعل ير على راء الحليل وربما نصب جمعا وجمع
 حاليين على فلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن
 بباء زائدة نحو جاء القوم بجمعهم بخلاف عيسى فانه يؤكد بها
 مع الباء وبذلك واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويشتعمل على
 اجل ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاصل كما في لا ارا ما رجعا فاغير
 تأكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافات كيد
 وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيداً

ومرة حالاً وذلك من الدلتة وما فوقها نقول جاءني القوم بلهم
 ولا يوحى ثلثة واخواتها الابل ان يعرف المخاطب كمية
 الابل وقبل ذكر التاكيد والال لم يكن تأكيد ابخلاف الوصف
 في نحو جاءني رجل رجلك ثلثة قوله اما الابل والعطف فظاهر
 خرجها به لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو ان
 المبدل منه في معكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا
 لتناهيها قوله واذا دته اوضح متبوعهما الخ وكل اينبغي
 ان يقال واذا دته الكشف والتوكيد مثل نفحة واحدة ويحكم
 ان يقال في الثلثة انه خاتمة بقوله في النسبة او الشمول لانها
 لا تقررا من المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر
 قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المض في اخراج
 الصفة الموحدة مثل نفحة واحدة ان تقريراً من المتبوع لا يتحقق
 بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل
 على معنى النفحة اذ لا دلالة فيها على النفع اصلاً وايضاً ان واحدة
 لا تقر ومعنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل
 على معنى الموحدة التي هي مدلولة للنفحة واجاب بان الموحدة
 مستفادة من النفحة ضمناً لا قصداً اللهم اقترض الشيخ الرضي
 على من لا يجهايت بان المدلول انهم فان اجمعون في قوله جاء
 الرجال اجمعون بقر المدلول الرجال تضمناً لا مطابقة
 لان كوكبهم مجتمعون في المجيع بمعنى انه لا يشذ منهم احد
 مدلول اللفظ من جميع كونه جمعاً معرفاً باللام المشار بها

الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان
 اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل
 في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله
 تعالى وسجد الملائكة كلهم اجمعون لان كلا دال على الاحاطة
 و اجمعون على ان السجود في حالة واحدة قال وهو لغظي
 ومعنوي ولا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللغظي الا
 اذا كانت تلك النكرة محكومة بها ولا تكون كذلك بالمعنوي مطلقا
 عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بظن واجمع
 دون نفسه ومنه اذا كانت النكرة مطروحة المقدار كد رهم
 ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله اي تكرير اللفظ
 الاول وما به تكرير اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو
 لغظي ومعنوي راجع الى المعني المصدري للتاكيد بطريق الاستغناء
 ولا يخفى بطلانه واعتراض عليه بان صاحب المفصل ذهب
 الى ان زيد في قوله يا زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع بدق
 هذا الحد عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه مقرون
 كما هو الظاهر ورجح يكون تاكيدا قطعيا ويجوز ان يذكر زيد
 الاول على انه توطئة للذكر غيره ثم بدله ان يفصله دون ضميره
 فذكره ثانيا بهذا الطريق لم يحكم يكون زيد الثاني بدلا لجازان
 يكون شبيها واحدا مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين قوله واحكما
 بدكر المرادف اعتراض عليه بان اكتم والخو به مرادفة لاجمع فيكون
 تاكيدا لفظيا مع انه عدل ما من المعنوي واجيب عنه باننا لانسلم

المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون
 ذلك طاريا بغل ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع
 ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لا جمع بل هي تاكيد بما
 اكده اجمع واما قول المصداق واكتع واخواه اتباع لا جمع ليس
 معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعني انها
 لا تستعمل بدونها الخفاء معنى الجمعية فيها قال ويجري في اللفاظ
 كلها اعلم ان الموكدا ما مستقل يجوز ان لا ينداء به والوقوف عليه
 او غير مستقل وغير المستقل ان كان على حرف واحد يتكرر ويتكرر
 معناه في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على
 حرف واحد ولا واجب الاتصال جائز تكريره وحده نحو ان
 زيد قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور
 التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير
 الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع
 المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو
 زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بها لاخرة هم كفارون
 قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد
 اللفظي على خبرين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وانها ان تقويه
 بخوازم مع اتفاقهما في الحرف الاخر ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة
 اصناف لانه ما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هو لمريا ولا يكون له
 معنى صلا بل ضم الي الاول لتبيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان
 لم يكن له في حال الايراد معنى نحو قولك حسن حسن فحسن او يكون له

معني بتكلف غير ظاهر فهو خبيث نبيث من نبيث الثرى استغفر جته
 وقولهم احتعون ابصمون اتبعون قيل من القسم الثاني اي
 لا معني لها مفردة وقيل من البالت وذكر اشتقاقها ما ذكره الشر
 قد من سره قوله ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان
 العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب
 وقد مر فت ان العموم هو التمام واما الملا ان فلانه يستلزم
 انبساطا وشو لا والعام متبسطا شامل واما الطول فلانه امتداد
 وللعام امتداد وحمدي قوله وعن بعض العرب نفساها والاول
 اولى لكرامتهم اجتماع تشبته. حيث يوكل اتصالها لفظا ومعني
 قال باختلاف الضمة العائد في كله وكذا في جمعه قوله او الجمع
 غير الجمع المذكور السام انه لا يثبت قوله جمعه في جمع الموانع او
 ما يصري مجراه وهو سوى جمع المذكور العاقل خلا فالاندلسي
 فانه جوزاذا كسر ا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد
 بقوله ذواجزاء وتعد ويعني بطريق عموم المجاز في تناول
 الاجزاء والافراد قوله لان الكلي ما لم يلاحظ اذ جاز ان يلاحظ
 افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراد
 كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا
 وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع
 كقولك زيد انسان وكل انسان اي محكوم عليه حيوان فزيد حيوان
 كذا ذكره المحقق الطوسي قال يصح افتراقها حسا او جمعا لا معني
 افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكفي الافتراق

النحسى يدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا احرار يصح افتراقها
 حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح تركيد ذلك واجمع
 فالعيار الافتراق الحكمي قال مثل احكمت القوم كلهم واشتريت
 العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشئين اجراء يصح افتراقها
 حسا وحكما نحو اشتريت العبد فاذا اكد بكل يرتفع الاحتمال
 الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل
 انفصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع
 احرار العبد قال بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان
 لا يجمع اخضم الزيد ان كلاما خلا فالعبد فانه حوزة وهو
 خلاف القياس والسامع قال واكتنع واحراره اتباع لا يجمع
 اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلاً فتوبيه
 ترتيب المتن لكن يذاقش في ناخير اجمع عن ابيع فان الرخصري
 وحده ذهب اليه وتبعه المصنف قال الشيخ الرضي اما نقل يم النفس
 على العن فلان الاحاطة صفة للنفس ونقل يم الموصوف اولي
 واما نقل يمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين
 مستعرة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما نقل يم
 انكل على اجمع فلكونه جامدا وانبا على المشتق اولي واما نقل يم
 الجمع على اخراته فلكونه اظهر في معنى الجمع اما نقل يم اكتنع
 في الصحيح على اخويه فلانه اظهر في افادة معنى الجمع لانه
 مقتضى ان يكون كنع اي يلم قال بها نسب الى المتبوع فيه انه يفهم
 منه ان البذل لا يجوز من المنسوب قال دونه ظر فالنسب

أو حال من المستتر فيه أي متجا وزا من المتبوع قوله
 بل يكون النسبة إليه توطئة لهذا غير ظاهر في بدل الغنط قوله
 لأن متبوعه مقصود ابتداء أو متبوع البديل لا يكون مقصودا
 ابتداء أمواء كان مقصودا انتهاء أو لا قد خل فيه يا زيد زيد
 أن جعل بل لا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث
 التأكيد لكنه صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك أن هذا
 التقدير أظهر من أن يقال لأن المتبوع لا يكون مقصودا إلا
 ابتداء أو لا انتهاء مع أنه لا حاجة لنا في إخراج المعطوف
 ببل إلى قوله ولا انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه إلى التابع
 مقصودة ولكن اثباتا أن قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء
 أن الاستثناء تكلم بالباقي وأن الحكم في المستثنى بالاشارة
 لا بالعبارة فكيف يصح القول بأن النسبة إلى التابع مقصود فلما
 إذا أردت تطبيق هذا التعريف على هذا مذهبهم فلا بد من تخصيص
 ما ذكرناه بالاستثناء المحض أو من أن يقال أن قولك ما قام
 أحد إلا زيد لما كان في قوة قولك ما قام أحد غير زيد كان
 البديل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود به سلب القيام وح
 لا حاجة إلى تعميم النسبة قوله وبذل الاشتمال قال ابن جعفر
 إنما قيل له ذلك لاشتغال المتبوع على التابع لا كاشتغال الطرف
 على المظروف بل من حيث كونه ذكرا لا عليه أجمالا ومتقاضيا
 له بحيث يبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكر الثاني
 وينبغي أن يحمل كلامنا على ما أشرف من سره على هذا قوله فالأضافة

في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة
 في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين
 على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع
 من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لوقري والاشتمال
 والغلط بالرفع بجذوف المضاف معطوفا على قوله يدل الكل
 لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام
 ارفق بين من المذكور والمقتد والنائب منابها المضاف اوقري
 بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا اري عطف البيان الابدل
 الكل كما هو ظاهر كلام جيبويه قوله والبيان فرع المبين ولو
 لا المبين لم يات به قوله الا الغلط فان كون الثاني هو المتصود
 دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
 وجعلته ساط الحكم فكذلك قلت جاءني زيد من قطع النظر من
 ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيد اخاك فكذلك قصدت
 بذلك المن على المخاطب وارادت ان الاحكام وقع عليه
 من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان قوله
 بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
 فلوم يمكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن يدل
 اشتمال فلا تقبل في يدل الا شتمال قتل الاميرسياقه وبني
 الوزير والكلاء لان الملابس مؤنوم معين قوله بخلاف ضربت
 زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لا خراجه
 واخراج ما ذكره قوله فيدل على فيه اى لولم يلزم ثبوت

قسم خامس قوله نظرت الى الغمر فلكه فيه ان المسبة الى
المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثال
بدل الاشتغال وكذا المثال الاخير قال بعد ان غاطت
بالقص وشرط اهلوب الترقى بالنسيان او بسبق اللسان قال
الشيخ الرضي الاخير ان لا يوجد ان في كلام الفصحاء ثم قال
ان وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببدل قال بغيره قيل
لم يدل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه جمن ذكر لم يدل كر
بشيئية كونه مبدل لأمه او متبوعا بل بحشيئية كونه غلطا قوله واذا
كان المبدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة
من معرفة قال دالمعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل
هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك المعت اذا
استغيد من البدل ما ليس من المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس
طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عن
المص انه جعل هذا رحما لتوصيف بدل الكل واما وجه توصيف بدل
البعض والاشتغال فقل قال لانها لا بد فيها من ضمير يرجع الى
المتبوع ليعلم انه بعضه وملا به فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان
مفصلا لكان موصوفاً به قوله ومضمرين نحو الذين لقينهم اياهم
قال الشيخ الرضي انما صح ذلك اذا تقدم لفظ الذين ونحو ذلك
والسحابة يوردون في هذا الموضع يجوز بدله اياه وهو باكين
لفنائه لرحوهما الى شيخ واحد وقد انفقوا في مثل اسكنك الجنة
وزوجك الجنة ان انت باكين فكذلك المسمى حاصل كلامه

ان البدل يغيد ما لا يغيد الاول وما ذكره من المال لا يغيد
 الا ما يغيد الاول فلما ان البدل يغيد هنا ان ما ينبغي ان ينسب
 اليه الفعل ليس الا زيد كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله
 لان المضمر المتكلم والمخاطب اذ قيل ولا نه يلزم ان يكون شيع
 غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز
 ابدال هذا من الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلوليهما
 واحد اقل لا يغيد زيادة على ما يغيد البدل منه وفيه ان المفهومين
 متغايران غاية ما في الباب انها متحدان بحسب الذات قوله
 فان الخانع فيها مفقود فيغيد ما لا يغيد البدل منه قوله واني
 على نافة وبراء عجفاء نقباء الدراء پشت ريش شدة والعجفاء
 لاخر والنقباء هود هله ناي قوله ان كان فجراي كن بديل
 يحسن فاجر قوله ان جعلناه بمعنى المصير اي ضمن فيه معنى
 الجعل قوله لانه ذكر في حد المبني لفظا المبني لا يقال جار ان يكون
 المبني الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد
 كسبه لانا نقول لا اعتبار لهل الاحتمال والالام يصح الاعتراض
 على تعريف المبني بانه تعريف الشيع بنفسه والظاهر ان السر
 في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه ومجازا في غيره فلما اريد به وجهه
 لا مفهوم له كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم نقل وامر المخاطب
 كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معرنا
 كقولهم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في تعريف العرب هو هذا المناسبة
 لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما

يشهد عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد فعل يعني انه اراد
 بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره
 صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة مفعية للغراب
 كإضافة أي الموصولة وبهذا التحقيق ان دفع ما يتجه عليه من
 انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة
 مؤثرة للبناء لا ستلزام الد ورولا مناسبة قوية لا ستلزامه
 التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل
 لجميع تلك المراتب قوله اما بخصوص الاسم معنى المبني الاصل
 تحقيقا لا توهم فلا يلزم بناء التشديد لان تضمنها لواو العطف وهي
 لا حقيقي قوله فكلما او ههنا لمنع الخطو لا للشك فلا ينافي التعريف
 ان قيل في أي شق يدخل فاق في قولهم غاق صوت الغراب احسب
 بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير
 مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمي به الغراب من صوته
 لانه ليس كلمة فلا يكون معروبا ولا عينيا قال والقباه غير من
 حركات البناء بالالقاء دون الانواع لعدم اختلاف اثارها قوله
 أي القاب المبني من حيث حركات او آخره وسكونها والقاب
 البناء المفهوم من المبني من حيث علامته يعني الالقاء حركات
 او آخره وسكونها والالقاء علامة البناء التي هي حركات وسكون
 الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون
 مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رحلتين ولا يطلق عليهما العلم
 والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا

قال الشيخ الرضي وعندني ان اطلاق الرفع والنصب والجر على
الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز
نسبة للمائب باسم المبوب قال ضم وفتح وكسر ووقف سمي
الضم ضم الحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لا فتاح الغم في
التلفظ والكسر كسر الانكسار الشفة السفلى في التناظ به
والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري قوله وبالعكس يعني
يطنون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد
ان الحركات اذ ورد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم
والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك لاختصاص من قوله بالقباه
لان لقب الشئ مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه
ان تلك الامور القاب لحركات المبني لا بخصوصها قوله لانهم
كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون
على الجزم بخلاف الحركة قوله حيث قال بالضمه وبعاقد يناقش
فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه قال والكنايات
والاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان
وفلانة قال والاصوات فيل انها ليست اسماء لانها ليست
موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء فلها
علما منها فلان المضمر قد مد على ساثر المبنيات اذ ليس في شئ
سما اعراب ولا نزاع في بنائه وليس ايضر فيه فساد الالتباس
وعلة بنائه احتياجه الى حضوره وتقديم مكني عنه قال ما وضع
اي اسم وضع فلا يرد النقص بحمل كاف ذلك قوله من حيث

انه متكلم فيه ان ايا في مثل اياي مثلا ضمير على القول المختار
 مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني
 منه مع فاع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما
 يفهم تلك الحثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها
 تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن
 ان يجاب اذ هو بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لعين المراد
 لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله بد لفظ المتكلم
 والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما
 ولهذا اوضح انك متكلم وانا مخاطب وكذا يخرج ان عن الاتحاد
 بالتفسير السابق لان المراد بالتكلم والمخاطب ذاتهما لفظا المتكلم
 والمخاطب وهو ان المفهوم وبقيد الحثية هما ك يخرج زيد اذا
 عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من
 فسره قوله ما رضع لتكلم بقوله ايا مادة او بطريق الكناية وقال بهذا
 خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصرحا
 ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع
 صيغة للمتكلم بانه اعلى ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط وقد
 تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات للغائب
 يعني لما ليس متكلم من حيث انه متكلم ولا مخاطب متى حيث انه
 مخاطب ولهذا نقول يا نعيم كلم نظرا الى اصل المنادى ويقول
 المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانه اجازيا تسمية مكمل
 لان ياد ليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله ويخرج

هذه القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بعاريق
الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدّم داخل في
الحل بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء لظاهرة
مثل كم وكذا فلا بد منه لاجراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي اه اعلم ان
تفسير تقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا ومعنى
او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان
المقصود الاصل هو بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع
اعتراض الشيخ الرضي بان تفسيم التقدم اللفظي الى التحقيقي
والتقدم يري خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ تفسيم التقدم يري كما سرفي
بيان حكم العرب وبيان الاعراب بل نقول لعائل ان يقول لا معنى لان
يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بما اعلى تفسيره امر لانه
جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بسنخلة الذكر
ولاخفاء في ان التحمل ليس الا في جعل العهد في حكم المذكور
واما التقدم فحققيقي لا حاجة فيه الى حمل نعم لو جعل الضمير
راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى حمل في التعمد بان يقال
منلا انه متقدم لحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي انه
تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما
مفهوم من ان يخط بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم
من خسر بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله
كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب
اذا العشى يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من

باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المسموم من
لفظ واحد قوله فكانه متقدّم من حيث المعنى الظاهر ان يقال
من حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او
الواقع فيه الضمير وان كان مع غسيمة توينة خا رجية كما
قال الشيخ الرضي في قوله تم انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول
في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله تم شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال
في ضمير نعم رجلا وما الضمير في باب التنازع وللتحرز عن التكرار
وحذف الفاعل قال فملتصلا لفاء للتفسير قال المستمل بنفسه
في التلغظ بلسان التخطيب قوله لقيامه مقام العار مع عرابه
للاختصار قوله لا مانع ان قلت من المواضع العديدة وقد يقع
بين المضاف والمضاف اليه فلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا
مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قال الاول ضربت وضربت ثقيل
الا ولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربين ويضربين ليكون
افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او ان
المقصود التنظير لا استيفاء العدد فن قلت فلم ذكر صيغة
المجهول قلنا ذكره لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم
اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد ولى من بيان مبتدأ قال الى
ضربين قيل الى ههنا لئلا يحكم بالاسقاط فيلزم ان لا يدخل
ما بعد ما في الحكم احيب بان معناه الاول ضربت وضربت و

ما دون ذلك الى ضربين فيكون الى ح للاسقاط فيدل خل ضربين
 قوله وانما بـ ا بالمتكلم الصريون ببـء ون بالغائب لتجروده عن
 اللواحق ثم يراعون اسلوب الترفي قوله انا نحن قد تبدل له مرتبه
 ماء انحوهنا وقد حمل حمزته نحو انا وقد يسكن نونه في الوصل
 وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف
 قوله والضمير في انت الى انت هو ان اجما عا قال الشيخ الرضي
 هو مذهب البصريين ومذهب القراء ان انت بكماله اسم
 وقال بعضهم ان التاء والضمير وان عماد كما ان لواحق
 اياك واخوانه ضمائر عند الكوفيين وايام عماد قوله لكنهم
 وسعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة لان المشاهدة شاهد على
 الفرق فيه واعطوا الغائب حاتم المعاطب وذلك مبني على تغاير
 الواحد العائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المفصل
 كمردهي قل حاصنه قبل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة
 او مصدر كالكاذبة مصوب بحذف و فاي اخص بالاستتار
 خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها للاختصاص راي المظهور
 في هذا الباب الاختصار اما ولا فباخذ المعاني المقتضية
 لا عراب في مدلولاتها الثلاث يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة
 الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المفصلة فلانك اذا
 عبرت عن نفسك وعن غيرك باسماتهما وجدت غايبا ان الضمير
 اقل محروفا منها واما ثالثا فبعد الاحتياج الى قرينة ترفع
 الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا

التيس على المتخاطب انه زيد العالم والجاهل فيحتاج في
 المواد الى قرينة واذا قلت انت او انا هو بعد سبق المرجع ام يحتاج
 الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا
 الباب المتصل المستتر لانه اخبرتم المتصل البارز ثم المنفصل
 قوله استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا
 ادري من اي مقولة هو قال للمتكم صفة للمضارع قال مطلقا
 اي زمانا مطلقا واستتار مطلقا والظاهر ما قال الشارح من
 انه بيان للمتكم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا قال
 وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف
 قال ولا يسوغ المنفصل اه لا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره
 لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا
 كانت عاملة في التضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اذ ثم انتم
 وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتنى بابراره وكذا
 فاعل المصدر قال الالتمع ز المتصل اللام للوقت او الالتمع
 قوله اذا الاتصال انما يكون باخر العامل لان التضمير المتصل
 كالجزء الاخير من عامله واذا لم يكن قبله عامل بل كان
 موحدا ومحدوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قال او بدلفصل
 من باب ما وقع تابعا تاكيد او بد لا او عطف وكذا ما وقع بعد
 اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد
 وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث
 التباسا بالفعل الاول اما اذ لم يلتبس فالأصل في باب اعطيت

أولى والانفصال في باب علمت قال لغرض قال الشيخ الرضي
 احترازه عن نحو ضرب زيد اباك فانه لا يجوز ذلك مع لفصل
 اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عاينه
 بان التقدير يغير الاهتمام فاجاب بان تقدير الفعل
 لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لانساع الكلام بل قيل ان تقدير
 المفعول على الفعل يغير كونه اهم قال صفة حوت يعني بالجري
 ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبر ا قوله اقتصارا على ما هو
 الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف قال وما ضربك الا انا
 وان انا ضربك الا انا قوله ولكنه تأكيد لا زم لا فاعله
 هو هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا
 اختلف ما جرى عليه وما موله في الافراد وفرعيه يعني التثنية
 والجمع وفي التثنية كير وفرعه وهو التاميم فلا لبس هو
 كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكرنا فان
 اتفقا في الغيبة ايها فاللبس حاصل سواء كان المسمى فعلا
 او صفة والصمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب
 والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع
 مع المخاطب وفي غائبيته مع المخاطبين فان اللبس حاصل صا و يرفع
 بالتاكيد وما الصيغة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور
 ويرفع بالتاكيد فلصار رفع الا لبيان بالمفصل اللبس في هذه
 الصورة طرد البصريون في الجمع سواء كان هناك لبس او لا سواء
 رفع اللبس او لا وما الفعل فقل انفقوا كلهم على انه لا يحسب

تأكيد ضميره اسلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فانقلت
 ضمير المفعول في انا زيد صار به يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا
 لما كان هذا الضمير لم يوث به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز
 حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فأتى لمجرد رفع
 الالتباس ضمير لا يجوز حذفه قال واذا اجتمع ضميران و
 لم يكن مما تعذر فيه الاتصال قوله احتراز عما اذا اتساويا قال
 سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
 اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال و اجاز المبرد قياسا
 على الغائب قوله للتحرز عن تقديم احد المتساويين فيه انه
 يجوز ان يترجم الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او
 فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويدكن
 ان يدل فغان الترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال
 باعتبار الشناعة في اللفظ قوله فيلزم انفصاله اولان الثاني
 اشرف من الاول لكونه اشرف فيما نف من كونه متعلقا بما هو ادنى
 قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انما هو شين قاسود و
 لم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجد المبرد
 مذنب النحاة قال فلك الخمار لا اجتماع جهتي الاتصال
 والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد بسبب ان لا مقتضية
 في التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته جملة بالاتصال قوله
 وان شئت اوردته مفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال
 في باب علمت اولي من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول

الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المدحى فكان الثاني اتصل
 بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت را ثمة المبتدأ والخبر
 وفيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل اه ان قيل ان انفصال
 خبرا لمبتدأ باعتبار ان هاملة معنوي وقد انتفى بوجود الناصب
 فكيف يصح ابتداء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناصب
 مكس ذلك لان الناصب في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد
 قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لولا
 مبتدأ عند الجمهور ارفاعه فاعل محذوف وامر فوعا بلولا والوجه
 الثلاثة تقتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير
 المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا ان انت هو
 الضمير المرفوع المفصل ويعني بقوله اه من اوله الى اخره فيشمل
 ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره قال وعسيت اه
 انما لم يقل لولا انت وعسيت اه لاختلاف الضميرين بالانفصال و
 الانفصال ولما لم يختلف الضميران في اولك وعساك اعتبر بهما غاية
 واحدة قوله وذم بسبويه الى ان لولا في هذا المعام اي مقام اتصال
 الضمير خاصته قال بسبويه يضح فان يكون بعض الكلمات مع بعضها
 حال كما ان بدن يجر ما بعده بعدها بالاضافة واذا وليتها غداة
 تنصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان الجار اذا لم يكن
 زائدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال
 متعلقه جوابه اذ معنى لولا لك لهلكات انتفى هلاكي بوجودك قوله
 فالأخفش يصرف فيه بعلى لولا وزيل منه تغييرا ثنى عشر ضميرا قوله

وميمويه في نفسه ويرجعه ان التغيير في واحد قوله لتقاربهما
 في المعنى لان معناهما الاطعام والاشفاق فيراعي جانبي لعل وعسى
 فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان
 يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل قال وبنون
 الرفاية ويسمى ايض نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف
 عن السقوط يحفظ ذلك النون اخر الكلمة عن العكس قوله اي ياء
 المتكلم اذ لم يعمل غيره قوله لتقيا اي لتحفظ عما هو اخت الجر
 وهو كسرة في اخر احراء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين
 وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانوا كسرة اصل علامات
 الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت
 له واعبارا اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال
 ملامة له وفي ذلك مبالغ في القرار والتبعيد عن الجرود خواها
 في نحو اعطاني ريعطيني اما لطردها بالباء ولكون الكسر مقدر
 كما في عصاي وقاضي وتركها في نحو عسى لحملها على لعل قوله
 ولهد سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب
 الي المسبب ولك ان تقول ايض انه من باب رحل سبوء قال مريا
 عن بنون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد
 او لم يكن معه احد هما وانما قيام نون الاعراب مقام نون
 الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب يكون الوقاية في
 ان لا معنى لها قوله لعر وضها بالمسبه الى الكسرة العارضة للياء
 فانها الرم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قال وانت

خطاب عام قوله مع النون ظرف لقوله مخير قوله يعني ان وكان
 اه هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبيين
 سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل
 لبيت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهور رجحان لنون
 ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويختص
 قوله واخواتها بما سوى لبيت ولعل بقرينة ذكرهما فاما بعد و
 نقول في لدن انه تبع الخبر ولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيد انه
 لم يذكره مع لبيت قوله للسحا فظنه على الحركات البنائية هذا ظاهر
 في غير التثنية فوجه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب
 او انها لطراد الباب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي
 لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن
 بالضم لذي وفي الكاف الجارة كي لان السكون يعد الكلمة من الاسماء
 المتحركة ويقربها الى الافعال المبنيه على السكون والفتح والضم
 بقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخذ
 البحر في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه
 حركة اخرة حركة بنائية وكذلك التحرز عنها في الحروف المشبهة
 بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات
 فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع النونين قوله محما في
 لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين
 البلاغتين الا حرفا واحدا قال ويختار في لبيت المشهور فيه ان
 النون لازمة الا لضرورة الشعر قال ويتوسط بين المبتدأ والبحر

الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه خبر مد ومحتمل
 ان يكون بين للتاكيد وانما احتج الى التاكيد لان حق المبتدأ
 والخبر ان لا يقع بينهما فصل قال قبل العوامل وبعد ما واعترض
 عليه بان العوامل اذا دخلت عليها لم يمتقيا مبتدأ وخبر
فكيف يصح قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعد ما
 واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز
 عند المصروبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء
 الاول من الاسمية والخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدأ والخبر
 صلي حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه
 وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب
 معتبر ولهذا ابني الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس
 من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره
رأيت شابا في شبابه وصباه لا رأيت هذا الشاب في شبابه
 وصباه قال صيغة مرفوعة انما اتى للفصل بما هو في صورة الضمير
 لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوعة لتناسب
 الطرفين اعني المبتدأ والخبر قال مطا بق للمبتدأ لتساكله وقد
 يجعل مطا بقا للخبر كما قيل ان تدكير الضمير في المرفوعات هو
 باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطا با وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة
 بعد حاضر لقيما مدمقام مضاف غائب قال يسمى فصلا عند البصريين
 صمدا عند الكوفيين لكونه حافلا بما بعده حتى لا يسقط عن خبرية
 قوله وذلك التوسد ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط

فكون قوله يسمى فصلا معترضة بين الغاية والمفعول وانما
 لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية
 ولو كان المقصد بيان التسمية لقال لانه يفصل اولانه فاصل وانما
 كان يفصل لا متناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع
 قال نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا قال ان يكون الخبر معرفة
 ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في
 المبتدأ والخبر اذ اكانا نكرتين قلنا انما لم يعتبر واذ لك لان
 صيغة الفصل تفيد التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد
 نفسه القائم واذ اكان تأكيد ايلزم ان لا يقع بين النكرتين لان
 التكرار لا توكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير
 الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو علي خلاف الفعاس ينبغي
 ان يقتصر على مورد السماع واجاز الازني وقوة قبل
 المضارع لقوله تعالى ومكررا وليك مويبور واعترض عليه بانه
 يحتمل ان يكون مبتدأ اذ انا كيد كما في قوله تعالى انه هو
 القسحك وابكي وفيه نظرا اذ يلزم تأكيد الظاهر بالضمير
 وفي نظيره تأكيد المصوب بالمر فوع والجواب بانه تأكيد
 الضمير المستكن في الفعلين لكنه قد م للصور كما في انا عرفت
 ليس ذلك بالحقيقة احتمالا لا اخر لاننا نحن مبتدأ عند المحققين قال
 ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله ولانه ظرف مستفرا وظرف
 للنفى قال وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله تأكيدا
 لما قبله ويمنعه دخول لام التأكيد فان لام التأكيد لا تدخل

التوكيد قال ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية
 البتة الا اذا دخلت عليه نواصب المبتدأ فانه ح مجوز ان
 يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يعطله
 هذا وجه وجهه قال ضمير غائب لان المراد به الشأن و
 القصة وهو مفرد غائب فيلزمه الا فراد والغيبة تختص بصيغة
 الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقته له كما ذكرنا
 قوله ويحتمل ثانيه قال الشيخ الرضي ثانيه هذا الضمير
 وان لم يتضمن الجملة المفسرة فوئنا قياس لان ذلك باعتبار
 العصة لكن لم يسمع والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن
 والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر
 وصف له قوله بان كان منشاء ارباب كان ما مله حرفا والضمير
 مرفوع الى غير ذلك قوله واما جوازه فلكونه على صورة
 الفضلات هكذا قالوا وفيه انه مجرد كونه على صورة الفضلات
 لا يصح الحذف بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم
 القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف
 فارفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس
 عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف
 فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذ لم يكن ضمير
 الشأن لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان
 لا يكون حذفه ضعيفا قلت تلك القرينة لا تعين المراد الجواز
 ان يكون الجملة الواقعة بعد ما في تاويل مفرد وهو اسم لها

وخبر ما محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع
 قوله لان الخبر كلام مستقل بمكنا قاله الشيخ الرضي وفيه ان
 استقلابه لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من
 يدخل الكنيسة يوم ما او ذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ
 لا تدخل على كمال المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف
 المتصلة بقي قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما
 قلناه في الحديث قل قدس سره في الحاشية المكنيسة معبد البصري
 لا يهاذرجمع جود وهو ولد البقرة الوحشية قوله اي اسماء وضع
 كل واحد منها انما فسر ذلك لان المغير بحسب الظاهر هو المجموع
 ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تحصيل امتداد
 واجل بين الخيل وما يعبر غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون
 الا الى محسوس مشاهد قوله فلا يرد ضمير العاقل ولا يرد
 ايهر ان هذا تعريف الشيع بما يساويه في المعرفة والجهالة لان
 المعروف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة
 بل لذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحيا كما اشار اليه اريد
 لئانه بالاشارة المعلوم لكل واحد ومن الظاهر ايضاً انه ليس
 تعريفاً للشيع بنفهم كما يروم لان الماخوذ في المعرف جزاءه
 بل فطرته وانما يكون كذلك لو كان نفسه مأخوذاً فيه قوله محمول
 على التجوز تنزيلاً منزلة المحسوس المضاهل اذ ما من شئ الا
 وتدل لاعلمية قال وهي ذلك اللذ كرلالم يصح حمل ذاعلى هي لعودة
 الى الجمع احتاج الى توحية فقال بعض المحشين قارة بان قوله

هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة التي بعده
 تبينه والاولى ان يقال اي وهي فيما سنذكر وتارة بان ذا خبر
 بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ
 محذوف اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ
 حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لدار
 الجملة خبر للمبتدأ الاول بتقدير العائد اي وهي ذا ومنها فنحن نذكر
 وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبر محذوف والجملة خبر
 المبتدأ اي هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع
 ان سرور الكلام ليس على نسق ثم قال ولثناه ذان من باب
 حذف الموصول اي الذي لثناه ذان وفيه ان جواز حذف
 الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا
 اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا
 الباب اي ما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه فظهر لك
 ان توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل في الحال اه
 فيه ان قوله ذا جزء للخبر على تحقيقه فان نظيره البيت سنف
 وجد ان وجزء الخبر ليس مستنداً بالحقبة بل المسند المجموع
 قوله قدم اه يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى
 والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجهين متماثل فتناس
 سره في الحاشية وقيل ان مهنا بمعنى نعم وهذا ان مبتدأ
 لساحر ان خبره وقيل ضمير الشأن مهنا محذوف اي انه هذا
 لساحر ان قوله بقلب الالف ياء افان الياء قد يحذف من جمل

التانيث نحو نضربين قوله والياء هاء الان الهاء قد تكون
 مبدلة من تاء التانيث في الوقف قوله توصل الياء لحصولها
 من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا ينش من لغاته اه لم يرد
 التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثني الا اذا نكرت ولا يتكرر اسم
 الاشار في قوله واذا كان مقصورا يكتب بياء لان هذا حال الالف
 المبهمة اصله مقول على مبدل للحوق يعني ان اللحق يقتضي
 اعتبار الاصل الاول ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما
 اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء لاسم الاشارة
 اعلم انه قد يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف
 وذلك باننا واخواته كثير نحو ما انا وما انتما واما هو ذا
 بغير ما قليل قوله لا متناع وقوع الظاهر موقعا فيه ان ضمير الفعل
 ولا تفعل مما يستنع وقوع الظاهر موقعا مع انه اسم فالاولى
 ان يقال لان معناها غير مستقلة بالمفهومية الا ترى انك تقول
 في ترجمة ذاك امين احس وفي ترجمة ذلك انست قوله وهي
 احرف بل كرويونث واعتبر منا ثل كبيره بفرينة تد كبير اسم
 العمل واعني خمسة قوله اي حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل
 ان يغير باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذلك للتوسط قال
 اي احرف الخطاب يكون الكاف للتوسط واللمعبدون القريب وذلك
 انه لم يوضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا
 محسوسا وبالاشارة للحسية في الاغاب الى الحاضر القريب الذي
 ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع

للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجه من هذه الصلاحية
 اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة فلما اورثت
 الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور
 صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال المتوسط واذا
 اردت التخصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام قوله
 ولما راي المهر كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لا
 استعمال كل في مقام الاخر بالثاويل كما ذكر في علم
 البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه
 لو قال وذا للقريب لم يفهم فيه الا الوضع قال ونلك اه لما كان
 المخالفة بين ذا واخوانه في البعد اكتفى به قوله اشارة الى
 كلفة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر
 زيادة ان الا في ذلك قوله بضم الهاء وتخفيف الون للقريب
 وهناك المتوسط وما لك للبعيد وتم ايض للبعيد وما بالتشديد
 اص للبعيد ومن يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قال خاصة اي اخص
 خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الامجا زر
 كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى ما لك الولاية لله الحق
 اي حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان
 للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها الزمان اي
 لا يتم اه قيل اي اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن استعمال
 المراد قوله ولا يصير جزءا ما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال
 وقال ذلك لان الافعال الواقعة لا حصولها الزمان المراد بالجزء التام

١٥ حصل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه
 الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله
 جزء الجملة لم يمكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص
 اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يمكن الا بصلة فلهذا صرف
 الشك قبل سره الجزء التام عن ظاهر قوله والمراد بالبصلة
 ما هو اللغوي كذا نسب الى المعنى وفيه ان الفاظ التعريف
 محمولة على معانيها المتبادرة ولا يخفاء في ان المتبادر معاهما
 العرفي فيل لو قال بجملة خبر به وضمير له كان اخصر و
 اوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وقصد
 بيان اسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير ومعه ان مقام
 التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف
 وان ذلك الفصل منافي لما نقل عنه من ان المراد معاهما
 اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية
 بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم فيه اللفظ لانهم
 اتخذوا الصلة العرفية في تعريفه قوله كان هذا القول مستدركا
 لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع
 ما يلم به من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى تائد لا فاقول
 اياها في تعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما
 انه يحتمل الجرم التام هو الماول بالمصدر لا الحرف المصغر
 بعضهم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ولما قل ان يقول
 لانه قل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك واللام نقص الحمد

بمن الشريطة لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي
 بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله العلم وذالاجوز
 لاثما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائزا فاضر
 العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة ينجلي بها المذكور
 لمن قامت هي به لان الضغاء في العالم حكما مؤلما مشهور
 ليس باعتبار البهية الاشتقاقية فانها معلومة لكن من يعلم لا يلتزم
 بل باعتبار مبدئ فتعريف العالم بماله العلم تعريف الشيع
 بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس
 تعريفها والالزم التعريف بالاعم لاننا نقول المراد بالموصول
 معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة
 العرفية ولا من البهية الاشتقاقية على شيع من معناه العرفي
 حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم قوله بان يقال الصلة
 اه فيه تأمل قوله وصلته اي صلة ما لا يتم اه جعل الضمير
 راجعا الى ما اجترأ الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول قال جملة
 خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلع
 المتكلم على ما يعتقل ان المخاطب يعرفه بكونه حكوما عليه
 بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية
 واما وقوع الجملة التسمية صلة كقوله تعالى الذين آمنوا فمن
 لمن ليبطلن فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية
 او ماني معنا ما كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى
 القول بان قوله و صلة الالف واللام ضم فاعل او مفعول

بمسئلة الاستثناء قوله لا غير ضمير الانذار انه قد يحتمل الظاهر
موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة شبه اللام العرفية وليست
بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول
بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد قوله جملة معنى
ولهذا يصح ولو كان بمعنى الماضي واظهر لا يكون سئلته مصدرا
والصلة لا تكون الاحملة قوله وهي اي الموصولات لاحظ معنى
الجمعة باعتبار الخبر كما ان ثابت الضمير باعتبار ان خبره
جملة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه
قال الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب
اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لهما فان الجملة
لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جازان يكون
صفة كما ان ذوالطائية لما شاكل ذبه معنى صاحب جازان يكون
صفة بخلاف سائر الموصولات قال والتي فقلب الذال تاء ا قال
واللذان واللتان وقد يشدد النون فهما بد لا من الياء في
المفرد قال والذين كاللذين لجمع المذكور من ادلى العلم والذون
في الرفع مذبذبة وقد يحذف النون من الذون فتعقيقا ومن
ياستسأل قال واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت ارمقدرة
انه بمعنى الذي وفرعيه وكل افي قوله بمعنى التي قوله المنسوبة
الى بفي طي قلت في التثنية احدي اليائين الفا والاخرى
تجمع من الاجتماع بين الياءات قال وذابل ما جاوز

الكوفون هكون ذ او جميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما
 الاستفهامية كانت اولاه لم يجوز البصريون الا في ذ بشرط كونه
 بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى
 من ذا الذي يقرض الله اى من الذي فان ذا زائدة اذ بعده
 موصول قال والعائد المفعول هو عائد الالف واللام فانه
 لا يجوز حذفه لتقاء موصوليهما والضمير احد دلائل موصوليهما
 قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدتين اذا احتسبا
 في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك
 المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او
 مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان
 لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد
 الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف
 بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له ثقلا او ينجر بحرف جر متعين
 كقوله تعالى اتسجل لما امرنا اى به ويتعين حرف الجر قياسا
 اذا جاز الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل
 للتعلاقات نحو مروتبه او بالذي مروت او بزيد الذي مروت ثم
 من هب السائي في مثله القدرية في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر
 او لا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا بالضمير حتى لا يفتقر
 سبويه والا خفف حذفها معا للاستطالة واما الضمير المربط او
 فلا يحذف الا اذا كان مبتدئا بشرط ان لا يكون خبره جملة
 ولا ظرفا فان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر

يكن في صلته فيشروط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في
 السماء له وفي الأرض له حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في
 السماء وقوله في الأرض ظرف لغو يتعلق بقوله له لأنه في معنى
 معبود أي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الأرض انتهى
 حاصل كلامه أن قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم
 المنقول لتحقيق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة أن الحذف لا يجوز
 إلا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين
 وكون العائد بعد الاليس إلا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة
 إلى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فإنه قلما
 يحذف ما قولك لا معنى لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه
 أن العائد المجرور أن كان حذفه جعله منصوباً فلا إشكال
 وإن كان قبله فنقول المفعول أهم من أن يكون بلا واسطة وإن
 كان مرفوعاً فقد عرفت أنه على إطلاقه لا يفتح حذفه بسلافة
 المفعول فإنه على إطلاقه يصبح الحذف وهذا هو المراد وأيضاً قد
 عرفت أن حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث
 أنه عائد ويجري هذا في الجواب أن في المجرور أيضاً قوله تسرين
 المتعلم أو تجهيرته التشرين التحكين والتدريس قوله وتذكيره
 أي ما ذكره في التفسير كرمثلاً بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما
 أنه يجنب تنكيرهما بمعرفة أن المجرور يحتجى كاف التشبيه لا بخبر
 عنهما إنما لا يتبين مضميرين قوله لأن الذي مضمير عنها أي بحسب
 المذكور فهاهنا ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال

فاذا خبرت عن زيداه وانما اعتبر هذا الوصف بالقيام الى زيد
 دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه
 ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها
 دون الموصول قوله اي ارفعت كلمة الذي اه لان المطلوب ان
 يظهر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبة
 الصدر وقال وجعلت اه لان المطلوب ان يصف الموصول بالتوصيف
 الذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شي من الجملة الاولى
 ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصل يوه مبتدأ
 فلا بد ان يكون نائبة وهو الضمير العائد اليه مكانه قال واخرته
 لانه خبر وحق الخبر التأخير قال في الجملة الفعلية خاصة ان
 قلت اسم الفاعل والمفعول ان يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية
 نحو اضا رب الزيد ان وما مضروب البكر ان فلم لا يصح الاخبار
 فيهما قلت لان هذين العرفين يمنعان من وقوعهما صلة
 اللام قال في ضمير الشأن لو قال في الضمير المبهم ليشمل مثل
 نعم رجلا وربه رجلا لكان اهم فائدة قال والموصوف والصفير
 وكذلك الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد
 فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مقيد لما
 يفيد المخبر منه وكذلك اعطى البيان دون المعطوفات ^{وتشبهت} بتبدل
 والمبدل منه فقل اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذلك الصفية
 العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذ
 لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل ^{لما} مستغنى

من الفاعل قال والضمير المستحق لغير ما أي الذي استحقه غير ما ذال
وما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ
الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمير الموصولات كـ بين ما
وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال كنجار
وفساق ودياب قطام الموافقة لها ب نرال ولولا قصد الاختصار
وكرهية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي أن يجعل أبوابا
براسها قوله لا الحرفية لأنه ذكر أحوال الأسماء ما أقسام الحرفية
فتجميع في تحته قوله فأنها أما كلفه أي مثلاً قال واستفهامية
وقد مراد منها التحقير والتعظيم والانكار والعدل ما الاستفهامية
في الأغلب عند كونها مجرورة بحرف جر ومضاف إلا إذا
جاء ذابعد ما الاستفهامية نحو بماذا تشغل قوله نحو شعر ربنا
نكرة النفوس قول جازان يكون ما كافة قال المص إلا أن النسابة
اختار وأكونها موصوفة لثلاث يلزم حذف الموصوف وقائمة البحار
والمجرور مقامه يعني قوله من الأمر وذلك قليل لا بشرط وفيه
أنه يجوز من التبعية متعلقة بتكره كما في أخذت من الدراهم
أي شيئاً من الدراهم ويجوز أيضاً تضمين تكره معنى تسمز
ونقص وجمله قوله فرجته صفة للأمر لأن اللام فيه للعهد الذي
هو مادة يهرج يحتاج إلى صلة وصفة قال وصفه اختلف في ما التي
تلي المضرة لا فادته إلا بهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم
وإثباتها أما التحقير والتعظيم والقنوع نحو عطيت عطية ما
أي عطية لا يعرف من حقارتها ولا مر ما أي لا مر عظيم لا يعرف

من عظمتها واضرب بضر بما اى ضربا مبيها ولا غير معين قوله فان
كلمة من لا تجيب تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها
نكرة غير موصوفة وتجب عند الكوفيين حرمان ائدة نحو قوله
والا ثرون من عدد اى الا ثرون هل داوودى عند البصرية موصوفة اى
انسانا معد ود اقال الشيخ الرضى اعلم ان من في رجب مهالذي
العلم ولا يفرد لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليباً ومنه قوله
تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
وذالك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة
فغلب العلماء في الضمير ثم بسى على هذا التغليب فقال من
يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم
وقد جاء في العالم قليلاً ويستعمل ايه في الغالب في صفات العالم
نحو زيد ما هو فهو سوال من صفته والجواب عالم مثلاً ويستعمل
ايه استغنياً ما كانت ارضه في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا
يقال للحقيقة الشيعى ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة
الهمزة هاء والاصل المائىة ونقول انه منسوب الى ما هو علمه
تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون وما رب العالمين
يجوز ان يكون سوالاً عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سوالاً عن الماهية لكنه اجاب موسى جيبان
الاولا فدون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا
بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوفة نحو يا ايها
الرجل قال الشيخ الرضى لا اعرف كونه امقرقه موصوفة الا في النظم

واجاز الاخفش كونها كرة موصوفة فوله لانه الترم فيه الاضافة
 الى المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة لثلايرد النقص بكم رجل
 فانه قد ينتصب ما بعد حكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى
 المفرد لثلايرد النقص باذواذ الانها مضافان الى الجملة ولا بلدن
 فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد
 من خواص الاسم المتصكك لانه بصصلة التنوين المضافي البناء
 والعالم يحلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى
 الجملة كما لمقطوع عن الاضافة لثلايرد النقص في الجملة في الحقيقة
 اضافة الى مضمونها وهو غير سد كور صريحا كان في حكم المقطوع
 عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها
 لا يقيدها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا
 لم يعرب كما في البداء وان كان معدرا بقي على اعرابه قال
 الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تبني اي معها
 وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون
 في ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم و
 اجاز فيهمويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مصافا
 فالاعراب واجاز بعضهم البناء قبالا لاسما عاقوله فيمن قرأ
 في نسمدون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة
 مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه استغفها مية معربة
 مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعية على اضرار
 المقول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول

لننزع من كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجرز
ان يكون النزع واقعا على كل شيعة اي ننزع من بعض كل شيعة
فكان فائلا قال من هم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل
ان النزع معلق من العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس
جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة قوله لها فكيد شبه
المحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة متافية للبناء فكان
ينبغي ان لا يبني مع حذف صدر رسلتها فان كثرة الاحتياج
لا ترفع المنافاة وعلق نقدر رفع المنافاة كان ينبغي ان يبني مع
قطعها من الاضافة لازدا بالاحتياج فلناقد مر ان لزوم
الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف
صدر رسلتها يبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة
امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صدر رسلتها سماهي قال
وفي ماذا صنعت قال الشيخ الرضي ذالاجيب موصولة ولا زائدة
الا بعد ما ومن الاستغها ميتين والاولى في ملذا هو ومن ذاخير
منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي الذي
هو موصولة حذف مبتدأ واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم
الاشارة لا غير ويحمل فيمن ذا الذي ان تكون زائدة
وان تكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فلان هاء
التنبيه يدخل على اسم الاشارة قال احد هما ما الذي الجملة
صفة لقوله وجهان او استغها مية قوله على ان يكون ذا بمعنى
الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يسمي صحيح ذا موصولة ويحكم

فيه نحو ما ذا صنعت بزيادتها ان قام رفع الجواب ورفع البدل
 من ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا بازان يكون ما مبتدأ وذا
 مزيدة والفعل خبر بلا نقل والعاث ومعه ان حذف الضمير من خبر
 المبتدأ اقليل دون صلة الموصول قوله والظاهر ان موادها
 واحد ويؤيد ما نقلناه من الشيع الرضي من ان ذا موصولة
 اورائدة قال روح جوايه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل
 ناصب لما قبله ومشتغل عنه بضمير او متعلقة اما اذا لم يكن
 كذلك نحو ما ذا امرئ وما ذا املهم وما ذا اجل لهم فالرفع
 لازم سواء جعلت ذا موصولة اورائدة قال اسماء الافعال
 ما كان بمعنى الامر والماضي قيل كان هذه تحتل ان يكون
 ناقصة على اصلها وثامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء
 الافعال بمعنى الامر والماضي كان حقها ان لا يكون لها محل
 من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر ومعه انها
 تحتل في نقل ير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل
 بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر والافعال
 وانما سميت اسماء الافعال قصر للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها
 اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصوم
 وحمل الماء في عليهما طرد الباب وقيل انه مبتدأ والفاعل ساد
 مسبب الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا
 المقسم من المبتدأ لكونه مسند الاينافيه معنى الفعل وفيه انه
 معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ

وفيه ان ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم من المجتهد أثبت محسبها
الضرورة ولا ضرورة في الافعال لحوار ان لا يكون لها محل من
الاعراب بخلاف الاسم فان يخلو من الاعراب غير معهود فلان
يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الذي من المسمى أنول
بالاحرة الى انه مسند اليه لان قوله انا ثم زيد في قوة ان صاحب
القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم
سائل الرفع في المحدث أمطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى
على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن
صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على الماضي فالظاهر في
وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي هو انها بنيت
لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي
على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع
فعلى هذا لا حاجة الى العذر والمذكور قوله مثل زيد زيد
في الاصل تصغير اراد مصدر اراد اي رفق تصغير الترخيم اي
ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويحوز ان يكون تصغير رود
بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرثي على اي المفعول به مصدر
واهم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو زيدك زيد
يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا
الى الفاعل قوله سال لما هو بمعنى الامر وهو متعلد مستعمل فيما
نقل منه نحو زيد زيد اي ارادة كما ان المال الثاني مع انه
بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما نعل عنه ففي هذين المثالين

اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت
 التاء ونظر الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل
 وكسرت الساكنين وضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة معنى
 اليبيل اذ معناها البعد وكان القياس على نقل يران اصله هيبة
 كمرزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في
 الاكثر بالتاء تشبيها على الحاقها بالافعال فكان تاء ما تاء ملت
 وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوفاة والوقوف على
 الهاء اما مكسورة الياء فجمع مفتوحة الياء مفردة كسلحات والوقوف
 عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتل الافراد والجمع يجوز الوقوف بالهاء
 والتاء قوله وهو ان سيفها محالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على
 بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن وعند بعضهم حرد
 عن التمكن وجعل دلالة على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه
 دلالة الوقوف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس
 لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى
 المصدر الذي ذلك الاسم قيل ميرور تاء اسم فعل كان بمعنى
 وهو دلالة على ان ما لحقه كان معروفا بمعنى صه بلانوين اسكت
 السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعين متعلقه اي السكوت منه
 فحاصله افعال السكوت من هذا الحد يث فجاء ان لا يسكت المحاطب
 عن غير هذا الحد يث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله
 اذ العربي القم قال قد من حرة في الحاشية الفح الخالص قوله
 بحسب الوضع وان كان طاريا قوله ملل الضارب امس او قال

بدل اسم في الماضي كان اخصر قوله المشتق من الثلاثي صفة
 للامرو لا يخفى ان تقلير المشتق الصق من تقلير الكائن قوله
 اي قيا هي اوز وقياس قوله على انه لم يأت اي على ان اسم
 الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يأت الا نادوا وهو كسبان
 قرأ راي صوت من التصويص وهو راي تلاعبوا بالعمرة وهي
 لعب الصبيان قال المبرد قرأ راي حكاية صوت الرعد وهو راي حكاية
 صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغمر فلو كان صوتهم لقل قار قار
 وعار كفاق غا في قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله
 مبني قال معرفة اي علم جنس كسبان قال كفجار صفة اخره مصدر
 وبها وزن يكون خبر مصد وف اي هو كفجار والجملة معترضة
 قال الشيخ الرضي وقال ايقر انه من كان من ههنا جميع اوزان فعال
 امر او صفة ومصدرا وهما موزنة فاذا سمي بها دل كر وجب
 عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل
 على ترددهم في كونها موزنة قوله وصفة لموزنة لم يجز في المذكور
 جميعه يستعمل من وزن موصوف ويستعمل اما لازمة النداء سماها
 نحو يا فاساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار
 بالغلبة علما جسا نحو حيا واللمنة وهي في الاصل لكل با ينفذ اي
 ينفذ ثم اختصت بالغلبة لجنس النابا والضرب الثاني ما بقي على
 وصفية انصرفا ط اي فاطمة كافتة قوله اما عدل انما اعترض ذلك
 لان الزنة غير كافية والا لزم بناء سلام وكلام لكن في الجملة
 لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدل لان على كون

فجار وفساق معد ولين عنهما لجواز ان يكونا مراديين لهما
 وان ادهى ان العدل مقد ولا ضرار وجودهما مبنيين كما في
 منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معد ولا من انزل وما
 استدلوا به عليه في غاية الضعف فالأولى ان يقال ما قاله
 الشيخ الرضوي هو ان قسم المصادر والصفات يغني لمساواة الفعال
 الامري زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال علما للاعيان حال
 من مفهوم قوله مبني في العجز عن عرب في تمام اي اختلف حال كونه
 علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بطل من قوله مبني
 وعرب لزم توارد العام لمن على معمول واحد وان تعلق باحد مما لم
 خلوا الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما في
 باب التنازع قوله لمساواة فعال جعل لا مرفيه ما ذكر في
 اختيه ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم هو
 علم مرتجل ومنقول عن المعنى الوصف في فان كان منقولا راعوا معناه
 الا صلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حاصوا ان المنقول لانه
 اكثر من غيره قوله وجه الاكثرين اذ وان وجه البغاء في ذي الراء
 قصد الامالة له اذ هي مستحسن والمصحح للاماله كسر الراء وهي
 لا تحصل الا بتقلير الباء لانه اذا عرب منع الصرف فلم تكسر
 * تمت الحاشية على الفوائد الضيائية من هذا الغرور *

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله أي المركبات المعدودة الخ أي فيما سبق بقوله وهي المضمرات
والهصولات وأصاء الأشارة الخ بناء على أن المعرفة إذا عيّدت
معرفة مكانيّة الثانیة عين الأولى واللام في السابق للاستغراق
بقريّة تقييد الظروف ببعض فيكون المعنى جميع المركبات
المعدودة من المبنيات ثم إن المخرج ذكر المحدود في قوله المضمر
ما وضعه وفي قوله الموصول ما لا يتم إلا بفرد رعاية لما هو الأصل
المقص في التحديد وذكره فيما عداها جمعاً رعاية لتطابق
التفصيل والأجمال مع وضوح أن المقصر تحدّد القدر المشترك
المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظة كل في بعضها للإشارة
إلى الطرد وترك في بعضها رعاية لما هو الأصل ولما ذكر الشرّ توجيه
صيغة لجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع كل ثان تركه هما
والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمينها الحرف بقريّة
قوله فإن تضمن الثاني فلا يرد أن جميع المركبات لا يصح عداها
من المبنيات لأن منها معربات كفلان وفلانة بالاتفاق ومنها

معربات في الافصح وما قاله الشيخ الرضي من ان قوله اسم لاحاح
 اليه لان الكلام في اقسام الاسم ولد اترك في غير ما فسا قط لان
 تصريح ما علم ضمنا من المقام لا يقر له انه لا حاجة اليه نعم لا بد
 لاختياره التصريح ههنا والاكتفاء بالقريئة فيما عدل اما من
 نكتة وهي انه لما كان في اسميتها شبهة لكونها مركبتين من
 كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها ولد اعطف الشرح
 قوله وجعلها كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فاندفع
 الشكوك التي مرصت للناظرين قوله اسمين او فعليين الموجود
 من هذه الاقسام هو المركب من اسمين كعبلبك ومن فعل واسم
 كخبت نصر قوله نسبة اصل لانها نكرة في سياق النفي فتعم قوله لا في
 الحال اي في حال التركيب قوله لئلا يخرج مثل سيويده فانه
 من المركبات المبنية للتركيب قوله ليخرج مثل عبد الله اذ فانه ما
 ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظم واما الثاني فلانه قبل النقل
 بجمله فليس بمعرب ومبني وبعد النقل محكي على ما كان عليه
 قوله مثل عبد الله اي ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب
 بان اضيف كلمة الى الاخرى او وصفت بها وجعلنا كلمة واحدة
 وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة والتاقصة
 المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العلمية اما حال التركيب
 او قبل التركيب قوله من افراد المحدث واداه لكونه مبنيًا للتركيب
 قوله قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في
 كلامهم خمسة وعشر بالعطف اعلم ان المعروض في بيان قوله

ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك
لمخرج المضاف والمضاف اليه والجمال المسماة به لان بين هزتهما
نسبة قبل العلمية وليسا بمجنبيين بعد التسمية بهما فاعترض
الشيخ الرضي عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدثين لان
المركب المقتضية حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو
بيت بيت بين جزئية نسبة ما هو نسبة العطف وغيره فلا يدخل
في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية والشبه بدل لفظ قبل العلمية
بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضي ان
المراد بقوله قبل العلمية قبل الاعمية بذكر الخاص واراادة
العام بناء على كثرة العلمية في المركبات قوله اصعب
من شرط الفتا لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة
في الاستغراق فارادة بعض الافراد دون البعض من غير قرينة
ترجيح الا مرجح وفيه تعريض للفاضل الهندي حيث عين النسبة
فقم ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افاودة معني
فخرج مثل قابض شر او عبد الله ويزيد والنجم اصلا ما قوله و
الاحسن ان يقرأ اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل
فيها هذه النسبة لاتعيينها وتخصيصها بان يقر المراد نسبة مفهومة
او كما هو المتبادر اذ ليس المقصود ان لا يكون بين الكلمتين
نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان ظهر تركيب خمسة عشر
تركيب مزجي كعليك لا يفهم منه النسبة لكنه اذ لوحظ ان
معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل

خمسة وعشر لخلاف بعلمك قوله او غيره فهو بيت بيت اى لبيت
 ارا الى بيت قوله لوقوع اخره في وسط الكلمة اى بعد التركيب قوله
 فان اصله خمسة وعشر بباء اعلى ان معناه مجموع العددين
 قوله يعنى اخوات حادي عشرة اى يولد الوجه الاوّل افراد
 الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بذلك لذكر
 الخفاء في تصنها الحرف ويؤيد الثاني عموم القاعدة وان كان
 افراد الضمير يحتاج الى التاويل قوله مثاليس اى من نوع واحد
 اعني تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال الثاني بغير
 حرف العطف تعميما للقاعدة قوله في هذا المركب اى المركب
 العددى وانما لم يقل اورد مثالين احدهما للتضمن معنى
 حرف العطف في نفس التركيب والاخر لتضمنه فى اصله لان
 التعميم في الحكم اعني الباء الذي هو المقصود بالذات اولى
 بالبيان من التعميم في الشرط لذي هو تضمن الحرف قوله وجوابه
 انه خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار
 ما دخله قوله لا تسع حروفها جميعا لزيادتها على ثلثة قوله اذ في
 اخذ بعض الحروف نحو ثلث ومثلا في ثلثة عشر او ثلث قوله وعلى هذا
 القياس انه فانه مشتق من احد وعشرون بمعنى الواحد من احد
 وعشرون قوله لا فرق بينهما اى يعني كل واحد منهما مشتق من
 الجزء الاول من العدد المتضمن لحرف العطف لا فرق بينهما
 الا بالتصريح بحرف العطف في احدهما والتبطل يرفى الاخر فحرف
 العطف المذكور في الحادي وعشرون هي حرف العطف الذي

كان في الاصل وليس فيه للعطف على الحادي وفيه تعريض
 للشر الرضي حيث قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة و
 للعطف على الحادي في الظاهر لكونه قائما مقامه بانه التزام امر
~~واحد لا احتياج اليه في الحواب~~ قوله لسقوط النون وانما سقط
 النون لانه لما حذف الواو الموزنة بالانفصال لاجل التركيب
 وجب حذف النون ايضاً لذلك وانما كان حذف النون موحداً
 لشبهه بالمضاف لان نون المثني والمجموع لم يعهد حذفها الا
 للاضافة فصارت كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء
 قوله مع منع صرفه اه من القيد مستفاد من قوله في الاصح
 قال والا عراب الثاني وقد بينى الثاني ايضاً تشبيهاً بانضمامه
 الحرف وهو ضعيف قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنياً وان
 كان مبنياً فالاولى والاشهر انفاؤه على بنائه مراعاة للاصل
 ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه الحرف على
 قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظياً قل وفتي
 الاول على الفتح ان كان معرباً في الاصل او مبني على غير
 الفتح ويجوز حكاية حركات المبني ومكونه قوله ولا كل بعض من
 حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين كل ما يكتفى به ظر
 ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين
 ولا معنى له قوله فكانهم اصطلحوا اه ولم يصطلحوا في الظروف
 كذلك لان بعضها غير معينة شخفاً كالظروف المضافة الى الحلة
 والى اذ قوله ويتعذر وتعريفه لعدم وجوده مشترك بخصه

قوله موضوعة وضع الحرف اعني الثاني فان اقل بباء الاسم
 الثلاثي فعلة بذاته مشابهة لمبني الاصل في الباء فوله وحمل
 الخبرية عليها لما ركنها اليها في البناء فهي مبنية لمسا بهتها لما يشبه
 مبني الاصل قوله بمعنى كم يعني الكفاية من العد ومن غيغ اعتلزل
 الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد لشبه منهما في المعنى وليس
 لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا اد رهما وتمييزها واجب النص
 ولا يجوز حره لا با لاضافة ولا بمن ولا يستعمل غاليا لا معطوفا
 عليها فيق كذا اد رهما ولا كذا كذا اد رهما وذكرا بن مالك ربح
 انه مسروع لكنه قليل وفي القاموس كذا اسم مبهم وقد يجري
 مجرى كم فينتصب ما بعده على التمييز قوله اد غيره مجرور
 معطوف على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت
 كما جاء في الحديث انه يؤ للعبد يوم القيامة ان ذكر يوم
 كذا او كذا فعلت كذا او كذا او ما قيل مجرور عطوف على السبت
 او مرفوع عطوف على نحو فانه يحتمل بمعنى كيت كيت وايض
 في القاموس كيت وكيت درهم يكسر اخرهما اي كذا او كذا
 درهم اذ في الاول عطوف على بعض الاسم وفي الثاني يلزم
 عدم الدخول تحت نحو وما في القاموس يدل على ان كيت
 وكيت تجميع بمعنى كذا او كذا او من العكس قال وكيت وكيت
 بفتح التاء وكسرهما وقد يضم املا سائمة وذية حلف لام الكلمة
 وعوض منها التاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليها نحو ما في
 اخذت ولا يستعملان الا بكورين بواو او بعطف نحو قل فلان

حكيت وكيت وكان من الامروذيت وذيت قوله لا تستحق اعرابا
 ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق
 معه العامل والجملة من حيث هي لا تركيب له مع غيرها
 واستحقاق البناء فرع المناسبة بمعنى الاصل والامانة للجملة
 معه من انكبة معتبرة في البناء قوله ولم يجرخلوه عنهما اذا المفرد
 الواقع في كلا منهم لا يخلو عن احد مما قوله رجع البناء انه لانه
 لما تعارض حسب الاعراب وهو التركيب مع العامل وحسب
 عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد تساقطا فصا كانه
 غير مركب مع العامل فترجع جانب البناء فهو داخل فيما
 وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لها محل
 من الاعراب فيكون مستحقا لالاعراب ميل ان استحقاقها
 للاعراب المحلي عارضي فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات
 الاعراب والبناء قوله ومن الكنايات كايين ولها صدر الكلام
 ومجرها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن مسعود لزوم ذلك
 ويكون للتكثير غالبا نحو وكايين من نبي قاتل معه ربيون وقد
 يجمع للاستفهام نحو قول النبي ايها ابن كعب لا بن مسعود كايين
 نقره سورة الاحزاب اية فقال ثلثا ومبعين قوله منسطة عن
 اخوانها لكونها في الاصل اسما معربا منونا قال فكم الاستفهامية
 اه حكم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدم معدود
 فالاستفهامية لعدم مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب
 والخبرية لعدم مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما

المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما ولهذا احتيج الى
 التمييز ولا يحذف الا بدليل والحذف في الاستفهامية أكثر
 لانه في صورة الفضلات قال منصوب ولا يجوز جره الا اذا
 انجرت الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجال مررت فيجوز
 في مميزة الجرايمر قصد الى التطابق بينهما قوله لانه لو جعل
 اه لتساويهما في الظرفية قاعبارا حاد صا د ون الاخر ترجيح
 بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خير الامور
 اوسطها ولان الطرفين تعارضا فتساقطا فبقي الوسط فجعل
 تابعا له قوله لان العدد الكثير اي المائة والالف قوله
 ما ينبغي الصواب اسقاط ما قوله لكن حوزا لم يخشى رد
 لما قاله الشيخ الرضي وجوابه ان كلامه في مميز متصل بكم
 واما اذا فصل بينهما بفعل متعد فالانبيان بمن واحب في التعبير
 والاستفهامية ذكره في الرضي فبيل هذا الكلام والاية من
 قبل الفصل قوله على انشاء التكثير لان المتكلم يقصد بكم
 اعلام التكثير الذي في ذممه لان الاستكبار خارجا ولا ينافي
 بين كونها خبرية وكونها انشائية لا خلاف الجبهة فحسبكم رجلا
 ضربت اخبار بضر ب كثير من الرجال وانشاء لاسكتار الضرب
 ولذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا منه الرجال ولا يقال له كذبت
 ما استكثرت من الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يؤليسوا
 بكثيرين ولم يصح ان يؤ ما تعجبت من كثرتهم قوله لكان اوفق اه
 يعني ان الاوفق للتعبير لما بقى حيث قال فكم الاستفهامية كذا

والخبرية كذا ان يقول كلتا وايراد كلا بتا ويليهما بالذكر كالنوعين
واما بدون التاويل فلا يحكم بشيخ منهما ولا يتحقق التذكير
التانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم
جاز تذكرة باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل
والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي في بحث العلم اذا قلت
الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت احدا وفعلا
او حرفا فالأكثر الحكاية كقولك من الاستغفارية وقد يجيء
معربا نحو لم يتوقع وينصب فان اولته بالمدرك اللفظ فهو منصرف
مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظ فان كان ثلاثيا ساكن الوسط
فهو كهن في الصرف وتذكره وان كان على أكثر من ثلاثة او ثلاثيا
متحرك الا وسطا فهو غير منصرف فطعا انتهى كلامه فجعل ثلاثا
من التذكير والتانيث فيه بالتاويل قوله كلا هذين النوعين
كما هو الظاهر من توصيفكم بالاستغفارية والخبرية فان التقييد
بالوصف يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين وبهذين
الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستغفارية والخبرية لفظهما
وليس كذلك لان الكلام في افظكم وهو لفظ واحد قوله وهما
كم الاستغفارية والخبرية لا حاجة الى مدأكما لا يخفى قوله
اي كل واحد في مغني اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلتا وكلا في
الافراد نحو كلتا الجنين انتا اكلا ومراعاة معناهما وهو قليل
فما قيل ان التاويل يكلوا حل منهما اشارة الى وجه افراد
الخبر ليس بشيخ بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد

منها مع قطع النظر من الآخر والتعير بلفظا كانا للاختصار ولا
 دخل في ذلك للاثنين كما في قوله تعر كلنا الجنة انت اكليها
 قوله او شبهه ليدخل فيه حكم ما انت وكم رجلا انت
 عارب قال قل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره في الرضي
 هذا منتقم بقوله حكم جاء له فان جاء فعل غير مشتغل عن
 كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم ينصب
 الضمير كما ذكرنا في خريطة التفسير مع كون كم مرفوع
 المحل مبتدأ انتهى وهو منفع بما اشار اليه الشرح في خريطة
 التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على
 الاشتغال عنه بالضمير يقيد ان مجرد العمل في الضمير يكون
 مانعا من العمل فيه لان قوله مشتغل عنه بضميره داخل فيه
 نحو زيد قام وكم جاء له لان الاشتغال بالضمير مانع من العمل
 وان كان التقدير ايم مانعا وخارج بقوله لو سلط عليه لنصبه
 لانه يقيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا من العمل
 فيه وهما ليس كذلك قوله اي على حسب عمل هذا الفعل يعني
 ان ضمير حسبه راجع الى العمل المقهر من معموله لا الى
 اقتضاء العمل على ما في الرضي وعمل الفعل لا يكون الانصب
 المحموز فاندفع ما قيل الاولى ان يقول معمول لا على حسبه وحسب
 المحموز معا قوله ما لا متفهما مية اكنفى بثلاثة امثلة من المفاهيم
 في الا متفهما مية الضمير بما ان المعروف انتصابها على انها
 معقول بها او ظرف او مصدر واما اخبر كان نحوكم كان ما لك

والمفعول الثاني من باب طننت نحوكم طننت ما لك فهما داخلان
 في المفعول به قوله وانما جعلناه فعلى هذا قوله كان منصوبا
 والافهوم مرفوع معناه تعين النصب والرفع لكونه راجعا مختارا
 فلا يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان
 يقل والضير العائد الى حكم لانه ضعيف كما في الرعي قوله
 مثل قولك كم رجلا ضربته اه فامثال المذكور داخل تحت
 القاعدتين بالجهتين التقدير وعدده قوله في جميع هذه
 الاسماء اشارة الى ان الجمع المضاف في قوله اسماء الاستفهام
 والشرط للاستغراق بمعنى الكل المجموعي كل واحد ا لانه
 خص منه كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه الشيء بنفسه
 كما في قوله تم ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل ان في
 قوله اسماء الاستفهام والشرط خرازة لان المراد اسماء الشرط
 وباقي اسماء الاستفهام وهم قوله لا في كل واحد منها فان
 من وما يتاى فيه الوجوه الثلاثة ولا يتاى فيهما الرفع
 على الخبرية واي يتاى فيه الوجوه الاربعة واين وانى
 ومتى واذا وكيف واين لكونها لازمة الطرفية لا يتاى
 فيها الا النصب على الطرفية او الرفع على الخبرية كما
 فصله الشرح قوله فيهما الرفع على الخبرية اي بالظركما
 يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا يناف ما في الرض من
 تاتي الرفع فيهما على الخبرية نعم من انت وما ديتك قوله باعتبار
 بعض الوجوه وهو النصب والجروا ما باعتبار الرفع وهو المرفوع

على الابتداء أثية قوله رضه بالابتداء والخبر جملة قد حلت
على مشاري قوله نصبه على الظرفية انه بان يكون ظرفا لحلت
او مصل وا له اي كم مرة او كم حلبة والجملة خبر صبة لك قوله
كان الاليق تاخير انه ليكون الاصل مقدما على الفرع قوله
فكون منقلبة الف والقدم الى داخل قوله اعرب مع التنوين
لانه لما هو من التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان
غاية الكلام اي في فصل المنكلم قوله لتضمن معنى حرف الاضافة
لتضمنها معنى المضاف اليه كذا في شرح المفصل فليس حرف
الجر ههنا مقدرا كما في غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية
ليفهم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه قوله في الاحتياج
الى المضاف اليه فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود
المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما
يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرحم جانب
اسميتها الاختصاصها بالاسماء واما حيث واذا فانها وان
كانت مضافة الى الجمال الموجودة بعدها الا ان اضاقتها ليست
بظاهرة اذا الاضافة في الحقيقة الى مصادر رتلك الجمال فكان المضاف اليه
محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبني
اذا المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله كذا في الرضي قال لا غير
نحو جاء زيد لا غير كي لا حائي غيره ولا غير جاء قال وليس
غير وغير خبر ليس اي ليس البحائي غيره قال الا خفش يجوز ان
تكون اسمه كذا في الرضي قوله لشدة الابهام الذي فيه فانه

اسد ايها ما من مل فلهم الم بين مل على الصم قوله كما فيها
 اي كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة فواله وحسب
 بفتح الحاء وسكون السين الكفاية قال الله تعالى حسبك
 الله ويؤ حسبك درهم من هذه الدراهم اي كفاك وهذا رجل
 حسبك من رجل وهو مدح للمكرة ولا يوق مررت باخيك حسبك
 من رجل كذا في شرح شمس العلوم قوله وعدم تعرفها بالاضافة
 الا ان عدم تعرف غير لتوغلها في الابهام وعدم تعرف حسب
 اكونه بمعنى محسب وضافه لعظيمة في الصحاح هذا رجل حسبك
 من رجل هو وصف للنكرة لان فيها تا ويل فعل كانه قال محسب
 لك وما ذكرنا ظهرا انه ليس مساها للغايات في الابهام اذ لا
 ابهام في محسب ولد الم نقل وا جرى محراة لا عبر وليس غير
 وحسب دل شبه بغير وانه ليس بمعنى لا غير على ما فهم قال خيب
 للمكان قد افتتح البناء لشفته ويكسر لا لتقاء الساكنين في الصحاح
 حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الامكنة بمنزلة حين
 في الأزمنة وحوث لغة في حيث قوله قد تستعمل للزمان اي الحين
 كما في قوله * للفتى عقل يعيش به * حيث تهدى سائمه *
 في الصحاح مداه اي قدمه واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبر
 عقل اي الفتى عقل يعيش به مداه خبره وفي الرضي ولا يمتنع حمله
 على المكان اي حيث مشى قوله مفعول ترى كذا في الرضي فعلى
 هذا طالما حال ونجم بالرفع فاعله والاعائد محذوف اي طالعا في
 ذلك المكان ويضيق وساطعا وصفان لنجم وفي شرح ابيات الركي

نجما بالنصب فعلى انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى وحيث
 ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى احوال
 من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله نقيت منه
 مقام الذئب وان لم تجعله صلة يكون حالا والعامل فيه معنى
 الاضافة اي مكانا مختصا لسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان
 يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى
 نسبيا كانه فيل اما تحدث الروية في مكان سهيل طالعا انتهى
 قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل فيه
 معنى الاضافة غير مرضي عند هم وكذا القول بزيادة حيث
 والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو
 وعامله للدلالة عليه اي تراه طالعا قوله لشذوذ الاضافة الى
 المفرد ولذا ايرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر
 اي حيث سهيل موجود وترك اضافته مطلقا لشذوذ قوله زمانية
 وهي التي للمفاجاة عند المبرود واذا الشرطية لا يكون الا زمانية
 واما التي ليست ظروفا فلا نفى ثبوتها باختلاف كما سيحيط به ولد
 لم يقل اولا يكون لشين منهما قوله لما ذكرنا في حيث في الرضي
 واما اذا فيها خلاف هل مضافة الى الشرط اولا انتهى فالدليل
 المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى
 الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على القول بانها
 مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قاله الشيخ
 ابن الحارث انما يبنى حيث واذا واذا لانها موضوعة لمكارم

حدث يتضمنه الجملة او زمانه فشابه الموصلات في احتياجه
 الى الجملة قوله وهي اذا كانت اشارة الى ان قوله للمستقبل
 خبر مبتدأ محذوف مع العاطف بقريضة محرونة حكما كالحكام
 المذكورة بعد وبالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا
 من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل او للماضي والحال
 والاستمرار ولا يكون اشيع منها وقيل الحكمة معترضة
 فلا حاجة الى تقدير العاطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيل
 الاعتراض قوله وان كانت ما خلفه على الماضي فهي ثقل الماضي
 الى المستقبل عكس اذ نحو اذ يمكرك الذين كفروا واذا
 يقول احببه قوله وقد استعملت في الماضي اما لخروجها عن
 الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد يفارقها الظرفية
 مفعولا بها او محذورا انتهى ومبتدأ امثال الاول قوله عليه السلام
 لعائشة رضي الله عنها اني لاعلم اذ كنت عني راضية واذا كنت علي
 غضبي ومثال الثاني وسيق الذين كفروا الى ههنا زمرا
 حتي اذا جاء وما فتحت ابوابها ومثال الثالث قوله تعرا اذا وقعت
 الواقعة في قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدأ او
 اذا رحت خبره وليس وخافضة رافعة احوال ثلاثة والمعنى
 وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة اخر
 وقت رج الارض فاذا عند في موضع جرح حتى فعلى هذا
 لا جواب لها لانها معسولة لما قبلها والجملة التي يتوهم في
 محل الجواب استئناف ففي قوله تعرا وسيق الذين كفروا

اللزوم بعير باب شريطة التفسير كما قيل قوله والعامل في إذا
 هذه أه إليه ذهب الزمخشري وابن الحاجب وعند غيرهما
 الخبر المذكور في نحو خرجت فإذا زيد جالس والمقدر في نحو
 فإذا السبع أي حاضر وان قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر
 أو استقر كذا في المعنى وعلى جميع التقادير إذا مقطوعة
 عن إضافة وعلى نقل يركونه ظرف زمان يحتاج إلى نقل يور
 المضاف إذا كان خبراً عن الجنة نحو خرجت فإذا السبع
 أي إذا حضور السبع قوله فهي للسببية احتراز عن لزوم مطلق
 الاسمية على الفعلية قوله قيل فأنله الشيخ الرضي ويؤيده وقوع
 ثم موقع الغاء في قوله تع ثم إذا أنتم بشر تنتشرون قوله لا مفعول
 به كلام المص حيث قال أي خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع
 يدل على أنه مفعول به كما ذهب إليه ابن مالك من أنه قد يفارقها
 الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تع فإذا
 حبالهم وعصيم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى أن هذه إذا
 للمفاجأة والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة
 ناصباً لها وجملة تضاف إليها خصت في بعض المواضع أن يكون
 ناصباً فعلاً مخصوصاً وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءً لا غير
 فتقل ير قوله تع فإذا حبالهم وعصيم ففاجأه موسى وقت تخيلهم
 لسعي حبالهم وعصيم وقال في تفسير قوله تع ثم إذا أنتم بشر
 تنتشرون أي ثم جاء وقت كونهم بشرًا تنتشرون فان ظهر كل
 من التقليرين أنه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولاً بها وإما ما

قاله الشرع من أن المفعول به محذوف وإذا مفعول به فمحل شدة
 ركاكة المعنى إذ يصير التقدير يخرج جت ففاجأت السبع في
 زمان وقوفه أو مكان وقوفه لعدم الفائدة في التقييد بالظرف
 خصوصاً في نحو قوله نعم أن كانت الأصححة واحدة فإذ أهم ما مدون
 قوله الثانية للماضي قدر المنعلق معرفة باللام على أنه صفة
 رهاينة لجر التامع في تحلاب المكررة فإنه يحكون حالاً فيل
 للعامل وأما نقل ير المبتدأ وإن كان صفة محالة عنه مملوحة
 قوله وقد تجدد المستقل بتجديد عن المعنى واستعمال المطلق
 في المذكرة لا لاسميه وإنما لأنه التي فعلها ما من لفظاً وسعني أو معنى
 يسارون اجتماع التامة من قوله نعم أن لا تنصروه وعلى نصرة البلد
 إذ اشترحه الذين كفروا يا أيها الذين آمنين إذ هو ما في العراذيق قول
 لصاحبه قوله ولعله مجيئها صريح إذ لا حاجة في عراذيق الدنيا
 وبهم قليل وفي جوابها كبير فالتمثيل قاصر قوله فيها للذين
 أنه قدر المبتدأ بالباء بقرينة اشتغال الحكم على التمهيد الذي
 استغفها ما وشرطاً وجعله صفة وإن كان صحيحاً لكن جعله مستقلاً
 الصق بالقلب قوله أي حال كونهما أنه استغفها ما حال من الغدير
 المستتر في الجار والمجرور وفي جعلها عين الاستغفام والشرط
 إشارة إلى رسوخها فيهما لا حاجة إلى تقدير ذاتي استغفام وشرط
 قوله وأنى زيد في الرضي لا يستعمل أنى معنى أين إلا مع من ظاهرة
 نحو من أنى عشرون أو مقدرة نحو أنى لك هذا أي من أنى لك
 ولا بعد أنى زيد بمعنى أين زيد قوله بمعنى متى ولا يجيء معنى

متى وكيف الا بعده فعل قال استغنيا ما وكتب الجمهور ما كنه
 عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموح
 قال وكيف للمحال استغنيا ما الاستغناء بكيف من النكرة فلا يكون
 جوابه الانكارة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد قوله وقد جاء
 كسرهما في الرضي كسر همزة لغة سليم وقال الاندلسي كسر
 نونه لغة هزيل قوله جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال والجار
 والظرف متقاربان ويكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه
 هو اسم بدليل ابدال الاسم منها وكيف انت صحيح ام سقيم ولو
 كانت ظرفا لا بدل منها الظرف نحو متى جئت اليوم الجمعة يزم
 السبب قوله فهو في محل الرفع على الخبرية هذا اذا لم يدخل نواسخ
 الا بتداء على ذلك الاسم وان دخلت نحو كيف اصحت وكيف تعلم
 زيد فكيف منصوب المحل جزءا ثانيا لمطلوب ذلك الناسخ كذا
 في الرضي قوله على الحالية ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة
 للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد
 قيا ما حاصله على اي صفة يقوم زيد قال مذ ومنذ قيل انها
 كلمتان براسهما اذا اصل في الحرف وما يشبهه عدم التصرف
 وقيل اصل مذ منذ بدليل منيذ وامناذ ويضم الذال اذا التقى
 بالساكن قوله لموافقتها قال الاخفش العجائزون يجرونها مطلقا
 والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما في الزمان
 الحاضر اتفاقا انما الخلاف بينهم في الجري بهما في الزمان الماضي
 ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا واذا جري بهما فليل انهما اسمان

مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من لا يتداه الغاية
 اذ كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيتك من يوم الجمعة وبمعنى
 في ان كان خاضرا معرفة نحو ما رأيتك من يوم الليلة وبمعنى من
 والى جميعا فتدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء
 الفعل وانتهاه وذلك ان كان الزمان ككرة نحو ما رأيتك من
 اربعة ايام ثم ان المصريح ذكر في بيانها ثلثة وجوه الاول
 ما في شرح الكافية وهو ان وضع من وضع الحرف وحمل من عليه
 لانها قهرا الهائي ما في شرح للفصل وهو ما ذكره في الشرح الثالث
 ما ذكره فيهما وهو انهما مقطوعة عن اضافة مرادة في المعنى وذلك لان
 نسبت من على الضم كما يبنى ما قطع عن الاضافة الا ترى ان
 قولك من يوم الجمعة معناه اول المدة فهو يتضمن المضاف
 اليه كضم من قبل عند القطع الا انه لم يأت بالاسمية لانه لا يتركز
 المضاف اليه معه بل بدخلاف قبل قوله اي اول مدة زمان
 الفعل فاللام في المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قبل
 ان معناهما اول المدة مطلقا وتعيين نحو نهما مدة الفعل
 المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين
 فاصح لو ثبت استعمالهما في اول المدة مطلقا وليس كذلك
 فانهما لا يستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع
 انما يوحى من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اي الاسم
 المفرد بل ان على الواحد لا المشني والمجموع وما في حكمهما
 ما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيتك من ثلثة ايام لانه في

حكم المجموع قوله امر واحد الجهة من جهات الوحدة فاعلم احبة
 في المثال المذكور ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة قوله اي
 الرمان الذي اذ يعني ان الباء ليست صلة والالكان الواجب
 المقصر به العدد لانك فصلت بقوله 'اك يومان عدد اثنين لانك
 فصلت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذي فصل باسم العدد
 فمأبى عنه لفظ يليهما لانه لا يليهما المعنى المقصر باسم العدد الاتجوزا
 قال وقد يقع اء معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اي فيقع
 بعد ما على المعنيين اسم زمان وقد يقع المصدر وقوله اي ما كتب
 على هذه الصورة يعني ان الكلام على حذف المضاف اي صورة
 ان فيشتمل المقتلة والمخففة لا ان كلمة ان مستعملة في ما كتب
 على هذه الصورة حتي يرد عليه انه يوجب ان يقرأ او ما كتب
 على هذه الصورة موضع او ان ليفيد التعميم ولا يشك في ان
 انه ليس عبارة الكتاب ذ لك وقيل لعله اعتمد على تصوير ان
 بالتشديد والتخفيف اختصارا في الكتابة قوله اسمين لا
 حرفي حرفانه ح لا محل لهما من الاعراب قوله لكونهما في تاويل
 الاضافة كون اللفظا ولا بالاضافة ليس من الاقسام المعدودة
 للمعرفة ولو كفي التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة
 لصح وقوع كل نكرة مبتداء الا مكان التاويل بالاسم
 المضاف فالصواب انها مضافان الى الجملة حذف لدلالة
 السابقة عليها ولذا انبت منذ على الضم تشبيهها بالغايات
 في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وهي بتاويل المفرد

المعرفة والتقل ير ما رأيت من رأيت يوم الجمعة أي منذ
 عدم رويت فيكون من المضاف إلى أحد هما قوله ويرد عليه
 أو قال المصريح من المذهب وهم لا يساعدوا المعنى واللفظ
 أما المعنى فلأنك تجر من أول المدقة أو جميع المدقة بأنها يوم
 الجمعة أو يومان لا العكس وأما اللفظ فلهذا ذكره الشرح ونقل به
 الظرف إنما يكون مصححا إذا كان الظرف المقدم طرف السبيل أو
 كقولك في الدار رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام
 أن لما ومنذ تلك الحالات أحد ما أن يليها اسم مجرور فيها
 حرف جاز بمعنى من أن كان الزمان ما ضياء بمعنى في المكان
 حاضر أو بمعنى من وإلى جميعا المكان معدودا وثانيها أن يليها
 اسم مرفوع نحو من يوم الخميس ومنذ يومان ومنذ ذهابك
 وثالثها أن يليها جملة فعلية أو اسمية فقال البصريون أنها
 مبتدأ أن ما بعد هما خبرهما دون التقلير فيها إذا كان بعد هما
 اسم زمان نحو من يوم الجمعة ونقل يرومان فيما إذا كان بعد هما
 معدول أو جملة فنقولنا ما رأيت من يوم الجمعة أو يومان
 جملتان والثانية مفسرة للأولى فلذلك الم يعطف عليه وإن جاز
 العطف فيما هو بمعنى نحو ما رأيت من يوم الجمعة أو يومان
 الجمعة وقال الكوفيون أنها ظرفان لما قبله مضافان إلى جملة
 مخرج لجزئها إذا كان بعد هما جملة محذوف واحد
 حركتها إذا كان بعد هما مفرد أي من كان يوم الجمعة ومن كان ذهابك
 فنقولنا ما رأيت من يوم الجمعة جملة واحدة وقال صاحب

التسهيل وإنما اختير هذا إذ فيه اجري مذ ومنذ على طريقة
 واحدة وهي كونها طرفين مضافين إلى جملة بعد مما مع صحة
 المعنى فهذا أولى من احتلاب الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء
 بذكره بلا مسوغ إن أدى التكميل ومن تعريف غير معتاد إن
 أدى التعريف وفيه تخلص من جعل جملة في حكم جملة
 واحدة من غير رابط ولا مقدر انتهى وقد عرفت بما حررنا
 لك إذ فاع جميع ذلك عن مذهب البصريين قوله بالالف
 المقصورة وبعامل الفها معاملة الف إلى وعلى فيسلم مع الظور
 ويفلج ياء مع المضمر غالباً ثم ظاهر كلام المصريح أن لدى لغة
 براسه وفي الصحاح أن لدى لغة في لدن قوله وقد جاء
 في لدن تسع لغات كعض وجمل وكتف وحبر وقص وعل رقم
 وخف ترك المصريح كتف متبعة لما في المفصل لقلته كما ترك
 لت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال
 مع فتح النون قل وقد جاء لدن بفتح اللام كما جاء في عض
 عضل أسكون الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط
 الشرخ اللغات الستة المذكورة في المتن بهذا الطريق لأن
 تغيير اللغة للحنف فبعض ضبط الأصل ضبط الألف فالاخف
 بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون وقدم
 ما فيه النون لتكون التغيير فيه يسيراً قال ولدن بتعريف الدال
 بعد إسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسرة أيهم قال
 ولدن بتسكين الدال ونقل ضمها إلى اللام وكسر النون لالتقاء

الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضاً قال وان وهي تلك اللغات
باصطاف النون من اللغات الثلاث التي يسكون الدال وضعها
 وقد جاء لد كمد وهو في غاية القلة قوله لوضع بعضها وضع الحروف
 في شرح الفصل بنيت لد وان لشبههما بالحروف لوضعهما على
 الصيغة التي لمست عليها الاسماء وانما عليها الحروف فاشبهت
 الحروف وبني لد ي لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم يبني
 فهو يبني وان اخلف بزيادة ونقصان مع بقاء الاصل والمعنى
 فيه فيبني لد لشبهه بالحرف وبني لد ي لشبهه الحرف وان
 اختلف جهات الشبهة فانه لا يضر الا ترى ان نوال بني لشبهه
 نوال وبني محار وشبهه بنوال وان اختلف جهات الشبه انتهى
 واراد عليه الشيخ الرضي ان حوازي وضع بعض الاسماء وضع
 الحروف بناءً عن الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال
 في الكلام مبنية لمساها المبني فلذا يجوز ان يكون بناءها مبنياً
 على وضع الحروف والجواب انا لانم ان جواز وضع بعض
 الاسماء وضع الحروف مبني على ما يعلم حالها من كونها مبنية
 حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناءها على كونها كثيرة
 الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معرباً مع كونه
 ثنائياً كحم ومن في بعض اللغات كما مر وبما نقلنا من شرح الفصل
 ظهر ان د فاع ما قيل لا وجه للحكم ببناء لد ي لمجرد موافقتها في
 بعض الحروف بل من مع عدم الموافقة في المعنى اذ لد ن بمعنى
 من مثل قراءه وكلها بمعنى عمل اي كلها مشتركة في هذا المعنى الا

ان لدن وله اتمها المذكورة يلزمها الابتداء فاذ ايلزمها من
 اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى
 فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا في الرضي وبهذا
 ظهر عدم صحة ما قيل ان بقاء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم
 من معها ظاهرة او مقدرة ينافي التضمن كما في اسماء الشرط
 والا استفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري لدن مبنية
 لشبهها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأة
 غاية وامتناع الاخبار عنها ولها ولا ينبغي على المبتدأ بغلاف
 عند و لدى فانهما لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان مبتدأ
 الغاية وغيرهما ويبينان على المبتدأ او معنى عند الغرب حسا او
 معنى نحو عند ي انك غني وربما فتحت عينه اوضعت ويلزمها
 النصب الا اذا انجرت بمن كذا في الرضي قوله ان تجربها لفظا
 ان بان مفردا وتقدر ان كان جملة قوله وقد ينصب اذ اي
 يصب بلدن لاسرائيل لغاته لفظا غدا لالفاظ اخر وفعل و قد بعد لدن
 لا يكون الا منونة وان كان معرفة قوله تشبيها لغويا وان
 كان من نفس الكاحة بالتنوين فيكون كاسم تام بالتنوين فيعمل
 عمله ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكى نصب غدا و قد بعد
 لدن المحذوف النون قوله ولذا لك يحذف اذ اي لكون نونه
 شام بها بالتنوين يحذف النون عن لدن نارة ونبت اخرى
 قوله وولكن اذ عطف على شبهها من حيث المعنى علمت ان نصب
 خصوص غدا قوله اي لاجل الفعل اذ في هذا التوجيه صرف

اللام من المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر في امثاله والماضي
 المنفي على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا في التوجيه الثاني
 ابقاء اللام على المتبادر وجعل الماضي صفة للزمان واسناد المنفي
 اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منيا وربما استعمل قطا
 بدون المنفي نحو كنت اراه قطا اي دائما وقد استعمل بدونه
 لفظا لا معنى نحو مل رأيت لذ ثب فاقوله ربنا المحققة اه وقيل
التقسيم معني في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم قوله بدليل
 اعرابه فان اللاحقة الى المفرد ترحم جانب الاعراب باختصاص
التي بها التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا يعرب
 الغابات عند الاضافة الى المفرد فالقول به يجوز ان يكون
 المضاف مسيا مفتحا لانه جاء فيه الفتح لا معربا منصوبا وهم
 قوله اي دهر الداهيين معني عوض الدهر سعي به لانه كما
 مضى حزه عوضه حزه اكد في العاموس قوله المعرفة والكرة المعرفة
 مصدر وعرف معناه حتم وانكرة اسم لما ينكر كالطاقة اسم لما
 يطلب له افي الاولين والآخرين والناشأ حتم قوله من اقسام
 الاسم به بدل المك على انهما من مجازات الاسم كالمعرب والمبني لبعده
 العهد قوله بوضع جرئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما
 فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين او كلي بان
 يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما في المشتقات فان اسم الفاعل
 مثلا موضوع لمن قام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم
 كما في الحروف والمضمرات فهما اربعة احتمالات ان يكون كلاهما

ملحوظين بخصوصهما أو كلاهما بصورتهما أو الموضوع يكون
 ملحوظا بخصوصه والموضوع له بصورته أو بالعكس ولا وجود
 للاحتمال الثاني قوله أي هذا أنه المعينة أو فالعين بمعنى الذات
 كما في القاموس وغيره وإضافته إلى الضمير للعهد قصير بمعنى
 ذاته المملوكة المعبودة والعهد هنا يعتبر بين المتكلم والمخاطب
 لا غيرهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم إذا لا يمكن اعلام
 المعلوم بدون العلم به في الأقل بل التعريف يتعلق بما يعرفه
 المتكلم دون المخاطب نحو قوله لي بستان وانت تعرفه دون
 مخاطبك أو بما لا يعرفانه نحو قوله أنا في طلب غلام اشتريه وليس
 تقصد به إلى معين أو بما يعرفانه نحو قوله فعل الرجل كذا
 وما قيل أن المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه أنه لا بد فيها من معرفة
 المخاطب وإنما زاد لفظ المعينة إشارة إلى أن ما رقع في عبارتهم من
 المعينة معناه المعلوم لا المشخصة قوله يخرج به النكرة والعلم
 المكر دأخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة
 باعتبار وضعه المجازي فإن الوضع في تعريفيهما أهم من الوضع
 بنفسه أو بالقرينة ليدخل في تعريف المعارف المتعملة في
 المعاني المجازية فنورمي الالافانه موضوع للرجل الشجاع
 بالوضع المجازي ويدخل في النكرة الكرات التي هي مجازات
 فنورأيها أحد الأمرمي قوله وإشاراه وذلك لأن المتكلم بليغ
 فلا بد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من نكتة والإشارة إلى
 ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فحصل عليه قوله إلى ترتيبها

بحسب الموقفة على ما اختاره وتبع الرخصي في ذلك فانه ذكرها
 في المفصل على هذا الترتيب الا في المضاف حيث جعل تعريفه
 بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه من غيره
 والزم رخصي جعله في موقفة المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه
 قوله فانها موضوعة بآراء معان هذا على راي المحققين المتأخرين
 واما راي المتقدمين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها
 في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مجهور بالكلية وكذا الاختلاف
 في المبهامات والحروف قوله والموضوع له جزئي مشخص اما
 شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى الشخص
 فظهر واما الراجع الى الكلي فلا بد من حيث تقدم ذكره لفظا او
 تقديرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صرح به في الاقدام
 وبعضهم جعلوا الضمير الراجع الى المكرة المخصصة مكررا واستعماله
 فيها مجازا كفسر المخاطب المستعمل في مخاطب مسمى فهو قوله
 ثم ولوترون اذ المجهورون ناكسور ومهم قوله الاعلام الشخصية
 اي الموضوع للشخص وهي الماهية المعروضة للشخص وهي حالة
 حقيقية واعتبارية بها يستمع فرض اشتراك لشخصين كثيرين
 والاعراض انما تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها
 الشخص لا انها ملة للشخص ولو قيل بكونها ملة فعليتها على صيبل
 البديل كالمعاملة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من تبدلها
 تبدل الاشخاص على ما فهم وتفصيله في علم اخر قوله كما اذا
 تمور ذات زيد اه اي بوجه مختص به وان كان في نفسه يمكن

فرض اشتراكه فالمعلوم حقيقي وبوجه كلي كما قالت الفلاسفة في
علمة تعبر بالحزنيات ولذا اختار لفظا تصور دون احساس فان
ادراك الحزنيات المادية بالوجه الجبرئي اساهم بالاحساس
فلا يشكل بلفظ الله ولا بالعلام الموضوعية عند غيبة الموضوع له
لانها يمكن تصور ما بوجه مختص بها كتصوره نعم بكونه واجبا
خالقا لكل ما سواه فالمعلوم حقيقي وان كان العلم بوجه كلي على
ان التحقيق ان لفظ الله من اعلام الغالبة الا ان غلبته نقل بيرية
بخلاف لفظ الاله فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حواشي
تفسير القاضي قواه والجنسية اي الموضوعية للماهية المتحدة في
الذات من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها ان كان
باعتبار مطابقتها للماهية حقيقة وان كان باعتبار خصوصية
فحجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيّد كالاستعمال الاسد
فيه هذا ما ذهب اليه المصروح والمحققون فتعريف العلم
الجنسي عند هم حقيقي واختار الرضي ان تعزيفه لفظي حكما
ان تعريف غرفة وبشرى وصحراء ونسبه كرسى لعطي ولا فرق
بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية
قوله والموصولات اه لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم
الاشارة واشتراكهما في الابهام والتعيين بامر خارج اعني
الاشارة والصلة وتعاونهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة
والصلة في الوضوح ذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات
تعرف بها والماست فيه ال كمن وما فتعريفه لانه في معنى ما ذهب

ال فالوصول على هذا في مرتبة ذي اللام والهاء ذهب سيبويه
 وجمهور النحاة قوله العهدية أو الجنسية في التسهيل فان
 عهد مدلول مصعوبها يحضو وجنسي أو علمي فهي عهدية والافهي
 جنسية وفي شرحه هذا من ذهب الجمهور وذهب أبو العجاج يوسف
 إلى ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التي
 للحقيقة من حيث هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها
 في جميع الافراد فيصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع
 كونها من فروع الجنس لدفع وهم ان الاستغراقية لا فادتها
 الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهدية الذهنية
 لانها من حيث احتعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة
 الخبرية قوله اللام الرائدة وهي فيما وجب تعريفه أو تنكيره
 في التسهيل وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتجهيز ومضاف اليه
 تمييزاً قوله بدل من اللام اه معنى كونه بدل من اللام انه مستعمل
 في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت
 اللام تدغم في اربعة عشر حرفاً فيصير المعروف بها مكانه من
 المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن دناهم
 بدل لها ميم لان الميم لا تدغم الا في الميم فالميم حرف تعريف
 عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما
 قلبت الراء في الرحمن الرحيم كما وهم قوله نحو يارب جل اي
 اسم الجنس الذي فصل به فرد معين فان تعريفه بالنداء
 واما العلم المتأدي فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح

وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العطفية قوله اذ صل
يا رجل ايعني انه كان في الاصل معرفا باللام توسل لنداءها
باي ثم حذف اللام واي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل
قوله ولا يستلزم صحة الاضافة فان لفظ احد في الاثبات
لواحد مبهم كالذكرة لا للعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف
قوله لانه ان صدراه مكد في الاقليد والنقود فالتقابل بين
الاقسام الغلظة بالذات وقولهم القلب ما يشعر بمدح او ذم
لم يقيدوا بعدم التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق
بينه وبين الكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم
كما بي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبارة الرضي يشير الى هذا
فانه قال والاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم
او لقب وهو ما يفصله احد مما واما كنية وهي الاب والام
والابن والبست مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل
العلم المصدرباب او ام مضافا الى اسم حيوان او صفة
كابي الحسن كنية والى غير ذلك لقب كابي تراب كذا في حاشية
الفاضل الجلي على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس
ابرا العتامة لقبا ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله
كنية على الاصطلاح المشهور وقوله فهو كنية من كنية اي سترت
وعرضت كالكتابة سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند
العرب يقصد به التهظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب
يحمل الملقب نه او يذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية تعظم المكنى بعدم

التصريح بالاسم فان بعض المفردات قد من ان يخاطب باسمها
 كذا في الرضي وعند ي ان التعظيم عند المدح والذم فالفرق بين
 اللقب والكنية ظ قوله فان قصد به اه اي حين الوضع لا حين
 الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح
 والذم ولانه قد يقصد بالاسم في الاعمال المدح او الذم اذا
 اشتهر في ضمنه بصفة مدح او ذم نحو ما تم وقصد الواضع
 يفهم من كونه منتقولا من معناه الغر العلمى الى العلمى فان المفعولات
 يلاحظ فيها المعاني الاصلية قوله فهو اللقب لفظ اللقب في القدام
 كذا في الزم اشهر منه في المدح والترقي خاصة قوله فهو الاسم
 الاسم بهاء المسمى احص من مقابل الحقيقة الذي هو اخص من مقابل
 الفعل والحرف قوله والاعلام الغالبة اه العلم الغالب اما مضاف
 نحو له مما اسود واللام نحو النجم فهي في الاصل داخلية في المعرف
 باللام العهدية وفي المضاف بالاضافة العهدية وبعد غلبة
 الاستعمال في فرد معين اخص به في الاستعمال فلا ضرورة في العلم
 الحقيقي بتكليف ان استعمال المستعملين بحيث اخص به بمنزلة
 الوضع على اه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في قوله
 بوضع الحمل على صوم المجاز قوله بالاستعمال اه متعلق بمقتناول
 قوله لا بوضع واحد سارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف
 لغو متعلق بالمعنى اعني متما ولا با نفي المستفاد من غير فيكون
 داخل تحت النفي فيفيد عموم التعريف بالاعلام المشتركة وليس
 مقصودا انه مفعول مطلق بقدر ان تارة لا على ما هو اذ لا حاجة اليه

على انه بعد تقديرتنا ولا متعلق به فليكن اول الامر متعلقة بمقتضى قول
قوله اراد التنبيه فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف المذكورة
بدل بهي قرله فيما يكون اي في نوع يكون فيه هذا الترتيب اي ترتيب
الاصناف في نفسها فلا يرد ان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجيء
ولم يسمه عليه قوله وهذا الترتيب الذي ذكره اي ترتيب اصناف
المضمرة بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واهر نه اي اعراف المعارف
لان لفظ هذا المقرب بقوله الذي ذكره ان الترتيب بين الانواع
ليس بحد هور قوله فان فيه اختلافات كثيرة وفي شرح التسهيل
للفاضل المصري قيل اعرافها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعروف
بال وقال المصنف اعرافها ضمير للتكلم ثم ضمير للمخاطب ثم له ام ثم ضمير
الغائب السالم عن ايهام نحو زيد رأيت انتهي قال لكمية احاد
الاشياء اي لصفة منسوبة الى كم لوقودها جوابا له وهو العدد
المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء
اي لا افراد الاجناس فال مصنف في الايضاح العدد مقادير احاد
الاجناس فاسماء الاعداد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا
يلزمها التمييز وقد يستعمل المجرد العدد من غير التمييز فهو ستة
ضعف ثلاثة فبقوله لكمية احترز من ما وضع لغير الكمية سواء
دل على العدد الغير المعين كصمغ الجمع ولفظ العدد اولا ونحو
زيد وعمرو وبقوله احاد احترز من ما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف
والثلث والربع وبإضافة احاد الى الاشياء احترز ما وضع لكمية لا احاد
في نفسها من غير نسبة ها الى جنس نحو لفظ بضع ونيف فانها لا بد لان

على عدد معين من غير نسبة الى جنس مذكر ان يتبع اهم عدوله
 التمييز وبما حردنا ظهر انه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية لان تقاضه
 بالفاظ الكسور ولا بما وضع للكمية الاحاد ولا بما وضع للكمية الاشياء
 لان تقاضيهما بما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز
 عما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع
 للكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو الذرع فانما يصح
 لو اريد بالكمية المقدار الشامل للعدو والمساحة والذراع و
 لا يخرج من التعريف ثلث حمايات لانها احاد الجماعة قوله
 خالاشياء اه الغاء لتحصيل الحد ولا يخفى انه اذا كان الاشياء
 هو المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في
 الحد ان يقر للكمية الاحاد او للكمية الاشياء وما قيل ينبغي
 ان يقر المراد بالاحاد الوحدات القيمة بالاشياء واسم العدد
 موضوع للكمية وحدات الاشياء لا لكميتها فليس ان الوحدات
 المفردة او المجتمعة نفس العدد ولا لكميتها بقوله فظهر من هذا
 التقرير اه هذا تقرير لا يرضى به المصريح فانه قال في ايضاح
 المفصل العدد مقدار احاد الاجناس فالواحد والاثنان على
 ذلك ليسا بعدد وانما ذكرنا في العدد لانه محتاج اليهما
 في ما بعد العشرة فهما ح من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة
 عن مقدار الشيء عليه من وحدة وغيره داخل الواحد والاثنان
 في العدد انتهى وليست شعري به بل ما صرح المصريح بخروجها
 من التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يعترض الشر الرضي على

عدم صحة التعريف بخبر وجهها منه قوله وان لم يكونا ا
 الواحد ليس بعدد عند كلهم لان العدد قسم الكم والواحد ايسر
 بكمهما لا ثنائان فعند البعض وذكر والد وجودها ضعيفة تفصيلها
 في شرح حكمة العين قوله بالحق 'لأنه كما هو الاصل في التانيث
 قوله اوباسفا طها فان الاصل في الثلاثة واخوانها ثبوت التاء
 في شرح التسهيل للفاضل المصري الثلاثة واخوانها اسما
 جماعات كزمرة وامة وفرفة وعصبة وصحبة وسرية وفيئة و
 عشرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء
 التي هي بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود الماكر لتقدم
 وتبته وحذف التاء مع المرنث لتأخر رتبته ويدل على ان
 اصلها التاء ان العرب اذا اتصلت بمجرد العدد نقول ثلثة نصف
 ستة وفي الرضي انما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع
 انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد نون الا ثمنين
 فاذا صار المذكور في رجال مؤنثا بسبب ورود هذا العرض
 فتانيث العدد في نفسه اولم قوله الى عشر كذا في النسخة
 التي بخط الشرح ونسخة الفاضل اللاري وفي بعض النسخ الى
 تسع وهو سهو قال اوبالجمع اي بالجمع وما يجري مجراه قوله
 او امتزاجيا لم يدخله في قوله اوبالعطف حكما في الرضي بناء
 على ان اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره
 وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقول
 او تضمننا فليس بصواب اذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني قال

واحد في الرضي اسم فاعل من واحد يحد واحد اوحدة اي انحد
 فالواحد بمعنى المفرد اي العدد المفردة المراد من الواحد اوحدة
 لكونه يدل على مفرد او لا حاجة الى تدقيق فلسفي بان يقر صمي
 الواحد اوحدة واحدا اما لانه واحد بذاته كالضوء مضيئ بذاته واما
 لانه من الاواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الوحدة
 واحد اكان من المعدودات لا من الاعداد في الاقليل
 ان الواحد ليس بصفة ولا اعمه من الاعداد فاذا احري شي
 منه على موصوف فعلى تدويل معدود هذا العدد ولد اجمع
 على واحد ان لا يتركب في الاسماء ولم يجمع على خواهل
 مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول
 صرت نرجل واحد وامراه واحد فم وحى حاسب الاسمين بان
 جمع على واحد ان وحائب الوصفه بان لم يجمع على خواهل
 قال وما ية اصله ميتة كسد وحرف لاهها فلزمها التاء عوضا منه
 كما في غرة وثقة ولاهها ياء لما حكى الاخفش رأيت صئنا سعي
 مائه وفي الصحاح اصل مائه اي كمعي والهاء عوض من الهاء
 قال يقول واحد ان اه هذه الاعداد وما عد هاهو وقونه محكية
 صاهه الاصل منه في المفصل العدوم صاهه على اله نقف تقول
 واحد اثنا عشر يدل على ذلك ترك الراء في مصونه محلول
 على انه مفعول تقول فان المعنى هذه الكلمات وانما ذكرها على
 التعبد لولان اعراب الاحر لا دخل له في بان استعمالها فقول
 ونه قصب يكسر الشين حمله معنوضة بين المعدودات والالف

في ائذان وكتان جزء منهم وليس علامة الاعراب وكذا
 الوارد في قوله مشرون واما قوله ثم بالعطف فيهما فهو معطوف
 على نقول بتقدير نقول وقوله مائة واللف مائتان والغان مذكورة
 على سبيل النعل او مفعول نقول المقدر ههنا المعطوف على
 نقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول ثقل المذكور او بالتوسط
 قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيهما قوله اعتبار التانيث الجماعة
 في الايضاح وانما كان كذلك اي جاء و ابا لتاء المذكر
 فيما فوق الاثنين لان الثلاثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر لانه
 السابق ثم جاء و الى المونث فذكره اعادة الفرق بينهما
 انتهى اي انما كان على خلاف القياس الظاهر في الثلاثة فما فوقها
 لان عدد الثلاثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها
 بهذا الاعتبار في المذكر لكنه ما بقا في الاعتبار ثم جاء و الى
 الى المونث فتركو التاء فيه للفرق بين المذكر والمونث اذ لو
 اورد التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفي ما لا علامة
 فيه ولو اورد تاء ان لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس
 واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمه في
 المونث فقوله اعتبار النكتة مصححة لا يراد التاء وحصول الفرق
 بينهما نكتة للزومها في المذكور بما نقلنا لك فظهر ان تانيث ثلاثة
 فما فوقها الكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتانيث
 العدد لا اعتبار المعدود مونثا على ما قيل فانه تطويل من غير
 حاجة وهذا الوجه اظهر واخف مؤنة لانه لا يحتاج الى اثبات

كون التانيث هو الاصل في الثلاثة فما فوقها كما مر نقلا من شرح
 التسهيل والرضي قوله فعلى من الحقوق التاء في ثلاثة فما فوقها
 قياس وهو بنا في ما تقدم في بحث وزن الفعل انه لو قال غير
 قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذ اسمى به فان لحقوق التاء للتذكير
 ليس بهم لان لحقوق التاء فيها اختلاف القياس الظاهر المطرد في
 كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه تصحيف للحقوق بالتأويل على
 خلاف الظاهر قوله فرقا بين المذكر والمؤنث والمعتبر في التذكير
 والتانيث حال المفرد ان كان المعدود جمعا لا لفظ السعد ود
 وان كان اسم جسي او اجمع جمع فان كان مختصا بالذكور اثبت
 التاء وان كان مختصا بالمؤنث حذف وان كان محتملا لهما جاز
 الامر ان الا اذا نصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك الص
 فيه تفصيل في ان رضي واذا كان المعدود صفة نائية عن الموصوف
 يعتبر حال الموصوف قال الله ثم من جاء بالحصاة فله عشرة امثالها
 اي عشر حسات امثالها وان كان ما لا يدخله التذكير والتانيث
 يطر الى اللفظ فهو نون نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس
 من البشارة قوله وغير الواحد اشارة بطلان على ان احد
 مثير الواحد واحد مغيرة الروحلة والمفهوم من الرضي ان
 احد اصله واحد بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو والمفتوحة
 بالهمزة على خلاف انقياس بالاتفاق واحد اصله واحد ابدل
 الواو المعكورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح واخاح
 وعلى خلافه عند غير فمعنى قوله وغير يدل على ما في القاموس

قوله بقاء الجزء الاول فيه حال من فاعل تقول اي مبقيا لا
 مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا قد كبر الثاني عطفا عليه اي
 مذكرا للجزء الثاني في المونث وكرامة مفعول له كالتذكير اي
 مورد للجزء الثاني مذكرا في المذكر لكرامة اجتماع تائبين
 وهما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور
 فسهو وقد وقع في التنزيل يجعلون اما بهم في اذانهم من
 الصوامع حذر الموت وفي الرضي وبغزي الى الرياشي وجوب
 التنكير للمفعول له لما بهته الحال والتبميز وقيل حاتم واغفر
 صورا الكريم اذا خاره قاض عليه قوله بدله بن لام الكلمة اعني
 الياء لانه من المثني واما في انتان فهي للتانيث لان همزة الوصل
 عوض منها اي من الياء قوله لانه لما وجب قيل الصواب فلانه
 والجواب انه جراء اما بتقدير فيقال وحذف الفاء في جواب
 اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي قوله لانه منصوب
 اه قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي انما يكون للمبني
 وعشرون ليس مبنيًا وهو غلط انما المحتمل ان يكون محكيًا فالصواب
 المنصوب تقلير الشغل اخره بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه
 اما اول فلان الاعراب المحلي يكون للمعرب قالوا يحوز بالرفع
 في المعطوف على اسم ان بعد مضيق الخبر حملا على محله ورفع
 ظرف في لا غلام رجل ظرف في الدار حملا على محل لا غلام رجل
 واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني اعني عشرون
 على التعداد واما ثالثا فلان شغل اخره بالحركة البنائية لاينا في

الامر اب بالحرف قوله لان المعطوف اء تعليل لعبر قوله اي عطف
 ذلك العقود له خص العطف بهذا بعطف العقود على الزائد مع
 ان عطف الزائد على العقود ايض جائز لان الاول اكثر استعجالا
 بقوله قوله الى تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم
 حيث حمل على شاملا اما كما هو اللفظ قوله كائنا ذلك الزائد اء جعل
 الجار والمجرور حالا عن الزائد والعقود معكافي الرضي لان الاحتياج
 الى التقييد لما وقع فيه التفسير وهو الزائد لا في العقود قال
 مائة والى الف والى مائة كائنا الاستاء السابقة واورد الواو بينهما
 ليسر عدم اتصالها بخلاف العقود السابقة قال ما يتان والى ان
 لم يورد جدهما لعدم كونه من الاعداد في نفعه وانما يصير
 من الاعداد بالتوكيد بلفظ العد ونحو ثلاث مئاة وثلاث الف
 كالواحد والاثنتين كما مر نقلا من الابضاح قوله اء واحدة عطف
 على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على المؤنث وقوله
 ومائة واثنان اء اثنتان عطف مائة واحدة ممكن افكها من عطف
 الزائد على الحاية اخذها مثال للمذكر والاخر للمؤنث على
 الطريقة السابقة وعطف اء واحدة على مائة ومائة على واحدة
 بان يكون مثالا للمؤنث عطف فيه الحاية على الزائد الى اخر
 الامثلة وهم دى عمه الطريقة السابقة من ايراد مثال للمذكر
 ومثال للمؤنث واذا و ايراد مثال واحد لعطف الزائد على
 الحاية وترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز العكس
 في اقل قوله دل الشى الرضى اء المقصود منه ان قوله وشى

حذفتها بمعنى انه على خلاف القياس فالأكتفاء على الكسرة قياس
 وليس بمعنى انه غير فيصح بل هو ولي قال مخفوفه واجاز سيبويه
 النصب في الشعر والغراء مطلقا وهذا اذا كان المعد ووجاه مد
 فان كان صفة نحو قولك ثلاثة سالمون فالأحسن الاتباع ثم النصب
 على الحال ثم الاضافة وهو اضعفها الاستعمال الحاج استعمال الاسماء
 كل في شرح التسهيل قال مجموع جمع التكسيران وجد
 فان كان له جمع الفلة يوتى بها والافيوتى جمع الكثرة وان
 لم يوجد فجمع المونث السالم تحولت موراء وقيل مجيئه
 مع وجود المكسر نحو سبع مهنلات مع وجود صوابل ومحسنه
 ازدواج سبع بقرات واما جمع المذكور السالم فلا يتميز به كما
 صيغ قال ارمعنى وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه
 ان يكون مكرورا بمن قوله الا في ثلثاية اة اسقاط التاء في
 ثلثة واخوانها واجب اذا ضيفت الى مائة واثنائها واجب
 اذا ضيفت الى الف لان ميمها في الظاغط ما تقو هو مونث ولفظ
 الف وهو مذكر قال وكان قيا سها اي بالنظر الى كون حمزها
 مجزوعا فلا ينافي عدم مجيئ اضافة العدد الى الجمع المذكور
 السالم قوله في صورة جمع المذكر السالم انما قال صورة
 لانهم اختلفوا في متين فالجمهور على انه جمع مائة بلوار
 والنون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين
 كفعلين فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله ماى كعصى فهو
 جمع مكرر قلت يائه الثانية نونا وعلى التفاد يره في صورة

جمع المذكر السالم قوله أن يلي التمييز المجموع أي يلي التمييز
 الذي يذكر للمثلاث كما يلي مثلثات ومئات رجل كذا نقل
 من الشرح فالتمييز فاعل يلي والمجموع مفعوله قوله بعد ما تعود
 أي لا تأخذ التمييز المجمع بعد ما هو في صورة الجمع مادة فالضمير
 المستتر في تعود راجع إلى التمييز والمجمع مفعوله قوله
 فلتعد راجعاً إلى حكمي الحكماني أن من العرب من
 يضيف مشرودين وأخواته إلى المميز منكران نحو مشرود ومم
 ومعرفان نحو مشرود ومم والأكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله
 قاعدة كذا في شرح التسهيل المصري قوله قليلاً أي من حيث اللفظ
 فإن لفظ المفرد أقل حروفاً من لفظ الجمع غالباً ومن حيث المعنى
 فإن الجمع في معنى واحد وواحد واحد تدكير قليلاً كتدكير
 قريب في قوله نعم أن رحمة الله قريب من المحسنين قوله
 في الأعداد أنما قيل بذلك لأن استعمالها مع ميمها يدلون
 الأعداد واقع في الرضي وإن لم يكن مئات مضافاً إليها ثلث
 وأخواته جمعت وأضيفت إلى المفرد أي نحو مئات رجل قوله
 مرفوع في شرح التسهيل أن العرب لا يجمع المائة إذا أضيف
 إليها عدد إلا قليلاً قال مرفوع مفرد وقد جاء منصوباً في قول
 الشاعر إذا عاشي الغنى ما ينمن عاماً * فقد ذهب اللذان
 والفتاء وجاء جمعا أيهما كما في قراءة الكسائي ثلثمائة سنين
 بالإنابة وأجاز ذلك الفراء وذلك قليل في الاستعمال كذا في
 شرح التسهيل قال وإذا كان أي هذا الاستعمال المفهوم

مما تقدم من اثبات التاء فيه المذكور واسقاطها في الموند في
 ثلثة الى عشرة اذا كان المعد ود ولفظه متفقين في التذكير
 والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان مكان اللاتي نقلين
 على بيان احوال المميز الا انه لما كان تذكير لفظ المعد ود وتانيثه
 انما يعلم من المميز قدم ذكر المميز فوله بان يكون المعد زاء
 سواء وقع تمييز كما في مثال الشرح او موصوفا نحو اسم ثلثة
 اولث ولا يستقص هذه الضابطة بل بماية ولا العكس ثلثة لان
 حيث وجد التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان
 المعد ود مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة
 لفظ الماية والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعد ود بل
 التعبير بهما بلفظ مميزهما اعني رجلا وامراة مثلا قوله بسيمز
 زاء وللتخصيص على استغراق النعمي فان الفعل المنقي ظاهر في العموم
 بخلاف التكره في بيان النعمي فانه نص فيه اي لا يميز بصحيح
 اصلا مفردا كان او مؤنثا او مجموعا فوله فلا يورد اشارة
 الى ان ليس المراد بعوله لا يميز واحد ولا اثنان انه لا يذكر
 المميز كما في الحواشي الهندية فيكون منافي لغيره استغناء
 بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين
 بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك
 الواحد والاثنين وبترك المميز فاضرب بقوله بل يذكر
 لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استعداء
 وهو لغة للنفي لا للنفي اي ترك الجمع بينهما بطرح الواحد

والاثنين استعناء بلفظ التمييز عنهما قوله ما يصلح ان يكون
 تمييزا لهما وهو المفرد والمثنى في الاثنين واحترز به
 لا يصلح لذلك المثنى والمجموع في الواحد والمجموع
 في الاثنين قوله اي الصالح لان يكون تمييزا اندفع بهذه
 العناية وهو الرضي بان هذا التعليل لا يستمر في نحو واحد
 رجال ونحو رجال قوله وبصيفته اي بهيئته بقريضة المغالبة
 بجوهرة قوله فان من صيغة اه اعني الجوهر مع الهيئة كما هو
 المعنى الحقيقي للصيغة فلا يذافي السابق قوله فان قلت صب
 اه حاصله ان المثنى عام كما مر والذليل خاص لانه
 انما ينتهض فيما اذا ورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح
 لتمييزه لكونه مبنيا للجنس ولذا جاء في قول الشاعر ثنتا حنظلا
 والا استعناء بلفظة عن لعل م فهم الاثنينية قوله يعبوي ان
 يعتبر اه يعني ان اللائق والقياس ان يعتبر في الاثنين المثنى رعاية
 للموافقة بمميز صائر الاحاد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز
 الاثنين قياسا وما وقع في الشعر شاذ للضرورة قوله معنى الكلام
 خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزيهما امتعنا
 بلفظ التمييز اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية
 عنهما لانه بالحق علامة الافراد يفيد الرحلة وبالحق علامة
 التثنية يفيد الا لانه غاية فلاحه الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال
 لا يصلح لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم قوله
 فاختاروا اه دفع الماورد من انه على هذا التوجيه حصل لنا طريقان

لبيان الجنس مع الوحدة والالمنية وكل منهما مفعول من الآخر
 فلا يصح ان لفظ التمييز مفعول منهما فقرر ان لفظ العلامة اخف
 ما اختار والهاء التوجيهية وتقول عطف على قول السابغ
 كلاهما بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعد من قوله وثمة قول
 حادي عشر فانه بصيغة الخطاب بقوله وان شئت قلت ان تعرب
 قوله اي في الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه مفعول لهما سواء
 من احد المتعددين هذه الصفة اي التمييز لا يشار اليه فيها غيره
 قال وتسميره مصدر مضاف الى الفاعل ومفعولاه محذوفان قد رخصا
 لشرح قوله على هذا القياس اي قياما من الثاني لا حاجة اليه قوله
 فلا يجري اه لا متناهد مفعلا قوله لا يثبت اشتقاقه وذلك لان
 اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث ولا فعل لما
 فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو نمت
 من الثاني الى عشرت من العشر من حل ضرب وجاء من حل فتم
 ما فيه العين امني اربع وربع وقمع واما ما هو لبيان الحال وان كان
 في صورة اسم الفاعل كما لحاظه والكامل فليس له معنى اذ لا يدل
 على معنى حل ثي قائم به وانما معناه الواحد في مرتبة فلا بأس
 ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل قوله
 اي مرتبته من المتعددين في نفسه لا بالنظر الى عدده تحتها فيصح
 مقابلة باعتبار التسمية ثم حلة بالنظر الى ما تحتها قوله والحادى عشر
 فتغليب الواحد الى الحادي يجعل الفاء مكان اللام والعين
 مكان الفاء فتسكن الياء فيه وكذا في الثاني عشر مع انها مركبان

حكما في نحو معد يكره كذا في الرضي قوله وتقول في المعطوف
 ١٠٠٠ وما العشرون والثلثون الى التسعين والماية والالف فلغما المفرد
 من المتعدد ولغما العد وفيها واحد وكان القياس العاشر و
 والثلثون كذا في الرضي ولذا انركها الشرح قوله اي من
 اجل الاختلاف لا اعتبار من ١٠٠٠ يعني ان قوله ١٠٠٠ مرتب الا على اختلاف
 الاعتبار من بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين احتلزا ما
 بينا لان التمييز يقتضي الاضافة الى الالف بمرتبته والحال
 يقتضي الاضافة الى المساوي والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد
 في العد الذي يحتمل قوله الاضافة ١٠٠٠ واذا نصبت به قلنا انما
 اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي والاضافة
 هذا اكثر من المصوب لاختلاف ساكن اسماء الالف عليهما فانهما
 متساويان فيها او المصوب اكثر قوله بالاضافة ولا يجوز من
 الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فعل حقيقة ونقل
 الاغصيص عن ثعلب جواز ذلك قاله لا خفت قلت له اذا اجزت
 ذلك فقد اجرته مجرى الفعل فلم يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال
 نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت للثلة بضم نفسي الى النون
 قوله الى عدد يساوي عدد الطول الاخصر الى اصله والى ما عرقه
 اذ العد والمقاص الى نفس اصله لا مساوي اصله الا ان يعتبر
 التعيين باعتبار كونه اصله وكونه مضافا اليه قوله لا مطلقا
 فانه لا يريد ذلك بوجه احد ثلثة اي واحد هم قوله او الرابعة
 او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلثة

حد كور بطريق التحثيل والمراد قيل ثالث ثلثة واحدا له من
 رابع اربعة وخامس خامسة وعير ذلك اي احدها باعتبار وقوع
 في احده هذه المراتب وليس المراد انه قيل ثالث ثلثة باعتبار
 وقوعه في احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يوزن ذلك الا باعتبار
 وقوعه في المرتبة الثالثة فقط قوله والا يلزم اه اي ان كاي المراد
 الواحد مطلقا من غير خصوصية المرتبة يلزم جواز اراه كواحد
 سواء كان الاول والثاني والالت من كل ما يبقى للواحد من
 المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الترتيب الاول وهو اشر العشرة
 لغاية البعد بينهما قوله وذلك مستحيل جدا لا ي عند العقل اذا
 الظاهر ان هذه اول العشرة وثاني العشرة لا اشرها واما الاستعمال
 معبر واقع قال المذكور والموت اي من الاسم المتمكن لان ما هو
 المبني منها من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره
 فلا يرد ان يحوز هذه والتي وادى خارج عن تعريف الموت داخل
 في تعريف المذكر فينتقصان طردا وحكما الاسناد الاتية
 انه اي للموت الذي هو قسم للاسم المتمكن فان الموت
 من الاشباه الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام
 فاقعة لما يعبر به عنه من كونه موقفا حقيقيا او غيره وكذا المنى
 والمجموع المعروف مما سيأتي اريد بهما ما هو قسم للاسم المتمكن
 والاحكام المذكورة لهما فيما سيأتي احكام لما هو قسم منه قوله
 لاصالته اذ ما من مذكور ولا موت الا ويطلق عليه شيى وشبه
 مذكور ولا نه لا يقتصر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا لزيادة ولا

يتحقق التذكير والثاني في الاسماء اذ اقص مدلولاتها فان
 صد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتلخيصه باعتبار الكلمة
 ومن الفعل والعرف وحروف الهجاء يجوز فيه الوجهان
 بالاختيارين وزعم الفراء ان تذكيرها لا يجوز الا في الشعر كذا في
 شرح التماميل قوله اوجهما والحقيقي المقدار العلامة زينب
 وسعاد ونحوها الحقيقي نارودا ودارود دليل كون التاء مقدرة دون
 الالف وحوها في التصغير واما الزائد على الثلاثي فيحكموا فيه
 ايخر بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجح التاء
 فيه ايخر شاذا نحو قولهم ادرية في تصغير قدام ودرء كذا في
 الكافية وفي رضي الشامية اهتم اجترأ وفي الثلاثي الذي هو ايجف
 الاية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق اخر
 اوصاف الموت فلما وصلوا الى الرباعي وما فوقه والتاء وان
 كانت كلمة براسها الا انه كحرف الكلمة المتصل هي بهالم يروا
 زيادة حرف على عدد حروف الحوزاد عليها اصلي طر حوه في
 التصغير فقد ود الحرف الاخير كالتاء اذ هي محتاج اليها لكون
 الاسم وصفا فقالوا عقيب انتهى ولا يخفى مخالفة الشرحين و
 لعل فيه قولين والشرح اختار الثاني فجعل التاء في الرباعي
 ملفوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاءا لا تجرأ
 على نقد بها قال وعلا منه التاء اه علامة الشيء لا تكون مطردة
 في العلة فلا يرد ان التاء تجيء لاربعة عشر معنى وان الالف
 المنصورة فتكون من نفس اللمسة بعضها وسى وقد تكون رائدة

للالحاق نحو ارضي اولئك كثير حرف الكلمة نحو عثرى وان
 الحمد ودة قد تكون من نفس الكلمة كبرءاء وكساء وقد يكون
 للالحاق كحرباء وحشاء للمحتقين بقرطاس وقرطاس قال اوميد وهاة
 في رضي الشافية الحمد ودة اصلها القان قلبت الثانية همزة
 فالحمد ودة مجموع الالف والهمزة لان الالف التي قبلها انما
 تمل لاجل الهمزة ولذا لا يحد المقصورة واختلغا رايي ملامة
 التانيث فقم صيويه وعليه الجمهور بانها الهمزة لكانها منقلبة
 عن الالف المقصورة والالف زائدة قبلها للمدوقيل الهمزة
 بنفسها وقيل الالف والهمزة زائدة للخرق بمن مونت افعل نحو
 حمراء وبين مونت فعلا ونحو سكرى وقيل الهمزة والالف
 مع التانيث كذا في شرح التسهيل والجاردي نقل عن شرح الهادي
 وعلى التقادير يصدق ان الحمد ودة علامة التانيث باعتبار
 جرثها الهاني او الاول او تمامها فافهم فانه يتخير فيه الناظرون
 قوله وقد زاد بعضهم وهو واجب المفصل وزعم هشام ان
 علامة التانيث في هذيكسرة الذال قالها زائه ذكراء في
 الرضي لوقال الحقيقي ذات الفرج لكان اولي اذ لمجرزان يكون
 حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجوير العقلي لكن مادة النقص
 غير متحققة فلذا قال اولي قوله ليس بازائه يدل فيه ما لا
 يكون بازائه شيع كعين او يكون بازائه شيع لكن لا يكون
 ذكر اكالظلمة فان في مقابلتها النور وليس بذكر او يكون بازائه
 ذكر لكن لا من جنس الحيوان كخلة فكلها مونت لغظى ذاء

واذا امتد الفعل أي المتصرف فانه يجوز التاء وتركه في نحو
 نعم البراءة ويتعين تركه في نحو اكرم نزيد عند من اسند اكرم
 المتدبر وكذا الحال في شبه الفعل فاللائق ان يقول
 الشرح الفعل المتصرف وشده بلا فصل كما هو الاصل قال فبالهاء
 أي فالكسرة لانه قد ورد حذفها مع الضمير المونث الغير الحقيقي
 نحو والارض اقبل ابقالها وحكي شبهؤه من بعض العرب قال فلاة
 وفي بعض النسخ المتس فالتاء أي واجبة قوله الا اذا كان اه والا
 اذا كان جها فانه يجيب بانه بعد قوله وحكم الجمع اه فهو
 يمسرلة الاستثناء ايتم هنالك الشرع تعرض للاستثناء ايض قوله لك
 الاحتياط في الحاق التاء اه وقع فصل اول وقد جاء القرآن
 بذلك كله وقول بعض النحويين ان الاتيان بالتاء احسن
 ليس بسايل للاجماع في قوله وجمع الشمس والقمر فاذن
 الامر ان مستويان كل افي الايضاح قوله وانت في
 غير الحذف في ما لم يكن علم المذكر نحو طاعة فانه لا
 جاء طاعة لا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء
 قاض عليهم وذلك ان الوضع العلمي اخرج عن موضوعه وجعله
 لا هو له فصا والتانيث تسيما منسيا فاعتبر المعنى بخلاف اسم الجنس
 ولما اعتبرت تانيثه في صيغة الصرف وفي الجمع بالتاء والالف
 فلكونه حاله في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حال غيرة فلا يتعلق
 بغيره فلهذا لم يرد قوله ثم ان المونث اللفظي قد يكون حيوانا نحو
 حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوي في فعله الامر ان يقول

من قال ان تأنيث قالت في قوله تعز وقالت نملة تبدل على انها
كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه ضعفه النحويون قلنا المجر
رح في الايضاح اذا جازمه حمامة ذكر ونلت من البط ذكور
مع التصريم بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا
نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت فانه لا يجوز تأنيث فعل
المونث اللفظي اذا كان المذكور سواء كان جليلا له ولا فتا نمل نمل
عند كتانيت طلحة قوله وحعل بعض الشارحين انه عند قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ناسم لفعله واذا اسند الفعل
اليه فبالتاء وعند الشرر مخصص له ولا يخفى ان هذا الفرق
انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخراج قطعيا وعلى ما كمل
بين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناول قوله
الى المونث الحقيقي ظاهر اكان او ضمير افعله حضرت القاضي
اه ام رد المذايين مما فيه الفصل بغير الا لان الاجود في صورة
الفصل بالترك التاء في الرفع نحو ما قام الاعد قلنا وضمير
الجمع اما الواو والنون قوله لو كان جمع المذكور السالم اه
الافى بنون فانه يجوز التاء قال الله تعز امننت به بنو اسرائيل
لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه والافى الجمع
السالم الذي واحد مونث نحو ارضون وبنون فان حكمه
حكم الجمع المونث السالم من حواز التاء وتركه لان حق الجمع
بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء
اريد من قوله جمع المذكور معناه الاضافي وحعل السالم نعتا

للمذكور لم يمتنع الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى قوله واحد
 موتنا حقيقي التام كمنسوبة او مجازية كدورا ومذكور حقيقي
 التام ككبر كرجال او مجازية كايام وسواء كان الجمع ضم
 التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المونث السالم كالزيدات
 والطلحات والجميلات والفرقات فهذا صور ثمانية يحوز فيها
 التاء وتركها قاله حكم ظاهر غير المونث الحقيقي اي مونث ظاهر
 غير المونث الحقيقي فلا يشتمل المذكور على ما وهم ولا فرق بينهما
 الا في شئ واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه
 مع المفرد لكون تانيته ثالثا ويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما
 لم يعثر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لا المجاز الطاري
 ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في حال راسا
 لم يطل الجمع والوارد والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد
 فيه فاحترمه بخلاف الجمع المونث السالم لتغير المفرد فيه
 اما بحذف التاء فهو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حليات
 وحمراوات يجوز فيه التاء وتركها كما في الجمع المكسر
 قوله من جسوع التكسير الصواب تاخير من قوله غير جمع
 المذكور لانه يمان لما بقي بعد الحذف وان يراد بجمع المونث
 السالم كالطلحات في الرضي وضمير العاقلين لا بالوارد والنون
 اما وادعوا بالرجال والطلحات صرودا بطرا الى الفعل واما ضمير
 الموصوف الغائب نحو الرجال والطلحات فعلى ان يطرأ الى طريان
 معنى الجماعة على اللفظ قوله ولا يقر حاء لبقاء المذكور

الحقيقي فيه قوله المقرون بالتاء بالعاكة لكونها علامة عليه والمقصود ان
 التاء وان لم يكن ضميرا فهي دالة عليه فلذا اقامها مقامه
 قوله في كونه جمع المونث الحقيقي والمجازي بجمع تكسير
 او سلاهة نحو النساء والزينات والدور والطلحات والقرى
 على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان المراد به
 الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمونث الحقيقي
 مقابلته بالعقلين اي الذكور الغفلاء غير العاقلين اما بان
 لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء وبان لا يكون غفلاء وهو
 المراد بالايام قوله وان لم يكن من الغفلاء ولا يترك المصريح
 مثاله لانه علم من قوله والنساء بالطريق الاولى فانه اذا جاز
 في جمع المونث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون
 كان جوازه اذا انتفى الذكورة والعقل اولى قوله جمع المذكور سواء
 كان جمع تكسير نحو الايام مضت ومضين او جمع سلامة نحو
 الجنبلات جمع جنبل وهو القدر الغليظ من الخشب قوله غير السالم
 الصواب الغير العاقل كما في قوله واما في جمع المذكور الغير
 العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكور غير السالم
 مع انه لا يجوز فيه فعلن قوله موضوعه اي لجمع المونث عاقل
 كان ولا قوله لا اصل له في التذكير لان الاصل فيه ان يكون
 مذكرا حقيقيا قوله فيراعى اه يتفرع على المدفوع لا على النفي
 اي ان كان له اصل في التذكير فيراعى حقه قال المنبئ المنبئية
 في اللغة وكردون وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة ظر

وقد تمّ المنشئ على الجمع لتقدم عدده على عدده ولتقدمه من
 المفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولتكثرته لعدم اختصاصه
 بشرط بخلاف الجمع كما يجب قال أخرون بالنصب مفعول لحق
 والالف فاعله وزاده لان الحقوق لا يختص بالآخر قوله أي آخر
 مفردة قيل انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا
 التقلير اشكال باشكل والجواب ان قيد الهيئته في تعريف
 الامور الاعتبارية معتبرة كما تقرر في محله فالتعريف مالحق
 آخر مفردة من حيث انه لحق آخر فلا نقض نعم برد انه اذا
 اعتبر قيد الهيئته لاحاجة الى نقل ير المضاف او نقل يرمع لواحقه
 وهذا التوجيه احسن قوله او قدر عطف على قوله أي آخر مفردة
 قوله والا أي ان لا يكون احد الامر ين بل يتركب على ظاهرة قوله
 لا يصدق اء فلا يكون صادقا على المسند ود فلا يكون تعريفا لانه
 لا يكون جامعا وما نعاذوله ولو انكفى بظهور المراد فان المراد المالحق
 مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء في قوله عرضا عن
 الحركة والتنوين الذين في الواحد لان الاسم العاري عن
 الباء لا يتوزان بعري عن الحركة والتنوين ولما تم تقبل
 الالف الحركة والتنوين عوضا عنهما النون هذا من حيث
 البصريين والكوفيين يقولون انها عوضا عن التنوين كقواك جاءني
 غلاما زيد فيدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون
 بقيام الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين
 لاثباته مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين

في موضع ومثلها في موضع نحو غلامان والغلامان وغلاما زيد
 كذا في الاقليل والايضاح قال مكسورة وحكى الكسائي ان فتحها
 مع الياء لغة وقال ابن جنى فتحها بعضهم في الثلاثة وقال الشيباني
 ومن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف وما بالياء فلا يجوز
 ومن ذلك قول فاطمة رضى يا حسنان ويا حسينان قوله لثلاثين الى
 الفحات ويعدال ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف والان الاصل في
 تحريك الساكن الكسر قوله على ثقل يرتسليمه اي تسليم كل واحد من
 الاشتغال وعدم الدلالة اما منع الاشتغال فلان مضموم المرجح
 لا يقتضي مضموم الراجع كما في قوله تع وبعلين احق بردي من
 فان المرجح اعني المطلقات عام للمطلقات الرجعية والباءة والضحية
 مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من
 ان علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض الحركة والتنوين
 انما يدل على ان النون ليس جزءا من الدال لم لا يجوز ان يكون
 شرط الدلالة وكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضية قوله
 صح ان يؤاها وكذا صح ان يق ان الدلالة المذكورة غرض من
 الامور الثلاثة باعتبار كونها غرضا من لحوق الامرين بناء على
 لزوم الثالث لهما والظاهر تاخير قوله ونون مكسورة عن قوله
 ليدل كما في الباب قوله يعني الواحد حقيقةا كان اراعتا ربا
 فانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على ثاويل
 فرقتين كجمالين وقومين قوله باعتبار دخول تحتاه يعني ليس
 المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في

الجنس الذي وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين
 واختلفا نحواً بيمين لانسان وفرس قوله الموضوع له بالضمي
 الاعم للموضع اعني تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بقرينة
 فيشمل المثنى المجاز ايضاً كالاسد بين قوله بوضع واحد احتراز
 عن المثنى المشترك باعتبار تعيينه كالقرء بين للطهر والحيض فانه
 وان دل على ان معد مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي
 وضع لذلك الجنس لكان لا بوضع واحد قوله المشترك بينهما اشارة
 الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى قوله لاستغنى
 ابر ما وقع في تعريف الجمع المذكور العالم من قوله ليدل على ان
 معه مثله اكثر من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المثلثة
 في الوحدة ولا يدل على ان لا يبراز المثلثة في الجنس مع المثلثة في
 الوحدة قوله اشارة الى فائدة انه يعني انه ليس داخل في التعريف
 قوله باعتبار معنيين مختلفين اي غير داخلين تحت جنس الموضوع
 له سواء كان حقيقيين كالقرء ان اومجازيين كاليد ان في النعمة
 والقدرة او احدى مما حقيقياً والآخر مجازياً كالاسد بين اذ اريد
 به الاسد والرجل الشجاع ولا جل العموم لم يقيد الاسم
 بالمشترك وبما حذرنا من انحاء السؤال الاتي وان دفع ما توهم
 من ان الكلام في حقيقة المشترك وانه لا يجوز باعتبار معنيين
 مختلفين ومثني التغليب ليس كذلك قوله لبعضهم وهو الاندلسي
 ومن تتبعه فانه قال يقر العيمان للها صرة والجارية قوله هذا اي
 انه لا يجوز ثنائية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله جاز ان يجعل

اللام اه فنقول من شرح المفتاح الشريف وفيه بحث اما اولا
 فلانه ح يكون ثنية التغليب قيا ما لكونها داخله تحت ضابطة
 وهي ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الآخر ثم
 ياول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان
 ثنية مختلفي اللفظ تصحظ ولا تقياس عليه واما ثانيا فلان ثنية
 الاسم انما يكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر
 المتكلم بقصد اعادته ولا شك ان قصد المتكلم في ابوين وقمرين
 اعادة نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حيث انها
 مشتركان في كونها مسمى بالاب والقمر فتا ويل الابوين مثلا
 بالمسميين بالاب وان كان صحيحا في الواقع لكن ليس ذلك
 في نظر المتكلم فان المقصود من قوله نعر ورفع ابويه على العرش
 رفع الاب والخالة على العرش لا رفع المسميين بالاب والى ما
 ذكرنا يشير عبارة الرضي حيث قال وقد يشي غير المتفقين
 في اللفظ بعد جعلها متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبها و
 تشابهها حتى كانها شيئا واحدا انتهى ولم يتعرض للتاويل وفي شرح
 التسهيل ان مثنى التكسر نحو فارجمع البصر كرتين ومثنى التغليب
 ملحق بالمثنى في امرابه وليس بمثنى حرققة وح لا اشكال قوله
 لا شبهة في صحة اه لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي
 ولا نزاع في ثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي قوله والمصرح
 اختار عدم جوازه اي في شرح الكافية وفي الايضاح مبوزة
 ها ذا ولد لك قال الشر الرضي والمصرح متردد في ذلك قوله

يا أول بالسمى به وهذا التأويل ثابت في نظر المتكلم بخطر
 بباله اذ العلمية تنافي الاستعمال في أكثر من واحد واذا اولى
 به وزالت علميتها صارت كاسماء الاجناس الا ان اسما
 الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر
 مقدرو هو كونها مسمى بها ولاجل زوال العلمية التزموا
 ادخال اللام تعويضا منها فل قيل اذ كان ثنيتها باعتبار تنكيرها
 وهو شاذ فيكون ثنيتها ايضا شاذ وليس كذلك فاجواب
 ان تنكير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل
 موضع فجعله نكرة من غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون
 شاذ بخلاف منبأ فانه لا يمكن استعماله علما لان ثنيتها
 تنافي العلمية فلا يلزم من شذوذه ما يمكن اجراؤه على اجله
 شذوذه ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر للهي
 الفرق بين معنى التغليب في اسما الاجناس وبين مثنى
 الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء فيكون التأويل في نظر
 المتكلم الثاني دون الاول قوله ان لا يذكر اء يشبل ثنية
 اسما الاجناس والاعلام قوله حكم ما يتطرق اء لا يظهر بكتة
 وضع المظهر موضع المضمود والظاهر حكمه قوله الاسم المقصور
 اشار بتقليل الاسم الى ان المقصور لا يكون الا الاسم فلا يقتضي
 مقصور قوله الف مفرد في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفرد
 احتراز عن الف مقرونة بجزء كحمر اء وقوله لا زطة احتراز عن
 مثل زيد اذ اوقف عليه قوله محبوب من الحركات لكون اء اء

نقل بربا قوله لانه ضد الممدود اء اي مشتق من القصر المتعدي
مصدر قصر يقصره بمعنى ضد المد والحبس واما القصر كعنب
خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر حكوم لا يمكن بناء المقصور
منه قوله كعصوان الظركعصار كاي بدل قوله كابوان في المسمى
بابي فان عصوان وابوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي الفه
منغلبة من واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان وابوان بعد
قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام في كرحيان وحكيمتان وانما
كان اصل الف عصارا وا حقيقة لقولهم عصوته اى ضربته بالعصا
قوله مجهول الاصل اى هير معلومة سواء كان له اصل في الواقع
اولا وللإشارة الى ارادة المعنى العام اورد المثال من عدم
الاصل فان الفاء الاسماء العريضة اليها لمتى واذا اراي لا اجل
لها وفي الاسماء المتكئة لها اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما
وقد لا يكون معلوما قوله ولم يحل فكذلك وقع في التسهيل وقيد في
الرضي بان لا يكون سبب الامالة غير انقلاب الالف من الياء وفيه
انه حينئذ يكون معلوم الاصل قوله اى هير ما فيه اء اي المراد
بالثلاثي المعنى اللغوي اى ذو ثلاثة ا حروف لا الا صلاحي وهو
ما يكون حروفه الاصلية ثلاثة قوله من المجامعي اء بيان لما قال
قلبته الفه واوا ولم تحذف لا لقاء الساكنين ~~ولا يلبس~~ بالافرد
عند حذف النون بالاضافة قوله فالفه مقبولة بالياء لم يقدر
فقلبته الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا
الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لا حد بخلاف الحكم السابق

فان لم يخلف الحسائي حيث ذهب الى ان الالف الثالثة
 المنقلبة من الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحي ومكسورة
 كالربو ارجب قلبها ياء التثنية قل الكلمة بالواو في العجز مع
 الضمة او الكسرة في الصدر ولهذا النكتة لم يقل المعمر رح والـ
 ياء ا مع انه اخصر واوفق للسابق لانه نقله بـه قلتمت ياء ا قوله
 اي غير زائدة اه فالاصلية بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها
 الاقسام الثلاثة لا بمعنى المتعارف وهو ما يكون في مغالبة الغاء
 والعين واللام فانه لا يخرج جمالا يكون منقلبة عن اصلية قوله
 كقراء يضم القاف اه هذا يخالف لما في القاموس من ان قراء
 كلمتان لحسن القراءة وكرمان للمنسك ولعل الشراطلع على ذلك
 قوله فينبغي ان لا يقع اه مبالغة في الهرب من اجتماع الامثال
 قوله اي لثقلها اي ثقل الواو وتعليل لا قرب قوله بان يكون
 للاحقاق اه لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما نقله في قوله
 ولا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في اللحدودة
 لا تكون الا للاحقاق بخلاف الزيادة في المفصورة فانها تكون
 للاحقاق وللتكثير كما مر قوله كعليا وان العلاء عصب العنق
 ومعاليا وان بينهما منبت العرق صحاح كل انقل عنه قال
 فالوجهان جائزان الا ان ابقاء الاصلية اولي من ما بها حنى
 لم يزد كرسيمويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقه اولي من
 انباتها والمبدلة من اصلية بالعكس قوله ملحقه صيغة اسم
 الفاعل نقل عنه هكذا عبارة الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائد

للاصناف اولاً في مثل علماء هو الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة
 قوله قد تصفحناه اه نقل عنه فعبارة المصطلح هكذا او ما اخره
 همزة لا يخلو همزته وان سبقتها الف او لا فالتى سبقتها الف
 او لا فالتى يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة
 عن حرف اصلي كرداء وكساء او زائدة في حكم اصلية كعلماء
 او منقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا
 لا غير كحمراء وان والباب في البواقي ان لا يقابن وقد اجميز
 القلب ايضاً وعبارة المفتاح هكذا او اما المحدودة فاذا كانت
 للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية
 كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن الجاري مجرى
 الاصل وهو ان يكون للاصناف كعلماء وقد رخص في القلب
 وعبارة اللباب موافق لما في المتن قوله وهذا اعم اه فلا يدل
 على جواز القلب بالياء في رداء فضلاً عن ان يكون مشهوراً قوله
 من اخر المثنى اي اخر مفرد المثنى قوله اتصالها اي اتصال كل واحد
 بالآخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها اي لكل واحد احدى بدون
 الاخرى قوله صارتا اي الخصيتين ففي العبارة استشهد ايم فان المراد
 من لفظ الخصيتين في قوله كل واحد من الخصيتين معاً هما ومن
 ضمير صارتا لفظ اغديتين قوله اي اسم في محل اشارة الى ان ضمير
 الاسم لا يكون مجموءاً والمفعول انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله
 ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات بعد كونهما كلمة كما ينبغي
 في كلام الشرح ان الواو والنون والالف والتاء من تمام

الاسم والكراد الالالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل منى
 اسم الجمع والجمع المكسر نحو ثقتين وحالين فانهما وان
 دلتا على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابق لهما انما
 من الجماعة وكل جماعة تشمعل على الاحاد فالالالة عليها
 تضمنية قوله على جملة احاد قدر المضاف لاخراج المفرد المستغرق
 فانه دال على مفصل الاحاد لكونه للكل الا فرادى لا على
 جملتها اعرف قوله ان الانسان ليعي خسر وعلمت نفس ما قدمت
 قوله في ضمن ذلك الاسم لانه المنبادر واحترز به من لفظ كل
 المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد
 لم تقصد من لفظ كل بل مما صيغ اليه نحو كل الناس وكل القوم
 قوله اي بحروف هي مادة لمفردة بيان لوجه اختصاص الحروف
 بالمفرد والمستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اهم من التثني
 والتقدير كالجمع الذي لا مفردة ولذا زاد لفظ الحروف و
 لم يقل بمفردة فان حروف المفرد متشعبة فيه وان لم يتحقق
 المفرد قوله الذي هو الاسم اشارة الى ان المفرد ههنا وان
 كان في مقابلة المثني والمجنوع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا
 المفهوم وهو كونه دال على واحد اي واحد كان فلا بد في التعريف
 قوله اما بزيادة قل اي بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه
 ككتب او باختلاف الحركات فقط كالسلاسل واسد ارمع السلكت كنذر
 ونذر وكلمة او لمع الحلوف انه قد يجتمع الانبياء كرجال ورجل
 وكقضب وقضيب وقد يجتمع الثلث كفضيان وقضب قوله او حكما

كذلك وهجان قوله واسماء الاجناس اي التي يفرق بينها وبين واحدها
بالتاء فانها دلالة على الاحاد واما التي لا تفرق بينها وبين
وبين واحد ما فانما تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل
والخل قوله فانها وان لم تدل عليها فالمراد بالدلالة الدلالة
في الجملة سواء كان رضاء فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد
بحوثا ثبت مفارقة وفي اثنين نحو قلوبكما واستعمالا فقط كما
في اسماء الاجناس او رضاء واستعمالا كما في المجموع المستعملة
في معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة رضاء كما في تعريف
الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله دل على احاد وقوله وبعض
اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة قال فنصوت مرارة تفريع على
ما نقل من تعريف المجموع قوله مما لا تفرق بينها فسر النحوي
بذلك لا بطلق اعم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته
على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا تفرق له وهو
ما لا يتميز احاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم
دلالته على الاحاد وللتنصيص على محل الخلاف ان الذي
لا يفرق بينه وبين واحد بالتاء ليس يجمع اتفاقا قال ونحو ركب
انه نقل عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية
الراكب عليه وان وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد
وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمعا لراكب لم يكن جميع قلة لان
اوزانه محصورة كما سيجيء وجمع الكثرة لا يصغر على لفظ بل يرد
الى واحد وهذا لا بد منه في تركيب وكذا الحال في الجامل

والباقر انتهى وبما ذكره الشر من ان اسم الجمع لا واحد
 له اصلا وان وقعت الموافقة اندفع ما قيل انه حكما خص نحو
 تمر باسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء لابل من
 تخصيص نحو ركب باسم الجمع الذي له واحد من لفظه منه وما
 على محل الخلاف قوله والفرق بينهما اه والفرق بينهما وبين
 الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة بالجمع والاوزان
 العالبة فيه وانهما يصغران على لفظتهما وينسب الى لفظها
 ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان
 جمع كثرة وحسب والكثرة يرد الى واحدة في التصغير والسببة
 وبارحاع صمير الواحد اليهما وتوصيفهما بالمعرد بخلاف الجمع
 ثم الفرق الذي ذكره الشرح ظاهر في اسم الجنس الذي يستعمل
 في الواحد والاثنيين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما واما
 الذي لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه
 وبين واحدة بالتاء كتمر وقمرة او الباء كروم ورومي وان لم يكن
 كابل وغم فان واحدهما بغير وشاة فالفرق مشكل بقي الرشي
 انها اسماء جمع وفي القاموس انها اسماء جنس قوله قيل ذلك
 اه اشارة الى ضعفه اذ يكونه بحسب الاستعمال دون الوضع
 لابل له من شاهد قوله على انه لا صمير اه فيه انه مخالف لما
 تقرر عند هم من ان ما يفرق بينه وبين واحدة بالتاء فهو اسم
 جنس قوله كجامل وباقر اه نقل عنه الجمل زوج البقرة والحامل
 القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة تقع

علي الذكر والانثى والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من
 البقر مع راءها قوله فالجمع الصحيح المذكراي المذكور مفردة بقرينة
 السابق وفيه تنبيه على انه كما يقر بالاضافة يقر بالوصف ايضو
 لم يفسر قوله فالمذكر لجمع المذكرا نصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف
 اعني المضاف والصفة ولا يذكرا المجموع صحيحا لان سرق الكلام في
 بيان المجموع لا في بيان المذكرا المجموع قال مضموم ما قبلها لفظا
 بموسله ون اد تقلير الحوم صطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها
 قوله على سبيل منع الخلو قد مرتفع صيله في نون التثنية قوله ذلك
 للحق وان يكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان
 يكون له دخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون
 بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة فساقت
 اذ المقلد كما للمفرد فالله حين الاضافة تكون النون منوينا في
 التقلير قوله الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد ان مع مفردة
 اكرم منه ومن حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله ومعناه
 وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على
 تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه قوله اخر مفردة على حذف
 المضاف لان الياء والالف ليستا اخر الجمع بل وسطه قوله اي الياء
 للمفردة او المفردة المعادة عند لحوق علامة الجمع قوله وان كان اخره
 جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه
 بخلاف ما اذا رجع الى الاسم قوله اي اخر الاسم اه لم يظهر
 لي ذئد هذا التفسير فانه قل سبق تفسير اخره في المعطوف عليه

باخر مفردة وهو المرجع للضمير مهنا قال حذف الالف اشارة
 الى ان تانيث الضمير راجع الى اخره بتاويل الالف قوله اي
 شرط الاسم اه جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر حروجه
 الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط
 المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون
 ولجانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاسم الذي اريد
 جمعه يلزم الانتشار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى
 تفدير المضاف اي ان كان مفردة بهذا الارواح حصل الاستغناء
 وما ذكره المصروح في شرحه من انه لا حاجة الي قوله فذكر لان
 الكلام في الجمع المذكور وانما ذكر لنفع رهم من يتوهم ان قوله جمع
 المذكور السالم كاللقب الذي يطلق على المسمى وان لم يكن تحده معناه
 كما سمى الابيض بالاسود ولد فع من يذهل عن تقدم المذكور
 ويظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار
 انما يحتاج اليه اذ رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكور الصحيح
 او الى المذكور الذي يجمع هذا الجمع فتدبر قوله فكونه مذكرا
 اه يعني ان في المتن تسامحا بدكر المشق وارادة مبدأ الاشتقاق
 لظهور ان الشرط التذكير والعلمية لا نفس المذكور والعلم واما
 القول بان منبأ اعتبار الحيثية ومالها الى كونه مذكرا علما فيه
 انه لا دليل على اعتبار الحيثية والالتم ان مالها الى ذلك كما لا يخفى
 وكل اتفد ير المضاف اي فحصل مذكرا كما في الرضي فكلف ثم قوله
 مذكرا ما ان يكون مضمرا لقوله شرطه فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ

العبر المتضمن للمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق
 الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة
 واما ان يعد ضمير راجع الى قوله شرطه اي فهو مذكور ويحسون
 الجملة الشرطية خبر للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع
 العائد الى المبتدأ وهو غير حائز وتساوي الوجهين لم يشر اليه
 راجع الى تعيين احد هما لكن قال الشر الرضي في بحث كلم
 المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقيم زيد ان لعينه
 كويم بل يقر كويم اي مكر كويم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا
 للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد
 الى المبتدأ اذا كان هناك عائد اخر فيمكن ان يقر بها ان
 الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعمى ضمير ان كان
 العائد الى الاسم الذي هو مضاف اليه بشرطه كانه عائد
 الى المبتدأ الشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز
 حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة
 اي قد لك مذكور فلا يلزم حذف الضمير المرفوع فقيه انه
 اذا لم يحذف الضمير الذي هو الاصل في الربط كيف
 يجوز حذف الظاهر القائم مقامه لا بد له من شامد وكذا
 القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه ما يذكر
 وقوله ان كان اسما جملة استيعافية لبيان ما يذكر او الجملة
 الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فذكر
 عائد الى ما رجع اليه ضمير كان ولا يحتاج الى ما ويل قوله

فخذ كونه من كرا والجملة بتا ويل مضمون هذا الكلام اي
 شرط مضمون هذا الكلام ان يحذف المضاف من المبتدأ اي هي
 بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج
 الى عائد كما في ضمير الشأن وقلنا مقولي زيد قائم نقصف
 كما لا يخفى وكما في الفطن وبالجملة الحق ما قاله الشر
 الرضي هذه العبارة سخيفة والصواب ان يقر وهو ان كان
 اسما فشرطه كونه من كرا علما يعقل قوله اي اسما محضا غير
 صفة الا خصراي في صفة يعني ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة
 لا مقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبره قوله نحو
 اروحاه بلالام فرس لبني هلال ينسب اليه الاوجهات كان لكندة
 فاخذه سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني اكل المراد
 وفوس لعتي بن اعصر كذا في القاموس قوله واره بالمد كراه يعني
 ان المراد بالمد كراه المعنى المصطلح وهو ما لا يكون فيه علامة التانيث
 الا انمخص التاء لكونها الاصل في التانيث دون المعنى اللعوي
 اعني ما اتصف بصفة الذكورة فاند مع اعتراض الشر الرضي كان
 عليه ان يقول شرطه التميز عن التانيث عن التانيث عن التانيث
 اعمى رجلين فانها يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو
 طلحة وتعيم التاء لمخرج نحو معاد وهند وزينب فانها لا تجمع
 بالواو والنون ونحو زيد اذا سمي به مونث فانه يجمع بالالف و
 التاء لكون التاء بها مقدرة ويدخل نحو معاد وهند وزينب
 اذا عني به من كرا لم تقدم التاء ح قوله غير علم ان كان معناه غير

منقولته عن الوصفية فغا ئد ته اخراج نحو احمر اذا سمي به ذكر
 فانما يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعد ما اعتبار الوصفية
 الا صليته وان كان معناه غير علم حال الوصفية فغا ئد ته التنبيه
 على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين فلذا
 لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اشرف الجمور قوله كونه
 مذكرا يعقل لم يفسر المذكر منها احوالة على ما سبق لايوة فيلزم
 استدراك قوله ولا ابتاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله
 فذكر لا نا نقول المفهوم من قوله فذكر اشتراط تجرد ه من
 في الجملة لما نقرر في موضعه من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق
 العام ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو والنون فان علامته يصدق
 عليه انه مذكراي مجرد عن التاء في الجملة لجميع علام ولا يجمع
 بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا ابتاء التانيث اي لا يكون ذلك
 الاسم مذكرا اي مجردا عن التاء متلبسا به بان يستعمل في كلا
 الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث قوله ان
 لا يكون ذلك الاسم ه لم يرجع الضمير الى الصفة بقا ويل الوصف
 لعدم صحتة في قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث كما يجمع قوله اي
 مذكرا غير مستواه قد نقرر عند هم ان الاوزان اذا اريد بها
 موزوناتها اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التكمير كما في زيد
 تاخير من زيد كم فلذا افسر افعال فعلاء بالوصف المشتهر وهو انه
 مذكر غير مستومع المؤنث في الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر
 على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء فنقول هل يكون بيان نعلم

الاستواء قوله بل يكون اه اضراب عن قوله غير مستوي وتخصيص: هل
تعميم اشارة ولا الى ان الاعتبار اصاله في الصفة التي يجمع بها واو
والنون ان لا يكون المذكور غير مستوي مع المونث في الصيغة اي
مختلفة فيه اذ الخلب في الصفات الفرق بين مذكرها ومونها بالتاء
لتا ديتها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو ارجل قام
والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع
صبيح مخرصة لكل منهما كعبر وانا وجمل وناقة اوللا استواء نحو
انسان وفرس وقد جاء العكس ابر في تل منها كلهم حمراء والفضل
والفضلى وسكران وسكرى وكأمرء وامرأة ورجل ورجلة فكل صفة
لا يلحقها التاء مكانها من قبيل الجوامد فلذلك يجمع هذا الجمع
ثم اضرب عن عدم الاستواء مطلقا بان يحضون المذكور على صيغة
افعل والمونث فعلاء اخراجا من هذا الاصل لا فعل التفضيل فانه
يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل
ذلك جبر الحافاة من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معاد
في الصفة ابلغ واقم من اعم الفاعل والمفعول الذي انما يعمل
لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالوا والنون في نحو قولون و
ارضون قوله ان لا يكون الاسم المذكور اه اشارة الى ان قوله ولا مستويا
مطلق على قوله افعل وفعلاء ولا زائدة لتاكيد المكي ومستويا صفة
لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اي الكائن صفة
مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكور في تلك الصيغة
اي في صيغة الجمع فاما مع المونث بان يستعملون للمذكر والمونث

صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الرضي بان
هذه العبارة استخف من قوله فخذ فكر علم يعقل لان مستويا
عطف على فعل معلوم فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور
مستويا في ذلك الوصف مع الموت والامعنى لهذا الكلام كيف
يستوي الشيئ في نفسه مع غيره لان مبني هذا الاعتراض ارجاع
مدير وان لا يكون الى الوصف والشرح جعله واجعا الى الاسم
المذكور فتدبر فانه مرلة الاقدام فامثال علامة وما قيل ان
هو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع الموت لان فعالة يصتوي
فيه المذكور والموت فليس بشيئ لانه ليس مذكورا مستويا مع
الموت بل مونا مستويا مع المذكور قوله لرم التلبس بين جمعه حال
التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها قوله بكسر السين تنبيهها
على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وجاء سنون بضمها وهو
قليل ولمثل هذا التنبيه كسر واعين مشرين وجاء في بعض ما هو
مضموم الغاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بنطرد واما مكسور
الغاء فلم يسمع فيها التغير كالعضين والمأين والغثين ولعل ذلك
لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة قوله بفتح الراء للتنبيه على
انه ليس بجمع سلامة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء
وكانه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه
مقدرة كد هذا او ظامرة كخمية ان كان صنع كصعبة او مضاعفا
كمدة او معتل العين كجوزة ريضة جيب السكان منه في
الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الالف لا تحذف فتحقيقة

فيه كتمرات ودعوات تواء تحت داعلة كلية وهي قوله سوى ما
 حبر بقصه من ذي الاله المحذوف العجز معتلا ما لا ذكر له
 مجموعا هذا الجمع معبر اوله كس ون وعبر معبر كس ون بقوله
 ما جبر بقصه خرج ما لم يجبر بقصه كيد وبقواه من ذي الاله وخرج
 ما حبر بقصه وليس بهاء كماء فان اصله مة بدل مية وعوله
 المحذوف العجز خرج ما لم يخلو عجزه مفعلة فانه معدوف
 الصدد وتوله معللا ما لا يكون عجزه معتلا كساة وشعه فابها
 محل وفا العجز لكن عجزه محذوف صحيح ان اصله انشودة
 وشعه وعوله ما لا امر كرله خرج انه مل كيه وان له مل كر
 رموس وقوله مجموعا بالجمع حال من سمير بدو اي حار
 عصبه ساكوه صحه ما اواد واليه فساد حال في هذه الاقوال
 كسوس وشوف ولبس فله من شارة خرج انه كاريص واد
 ولبس شاد حال بقاوه واد حن اراية الالف واد
 لانه عرض به التعمية ونايته غيرة واد او اخل من الحرفين
 قبل بل على او اخل من المعنيين كما في حاله امر والعماله
 والصارفة كما في الرصي قياته في شرط الجمع الصلة ح حري في
 ارجاع صم شرطه مهابا على الطالعة م العاروف بخلاف م تعلم قال
 قال امين اي فهران اكون اسميه في المثل الذي هو شرطه
 والشرط مع الحزاء في محل خبر المنة اكد في رصي قوله في ذكر
 ذلك ايجرد ادراكه كالمعجم فوالله لا ارم اي او مع لم يستجمع
 السلامة رايه في قوله ومهره الدوخ سبي الاصل فوالله مع

بالواو والنون قد والصفة: معونة المة لان الانعام ههنا ثلثة ماله
 مذ كرجع بالواو والنون وما لا مذ كرجله اصلا وماله مذ كرجل
 لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان
 الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كوجهما بالتاء فصا
 لا مذ كرجله ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان
 بالتاء كما انضة يجمع بهما وكان اماله مذ كرجل لم يجمع بالواو والنون
 ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان
 والتاء يجمع بهما كصعبة وصعبات ثم قال انه لا حاجة الى التثقيب
 بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن له مذ كرجل اصلا لان
 ماله مذ كرجل لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون
 مذ كرجل جمع بالواو والنون ثم قد سمع وان ابيع الشر الرضي
 ففي ذلك حيث قال ان الموضع اذا ن صعه على ضربين اما
 ان يكون له مذ كرجل او لا فان لم يكن له مذ كرجل فشرطه ان لا يكون
 مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذ كرجل فشرطه ان يكون ذلك
 المذ كرجل جمع بالواو والنون قوله كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من
 نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير في ذاته وباعتبار اجرائه
 لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير
 حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغير
 التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك
 كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فيحمل السهولة على المتبادر
 باعتبار روعلى والمتبادر باعتبار كلف قواعدها والنون المحذورة

في التغيير فيه ليس تغييرا في ذات بناء الواحد بل في غير رفر للبناء
 قال كرحال وافر اس فان التغيير فيها حاصل في ذات بناء مفردهما
 حيث لم يبق على هيئته وان كان حاصله بزيادة الالف قال افعل
 وافعال في الرضي هذه الازان للقلبة اذ احاء للمعجم وجمع
 كثرة واما اذا انجم وجمع التكسير فيها فهي المقار والكثرة وكذا
 ما عد الستة لحقرة اذ الم بمصروفية الجمع والافهي مشرك
 كما جادلوه في اقع قواه نحو ثلثه قر واء واليكته في ذلك التنبيه
 على ان اليلة الافرء بالنسبة الى النساء جمع كثره لعله صرهن
 من الرجال قال اعم الحدث اي موضوع له وان دل بسبب
 العارض على امرؤا ئد عليه كالسرعة والعد وقواه معني اء اراد
 بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اضافة الاسم اليه والمراد
 بالقيام بعبارة تصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الساعة
 والشريعة في لتحيز بانه اصطلاح المعقول قوله ثمانية فيل ليس
 المعنى القائم بغيره مطلقا حد ثا اذ ليس الالوان حد ثا اذ السواد
 بمعنى ثا هي ليس حد ثا بل بمعنى ثيا بون فهورا المعنى
 الدائم بغيره من حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا موافق لما في
 حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية من ان الحدث ليس
 عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حد ثا بل الحدث معنى
 مسروب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتقلا على النسبة الى
 موضوع ما فيه نظرا الى الاولان قوله هواء صدر عنه اب من
 لمعيارها من الالف في مفهومه لان الصاد وبفس الضرب

لا الضرب مع النسبة واما ثانياً فلم يخالفتم لما في الروايات الوضعية
 من ان اللفظ الذي يدل لوله كلياً اما ذات وهو اسم الجنس
 او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر من
 جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل
 واما في الرضي ان معنى المصدر معرض لا يدل في الوجود من محل
 يقو به زمان ومكان وبعض المصادر ما يقع عليه وهو المتعدي
 واسمها من الاله كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث
 بطله من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الواضع نظر
 في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في
 نظره لاه محلاً لا يقع ولا ما يرجع من ان النسبة الى فعل المصدر وهو
 ما خودة في مفهوم المصدر والوجه ان يقى المراد معنى قائماً بغيره
 بشرط الحدث والتجد يدل عليه لفظ الحدث يقى رجل حدث
 اي بين الحدث وانما لم يتعرض لهذا العيد اذ ليس مقصود
 تعريف الحدث بل دفع بوم لروم الحدث ورفي المصدر كما
 يوضحه لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل و
 الافعال وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل
 بالمصدر فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثاني قوله والمراد
 بجريانه في الرضي يقى هذا المصدر جار على هذا الفعل
 اي اصل له وما خذ ما اشتق منه فيق في حدث حدث ان المصدر
 جار على فعله وفي يقتل قتيلاً لا يجري على ماله انتهى
 ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقى الفعل بجمله الى المصدر فستره

الشرح بإحاذي مكرر والمراد صحة الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل
 المضارع قوله محال يشتق الفعل منه اعلم ان الاسماء التي
 تدل على المعنى المصدر لم يشتق منه الفعل ثلثة ما اخره الياء
 المصدرية وما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم
 المصدر وهو شبيه ان احل ما دل على معنى المصدر من الالف في اوجه
 المهم كالقتل والمستخرج والثاني اهم العين مستعملا معنى المصدر
 كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشر خرج المنة عن
 تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والثالث الضل الهندي عبر بان
 اعتبار هذا القيد يخرج من التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو
 ويلاد وحوالواريد اشتدق الفعل منه حقيقة وفرضيد حل في التعريف
اسماء المصادر ويؤيده قول الفاضل الهندي عبر هم معها بالمصادر
 قوله وان كان الا حيران مفعولا مطلقا اي بطريق الرجوب فانها
 حالة المصوب مفعول مطلق واحب حذف ما مله قال ويعمل اه
 بشروط وهو ان يكون مظهر امكبر اغير مصدر ولا منعوت
 قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمضمر و
 المحذود اي الدال على المرة والمنعوت قبل احتفاء ما يتعلق به
 من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها اختلاف بين النحاة
 من مكرور في الشرح للمصري قال عمل فعله اي في اللزوم
 والتعدي بنعسه او بالهرف قوله لاسباب الاشتقاق بينهما
 اي التناهي بينهما في اللفظ والمعنى ليعكون معناه جزء معنى
 الفعل وهو الذي يفتضي الفاعل والمفعول مفعولا لان

الفعل اعتبر فيه المسببة التي الفعل وضعوا المصدر واعتبر فيه
 العمل ثم قطع من غير نظر الى الفاعل فقد طر عليه ما يزيل اقتضاء
 العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا له فيه
 وعلامة كونه بمعنى الفاعل صمد تدويره بالفعل مع الحرف
 المصدرى فما قيل ان سبب عمل المصدر وامران المناسبة في
 الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشأه عدم التقدير
 لما كان هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تفريتها بشرط فلذا يعمل
 عن غير اشتراط وانما قال بينهما ليشمل مذهبي البصريين
 والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينهما وبين الفعل
 لألفاظ لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه
 بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل
 لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور
 واشترط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لمتقوى تلك المشابهة
 قال ولا يتقدم معموله جوز الشر الرضي تقدم الطرف
 والجار والمجرور وقوله لكونه بتقدير ان مع الفعل هذا اما
 عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقدم الفعل هل من
 شرطه تقدمه بالحروف السائكة ام ليس من شرطه ذلك
 فمنهم من تقدم ونفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم
 من يقدره بان حيث يكون المودر مطلوب بالشئ مقدم
 واما اذا ابتدأ فلا يحتاج اليه وذلك ان لكونه اكثر
 استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز ان يترد بان بل بما

ولذا اقال في البسيط بالحروف الساكنة وقال في التسهيل
بتقليره بالفعل بعد ان المخففة او المصدرية او ما اختها
قوله لا يتقلد عليه لكونه موصولا حرفيا قوله فيلزم اجتماع
التثنييتين اي اجتماع العلامتين احدهما نظرا الى المصدر ونفاه
لانه يثنى ويجمع العدد والنوع وثانيهما نظرا الى الفاعل لغرض
استتار الفاعل فيه وهذا ان اتى فيه العلامتين وان حذف
احدهما لم يلبس فلا يعلم ان خبر بان مثلا لتثنية المصدر والتثنية
الفاعل واعتراض عليه الشر الرضي بانه يجوز ان يتكلم ضمير
المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يعني لا يثنى
ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميره ما كلف في اسم الفاعل
والظرف يثنى الزيد ان هيئات وفي الدار والزيد ون هيئات وفي
الدار ويعلم حال الضمير من كونه للثنتين والجماعة من الجمع
فلا لبس ولا اشتقاق احاب عنه الفاضل الهندي بان القول
بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي
هو نائب عنه وهذا انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل
ليسا بعاملين في المستتر بنفسهما وما على القول بانهما عاملان
فيه بنفسهما فلا فيل الاظهر الا خصر في وجه عدم الاضمار في
المصدر ان يثنى لما كان يحذف فاعله فلوا ضميريه لا لبس بالمحذوف
رفيه ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار اذ علم نقل
الاستتار والحذف كما في الفعل قوله وكذا الحال في اسم الفاعل
انه فان تثنيتهما وجمعتهما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها

قوله فلا حاجة الى اعتباراه كما اعتبره الفاضل الهندي قوله
 لان النسبة الى فاعل اه اي مطلقا معينا كان او مبهما غير مأخوذة
 في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى فاعل معين اي معين
 كان مأخوذة في مفهومه ولذلك كان معناه المطابق غير مستقل
 بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والعفة المشبهة فان النسبة
 الى ذات ما مأخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة
 بالمفهومية قوله مع ان اعماله اه اشارة الى دفع ما يرد من ان اضافته
 الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد
 يضاف اه فاللائق ان يقول و اضافته الى الفاعل اكثر وجه
 الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله ممنونا فانه اولي وبهم
 من الرضي انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل قوله اولي اه
 اليه ذهب البعض وفي الرضي وليس اقوى اقسام المصدر في العمل
 المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه اذن كالجزء
 من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبهاً بالفعل
 ويمكن ان يبق المصدر المضاف اقوى في العمل فيما عمل الفاعل
 المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضي والمصدر والمنون اولي
 بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشر
 رح ولذلك يعمل المنون في اغضاه والمضاف في محله قوله وقد يضاف
 الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة
 انما هي حذف الفاعل ونجيب على فاعله مع ذكره حتى ذهب البعض
 الى عدم جواز ذلك ان نص سيبويه على جوازها ولم تجمع في

القرآن الاماروي عن ابن عامر انه قرء ذكر رحمة ربك عبده
 ذكر يا بضم الذال والهمزة قوله ولكن جوزاه وايض
 قد يقع ما ملابدون التقدير نحو قول العرب سمع اذني زيد
 يقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة
 ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك يفي كذا
 في شرح التسهيل قوله صرفا قدره بقرينة المقابلة بقوله بل لا فانه
 اذ كان بد لا فهو مفعول مطلق ايض لكنه ليس صرفا قوله من غير
 مجوزة وفي التسهيل ان الغالب ذلك قوله او محذوفا غير لازم
 بك افي التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الظن من كلام السجدة
 ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان المحذوف وحده اثره
 خلاف هل هو العامل والفعل هو العامل قوله اي المصدر را يعني ان
 ضمير كان راجع الى المصدر وبد لا خبره بتقدير الموصوف وانما
 لم يقل اي المفعول المطلق بد لانه رعاية لجملة المعنى بان الكلام
 في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى
 المصدر وقال بد لا منه ليس المفعول المطلق بد لا عنه حقيقة
 والا لم يقل والفعل قبله فلم ينتصب عنه بل مجازي الا انه لما سئل
 مسد ولم يجر اظهاره فكانه بدل عنه قوله عمل الفعل للإصالة
 ووجوب اضمارة لعارض لا اثر له في تقدير العمل قوله للبيان
 اي لانا اعتبار كونه مصدر ومنه ولكن لقيامه مقام الفعل
 ونيايته عنه فاذا نعتله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل
 المقدر كذا في الايضاح قوله للمصدرية كسائر المصادر وعمل لكونه

نشأ ويل ان مع الفعل قوله اكرامى لاصح ربه وقوفا واظهر لعدم
 الجانح من ممله 'خلاف ما اذا كان مفعولا مفعولا فان كونه مفعولا
 مفعولا مع مفعول صحت ما قبله بان مع الفعل وكونه متاعا التقدير
 مختصا بالقسم الاول لما في الرصي من جواز تقدير مفعول اذا
 كان لا لعل لم كونه ما ولا بان مع الفعل لا يضر في كون ما ذكره
 التمرح نكتته للفصل بين القسمين كما لا يخفى قوله اي حدث
 اي معنى ثم بغيره ففي نسبة الاشتقاق اليه تجوز باقائه المدلول
 معام الدال اي ما اشتق ما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاح
 لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافي
 فانه قال اسم الفاعل والمفعول مستفان من الفعل والفعل من
 المصدر ولم يدل اي ما ذكر كما في 'ارمى' كون التجوز في اسناد
 قام اليه لان نسبة الاشتقاق اطهر فربما على السجود بخلاف اسناد قام
 لان المصدر ايتزر ثم نحن يتلفظه قوله موصوفا اشارة الى
 انه يتضمّن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان نقول في
 الاشتقان معنى الوضع لانه وضع نوعي واللام للاجل قوله
 اي الفعل بيان المرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من جاء اعلى
 ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات قوله اي لذات ما ايعني ان
 موصوفه وان يعتقد في اسم الفاعل كون الذات المبهمه منسوبا اليه لا كون
 الفعل منسوبا كما يوهمه نقد يميم الفعل على انه فانه بضرورة الاستتار
 قوله لان ما جهل امره اذ فيه ان امره وكونه شاملا لمرء يعلم
 ومن لا يعلم معلوم لان النكرة الموصوفة تعني قوله قصه التغلب اكن

مقام التعريف يابى منه قوله وغير ذلك من الاسماء المشتقة قوله
 ويكون من قام به اه لانه المبتادر من وضع اللفظ لشيء اكونه
 قصد ياوا تعرض الرضي بان هذا التعريف لا يشمل نحو زيد معابن
 عمر وانا متقرب من فلان ومستبعد عنه وحتسب معه فان هذه
 الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يعوم باحد معينا
 دون الاخر ولم يتعرض الشررح لدفعه لانه مبني على مدح
 القل ماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمقاربين والجوار
 بالمتجاورين والاخرة بالاخوين الى غير ذلك من الاضافات
 المتصلة في الجانبيين والحق مع قيام الواحد بالشخص بالطرفين
 بل القى ثم بكل منهما مردمة ثل للقائم بالاخر غاية الامران هما
 بالنوع وه فيل في دفعه بان معنى متعرب فلا قيام قرب به متعلق
 بمن وام به قرب من هذا الشخص فليس بشيء لان الاضافة المتكررة
 عبارة عن مجموع الاضافتين لا من اضافة معينة الى اضافة اخرى
 والفاضل الهندسي فهم ان الاعتراض انها امور عديدة فلا معنى
 لقيامها فاجاب بان الغائما عم من ان يكون حقا يقيما واعتباريا
 وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحد هما
 معيادون الاخر مع انها سلسلة الى واحد منهما معياد بر قوله
 خرج عنها اسم التفضيل ولا يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة
 نحو كارمي فكرمه فانكارهم لا نه موضوع للغلبة في معنى المصدر
 لا المعنى المصدر مع الغلبة في رضى الشافية ويعني بباب المغالبة ان
 يغلب احد الامرين الاخر في معنى المصدر نحو كارمي فحس منه

أي غلبته في الكرم قوله واسند واخراج اسم التفضيل إلى آخره
 ربما أعلم أنه لا يدل على الحدث مقيد بأحد الأزمنة الثلاثة وإن
 كان قد يدل على الحدث بمعنى التجرد قوله ولا يبعد أن يلتزم
 ذلك إلا أنه ترك لفظ البعد فإنه قال ابن مالك في شرح التسهيل
 ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع أي على
 زنة خروج أمثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضمير لأن اسم الفاعل
 غير ما قال علي زنة فاعل أي القياس ذلك وقد يجمع على وزن
 مفعول نحو حب يحب فهو محب فلا يوجب حب وعلى وزن مفعول
 بكسر الميم وفتح العين نحو هم الرجل بعروفة فهو معمر قال بديع
 مضمومة وكسر ما قبل الآخر وربما كسر ميم مفعول اتباعا للعين أو يضم
 منه اتباعا للهمزة الواو في منتن منتن منتن وربما استغنى عن مفعول
 فاعل نحو اعشبه فهو ما شب وربما استغنى عن مفعول بكسر العين
 بمفعول بفتحها نحو اسهب فهو مسهب قوله ويعمل اه قيد في التسهيل
 بغير المصغر والموصوف خلافا للكسائي فإنه جوز عمل المصغر
 والموصوف قال بشرط معنى الحال والاستقبال اه ظاهر كلامه أنه
 يشترط ذلك في عمله مطابقة والتحقيق أنه شرط عمله في المفعول به
 لا في عمله في الظرف والجار والمجرور فإنه يكفيه راحة الفعل
 ولا في عمله في المفعول المطلق لكونه مدلوله مدلوله واما بالنسبة
 إلى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه إذا كان مضمرا
 وإن كان مظهرا فظلام سيمويه أنه يرفعه وذهب بعض النحاة
 إلى أنه لا يرفعه قوله ومعناها اه ولا يريدون به أن اللفظ الذي

في ذلك الزمان محكي الان علي ما تلفظ به كما في قوله وعني من
 تمران دل المقصر بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة ح لا الالفاظ
 قال جارا لله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل
 الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تع فلم تغفلون انبياء الله
 من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره
 للمخاطب وتصوره له لمتعجب منه كذا في الرضي قال علي صاحبه
 المذكور والمموي نحويا طالعا جلا قوله ونحوها ليشمل مثل
 هل ضارب الربد ان ملفوظا ومقدرا نحو قائم الزيد ان ام فاعل ان
 قوله من حر وب الذي صريحا او ما ولا به نحو انما قائم الربد ان
 قوله والمتعدي قيل به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه
 ماصيا وقد سبق قوله وذكر مفعوله لانه لو لم يدكر حذرا ان لا يضاف
 نحو هذا ضارب امس قال وحمت الاضافه ولا يصب الا الطرف
 والجار والمحرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفه ما راى
 الفعل قوله اضافة معنوية ببيان الحاصل المعنى واما التركيب السحب
 فهو اتم تمييز من حيث الماهي او ظرف اي في الوصل او حال اي ذات
 معنى او مفعول مطلق اي اضافة معنى قال معمول احراي من حيث
 المعنى لانه لا عمل له في اللفظ قوله بفعل مذكرا وورد عليه انه
 لا يستقيم مي مل هذا اظان زيد امس قائما المزوم حذف احد
 مفعولي اظان واجيب بارتكاب حوا ذلك مع القرينة وان كان
 مليل او من المثل مصوغ والصحيح هذا ان زيد فاعلا وقال السبوي
 انه نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن

الاضافة اليه قوله بتغيير صيغته اذ ليس المراد ان هذا نقل عن الكلام
 حتى يكون نعتا كما قيل بل اشارة الى ان من لا يتلوه بمعنى كون
 المجرور بها موصوفا انفصل عنه الشيعي وخرج منه قبول المعنى الى
 ما ذكره الشرح وعلى التوجيه الثاني من التبيين لانه يصح اطلاق
 المجرور بمن على ما قبله فلا غبار على التوجيهين قوله بحيث
 يخرج اه حتراز عن تغيير لا يخرج عنه كالتثنية والجمع والقريضة على
 اعتبار العيشية قوله للمبالغة قوله اذا كانت للمبالغة لابل من
 هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كما ان فيه
 صرف كلمة من عن معناه المتبادر اعني التبيين فال توجيهان
 متساويان قوله وما فيه من معنى المبالغة لان المبالغة
 وصول الشيعي الي كماله ففيها قوة معنى الحدث الذي يعمل
 لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعترازا بزيادة معه وبضما
 لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل
 قوله بالحق علامتي التثنية اه واما الجمع المكسر فهو فرج
 الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه في حكمه قوله ومع التعريف
 اه اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف في الجملة وان لم يكن
 مهنا قال اسم المفعول اي المفعول به على حذف الجار واستقرار
 الضمير يوق فعلت به الضرب اي اوقعته عليه والا فالمفعول هو
 الحدث قال من فعل اي من حدث سواء كان متعليا بنفسه او بحرف
 الجروان كان لازما غير متعليا بحرف الجر لم يحز بناء المفعول
 منه قوله لمن وقع عليه حقيقة او اعتبارا ليشمل اوجبت ضربا

فهو موجب وعلمت على م خرج وحك فهو معلوم فان الانجاء و
 العلم تعلق بالمعلوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة
 لكن العقل يعتبره واقعا عليه ويعبر عنه بحايدل على الوقوع قوله
 قوله من حيث الوقوع عليه لان التعليق بما في حكم المشتق يشعر
 بالحيثية وكان الاولى ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتفاء به ههنا و
 لا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب
 له لان الصيغة موصولة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم
 الجار والمجرور مقامه ودخل في التعريفات الصفات التي بمعنى
 المفعول وهي فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو طحن وعل بغنجة ن
 نحو قضا بمعنى منبوط وفعل بضم الفاء وسكون العين نحو اكلته وفعل
 نحو جريح الا ان يؤاها ليست موصولة بمعنى مفعول بل مستعمله
 فيه قال علي صيغة اسم التاغل وهو ش نحو اضعف فهو مضعوف
 واذا كم فهو مذكوم واحم فهو مضموم واحزن فهو محزون واحب
 فهو محبوب قوله لحذف التثنية وكره المفعول لانه يكون للعل
 الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل واوامنه المضارع الذي يعمل
 عمله والفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله اي عمل النصب اذ
 لا يحتاج في محل الرفع الى اشراط زمان وايس في كلام المتقدمين
 ما يدل على اشتراط الحال اذ الاستقبال في اسم المفعول لكن
 المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك قوله يبقى
 على نصبه باسم المفعول اذ كان بمعنى الحال اذ الاستقبال وبفعل
 مقدر وان كان بمعنى الصافي كما في اسم الفاعل قوله من حيث

انها يثنى اه اي يعمل اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف
 اسم المفعول فانه لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان
 كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون
 مع من ولد الم يعمل والمراد المشابهة في اصل التننية والجمع
 والتانيث لان جمعها وتانيثها كجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه
 لا يطرود في افعال فعلاء مع عمله عمل فعلة فلا ية ابيضون وابيضه
 كما يبق صاربون وضاربة وفي الرضي وجه المشابهة بكونهما بمعناه
 اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحذر والثبوت فالعمل على معنى الثبوت
 اي اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد بالحد الا زمنة ولذا يقصد
 به الا استمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه
 يدل على الحدث المقيّد بالحد الا زمنة قوله لا بمعنى الحدوث
 بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل قوله يعمل نقلها اه ولذا قالوا
 ان فعلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغة كقديرون ونصير ومن فعل
 بضم العين صفة مشبهة قال وصيغتها اي الصيغة المختصة بها فلا
 ينافي في التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد
 تجيء على وزن اسم الفاعل منه قيا ما مطرد اه انها مشتركة بينهما
 قوله اسم الفاعل على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى
 يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المركب الاضافي الى
 معنى مخصوص قد يراد به حاله السابقة وهو كونه كلمتين بدليل
 اسمي الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين ولذا اعرب باعرا بفتح قوله
 او لصيغة اسم الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه وح يكون اللام فيه زائدة

لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلما ما وكون كل
 من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما قوله من غير اشتراط
 اء يشير الى ان الاطلاق في مقابلة الاشتراط فعناء عدم
 الاشتراط المذكور سابقا اعني اشتراط الامرين ولما كان ذلك
 مبهما يجوز ان يكون بانتفاها وبانتفاء احدهما بينه الشر
 بانه باعتبار انتفاء اشتراط الزمان فيكون في المتن اجمالا
 لا اختلا لا كما وهم انما يكون اختلا لا لركان الاطلاق بمعنى
 العموم قوله بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل
 فانه عند المازني للتعريف قوله اي جعلها قسما قسما اء يريد
 ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول
 كما يسبق الى الفهم لان المذكور منها ليس تقسيم المسائل
 سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل بادي ملازمة
 اي تقسيم تحصيل المعائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث
 يسأل عن حكمها ويبحث عنه في الفن فالمعني تقسيم الصفة المحصل
 لا قسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فيرجع الي
 ما ذكره الشر رح اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم قوله
 اي تشبيه معمول الصفة اء ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا
 التخفيف في الصفة بالا اضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل
 لانه يلزم اضافة الشيع الى نفسه لان الصفة عين الفاعل
 شبهوا امر فوعها بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه لان
 المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا

فيها القصر اذا كانت في اللفظ جارية على غير المعمول خبرا
 او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء
 كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه بحسن
 بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر
 في اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها
 لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استتار القصر فيها فيقبح
 زيد ايض الثور قوله اي مفصل هذه الاقسام اه يعني ان
 نقص لها معنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره متحذف
 وهو قولنا وحسن وجهه ثلاثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت
 مقول القول قوله وكذلك امتد الى ان الكاف اصبحت ولذا
 فسر به بقوله اي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه
 والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف
 على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن
 الوجه والحسن وجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف
 فيما بين هذه الثلاثة وغير الاسلوب لكنه التي ذكرها الشرع
 والمعنى ومفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا وكذلك
 اه يعني ان هذين القولين مشتمل علي تفصيل الاقسام في
 ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تعصياها في نفسها قد علم
 مما سبق فهذا محل تركيب المتن عندي موافقا للشرح قوله
 فهذا التركيب ثلثة يعني ان ثلثة وقع خبر الحسن وجهه بتاويل
 هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والاهو مثال

واحد وليس مرلده ان ثلثة خبره مبتدأ محذوف كسأله
 الفضل الهندي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مفعول
 القول نكوفه مفرداً قوله ترك العطف اي بين الاشياء
 الثلثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليهما قال محتجنا
 اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة قوله واحتاتف
 في حسن وجهه وليس المقراء ان يجوزوه بتوهم دخول الزام
 بعمل الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فالزم موجود قبل لاضافة
 قوله الوجه باللام اي المفردة لدليل ان جميع الامثلة من المفردات
واسمها الزيد ان حسنا وجهها والجموع الزيدون
 حسنو وجههم فهو من قبل ما اختلف فيه كافي حسن وجهه كما
يؤيد ان الرضي قوله ارعد فهما معا كما في حسن الوجه قوله
 ولاخذه فيه بر احد منهما لان التنوين سقطت باللام والصغير في
 وجهه موجود قوله من الاضافة اي الاضافة المعنوية فان المعتبر
فيها الصفة المنكرة الى المعرفة وضافة المنكرة الى المعرفة او
 المنكرة الى المنكرة لا يقد التعريف والتخصيص لا اضافة المعرفة
 الى المنكرة اذ لا يقد شيئاً منهما وكذلك الاضافة اللفظية لانها
مربها فلا نشأ لها من كل وجه قوله في الجملة لا حاجة اليه قوله
 لا شئنا له على صغير زائد يعني ان الصغير فيه ليس الا للرباط
 لدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل
 الرباط باحد هما فالماضي زائد بخلاف ما اذا جميع بالصغيرين ويكون
 الغرض من احد هما الرباط ومن الاخر تعيين المضاف نحو زيد

حسن ضربه من ضرب ابيه في داره قوله لعدم الرابطة وليس
 اللام في الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من
 الضمير في ما يشترط فيه الضمير جميع عند البصريين كما في البرضي
 ومن هذا اظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه
 رابطة ابتداء وليس بدل لان الضمير قوله غير ظاهر في الصفة
 لكونه مستترا قوله مثل ظهوره اء لكونه بارزا قوله لان معمولة
 اي حين وقعت المعمول بها فاعل لها اذ لا وجه لرفع غير الفاعلية
 فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استئثار غير الفاعل
 فيلزم تعدد الفاعل فاقيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا من
 الضمير المستتر وهم كما لا يخفى قوله اي حدثت اي دال على حدث
 باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل
 المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة
 بما سبق قوله قام به الفعل اء يعني اختار الموصوف على من قام
 او لمن وقع لنقص التعميم ولقصد شموله للقسمين به قوله في اصل
 ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل
 وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة
 والغلبة وكذا باب المقابلة نحو طائل لانه موضوع للغلبة في معنى
 المصدر كما مر فهو يدل على الانصاف بالغلبة لا على الزيادة
 في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف
 الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وهذا
 انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام في الموصوف صلة

* * * * *
 * الوضع كما مر والصورة المذكورة موضوعة للزيادة مطلقة
 * لا للزيادة على غيره وإن أفادتها في بعض التراكيب أعوز يد فاضل
 * على عمرو زائد عليه أو غالب عليه أو طائل واختار موصوف على
 * متصف لا شعارة بالانصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في
 * اسم التفصيل قوله أما ظرف لغو أي صلة له مفعول له بالواسطة قوله
 * أو ظرف مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق
 * الغرض به كما يدل عليه قوله أي لموصوف متلبس بتلك الزيادة
 * أو معر ففعوله أي لموصوف به أي بالفعل كما في العواشي الهندية
 * قوله ولا إبهام في تلك الأسماء لأنها تدل على المكان والزمان و
 * الاله ففيها نوع تعيين وما قيل أنه لا حاجة في الإحراج إلى
 * حمل الموصوف على ذلك لأن تلك الأسماء أم بوضع لمكان أو زمان
 * أو آلة موصوف بل لمكان أو زمان أو آلة مضافه فله ان اسم التفصيل
 * الذي جاء للمفعول موضوع أو موصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل
 * كن لك تلك الأسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع فيه الفعل
 * أو وقع به الفعل قوله يخرج اسم الفاعل أو اما عدم دلالتها على
 * الزيادة نحو ضارب ومضروب وحسن أو لعدم دلالتها على الزيادة
 * على الغير كصيغ المبالغة أو لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل
 * كقائل وطائل أو لعدم دلالتها على الزيادة في أصل ذلك الفعل
 * بل في صفتها كصيغ الصفات المشبهة بالدال على الدوام والاستمرار
 * قوله من حيث صيغته أي حيث لا من حيث ما دته فإنه غير منحصر
 * بهذا الاعتبار في فعل قوله وفعل للمونث إنما تعرض لبيان صفة

المؤنث دفع التوهم استواء المذكور والمؤنث في الفعل مطلقاً قوله
اخير واشرأب المستعملين بمن المستوي فيهما المذكور والمؤنث
فتحل في الهززة وبذل فتحة الياء والراء الى الخاء والسين
وادغم الراء في الراء قوله من حلت من حلة بقرينة التعريف
فلا ينشأ من اسم حامل ونحو اختك اشاتين وائل الناس ناد ولا
من فعل غدر متصرف ولا من فعل لازم الذي نحو ما نبس بكلمة
اي ما تكلم اهل م المصل وله من حيث لزوم النقي واما الافعال
النافعة وان قلنا انها لا تدل على اثنان بل على اربعة ان فقط كما
قيل فطر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالمرجوز
البهاء منها قياساً اذ لا ما فتح من ان بق زييد اصبر من عه وغمنا
وان لم يستعمل فقوله من حلت مشتمل على النمر وط النلة واما
اشتراط كون الحدث حايق بالزيادة والنفصان فلا يقال
الشمس اغرب واطلع اليوم فصحة من عنه بقوله زيادة على غيرها
فان الزيادة انما يتصور فيما يقبلها قوله والحق فان معناه فله
العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل قوله حكوا بشدة
كما في المفصل وشرح التسهيل قوله واحق من ابن مبنقة
الصواب من مبنقة باسقاط الابن كما في المفصل وشرح التسهيل
والحواشي الهندية والقاموس والصاح وشمس العلوم و
الهنق كعملس الاحق القصور ومبنقة لعب يزيد بن سردان
القيسي بضرب به المبل في الحق غوله من تعليق حررات ولذا
يقى له ذ والودعات فان الودع محرقة حرازة بهضاء بخروج من

البحر تعلق في هتق الصبيان لد مع العين قوله فغية شائبة لأخبر
 لقوله والجواب أي في الجواب المذكور شبهة حمق صاحبه
 والغاء أما زائدة كما هو من هب الا خفش او على تقدير اما
 وما ذكره الش بيان لفيه المذكور في الحواشي الهندية بعد هذا
 الجواب لا تشنيع كما وهم قوله ولا يقول اذ الظلم يقل به
 احد كما في غاية التحقيق الا ان الشررح قال ذلك مبالغة
 في سخافة ذلك لقول قوله الواقع قد ربه بقرينة قوله
 وقد جاء للمفعول قوله اشتقاقه اذ قد ربه بقرينة ما سبق في
 التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقل ربه
 لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا ينعضي وقوعه ولو قد ر
 لفظ المواقف كان المعنى ركميكا ولذا لم يجعله من فيجبل خبري
 زيد قائما بتقدير يورقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله فانه لو اشتق
 اذ بخلاف الافاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس
 فيها قليل قوله على الاشرف والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل
 بخلاف الفاعل قوله على احد الوجوه الثلاثة اذ لم يكن معد ولا
 نحو اخر واسماحو الدنيا او مخرجا عن المعنى التفصيلي نحو اخر
 بمعنى ضمير قوله وهي استعماله اذ يعني ان الوجه البتة عبارة
 عن الاستعمالات الثلاثة ولا على احد الا وجه البتة حال عنه
 ضمير يستعمل أي الي فتولد علي احد الاستعمالات البتة وقوله
مما لا بد له واشاء اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل
من الجدل في حكم ذلك هو العامل او ورد الغاء الدال على كونه مترتبا

على ما تقدم لكونه تفصيلا له وإشارة إلى فائدة البدل وهو إفادة العلم
التفصيلي بعد م العلم الإجمالي وزاد الوجود ليعترب عليه
قوله فلا يجوز قوله وذكره أي كونه مذكور الغوا للحصول الغرض
وهو تعيين المفضل عليه بأحدهما وليس المقام مقام التأكيد
قوله وليست بالأكثراة على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة أي
الغرة للبالغ في الكثرة قوله إلا أن يعلم استثناء منقطع لأنه
يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون أهم التفضيل خاليا عنه
قوله أن المحذوف أو لم يعرض عنه التنوين لكون الفعل غير منصرف
فلاستتبع وأما نحو جوار فقد ذكرنا فصلهم بتعويض التنوين
فيه كذا في الرضي ويجوز أن يقرر هنا بالبناء على الضم كما في
قبل لأنه مختص بالغايات وما يشبهها قوله زيادة مرصوفة فإن
يقصد بتأويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف إلى الزيادة
إضافة الصفة إلى الموصوف كل ذلك ليصح حمل أن يقصد على
أحدهما قوله أي على ما أضيف إليه إشارة إلى أن الأولى إيراد
ما يدل من إلا أنه غلب العقل على غيرهم قوله في ضمن بعضهم
وهو ما عداه ولم يقل ذلك مع أنه أظهر إشارة إلى أنه يجب أن
يكون بعضا منهم قوله غير مقيدة أي بمعنى إلا طلاقا المعموم لرفع
القييد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة أي مع قطع النظر عن
المضاف إليه إذ الزيادة على العبر ما خوزة في مفهومه فلا بد
من اعتبار الغير بخصوصه أو بعمومه قوله وتخصيصه عطفاً على
للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح أعني ما يختص

بالمعرفة كما في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون محصورة
 بل معناه اللغوي اعنى رفع الابهام قوله تمام الكلمة اي متممها
 ولذا لا يفصل بينهما الا بعمل افعال وذلك اي بقليل وقد يفصل
 بينهما بل وفعلها نحو هي احسن لو انصفت من الشمس قوله الرفع
 بالفاعلية يعني ان الحكم بـ في عمله في المظهر مطلقا لا يصح لانه
 يعمل في الطرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطه حرف
 الجر نحو زيد اضر بعمر وفلايد من النقييد ليصح وليس قرينة
 على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطه فغيره بالفاعل اي
 لا يعمل في فاعل مظاهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل في الفاعل
 فاندفع ما قيل انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من
 مطلق العمل يكون متحققا في ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى
 لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة الاستثناء فانه يعمل فيها
 بالرفع قوله وانما خص المظهر اه في المعنى في باب الطرف ومن
 المشكل قوله فخير من هذا الناس منكم لان قوله نحن ان قدر
 فاعلا لم احوال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعال في
 الظ في غير مسئلة العمل وهو ضعيف وان قد ومبتدأ الزم الفصل
 به وهو اجنبى بين افعال ومن وصرحه ابو على وتبعه ابن خروف
 على ان الوصف خبر للجنس بخلافه وقد رجع المدكور تأكيدا
 للضمير في فعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر
 هو الضمير البارز وان المراد بالضمير المستتر على
 ما هو عليه في الرضي ان معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ انه لا

لفظ ولا اثر قوله ولما لم يعمل الرفع بالفاعلية لا بشا بهته
 الفعل كاسم الفاعل ولا بشا بهته اسم الفاعل كالصفة المشبهة
 فقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزأ الاول من المدعى
 وقوله ولا نه لما كان اه دليل على الجزء الثاني فلذا اعاذ اللام
 وعطف احد الدليلين على الاخر ثم انه يكفي في الاستدلال
 الاول قوله لانه ليس له فعل بمعنى اه وقوله لان اه لدفع النقض
 بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل
 الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم
 الفعل والحرف فتعمل النصب ما هو مشابه به في الجملة وان
 لم يكن بمعنى اه قوله وهو لم يعمل اه اي اسم التفضيل لم يعمل عمل
 الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعنى اه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة
 قوله اي وضعا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشئ وهو في المعنى المسبب
 واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشرط العمل ثلثة كما هو جوابه
 ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي
 كما في الافتتاح والباقي لا الصفة السببية وغير السببي قوله
 مشترك ولذا لم يقل لسببيه بالاضافة الموهمة لا خاصا من نقل
 عنه المشهور في اصطلاحهم ان يطابق على المتعلق باسم السبب
 دون المسبب ولا منافسة فيه ولعله سماه سببيا لان لكل في هذا
 المثال مسبب من الرجل وعين زيد لان عينهما مسبب للكل و
 هو مسبب لهما قوله باعتبار اي بالنظر يقرب اعتبار الشئ من
 اليه وراعى حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في مفضل اي

متلبس به وكذا الثاني حال من نفسه وليستا متعلقتين بمفضل حتى
 يلزم نعتية شبه الفعل بحرفي البحر منفيين لفظا ومعنى وهو
 خلاف ما انفقوا عليه كان في الرضي قوله وليحصل بالمص عطف
على يحصل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنسب
 قوله كالصفة المشبهة فانه ايضا لابد لعمله من موصوف في اللفظ
 ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه قوله لانحطاطه اه تعليل
 لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر مسببا لموصوفها قوله
ليخرج اه غاية مرتبة على الاشتراط المذكور قوله ولثلا يبق
اه علة دأمة عليه قوله ليسهل متعلق بقوله لثلا يبق قوله وكذا
كل افعال اه ضم هذا المقتضى لينبت الكلية قوله وهذه العبارة
يحتمل اه بان يكون معناه لانه اي احسن بعد البقي او قبل البقي قوله
 توجه المعنى الى قيد اه لما ذكره الشيخ عبد الله هرورج من ان
 كل كلام فيه قيد زائد على البقي والاثبات يكون ذلك القيد محط
 القائل قوله ببقى اصل حسن الى قوله فيكون احسن اه راؤا
 لا احتياج اليه في اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال
 لكونه في مقام المدح يابى ان يكون لبقي الريادة فقط بل لابد
 فيه من نفي المساواة ايضا قوله ان يجعل احسن اه لم يقل بان
 يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل
 بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو مستعمل
 في جعل الريادة لكنه جرد عنها عرفا اي جرى العرف في نحو المأل
 المألوف وعلى التجرد عن الريادة المدلول عليها لغة بقريته مقام

المدح وكذا على تجريد من التفضيله عن التفضيل لمجرد النسبة
 والقيام كما اشار اليه بقوله وتوجه النفي الى حسن الرجل مقبها
 الى حسن زيد قوله بالنفي اي سبب النفي فهذا الاعتراض مختص
 بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى
 فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه متغاثرين بالاعتبار
 لا فيما يكونان متغاثرين بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى
 مع كما وهم فان قوله في الجواب فاذا زال بالنفي يبادي على
 فساد قوله من حيث انه اذا لامن حيث ان فيه معنى الزيادة
 فانه يعمل بهذه الحثية في المفضل قوله من هذه الحثية اي
 من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل هو انه كان معمولاً
 باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل قوله ولو قدم انه بان يو
 ما رأت رجلاً احسن في عييه منه الكحل في عين زيد قوله
 تعيد ركبك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر
 المفضل وهو يوجب التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى قوله مع
 انها ليسا مع ان المدحى ان العبارة المشهورة فيها اعمال
 اسم التفضيل في المظهر اذ لو لم يعمل في المظاهر يلزم الفصل بين
 اسم التفضيل ومعموله بالاجمعي لاني كل عبارة تؤدى معاً
 فندبر فانه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال قوله مسئله
 الكحل اي مسئله عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر بالاضافة بادنى
 ملائمة وبين شرائطها الاليت وهو ان يكون الوصف هو المظهر والتغاير
 بين المفضل والمفضل عليه اعتباراً بكونه منقياً وما عبر به من

محال لعين زيد في الاحسنية لازم لاحسنية كحل عين زيد
 وجود اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كحل عوى
 الشيع بالبينه قوله والتاية بوزن التفعلة نقلت كسرة الياء
 الى الحمزة ثم ادغمت الياء في الياء قوله من ايبي اي ثلاثة
 اي بفك الادغام اوبه قوله من السرى لا من السراية فانه
 لا يناسب المقام ذوله والواو ما اعتراضية لعل القول بالاعتراض
 بنا على ان ما بعد البيت شيع من متعلقات مرت فان الاعتراض
 لا يكون الا بين كلام او كلامين متضلين معنى عند الجمهور
 لكتة وهي ههنا تعطيع شان وادي السباع قوله والجار في به
 اه والباء بمعنى في ذوله بمعنى الغول فان الوادي مخوف فيه
 لا خائف الا على الاسناد المحاذي قوله والمعنى اه فالفضل عليه
 اي منهم ومنه محذوف قوله اي ركبا صاريا ولكون موصوفه
 المقدر اسم جتمع حاء في وصفه التذكير والا افراد قوله
 تقول اه نقل عنه حاصل معنى الشعران توقف الركب في وادي
 السباع اقل من توقفهم في هاترا الاودية وان وادي السباع
 اخوف من كل واد الا وقت وقاية الله تم الساري في وادي السباع قوله
 من الافات اه متعلق بوقاية الله تم قوله على وجه العلم بمعنى الياء
 كصافي قوله تعريضة اي ان لا قول اي بقة سيم قوله العلم اه اي علم
 من دليل انحصاره فاللام موض من الضمير فلا يلزم خلوا لملف الصفتية
 من الضمير والصفة وان كانت كافية في معلومية حد الوقوع في
 تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حد ولا فسام

الكلمة موقوفة علي التقسيم فلا يراد انه لا مدخل للتقسيم
 في معلومية الحد ودقوله سلك تلك الطريقة اي عدم الالتقاء
 بمعلومية تعريقه من الدليل لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص
 لاستواء الكل في كونها اقساماً للكلمة معلوماً تعريفاً من الدليل
 قوله اي كلمة اه فسر ما دل بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكاً في
 التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختارها مع
 ان الظاهر الموصوفة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل في الضمير
 التنكير وليدل علي اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينقص
 بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما قوله كما ان
 اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعني ولم يجعله حالا
 اذ ليس المعني على التقييد ولا متعلقا بدل لا احتياجه الى جعل
 في بمعنى الباء قوله يعني الكلمة اه فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة
 الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ارجاع الضمير
 الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق
 وللتنصيص على اختلاف التوجهين والا وجه ان التفسير الثاني
 لا فائدة ان المرجع نفس ما لامع ما في حيزه من الضمة او الصلة
 وما قيل انه جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة
 وجه التنكير وهو انه باعتبار لفظ مادون معناه فقيه انه بعد الجمع
 بين التفسيرين يحتاج الى وجه التنكير بناء على ان الشائع
 في ذلك كبر الضمير ما وثانيه ملاحظة ما عبر به عنه ولد اقال الشر
 في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتد كبير الضمير

بناء على لفظ الموصول بالغاء وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ
 الكلمة بل عن معناه فقل كبيرة كما يجوز باعتبارها ما يجوز باعتبارها ومعناه
 فلا وجه لبنائه عليه فقيه انه ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ
 الكلمة فسلم ولا يضروا ان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالة
 على معناه فصنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك
 الجنس في التعريف لانه قسم الكلبي الذي هو قسم المفرد قوله
 والمراد بكونه اى المقصر به الحاصل منه ذلك لانه مفسر به
 حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ وانه يصير المعنى
 مادلت على معنى دالة عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى
 تكلفات باردة يحجبها الاسماع قوله دلالتها عليه فالكلمة محبطة
 بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف من حيث انه لا يخرج نفسه
 عنها قوله لاستقلاله اى لكونه حاصلا في الذ من منفرد العلم
 كونه التلا محظوظ الغير ومرة اة لتعرف حاله قوله وح يكون المراد
 اة لان كون الشئ في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه
 الى الغير ولما وصف المعنى اى المفهوم الحاصل في الذ من به
 يكون المراد منه استقلاله في المفهومية قوله فمرجع مصدر رموي
 لكون خبره الجار والمجرور قوله لكن استدراك اى فتح توهم
 ناش من كون ما لهما الى امر واحد وهو انه كيف يرجع الوجه
 الا وال وقال في الثاني ويحكم قوله مشتمل على ثلثة معان يدل
 عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للجدث
 كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اى الحركات مع

الترتيب والحروف الزائدة ان كان موضوعة بالوضع العرهي
 لنسبة ذلك الحدث وزمانه فهو كرامي الجمارة الا ان اجراءه
 لما لم يكن مرتبة في السمع لم يكن مركبا فلا يرد ان ضرب قيل ذكر
 فاعله ليفهم منه الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون
 المطابقة واما الزمان فلانم فحة قبل ذكر الفاعل لانه زمان النسبة
 فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى
 را با غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان والنسبة
 بالزمان توهم قوله الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر
 عنه كالضرب او لم يصدر كالطول كذا في الرضي والمراد بالمعنى
 المنحل ولذا قالوا المصدر ما يكون في اخر معناه الفارسية الدال
 والنون والهاء والخون وما قيل ان الاسود معناه المتصف بالسواد
 بمعنى سياهي لا بمعنى سماء بدون فالجواب انه لما كان الصفة المشبهة
 موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد من النقض
 بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر
 وما قيل ان المراد بالمعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره
 فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست مأخوذة في مفهوم
 المصدر نص عليه في الرضي كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه
 قوله النسبة الى فاعل ما في فاعل معين اي معين كان وانما اعتبرنا
 تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل
 ما مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا
 في النسبة الى معين بنوع تعيين ولاحتتمل الصدق والكذب وحده

من غير ذكر العاقل ولا تمتنع حمله على شيء قوله هوالة للملاحظة
 طرفها أي إلة تعرف بها حالهما من تبعا أحدهما بالآخر لكونها
 نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي
 فانها لا تكون نسبة حكمية نصح ان يقع محكوما عليها وبها
 لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فصناط الاستقلال بالمفهومية
 وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيه لكون
 المفهوم جزئيا اركانيا فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان
 للواقع فان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية قوله فلا تستقل
 بالمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة ما لم يفهم الذات المنسوبة
 اليه الخات قوله تعين ان يكون المراد به الحدث اذ لا يحسن
 ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتراح الشيء بنفسه والمراد بضمير
 به لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلاننا في قوله فالمراد بالمعنى
 انه لان المراد به لفظ المعنى دون الوصفين فوله ليس معناه المطابق
 لعدم استقلاله بالمفهومية لكون جزئيه وهو النسبة غير مستقلة
 فتوصيفه بقوله في نفسه مانع عن ارادته وان كان المتبادر المعنى
 المطابق بقوله بل هواعم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى
 في تعاريف الاقسام الثلاثة على نسق واحد قوله لا يتحقق أي
 في العمل قوله ليس مسقلا بالمفهومية لما عرفت اي المعاني الحرفية
 الات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباطهما، مما بالآخر
 والجزئية لازمة لهما من هذه الحثية فاقيل ان الابتداء المشترك
 بين الابتداء الجزئية ملحوظ قصد اتوهم قوله فهوصفة الغاء للمجرد

التراخي في الذكرفان بيان فوائد القيود متاخر عن ذكرها قوله
 وبقولنا وضعاً عطاف على محذوف أي بقولنا مقترون خرج الاسماء
 التي لا اقتران فيها أصلاً وبقولنا وضعاً وبقولنا في الفهم خرج
 ما فيه الاقتران وضعاً في التحقيق كاسم الفاعل فإنه موضوع لمن
 قام به الفعل بمعنى الحدوث أي يكون قيامه به وحصوله
 له مقيد بالحد إلا زمناً للحد وإن كان حقيقته في الحال
 والاستقبال ولم يكن فعلاً لعدم الاقتران في الفهم وأعلم أن الشر
 لم يذكرفائدة قيد في الفهم وهنا ولا في تعريف الاسم وكان
 الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم أنه لا حاجة
 إلى قوله في الفهم بعد التقييد بقوله وضعاً قوله منقولة عن
 المصدر أو غيرهما كلمة أو لمجرد التفصيل كما في العالم أما
 جوهر أو عرض أي منقولة مفصلة بهذا التفصيل فلا حاجة إلى
 جعل الجمع بمعنى كل واحد أو جعل أو بمعنى الواو ثم النقل أي
 الاستعمال في المعنى الثاني لعلاقة مع هجر المعنى الأول لما
 كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقي قيد الشرح الوضع
 بالأول في تعريف الاسم ولم يقيد به هنا رعاية للاعتبارين
 وهذا بخلاف نحويين ويشكرناهما موضوعان لكل واحد من المعنيين
 بالوضع التحقيق فباعتبار وضع فعل وباعتبار آخر اسم ففي
 المقول يعتبر الوضع التحقيق وفي المشترك يعتبر الوصفان قوله
 ودخل فيه أنه عطاف على قوله خرج وإنما أفاد التقييد في إثبات
 الخول لأنه في الحقيقة تعميم لقوله مقترون وضعاً سواءً مقترون

استعمالاً أولاً قوله الأفعال المنسلخة أي في الاستعمال بحيث
 مجر المعنى الأول فهي أيهم من المنقول قيل وكذا الأفعال المنسلخة
 من الحدث يدخل به لأن الأفعال الناقصة تامة في أصل الوضع
 منسلخات عن الحدث انتهى قال المص في الأمالي لا يصح التعليق
 بالأفعال الناقصة لأنها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق
 إلى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق أنه لم يرد أن زيد أثبت
 وإساريد أن القيام المنسوب إلى زيد وهو خبره ثبت وذلك حاصل
 ولولم يذكركان وإنما قصد بالاثبات بيان بها على المبتدأ والخبر لتقييد
 الخبر بمعنى بالنسبة إلى المبتدأ مخبراً عنه على ما كان في الابتداء
 ولذا لك توهم كثير من النحويين أنه لا دلالة لها على الحدث
 أصلاً وإنما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم تأت
 عاملة في شئ غير الاسم والخبر انتهى كلامه وعلم من كلامه أن
 انسلخ الأفعال الناقصة غير مرضي عنده وفي الرضي وما قال
 بعضهم سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس
 بشيء إلى آخره قوله لوجود الواحد في الاثنين فالمراد بأحد
 الأزمنة الثلاثة أحد ما مطلقاً لا أحد ما فقط قوله ولأنه مقترن أي
 لو أريد الواحد فقط لصدق على المضارع أيضاً لأنه بحسب كل
 وضع مقترن بأحد ما فقط قوله وإن مرضاه متعلق بالنتيجة
 المستفادة من الدليل أي فيصدق عليه أنه مقترن بأحد الأزمنة
 الثلاثة فقط فيكون نفي الشرط أولى بالجزاء بلا تكلف إذ على
 نقل يردم الاشتراك يكون اقترانه أولى وأظهر قوله وإنما

تستعمل اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح
إلحصر وكلمة او لمنع الخلوا ذلا بد فيها من التحقيق ثم انه يضاف
اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل
وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تع قد نرى نقلب وجهك وانما
لم يذكر التوقع لعدم لزومه ايها في الاستعمال قوله لتقريب الماضي
اي الحدث الجزئي الذي مضى بناء على ان المعنى الحرفية
جزئية وحمله على الفعل الماضي يخرج الى حذف المضاف
او التجوز باحراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتفخمني قوله
وشيع من ذلك اه اي المذكور لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي
ولذا لم يورد الضمير اي لا يفهم شيع من ذلك بدون ذكر
الفعل كما في قولهم الحرف مادل على معنى في غيره وذلك
لا متناع فهم شيع من ذلك بدون ذكر متعلقه وهو الحدث الجزئي
وذلك مادل على الفعل فقط لكون النسبة الي فاعل معين مأخوذة
في مفهومه دون ما عداه قوله دخول السمين اللام للعهد اي سمين
الاستقبال دون سائر انسيئات قوله لنفي الفعل اي الحدث الجزئي
لما مر وكذا فيما عداه اي قوله الا في الفعل الاصطلاحي كما سرقال
ولحقوق تاء التانيث اي الساكنة لانها الدالة على تانيث الفاعل
ذالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله والعلة اي وان كان لها
فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة
على تانيث الفاظها و فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها
قوله حال من تاء التانيث وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة

اسكنت للفرق بين تاء تانيث الفعل والاسم كما في الرضي وفي
 بعض النسخ الساكنة باللام قوله لا اختصاصها بالاسم لطفة الاسم
 ونقل الفعل قوله اراداه وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى الغاء
 الخصوصية المعتبرة في فعلت ومن الخطاب والتكلم والافراد
 والتذكير ران تانيث دون الحركة والالغى الاضافة الى فعلت
 واسار بلفظ نحو الي الغاء خصوصية كونه تاء اميد خل فيه
 ما يشا ركه في جميع صفاته وهي نون الجمع المونث الغائبة
 ونون المتكلم مع الغير فاندفع ما قيل ان الاولى ترك قيل المتحركة
 كما يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت
 دون البعض لا قرينة عليه في عبارة المص رح قوله اخف واخضر
 لا اعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبني وقالوا
 ان المستتر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف
 نصفه او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير
 المنثي قوله فانه المتبادر بناء على ان المطلق ينصرف الى
 الكامل قوله قبلية ذاتية مفعول مطلق من قوله قبل ففيه اشارة
 الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله نعم والله الامر
 من قبل ومن بعد ان معناه متقدم ما ومتأخرا اذ المفعول المطلق
 لا يجيء من الظرف فادفع الاشكال الناشي من وصف الزمان
 بالقدم بقوله ذاتية اي مالا يكون بواسطة الزمان على ما هو
 مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض
 بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو ان

ان يكون المتأخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون عليه دأمة او فاعليه له
 قوله بالموصول أي بما هو صيغة الموصول فلا يبا في ما سبق من تفسيره
 بالكثرة وأشار الى حواجز جعله موصولة والمعصر من هذا التكميل ومن
 قوله ودل لالتصافها ما هو بحسب الوبع هو ان في قوله لا يورد
 سبق كان تفسيره فلا يكرر قوله بلم يضرب أي يضرب في لم يضرب
 حيث يدل على الزمان الماضي وليس زمانا وكذا ضربت في ان
 ضربت انه لا يدل على الزمان الماضي مع كونه ما يؤوله خبر مبتدأ
 محذوف لم يجعله خبرا بهل خبر وعاية له في الماضي لان الخبر ليس
 خبرا عن المحذوف من حيث الماضي اعم من ان الحكم مقصودا كما
 نقرر في موضعه ومن جواز كونه خبرا بهل خبر خبر الى جاز للفظ
 قوله او تقديرا انه فانه يمكن ان يكون خبرا في خبر رسي وامر
 للتعذر بخلاف ضربين وضربا في لا يمكن ان يكون خبرا في الخبر
 والواو ملأ كما مبينين على السكون والضم قوله وانه البناء على الحركة
 انه ما البناء فلعل ماعتوا والمعنى عليه قوله فلم يشابهته المضارع
 انه أي كونه مشابهة المسابه استحق البناء على الحركة بخلاف
 المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يؤا انه يبنى على
 الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كان هذه المشابهة
 ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كونه
 الماضي مقلد ما على بناء المضارع لا يقتضي ان يكون حال اخره
 من الاعراب والبناء مقلد ما على حال اخره فلا بد انه لا معنى له
 في مشابهة المضارع والحال انه مقلد عليه قوله في وجهه أي في وجهه

لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة قوله وشرط وجود
 عطف علي قوله وقوعه بتقدير وقوعه قوله فلكونه اخف الحركات
 رثقل الماضي لفظا اذ لا نجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالا صالة ومعنى
 ان لا لته علي المصروف والزمان وظاهر المرفوع دائما والمصوب
 كثير قال مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اطلاقا نحو ضرب
 زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربنا
 قوله لئلا يراه اجتماع اهـ لئلا قالوا اصله لم يطرحه يد علا بط وهذا بد
 قوله لئلا اتصال الـ على اي الضمير لفعله لكونه متعلقا لفظا ومعنى
 بخلاف نحو حركته وبركة فان اتصال الناء فيه لفظي فقط ادل ان
 اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع التماسات على
 الوقف بخلاف ضمير بن قوله احتراز عن مثل اي عن خر وجد عن
 الحكم المذكور قوله به ايضم مبنى على الفتح لا معنى لثبته التعليلية
 فيه لا بد انما يصار اليه لتقدير لفظا ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير
 فيه يدل صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه مقدر مة على
 تركيبه بالفعل فافهم ولا تشبط قوله اي حال كونه اي يعني ان
 الياء ليست صلة لا شبه اذ ليس الحروف مشبها به ولا باء السببية بل
 طرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم يجعله للسببية لصالته الملازمة
 بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها في اول
 الماضي مع تغيير بعض الحركات سبب جعل لجهة مشابهة المضارع
 الاسم وهي وقوعه مشترك فيكون سببية الحروف بالواسطة ولان
 "بالمشابهة ميم. بقوله لو فوقعه فيحتاج الى تكلف في اعتبار سببية

الجروف قوله انهم على صيغة جمع المونث من الانثيان اي حثن نبيان
 لوجه الملائسة قوله في اوائله الظرف في اوله الا انه اختار لفظ الجمع
 للإشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبل ظرفية الحرثي
 الملكي كانه قبل ' حل حروف هي اوائله قوله جمعتها كلمة نايت
 اشارة الى وجه اضافته حروف نايت وان الفرق بين المضاف والمضاف
 اليه لا افراد والاجماع قوله وهذه المشابهة اي المشابهة بمطلق
 الاسم اختيارية في صيغة المضارع واما ما شبهته مع اسم الفاعل
 فانما هو في تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل
 مشتقة من المضارع متأخرة عنه فلا يمكن اعتباره في صيغته والمقصود
 من زيادة هذه العارضة الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج
 عن التعريف ان لوجه المشابهة لكونه تاما بدونه قوله انما يكون
 او اورد كلمة ' العسر رد اعلى من زاد وان خول لام الابتداء
 عنيهما العلم باختصاصه للمضارع ان حوله على الماضي مع قل ايضو
 وانما لان المشابهة المتبعة في مفهوم المضارع اتى بها امتياز
 من سائر اقسام الفعل قال لوقوعه مشترك بان السبب الذي
 هو منشاء المشابهة لا وجه المشابهة والالم نقل في وقوعه والمراد
 بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذا اظهر لكونه
 مشتركا واحدا م ككون زمان الحال والاستقبال تمام معناه قوله
 على الجمع وقال بعضهم حقيقة في الجمال مجاز في الاستقبال وبعضهم
 بالعكس ودله بالحجرات اي ليس مرفوعا مبتدأ خبره بالسين قوله اي تلك
 المشابهة بان المعنى المتبرع له لا حقيقة له بل فقه قوله وتلك المشابهة

منها إحداهما ولقوله هذه المشابهة إلا أنه غير هذه إلى تلك لصيرورة
 المشار إليه بعيدا وصيغة تلك البعيد فعال هذه الواو كحال الواو السابقة
 في صحة كونها للعطف على قواه المضارع ما شبه وكونها للاعتراض
 قوله ولتنصيصه أعاد اللام تنصيصا للعطف وإشارة إلى كون كل
 من الأمرين ممتشا وجه المشابهة قوله بواسطة القرائن إشار بصيغة
 الجمع إلى أنه يجوز أن يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة
 أو إلى كثرة المورد قوله لأنه لم يسم أو بالمشابهة المذكورة ما خوذة في
 تقييد الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكره في التعريف ليكون هذا اسما
 قوله ذم معنى أو تصحيح للتسمية لأجل المشابهة المذكورة قال في مرة
 تفصيل وبيان لمعني حر و ف المضارعة قال مفردا لم يرد به ما ليس
 مع غيره على ما توهمه المعارضة بقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ
 إذا الواجب من مفردا أو لا المعنى إذا دلالة لثمة على أنه ليس
 مع غيره وعدم الدلالة على شيء من دلالة على عدمه وأنه أمر
 بناء على العلم الأصلي بل أراد به معنى الواحد إجراء لودف اللفظ
 على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم الجنس أي من يحكي عن نفسه
 والالغ الحال فلا بد من إرجاع ضميره إلى المستلم المفرد أي الواحد
 ليصح التقييد بقوله إذا كان مع غيره ذلك من النون لجنس المتكلم
 إذا كان مع غيره فقد برقانه خفي على الناظرين في هذا الكتاب قوله
 مذكرا كان أو مؤنثا فلما راد بالمفرد ما أنصف بالافراد وليس من باب
 التغليب إذ لم يرد به كلاما فال مع غيره مؤنثين كانا أو مذكرين أو
 مختلفين قوله وكانها إشارة إلى وجه الاختصاص قوله واحد أكان أو

فمعنى الخطاب من يتكلم معه قوله غائبات أورد صيغة الجمع المونث
 نظرا إلى معنى المونث والمونثين وأورد صيغة التثنية أعني ذوي نظر إلى
 لفظ المونث والمونثين وكسر الراء غير صحيح قال للغة ثبأء من ينك
 عنه فيه تمل ذاته تع دلا شبهة قوله أي غير القسمين فيكون الواحد
 المان كرومساء ومجموعه جمع المونث قوله حال خبر فعل خبر لعوله
 فقوله قال مذهبوه لأنه لا دغج أول ما في ينبغي أن يتدلف المضارع
 لأن الله أن يجمع قوله أي دغج ما ندمه فتوصف المضارع بالرداعي
 على الجمع اعتبارا من أنه به تلك قال ومتنوخة أيضا سواء للتحفيف
 الذي استعمله ككرة الاستعمال في السلائي أكثرية الحروب وهو
 فيه علة وما هراق به في راءه الخ يستلحق وراعي يدل فيه الهاء
 والسين على خلاف التماس قوله لم علمه الأعراب فيه وهي توارد
 الماس المحصل كما في الاسم والمدة التامة به ولم أن كرومساء للتحكم
 البيوتى المسند من الحد لأنه سنين من واد أن رفع إلى بحره
 مفصلا وراه ولما كان من الكلام أنه دفع لاسأل تعلق طرف بالمال
 المنهي فانه يغري أن علم أعراب غير المضارع مقلد بوقت علم اتصال
 النوبس وليس كذلك لا عرب غيره معناه سواء يرجع الخ جبر لمجرد
 إلى المضارع وإلى العبر ولا بد من ما هو المتقدم بالبان وهو أن
 المضارع لا يهرب إذا اتصل به النونان وحاصل الدغج أن هذا
 الكلام لا لا تنهه إلى الأعراب عن غير المانزاع ليس معناه الصريح
 مقصودا بالان لأن كلمة ما في احوال المضارع دل هو كما يذعن اثبات
 الأعراب للمضارع على وجه الحصر طريقا إلى ما يبعين أن يكون

الجزء الببوتى مقصودا اصالته والجزء السلبى مقصودا ببعاليكون
من احوال المضارع والظرف قيد للجزء الببوتى المقصر بالاصالة
فان دفع اشكال التعلق وكذا ما شئوهم من ان انما بمعنى ما والا
فلا سكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضى ان لا يكون بينهما
فرق بهذا القدر وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشراولى من جعل
الظرف متعلفا بعبء المضارع المفهوم من الحكم السلبى قوله
يكون مبنيا وقيل انه محروب تقيد بالشغل محل الاعراب كما
في غلامى ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامى فانها لشدة
الاتصال صار كالجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصله بخلاف
غلامى قوله لشدة الاتصال امل لفظا فظهر ما معنى فلكون الموكس
عين الموكس اختلاف الاتصال مع التنوين المستوط في الوقف والاضافة
ومع اللزام فلم يصرم قبله وسط فاحرى الاعراب عابدة له وسط الكلمة
والوسط ليس محل الاعراب اللغظى به رظ ولا التقيد بوى لان معناه
على ما عرفت هو ان يقلد الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر
او الاستتال قوله دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغايرة لها بعد
الدخول كما لم يته بالبناء الساتر بسببه اختلاف فائدة وبصرى فان
التاء والتاء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول تغدو التاء السابقة
وصار المركب بناء اخر واستحق المذهب للاعراب فلذا احرى
على التاء والتاء وبما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجري في نون
الجمع قوله ولان اداء اللام نظرا الى ان المدعى ذو حرفين وكان
كل منهما مدعى براسه قوله يقتضى ان يكون اداء وان لم يلزم في المضارع

تو الى الحركات الاربع فوله لمشابهته انون جمع الموصات: وبذلك المشابهة
ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل في الفعل اعني
البناء قوله فلا يقبل اي ما قبلها اصل الاعراب وبهذا انبين الفرق
بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه اخر
الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان النقل يري لا بد
فيه من اعتبار الاعراب في اخر الكلمة فرقا بينه وبين المكلي فلا بد
فيه من القبول في الجملة كيلا يكون التعلل يري مجرد فرض
قال فالصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع ومعالها اي فاعراب
الصحيح من المضارع مطلقا قوله حرفه الاخير سواء كان اصليا او
زائدا نلذ لم يقل لانه قال المجرد انه يشمل ما لا ضمير فيه نحو
يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز
منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل وهو
ما يضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالي لا ما لا يتصل به
والاخرج الصورتان الاوليان قوله متصل به اي بذلك الصحيح
قد ربه بقرينه قوله والمتصل به ذلك قال للتنبيه والجمع اه بيان
لمحل الضمير البارز المرئع وليس قيد الاحتراز بل ان ذلك ترك
الشرح الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على الجمع المذكور قال
لعنا حقيقة ارحكما فان الضمة والفتحة في دالة الوقف في حكم
المنفوظ وان يكون الزنوف بالاشمام والروم والمقل وليست تقدر يريتين
على ما وجه لما مر فتت من معنى التقدير يري قال والسلون لم يقل لفظا
لانه عدمي والزائل لا لقاء الساكنين في حكم الابط كفا في ردهما

فليس السكون في لم يكن الذين تقدروا على ما وهم قوله المضارع
 اشارة الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحيح لاعلى قوله
 المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل قوله وذلك انه
 اي اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمس مواضع
 وان كان الاتصال في سبع مواضع فان الموضوعين اعني يضرين وتضرين
 مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المونث قال بالنون انه انما اعراب
 بالنون لان المشابهة التي هي علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة
 لصيرورة اخرة بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضل جهاته من
 كونه في علا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط
 الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد
 لحوق الضائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب
 بخلاف غلامى فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه و
 لا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا جرم
 زيد النون بدل الرفع المشابهة للوار في الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح
 بعد الواو والياء حملا على تشنية الاسم وجمعه قوله هالتي الجرم
 والنصب اما في حالة الجزم فظ لانه اسقاط الاعراب واما في حاله
 النصب فلا امتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله الا انه زال
 في الواحد الى بدل وهو انشقة وهنا زال بلا بد من فصار النصب
 تابعا للجزم وحذف هذه النون مع نون التثنية اما لانه لا يكون
 في المبني علامة الرفع واما لاجتماع النونات قوله الاحرا حذو لا يستلزم
 انحول لانه مقدور قوله مناسب لها في كنهها بما صلا من اشباع الحركة

وقابل للضمير والزوال قوله لأن الالف لا يقبل تحركه اكونه ما كما
 هذا افتعل والاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه اخر الكلمة
 فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف اخر جمع المونث فانه للزوم
 المكون له لا يقبلها اصلا لا بضم ولا بنوعه والحاصل ان التعدد يري
 خروج القضي فلا بد من امكانه في ذلك المحل اما بضمه او بنوعه
 قوله كما هو المتبادر من عبارته حيث قال ويرتفع اي يحصل فيه
 الرفع وقت التجرد فانه يشعر لعدم مد خلية شمع اخر وان امكن
 ان يقال بغير مد خلية شمع اخر لا يوجد في وقت التجرد قوله
 وسواء كان العامل اء سواء يطلب اثنين فالواجب وكان العامل
 الا اء اعادة لبعده الاول كما في قوله نعم ولا تحسبن الذين يفرحون
 بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بـ الم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
 من العذاب قوله وقوه اء وهو محين التجرد عن الجازم والماسب
 اذ لا يلخلان على الاسم قوله كما في زيد يضرب اء اي يقع مرفوع
 الاسم المرفوع والمجرور والمصوب قوله لانه اذا يكون كالاسم مع
 كونه معربا فلا ينتقض بما لماضي قوله اسبق اعراب الاسم لونه
 اعراب اسبق المعمولات واقرأه لكونه اعراب العدة قوله نحو الذي
 يضرب اء فانه لا يقيم اسم الفاعل مرفوعا لوجوب الصلة جملة ولا
 يلخل العينين ~~وغيره~~ الاسم وخبر كما يجب ان يكون فعلا
 وفي يقوم الزيد ان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
 قوله ~~وغيره~~ في ارتفاعه قوله وان كان الاعراب يعني وان
 ان اعراب ما بعده الى تقديره اي الواقع اسما غير اعرابه مع

تقد يره فعلا اذ مع تقد ير الاسم مبتدأ أو مع تقد ير الفهل فاعل
وليس المراد ان اعراب المضارع مع تقد ير الاول غير اعرابه
مع التقيد ير الثاني لان ذلك التغاير متحقق في حاثر المواد اذ
العامل على تقد ير الاسم لفظي وعلى تقد ير الفعل معنوي فلا معنى
لان الوصلية قوله والسين اه دفع لما يقر فحينئذ لم يقع المضارع
موقع الاسم بل مع التفتين قوله ابدل الالف نونا كما ان التنوين
والنون الحفيفة اذ انفتح ما قبلها فعلان الغافي الرضي لا دليل
على قول انغراء قوله اصله لا ان قال الشاعر * يرجي المراء الا ان
يلقيه * ويعرضون اقربه الخطوب * اي لن يلاقي قوله انه حرف
براسه وهو الحق لان الاصل عدم التصرف في الحروف قوله فصف
بنقل حركة الهمزة وحذفها للساكنين وتغيرا معني بتغير اللفظ
فلم يلزم الفعل بعد ما وجازان يليه الحال كما في قوله نعم فعلتها
واذن من الضالين قوله اذ الظرفية في الرضي وانما حملني على ذلك
ظهور معنى الرمان فيه في جميع الاستعمالات كما في اذ قوله
فنون عروضا من المضاف اليه في الرضي وذلك انهم ارادوا الاشارة
الى زمان فعل مذكور فقصوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى
مطلق الوقت الخفة لفظه وجرد من معني الماضي جعلوه صالحا
للازمة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف اليه هو ايها الدلالة
الفعل السابق عليها كما يقول للف شخص انا اذ يورك فتقول اذن
اكرمك اي اذ اقررتني اكرمك اي وقت زيارتك سرحتك مؤخر
التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في اصل لازم الاضافة

قوله نحو صرت حتى ادخلها مثل للحروف الثلاثة مع ان امثالتها
 من كورة في المتن لان المقصر منها تمثيل لتقدير ان وفي المتن تمثيل
 النصب ولذا لم يحصل لان ولن وكى واذن وكان في قول الشارح
 فيما سيجي ان التي ينتصب بها المضارع اشارة الى ذلك قوله وهي
 اللام الجارة عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جر معد متعلق
 بخبر كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل وما عند الكوفييين
 فحرف زائد لتأكيد النفي كالباء في ما زيد بقا ثم ناصب لم يتعلق
 بشيئين كذا في مغني اللبيب فان قلت اذا كان للتعليقة فكيف يصح
 قوله الرائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها لا طراد صحة
 اسقاطها كذا في التحفة قوله في خبر كان المنفي اما لفظا واما معنى
 كما في قوله نعم لم يكن الله ليغفر لهم قوله لان هذه اللمزة اه
 هنا الكلام وما سياتي من قوله فان الواو والغاء اه تعليل لتقدير
 ان بعد ما موقوع هذا الاشارة الى ذكره المصنف من التفصيل فانه تفصيل
 بشروط النقل يرولذالم يتعرض لتعليل تقدير ان بعد اولانه
 مفهوما من شرط النقل يرصر بها قوله وقد امتنع عطف الخبر على
 الانشاء في المعنى عطف الخبر على الانشاء وبعكس معناه لبيان
 وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل ولحن مصغور في
 شرح التسهيل وهو لا كثيرين واجاره الصغار وجماعة قوله فان
 الذي ينتصب اه المحذوف من ان الخفيفة والتفسيرية وليس نقلير الصفة
 من باب ما علة كالحرف اذن وحتى قال يقع بعد العلم وما بعده كالأول ان
 والرواية اليقين في اذالم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد

العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد
 اذا العلم قد يكون بمعنى الظن في الرضي جوز بعضهم ان يأول
 العلم بالظن مجازا فيقوم عملت ان يخرج زيد ابا نصب اي ظننت
 وفي تفسير ابي حبان قد يستعمل العلم ويراد بها الظن القوي
 فيجوز ان يعمل في ان ويدل على ذلك قوله تعرفان علمتموه من
 مومنات لان القطع بايما نهن غير متوصل اليه قوله هي المخففة
 اراد الضمير لمجرد التاكيد والفرق بين الخبر والفتى سواء علمنا
 انه مبتدأ او فصل وليس لحصر المصل على المسند اليه لعدم صحته
 ولأحصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله وليست هذه ناكيد
 نكرارا والاصل عدمه قوله على غلبة الوقوع اه ان اريد بالتحقيق
 جعل الشئ محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون
 اكثر الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع
 كون جانب الوقوع مائلا الي راجعا على حد مده والضابط في
 معرفة ان المصدا رية وغيره اعلى ما في الرضي ان التي ليست بعد
 العلم ولا ما يودي معناه ولا ما يودي بمعنى القول ولا بعد الظن فهي
 مصدا رية لا غير والتي بعد الظن ان كان بعد ما غير لا من حروف
 التعريض وهي السين وسوف وقد ولم ولا ولن وما في مخففة لا غير
 وكذا ان كان بعد ما لا داخل على غير الفعل ~~في~~ ~~من~~ ~~ان~~ ~~ما~~
 لك وان كانت بعد ما لا داخل ~~في~~ ~~من~~ ~~ان~~ ~~ما~~ اجتمعت المخففة
 والمصد رية والتي بعد العلم وما يودي معناه ان ~~من~~ ~~في~~ ~~من~~
 القول فمخففة لا غير وان كان فيه معنى اليرول فان وليها فعل

غير متصرف فمفسرة او مضغفة وان وليها فعل متصرف من غير
حرف هو ان احتمال ان يكون مفسرة وان يكون مصدرية لا مضغفة
لعدم العروض وان وليها فعل متصرف مصدر ولا جازكونها مفسرة
ومصدرية ومضغفة وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من
حروف العروض مضغفة او مفسرة وهذا ان لم يليها الفعل بل وليها
جملة اسمية اذا عرفت هذا فلا بد في بيان المعنى من اعتبار قيود ليصح
فقد برقوله فيجري اه ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المذهب
اشارة الى اتصاله اليها وترتيبها عليه والى ان قوله فيها الوجهان ليس
المراد به انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجري فيها الوجهان
والمحقق لا يكون الا احد مما قوله نفيا مؤكدا في المعنى ولا تنفي
من توهمه النفي خلافا للمتشري في كشافه ولا تايد خلافا
لنموذجه وكلامه محاذ هوى بلاد ليل ولو كان للتاكيد لم يفيد مسغيا
باليوم في قوله نعم فلن اكلم اليوم انما وان كان ذكر الابد في قوله
ولن يتصوره ابد انكرارا والاصل عدم قوله اي لم يكن لي اي
ليس المراد من عدم الاعتماد ان لا يكون له ارتباط بما قبلها الصلافان اذن
الواقعة الغاء بعد الواو ويجوز فيها الوجهان نعم قوله نعم واذا الابلثون
خلافك الا قليلا قريب بالرفع والضم من حيث انه ومع
من وجهه مستقر في المضارع ومن حيث كون ما بعدها من
تمام ما قبلها بسبب ربط حروف العطف يكون ما بعدها مرفوعا
بشرط ان يكون كذلك لهن الكلام في شروط
الانصب والعلل الرضي انما فسر الاعتماد بكونه تحتها لما قبلها

لجعله شرط الوجوب بقريضة المقابلة قوله واذا وقعت بعد الوارد
 والغاء توجهها بل المراد ان لا يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها
 حقيقة او حكماً بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان
 لم يكن عاملاً فيه وذلك في ثلثة مواضع بالاستقراء ان يكون
 ما بعد ما خبر لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جر اء
 للشرط الذي قبلها نحو ان جئتني اذن اكرمك وان يكون جواب
 القسم الذي قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه في الصورة الاخيرة
 وان لم يكن ما قبلها عاملاً في حكمه الباعل اذ يحصل له
 بالنظر اليه اعراب الرفع قوله فانه اذا اعتمد اه حاصله ان اذن
 لكونه حرة ضعيف العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكماً وترك
 الدليل المشهور الذي ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولاً وهو انه
 يلزم نوارده ملين اعني اذن وما قبلها لان نوارده العالمين جئز
 اذا كان عمل احد مما لفظها وعمل الاخر محملاً نحو ان زيد قائم
 وعمر وقوله المذكور بعد ما اي متصلاً كما هو المتبادر فيه اشارة
 الى اشراط الإنصال ايضاً فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او لا
 المافية نص عليه في المغني قوله لكونها اي في الاصل باعتبار مدحوليها
 جواباً للكلام متقدم صدر عن المتكلم نحو ان جئتني اذن اكرمك
 او من متكلم اخر كما في مال المتن وجزا المتكلم فيكون متقدماً
 قوله وما لا يحذف اي كلاماً لا يكون الا في زمان الاستقبال
 بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقع في زمانه
 من كلامه ابقى فيجوز ان يكون في الحال والشرا المتكلم يجوز ان يكون في الحال

ما ضمين نحو ان جئتنني لا كرمتك ولا يجوز ان يكون الجزاء حالا
 موقد نص في الرضى ان الشرط والجزاء ما في المستقبل وفي الماضي
 ولا ممدخل للجزاء في الحال، قوله وجب الرفع ولو في بعض
 الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط له لا حتمية اعراب صور
 الفقد ان فلا يرد ان في صورة نقل م الشرط يجب الجزم فالواجب
 ان يقول وجب الرفع والجزم قوله واذا لم يعتمد الا على ان يعمل
 كل منها خبر للمبتدئ الثلاث يكون ذكر الشرطين استطراديا ولا يحتاج الى
 اعتبار ان الشرطين المذكورين لما كانا مفردين فلا منزلة المعلوم
 وذكر في الصلة التي من شأنها ان يكون قصة معلومة للمخاطب
 والاف المعلوم بما سبق نفس الانتصاب لا المقيّد بالشرطين قوله معها
 اي اذن قوله كما اشرنا اليه اي الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر
 الموصولة التي صلتها ينتصب قاله الوجهان في المعنى والتحقيق
 انه اذا قيل ان تزرني اذكرك واذن احسن اليك فان قدرت العواف
 على الجواب جزمت وبطل عمل اذن وقوعها حشوا وعلى الجملتين
 جميعا جازا الرفع والنصب لتقدم العاطف قواه حائر ان لم يقدر فيها
 الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان بل فيما بعدها
 الا ان يفسر الجرحان بالاصالة والاعتماد بقدر الفعل لثلاث يكون
 كزج الخف قبل ان يوصل الى الجلاء قوله بناء على ضعف الاعتماد
 لان حرف العطف يكونه اصلا في المفردات يقتضي ان يكون المعطوف
 مقصورا على الجاهل بخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد
 كما انه لم يعتمد فبحر النصب قوله باعتبار الاعتماد بالعطف

نظر الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد ههنا ولو فسر الاعتماد
 بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله
 الشيخ الرضي لم يحتج الى هذه التكاليف كما لا يخفى قوله وحي
 التي ينتصب بها المضارع احتراز عن كي الجارة وهو ما اذا دخلت
 على الاسم نحو كما او على نحو جئتكم كي ان تكرر مني فانها جارة
 بمعنى اللام لمجرد التعليل وفي غيرهما اذا اتصل بها اللام نحو لا
 تأموا فهي ناصبة لا غير واذا لم يتصل بها احتمل ان تكون ناصبة
 بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمرة بعد ما ان كذا
 في الرضي بمعنى قوله ينتصب المضارع يجوز نصب المضارع بها
 وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جر وان انتصاب
 المضارع بها في جميع الموارد يتقيد بان قوله اي سببة ما قبلها
 لما بعد ما بحيث يمكن ان يودي حصول مضمون ما قبلها الى
 حصول مضمون ما بعد ما كذا في العباب فعلم ان مدلولها سببية
 ذي الغاية وهي تلازم التعليل الذي اعني كون ما بعد ما علة غائية
 لما قبلها عند ذلك اختلف صاحبنا وانهم فقال بعضهم انها للسببية وقال
 بعضهم انها للتعليل قال مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان يكون
 متبرقا بالحصول وقصده حصول ما قبله قوله وانها بالنظر الى
 سواء كان وقت الاخبار ما ضيا لم يجز ان يكون مستقبلا او لم يكن
 على احد الوجوه الثلاثة وذلك بان حصل منه السير اما لدخول
 او الى الدخول ثم عرض مانع من حصوله يمكن الدخول
 حاصل ما ضيا ولا حالا ولا مستقبلا كعدي الرضي ولا شك ان

استقباله بالنظر الى ما قبلها ما اظهر من الاول فظيرون معنى ان
الوصلية كانه قيل وان كان استقباله بالنظر الى ما يراه حده امر
اخر وهو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى زمان المتكلم
وان دفع ما قيل ان الواجب ان يقر سواء كان بالنظر الى زمان
التكلم او اسف قوله مستقبلا قوله اي حال كون اه اشارة الى ان
قوله بمعنى كي طرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة
الى انه لا يكون حتى بمعناها الحقيقية اعني انتهاء الفاية بشرط
كون ما بعدها جزءا مما قبلها فعرفنا ارفوا في تعلق الفعل السابق
بفواه المسببة احتراز عن كي التي يكون بمعنى ان المصدرية
وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله نعر لكيلا قاموا قوله
لا انتهاء العاية احتراز عن الى التي بمعنى مع نحو قوله نعر ولا
ناكروا اموالهم الى اه والجمع قال الرضي ثم ما ذكره لا يصح
علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى عن رفعه لان حتى
الواقع بعد بما المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو ما
ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المصتب لا بد ان يكون بعد السبب
والسهايه بعد البد اية فهو قول جلد اربزك على قصد المتكلم فان
قصد الحكم بمقتضى القول الععل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار
او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع
المضارع واسف قوله مترقب او مستقبلا وقت الشروع في مضمون
المفعول المتقدم سواء اتصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع

من حصوله وجب النصب انتهى ويحكن حمل عبارة المتن على هذا
 بان يقال ان مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد المتكلم
 او مترقبا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان
 للحال قوله ان يكون ما ضما بان اخبر بعد الدخول او حالا بل لخير
 حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول في مان التكم
 وكان قاصدا للدخول بعد قوله اي بطريق التحقيق يعني ان قوله
 تحقيقا او حكاية تمييز من الحال فانها قسمان منه على ما يشعر
 به عبارة الشر في بحث اسم الفعل حيث قال والحال اعم من ان يكون
 حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا
 تكلف وكذا استصوب ابن زع الحافض قوله كما تقول كنت سرت امسا
 فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له
 او منته اليه فيقتضي ان يكون الدخول لغير متحقق فيه اذ لو تحقق
 الدخول في حال التكلم يكون للسير في الحال اظهر مدخل في تحقيقه
 فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحقيق قوله كالكنت اذ بيان
 لكون المراد من ادخل هنا الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال
 فكيف يصح ارادة الحال الماضية منه بوجه بان يقدر ان هذا الكلام
 واقع منه والا ان يحكيه وهذا خطأ على ان يفدر المتكلم من حيث
 انه منكلم موجود في الزمان الماضي حاكيا لما كان في زمان التكلم وانما
 لم يصوره بان يقدر ذلك الزمان موجودا الان لان ذلك التقدير
 فيه اذا كان المقص استحضار صورة ما وقع فيه كما نبي فونذ به فتم
 تقتلون انبياء الله وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية

اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المقصر من الحال في عبارة
مرح زمان الحال قوله ففي زمان الحكاية اه نتيجة لما قبله
فلا يتوهم استدراكه قوله اذ لا يمكن اه دليل لقوله فابقيته ان بقاؤه
على الرفع الذي كان عليه لا متفاح نصبه اذ لا يمكن تقدير ان
قوله لا بها علم الاستقبال اي يقصد منه الاستقبال وقد قصد
من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال
وقصد الاستقبال متما فيان فلا يراد ان يقدر بعد حتى اذا كان ما
بعد ما مستقبلا بالمطر الى مقبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم
ما فيها او حالا لانه لا يفصل منه الحال قوله لاجارة لانها لا احتصاصها
بالاهم لانه خل على الفعل الابتغى يران وقد امتنع ما لانه علم
الاستقبال وتقدر ما لم يثبت في كلامهم وكذا العاطفة نعرض لنفسها
مع انها خص استعما لامن الجارة رد اعلى من توهم انها عاطفة
كافي العباب قوله كلام مستأنف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب
كما تعلق المصوب لان حتى المصوب بعد ما الفعل حرف جر
متعلق بما قبلها قوله لا ان يقدر اه لان ذلك لا يطرد في نحو قوله
تم وزلزلوا حتى يقول الرسول على فزاة الرفع وتقدر بلفظ الشان
او صير الشان تكلف لا يدعوا اليه ضرورة قوله لتكون حتى داخله
اه اعيد قدر المبتدأ الرعاية ما هو الاصل في حتى وهو دخوله على
الاسم قوله كما توهم بعضهم لان رعاية الاصل يقتضي دخولها
على المجرور الاعلى المرفوع قوله سببا لما بعد ما فلا يجوز سرت
حتى تطلع الشمس وهل سرت حتى قد خلها قوله ليحصل الاتساع

المعموي يعني ان حتى لكونها في الاصل حرف جر لا تنهاء الغاية
 تفتضي الاتصال اللفظي والمعموي ولصيرورها حرف انداء و
 الجملة مستقلة بعد ما لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعجلا في
 معناه الحقيقي فسرطنا السببية المسامحة بمعناه الحقيقي فان السبب
 ينتهي لوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال المعموي غير محصور
 في السببية وليكن نوحه اخر لكونه غايقة لما قبله نحو زبحو سرت
 حتى تعيب الشمس بالرفع قوله الان ميل به ليصير المثال نصا في
 الحال تحقيقه كما ان المثال السابق نص في الحال حكايه والقريه
 على المنعيل كون المضارع الحالي عن قريه الاستعجال والحال
 ظرفي الحال كافي الرضي وشارب ذلك الى ان مال المتن يحتمل
 كونه نظرا الى الاموال لا بالنظر الى الاموال اني فان
 كونه السير على صفة او في نفسه سبب للحوادث و يحتمل
 قد ير الجرم متفيا فضاف لما هو مدلول كان الاب اعتبار ان الابتفاء
 صفة حصل السير عليها وهو تكلف سمح قوله في رمت حصوله على
 حذف ثلثة مضافات قال الرضي وقد يحذف مضاف بعد مضاف
 وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه قوله فيفسد المعنى
 على بعد يرد م حذف الجو بخلاف التامة وبحالات المصب وانه
 يعمل المعنى من غير نقد ير العامل للجار والمجرور واما هو
 لرعاية فاعلة نحويه فان العرب القم يعلمون المعنى من غير
 شعور لهم بالتقدير قوله مقطوعا لوقوعه اي و فوق مدلوله بالنظر
 الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع قوله مع الشك

في وقوع السبب المقتضي له لئلا يرد مع استحقاقه لئلا يرد
 تعدد السبب قوله فاما اذا دخل بصريح نكونه حرف ابتداء جعل
 الجملتين متخالفين لا نقلير للمبتدأ قوله لا على كان سببي
 اشارة الى ان المقصر يتقدم على جار ليس تعيين هذا الطريق بل
 نعي عطاه على كان سببي ويجوز ان لا يقلد جار فيكون عطاه
 على كان سببي بعد اعتبار رتبة قوله في التامه لكنه خلاف
 الظ قوله لعدم صلاحته مع ان تعدد اليم القيل على المعطوف
 عليه يقتضي المساركة منه 'عطف' اذا بنا حرفا به يحتمل
 المساركة ومن مهاداه والوه وهو اظهر السابق الى العهم قوله
 التي يستتبع اه احتراز عن لام كي التي في قوله يعرفون
 فاسوا فانه لا ينصب المصارع على ما يرد ان ال يسمى
 واشارة الى انه مثال لا يصاب المصارع بعطف ما ذكره
 الشرح فانه مال النعل يركب من موافق واحال من اياه اعداد
 ال دليل والمدعي المذكورين سابقا للمعدول بعد الاحرف اياه
 احصا لا في لام كي ولا م اجموعه ولا لاف الذكر من يباحث
 قالوا انها با صتان فيسهما ولم يعد خلاصهم في حتى لعلهم وكونه
 حرف جر قوله ينصب بها اي يتقدم ان بعد ما له لاء للملاسة
 وفائدة التقييد الاشارة الى انه مال للاختصاص وليس احتراز من
 شيء قوله في معنى ان لام نا كيد خبر مبتدأ محذوف والحمله
 معترضة بين المبتدأ والخبر قوله او معنى واشترط صاحب المعنى
 ان يكون المعنى لما ولم والجمهور على عدم الاشتراط فاللام

في قوله نعو وان كان معرهم لتزول منه الحمال في قرأة
المعرهم العمل عندهم وعند ان شرطية واللام بمعنى كي قوله
 فان قيل اه لا دور و لهذا السؤال لان اللام فيه عمل الكوفيين زائدة
 لجرد تأكيد النفي وعند البصريين صلة لخبر محذوف اعني فاصل
 كما مر قوله التي ينتصب اه مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالغاء
 الغاء المعهودة فيما سبق وان الشرطين لتقدير ان بعد ما الانتصبها
 كما هو مذنب الكوفيين وان قوله بشرطين خبر له وليس على
 سنن الظروف السابقة متعلفا بالانتصاب الملحوظ بها اذ ليس منها
 خبر سواه وليس مقصود خصوص هذا التقدير فليقل لنا صفة
 او متلبسة فلا يتوهم انه لا حاجة الى تقدير المبتدل المصدر بالغاء
 وجعله مع خبره خبرا لقوله والغاء قوله مشروطا بالاشتراط
 لصحة الانتصاب لا لتعبيبه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو
 وله تم ولا يؤذن لهم فيعتدون وكذا في الواو وقوله على السببية
 اي كون الغاء سببية لما طغف للجملة على الجملة فلا يما في كونها لعطف
 المفرد على المفرد قوله تعير اللفظ مع الرفع الذي هو اصل في جميع
 الاعمال الحالية عن المواضع والجوازم الى المصعب لا تعير اللفظ
 في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يوجب له تغير اللفظ قوله على
 تغير المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبال ومن
 معنى افاء الذي هو التعقيب الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشعر
 بتقدير ان وهو علم الاستقبال وياول الفعل بالمصدر اذ لا يعطى
 المفرد على الجملة فيما لا محتمل له من الاعراب فلا يكون الغاء للتعقيب

فكان في النصب شيان دفع كون الغاء للعطف وتقوية كونه المجزاء
 قوله لا يحتاج الى الدلالة عليها ويكون دفع المضارع على الاستيناف
 او العطف كما في صورة النفي في المعنى رفع يحدث على العطف فيكون
 شريكا في النفي او الاستيناف فيكون مثبتا اي فانت تعد ثابدا لا
 عن ذلك قوله بتقل يم الانشاء لان تقل يم الانشاء على ما يصلح ان يكون
 جوابا يدل على انه العامل على الطلب الذي هو مدلول الانشاء
 فيكون جوابا والجواب لا يعطف قوله المستند على جوابا بصفة
 للنفي مبنية لكونه في معنى الانشاء قوله من توهم انما قال توهم
 لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع
 الا ان توهمه باقيا باعتبار غفلة السامع عن النصب قوله جملة معطوفة
 من غير ان يقلل سببية احدهما للآخرى وما يدل على السببية
 فيحوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخرى باعتبار
 اشتراكهما في الطلب وفي النفي قوله فيندرج فيهما الدماء اي
 المراد بالامر والنهي مصطلح السحاة لا مصطلح الأصول وعند الكسائي
 ما هو مدلول الامر نحو انقى الله امره وفعل خيرا فيثاب عليه او
 اسم فعل نحو نزال فاقا نلك ويكون الامر فيه مقدرا نحو لا لله
 الاسد فهو جار مجرى صريح الامر قال او نقي وهو امر صريح كما في
 مثال الشرح واما ما اول نحو فلما تلقاني فذكره مني فان قيل وما يشق
 مجرى مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي لا يجرى
 مجراه في استعمالهم فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امر
 فتصبرني وقبل جوز قوم نصب جوابا بكل متضمن معنى القلة والنفي

قيا سا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك غروال
 فتشتمني اي لست بوال وقد يضم ان بعد الواو والفاء
 الواقعةين بعد الشرط نحو ان تاتيني انك فتكرمني او تكرمني فانك
 ا وبعد الشرط والجزاء نحو ان تاتيني انك فاكرمك واكرمك الهاقا
 لشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد المحصور انما
 نحو انما يجيء فيكرمني زيد لما في انما معنى التحقير القريب من
 المني كذا في الرضي قوله نحو ما تا بينا فتحدثنا ومعناه على المنصب
 فصل السببية مع انتفاؤها ولا يمكن الفصل الى النفي الاول
 للروم تحقن المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفي المجموع
 ونفي الثاني وحده وقص السببية ولا يمكن نفي الاول لامتناع
 تدفق الحالتين الذي بعد الاثبات بدون الاعلى القطع
 والاستيناف او على النفي فيكون المراد ما تاتينا تحدثت جاهلا
 بما لك قولك ما تاتينا فتجهل امرنا فان المقص انبات جهله قوله
 فيندرج في النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحا وضمنا
 كما عرفت قوله ويدخل فيه اه لان المراد ما فيه معنى التمني اما
 بصيغته او بغير صيغته قوله لعل ابلغ فانه بمعنى التمني لامتناع
 لوقفه اسباب السموات وفي ابرازة في صورة الترجي وامتزاز
 به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفي المغني فاطلع بالنصب
 مطلق على معنى لعل ابلغ وهو لعل ان ابلغ فان لعل يقتدر كثيرا
 بان ويحتمل ان يكون مطلقا على الاسباب على حد * للبس عبادة
 ونقره بنبي * احب الي من ليس الشعوف * ومع هذين الاحتمالين

يدفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب
في جواب الترجي حمل له على التمني انتهى فيجوز ان يكون
تركه لانه ليس مذهب البصري قوله او عرض والعرض وان كان
مولدا من الاستفهام لكن لم يتعلق فيه معنى الاستفهام وصار
معنى اخر براسه فلذا لم يذكر فيه قوله وما بعد الفاء اه
لاشتراكها في الطلب او في النفي واختار الرضي انه مبتدأ
محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان محييه للعطف فلعل
مختصة بعطف الحمل نحو الذاي يطير فيغضب زيد الذي باب ولان
المقص من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على
مصدر والفعل المقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا
جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء
عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية
معناه ان يدل على السببية قطعاً وان جامع العطف ومعنى
كون فاء السببية لعطف الجملة ان مدخلها جملة صورة البتة
قوله فمحذوف على ضرورة اي ثبت على خلاف الاستعمال اضطرابا
وقيل ويحتمل ان يكون مما دخله نون التاكيد الخفيفة
في الجواب قوله اي مصاحبة اه اي يقصد اجتماع مضمون
ما قبلها ومضمون ما بعد هائي زمان واحد لان العدول الى
النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير
معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى
الجمعية اذ هي الصالحة للارادة منها فاذا لم يقصد الجمعية

لا يحتاج الى الدلائل عليها بتعين الرفع على الاستعفاف له ولا
 قالوا واي ان لا يراد الجمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما
 هو المتبادر قالوا وللجمع المطلق دائما فلا معنى لاشتراطه في
 الانعصاف والاشتراط قريبة على التخصيص قوله اي ما يماثل ما
 قد لك اشارة الى الواقع قبل الغاء لا الى الاشياء الستة المذكورة
 حتى يلزم تشبيه الشيخ نفسه ويحتاج الى اتمام لفظ المثل اى الى
 اعتبار المماثلة برة الاعتبارية واحدا ليشترط ذلك ليعمل بتقدير الانشاء
 من فهم مصطفى الجملة على الجملة واه في صورة النفي فاحتمل انوار
 على الدلائل كما في صرف ما بعد من عن من العطف قوله لا يجمع
 الرياسة قالوا وللمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا
 اولى من تقديرهم له كمن منك زيارة واكرام منى وانه يدل
 على المصاحبة وقال الشيخ الرضى ان هذه الواو اما للحال والمخارع
 بما قبل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فعلى قم وقوم قم وفيامي
 او معنى مع اي هم مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية فليل
 والانتفاء المصنف على المعنى المقصر وفيه مثل ما قد عرفت
 قوله ولا ناكل السمك وشرب اللبن في المعنى وان جزمنا
 والعطف على اللفظ والهي عن كل منهما وان نصبنا عند البصريين
 فالعطف على المعنى والهي عن الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع
 شرب لبن وان رفعت فالمشعر انه يهي من الاول اباحة للتاني وان
 المعنى ولك شرب لبن وتوحيده انه مستأنف فلا يتوجه اليه حرم
 الهي وقال بل والديس عناه كمعنى وحده اليبس كعبه على

تقير لاد كل السمك واداس سره اللس كانه واد البرا والحر
و فيه بعد لد حولها على المصارع المثلث اهي د حكن ان
انه من قبيل قصص واصلا وجهه بتعد ير المثلث و لو اوداسله
على الا صميمه نقل ير افواه التي يصبها له لم يمض ههنا على كنه
فواه بشرط حمرا وان السرط بتعد وان اكنه اها صمق قل بشرط
معنى اه او في الاصل لاد الشيش فاذا اصدت مع افاد ههنا
المعنى الذي هو لور واحد الامين انت ههنا على احد ههنا
الاحمر واستاد الاول الى حصول الاحمر نصبت اعدا و لد
بغير اقطاعي بغير المعنى والمعدان متلازمان ملكا مختلفي
الاجزاء لا والى ههنا اي شرط ان يكون اه فواه الى ان و لان
واساسه في ههنا الى حرا لا امتراحي حتى المزمع ان يكون
المجموع معنى او ما قيل انه تكلف تكلف قوله يستصافه شرة الى
ان الطرف حد لا قل وهذا السرط انه هو ههنا الانتصاب فان
من الاسم لصرح مما يصح عطف الجملة عليه وان كان في مقبل
نعم فيه الجملة يجوز ان يقدر ان المناسبات وان لا يعدل لحوار ههنا
الجملة على المعرود وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذي
اه بشرط تعين قل لوان قوله صرنا في انتم سهل ومبردة لوان
كوه لا من عبادة وعمر ههنا والعد كثره لولا توقع معارف صميمه
وقم كبوله اي يتالي مليككم امة لادوا وادواته الاوجه او من وراء
حجاب او يرسل سولها د الم يكن سرنا لاد صمد انتم لوان بعد
الفاطمة الم كورة مشروطه بشرط اقطاعي سقت واد انتف تلك

الشرائط فان صح العطف فعليه حال المعطوف عليه من الرفع والنصب
 والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستئناف ويجزوم على انه جزاء
 لما قبله في صورة الغاء وما قيل انه يشكل باعجبي انك انسان وتظلم
 فمصنوع لا يعرب قوله وملى اخرها بناء على قاعدة تعدد المعطوفات
قوله على حتى مثلاً اذ يجوز عطفه على الذي هو احد المعطوفات
قوله بعد بحسب اللفظ للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة
 وان لم يكن اجنبياً قوله يلزم اه لاخير في كون التفصيل مشتملاً
 على معنى زائد على الاجمال انما الضرر في كونه قاصراً عن افادة
 التفصيل لما جمل قوله يلزم تخصيص اه فيه ان التخصيص في الذكر
 لا يستلزم التخصيص في الواقع نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها كسرة
 وقوعها بالقياس الى ثم قوله ويرد عليه اه عطف على قوله وفيل اي
 ويرد على ما قيل وجعل الضمير المحرور راجعاً الى نقد ير الاول
 مع انه يحتاج الى جعله معطوفاً على قوله ان جعل بحسب المعنى
 اي لانه على نقد ير الاول يرد عليه ان جعل اه ويرد عليه توهم لانه
 على النقد ير الاول داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقاً فكيف
 يكون المناسب ذكره في الاجمال قوله مرة في الاجمال بان يؤيد
 والعاطفة بعد قوله وارويعد ههنا مقيد بالظرف فل ويجوز اظهر اه
 اخذ تبين المواضع التي يجوز فيها اظه' وان وما يجب فيها عدم ابقي
مواضع الامتناع فلد لك تعرض الشر لبيان وجه الامتناع فيها قوله
من اللام البرائة وهي التي يجيء بعد فعل امر والارادة نحو امرت
 لا عدل بمنكم ويريد الله لئلا يذهب عنكم الاية واختلف في هذه اللام

فقيل زائدة لمجرد التأكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه
 المقام أو الفعل مأول بمصدر مرفوع على الانتدأ واللام وما بعدها
 خبرها أي إرادة الله وأمرني غلامه قول للفعل كذا في المغني قوله هو
 أعجبني قيامك أه انذارا لما ل إلى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا
 وهي ما يكون من أه أهم صريح قوله فلما تم دخول أه لاختصاصها
 بالمضارع قوله وأما الواو أي المذكورات سابقا قوله والانهاء
 لمي مثلا وتلازم المذهبين اكتفى بأحدهما قوله فلم يظهر الماصب
 بعد التلازم ثم نوارد ناصبين قوله لاستناده أي المتحريكين وقواه
 فلا والله لا يأتي لما يبي ولا لما بكم ان أه لا يذفر له وينحرم
 بل لم ولما اما الجرم ولم ولما وان فلا ختمه سبها للفعل وكلمة احتص بشيء
 وهو ذارح عن حقيقته يؤثر في غيره غالبا بشهادة الاستفراء وأما
 بكلمات المتأخر إذ لم تضمنها معني ان وأما بلام الأمر والنهي
 فلمشا يهتمان ولم ولما حيث يقلبان الخبر إلى الانشاء كما ان
 ان تقلب المضارع من الحال إلى الاستقبال ومن القطع إلى الشك كما
 ان لم ولما يقلبان المضارع إلى الماضي قال ولا في النهي في الرسمي
 إذ أقصد بكلمة ذلك للفظ دون معناه كان علما منقولاً وقد بكر
 النعمان يا ول بواحد من المسماة به وح يدخل عليه اللام والاضافة
 وفيما نحن فيه كك فان لا مشترك في الناهية والنافية والرائدة والذال
 كان الوصف به فيلما احترازيا فجوزا لاضافته كما يجنب فالتوصيف
 والاضافة في العبارة مجرد تفنن ثم الكلمة المبنية إذ جعل اسم ذلك
 السط فالأثر الحكاية ويجوز ألا هراب فان أول باللفظ فنصرف

وان أول الكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فمحوز صرفه والا
فهو غير منصرف واذا امر بته فان كان ثنائيا والحرف الثاني حرف
صلة وجب التضعيف واذا ضعفت لازدت على الفه الف اخر وجعلته
همزة تشبيها براء وكساء وقلت لا فمحوز ان يقرأ ههنا لا بالقصر
على حالة البذاء ويحوز ان يقرأ بالمد معربا محرورا منصرفا لقوله
المستعصمة ايمان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لغطي وانما انظر الوصف
على الحال لان الوصف للتخصيص المزيل للكاراة الحاصلة من
الاشتراك اللفظي والحال قيد للعامل قال وكلهم المجازاة اي كل
تدلى على كون احدي الجملتين جزاء الاخرى فالمجازاة بمعنى
الجراء على ما في لصراح جزيته جازينه بمعنى اختارها عليه
لان الجراء يستعمل بمعنى الجملة الجرازية كثير اقال مهماء
غير مركبة عند سيبويه ومركبة من الشرطية وما الزائدة
عند الخليل ابدال الالف بالهاء لداء ربهما في الهمس ومن
مه بمعنى كفر وامحل الرجاء وعلى المعادير معناه ما لا يعمل
سوى الرمان قال واذا ما حرف كان غير مركبة عند سيبويه وقيل
اصله اما غيرت الميم ذ الارق المبردا ذباقيه علي اسميتها وما
كافذ لها من طلب الاضافة مهينة للشرطية والجزم كما هي حيث
فادها سارت للمستقبل وجاز مذهبها لتمامها عن الاضافة التي
يفيدها القعيق بسبب المضاف اليه لتصوير مبهمه كسائر كلمات
الشرط واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط فيها وقيل
كلمة لشرط في الشرط وما في الجراء وقيل الشرط فقط وقال المؤلفون

الجواب مجزوم بالجواز م وقيل مبنيان لعدم وقوعهما بموقع
 الاسم قال واذا راعى الغالب فيه ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنة
 لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ما ضما
 كثير او مضارعا دون ذلك وقد يخرج عن الظرفية والشرطية
 والاستقبال والتفصيل في مناسبه قوله لم يخرج اه اذ ليس معنى
 الشاؤ مخالفا لقياس ولا مخالفا لاستعمال الفصح لانها ذات ضمنا
 معنى الشرط فانجزام المضارع بعد هما قياسي واقع في استعمال
 النسخاء بل معناه ان الجزم بعد هما مع ارادة معنى الشرط قليل
 لم يسمع في السعة قال واما مع كيفا اه في المعنى فكيف يستعمل
 شرط فيقتضي فعله من متفقى اللفظ والمعنى غير مجزوم ومن نحو كيف
 تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذ سب بالافتقار ولا كيف تجلس
 اجلس بالجزم عند اليصريين الاقطر بالمخالفتها ادوات الشرط
 بوجوب موافقة جوابها الشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه
 ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقتراحها بما انتهى فعلم
 ان الدليل الذي ذكره الشر جاري في جميع صورها لان استواء فعل
 شخصين في جميع الاحوال والكيفيات متعذر وان ما ذكره تصوير
 للثبوت في صورة جزئية لمتضح كل الايضاح قوله ومن المتعذرة فاذا
 تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنا
 لمعنى ان فلا يجوز وما جاء في الشعر للمضروبة باجرائه مجرى الشرط
 لكونه في صورته او باعتبار علم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات
 واعتبار استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم يجزم

قوله موضوعة للإيهام في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها
 موضوعة لتعلق شيع بشيع مقرر ورض وجوده في المستقبل مع عدم
 القطع بوقوعه اولاً وقوعه قوله موضوعة للامر المقطوع به اي لوجوده
 في اعتقاد المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان
 الشرط هو المعروف ورض وجوده لكن لما كان يكشف لما الحال كثيرا
 في الامور التي بتوقعها قاطعين بوقوعه على خلاف ما نتوقعه جوازنا
 تضمن اذا معنى ان كما في متي ومما ذكر الاسماء الجوارم الا ان ذلك المعنى
 لما راع في اسماء الشرط اذ لم يوضع في الاصل امره ان يقطع المتكلم
 بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع
 فيه مقطوعا في اصل الوجود لم يرمح فيه معنى ان بل ما رضاء على
 شرف الزوال فلذلك لم يحزم الا في ضرورة الشعر كذا في
 الرضى قوله اي يغيب المضارع نص في ذلك عبارة المغني حيث قال
 لسفي المضارع وطلبه ما ضيا قوله ولا بعد اي من حيث المعنى وفيه
 اشارة الى بعده في الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع
 ويؤثر فيه معنى القلب والسفي معا وكونه لبقي الماضي اما يصح
 لو احتسب النفي بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة لو والا
 فالعذر ولا يعمل جعل الضمير نهم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعا
 ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم يدخل على الماضي فقلب
 لغظه الى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه اقبله قوله ولا يلزم
 استمراره بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم قوله بهن العامل
 اي بين العامل الحر في وما يكون معمول له وهو الفعل حيث يقبله

الى الاستقبال فلا يكون داخل على الحرف وذالايصح بخلاف لم يانه
 فاصل ضعيف فكان من قسمة الفعل وحزه له فيصح دخول ان عليه لبقاء
 دخوله على معموله وهو العمل لصيرورة لم حزه امنه فلا يرد ما قيل
 انه تصریح بان حرف الشرط هو الحازم للمضارع المنفي ولم يمس
 كك قوله وبختص ايضاً اهـ فهذه هي الخواص الاربع المنطق
 عليها واحدة مختلفة فيها وهي ان . في لما لا يكون الا قريبا
 من الحال وقد اثن مالك لا يشترط ذلك في المعنى وحلة هذه
 الاحكام ان لم افع في فعل والمفعلي قد انتهى وقد للتوقع والرومان
 المتصل من الحال ولا يدخله حرف الشرط ويجوز حذف الفعل
 بعده قوله اللام المطم بها الفعل غير فعل الفاعل المخاطب وهو
 اما فعل المفعول او فعل الفاعل العاقل المذكور واما فعل الفاعل
 المتكلم وهو قوله الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب
 ان يكون باللام ايضاً لكن لما كثرت استعماله حذف اللام وحرف
 المضارعة تحقيقاً ويبنى لروال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة
 وقد جاء باللام وهو جاء في الشعر اكثر منه في الشر قوله وقد
 نسكن اهـ وهو مع الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بعد ما
 اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما
 وحرف المضارعة كلمة على وزن فتمل عطف بحذف الكسرة واما
 ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف منلها ما قوله وهو يدخل على
 جميع اذ بخلاف اللام كما عرفت قوله او متكلما نحو لا اريتك
 مهنا لان المنهى في الحقيقة مهنا هو المخاطب اي لا تكن مهناحتي

لا اراك قوله المذكورة من قبل قيد بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر
 سابقا معطوفا على لم في قوله لم يلق قلبه وخروج لولا يضر لان الكلام
 في الجواز م قوله اي ليجعله اذ اي للدلالة على السببية الجعلية كما
 يدل عليه بيانه والتفسير نافذة كون الاول سببا للتاني خال عن هذه
 الفائدة بل يتبادر فيه السببية المحققة فلذا لم يرد بها قوله
 بل ملزم به اذ اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضي معترضا
 على الشيخ ابن صاحب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء
 مسبب بان الشرط عند ملزوم والجزاء لازم سواء كان سببا فهو
 لو كانت الشمس طالعة فالهار موجودا وشرطا لتوان كان لي مال
 لتجبت او لاشراطا لسببا لتوان كان زيد ابني فكنت ابنه وان كان
 السهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية
 مجرد التوصل في اعتقاد المنكامل ولو ادعاء في قول الى الملازمة الادعائية
 فكلمة بل اما للاعراس من معنى الى معنى او من لفظ الى لفظ فظهر قوله
 ولا يلزم اذ عطف على اعتبر داخل تحت المراد ومائد المعطوف
 عليه كاف في الربط واستيفان لبيان فائدة قيد الاختيار وقوله
 لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى الكريمة والاصافه من قبيل
 اخلاق ثياب اي الاخلاق المستحسنه المرغوبة قوله انه منه بكان
 اي ان المسك من مكارم الاخلاق بمرتبة قوله لانه شرط اي علامه
 ما قوله ابتداء الجراء في الصراح الجراء باداش قال فان كان اذ اي فان كانا
 ما هينين فمبينان ولكونه معلوما مما سبق من ان الماضي مبني تركه
 قوله او الاول وهو اضعف الوجود في الشرطية لانه في العورة

سبب فيه المستعمل للماضي في الرضي وهو قليل لم يقع في المحققات
 'تعريف قوله بالجزم واجب ودل يرفع الضرورة وهو ان يضرع اخوك
 تضرع قوله ان حول الحارم اي من غير فصل كما هو المثل في ادوار
 قال في الشق الثالث اتعلقه بالحازم في قوله لا من التعرض لانتفاء
 ما يوجب ضعف التعلق كما في السق الثالث قوله انه لعله اد فالجزم
 باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه دل عليه صياغة انا المحقق
 وهو الاحتمال من وقوع الحدث في الزمان الماضي فيدخل افعال
 المدح والندم ومفعلا التعجب وصيغ العهود وكاد وعسى اذا رعت
 حراء اي قوله في الزمان الماضي تعريف قد اي غير حرب محقق الماضي على
 مضيه كما يشير اليه قول النجاشي في شرح عمه الماضي المحقق
 في شمل ما ولا يكون الماضي الذي يكون ساو لا احلا في قوله والادعاء
 فلا يريد المتص الماضي الذي لا حيث يحس به الادعاء مع انه بعد
 من قوله ويحتمل انه اشار الى ان الاول اظهر لان الظاهر على الاحتمال
 الذي او تقليرا ولد الفاعل او معمويا مقرا قوله المحسوسه والادعاء
 ان من اراد ان الادعاء وتركه التاثير المعنوي اعنى قلب الخراء الى
 الاستقبال به ابرهه تثيرنا ما فلا حاجة الى الادعاء وان اثرنا ثيرا
 زقصا فالروحان وان لم يؤثر فيه اصلا لهاء قال الماضي المحقق ام
 يقل الماضي فعل اسارا الى ان الداد بغير قد مثلا اي بغير الحرف التي
 يكون الماضي محققا لتاثيره في الشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا
 قال مجازا عا مئة قد في اطلاقه نظر حيث يستمع بترك الغاء في
 المضارع البصل واليمين وهو في الامور الجواب ان الاطلاق

قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كانا مضارعاً
 مثبتاً فقط مجرداً عن دخول شئ من الحروف وخيل دخل الصور
 المذكورة في قوله والا فالقاء قوله لعدم تأثيره اذ لا يمتنع
 للاستقبال بدخول لن قوله معنى قيد بد لانه المناط لترك القاء
 وامراده قوله خلصت لمعنى الاستقبال لان المضارع مثبت
 والمنفي بلا كان محتملاً للحال والاستقبال قبل دخول الاداة
 قوله وان لم يكن الجراء الماضي والمضارع المذكورين
 اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للمضي لفظاً
 او معنى والمضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف مثبتاً
 او منفياً بلا قوله لان الجزء حينئذ اي حين انتفاء الماضي والمضارع
 المذكورين قوله اما ما في اء لان انتفاءهما ما بانتفاء ان يكون
 فعلاً بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضياً ومضارعاً بمعناهما
 الحقيقيتين فيكون امراً ونهياً اردعاه او استغفاه او ارشاه من غير
 طلب او بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقدر ما ولا او
 بانتفاء تجرد المضارع من الحروف فيكون بالسين وسوف وان
 ولام الامر ولاء النهي او بانتفاء كون المضارع المنفي بلا بان يكون
 منفياً بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور القاء قوله بقدا وبما
 ولا قوله الى رابطة القاء لانه المناصب للجزاء الذي يعقب الشرط
 قال اودعاه او استغفاه او دخول الداء والاستفهام مطلقاً تحت
 قوله والا باعتبار ان المراد من الماضي والمضارع ما كانا بمعناهما
 الحقيقي اي الاخبار والا فالدعاء والاستفهام قد يكونان بعينه

لماضي والمضارع قوله اولم الواجب اسقاط قوله اولم فانه مصرح
 فيما سبق انه ما من معنى مندرج في قوله اذا كان الجزاء ما ضيا
 بغو قل فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد بعض
 النسخ باسقاطه قوله الى غير ذلك مما هي منتهيا الى غير ذلك وقد عدناه
 فيما سبق قوله لا قاتلراة بقلب معناه الى الاستقبال اما لعدم
 دلالة على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية والبقائه
 على الماضي كما في الماضي المعدل بقدر ونحوها او بقاءه على ما كان عليه
 سابقا لاستفهام والمضارع المصدر وما لا دلل والسين وسوف ولا م
 الامر ولا النهي والدعاء قال موضع الفاء اي نائبنا منا بها
 في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو خرجت
 فاذا السبع لا يفرض لا اختصاصا بهما اي على القول الطاء في المعنى
 قول يجوز انصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه مرور
 مطلقا وقيل يستنع مطلقا وهو الظر لان الفجائية لا يليها الا الحمل
 الاسمية وقيل يجوز في نحو فاذا زيد اقل يضربه مرور ويمتنع
 بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية انما كان للفرق
 بينهما وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقدر يحصل
 الفرق بذلك اذ لا يقتزن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل
 الاختصاص على الفعلية كما حمل الشرر في لزوم في قوله ويلزمها
 المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساهل قوله وان التي ينجزم اه
 جعل قوله وان مقدوة حكاية مما وقع في الاجمال من قوله وبان
 مقولة لانه معطوف على قوله فلم تغلب المضارع ما ضيا ا خلا

في التفصيل وجعل الطرف اعني بعد الامر خبرا لان محط القليقة
 اي مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كيمونة نقل ير ما بعد الامر
 والمحصو مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيقول المعنى الى
 ما كان مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة خبرا لانه لا بد
 من ان يراد بان هي المذكورة فهما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة
 فالحكم عليها بمقدرة لافائدة فيه الا بالنظر الى الطرف فليجلب
 الطرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قال بعد الامر
 اعلم ان كل ما يجاب بالقاء فينتصب اليه ما يخرج من ما يصح ان يجاب
 بصغار مجزوم الا انفي قوله اذا كان انا اعتبر الصلاحية
 لان في الطلب مع ذكر ما يصح جزاءه المعنى الشرط على ما
 صرح به في الرضي وليس مجرد ادعاء السببية كما في ذلك
 الى ما دهم قوله والطلب اه واما الخبر فاما هو لا فائدة مضمونه
 للمخاطب لانه مقصر لغيره فلو جئت بعد ما يصح جزاءه المضمونه
 لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاءه ناذ لك لم يقع الحزم في
 جواب النفي وانا قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي
 يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب
 لذاته قوله يترتب عليه اي يحصل عقبيه قوله يكون ذلك المطر سببا
 لها لتحقيق معنى الشرط قوله قد رأت مع ذلك الفعل لوجود
 القرينة المغنية عن ذكرهما اعني الفعل الدال على اطلب المشعر
 بالترتب والسببية قوله فحزم بها ظاهر من طلب الا حش انجزام
 الجراء بهذه الاشياء لا بان مقدرة لانه قال ان هذا والا

كلها فيها معنى ان فلذ لك انجزم الحواب ومن ذهب غيره ان ان
 مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المعدر
 ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه
 بعيد لانه اذا جاز ان انجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فاعلمين
 فما المنع من حزم الفعل المتضمن معاهما فعلا واحدا كذا في
 الرضي ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف
 الاسماء المتضمنه معاهما فانها كالاختصار من التفصيل المتعذر
 قال ان التقدير على ما عرفت يجب ان يكون المقدرة مثل
 المطهر اثباتا وغيا واما قواهم في العرض الا تنزل بنا تصيب خيرا
 اي ان تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار و دخل على جوف
 النفي فيفيد الاثبات قوله واما عدم امتناعه اي يعني يجوز
 عدم قيام القرينة ان يظهر المتيقن بعد المنفي والمعكس فيجوز
 لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ليعبر
 اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره
 ليس بعيد ان ساعد العقل كذا في الرضي قوله فيمن قرأ مرقوما
 الجمهور على الوصفية كما هو الظور والسكاكي على الاستصحاب
 اذ يلزم من الحمل الى الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوص
 ولما كلك لان الموصوف موصوف لم يرثه بل هلك قبله وهو يستلزم
 عدم استجابة دعائه ومن قال الله تعافا استجبنا له ولا يؤزم ذلك
 على الاستيناف لانه ليس في البقية اخبارا فما هو تعلل كانه
 قيل لم يطلبه فقال يورثني غاية الامران لم يترتب على طلبه

ما كان غرضاً ولا على الجزم لان المراد ان تهب لي برئتي في ظني
 ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح وعندني
 ان مآل معنى الوصفية والاعتينية والجزم واحد لان مآل
 طلب هبة ولي موصوفا بالوراثه وطلب هبة يكون سببا للوراثه
 وطلب هبة يترقب عليه الوراثه طلب ولي مخصوص يدل
 عليه قوله نعم واني خفت الموالي من ورائي فالاعتراض وارد
 على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسئول
 لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله نعم وروى عنه يحيى بعد
 قوله فاستجبنا له ولا غير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم
 فسروا قوله نعم ويرث من ال يعقوب بوراثه الملك ولم يصلح
 يحيى اصلاً وبهذا تبين ان ما قالوا في دفعه بان الروايات
 متعارضة والاكثر من على هلاك ذكرها قبل يحيى لا يحسم مادة
 الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثه المعنى المجازي وهو
 النياية في اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معه ولا به
 بعد ذكرها قوله وقال رائد هم اي قال رائد القوم وهو من
 يتقدم بطلب الماء والكلاء وارسوا اقصوا نوازلها اي ناصرس
 الحرب قتل موت انسان يجري بقدر الاستحسان وقضائه لا بغيره
 الاحكام وفيه معنى على الشجاعة فهو له في المعنى المصدري
 الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيره قوله فاراد النص على
 المقطر من اول الامر فلا يرد ان الامر المعروف بصيغة لا يحتمل
 المعنى المصدري فزيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادة توهم بهيد

وإنما أفاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان كما في
 صيغة الماضي وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون
 الامر بالمعنى المصلح اي حايض اي صيغة للامر كما يؤول لام الامر
 قال وهو اي الامر المطلق قوله مخصوص اه الا انه يشترط عند
 الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء
 دون التعويين فانهم يطلقون على الصيغة باي معنى تستعمل
 قوله كذا ذكره المصريح احواله على المص اشارة الى ما فيه وهو
 ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر
 المطابق بينهما ولذا قال المحقق التقا زان في شرح المطول وشرح
 المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة وفيهما نعم عند اطلاق لفظ
 الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شمول
 استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما
 في الوجود صرح به السيد في حاشية المطالع قوله شامل اه
 اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعروف فلا ينافي ان يكون
 صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج الماضي
 والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي قوله فائبا اه لان الطلب
 فيه وان كان مدلوله الام الا انه صار جزءا مما بعده وية
 للمجموع صيغة واحل ^{اللفظ} وبصري قوله فانه يطلب بها
 الفعل اي قبول الفعل ^{بمعنى} ونحن مثل من ابناء على عدم
 اعتبار قيد زان على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد
 صيغة فعل ما اذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل

فالتقييد بقوله حذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا
 وليمان انه معتبر في مفهومه قال وحكم اخره لم يقل وحكمه
 لان وظيفة النحوي بيان حكم اخره لا مطلقا قوله لان مشابته
 للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اي حكم اخر المجزوم
 بقرينة ما قبله قوله وسقوط نون الاعراب الذي هو في حكم
 الاخر لشدّة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب اه الصواب لم يضرب
 لم يضرب كما في بعض النسخ ولتخش وليغري يكون موافقا للسياق
 قوله بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب * محمد تغل
 نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا * اي ملاكا الا انه
 التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة
 امر الفاعل المخاطب قوله فان كان اداي اذا مررت تعريف
 الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة نظرا
 الى قرب المخرج وحاجة الى اعتبار الحذف اي حذف
 واسكن اخره اذ بعد حذفه وحاجة الى التجوز بان المراد بعد
 الحذف المحذوف او الى ان كان تاما اذ لا معنى لكون المتحرك
 بعد الحذف قوله متحرك بحركة اصلية او منقولة عما بعد
 فيدخل فيه نحو قل وبع ولا يكون من بابي في قوله بقرينة ذكر حكمه
 بعد بقوله وان كان رباعيا قوله ^{التي} اخره حقيقة بازالة
 الحركة او حكما باسقاط النون ^{التي} اللتين مما بصولة
 الحركة او المراد جزم اخره ولما كان الاسمان والحذف معتبرا
 في بناء الامر لا بد من ذكره قوله لظهوره اي مما سبق من تعريف

الا مَرَحِيثُ ذَكَرَ قَبْلَ حَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِنْ بَيَانِ حُكْمِهِ
 قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ بِالرَّبَاعِيِّ إِذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرَادَ مَا يَكُونُ
 رِبَاعِيًّا فِي نَفْسِهِ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ مَعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ يُخْرَجُ الْمُضَارِعُ
 مِنَ اللَّائِي الْمَجْرُودِ إِنْ أُرِيدَ بِدُونِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ يَدْخُلُ بَابُ
 الْأَفْعَالِ قَوْلُهُ مَا يَكُونُ مَا ضَمَّ إِلَيْهِ الْمَضَارِعُ مَطْلُوعًا وَالْمَضَارِعُ الَّذِي
 بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ فِيهِ سَاكِنٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ يَحْتَاجُ صَحَّةَ الْحَصْرِ
 فِي قَوْلِهِ وَإِنَّمَا هُوَ بَابُ الْأَفْعَالِ إِلَى اعْتِبَارِ قَيْدِ يَفْهَمُ مِنْ سَمَاعِ الْكَلَامِ
 وَهُوَ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنٌ وَعَلَى الثَّانِي يُلْزَمُ
 اعْتِبَارُ الْمُضَارِعِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ وَلَيْسَ بِرَبَاعِيٍّ مَرَّتَيْنِ وَاحِدَاتٍ
 مَعْنَى ثَلَاثٍ لِلرَّبَاعِيِّ صَوْنِ الْمَعْنَى الْمَشْهُورَةِ عَنِّي مَا يَكُونُ رِبَاعِيًّا
 فِي نَفْسِهِ وَالْمَضَارِعُ الَّذِي مَا ضَمَّ إِلَيْهِ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ وَحُرُوفُ
 الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومَةٌ فِي الرَّبَاعِيِّ مِنْ فِيمَ حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَتَصَرَّ
 أَخْرَاجَ بَابِ الْأَفْعَالِ وَهُوَ حَاصِلٌ عَلَى تَقْدِيرِ حَمْلِهِ عَلَى الْمَعْنَى
 الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ مَضْمُومَةٌ فِي الرَّبَاعِيِّ فَقَوْلُهُ هُنَا عَلَى الْأَوَّلِ
 احْتِرَازٌ مِنَ الْمَعْنَى الْمَشْهُورَةِ عَلَى الثَّانِي عَمَّا ذَكَرَهُ سَابِقًا لِيُضَرَّ قَوْلُهُ
 مِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ زَائِدٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ إِذَا الرَّبَاعِيُّ الْمَجْرُودُ خَرَجَ
 بِقَوْلِهِ إِنْ كَانَ بَعْدَ ^{تَحْتَ} قَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ
 حَرْفِ لَزْدَتِ إِنْ كَانَ ^{تَحْتَ} بَعْدَ رَاجِعًا إِلَى حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ
 وَظَرَفَ لِبَقِيٍّ إِنْ كَانَ ^{تَحْتَ} إِلَى حَذْفِهِ قَوْلُهُ لِيَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ
 إِشَارَةٌ إِلَى وَجْهِ التَّسْمِيَةِ قَوْلُهُ حَالُ كَوْنِ الْهَمْزَةِ إِذَا اخْتَارَ
 الْحَالُ الْأَوَّلَ لِلْإِزْمِ ضَمُّ الْهَمْزَةِ وَفَتْ الزِّيَادَةِ وَالصِّيغَةُ بِمَا دُرِ

منه سبق ضمها على الزيادة على ما مر في تعريف الكلمة
 وحازتا خيرا الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة
 قال ان كان الشرط يدل على جوابه ما قبله قوله فانه اذا
 قيل اه هذا هو من قلم الناصح اذ ليس الكلام في ابطال فتح
 التاء وكسرها والصواب ما في بعض النسخ انه اذا قيل اقبل بفتح
 الهمزة التيسر بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اقبل بكسر الهمزة
 لزم الخروج من الكسر الى الضمة وهو ثقیل فكذلك قيل ذلك
 ان تقول في عبارة المص حكمان احدهما ضريح وهو ان يوتى
 بالهمزة المضمومة اذا كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم
 يدل بهي لان المناسبة اقتضي زيادتها وانها فيهما الحكم المستغاد من
 التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يوتي
 بهمزة مضمومة والفتح روح على هذا الحكم كانه قال وانما لم يوت
 بهمزة مضمومة في المكسور بعد الفتح والمفتوح بعد لانه لو اتي
 بالهمزة المضمومة فيما لفتح بعد الساكن التيسر بالمتكلم المجهول
 ولو اتي بها فيما اكسر بعد الساكن التيسر بالمتكلم المعلوم والماضي
 المجهول من باب الافعال والغول بانه مشهور وقوله مكسورة فيما
 سواه اي زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة
 حال كونه مكسورة في ساكن سوى ساكن الضمة اي في صورة وجود
 ساكن فيما بقي سوى الساكن الساكن من الساكن والكلام
 على حذف مضافين وهذا مراد الشرع وهو جامع الصمير الى امر
 من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعد الضمة بفتحها لا بخفي

ملايسة كما ومم قوله لادنى ملايسة باعتبار انه فاعل فعله قوله
 ولا يبعد ان يراد به يعني ليس المراد من الموصول جنس الفعل
 ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيع الى نفسه بدل
 المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من
 استعماله فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول
 والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعيين بهما في الموصول قبل
 اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشيع الى نفسه فظهر ثبوت قوله
 الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف لم يرد
 بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر ان يكفي على قوله
 الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لما ذكر في التعريف والمراد
 بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزم اضافة الشيع الى نفسه
 ولكون الاعادة بلا ثبوت لا يسهل هذه العبارة قوله ببيان ان يكون
 من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل
 الامر وما اشرف المقد واللام عند الجمهور لا اشتراطهم في تقدير
 من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وكلمة
 من عند صاحب الكشف حيث جعل قوله تعري بهجة الانعام
 من الاضافة البينانية بتقدير من قال ^و حذف فاعله هذا
 مطرد عند سيبويه واما على مذ ^{الشيخ} كسائي نحو ضربني وضربت
 زيد وهو ان الفاعل محذوف في ^{الشيخ} امر في باب التنازع
 وعلى مذ هب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال
 جوزا ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهد به قوله ^{الشيخ}

اصمح بهم وابصر فلهن ما ذكره المصريح بعد تام كذا في الرضي
 فلذا اذا دل الشرح واقم المفعول مقامه وبهذا اظهر فساد ما قيل
 لم يزل كرم هذا القيل اعتمادا على اشتها رانه لا يجوز حذف الفاعل
 بدون اقامة المفعول مقامه قوله غيرت صيغته فيه اشارة الى ما نقرر
 من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل قوله
 د فعلا لللبس اي لو لم يغير لا تلبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه
 مقام الفاعل قوله ضم اوله اه مبنى الكلمات العربية على اعتبار
 تلفظها استقلالاً ولذا كان الاصل في اوائها الحركة وفي اخرها
 الوقف فما قيل ما ذكره منقوض بما فيه حمزة الوصل في
 الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكناً ولا يضم ثلثه مع حمزة
 الوصل اذ لا حمزة وصل فيه وهم قال وكسر ما قبل اخره
 ان لم يكن مكسوراً قوله لان معناه غريب اذ الفعل من ضرورة
 معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول
 وصلة النظير الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء قوله في
 الاوزان اي اوزان اسم التلافي الامفعول لا قوله لغرض الضمة الى
 الكسرة ثم حمل غير التلافي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
 قوله انقل من الخروج فتمت الضمة الى الكسرة لان الاول خروج
 من ثقل الى انقل بوزن ~~كسر~~ قال مع حمزة الوصل ظرف مستقر
 لاغولان ضم الهمزة ~~لغولان~~ ان قرئت ضم اوله وكذا مع التاء قوله
 لئلا يلبس قد م الغلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل
 حكم مغروثاً مع ملته و اشار الى كونه تفسيره بقوله هذا علم

وبيع بياء ساكنة بدل الضمة فبعضهم يقلب الياء واو والضمة ما
 قبلها فيقول قول وبوع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة لان
 تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف ولا نه اخف من بوع ثم حمل
 قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاءه فانقلبت الواو
 الساكنة ياء اكن في الرضي ولا يخفي عليك ما في التعليل الاول
 لان تغيير الحرف مع الحركة لا زم في قول مع تغيير الحركة في بيع
 بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغيير الحرف فقط مع عدم التغيير في
 قول قوله لا يدان اه اي الاشعار في الرضي وانما ينتهوا على
 الضم الاصلي وهنا بخلاف بيض جمع ابيض لانهم قصدوا
 بهن الاشياء التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء
 لحصول الارض المذكور اذا اصل قال ضم اوله لموافقة الماضي لكونه
 فراء له قال المتعدي وغير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي لغة
 النحاة وزنه من الاصطلاح تجاوز الفعل فاعله الى مفعول به فان
 تجريره الى خبره كالمصدر والظرف ام يسم متعديا انتهى
 واسم الفاعل والمفعول والمصدر وانما يتصف بهما باعتبار الفعل
 واليه اشار لشم في بحث اسم الفاعل في شرح قوله ويعمل
 عمل فعله ولعل ترك المصدر رجح لفظ الفعل وهنا وذكروه في
 قوله عمل ام اسم فاعله اشارة الى ذلك فما قيل انها قيدان
 لا قسمان توهمه في بيانه اشارة الحصر وايراد الواو اشارة الى
 انه قد لا يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة والى انه
 قد يجتمعان في التسهيل وقد يشتهر بالاستعما لهن فيصلح

للاسنان وفي شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن
 احد الاستعمالين نادرا قيل له متعد بوجهين وذلك مقصور
 على السماع وقد عد ما بعضهم خمسة نصح وشكر وكال ووزن
 وعد وزاد صاحب الالفة قصد والظمانها غير محصورة قوله
 من المعدل دون اسم القائل والمفعول والمصدر وانها غير متعدية
 بهذا المعنى احد . توفى فهمها عليه ولذا جاء ترك مفعولها قـ
 ما يتوفى فهمه انه اعلم ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول
 كنسبته الى الفاعل في انه لا يجوز استعماله بدونها الا على
 خلاف مفتضى الظاهر لنكتة الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت
 مقصورة بالذات لا بحرف تركه الا باقمة شيعى مقامه بخلاف
 نسبة الى المفعول به فانه فضلا مقصورة لتكميل نسبة الفاعل
 يجوز تركه من غير اقامة شيعى مقامه واما سائر المفاعيل فانه
 يجوز استعماله بدونها فعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول
 المعبر ما خوزة في مفهوم الفعل المتعدي لانه لا يكون استعماله
 في موارد مجاز الحقيقة كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم
 من لوله موقوف على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق
 متعلق معين اي معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مابع
 لدخول الافعال اللازمة التي نسب النسبة كقرب وبعد لعدم
 اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها الى امر ما لم يبيح
 استعمالها بدون متعلقها كقرب زيد وبعد نعم اذا فصل
 النسبة الى معين يكون موقوفة عليه لانه من ذكره وح يكون

متعلية بحرف الجر داخلته في التعريف كالمتعدي بالهزة
والضعيف قيل ان تعريف المتعدي يصدق على الانفعال الهزئة
لتوقف فهمها على امر غير الفاعل يتعلق به وهو الخبر وال جواب
منع توقف مفهومها على الخبر فان الماتقة معها ما مدلت على الكون
مع الزمان الماضي وحسن اسائر الافعال فان معنى صادر زيد
غنيا تصف زيد في الماضي بالغناء المتصف بالصيرورة صرح
به الرضي قوله أي امر غير الفاعل اذ أي ما يصلق عليه هذا
المفهوم من المفعول المخصوص الواقعة في التراكيب فاسار
بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وبذوله وتوقف
فهمه عليه الى ان المراد به ما يصلق عليه من افراد المتعدي
لانه الذي يتوقف عليه فهمه لا المتعلق بالمعلق الماهم فليس هذا
القول معبرا في مفهوم المتعلق ربما حذرنا ذلك اندفع ما يترأى
من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح
بقوله وان التعلق نسبة الى الفعل غير الفاعل فانه لو كان معتبرا في
مفهومه يلزم التكرار في التعريف قوله فان كن فعله انما يعال لتفصيله
في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ما هو اصيل
التوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غيره داخل في
مفهومه لم يتعرض لتعليقها قوله لكن اه استدل انك ان دفع
نوصم ناس مما سبق به ولزم صدق تعريف المتعدي على المرزوم
قوله بطريق الصل وركما في ضرب زيد والقيام حكما في حال
زيد والامناد كما في مات زيد قوله ان فهم الفعل انما هو

كما يشعر به التعريف المنقول في شرح التسهيل فان المجهول
 فرعه في النعلية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل
 الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله ايضاً اذ لو اريد ذلك
 لم يكن ضرب في ضرب زيد متعل يا لعدم توقف فهمه على فهم
 امر غير الفاعل بالمعنى العام قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
 جملة مركبة لما قبله والمراد البعدية الزمانية لا متنازع تعقل
 شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل
 المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة مأخوذة في مفهومه وفهم
 النسبة متأخر عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف
 عليه وجود الفعل لازماً كان او متعل يا قال السيد رح في شرح
 المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي
 بخلاف غيره فانه مما لا مدخل في معقولية الفعل قوله بخلاف
 الزمان اه اي المفعول فيه وله الحال عبر عنها بهذه الامور
 ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم قوله وهيئة الفاعل
 والمفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل
 الذي هو ركن الكلام اذ لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول
 بالطريق الاولي قوله وغير المتعدي اه وما قيل ان المتعدي
 يصير لازماً بنون الانفعال وناء التفعال فتروهم اذ معنى التعدي
 وصول الفعل الى المفعول وتمام التعدي انقطاعه عنه فلا بد
 فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب
 الانفعال والتفعل معناه التاثر والقبول لمطابقة قوله اما بالهزة

وكبه فاكب شاذ قوله او بال ف المفاعلة اه جعل بعضهم بهاء فاعل
من اسباب التعلية كالهزمة والتضعيف وحروف الجر بسبب ان
هنا البناء يقتضي التعلية وان لم يكن الفعل الثلاثي متعليا
لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض اخر منه لانه ليس مثل
هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصغير بخلافه ولانه من
لا يتعلى الى اكثر مما كان الثلاثي متعليا اليه نحو ضاربتة وذلك
كل فعل كان مفعوله الاصل هو المشارك بخلافها فان التعلية
لازمة لها كذا في العباب قوله او بتصرف الجر ولا يغير شبيح
من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو
ذهبت بزيد بخلاف مررت به فاذا غير فعند المبرد يجب فيه
مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباء للدلالة على العمل بمعنى مع
وعند سيبويه كالهزمة يجيء للمصاحبة ونحو ما ولا يجوز حذف
الجار في السعة الا في ان وان خلافا للاحق في الاحمر وجاء
في غيرهما اما شد وذاي نادرا وما لكسرة الاستعمال نحو
امرتك الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد ملقة حروف
اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الدوفة الى البصرة لا كرامك
ولم يجيء حذف الباء المغيرة الا في قوله نعم اتقوني زبر الحديد على
انقراءة بهزمة الوصل اي بزبر الحديد وما الهزمة والتضعيف
فلا بد فيهما من معنى التغير فان كان الفعل لازما عدى الى
واحد وان كان متعليا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفره
النهر وان كان متعليا الى اثنين يتعدى بالهزمة لا بالتصغير

الى ثلاثة ولم يقل منه الا اعلم وارى والتضعيف مل تعدية
 للحلقي العين الى في الهززة نحونايته والمفعول الذي يزيد بسببها هو
 الذي كان فاعلا قبل دخول ما فلذلك كان مرتبة مازدا لها من المفاعيل
 مقد ما على ما كان اصل الفعل كذا في الرضي وظهر من كلامه فسد
 ما قيل ان الا صوب تبدل حرف الجر بالباء وان التعدى مطلقا
 يقتضي تغيير المعنى وان تعدية اعطيت الى المفعول الثاني بالهززة
 والى المفعول الاول بالصيغة قال والمتعدى بنفسه وبغيره يدل
 عليه التمييز باعطى واعلم وارى قوله غير الاول مفهوما وحدقا
 قوله فيما صد فاعليه اي فيما يحصلان عليه فانه معنى الصدق
 الموصول بعلى سواء كانا كلمتين او جرئتين او احدهما كليا والاخر
 جرئيا وانه قيل ان ذلك لوجوب التعاير في المفهوم ليفيد الحكم
 قال نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفيون ناني مفعولي
 باب علمت حال وليس بشيء لان الحال لا يكون علما وضميرا
 واسم اشارة ويجوز ذلك في ذلك بن المنصوبين قوله كاعلم واما
 علم فلم يندل علمتك زيد افا انه بل لم يستعمل ناني مفعولي
 علمت الامام ومضمون الاول والثاني او مضمون الثاني
 علمت تقر في علمت عمرا زيد منطلقا علمت عمرا انطلاقا
 زيد وعلمت عمرا الانعلاق قوله بقوله المفعول الاول لان مرتبته
 النقدي لكونه فاعلا للمعل قبل التعدية قوله فليست اصلا في
 التعدية اي ليست مما صارت بالهززة والتضعيف متعديا الى
 نامة بعلى التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل

مناسب لهذا المعنى الأخير بكمز الباء بمعنى علم وأما حدث و
 نبأ ثلاثيين فلم يستعملوا مشتقين من النبأ والحدث قوله بمرسلة
 اشتمالها لان الانباء والتنبية والتحديث والأخبار بمعنى
 الأعلام وأما في نفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى
 آخر بالجار نحو انبأهم باسماءهم فنبؤني بعلم ومن هذا يعلم
 ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر في المفني اسباب
 التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوته
 على حد نصر ينصرف لاداة الغلبة نحو كرمت زيد السادس التضمين
 المتبع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيمونه من هذه الخمسة
 النبأ والواقى المحتاجين واذا حدث فلم يستعمل بمعناه
 والحق بعضهم اراى الحامية ناعلم سماعا نحو اراى الله في
 النوم عيسى اسما قوله في حوازل الاتصاف عايد بحيث لا يكون من باب
 اراى والماء لم يقل في حوازل حذفه في شرح الفية الشيخ السويدي
 يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك
 لمن قال علمت زيد ابكرة ثما علمت واما الحذف بغير دلائل
 ففيه من اصباح احدها راد عليه اكثر من يجوز حذف الاول بشرط
 ذكر الاخيرين او الاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يبع الكلام
 من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاول والمعلم في الثانية
 الثاني لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفاعل لا يترك والآخران
 من يلب ظن ولت يجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذكر
 الاخيرين والرابع يجوز حذف الاخيرين فقط لان الاول في

معنى الفاعل والاخرين في حكم مفعولي ظننت انتهى فمعنى
 قوله في جواز الاختصار عليه رد للمذهب الثاني والثالث لان
 معناه جواز ذكر الاول وترك الآخرين وفي ذرله والاستغناء عنه رد
 للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الآخرين
 ومحموع القولين اختيار للمذهب الاول الذي عليه الاكثرون
 ولان الآخرين كثاني اعطيت لان الاول الذي هو فاعل
 في المعنى اذا كان كـ مفعوله الاول كان الآخرين كثانيه
 بالطريق الاولى وما قيل ان مفعولها الاول كـ مفعول اعطيت
 في عدم جواز زكونه مع الفاعل صميمين متصلين لشيء واحد
 فلا يؤيد علمتني زيد اقا ئما فالاختصار على جواز الاختصار وتقصير
 فوهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال
 لا اختصاص له بباب اعطيت قال والثاني والثالث من مفعولها
 اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الاخر من مجموع
 مفعولها الاعتباريين مع مفعول واحد اكثاني علمت مع قطع النظر
 من المفعول الاول فمن تبعية وفائدة التقييد الاحتراز عن
 ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا
 الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي علمت في الرضي فاذا قطع
 النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول
 مفعولي علمت مع الثاني لانها والا ول وهو الذي زاد بسبب
 الهمزة قوله في وجوب ذكره قيل وكل افي جواز الانهاء
 والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل صميمين متصلين

لشيع واحد فالافتصار على الجواز المذكور، ونقصير ونقييد للوطلاق
 من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف
 فيه واتحاد الضميرين مختص بافعال القلوب وراى الحليمية
 والبصرية وجود علم وفعل لا يجوز في غير ما كل ذلك مبصوم
 في التسهيل وشرحه نعم يشارك الثاني والثالث لهذه الافعال
 مفعولي علمت في احكام اخر من جواز حملها وحذف احد ما
 لدليل والتقدم والتأخير ولد اعم في التسهيل الا ان هذه
 الاحكام غير مختصة بمفعولي علمت فوله ويسمى افعال الشك
 واليقين عطف على الخبر المحذوف اي افعال القلوب هذه
 المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشرح موح عبارة
 المتن فيجعل فوله افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وفند
 له في فنت مبتدأ آخر واما في عبارة المتن فقوله فلسنا
 خبر لافعال القلوب او بداهة منه وقوله يدل حل خبر ار مستأدغه
 مواضع ايرادها لما كان استعمال لفظ الشك في ما تساوي طرفاه
 منعاردين انعلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين بنساقا الى
 الفهم عند الاطلاق ولم يكن لشيع من هذه الافعال الا على
 ذلك حمل الشرح على الظن فجوز الاشتراكها في عدم الجرم
 وانما قال كان لاحتمال ان يكون هنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف
 اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه الافعال
 داللة على جميع انواعه قوله تساوي الطرفين اي الوقوع وعده
 فوله وهي ظننت اه هذه سبعة افعال تشترك في انها موضوعة

الحكم بتعلق شئ بشئ على صفة فلذا اقتضت مفعولين و
 فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما له عليه الفعل من
 علم او ظن والحصر في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها
 للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما ذكر المصريح من كل
 نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشرح بتقسيم
 مدلولها قوله وهذه الثلاثة للظن استعمالا شائعا و قليلا ما يستعمل
 على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحساب
 والخطية ومن هذا النوع حجيح والظن فقط ومنه معنى حسب
 عند الكوفيين وهب غير متصرف بمعنى احسب واري المجهول
 قوله وقارة للعلم وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا
 قوله وهذه الثلاثة للعلم اي للاعتقاد والجزاء مطلقا بقريضة مقابلة
 الظن يقينا كان كعلمت ووجدت والقيمت ودرت وتعلم بمعنى اعلم
 غير متصرف على صيغة الامر ولا كرايت قال الله تعبرونه بعيدا
 وهو غير مطابق وتربه قريبا وهو مطابق قال على الجملة الاسمية
 لان الفعل الداخل على الجملة المقصر منها ما لا يابد ان يعمل
 في جزئها لتعلق معناها بمضمونها والفعالية يتعدى عمل الفعل
 فيها رفعا ونصبا اما في الجزء الاول فلا متاع كون الفعل مسندا اليه
 وانحصارنا فيه في الحرف او اما في الجزء الثاني فلكونه معمولا
 للجزء الاول وامتناع توارده العالمين قوله من حيث الاخبار لما
 علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما له عليه الفعل
 من علم او ظن طابق الواقع اذ لا المقصر منها اعلام المخاطب بالعلم

أو الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فاقيل ان ما ذكره الشر
 رح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة
 الاسمية كان المدخل عليها لتتحقق فلا يغير هذه الافعال فائدة
 زامة مع انه ليس كذلك وهم يدل على ما قلنا ببيان الشر حيث قال
 ان عملات لبيان ان منشاء الجملة علم قوله على انها مفعول لها اي
 كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لهما من حيث المعنى
 فان علمت زيد اقاثما معناه علمت ميام زيد وفي بعض النسخ
 مفعولان لهما كما هو الظاهر قوله فلا يقتصره الاقتصار حذف الشبه
 بغير دليل ادني الحذف نسيا منسيا معناه اي لا يجوز حذف احد
 المفعولين نسيا منسيا وان اردت بذكر الاخر الذكر الحقيقي كانت
 الفاعلة باعتبار الغالب الكثير وان اردت الشامل للتفد يري
 اعني الحذف بدليل فان المقدركا مغلوظ كانت القاعدة على عموم
 كانه قيل لابد من ذكر الاخر حقيقة وتقدر او ما قيل انه يلزم
 على هذا ان لا يجوز علمت قمر بي زيد اقاثما فقيه ان حذف
 الحر ههنا مع القرينة على ان صحة المثال المذكور مهم ولزوم
 حذف الجزانما هو على تقدير كون المصدر مبتداء قوله وهو
 المفعول به في الحقيقة والفعل المعتدي اليهما متعل الى مفعول
 واحد في الحقيقة وهو المصدر الماخوذ من المفعول الثاني المضاف
 الى المفعول الاول وان كان حامدا فان معنى علمت هذا زيد
 علمت زيدا به هذا قوله ومع هذا اي مع وجود الدليل المانع
 على الحذف مطلة اوجد في الاستعمال حذف احد ههنا مع القرينة

فلن قلنا انه لا يجوز الاقتصار قوله على فله اي مع بئانه على
 المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول فهو واقع
 على كسرة كما مر في بحث المفعول الم بسم فاعله قوله ولا يسبني اي على
 قراءة الياء رحل الدين يخلون فاعلا وما على قراءة الخطاب فالذين
 يتخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اي لعل الذين واما
 المضاف اليه مقامه وخبر مفعوله الماني قوله اي لا نخلنا جازعين
 في الاشية نقلا من الحواشي الشريفة اي لا نخلنا جازعين على
 اغرائك الملك بما اذ قد وشى قبل ذلك الوشاة فلم يضرنا في الصراح
 الاغراء برغلا نيدن ميان دو كس فراءة اسم منه ففي البيت
 بالتاء لا الهرة حتى يرد ان الغراء لم يوجد بمعنى الامراء والوشاة
 جمع واش وهو النمام وطال بمعنى امتل وما كانه عند ابن جنبي
 يكفه من طلب الفاعل صورة ومصدريته عند فيره وهو الاوجه لان الكافة
 لا يجيب في الافعال الا في نعم ونس موله وقد اختلف فان معاه بلا قرينة
 دالة على تعيينهما اقتضت ان نسبه منسيا جصلة مستابقة كان ما تلا
 يقول قد علم حال بابي علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما
 فمماحلهما في حذف المفعولين وفيه ارفع لتوهم جواز حذف مفعولي
 باب علمت مطلقا المسموعة من قوله اذا ذكر الاخر بطريق مفهوم
 المتخلفة قوله فانك لا تتحدثوا ما اناي من غير ان يكون هناك ما يدل
 على نجد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المال قال في شرح
 التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت هناك او شبهه
 نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك

فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين : متبع الافتصار عليه
وان لم يكن احد المفعولين جازا لاقتصار عليه انتهى فاندفع ما قيل
لايم عدم حصول الفائدة لوزن يحصل بامرا خروسي المفعولين
قوله ان الانسان لا يعي عن علم وطان فذا ثل انان واعلم دون
قرينة تدل على تجدد ذلك او علم بحدثة فاذل البارحان فكذا
في شرح التسهيل العلامة المصرية قوله نحو ومن سيع يعمل من
خال يعمل فذا الاصحعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس
واستحباب الاجتناب عنهم قوله من يسمع يغفل تقول من
يسمع من اخبار الناس ومما تبهم يقع في نفسه عاينهم المكروه
ومعناه ان مجانبية الناس اسام كذا في امثال ابي عبيد قوله ابي
ابطال عمله الفظا ومعنى قال لا استعمل البحرئين بخلاف باب
اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة العمل فلا يجوز
الا لغاء اذا توسطت او تاخرت قوله الصالحين اء قد بذ لك
احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين
لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع قوله او
مفعولين الظاهر الواو الا انه اختار او المتببه على ان صلاحها
للا مزين المذكورين على البدلية قوله كلاما حال او تمييز قوله
تاما من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التاثر عمل ضعفا
العمل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما قوله على تعدد الالغاء
لكونها ح في معنى الطرف بخلاف تعدد العمل فانها ليسا فذا تاما
اذ المقصر نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع قوله عند التقدير

لان اتصال القلوب ضعيفة اذ ليس نائيرها بظاهرا كالعلاج وايضا
 معجزها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة قوله على انه
 لا يجوز لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لغطي
 فمع تعدلها يغلب اللفظي المعنوي قوله في معنى الظرف لتحقيق
 اصغى الالفاء وهو ابطال العمل له ظاهرا ومعنى واذا وقع المصدر
 بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظمك ذاهب لان
 القدر في ظمك كذا في العباب وما وقع في الرضي من ان
 الفاء واجب في زيد قائم ظني غالب اي ظني زيد اقاما
 غالب فالمقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذا والا
 لما يتحقق الفاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب قوله انهما
 متساويان لان العامل القوي اعنى فعل القلب تقدم على احدهما
 وتأخر عن الآخر قوله نحو ضرب احسب زيد اي ضرب
 زيد في حسابي وكذا البواني قوله فلهذا قيد اه تقدم
 الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا
 للحصر اي لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط
 المخصوص اعنى بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط
 فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المص لم يقيد التوسط بكونه
 بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من
 السوق لان كلاما في المفعولين قوله جوازه المبني بناء على
 المعنى المتبادر منه وانما قال المبني لجواز حمل الجواز على
 ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم قوله وانما

خص اه لا يخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصح
 ان يكون معمولاً لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها بين
 معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه
 لم يذكر لها معمول فالمغني بهربا وقع بينهما اعتراض البيان النسبة
 لانه الغني بهما ولذا مال في التسهيل والرضي وقد يقع المغني بين
 ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه والشر
 ح لم يفرق بين جوار الالغاء وبين وقوعها ملغى واحتاج الى بيان
 وجه التخصيص واما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه وبين
 اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل
 فيما اذا توسطت قال في التسهيل والالغاء ما بين الفعل ومرفوعه
 جائز لا واجب خلا فاللوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز
 رفع زيد وهو ظرف ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم
 وضمره المستتر في موقع المفعول الثاني وانه منع الكريون السبب و
 اوجز الرفع والصحيح من ذهب البصريين انه رد السماح قوله قبل
 معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله
 تعر لعلم اي الحزبين احصى وللتسمية على العموم زاد لفظ المعنى
 قوله بلا واسطة اه لا يقتل ان يكون تعميما للمعنى الاستفهام اي
 يكون معنى الاستفهام حاصل بلا واسطة لفظا اخر بان يكون
 بدل لول نفسه وان يكون حاصل بلا واسطة بان اكتسب من
 المضاف اليه وان يكون تعميما للقبليية اي يكون الفعل قبل
 معنى الاستفهام بلا واسطة لفظا اخر او بتوسط اعلم ان الاستفهام

على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام و
بالهمزة وبالا سماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم
او لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاخترنا بعضهم ان القسم
الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يخلو العلم به لتنا فيها الابدان ان يقر علمت جواب هذا
الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون شتملا على النسبة
فان زيد مثلاً في جواب ازيد قائم ام ممره معناه زيد قائم فيصح
تعلق العلم به فعنى قولنا علمت ازيد قائم ام ممره علمت احدهما
بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يقل علمت
زيد قائم الداع بدعوة الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم او لا
لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستلزم
النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم
والا فلا صح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت
لان ادانة الاستفهام التي بعده ليس لاستفهام المتكلم حتى
لا يعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام
ففي جميع الصور المعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم منه
الا ان المشكوك المستفهم منه في القسم الاول نسبة الفعل الي
هذا المعين او ذلك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبة
الي المذكور و عدم تلك النسبة فلا حاجة الى التاويل المذكور
ولو سلم فلا نم ان نعم ولايما بمشتغلين على النسبة فان المقدر
بعد جملة ولذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة المتن ان اجري

على إطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار المذهب الآخر راياً من المال
من القسم الأول لكونه متفقاً عليه وإن خصص بقريبة المال
كان اختيار المذهب البعض قوله الداخل على معصوليها قيد المقي
بالداخل على المعصولين وكذلك الام لا يتبدأ إلا أنه إذا تقدم أحد الأشياء
البلية على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الأول نحو علمت
زيداً من هو وما قائم أو القائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين
في هذه الصور يطر وإنما لم يقيد الاستفهام بذلك لأنه قد يكون
المفعول الأول متضمناً للاستفهام كما مر قوله وضع قيد بذلك
لأن لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو إن زيد القائم احترازاً
عن اجتماع النفي التأكيد لكنه خلاف الوضع قوله فمن حيث
الاعطاء ولا يجوز انعكاس لأنه لا يعلم من أن المعنوي عامله أو لا قوله
والفرق أنه مع انشراحهما في إبطال العمل والمراد الإلغاء المذكور
وهو المستخرج من صور الواجبة المذكورة سابقاً وما الفرق بينهما ما
الانقضاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط قوله إن الإلغاء جائز
لأنه ترك الأعمال لفظاً ومعنى بلا مانع والتعليق واجب
لأنه ترك الأعمال لما منع يعني إن الإلغاء ما خوذ في مفهومه
الجواز والتعليق في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل
التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب بخلاف
الإلغاء فهو بطلان لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك
استدراك لفظ الجواز في قوله جواز الإلغاء إذا لمعني أن من خصصها
أنه يجوز أن يبطل عملها وإن لا يبطل بخلاف سائر الأفعال فإنه

متمنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جاز دون سائر الافعال ولذا
 قال شارح اللباب في قوله ويختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله
 والتعليق عطف عن الالغاء قتل بر قال ضميرين اما ان كان احدهما
 ضمير متصل والاخر ظاهر انحو زيد اظن قائما وظنه زيد قائم
 لم يجوزنا لالاول مطلقا وحاز الثاني في افعال القلوب خاصة
 وان كان المضمرة نفعه لاجازته مطلقا كما في الرضي قال لشيء واحد
 صفة لضميرين اي ضميرين كما يثنى لشيء واحد بان يكونا عيانا عنه
 او ما يشتمل عليه فهدخل فيه نحو قول ما يشتهر به لقل رأيتنا مع
 رسول الله صاعدا وما لنا امر طعام الا الاسود ان قوله لان اصل الفاعل
 اي اصل مدلول الفاعل النحوي بمعنى ما يبتنى عليه غيره ان
 يكون موثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على
 طريقته وصفتة والاصالة بهذا المعنى لا ينافي كونه داخل في التعريف
 قوله والمفعول به متاثر من قبيل العطف على معمولي عاملين
 وانجرور معدم قوله لاتفاقهما من حيث اه وان اختلعا من حيث
 كون احدهما مرفوعا والاخر منصوبا فان الواجب رعاية تغايرهما
 قدر الامكان قوله لانهما ليسا اي الفاعل والمنصوب الا اول
 في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي موثرا ومتاثر اما الفاعل فلعدم
 كون افعال القلوب من قبيل التانسر واما المنصوب الا اول فلعدم
 تعلقي الفعل به بل بمصممة العناية ومن هذا يظهر ان الدليل مختص
 بافعال القلوب قوله لانهما نقيض او جل تني اي في اصل الوضع
 فان واحد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم قوله اجري رأي

البصرية والحامية اي اجري راي التي بمعنى ابصر والتي بمعنى
 راي في المنام جري راي التي بمعنى علم المشارك الذي وان كان
 منصوبا ما يتعلق به الفعل حقيقة في الداموس الجلم فالضم
 وبضمين الروي قوله ولقد اراني للرماح اه اللام للابتداء
 وجواب القسم اراني اي ابصر للرماح جمع رمح دربينه على وزن
 فعليه بصيغة الممثلة التي يتعلم الطعن والرمي عليها من عن يميني
 متعلق باراني وهو القرينة على انه من الروية البصرية دون القلبية
 اذ لا تعلق للعلم بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من
 عليه قوله ما عدا حسبت اه بدل من البعض فالتدعيم ذلك
 البعض ذيل البيان وهي العلم او الظن اي معانيها المتكثرة
 باعتبار كونها مدلولاتها في نفسها اما العلم او الظن قوله بحيث
 يحسن متعلق بقريب تفسير له وفيه اشارة الى وجه تخصيص
 بعض الافعال المذكورة بان لها معان اخرى تؤول الى منوعول
 واحد مع ان لها معان اخرى غير متعلية بها يعني انه لدفع توهم
 تعليلها بهذا المعنى ايضرا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعلم منوعولها
 الاول حال وصفة وهذا حاصل ما ذكره المصنف في شرح المفضل في
 وجه التخصيص انه فصل الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها
 افعال القلوب انتهى يعني انها مع بقائها كذلك مظنة كونها
 معدية الى المفعولين بهذا المعنى ايضرا فلذا تعرض لها ولعانيها
 التي هي مظنة اتوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ
 اذ هذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه المعاني فالحال يستدعي

التوهم لعدم كونها من افعال القلوب قوله بذ لك اي بقوله
 قريب من معانيها الا ول قوله لثلاثا اه ولثلاثا يقر انه لا وجه
 للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معان اخر الا انه
 بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة
 ثم ظهر حق الظهور قوله لا وجه للتخصيص ببعض من
 الذكر والبعض والتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان
 لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذا لك للبعض
 الاخر وهذا البعض معان لا يتعدى بها قوله ذ اخال الخالو
 الخيلاء الكسر والاحسب من الناس الذي في شعر راسه شقرة قوله
 من الطمء بكسر الظاء والتهمة كهمزة اصله وممة قلب الواو
 تاء اكما في وكل قوله اي اخذته مكانا الوهمي يعني ان بناء
 الافتعال لا اخذ كاطبع اي اخذ طبخال نفسه والوهم من خطرات
 القاب او مرحوح طرفي المتردد فيه كذا في الغاموس في العباب
 معنى الاتهام جعل الشيع موضع الظن السميع فعلى هذا معناه
 قريب من الظن والشع جعله بمعنى اتخاذ الشيع موضع الوهم
 مطلقا فجعل قربه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك قوله
 والوهم نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا
 من العلم والظن الذي هو معنى افعال القلوب لا اشتراكها
 في مطلق الادراك قوله ومنه قوله تعراء اي ما محمد صلعم على ما
 يجزيه من الوحي وغيره من النيوب بمتهم اي بما خوذ مكان
 وهم ان لا يكون خيرة في الواقع كما هو فطين فعيل بمعنى

المفعول قوله وهو العلم بنفس الشئ اذ يعني ان العرب خصوا
 المعرفة بادراك نفس الشئ ولذلك لا ينصب الامفعولا واحدا
 بخلاف العلم فانهم يستعملونه في العلم بنفس الشئ ويكونه على
 صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين وليس هذا الفرق
 معنوي بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت ان
 زيد اقم وعرفت ان زيد اقم والحد بل هو موكول باختيارهم
 فائهم يخصصون احدا المتساويين ليحكم لفظي دون اخر قوله
 ومعنى ابصرت قريب اذ يعني ابصرت وان كان يصح استعمال
 البصر من افعال الجوارح الا انه يستلزم العلم فهو قريب من
 علمت بالبصر ولم يل كرر ايت التمييز اي ضرورة لعله لم
 يكونه قريبا من افعال القلوب قوله ولما كان اذ دفع لما يتوهم ان
 لهذا الفعل كورة معاني سوى ما ذكر فلما لم يتعرض له
 ونصب قريبه على التقييد المذكور وتلك كبر قريب باعتبار
 كل واحد منها كانه قال لها معان اخر كل واحد منها قريب من
 العلم والظن قوله اي انغيث اذ نشر علي ترتيب اللف قوله
 ليست بمعنى العلم وظن اي قريبا من معناها قوله لانتم بمرورها
 كالافعال الغير الباقصة اما خبر لانتم احوال من ضمير تتم
 او مفعول مطلق اي تما ما مثل الافعال التامة يعني انها بمرورها
 لا تصير مركبا ما يصح السكوت دايه حتى يكون الخبر قيد
 فيه ليمتربه الفائرة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند
 يتم الحكم بها ويغيب كان تقييد بمضونه فان معنى كان

زيد قائما زيد متصف بالقيا م المتصف بالحصول في الزمن
 الماضي وقس على ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت
 من الالائه على الحدث ففيه ان دلالة ما عدل ان عليه
 واضحة غاية الوضوح واما ما كان فانه يدل على الحصول المطلق
 والغائبة فيه التأكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا في نحو
 كان زيد قائما على حدث مطلق بعينه خبره كما ان خبره يدل
 عقلا على زمان مطلق بعينه كان هذا خلاصة ما في الرضي ولعل
 القول المذكور مختص صد ذلك الغائل بكان لغفاء دلالتها على
 الحدث ولما كان معنى كان ملحوظا في معاني سائر ما سميت كلها
 ناقصة واليه يشير ما في الفوائد الغيائية من ان الفعل يدل على
 النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قد يعري
 عن الحدث ككان او عن الزمان كعم وبئس قال لتقرر بالفاعل
 اه اي جعله وثمة بيته كل افي الرضي فهو من قر يقر اذا ثبت وسكن
 كما في الفاموس وليس بمعنى التكيد لانه بهذا المعنى يتعدى
 بنعسه لا بعلى ولا تتفائه في ليس والظن انه مصدر مبني المفاعل
 ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت شئى ايجابا او سلبا اي
 الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر في
 محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصورة الذهنية فيصح
 كون التقرير موضوعا له وان دفع لاسكال لذي تحير فيه الماطرون
 من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفاءها لا لتقرير سواء
 كان مصدر والفاعل او المفعول في الرضي تسمية مرفوعة اسما اولى

من تسميته فاعلاؤها لان الفاعل في الحقيقة مصدر والخبر مضافا
 الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على العلة ولم يسموا المنصوب مفعولا ببناء
 ملئ ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول انتهى
 فلاحظ هل الم يع مرفوعها في المرفوعات على حدة ولخرج في
 الفاعل وما قيل انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها
 على الحذف والى هذا مال صاحب المذهب حيث لم يعد في
 المرفوعات علة مثلاً كان يدور بهادته الى الكون المنتسب
 الى فاعله فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه فتامة وان ارد
 نسبة كون الشيء اليه فتامة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد
 ليس زيد فاعله بل فاعله القيام المضاف الى زيد اي حصل
 قيامه ق ام اي احد اه القريظة جعله تمام الموضوع له كما هو
 الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاء ما من التقرير
 بخلاف الزمان فان كان وايس يحيى للاستمرار وبخلاف الانتقال
را ا وام والاستمرار فانه قد يخلفه الامعال الدالة عليها ق وا
ولاشك اه بيان له ثمة القيم بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل
لا اعتبار قيد العمدة في كون الصفة حارحة عن التقرير قوله لان
ذلك التقرير اي التقرير المقيد والتقييد لا يخرجه من كونه
نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم قوله لصفة اه يعني الحدث
ونسبة الي الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لا اشتراكه في
القائمة والباقصة قوله لكل من الصفة اه يعني كلا هما مستويان
بالنظر الى المرفوع له ليس لا حد هما مزية على الاخر حيث

يمكن ان يقرانه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة ايها
 وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان
 فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق ان
 التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر
 قيد فقط واللفظ لا يساعد قوله ولو جعل انه فيكون المعنى
 ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه
 لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظور
 قوله لتقرير الفاعل انه يعني يكون التقرير مع ما اعتبر معه من
 كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعا له كما يرشد
 اليه قوله فلا شك ان كل جرئي تمام الموضوع له لا ان التقرير
 المقيد موضوع له على ما وهم قوله ولا يبعد فيه اشارة الى بعده
 في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة للوضع قوله ان يجعل اد ويجعل
 التقرير مصدر وامبني للفاعل فاعلم المحدث وف الضمير العائد
 الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتخيبتها
 اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له قوله بما ذكرنا من
 الوجوه الثلاثة قوله لا يحتاج الى قيد زائد انه دفع لما قال النسب
 الرضي من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير
 مصدره لتلايرد الافعال التامة والحق عدي ان التعريف تام
 من غير اعتبار التكاليف التي ذكرها الترح ومن غير اعتبار
 قيد زائد فان هذا تعريف للافعال الناقصة باعتبار امر مشترك
 فيه وتميزه من سائر الافعال لان الدلالة على الزمان خاصة

شاملة للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا فـ كان
 يتميز به بعضها عن بعض والمبتاد من كونها موضوعا لتقرير
 الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن دل أولها كما ان الفاعل
 كان ولذا فرعوا على ذلك احتياجه الى الجملة الالهيية قال
 المصنف في الايضاح معترضا على تعريف الفعل بمادل على الاقتران
 حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان
 جميعا واذا قال مادل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران
 نفسه موالدا لول وخرج الحدث والزمان ولا ينفع كونها متعلقي
 الاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمر وودودهما
 تشبيه باعتبار الاقتران ولا تنهيد باعتبار متعلقه وحكك كل
 مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك
 من المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشترك
 في انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين
 فالتعريف تام من غير اعتبار العملة او الوضع للجزئيات او
 جعل اللام للغرض او قيل زائد عليه ووجه اخر ان الافعال
 التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث
 الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات
 الى الحدث قوله بالهزة من انية التاء على ما في الناموس قوله
 وقيل بالياء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو
 والاقوال صاحب غاية التحقيق ومن ابياد قوله انها غير مستحورة
 وقيل عن منها مراد ناسا صار الراجع وحال ومال وجار واراد

واجتماع وتحويل ومرادفات ما فتى ما افتا وما دنى وما رام
 من رام يريم قوله وقد يتضمن انه مال المحقق التفتا زاني في
 شرح الكشف حقيقة التضمن ان يقص بال فعل معناه الحفيسي
 مع فعل اخر يناديه وله طرق اشبعها جعل الفعل المدكور حالا
 وعكسه وهمه طريق اخر نحو احمد اليك زيد اي انهي اليك
 احمد ا انتهى فعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة
 وكلا ما صفة كما تقتضيه سلامه الطبع اولى من جعله حالا قوله
 وقد جاء اه لعا حاه في المتس تامة وفي الشرح بعد ال مع ناقصة
 كما لا يخفى قوله قوله م اي العرب في الرضي وشرح التسهيل اول
 من قال ذلك الحوارج قالوه لابن عباس وشرح ابن ارسله على رض
 اليهم ال مع شبهتهم وردهم عن الخروج قوله لما تعدم تعد مامعوبا
 قوله من الغرارة بكسر العين المعجمة الجوالق على ما في انما موس
 وغيره ويقتضاه علم التجربة والعطف وليس بمراد هم قوله ونحوها
 مما اضربه الاشياء كالجوالق قوله ان لم تكن هذه اي الغرارة على
 مقول ان تحتاج انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصر قوله
 ومعناه اية حاجة اه والاستفهام انكاري اي لم نصر حاجة من
 الحاجات متصفة بوصف كونه حاجة لك وروي برفع حاجتك
 فحبر ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام قوله ارفع شفرته في الصحاح
 ارفعته سبقي رققته والشفرة الفتح السكين العظيم وما قيل انه
 في العاموس بالضم سهو قوله لا يتجاوز اه وهو القولان المدكوران
 قوله خلا للفرء انه يطرد هما وقال المص رح الا ولي اطراد

جاء لقولهم جاء البرقفيزين او صاعين وان قلنا بالطرود فاجاب طرد
 فعل في مثل قول الاعرابي وهو ما يكون الخبر كانه كذا فلا يقيم فعل زيد
 اتبا قوله المركبة من المبتدأ والخبر اشارة الى ان اطلاق الجملة
 الاسمية قريبة التجريد عن كل ما ليس له مدخل في حصولها
 فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدأ
 الذي يدخل عليه هذه الافعال ان لا يكون محالزما للتصدر
 كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقررون بلام
 الابتداء ولا محالزم حذفه كالمحذوف بنعت مقطوع ولا محالزم
 عدم الصرف كايمن في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام
 عليك ولا محالزم الابتداءية لكونه في الملل او ما في حكمه كالجمل
 الاعتراضية كقوله انت طالق والطلاق الية او كونه بعد لولا
 الامتناعية واذا القباية وان لا يكون خبره جملة طلبية قوله اي
 لاجل اعطائها التجريدي المقصر من دخولها ذلك الاعطاء فان المقصر
 من قولنا صار زيد غنيا كون الغناء منتقلا اليه وان لزم منه كون
 زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد لوجه تخصيص الخبر بالذكر
 وانه انعطى اسمها ايضه حكم معناهما قوله يعني اثره المترتب عليه
 اشار الي ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على ما توهم قوله للمونه
 فاعلا اي اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظي
 ولذا لم يعد المص اسمها في المرفوعات علحجة قوله في ترفع الفعل
 عليه يعني كما ان الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به
 لا يتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها قوله فكان يكون ناقصة

اة تفصيل لبيان المعاني التي يختار بعض هذه الافعال من بعض
 بعد ما ذكر القدر المشترك بينهما المميز عما سواها فوله كائنة لنبوت
 خبرها جعل الجار والمجور ودر ظرنا مستقرا ليصح عطف فوله ويكون
 فيها صهيبر ايشان عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم
 ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر فوله ثبوتها ماضيا
 جعل فوله ماضيا صغره اسهل من جعله وليصح كونها دائمة او منقطعا صفة
 له والاقوا بانها مفعول فيه اي زمانا ماضيا يحتاج الى جعل قوله دائما او
 منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك لا يرضيه الطبع السليم مع بشاعة
 التذكير قبله من غير دلالة اي دورا ماضيا من عدم دلالة يعني
 ان الدوام واستمرار النبوت ليس ملول كان بل هو ناش من عدم
 الدلالة في العباب قال حارث الله كان عبارة عن وجود شيئين في زمان
 ماض على سبيل الاتهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارو
 فيه رد على من زعم ان لاستمراره ملول كان وفيه اشارة الى دفع
 المنافي المتروك من توصيف النبوت الماضي بالدوام وورد على من
 زعم انه تدل على الدوام ان دلالة على الانقطاع بالقرينة قوله
 نصونا زيد عنيا فافترا اشارة الى ان الانقطاع معناه الى القرينة
 في شرح التسهيل الاصل في كان ان تدل على حصول ما دخلت عليه
 فيما مضى دون تعرض لازيمه ولا الانقطاع بعينه من الافعال الماضية
 فان قصدا الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعرا وذكر وانعمة
 الله عليكم اذ كنتم اعداء اختلف بين قله بكم قال الشيخ انما الذين
 واكثرنا نحويين ذهبوا الى ان كان تقتضي الانقطاع قوله فهو من

قبيل عطف احد القسمين اه اي ما يكون بمعنى صار على ما يكون
 ليلوت خبرها لاسمها الذين هما قسمان من كان الناقصة كانه قيل
 الناقصة اي ان التي تكون لتقرير الفاعل صفة منه ما يكون بسبب الخبر
 للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصريح
 عطف احد القيد بين على الاخر المستلزم لحصول القسمين والمتقسم
 قوله لا على ما هو قسم منه عطف على قوله على الاخر والموصول
 عبارة عن قوله ناقصة والضمير المرفوع راجع الى الاخر والى
 احد القسمين والضمير المحرور الى ما اي لا يكون من قبيل
 عطف احد القسمين على قوله ناقصة الذي الاخر واحد القسمين
 قسم منه اي ليس من قبيل عطف لقسم على المقسم لئلا يكون قسم
 الشئ قسيما له قوله بتيها فقرأه التيهاء على وزن حمراء المفاة
 اني لا يحد بي فيهما من التيه مصدر تاه بتيه بمعنى التجرد والقفور
 بفتح الفاء وسكون الفاء المكان العالي عن الماء والكلاء والمطلي
 كالبركي جمع مطية وهو المركب وقطاع جمع قطعة سنك خازة والحزن
 بفتح الحاء وسكون الزاء الارض الصلب ضد السهل قيد بقطا
 الحزن لئلا يسوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والغراخ
 بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء جوزة يصف سرعة
 سير المطي كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضها وصارت فراخا في تمشي
 بسرعة الى فراخها وفيه مهاطعة في سرعة السير فان القطا مثل
 في السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت
 فراخا فانها اهمى في هذه الجالة وفي المثل اهمى من القطا

قيل نطلب الماء من مسيرة عشرة ايام واكرم من فراخها من طلوع
 الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطي صادرة ولا واردة قوله فان
 بيوضها اي بيوضها لم تكن فراخا لاحال البيوضة ولا قبلا
 فلا يضح جعل كان لثبوت الحبر لاسمها ولا تامة بان يكون فراخا
 لانها تقتضي اجتماع البيوضة والفراخية قوله بل صارت فراخا
 اي انتقل الى فراخية من البيوضة وهو معنى مقص من الظلام
 فيكون بمعنى صار لازائدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص
 قوله عطف على قوله في الباب كان التي فيها ضمير الشأن هي
 الماقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلمها ذلك الضمير اي وقعت
 القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عداها فسميا اخر وان كانت
 ناقصة او تامة جريا على عادتهم بعد ما قسموا اخر انتهى وفي شرح
 السهيل للعلامة المصري زعم ابو القاسم ابن الابرش ان كان
 الثانية قسم براسها فعلى هذا قوله ويكون فيها ضمير الشأن
 عطف على قوله وتكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لمقطر يكون
 ولم يقل وفيها ضمير الشأن كما اعاد في قوله وتكون تامة الا ان
 التمرح قصد حمل كلام المتن على مذهب الجمهور فصرفه
 عن الطروخ اعادة تكون للتاكيد فان ما عدا ما من الافعال
 الناقصة لا يكون فيها ضمير الشأن الا ليس قوله اذا امت من
 مات يموت ويها ويحيى والصنف بالكسر والفتح
 النوع شمت كفرح شمانا وشمانه فرح ببلية العد وشامت خبر
 مهذوف اي احدهما ومثني اسم فاعل من اننى اي ذكر

خبرا او صنع اي اصنعه على حذف العائد من صنع الشيع عمله قوله
 يتم بالرفع وهو فاعله فلا يكون الا مقردا قوله ووقع زادة على ما
 الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون
 بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اهني الحدوث قال القاضي في تفسيره قوله
 تعرا اذا وقعت الواقعة اي حدثت والكاثة الحادثة والمقدور من
 قدر الله ذلك عليه بقدرة ويقدره قدرا او قدرا بمعنى قدره
 عليه تقل ير او ارد الا مثلثة الثلاثة اشارة الى مجيئها تامة
 بمصرفاته قوله وكقوله تعرا عاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى كن
 فيكون احداث فيحدث سواء كان حدثه في نفسه او في محل
 لان خطاب كن تابع للارادة كما يدل عليه الآية وهي صفة تخص
 وقوع المقدورات في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على
 ما توهم قوله لا يخل بالمعنى الا صلي اي ما هو مقصود بالافادة من
 ذلك الكلام لا ما يفيد اصلا اذ الزائد لا يبع من فائدة معنوية
 كالتأكيد ولفظية كزئيم اللفظ وكونه انصح واستقامة الوزن
 والسجع قوله لقوله تعرا اشارة بهن التمثيل الى ان الرائدة
 مختصة بلعظة كان وانها تكون في وسط الحملة عند الجمهور
 واجاز الفراء زيادتها اخرا والصحيح منع ذلك لعدم استعماله
 واختلف في الزائدة ف قيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه
 الفعل وكأنه قيل كان هو اي كان الكون وقيل انها لفاعل لها لانها
 تشبه الحرف الزائد فلا يبال بخلوها عن الاستاد وكل افي شرح
 التسهيل للعلامة قوله اي كيف تكلم اه لم يعهد صديا في المهلكامة

عاقل صبيًا حال مؤكدة لتحسين اللفظ لا للتأكيد اذ المقام
 ياباه قوله اذ ليس المعنى على للضي اذ لم يتوجه استبعاد هم
 المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس جاله كذاك فلا يكون
 ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لا بد فيها من معنى المضى قوله اما
 من صفة اهـ هذا الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية او الحقيقة
 الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة
 فلذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال ابلاني فلا يستدعي
 حصول المكان والذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به
 بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقص من صرح تعلق انتقال
 الفاعل بذلك المكان والذات كسائر الافعال التامة في ان المقصر
 منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي
 من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فعنناه الحصول
 بعد ان لم يكن قوله واما من حقيقة الى حقيقة سواء كانتا شخصيتين
 فالمنتقل النوع او نوعية في المنتقل الجنس نحو صار الماء هواء قوله
 ان العداوة اء اخروا بتدارك الهفوات بالحسنات العفووة النماء
 والدلة والمع ان العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات
 بالحسنات قوله وقال فيا لك اء اللام للاستغانة والخطاب لله سبحانه
 ومن نعمى مستغاث له في الرضي وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو
 يا لله من الم الغاث وهو متعلق بما قبله من الكلام اي استغيث بالله
 من الم الغاث في التماس المعنى بالضم الدعة زلزال والمسرة وضمر
 تحولن لنعمى وهو وان كان مفردا في معنى الجنس في المغني الضمير

في فسيولهن قيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس والابوس
 مهموز العين كالفلس جمع بوس بمعنى الشدة والمعنى استغيت
 بك يا الله من اجل نعمي صارت شدائد وقيل اللام للتعجب او
 الاستغاثة والكاف بالكسور ومن معنى بيان انه يتعجب منها ويستغيت
 بها قوله لا بصورها اي ليس المراد منها الاوقات المدلول عليها
 بصورها اعني الزمان الماضي لان المقصر بيان المعاني التي يتميز بها
 بعضها عن بعض ران اقال صار لانه نقل من غير تعرض لزمان الماضي
 والزمان المدلول عليه بصورها مشتبك بينها وبين سائر
 الالات ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها
 المدلول عليها بصورها فانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيدا
 انصف زيدا لقيام النصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان
 الماضي نص عليه في الرضي وغيره قوله بمعنى الدخول ومنه
 قوله نعم فسمحان المحمين تمسون وحين تصبحون في شرح التسهيل
 ويكون النمة ايض بمعنى اقام في الاوقات المذكورة قوله وظل
 وبات مضارع بات يبيت وبيات يباتا ومبيتا ويمتوتة بمعنى الكون
 في جميع الليل ومضارع ظل يظل ظللا وظلولا بمعنى الكون في
 جميع النهار قوله ثبت لذلك في جميع نهاره اي في الزمان
 الماضي تركه لان الكلام في المعاني المخصوصة قال وبمعنى صار
 مجرد اعن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعر ظل وجهه
 مسودا في الرضي مجيء بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي
 جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عم ابن ابيات يد قوله

تأتمين قال ابن مالك يقيم بات القوم وبات بالقوم اذ انزل بهم
لئلا يستعمل متعد يا بنفسه وبالباء وقد لا غير تكون تأمة بمعنى
اقام ليلا وظل تكون تأمة بمعنى اقام ازال وزاد بعضهم وبمعنى
اقام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيء ظل تأمة قوله
وهذا لها عن الانواع النامية السابقة حتى لا يجمعها بالافعال النامية
فما ان يكرره وكون تأمة مفعلا فيستفاد منه مجيء الكل تأمة على
السواء واما ان يقول وكون النامية الاول تأمة فيستفاد منه بطريق
المعوم عدم مجيء هذين الفعلين تأمة وليس كذلك فصلها عن النامية
وقد بين ان كونها تأمة ليس تفاد منه ان مجيئها تأمة في غاية العلة
لان عدم الذكر دليل على الاعتداد لا على عدمه في نفسه قوله فهذا
الافعال السر قوله في رعله بدلت يراها التفصيل ما اجمال بقا
في المتن واما مادة هذه الافعال اربعة نذكر كون كل واحد منها
بمعنى اذوله سنطها من الذين الذين الانواع في مقام
التفصيل اعادة الفعل السابق ليعمل العهد كما قد نوا في قوله تعر
ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما
لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله اشارة الى عدم الاعتداد
به في الذكر في الاجمال كونه نائمة في الجملة وعدم الذكر في
التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد به قوله لانها من المنعوت هي
الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف الراجع واستحال
وتعوا وارند فانها ملحقات مطلقا قلد اتركها في الاجمال والتفصيل
قوله من يد ال احواف وادي كحاف يخاف قوله فامة وكذا زاله

يزيله أي فرقه وليس ذلك لغرق حموي لصوره تصويرا على
 الاستحسان قوله لليلة الماضية بل انصل على ما في لهاموس البارحة
 اقرب ليله مضت قوله اي ضرب بجمعه في نصاح او زيد ما افتات
 اذكرة وما افتات اذكرة وما ابرحت كره قوله سمي اسمها فاعلا في
 مقام التسمية بالاسم لا قترانه بالخبر بخلاف ما نقل من قوله
 لتقرير الفاعل على صفة - نه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا
 اطلاق الصفة على الخبر قوله تسميها على ان اسمها اي الالعال
 المقصه مطلقه وان كانت التسمية رافعة في الافعال المصدرة
 بحرف النفي لان خصوصية هذه الالعال ملغاة في التسمية
 بدلالة قوله من وقت يحسن ان يتقبله في لصراح التبول يش امدن
 وبذلك يرفق في المتن بالمعنى الاول وفي لشرح بالمعنى الثاني يعنى
 المراد من اقبال الفاعل على الخبر ان كان ان يتصف به وليس مراده
 ان في المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان
 الصراحة لانه لا بد من عمل الاطلاق قوله اما دلالتها انما احتيج
 الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بموادها
 ليس بوضع سموي وضع المفردات فلذلك هذه الافعال بمعنى كان
 دائما من قبله بحسب الرفع فلا حاجة الى هذه البيان قوله فلان
 النفي ما خذاه بحيث قصد سمي الى الفاعل في جزء غير معين
 من احوال الزمان الذي هو من اول تلك الافعال فاذا دخل عليها
 النفي افاد استمرار ذلك النفي كالفعل النبوتية اذا دخل عليه
 لنفي تعرض بريد وما ضرب زيد وذلك لانهم قصدوا ان يكون

المغني والانباء على طرفي القيقض واعتبار استمرار النبوت اصعب
 واقل فاعتبروه في جانب البقي فابدفع ما يتوهم من ان الانتم ان بقي
 النعي يستلزم استمرار النبوت بل نفس النبوت لان البقي المدخول
 ان كان للاستمرار فالبقي الداخل عليه يفيد بغير الاستمرار وان كان
 بغيره في الجملة فيكون البقي الداخل عليه انما هو كقولك قوله استمرار
 النبوت اي يستلزم لتحقيق الغائز مفهوم انك انت هذه الافعال بمعنى
 كان دائما قوله واعتبار صلاحية اه اي واما اعتبار اه حذف
 ههنا بقرينة عدله كما في قوله تعز والراسخون في العلم يقولون
 امنا به حذف عنه اما بقرينة قوله تعز واما الذين في قلوبهم زيغ
 عند الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار صلاحية خارج عن
 مدلولاتها الرضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات
 مفردة اتماسوى ما يدل عليه بهيئاتها قوله اذا اريد اه بخلاف
 ما اذا استعملت تامة في معانيه الحوزا وروح زيد من مكانه وانقل
 عنه واما فتني فلم يستعمل الا بانصته مصدرية بحرف البقي لفظا و
 نقليرا وفي العاموس فتني عنه كسمع نسيبه وانقل عنه وكمسمع
 كسر واطعاً قوله بدخول ادواته عليها ان كانت ماضية فيما ولم
 ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فيما ولا ولن والاولى ان يفصل
 بين ما ولا وبينها بظرف وشبهه وان كان جائزا في غير هذه الافعال
 بحولاء اليوم حمتني ولا امس لتركب حرف في البقي معها لا فادة
 الاثبات كذا في الرضي قوله او نقليرا في الرضي وحذفها لم يسمع
 الا في مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقر رانها

لا تكون ناقصة الا معها وتحدف مع القسم كبيراً وانه رذائله
بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها المركبي
ولا يذ في ذلك صيرورته علماً بعن الاستعمال في الظرفية بحيث
لا يصح تقلير الزمان معه قوله واذا قد الزمان به بخلاف ما
لم يقدر الزمان فانه ح يكون ما ولا بالمصدر والمضاف الى مضمون
الجملة فلا بد من تقلير مفردات اخرى يصير معه كلاماً ما قال لانه
ظرف زمان لعلية العلة السابقة قوله وما دام لم يشفع ما دام اي
اعلم وقد ننازع العلان فيه فان اعملت الثاني بقي الاول ضمير
هو اسمه وان اعملت الاول فهو اسمه ولم يشفع خبره نقد م على اسمه
وعلى التفيد يربن لابد من ما دام على الجملة الفعلية على ما وهم
قوله ولم يصل من المجموع كلام بان لم يجعل ما دام بتاويل المصدر
ظرو لا جلس قرينه لا يفيد اي المجموع فائدة قائمة لعل م الارتباط
بين المحتملتين وليس ضمير لا يفيد راجعاً الى ما دام على ما وهم
حتى يعترض بانه يستفاد منه ان ما دام يعمل مدلول المجموع كلاماً
يفيد فائدة قائمة وليس كذلك قوله ولذلك يفيد انه فائدة لودان اي الحال
يكون التقييد بزمان الحال با كيداً والتا كيد بزمان الماضي والاستقبال
محتاجاً الى التجريد وكلامها خلاف الاصل قال الاندلسي ليس بين
القولين تمايز لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما
يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيل بزمان من الازمنة فهو على
ما قيل به كذلك في الرضي هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال
كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظران الاختلاف المذكور في الوضع

فالتناقض بين المذهبين باقٍ ودليل المذهب الثاني راجح لان
 الاستعمال بتقييده بالازمنة السنة يدل على انه موضوع للقدر
 المشترك لثلاثة اقسام القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل فيهما
 قوله بحقوقه نعره فان ياتيهم دليل على ان ليس الاستقبال قوله
 اخبار الافعال اي تعديم كل خبر لكل فعل بناء على ان الجمع المضاف
 والعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد نفيه رد على من
 ذهب الى ان اخباره اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديدها
 على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديمه خبر مادام على اسمه
 قوله انها ما تعدل للمضاف او فاكيه للمضاف اليه لكن جعله تأكيد
 للمضاف اولى لانه الشائع وعدم اعتداد قول من قال انه لا يجوز
 تقديمه خبر مادام لكونه مخالفاً للخص والقياس والاجماع على ما في
 شرح التسهيل قوله اذ ليس فيها اي في تقديمه الاخبار والثاني
 باعتبار المضاف اليه قوله فيهما عامله فعل احتراز عما اذا كان العامل
 حرفاً نحو ما زيد فله وان زيد اذ فانه لا يجوز تضعيف العامل و
 فيه اشارة الى ان المقصود بهما جوار تقديهما على الاسماء من حيث
 انه معمولات لا فعول ليرجع الى احوال الاعدال فان السلام في مبتدأ
 الافعال وسابق من قوله وامر كمر خبر المبتدأ من حيث انه خبر
 لاسم ولذا اعلل فيما سبق بانه في الحقيقة خبر لمبتدأ ولا يذكر على
 ما ذهبهم قوله ان يقيد والتقييد انه بان يكون الاطلاق قربة التجريد
 عما سواه او باشته وان عدم المانع معتبر في حمله كل شئ في قوله
 ما يقتضي تقديمه على اي علم الاسماء اما عليه فقط سواء كان

موجه للتوسط ككون الاسم محصورا عليه تحوّل من قائمه الازيد و
 كونه ضميرا متعلقا نحو كذا زيد اي مشبها بك ازل لم يكن موحدا له
 كاستعماله الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هذا ابوها او
 الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا
 بان يكون الخبر متعلقا بمعنى الاستفهام او الشرط كما في مثال الشرح
 وكونه متعلقا بالتفويض الخبر على ما كان لا ينافي كونه متعلقا بالتفويض
 بل يعم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان
 وله ان ينظر الى الاسم ولما كان قوله ما لم تعرض يقتضي نفقدهما
 عليهما غرض في التقدير على الاسماء والافعال معا تعرض لما له شارة
 الى دخوله فيه قوله تعرض روي عن ذي النون رفع الالتباس وقلب
 المعنى يقتضي اعراض عن الاسم واعراض زيد الاقائما فان كونه
 الخبر محصورا عليه يقتضي تاحيره واما ما اجاز الزجاج في قوله
 نعر فما زال التناكب دونهم ان يقولون تلك اسما ودونهم خبر او
 عكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجه التركيب قوله
وح يجوز ان يكون فهو وجوب التقدير على الاسماء كلها داخله
 في قوله ويجوز تقدير اخبارها على اسماها واما ارادة انفي الضرورة
 عن جانب الوجود فلا يحتملها عبارة المتن لان الاله كان اما عبارة
 عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف
 للحكم والحكم المصريح في المتن لا يجاب فلا يمكن حمله على سلب
 ضرورته قوله اي الافعال لساقصة لان الكلام في احوالها وفيه اشارة
 الى رد ما في من قال ان المحصور راجع الى الاخبار متبناه للسياق

* * * * *
 * ان ما يدعى حكم الاخبار ولغواه قسم يجوز وقسم لا يجوز لان
 * ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال
 * او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقدير وهو وصفة
 * للاخبار بالذات والمافعال بواسطة ومن البين ان تقسيم الشئ
 * باعتبار حال نفسه او احدى من تقسيمه باعتبار حال منعلقه ومستطاع
 * ما في سخافته قوله قد يسم احبارها عليها اشارتنا في كتاب الضمير
 * الى ان ضمير يجوز راجع الى التقدير المذكور سابقا لا الى القسم
 * فاللام محذوف كغير الضمير ليعود الى القسم والعد محذوف اي قسم
 * يجوز فيه تدبير اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى
 * اعتبار حذف المعطوف من الضمير المستكن وجعل الجواز الذي
 * هو في التقدير هو في القسم يجوز او الى الاستحسان كى ذلك تعجل
 * قال وهو من كان الخراج اي في الترتيب الذي ذكره المص والعاية
 * واحة في المغيا بقرينة المقام قوله لكونها افعالا وحواز قد يسم معمول
 * الفعل عليه بخلاف الحرف قوله وحواز لم يمد اللام اشارة الى
 * ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لانبات انه لا مانع من
 * حاسب العلم والجزء الثاني لانبات انه لا مانع من جانب المرفوع
 * فمن قال انه سهر من طغيان العلم واصواب وحواز تعد بمالمصوب
 * على الاعدل فقد سهى قوله اي هذا القسم فسر مرجع الضمير مع
 * انه لا يحتمل غيره بل اشارة الى ان القسم المالك كونه عبارة عن الافعال
 * دون الاخبار لانه محكوم عليه به اوله كلمة ما وهي افعال والمقول
 * بانه على حزب اى احاد ما اراد ما تكلف لا يدعوا اليه داع

ولا جل هذا التنبيه فسر القصير في قوله وهو ليس ولم يتسوه في
 قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان
 الى راح فهو جواز ان يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار
 قال ما اوله ما لم يقل ما في اوله ما اشارة الى ان ما صارت كجزئه
 حتى لا يجوز الفصل بينهما فلما مراد منه الافعال الخمسة المذكورة
 سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل ما دخله ما مل ما كان
 وما صار وان اشترك معها في حكم عدم الجواز لان خلاف
 ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز
 تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيها واقتضائه للصدارة
 بقي ان المرء لم يذ كر حكم الافعال الناقصة اذا دخلها لم ولما ولن و
 ان لا بها شريطة للافعال التامة في جواز تقديم المفعول عليها
 عند دخول البلغة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام
 في الاحوال المختصة بالناقصة فتدبر فانه ما تحير فيه الساطرون
 قوله فلا متناع اه اي الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما يغير معنى الجملة
 حقة التصديرا لانه بقي على اصله في ما وان ولم يبق في لم ولن
 ولا يجوز تقديم ما في خبرها عليها سواء كان من الافعال الناقصة
 او غيرها اما لن فلكونها نقيضة حرف التي يتخطاها العامل واما
 لم فلا متزاجها بالفعل يتغير معناه الى ما هي حتى صارت كجزئه
 واما لا فلكثرتها في الكلام حتى يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت
 بلا مال واريد ان لا يخرج قوله على نفس المصدر فكيف يتقدم على
 ما يعلل به امتناع تقديمه قوله ويخالف هذا الحكم اذ قد راع الفعل

العامل مع الواو إشارة الى ان المحذوف جملة مستأنفة وليس
 محالاً لعدم صحته لفظاً ومعنى لان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه
 وبخلاف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان
 والاضمار قبل الذكر حائر في الفاعل على ما نقرر في بحث التنازع
 فيستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحاً كما هو المتبادر
 فمن قوله خلافاً لابن كيسان وتقدم الفعل لمجرد بيان الناصب
 المنوي الذي لا يجوز اظهاره ولكون المفعول المطلق المستعمل
 باللام كالبديل منه كما صرح به في الرضي وجعل عليه من المواضع التي
 يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياً ما وقيل انه على صيغة
 المجهول تحريزاً عن لزوم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
 وهو وهم لان خلافاً ان كان مصدر المبني للفاعل لا يصح بحونه
 متفعلاً مطلقاً للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدر
 المبني للمفعول لم يستغل منه كون المخذلفاً هراً من جانبه لا من
 جانب المجهول بل عكسه لان ابن كيسان يحتمل ان يكون مفعولاً لضمير
 فيكون فاعليته حقيقة قوله ثابتاً لابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور
 متعلقاً بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لازماً كان
 المحذوف او جائزاً فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى
 ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة
 واللام ينصب بل هو كالقائم مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر
 وقال الشر الرضي ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو عجلاله
 وحمداله خبر مبتدأ محذوف اي هذا القول له والجملة مستأنفة

ومذكره الشر اظهر افعلا والمعنى قال لابن كيسان الخلاص
 في الاعمال الاربعة مختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون
 تقديم معمول ما في حيز ما مطلقا لعدم قولهم يتقد بر ما على ما
 في شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فاندفع ما قيل الخلاف لا يخصه
 بل الكوفيون ايضوا خالفوا في ذلك ما عدوا الفراء قوله كما يقتضيه
 باب المفاعلة من كون احد الجانبيين فاعلا صريحا والاخر مفعولا
 صريحا قوله لتقد مهم متعلق بقوله لا من جانب الجمهور قوله
 فكان لا مخالفة منهم فلا يتحقق التخالف المقتضي للمشاركة في
 اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث قوله
 فلا يلزم نقل يم ما في حيز النفي بحسب النفي وان كان لازما من
 حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر
 نسبة الفعل اذ لا الى الجملة لم اعتبر نفي النفي كان النفي الذي هو
 منطوق ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقدير وان اعتبر نسبة النفي
 الى الفعل والاثم اعتبر بعد صيرورته مثبتة نسبة الى الجملة لم يكن
 الجملة معمول النفي فيجوز التقدير والظاهر هو الثاني لان صيرورته
 نافضة انما هو بعد دخول النفي الا ان الجمهور لو المرامي في
 التقدير انما هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم قوله فان الافتعال
 كما في قول الشاعر * جاء امر الاله فاختلف الدس * مداع الى ضلال
 وما د قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانه لمشاركة امرين في اصل
 الفعل من احد الجانبيين صريحا ومن الاخر ضمنا قوله وسيبويه
 في شرح التسهيل لم يصح سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي

ثم ثلث قوله على انه يجوز في الرضي وهو الصحيح لا ثبت مثل قوله نعر
 اليوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم ياتيهم معمول لمصروفا واذا
 تقدم معمول عامل جائز تقدم العامل ايجه لان تقدم معمول
 فرع تقدم العامل واجوب بان معمول قد يقع حيث لا يقع العامل
 فهو ما زيد افا ضرب وبان نصب يوم بفعل مقدراي يعرفون يوم
 كونه مبتدأ مبني لاصافته الى الجملة وبان الطرف قد يتوسع
 فيه قوله على انه فعل اصله ليس بكسر الهمزة فيخفف كما يقر في علم
 علم وليس مضموم الماء اذ لم يخرج من معتل العين الى الماء ولا
 مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن ولم يقلب الياء ليدل على عدم
 تصريه ومما زنته لا خونه والدليل على كونه فعلا لحوق التاء
 الثانية الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه
 حرف كما يدل على عدم التصرف وقيل اصله لا ايس بمعنى لا موحود
 صنف واستعمل استعمال لا التبرية قوله وبهذا اندفع ما قيل
 انه حاصله العرق بين الاختلاف والتخلاف فان الاول للمشاركة
 في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من المجانين معا
 الثاني يقتضي وقوع الفعل من احد المجانين صريحا قال افعال
 المعاربة قبل هي افعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما
 خصت باحكام افرادها بالذكور لا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من
 الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد في الاخرى وعندى
 انها ليست نافذة لان المقص نسبة الحدث اعني القرب الذي
 هو من لول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل

عن الخبر لابد من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج
 قارب زيد الخروج او قرب من الخروج ومعنى كاد قرب ومجي
 طفق اخذ ومجرد علم التمام والمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة والا
 لكان جميع الافعال النسبية بل المتعلقة ناقصة نعم لها اتصال
 وشبه باله قصة ولد اقال في اللها ب ويتصل بالافعال الناقصة
 افعال المقاربة قوله اي فعل فسر ما با. فقولنا قالوا انه لابد من تقديم
 امر مشترك في التعريفات المشتبهة على كلمة اولي فهم منه انها
 للتوسيع لا للاختصاص فالمراد بالمراد ما هو مبتدأ محذوف اعني هو
 الراجع الى الفعل المفهوم في ضمن الجمع او اضافة الافعال
 للجمع فيبطل الجمعية فيكون خبرها واحتيا رصفة الجمع
 للاشارة الى تعددها كما نقرر في الاصول قوله اي للدلالة
 لما لم يكن ان بوالمدكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول
 السمة والراء في مدلولها ايضاً والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع
 له لم يجعل اللام صلة للموضع وجعله للغرض وقد رالدلالة
 والظن ان المراد بيان المعنى المشترك بينهما الذي به تستأز
 من باقي الافعال كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة
 الى تقديم الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل
 ان افعال المقاربة منها للشروع نحو طفق وجعل واخذ وخلق
 وانشأ وهب وقام ولما قربته هاهل وكاد وحرب واوشك والى
 ولرجائه عسى وحوى واخولق وقال شارحه سميت افعال
 المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض

من أذه لان بعضها للشروع وبعضها للترجي واختاره المرضي
 على هذا قال بعض الناطرين ان الشرع قد راد الدلالة وجعل
 نقل الغرض اشارة الى ان المقصر من اكل الدلالة على الدنو
 سواء كان موضوعه اولا ولازمه فان الشروع والرجاء يستلزمان
 كما لو روي فيه ان يكون الشيء لازما للشيء لا يستلزم كونه
 مقصدا منه والمقصود اختيارا في اكل معنى الدنو ما في كاد فطر
 وما في عسى فلما في المفعل ان عسى المقاربة امر على سبيل الرجاء
 وفي شرح التسهيل انها لا اعلام المقاربة على سبيل الرجاء وفي مغني
 البليغ ان عسى بمنزلة قارب معنى وعلا عند ميبويه والمبرد
 وبمنزلة قرب عند الكوفيين وما في طفق فلانه وان استعمل بمعنى
 الاخذ في شيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القاموس طفق يفعل
 كذا كفرح وضرب طفقا وطفوقا اذا وصل الفعل والاتصال بالفعل
 بان يتلبس بحزم من احبائه او بما يعضي اليه من دونه حصوله
 فوله على قرب حصوله للفاعل اي في اعتقاد المتكلم اذا حدث
 الموضوعات لا اعلام ما في الاذهان قوله مصوب على المصدرية
 حاصل كلامه ان الدنو الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه
 ومنشأه رجاء المتكلم وطعمه حصول الخير للفاعل وقد يكون
 جزمه باشراف الخير على الحصول من غير ان يشرع فيه
 وقد يكون حزمه بشروع الفاعل في الخير فالدنو يتنوع انواعا
 ثلثة باعتبار منشاءه وسبب حصوله في ذهن المتكلم والاول مدلول
 عسى والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق فوله رجاء

وحصولا واخذ فيه منصوبات على المصدرية بحذف المنهولين
 للنوع ويجوز ان تكون احوال الان الدنو بسبب الرجاء يستلزم
 كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كون
 الدنو حاصل في نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون
 الدنو مشروعا في متعلقه واليه اشار المصنف في امالي الكافية حديثا
 قال يريد بقوله رجاء او حصولا واخذ فيه ان القرب مرجوا
 حاصل او مشروع في متعلقه فاذا قلت عسى ان يشفي مريض فقرب
 الشفاء مرجوا فاذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيوبة حاصل
 واذا قلت طفق زيد بخصف وجعل يقول انه اخذ في الخصف والقول
 انتهى ويجوز ان يكون تمييزا عن الدنو لكونها انواعا له واليه يشير عبارة
 الفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكذا للمقاربة
 على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضي ان قوله رجاء او حصولا
 واخذ فيه خبط لان الظان نصب هذه المصادر على التمييز من نسبة
 الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر اولدنو حصوله اولدنو الاخذ
 فيه وليس عسى لدنو رجاء الخبر بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب
 اليه المصريح وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في الخبر بل للاخذ
 فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اي لدنو الخبر مرجوا او حاصل او
 ما خوذ على تكلف اذ الحد لا يستعمل فيه هذه الاحتمالات لا يصح قوله
 حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول لان ما
 قاله انما يرد لوجعل تمييزا عن النسبة او حالا عن الخبر والشروح
 اختار جعله مصدرا للعلم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي

الالهام في اصل الوضع وهذا الالهام بعرض التنويع بالاسباب بقي ان
 ما في الالهام يقتضي ان يكون في معنى عسى وجاء دنوا الخبر وما
 ذكره التريدي على ان معناه القرب الذي سببه رجاء حصول
 الخبر والامر في ذلك حين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت
 قوله بان يكون ذلك الدنواي دنو حصول الخبر للفاعل في ذمه
 المتكلم قوله بحسب أي بقدره ووفقه لكونه سببا له فوله لا يجوز
 به عطف على قوله بحسب رجاءه والخبر المجرور للدنو لا
 للحصول اذ ليس العزم بحصول الخبر في كاد ووفقا وما لهما انما
 المحزوم فيما الدنو قوله على قرب حصول الخروج لر يد بسبب
 اذ كاه فالجاء ومتعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة
 لا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بدلالته على
 القرب دلالة على اخبار المتكلم بالقرب لسبب رجائه ولا يخفى
 فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى زيد ان
 يخرج قوله تخرج ذلك أي الحصول قوله لا انك جازم به أي بالقرب
 حكما في كاد ووفق قوله بان يكون اخبار المتكلم له لما كان معنى
 دنو حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب
 الحصول وليس كذلك اذ لا حصول ولا العزم به فضلا عن سببه
 له ولو اراد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشيء
 لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد الدنو في اعتقاد
 المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وهكذا العكس لعدم وجود
 مطابقة الاعتقاد للمواقع بين السببية بقوله بان يكون له يعني

ان المراد بالحصول اشراف السبب على الحصول ومعنى كون الـ
 بسببه ان الاخبار به بسبب علم المنكظم باشراف السبب على الحصول
 فهو باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار الجزم سبب لقوله لاشراف
 على حذف المضاف على ما سيصرح به في تفسير معنى كتاب قوله
 لجزمك متعلق بقرب اي يدل على القرب في اعتقادك المسند
 من حيث الاخبار بجزمك به اي يدل على القرب المجزوم بحصوله
 في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى
 المقول ففيه معنى القول والظرف بكيفية رابعة الفعل اي قولك
 واخبارك لجزمك بالقرب قوله بالتصدي اهـ هذا اذا لم يكن
 الخبر ذا اجزاء والاتلبس جزء منه قال عسي وقد يكسر سينه
 اذا اتصل به الضمير البارز قوله قال سيبويه المقصر من هذا
 الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسي وليس عسي
 مختصا به فانه يجمع للاشتقاق ايضرح لا يرد ما قيل انه يجب ان
 يقول المصريح رجاء واشتقاقا اذ ليس المقصر ضبط المعاني بل
 ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلاثة وان كان لما وضع
 للقسم الاول معنى اخر قوله حيث علم يجمع اهـ لانه غير متصرف في
 نفسه فانه يجمع منه صيغ لماضي كلها قوله والانشاءات اي المعاني
 الانشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء والتضيض
 والطلب من معاني الحروف انما قال في الاغلب لان طالب الفعل
 ملول الامر عند البصر يمين وهو مع كونه في نفسه مغلوبا للحروف
 الانشائية قوله والحروف لا يتصرف فيها كل اما يتضمن معانيها ما

أمي المخاطب فموضوع لطاب الفعل ابتداءً أعند البصريين لا أنه
 متضمن معنى لام اللام قوله بأن الاستقبالية وقد يقام السمين
 مقام أن قوله في محل نصب للمثل الساثر عسى الغوير أبو صا
 رة قول الشاعر * لا تلحنني أبي عسيت صائماً * قوله بتقدير مضاف رقيق
 أنه من قبيل رجل عدل وفيل إن زائدة قوله لوجوبه متعلق بتقدير
 مضاف أي مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونها في الأصل
 مبتدأ أو خبر أو الحدث لا يصلح على النجدة قوله ناقصة
 بمعنى أنها لا تتم بالرفع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة
 كما عرفت قوله وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث
 خبراً عن النجدة قوله وتقدير المضاف تكلف إذ لم يظهر هذا
 المضاف في اللفظ أصلاً في الاسم ولا في الخبر قوله لأن المعنى
 الأصلي أي الرفع في المعنى أنها فعل متعل بجزلة قارب مضافاً
 ومعنى اذ صرح بجزلة قرب من أن يفعل حذف الجار توسعاً وهذا
 من باب ميبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظراً إذ لم ينبت في عسى
 معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً قوله ثم نقل إلى إنشاء الطمع
 أي جامع حصول معنى الفعل لرفعها فلم يبق معنى الفعل المتعدي
 وهو متعلق بالحدث القائم بالفاعل والمفعول فهو في الاستعمال
 الأول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللزام قوله بدلاً
 مما قبله والفعل قاصر بجزلة قرب كذا في المعنى وما عسيت
 صائماً عسى الغوير أبو صفاً أن على تضمينها معنى كان أو على
 نقل عسى الغوير أن يكون أبو صفاً حذف الفعل مع أن الكثرة وقوعه

بعد عسى قوله لان فيه يا ان لوجه اختيار البدل قوله والذي
 ارى اه فيه انه لا يسلم وجود معنى المقارنة في عسى فكيف يظن
 قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف لا يتم بالمرفوع
 قوله في قيم مقامهما مختلف اي استغنى عن الخبر قوله فهو اي عسى
 فصفة الا انه سلت الجملة مسددا للاسم والخبر قوله وان اقتصر
 عطف على اقيم قوله وفي يخرج اه وح يكون بعينه الاستعمال الاول
 معى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لا تحاد المعنى بل
 هو تعدد وجه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام بقوت
 التقوي ففيه التباس قوله واخر اي ههنا احتمال اخر نحوي يكون
 عسى فيه مستعلنا لاستعمال الاول متعل ا معه في معنى لا يوقف
 ثبوته على ثبوت استعمال سمي ان يخرج الزيد ان عسى ان يخرج
 الزيد ان قوله وان اصل الثاني اه فتقول في اختيار البصريين
سمي ان يخرج الزيد ان وعلى اختيار الكوفيين سمي ان يخرج
 الزيد ان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث قوله في الاستعمال
 الاول وهو نقل الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة
 قوله تشبيهها بالاكاد لا اشتراكها في كونها فعلين للمقارنة لا على
 وجه الشروع وفي كون ما بعدهما اسما ثم مضارع لا بلعل لقللة المشابهة
 بها قوله عسى الهم اه البيت لهدنة ابن الحشوم كان قد هرب
 عن قومه لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد
 فرج بالحكيم وقوله يكون خبر عسى اي عسى الخزن الذي اسميت فيه
 اي صرت واقعا فيه فيكون وراه اي قد امد انقراج قريب الالتقاء في

امسيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير المخاطب
 بالتذكير والتانيث يخاطب نفسه تسليفا لها قوله ون الاستعمال
 الثاني حذف ان في قوله وقد يحذف اء اي يحذف ان عن الفعل
 المضارع في الاستعمال الاول حال كونه منجازا عن الحذف في
 الاستعمال الثاني وهو نقد يم المضارع على الاسم فانه لم يجمع
 حذف ان فيه سواء كان ناقصة او تامة لعدم المشاهدة الموجهة
 للتوسع فهد نكتة لعدم المجيء فلا يراد ان انتفاء مله معينة
 لحذف ان لا يوجب انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلة
 شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال
 الاول الا انه احره ليكون قريبا بحكم ذكر ان في خبر كاد ثم
 حذف ان في الاستعمال واقع سواء قد ران محما هو مذهب
 الكوفيين لا متناع ابد ال الجملة عن المفرد اولم بقدر لجواز
 وقوع الجملة خبرا ومفعولا به قال كاد وهو فعل ناقص التصرف
 من حذف سمع لم يأت منه الا الماضي والمضارع ومعناه قارب كذا
 في الاتقان ياتي في الاشهر ورواوي عند الاصمعي قوله فتخبر عن دنو
 الخبر في القاموس اشرف المريض على الموت اشفي عليه في القاموس
 الاشياء بركنارة جبري رسيدي وقوله في التحال متعلق
 بالحصول فمدلول كاد اسراف البحر على الحصول في زمان
 الحال وشدة قربه منه الا انه لم يشرح فيه على ما في الرضي فاذا
 كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في اللفظ يدل
 على شدة نفي القرب لا على نفي شدته كما ان الجملة الاسمية

المسقية يدل على دوام النفي لا على نفي دوامه فاندفع بما قيل
 انه لا يظهر الاشراف في قوله تم وما كادوا يفعلون وفي قوله * لم
 يكدر سيس الهوى قوله فقام له اسم محض لا ياول كما في الاستعمال
 الثاني بعسى قوله ليدل على قرب الحصول * فانه لو كان
 'سما لا يدل على الحصول والحدوث بل على البوت مطلقا
 ولو كان ماضيا بعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في
 الزمان الماضي بخلاف ما اذا كان مضارعا فانه وان كان مشتركا
 بينه ظ في الحال على ما نص في الرضي والظاهر في احد المعنيين
 بحسب عارض الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الرفع فبحسب
 ظهور دلالة عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول
 كاد كان الظاهر ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم
 ان العرب لا يجامع الحصول فيكون المراد فربه من الحال قوله
 من غير ان متعلق بقوله فعل اي فعل مضارع بلا ان قوله تدل لانه
 على الاستقبال اي لا لانه ان على زمان الاستقبال المما في الحال
 فلا يماسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الاشراف على الحصول
 وقرينة منه عاينه القرب قوله تشبيها له عند من قال هو خير واما
 عمل الكوفيين فيقتل يران بدل من الفاعل قوله فدكاد من طال
 البلى ان يحصا * اوله * رسم عفا من بعد ما قد انجى * في لصراح
 رسم نشان سراي يازمين هموار شد * عفاي در من الدروس
 كهنه شدن الانحاء * سود * شدن البلى ناكسر كهني المصوح
 رفتن والمعنى هذا رسم دار والبست خبر ومعدله * سر * بلى فراق

العجيبة وذو عابا ثار الربيع الذي اقام فيها قوله اي كسا ثرا لا فعال
 في الكلام على حذف المضاف بقريظة المقام قوله في اعادة ادوات النفي
 في مضمونها اي كما ان سائر الافعال اذا دخل عليه نفي افادت
 نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله ككاد لنفي قرب حصول
 الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله
 فما سيأتي ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
 وانتفاء القرب منه لا ترى ان قوله اقربت ضرب زيد ابلغ في نفي
 الضرب مما ضربت زيد انكاد اذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة
 ونفي الفعل معا وانها تغيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول
 وعد منه بل كل منهما موكول الى القريظة لاستعماله فيهما نحو
 ولدت مد ولم تكن تلد وقوله تعلم يكل يربها ونحو مات زيد
 وما كاد يسافر قوله ماضيا او مستقبلا اي كان على هيئة او مغير الى
 هيئة المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاده مستقبلا والتعميم المدكور
 غير صحيح واختار مستقبلا على مضاربه لرعايته المطابقة قوله يكون
 للاثبات اي لفظ كاد اذا دخل عليه النفي يفيد نبوت الخبر لفاعله
 فاقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الجرئي لا ينبت الكمية
 ونسب ذلك ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل لم يكل زيد
 بفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر
 الذي وضع اللفظ له ولا ولا مكان هذا رجع ذ الزمة قوله بدليل
 قد يحوما فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله نعر
 وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح

على وجه ابلع لزم التناقض قوله لتسليمه اه عطف على لتخطية
الشعراء اه' اللام اما لكون كل واحد وليلا مستعلا' ولبعد المعطوف
عليه قوله ان قوله اي بان وحذف حرف الجر من ان قياسي قوله وقوله
فلنبحوما قرينة اه' ثبات الفعل مفهوم من القرينة لان كاد قوله
وعن الثاني فلتخطية اه' الظم بتخطية لانه عطف على قوله من الاول
وقاية التو - ه انه بتقدير اما اي اما الجواب عن الثاني فظ
لتخطية قوله من م ذو الرمة الكوفة فوقف بالكتابة اسم موضع
بالكوفة فانشأ للناس قصيدته الحائية فلما دأب هذا البيت ناداد
ابن شبرمة يا غملان اراه قد برح قوله كقوله تعر لم يكذب يريها
في قوله تعر ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يدك لم يكذب يريها
ولا يصح ان يحمل في هذه الآية على الانبات لان المعنى بيان
شدة الظلمة وهو بانتفاء الروية والغروب لا با باناتها قوله وما يستحق
منه زاد ههنا لانه يصح الحكم على النبي الداخل على كاد انه
في الماضي للانبات وفي المستقبل كالافعال وان التفصيل لا بد له
من اجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة اه' ولا يصح ههنا
واختار ما يشتق منه علي قوله ومستقبل اشارة الي تقدم المرجع
من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة
على تعين المشتق وهي ههنا قوله وفي المستقبل واما كون الماضي
مشتقا منه للمستقبل باعتبار كونه ما خوذ اسنه وان كان الاصل
للكل المصدر قال بقول ذي الرمة اه' في القاموس الرمة بالضم قطعة
من جبل وقيل تكسر وبه سمي ذو الرمة في الصحاح رس الحمى ورسيسها

اول مساهماتية اسم جيبية ذي الرمة يبرح يزول لم يكذب يبرح
 ابلغ من قوله لا يبرح لان ذلك انفي لمغاربة الحب البراح يصف
 تـكـن الهوى في ذنبه فيقول اذ اغتير الهجر المحبين اهل المحبة
 من المودة لم يكدر سمس الهوى من حب هذه الجيبية قريب الزوال
 عن قلبي فكيف الزوال قوله انتفاء قرب رسيس الهوى المستلزم
 لان فاع الزوال بوجه ابلغ كما في قوله تعلم يكذب به قوله وهذا
 مسلم لما كان موافقة الدوى الثانية لقول ذي الرمة موصمة
 لحقيتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اي كون لم يكذب في البيت كما
 اثر الافعال اكن لا يثبت دعواه الثانية به وهي ان 'لنفي' الداخل على
 المضارع بخصومه يكون لنفي اقرب ما لم يثبت ان النفي الداخل
 على الماضي يكون للاثبات فان خصوصية كونه للنفي في المستقبل
 موقوف على عدم كونه في الماضي كـكـ فاذا لم يثبت تلك يثبت
 هذه ايضاً فيكون كـتـادعويه باطلتين وحاصله ان كـتـا الدعويين
 متلازمان فساد احدهما فساد الاخرى وقد عرفت فساد الاول
 ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها لموافقة البيت لها ومن لم يتدبر فسر
 قوله مدعا به بجموع الامرين ثم قال لا فائدة في هذا الكلام الا لاطالة
 قوله وجه القدر فيه اي في ثبوت الدعوى بانها لم يثبت بالتمسك
 المذكور وفيه شبهة عليها بانها مبنية بقوله بمعنى اخذ اشار بتفسيره
 باخذ الى ان الدنوا الذي بسبب الاخذ وان كان مغايراً له بحسب
 المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود قلل تفسيره به قوله في كون خبرها
 وهي بذلك الى من كاد لان اخبارها حاصلة المضمون بخلاف خبر

كذا قوله بمعنى اسرع اي في اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب
 قوله عطف على طفق اشار الى رد ما في بعض الشروح من ان
 او شك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها
 مع ان وانما ذكر ما بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين مفارقة
 الخبر رجاء او حصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى
 ووجه الرد انه لم يستعمل او شك بمعنى الرجاء قوله مثل عسى
 وكذا في الاستعمال لافي المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين
 شاذان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان الشائع فيه التجريد
 وان جاء مع ان على قلة قوله فتارة تستعمل اء واذا كان خبر ما
 المضارع مع ان فهو يتقد برحرف الجراي او شك زيد في ان يخرج
 ثم حذف وجوب الكثرة الاستعمال قال لما وضع لانشاء التعجب
 من اوضع طار على اصل الوضع فانه في الاصل للاخبارا وطلب
 الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بما هو يخفى
 سببه وان لك قيل اذ اظهر السبب بطل التعجب قوله وجمعه
 بالنظر الى كثرة افراد اء اي جمع للدلالة على ان هذا الجنس
 كثير الافراد المعروف بالجنس والجمعية للدلالة على كثرة
 الافراد اذ كانت الاضافة للجنس واذا كانت للاستخراق افاد مع
 ذلك شمول التعريف بجميع افراد المعروف قوله وعلى كل تقدير
 من التثنية والجمع قوله فالتعريف للجنس لا للافراد والنوعين
 قوله ايض متعلق بقوله للجنس اي كما كان في تقدير الافراد
 قوله فهو ما وضع اي اذ كان التعريف للجنس على اي تقدير فهو

أي الجسم ما وضعه قوله بمنزلة وهو ما كان يستعمل لانشاء
 التعجب وليس بفعل واذا تعجبت من خبر شخص فقلت له دره
 أي خبره قوله واها له اذا تعجبت من طيب شمع قلت واها له
 قوله نعم قاله الله من شاء واذا تعجب من شعر شخص فقلت ذلك
 قوله ولا شل عشرة بيق لمن احاد الرمي والطعن لادم عشرة اي
 اها بعه قوله من الرفع فان الشروع اذا بلغ غاية يد من علمه صدقا
 له من الكمال وكذا الاذل عشرة دماء له بدل من النسل قوله
 والمراد به ان يكون الاطلاق قرينة لتعريف من الغر وقوله اي افعل
 التعجب ان يكون المقص من التعريف ابراء الاحكام بريح الاول و
 قرب المجمع مع اتحاد المعرف وهو المعروف بريح الثاني فلذا سوى بينهما
 قوله احد بهما ان بيان لحاصل المعنى لانعين نقدر حذف المبتدأ
 اذ يجوز ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان وقد لا ثم لما كان
 ما افعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشارة الى ان العمل
 منزه على التعوز والمراد به غتا الفعل المتين يتضمنه التركيبان
 المذكوران كمن لا مطاذا اذا س انعل وافعل مطلقا للتعجب بل
 من حيث انها في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى
 ان كل ما يواز بهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين قوله
 غير متصرفين لما عرفت من مشا بهما الحروف بسبب تضمنهما
 معنى الاشياء قوله فلا يتعين ان ولد اصح العين في ما اقوله و
 ما اتبعه ولا يجوز الادغام في اشد منه قوله اي فعلا للتعجب اشارة
 الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبني على تا ويلهما

بالفعلين ولعدم الاحتماح الى السواويل فسر الضمير المجرور
 في قوله فيهما بصيغتي التعجب قال الامام يبنى منه افعال التفضيل
 وينزل عليه فعل التعجب بشرط انه لا يبنى الاما وقع واستمر بخلاف
 افعال التفضيل ذلك بقول انا اضرب ملك غدا فان الحال الذي
 لم يسكامل بعدد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي
 الذي لا يستمر لا يستحق ان يتعجب منها قوله المبالغة والتأكيد
 فن المقص من انشاء التعجب في دولنا ما احسن زيد انباءات
 الحسن نه على وجه الكمال والتبريد وكذا ما قص من زيد افضل القوم
 كماله في العمل ونحقيقه وانما دلل اي شأنتهما الافعال التفضيل
 قوله ما اشهى الطعام في الهامه سر شهيده كرضيه اوجه ورغب فيه
 ومقتضى بغضه وما اروع ما هرب راء الباطمي فيجمع منه نحو
 ما اجهل زيد بقوله بيا انهما ايه بيان لمعنى المثل يعني اذا زيد بناء
 صيغتي التعجب مما يصنع باثما منه يتوصل بها ثما من فعل
 لا يصنع باثما منه مما يتعلق به وهذا المنكلم من حسن ارفع
 ارشدة او ضعف مثلا قوله وحل اه بصيغة المصدر عطف على
 نه ثما وانما جعل الممتنع مفعولا في الفعل التفضيل تمييز لان
 اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف
 فعل التعجب قال بنفديم وناحير ولا فصل خص هذه الوجوه
 بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان
 المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف التعجب منه نحو اسمع بهم
 واصر قوله واصا قيدا اه فيل الاطلاق حير من التعميد لانه

متكفلاً بمعرفة حال الصيغتين من ذي راحة الى ذكر كبر التقديرات
 المجازة في غيرهما والمتنوعة واما ما ذكره من الباحث فلا ينفع
 لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان
 معه ما منع اخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتأخير
 لعموم السلب لكن المكرة في سياق النفي انما يفيد العموم اذا
 انسحب حكم النفي عليه كما نص عليه في التلويح وهذا ليس
 كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيّد لا الى القيد فيكون
 المقاد انتفاء التصرف المقيّد بتقديم ما ولا شك انه ليس من
 خواص فعل التعجب قوله جرياً مجرى الامثال لمشابهة ما
 في خروج كل منهما عن موضعه الاصلي وتحقيق الغرابة فيهما قوله
 كما لا يغير الامثال في الكتاب المثل في الاصل بمعنى المنزل والظهير
 ثم قيل للقول الدائر المنزل مضربه بصورده ولم يضربوه مثلاً
 الاقولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوّل من التغير قوله
 اجيباه نقل عن الشرّح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون
 المراد نقل وجه على شيئين وتأخير بالنسبة الى شيئين انما هو للتأكيد
 كما في قوله تعالى لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستعجلون قوله بين
 العامل والمعمول بفروسة قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سماني
 انه اجاز الاكثرون الفصل بطله بان بين ما والفعل قوله بكلمة كان
 فقط وهي زائدة للذلة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي
 وانقطاعه في الحال كما بينه الشرّح قال وما ابتداء هذه
 التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كما يعلم لا نشاء

التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق كما تتردد مع ان
 المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلية قوله بمعنى شيخ
 وكان معنى ما حسن زيد اشيع من الاشياء لا اعرفه جعل زيد احسن
 ثم قاله الى انشاء التعجب وانحى عنه معنى البعل فجاز الاستعمال
 في شيخ يستعمل كونه جعل جاعل نحو ما اقد والله وما اعلمه
 قوله من ذاب شره رذ اذاب في كون كل منهما بمعنى كلام فيه النكرة
 فاعل فان معنى شيخ احسن زيد اما احسن زيد الا شيخ لا
 اعرفه كما ان معنى شره رذ اذاب ما امر ذ اذاب الا شره اعلم
 ان هذا سيمويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال نكرة غير
 موصوفة ناد ربحو وما هي على قول اولم يرد ومع ذلك مبتدأ
 واظهر من وجه وهو انه لا يقلير فيه ولم يقل من انشاء الى انشاء
 بتلاب مدح الا احسن فان فيه لوه حذف الخبر واعلاد مدح
 امره ان فيه المقل المذكور وهو يعيل وصحيل ان الاستعمال
 يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق التل في طريق المجاز
 قال موصوله عند الاحسن في المعنى حوز الاحسن ان تكون وصولة
 معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها
 قوله والخبر محذوف فيه بعد لا به حذف الخبر وجوبا مع عدم
 ناسل مسددة قوله من حيث المعنى وان كان ضعيف من حيث لزوم
 النقل المذكور قوله قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
 آمن من كل منهما الجمل قوله ما ادرك ما يوم الدين الاولي
 مبتدأ والجملة افعالية خبره وما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين

اونا العلى والجملة ساد مسد مفعولي ما ادر بك علق منها
 بالاستفهام قوله وما احسن ريد اى ما اصل احسن فمذ او لكون
 الـ منه بتا ويل باقر ولم يحتج الى ما قد قوله ومعناه انما ضي لان
 العجب لا يلون الا ما تحقق واستمر على ما هرفت وضعف قوله
 بان الاسر بمعنى الماصي لم يهد بل العكس وبان جميع البهـ
 للميزورة وريادة الباء في العاقل قليل قوله اى ضرورة وهذا
 السامع سابع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور قال
 عـ مـ
 في بيان مذهب سـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ
 لا من رائد قال معقول يؤيد جواز حذف كما جاء اسمع بهم
 وانصر قوله اى احسن است الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام ثا ويل
 الخطاب ولد لا يتصرف فيه بتا يجب لفعل وتسميته وحصه قوله
 ريد على تدل يركون اليه للسعيه اوزيد اعلى ان تكون زائدة
 والمعنى اجعله حسارا لجعل باعتبار القول قوله مر لى احد الخطاب
 لكل من يصاح ان يحاطب لا لخصوص من يلغى اليه الكلام قوله فكانه
 قيل انه لا نه اذا كان الخطاب ما وما معلوم عدم انه اق الكل
 على وضعه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف
 بالحسن باي جهة شئت ففي اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب
 لما وضع له الباب اعني المدح العام قوله يعنى الا فعل المشهورة
 عند النحاة لا حفاء ان قيل عند النحاة معترفى ما يسمه من الاعمال
 لان المقصر بيان المعاني اصطلاحية ومحط الـ تدة قيل الشهرة يعنى

الصراد من افعال المدح والذم فهذا المشهورة بهذا
 الاسم عند النحاة بناء على ما في لتسهيل وشرحه انه يلحق ساء
 بشئ وبها ونعم فعل موضوعا نحو حسن الخلق حاتم العلماء وقبح
 العمل عند المطلقين ومنه قوله تع كبرت كلمة تخرج من افواههم
 ومحرلا من فعل او فعل نعم قوله هم لقضوا الرجل فلان وعام
 الرجل زيد بمعنى نعم القاضي ونعم العالم ومعنى الحق هذا
 النوع بنعم وبشئ انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبشئ
 انتهى فهذا النوع من افعال المدح عند النحاة لا شترافه معها
 في الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف الامر لعدم كونه
 موضوعا لانشاء المدح والذم نعم يستعمل كذلك فلم يفيد للمحذو
 بالمشهورة لم يكن احد جامعاً فاحققناه فانه من المواهب قوله
 بهذا اللعب اي بهذا الاسم المشعرا بالمدح والذم بالوضع المنوي
 كما المنب وليس بلقب لعدم كونه علما قال ما وضع لانساء من ح
 وذلك اذ قلت نعم الرجل زيد فانما تشمي المدح وقيل انه بهذا
 للعض وليس المدح موحود اني الخارج في احد الازمنة مفعولا
 مطابقة وهذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصص من حه
 هي جودته الحاصلة خارجا فواء فام يكن مثل مدحتة اه لان
 القصد فيه الاعلام بمدح موحود في الزمان الماضي بقصص مطابقة
 هذا الكلام اياه وكان امثل ما احسن زيد اود لك لانها وان كانت
 يفيد انشاء المدح لكنها ليست موضوعة بل الانشاء التعجب
 وذلك يستلزم انشاء المدح والذم وكان امثل الامر من حه

وذهبست لانها لانشاء طلب المدح والذم لا لانشاءهما قوله
 ومما في الاصل نعلان دليل لحرق ثاء التانيث الساكنة والضام
 البارزة المتصلة في بعض اللغات وقيل في الاصل معطاف قد نه
 قوله على وزن فعل له يعني انها لم يبقا في الحال على وزن
 فعل لا قوله نعلان ليومهم انها لم يبقا فعلين قوله في فعل فعلا
 كان او اسما نحو رجل لعب قوله باسكان العين لنقل الكسرة
 على الحرف المحظي قوله مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليه
 ليدل على انه معصور العين قوله اتباعا للعين فانه يورث
 الخفة في الكلمة باعتبار ما نزل الحركتين وان كان الفتحة
 في نفسها اخف من الكسرة قال وشرطهما اشار الى ان ورود
 فاعلها نكرة نحو نعم رجل زيد او مضافا الى النكرة نحو نعم
 صاحب قوم لا سلاح لهم قاتيل ملحق بالقدم قوله للعهد الذي
 ابي قصص به الى معهود في الذم من حيث جنسه غير متعين
 في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعيين هنا
 بالمحصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشرح
 بقوله وهي او احد غير معين ابتداء هذا الذي اختار المصروح
 في الايضاح حيث قل وما طبع بعض النحويين من انه للجنس كماله
 فخطا معض لانك لا تفصل من قولك نعم الرجل زيد جميع الرجال
 لانه يثنى ويجمع وبطابق المحصوص زادة الجنس بكمالها سواء
 كان بمعنى كل فردا وجميع الافراد في ذلك وليطابق نعم رجلا
 زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسر ما بعد فيكون

جميع الباب على نسق واحد وللمحصل الابهام ثم السهم الذي
 يماثل وضع الباب اعني المدح والذم وما قيل انه يلزم خلوه
 الجملة عن عائد فقيهه انه يلزم في نعم وحلا زيد لعدم رجوع
 الضمير الى زيد فاما ان يقال ان اتحاد المفرد الغور المعين بالمبتدأ
 في الخارج كاف في الاربابا كما في ضمير الشان اويق ان
 الجملة بتقدير المفرد كما انه قيل زيد رجس جيد على ان الخلوانما
 يلزم على القول المرجوع هذا خلاصه ما ذكره المصنف في ايضاح
 الفصل مع زيادة فظهر ان ما شبه بعض النحويين من ان الكلام
 للجنس بكما له خطأ محض ومكدا حملا على الجنس من حيث
 هو قوله ان يكون اوقع اي انما ختمير التفصيل بعد الابهام ولم
 يفصل ابتداءه ليكون اوقع لنشويقي النفس الى معرفة ما بهم و
 لصيرور قد المذكور امرين رامة يقتضي الاوقعية لان المدح العام مما
 يستبعد وقوعه ومن هذا اظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعروف
 باللام قوله وهام جرائي قبل حرا قال او مضمرا الاظهر الاغلب
 انه لا يثنى ولا يجمع ولا يوثق ما بين المضميرين لعدم التصرف
 في هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكور اشدا بها ما من غيره
 لكن الحاق ثاء التانيث اهلون من غيره للحوة بعض الحروف
 ايضاح نحولات وثمة وربة ولعلة فلذلك اطردت نعمت المرأة
 لم يطردها رجا من وحوار جالا كما في الرضي قال منصوبة
 لامه ورة بالاضافة والامن ونوهم الاضافة بناء على اختصاص
 هذا الباب بنوعان لم توجد في غيره والموهبة ما اسمين عند الكوفيين

قوله مفردة في الرضي ذهب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد
 تمييز هذا الضمير والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقتها لما قصد
 عند اهل المصريين وقد صرح المصراوي بن مالك بمطابقتها لما قصد
 وهو الحق قوله نعم راجلا نشر على ترتيب اللغات متعلق
 بظواهر احد من الامثلة قال اوبه اما موصوفة بالجملة او المخصوص
 محذوف كما في نعماء يعظكم به او مدكر كما في نسما اشتروا
 به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة بكما في نعماء هي وقولهم
 زققتهم فنعما قوله بمعنى شيعة فالمراد بالكرة النكرة الصريحة
 كما هو المتبادر قوله اي نعم شيئا هي اي الصدقات اي ابدأها اورد
 عليه ابن مالك ان ما مساوية للمعصية في الابهام فلا يجوز
 لان التمييز لبيان الجنس واجب بمنع المساواة لان المراد بما
 شيعة عظيم كذا في التحفة وغيرها لكن اكتفاءهم في التفسير على
 مطلق الشيعي ياتى عنه والظاهر ان الضمير مبهم من حيث الوجود
 دل على وجوده المتميز قوله ويكون فيه اشارة الى تضعيفه
 لان حذف الصلة باجمعه قليل وكذا يضعفه قلة وقوع الذي
 مصرح به فاعلا لنعم وبئس قوله معرفته نامة يضعفه عدم مجيء
 نامة بمعنى الشيعي في غير هذا الموضع بل بمعنى شيعة نكرة اما
 موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم في نحو قوله نعماء يعظكم
 به حذف موصوف الجملة اي شيئا يعظكم به او القول بكون الجملة
 معترضة ابيان استحقاق الشيعي المالح قوله ويعليته اه ليحصل
 التعميم بعد الابهام قوله لقباه لام تعربا وبعاء وبعاء انه لا اتصال وا

التي معهود في الذهن كن كاسم الجنس الذي له شمول في الإحصى
 وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يفام الاسم
 باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لانه منذ رج تحت ما
 يقدر من احادة في المعنى كن افي الايضاح واورد عليه الرضى
 انه لو كان مقام الضمير لكان الضمير اذاعة مقامه راجعا الى المبتدأ
 غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكن افي نحو نعم رجلا
 زيد ايخر لان الضمير فيه اذن كما في قوله ابرهة ثم زيد وفيه
 نظرا لان انسلم اللازمة المذكورة فانه اذاعة الضمير مقامه كان راجعا
 الى مبهم مفسر بما بعده فلا بد له من التمييز ثم بعد التمييز
 يصير كاسم الجنس المعروف بلام العهد الذهني في الالة على فرد
 مبهم في الخارج فالرباط في نعم رجلا زيد كالرباط في نعم الرجل زيد
 والاطهر ما ذكره سابقا من ان الرباط لاتحاد قبل انه اذن زيد مبتدأ
 يبعد ان يجعل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكاكون
 الضمير في نعم رجلا مبهما لتقدم المرحع وتقدم الجواب ان لروم
 قاضيه المبتدأ غالبا دل على انه ليس عبارة عنه ولا مرعاه لان
 خلاف الاصل لا يكون مطردا وحذير ا قوله جملتان والانية
 مستأنفة محل وف المبتدأ حل فالالزام للندة اتصال المخصوص
 بالفاعل قوله اي مطابقته اه يعني يجوز ان يكون من اضافة المصدر
 الى المفعول او من اضافته الى الفاعل وليس هذا من باب التباس
 بل من باب تعدد طرق افادة المعنى والمراد بصفة الفاعل
 مطابقتها فقط فيخرج اذا كان فاعله ضمير اذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل

بدون مطابقة الفعل إما مطابقة التمييز للمخصوص من مائة من بنات
 لجواز إفرادها 'يض' كيف وقد عرفت وحوب الإفراد عند الجزولي
 ومن تبعه قوله 'تأويل' لا نحو نعم الأسد زيد وإنما خص هذا التعميم
 بمطابقة الجنس إذ لم يوجد المطابقة فيما عداها وتأويل ما يتوهم
 في نحو بنس المرأة هند أن تذكره بتأويل المرأة بالجنس فباطل
 والآن يجازف أن المرأة قوله حيث وقع المخصوص خص السؤال بعدم
 المطابقة في الإفراد مع عدم المطابقة في الجنس أيضاً لجواز أن
 يقر جعل ومثل القوم نفس الذين كانوا مبايعين في اتصافهم به
 فيتحقق المطابقة في الجنس وتأويل قوله وحذف المخصوص والقرينة
 بقدم ذكره في قوله ثم مثل الذين حمل التوراة قوله 'يبنس' مثل
 القوم الملك بين مسلمهم 'أما' ناقامة الملك بين مقام الذين كانوا إلى
 أن الموصول ليس ح للعهد بل عبارة من حفس المكنين ليحصل
 الإيهام في المثل بضمير مالههم راجع إلى الذين حصلوا التوراة لأن
 المقصر ذمهم ولمعنى بنس 'أما' المكن بين حال اليهود الذين جحدوا
 بآيات نعت محمد صامع فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظاً وحقاً
 على ما فهم قال وقد حذف المخصوص وضع الطر موضع المضبوط فخرج
 توهم رجوعه إلى الفاعل لقربه ولا فائدة عموم الحكم فإن المراد
 من الضمير في قوله وشرطه محصور نعم وبنس وإنما ذكره هنا
 مع أن المناسب ذكره بعد حذف الكسرة حذف المخصوص من غير نعم
 وبنس وعراقتها في المدح والذم وما قيل أن المعرفة إذا أهملت
 معرفة كمن الثاني عين الأولى فأنها إذا كانا ظاهرين في التفسير

وقد يضاف ويخلفه اسما فهو نعم الصديق حليم زكريم اي رجل
 او فعلا زكرا ذكرا اذا كان القائل ما يحوسس ما يتركب به ايماكم
 ويقل في غيره محوزهم الصاحبان تعين به له عيبك في صاحب قوله
 اي نحن لقريظة قوله والارض فريضة قال زهير ملى بئس اثار
 بتشبيهه ببئس وعلم جمعه معا لي علم مراقتة في الاستعمال
 لانشاء الدم مثلها وان قال في التسهيل وما يلحق ساء بئس
 وذلك المشيوع استعماله بمعنى الاخبار في الفهوم ساء سوء فعل
 ما به يعكس وجاء مرأه كسحاب قبح ووزنها فعل كطرف قلبت
 الواو والقوله وسها جلد فصله ١٠١ نعم وبئس لاغتصابا حكاه
 ذكره ولعل مراقتة في المدح في شرح التسهيل وقيل لمحت اي
 جلد اللبس ح نالوضع وانما وضعه المبدع لفظ في مكان اللبس قوله
 من افعال المدح والدم لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ
 هذا الحاجة اسم لما يعيد اسمه لمدح والدم مع ان هذا فعل وحول
 لا نقيل ان لم يظهر قوله حب في جلد اي حب في هذا التركيب
 في شرح التسهيل مقتضى التلام لمصرح ان حبذا بمعنى نعم وقول ورق
 بينهما فان حبذا تشبه مع دلالة على المدح والحب وح محبوب
 وقريب من النفس والحب بالعلمس رايه جردك نعم وبئس قوله
 من حب الشبيبي نعتا الشبيبي على انه فعله وحب بفتح الحاء و
 قوله امار محبوبا متعلق بالمعنى ان حبذا مركب ما من حب
 للمتحل يقر خبه بحبه بالكسر فهو محبوب بعل فله الى فعل بالدم
 على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدي من المفعول الى فعل

كما في علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين اوضعها وليس المراد
 ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل النصة
 الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لا تسامح فانه صريح في انه مركب
 من احد هما ومن ذ اولانه يلزم ان يكون ذكر المتيق مستقربا
 اذ لا دخل له في التركيب ولان المقاصب للخصبيه المذكور والواردون
 او قال وقاعله ذاتخلان نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص
 ذالما في اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه
 بهذا الامر الذموني وان كان وضع اسماء الاشارة للسماح اليه في
 الخارج قال ولا يتغير ومن هذا زعم البعض انه بعد التركيب ما راسنا
 بمعنى حبيب خبر لما بعد فمعنى هذا الامر هو حبيب واختاره
 ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبر ما بعد واليه ذهب
 المبرد قوله لجريها مجرى الامثال كأنهم ما ملون مغاملة الضمير في
 انه لا يختلف باختلاف احوال الملح وح مثني ومجموعا ومونذا
 شبهة بالمضمر في نعم جلا اقوى منه بالظن في نعم الرجل زيد
 لزيادة ابهامه وعدم كونه اصفا ظاهرا قوله اي بعد حيث ا
 لم يقيده ههنا بالاعراب اذ مخصوص حيث لم يستعمل مقدما قال
 المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذاقه
 عطاف بيان وانما قال بعد حيث ولم يقل بعد فاعله كما في نعم
 بئس اشارة الى صيغة ذاقه من حيث اقال ويجوز ان يقع
 انما لم يلزموا التمييز في حيث والتزموا في نعم اذ كان الفاعل
 ضمير امع ان الفاعل في كل منهما امر ذهني لوجهين الاول ان

فاعل حبذا المفرد بخلاف فاعل بعم فإنه مستتر فجعل التمييز د لـ هـ
 على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند
 عدم ذكر التمييز في ما إذا كان المخصوص معرّفاً باللام أو ضمناً فالله
 نحو نعم رجلاً لسلطان فإنه لا يدري عند حذف رجل أن السلطان
 فاعل والمخصوص محذوف وهو المخصوص وفاعله ضمير مبهم قوله
 تمييزاً وحال فإن فعل تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف
 كان المنصوب حالاً نحو حبذا هـ مؤثراً مؤثراً أي في حال مواسلتها
 وإن قصد بيان جنس المبالغة في مدحها كان تمييزاً نحو حبذا زيد
 كما قوله حبذا زيد رجلاً ولا يلزم الفصل بالاجمعي لأن المخصوص
 ليس بأجنبي لانحاده بالفاعل قوله من الفعلية لم يقل من الفعل
 أي شمل من ذهب من قال بأهمية حبذا قوله وذو الحال هو ذا
 لم يتعرض لبيان التمييز لظهوره إذ لا إيهام في المخصوص قوله أي
 تأنيدها لتأنيدها إلى أن ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف
 مشتملاً على الجنس وإن قوله في غيره ظرف مستقر صفة لعننى كما
 هو الظاهر السابق إلى الفهم والضمير راجع إلى ما وإن جاز رجوعه
 إلى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل
 الانحصار ويحتمل أن يكون ظرفاً لغواً متعلقاً بـ د وفي معنى الباء
 وإن يكون مستقراً لا من معنى لكنه خلاف الظاهر إذ ليس المقصود
 تقييد الدلالة بحال كونه المعنى في غيره بل الدلالة على معنى
 موصوف بالصفة في المغير ثم لا إطلاقاً بل يكون قرينة التقييد
 والتجريد معاً سواء فالمراد بالحرف ما دل على معنى في غيره كما

اي لا يكون والاعلى معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه وجه
 الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابق من تعريف الحرف لانه
 كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابق يلد على معنى
 في نفسه ايض باعتبار المعنى الشخصي اعني الحد ث كما مر وكذا
 الاسماء المتصلة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا يتضمنها وضعها
 لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان
 قلنا ان تضمه طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام
 والشرط او قلنا بتضمنها المعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية
 فلا إشكال اصلا زاما المشتقات فلك حلول الذات المبهمة التي بسبب
 اليه اعدت فيها معانيها المطابقة والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية
 وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني
 الحروف كلها سائما ومركبة من اجزاء ليس شئ منها مستقلا
 بالمفهومية وكلاهما صان نبات ان الابداء المستقل بالمفهومية
 مثلا ليس جزءا من الابتداءات الخاصة دونه خرط القناد
 فمد فروع دان به في الحروف من حيث انه مدلولاتها الال لللاحظة
 متناهية او مره اقل مساهلة احواله فلا تكون مستقلة بالمفهومية
 سواء كانت مركبة او بسيطة وكون معانيه المركبة في انفسها
 تحت اذا فصلت ولو حفظت فصل يكون مشتملة على احدا مستقلة
 بالمفهومية لا يصح دقوله متعل بالاسبه اليه صفة كاشفة
 لخاص في غيره فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان
 يكون باعتبار انصاف الغير به وان يكون باعتبار دلالته عليه وان

يكون باعتبار تعمله بالمسبة اليه قوله اي لا يترك اية تفسير لقوله
 متعفل بالمسبة اليه اي ليس المراد نكونه متعفلا بالمسبة الى
 الغير ان تعفله يستلزم نقل النسبة الى الغير ويعتضبه حتى يرد
 على مبع التعريف بالاسماء الموضوع لمعان اضافية كالابتداء
 المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالفهومية
 ويكون الة للملاحظة ذلك الغير متعلقا بحية لا فصل او بالذات
 فلا يصلح ان يكون محكوما عليه او بهما ان الله تعالى مجبور بعلم الحكم
 على شئها ونسبها لم يلاحظه فصل او ذاتا او فاعلا لا بل له في
 ذلك اي في كونه محكوما عليه او به من الله تعالى وهو لا يكون
 هذا المعنى الفللملاحظة فاذا صمد لك الله تعالى لمجموع معنى
 ملحوظا فصلا او بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه يجوز ان لا يحجر
 وزيد في الارقوا له في حروفه للعلام بخلاف الفعل والاسم فانه
 لا يحتاج احد مما الى الاخر في الجزئية بل في بني الكلام ومن هذا
 ظهر وجه التخصيص في الكلام وان مع ما بين الاولين في الجزئية
 لما يعاد به شئين كلاما فان امر لهما فاعلا او غيرهما فاعلا فاعلا
 الى اسم يتعفل معناه ويد الاسم والفعل في هذا القيد بتقريبه المفعول
 لئلا يرد الموصولات فانهما محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل
 لكن ليس ذلك مما يتعفل معناه بالمسبة اليه لكون معانيهما
 مستقلة بالمفهومية قال او فعل او لمع الحروفان الرضي الحرف
 قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا و قد يحتاج الى الجملة لحروف
 الاستفهام والنفى والشرط وقد يحذف المحتاح اليه في نعم ولا

وكان وقد لما قال حروف الجراء خص حروف الجرو والتنوين
 من بين حروف التعريف لان ما عداها اما ليس لها مفهوم
 مشترك بينها كالحروف المشبهة والعاطفة اما مفهومها هو المعنى
 اللغوي كحروف التحضض والردع الى غير ذلك بخلاف حروف
 الجرفان لها في الاصطلاح معنى مشترك بينهما وهو الافضاء وكل
 منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوي الي
 معنى آخر وبما ذكرنا ظهر ان اللام في قوله ما وضع للافضاء صلة
 للوضع لا للغرض على ما فهم قوله اي ايضا له في الرضي المراد
 بايصال الفعل الي الاسم نعتيته اليه حتى يكون المحرور مفعولا
 به لذ لك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا احاز العطف عليه
 بالنصب في قوله نعر وارجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال
 وعلامته والا فلا يصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور
 برب في مودت زيد كما يشير اليه قول الشرح فيما بعد لا بها
 فبتر معاني الافعال الى ما يليها ولا ينقص التعريف ببعض حروف
 العطف لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزوما الايصال
 في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف
 الرائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد التأكيد فلا حاجة الى ان يقر
 انها في الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع
 واما الحروف المكفوفة بما قال الرضي انها لا تقتضي ما تتعلق
 به لان الجرا انما كان يطلب ذلك لكون المحرور مفعولا فاذا
 لم يحرف فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها

قوله وهو كل شيء لم يقل لفظاً لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشتمل
 الجار والمجرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل في
 الرضي من امثلة تعلية الحرف اعني الفعل قولهم اين انت مني
 لا معني اين انت بعدت والمبتاد من استنباط معنى الفعل منه
 ان لا يكون موضوعه فلا يرد على التعريف نفس الفعل قوله
 والحرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار
 لا كرا ملك واللام في لا كرا ملك يعني الظرف الى اكرامك ونحو
 في الحقيقة يعني الفعل المتعدي را وشبهه لان التقدير استقرار
 او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل وشبهه جازان بقوله ان
 الجار معد للظرف وكذا في بالريد فان يا قائم مقام انا دني
 كذا في الرمي قوله وغير ذلك نحو حرف النداء وهاء التنبيه
 واسم الاشارة قوله الى ما يليه الضمير المرفوع راجع الى ما الثانية
 والبارز الى ما الاولى وهو الظاهر كما يشعر به قول الشرح الى ما
 يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما اورد لاجل ما يليه
 فهو من اخره في الاعتبار وان كان متعلقاً ما عليه في الذكر قوله
 وضافت عليهم الارض بما رحبت هكذا في اكثر النسخ وهو سهو
 اذن نظم الاية وضافت عليهم في موضع رحبت وحتي اذا ضافت عليهم
 في اخر قوله بوجها بضم الراء اي بسعتها قوله وسميت هذه
 الحروف اقسامها على بيان وجه تسميتها بحروف الجر وان كان
 العلم يقتضي تاخيرها لان العلم بالاسم مهم بالنسبة الى المتعلم
 من العلم بوجه التسمية قوله لاها تجر اء فالجر مصدر والمعنى

اللغوي قوله اولان اثرها فالجرا اسم للاعراب الخصوص اصطلاحا
 كما في قولهم حرف لنصب وحروف الجزم قوله على سبيل التكاية
 اي مما رقت في التراكيب قوله وفي عدلها اي على مذنب سيمويه
 واما على مذنب الاخشش واكويين فهي بمعنى رب جارة بنفسها
 قوله تسامح فانها الاستلزامها تقلد حرف الجر مطردا وعلما
 ظهوره بعد ما كانها الجارة فالمراد من حروف الجر اسم من ان يكون
 جارة بنفسها او باستار ما ياباها قوله فالعشرة الاولى هذا ما قاله
 المص ويضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الاحرفا
 احق بالتقديم في بحث الحرف وما يكون حرفا واسما احق بالتقديم
 مما يكون حرفا وفعل لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع
 الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ وباقه بعد تاء سهو من
 الماسخ كف وكون معنى الباء لا يقسم لا يقتضي كونها حرفا براسها
 قوله والبلنة البوافي قال المص ولم اعد على اسماء وفعل وحرفا لاني
 اراعي في العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا، تماثلتين
 لفظا توافقا وناسبا من حيث المعنى كشارك على للاسمية والحرفية
 في معنى العلون فلما اعدت فعلا ايض مع انه امر من مان يحسن
 وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفي وفي ول امر من ولي يلي وكذا
 لم اعد الى اسماء مع انه يمين بمعنى النعمه كل ذلك لاختلاف المعنى
 وراعي ايض في العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ
 وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان
 اسما او حرفا وكذا من وفي ول افعالا اصلها امين واو في واو لي

قال الرضي وفيه نظر لان على الاسمية يكتب بالالف واصله الواو
 ثم اعترض المص على نفسه بان حاشا وصل او خلا الحرفية لا اصل
 لاعتناءه بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء
 اشبهت الحروف في عدم التصرف لمصارت كانها لا اصل
 لانها قال الرضي وهذا عند ريارد قوله اي لا ابتداء الغاية فاللام
 للمبداء وعض المضام اليه على اختلاف الرائيين قوله والمراد بالغاية
 المسافة في الصراح غاية بيان مرجع الزمان ومكان ومسافة
 دورية وفي القاموس المسافة البعد فليس مختصة بالمكان على ما
 وهم فاعترض بان نفسه راها بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها
 في الزمان محازا وهو خلاف ما صرح الشرر قوله اطلاق الاسم
 الحرة على اللف في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية ومعنى
 المدى كما ان الامل والاجل يضرب يستعملان بمعنىين والغاية
 تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامل والاجل فاهما يستعملان
 في الزمان فقط والحداد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء
 الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان استعماله في المعنيين يحتمل
 ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقبة والمجاز اختار الشرر
 الثاني لان تبادر معنى النهاية وكون المجاز اولى من الاشتراك
 يرجح قوله اذ لا معنى لا ابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون
 الاضافة لادنى ملازمة وفائدتها التبيين على ان من لا يستعمل في
 ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود لعدم حريانه في
 انتهاء الغاية وكن القول بعطف المضاف اي لا ابتداء ذي الغاية

لأبغ المذهب أو أولى من الخذف قوله وقيل كثير ما يطلقون اه اي
 يستعملون العلم لفظ لغاية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للغائدة
 المترتبة على التشبيح بمعنى الغرض وهو ما لا جله اذ دام الفاعل على
 الفعل وبمعنى المعصر مطلق والمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون
 غرضه او مقصود اله كما اذا كان مختاراً وليس المراد بالغاية ههنا
 الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية
 ولا يصح غلا القدر من اول المهاراة على ما فهم قوله وهذا الابتداء
 امامن المكان حقيقة كما كان او تنزيلة وفيه اشارة الى ان معنى قوله
 لا ابتداء المسافة لا ابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدي
 بمن الابتدائية شيئاً ممتنع كالسير والشح ويكون الشح المجرور
 عن الشح الذي ابتدى منه ذلك الفعل فهو سرت من البصرة
 او يكون اصل الشح 'ممتلئ بحويبرات من فلان الى فلان' وخروج
 من الدار قوله او من الزمان اختار لهذا الكوفي من ان من
 الابتدائية يستعمل في الزمان على الحقيقة لانه الظاهر الكثير
 الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال
 البصريون انها لا ابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكاناً
 او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى مصر وفي الباب من لا ابتداء
 الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زماناً كان
 او غيره على سبيل الاستعارة قوله لان معنى اه وذهب التجي اليه
 في الصراح لجاء بفتحين بناءً كرفتن يقر لجأت والتجأت اليه
 وصلت به لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى قوله بالبحر

مطلب على الابتداء! شارب ذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ
 وللتبيين باعادة الجار فلما اذ لا معنى لامادة الجار وهنا وتركه
 في قوله والتبعيض قوله اي ويجوز من للتبيين ايضرا لما كان دخول
 المعنيين تحت جار واحد وهو ما يكون المجموع معنى من ازال
 ذلك التوهم بالتفسير المذكور واذا فاد بلفظ يجيء ان مجيئه للتبيين
 محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذاهب الجمهور او راجعا
 الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشري قوله وعلا مته اه
 اي علامة اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصر من
 امر مبهم وهو ان يكون قبل من او بعده مبهم يصلح ان يكون
 المجرور بها تفسير له ويوقع اسم المجرور عليه وفيما قد م من
 المبنية المذكور بعده عطف به ان للمبهم المقد ولتحصيل البيان
 بين الابهام فقوله عجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد في
 نقد يروى عجبني شيع من خصال زيد كرمه قوله صحة وضع المبدول
 موضعه بدون تغيير كما في الآية او مع تغيير كما في قولهم قد كان
 حين اذا كان من بياينة اي الشيع الذي هو المعطوف له اي وقد
 تجيء اه اشأ رالى ان مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين
 السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا
 الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري لان
 الد راهم في قوله اخذت من الد راهم مبتدأ الاخذ قال
 وزائبة لم يقل والزيادة لانها تجيء للتأكيد لا للزيادة
 قوله فانه مرفوع اه باعتبار نهايته عن الخبر المعذوف قوله

وزيادة نها لان تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التقدير
 بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلاف
 للكوفيين لان خلافهم انما هو في الجزء السامي المفهوم ضمنا
 لا في الجزء الهبوطي المذکور صريحا وقد مر موصوف الموجب
 لان المشتق لابد له من موصوف وام يذكر موصوف الغير لانسباق
 اللد من اليه فالمعنى في كلام غير التلام الموجب قوله وهو ما جاءني
 من احد اهل البيت على زيادة تهاد قولها على ما لا يوصل الفعل
 اليه اعني الفاعل واورد مثال النفي لامالته والنهي والاستفهام
 لشبهه به واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم
 بهل قوله كان بعض سطر او شئ من من منشر على ترتيب اللف
 واعتراض الرضي على التعليل بان حذف الموصوف واقامة الجملة
 مقامه مشروطا اذ ان بعضا ما ذكر قبله مجرورا بمن او بفى
 نحو قوله تعزى ما الا له مقام معلوم اي الاملك وحذفه فيما عدا
 ذلك قليل فانه اذا كان المحذوف فاعلا كما فيما نحن فيه
 لان الباء والمجرور لا يكون فاعلا للمبني للفاعل الا اذا كان
 ايجابا زائدا نحو كفى بالله قوله او هو وارد على سبيل الحكاية
 فالمراد بقوله لان تكون الا في غير الموجب ابتداء الماتقرر من
 ان المحكي يبق على حانه قوله فاجاب اي مجيب والظرف اجيب
 قوله سواء كان او هذا التعميم ما لا خلاف فيه على ما في الرضي
 قوله فان لم يل المحاطب الظرفان قلب التكم منته اليك وغاية
 التكلف ان يقر المحاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة

قائم مقام ضمير الخطاب قال وحتى كذا من الفرق بين حتى
 والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظاً وتقديراً بخلاف الى
 وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف
 الى فان الاظهر فيه عدم الدخول الامع القرينة كما اخترنا وان كان
 جزءاً ايضاً وان الفعل المتعدي يعني يستوفي اجزاء المتجرى
 الذي قبل حتى شيئاً فشيئاً حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء
 والملاقي له : اما الى فان لان ما قبلها ذا الاجزاء وبعد ما الجزء او
 الملاقي فحكمها ايضاً كك والافلان نحو قلبي اليك ولا خلاف في وقوع
 الملاقي بعد الى واما بعد حتى فغيره الخلاف هكذا في الرضي قوله
 اي حتى اي الجارة اما اذا كانت عاطفة جازد دخولها على المضمر
 نحو جاء القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم
 حتى بك قوله لا لتبس المجرور بالمنصوب اي خيف التباسه
 مع تعالفا في المعنى فان المنصوب يحجب دخوله فيما قبله لكونه
 بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم
 ذو الاجزاء لعظا نحو شعر * فلا والله لا يبقى انا من * فتى حتاك يا ابن
 ابي بزي * ورده صاحب المغني بانه يقرب في العاطفة اياك بالفصل لان
 الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الجارة - تاك - بالوصل كما في البيت
 فلا التباس والجواب ان التغيير في الصائغ باقامة بعضها مقام
 بعض وان كان خلاف الاصل مستعمل في كلامهم على ما صرح به
 الرضي في بحث لولاك فجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب
 المنفصل بوجوب خوف الالتباس ولم يتعرض لالتباسه بالمرفوع

مع انه لازم ايضر على ذلك التقدير لان فيه اربكاف مخالفة
 الاصل من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع المتصل وما قيل
 انهم جوزوا الالتباس في مواضع واحد الواو رفعه الى القارئ فجوابه
 ان الاصل عدمه وعلى بعضهم عدم دخولها على الضمير
 بان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او بعض من لم يمكن
 عود ضمير البعض الى الكل ورد عليه صاحب المغني بانه قد يكون
 ضمير احاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون
 ضميرا غائبا كما في اعلى ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم
 حتاه فوله على سبيل الدلالة اي القلة فيه اشارة الى ضعف
 استدلاله فان القليل في حكم العدم فلا يقاس عليه قوله يحكمون
 بشدة ردة اي بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة
 فهل اجواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الدلالة قوله نحو
 التجارة في الصدق كان الصدق محيطا بها من جميع الجوانب حيث
 لا يخرج منه شيء منها كما اطرف بالاطروف قوله اي على حزوع النخل
 في الرضي الاولى انها بمعنى الظرفية لتتمكن المطلوب في الجدوع
 تكون المظروف في الظرف فوله اي لامادة لصوقه يعني ان الجار
 والمجرور ظرف مستقر كما هو الظهور وان معنى مكينونته للالصاق
 كميونته لا فادته اياه وان الاصاق معناه اللصوق فانه يجيب
 لازما ومتعديا على ما في ناسخ الجيهقي رام بحذف اللام صلة للرفع
 لعدم الجرم بوضع الباء للمعاني المذكورة والاختلاف فيما
 سوى الاصاق انما ساعان اصله للباء ومن فروع الاصاق ثم

للصوق الذي مفاد الباء اعم من ان يكون بطريق المغارقة
 والاتصال كما في مررت بزيد وفي ابتدأ بسم الله الرحمن الرحيم
 على وجهه او بطريق المخامرة والمخالطة نحو بهاء اي خامرة
 ولا يكون باء الاصاق مع مجرور ما ظرورة مستقرا الا ان تكون
 خبر المبتدأ نحو موري بريد قوله الى مجرور الباء استعمال
 للصوق بالي مع انه يستعمل بالباء لثلاث يلزم اخذ الاصاق
 في تفسيره لان الباء التي هي صلة للصوق باء الاصاق ووضع
 الظاهر اني الباء موضع المضمرة كئلا يحتاج تفسيره الى اربعة طه
 بالمتن قوله هذه كما ترى في بعض النسخ بالواو وفي بعضها دونه
 وعلى التقل يرين حملة مستأنفة لبيان مغايرة الاصاق للاتصال
 الذي هو معنى مشترك بين جميع حروف الجر يعني اداة للصوق
 المذكور مثل الافادة في مررت بزيد فانه يفهم لصوق المروور بزيد
 اي مكان قريب منه فاعتبروا للصوق حقيقة وارتكبوا التجوز
 في الظرف حيث جعلوا للصوق بمكان قريب منه لصورة به بخلاف
 الاتصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل
 بحد خول حرف الجري تعلق كان من الانتداء والانتهاه والظرفيه
 والصوق وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان
 يراد على تفسير الاصاق حقيقة او مجاز يشمل للصوق المجازي
 نحو مررت بزيد فان اراد به ان للصوق فيه مستعمل في المعنى
 المجازي فبطوان اراد ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم
 قوله اي استعانة الفاعل في التاج الاستعانة ياربي كرخوا ستر

وهذه الباء هي الداخلة على الـ الفعل وهي معنى غير السببية
على ما في المغني فما قيل الاشمل ان يقى وللسببية ليس بشيء قال
 والمصاحبة وهي التي تحسن في موضعها مع ويعني منها ومن
 مصحوبها الحال كقوله نعم قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق
 او محققا كذا في شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعبير
 بقوله وبمعنى مع كما في الي وحتى لعدم لزوم اقامة مع مقاماها
 واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يغيد بظاهرة ان المصاحبة معنى
 حقيقي لكلمة مع واستعمال الي وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل
 المجاز وقوله والمصاحبة يغيد بظاهرة ان المصاحبة معنى حقيقي
 للباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى نقد ير تسليم
 الافادتين ان كورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى
 حقيقي له لا على ما ذهب مبيوه القائل بان ما هذا الا لصاق معان
 مجازية متفرعة عنه وكذلك يجعل الشر اللام في قوله للالصاق
صاة الوضع قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
 ملصقا به اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة
 في النحو وفيه ان الاصلاق على ما تفسره لصوق امر بمجرور الباء
 وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان
 الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظن
 ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الاصلاق مجرد لصوق
 معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك في
 ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة

الالصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما
 ان الاستعانة بالالصاق مع خصوصية المجرور الملتصق به الة ففي قولنا
 بهداه الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بصرجه الالصاق
 مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة
 من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار
 والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله والضمير المستتر راجع الى
 الاشتراء فيصير المعنى لا يستلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
 ملتصقا به الشراء فصرح السطلان لانه اذا لم يلتصق الاشتراء بالسرج
 حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبة السرج واشترائك
 الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الا انها فت قوله اي لا فادة اه
 خص هذا المعنى بتدكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في
 التاج المقتلة نرا برشدن وبرابر كردن وكلما المعنيين صحيح منها قوله
 اي جعل الفعل اللازم اه اي جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا
 فالتعلية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم والباء في قوله بتضمينه
 متعلق بالجعل بيان لكيفيته وفي قوله بادخال متعلق بالتضمين
 المعنى اللغوي اي اعتبار شيوع في ضمن اخر لا التضمين المصطلح
 وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرته تعديته والمعنى الباء تكون لا فادة
 جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير في
 ضمنه بادخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية
 فرض من وضع الباء ولمست مدلوله فمفسد اذ لو لم تكن مدلوله
 لزم ان لا يكون للباء في ذهبت بزيد معنى قوله بادخال الباء اه

وليس يصح حذف الباء للفعل الا في قوله تم ايتوني زيرا الحيد
اي يزير علي قراءة اثتوني بهمزة الوصل قوله صبرته ذاهبا سواء
ذهب معه او لا فعني ذهب بزيد واذ هبته واحد كذا قال سيبويه
وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء للمعدية
عنده بمعنى مع ف قوله تم لذهب بسعهم الباء فيه للتا كيد عند
المبرد وكانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي قوله بهذا المعنى اي
بمعنى تغيير الفعل قوله مختصة بالباء اي من بين حروف الجر
فلا يرد الهمزة والتضعيف قوله بمعنى ا يصل اه اي من غير تغيير
معنى الفعل قال وزائدة عطفا على مجموع الجار والمجرور
والمراد بالجبر خبر المبتدأ في الحال وفي الاصل وفي الاستفهام
معناه في وقت الاستفهام او في الجملة الاستفهامية ظرف لزايدة
بعد تعلق في الخبرية ويجوز ان يكون حالا من الخبر قوله لا مطلقا
تعريض للمص بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنقي قوله او بما
خص المفي بليس وما لان زيادتها لم يثبت في ان النافية واختلف
في لا التبرية نحو لا خبر يخبر به النافية قليل الباء زائدة وقيل
انها بمعنى في والظن من كلامه انه لا فرق بين ما العجازية وهو المتفق
عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الغارمي والزمخشري
الى انه لا يزداد في خبره او جوزه غير ما قوله قياسا اي زيادة قياسية
او زيادة قياسية وكذا قوله ساء في الرضي ولا يزداد قياسا في مفعول
علمت وعرفت وجهلت وتيقنت وحسبت قال نحو بحسبك جعل
الرضي زيادة الباء في بحسبك فاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل

فعل التعجب على من سب سيمويه قياسا ولا مفاة لان زيادته
 من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي ومن حيث
 النظر الى عموم مواقع حسبك و فاهل كفى قياسي وكذا الحال
 في افعال القلوب التي مرت على وكفى بالله شهيد او قال الرجاء
 دخلت الباء في فاعل كفى لنص من كفى معنى اكتفى وقيل فاعل كفى
 مقدر والتقل يركع الاكتفاء بالله فعند المصدر وبقي معمولة
 والاعليه وعلى هذا لا يكون الباء زائدة قوله والقى بيد اي
 نفسه ولو كان المراد الذي نفسه بسبب يد لم يكن الباء زائدة
 قال واللام من اللام مكسورة مع كل ظاهر الامع المستغاث المباشر
 لياء ومفتوحة مع كل مضمحل الامع ياء المتكلم قال للاختصاص اي
 المحصر لما ذهب اليه بعض اوالارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيد
 عدم مدحهم اللام من طرق المحصر وكرة استعماله في مواقع لا محصر
 فيه واليه يشير تعميم الشر قوله بحكمه اشارة الى ان ما ذكره
 من معاني اللام من الملك والتعليك والاستحقاق كلها داخله في
 الاختصاص قوله لبيان علة شيء يشير الى ان التعليل على ما في التاج
 حميري راعله بهاد وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بهانه
 ودلالته على كونه مجرور علة والمراد من العلة من ما لاجله الشيء
 وقوله ذهبا وخارجا تميز من العلة قوله بحوضرت للتأديب
 فان التأديب علة غائية للضرب متقدم عليه في الزمن متاخر عنه
 في الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار
 فانه من حيث انه فعل يؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار

مما لا ينبغي تأديب فهو كقولهم رماه فقتله قوله نخرج رجت
 لمخافتك فان المخافة مقدم في الوجود على الخروج حاملة عليه
 قال وبمعنى من وهو اللام المخلطة على اسم من غاب حقيقة وحكما
 من قائل قول يتعلق به وجعل الخارج التسهيل بمعنى من اجل والرضي
 حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فلك
 ان تقول قال زيد انا قائم زاية للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم
 اعتبار النال الحكاية فان زيد في حال الحكاية غائب ومنه قوله
 ثم وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
 والاول اكثر استعجالا فاذن لا يتعين ما قاله ابن الجاحب قوله
 اي قلت عنه ولو كان اللام بمعناها كان زيد مخاطب القول فوجب
 ان يقر انك لم تفعل الشرقا وزائدة وهو فيما اذا دخل على
 مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردكم فانه
 منعك بنفسه قال وبمعنى الواو في القسم للتعجب وقوله في القسم
 المراد به المقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى
 الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد به الامور العظام التي
 من شأنها ان يتعجب منها على ما في الرضي والمعنى ان اللام يكون
 بمعنى الواو وحال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف
 مستقر وقع حالا من ضمير في القسم الراجح الحمد اللام ان اريد به
 معناه الظاهر على ما في الباب والمغني من ان اللام للقسم والتعجب
 وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اني قوله
 وبمعنى من مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق بالواو

اوبعني واللام في قوله للتعجب للوقت والمعنى وبهني الواو التي
 في القسم وقت التعجب لا تخفى كما كتبه وانما لم يقل بعني الباء
 لان الواو اصل في القسم وان كان الباء اصلا الواو ولاشتراك
 اللام مع الواو في دخول حرفي العطف نحو قول الله وفلله ولدالم يقل
 وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص بلغظ الله قوله وانما
 يستعمله اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شأنه ان يتعجب
 منه على ما في الرضي او الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد
 به المعنى الظاهر قوله ورب فيه ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلامها
 مع التشديد والتخفيف والاربعه الاربعة مع تاء النازية ساكنة او
 متحركة ومع التجرد منها فهذه اثني عشرة والضم والفتح مع اسكان
 الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كل في المعني قوله
 اي لا نشاء التقليل في التاج التقليل باند كي وانوردن فالمعنى
 لاحداث ان المتكلم يستقل مدخوله وان كان كثير افي الواقع نقول
 في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا تنكر لائي
 للرجال بالمرّة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قوله ولهذا رجب
 اذ فان مغير الجملة يجب بالكافية ان يتقدّمها مرة غير مرة وقيل
 لان القلة في معنى النفي قوله كما ان كما ايضاح الحكم رب يحكم
 مقابها فان الاشياء تسين باضدادها فال مختلفة بنصرة مرصوفة
 اذ كان مجرورها ظم على ما في اللغني والقرينة عليه قوله وقد دخل
 اه او بنكرة ظاهرة ومضمرة نحو رجب رجلا فان هذا الضمير نكرة
 هذا الاخيرين على ما في العباب والمراد بالمرصوفة اعم من ان

يكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له
 والوصف اعم من ان يكون بفرد او بجملة اسمية نحو رب رجل
 ابوة منطلق او بفعلية نحو رب رجل لقينته واجاز بعض النحويين
 ان يجر المرفع ونشده ربحا العامل المولى فيهم بجر العامل وصفته
 فان صحة الرواية حمل على زيادة ال وحكى الاصمعي رب ابيه ورب
 اخيه على نهية الانفصال قوله لعدم احتياجهما ان يعنى مدلول رب
 لما كان تعليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها
 ما به الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم
 احتياجهما اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على
 معانيها الي ذكر متعلقاتها تكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية
 وحاصله ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها
 على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول
 المعرفة والنكرة فتدخل القبيلتين وبسائر الحروف اندفع ما قيل
 من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع
 عدم اختصاصها بها ويحتمل عدم احتياجهما انما يقتضي عدم اختصاصها
 بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وظاهر ايش فساد ما قيل ان وضع
 رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة
 للحصول معنى الجنس لها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف
 ضاها الان عدم احتياجهما الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف
 اعواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا اخر هو رب قوله لم يتحقق
 التعليل الذي هو اول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة

تدل على الجنس والوصف بخصه بصيرتوها وربهم لعليله
وما قيل ان ذلك انما يقتضي تقييد الفكرة مطلقاً لتقييد ما بالوصف
فمنه من انها نكتة بعد الوقوع قوله صا راقل واخصاه لان
الاصل هي الصفة ان تكون مقيدة قوله واشترطه اشار الى ان قوله
على الاصح قيد لقوله موصوفة لان الفكرة ايضاً لان اختصاصها بالذكرة
متفق عليه قوله ومن وافقه اي المبرد وابن السراج على ما في الرضي
قوله وقيل انه قاله الاخفش والقراء ومن وافقه ما قوله اصاها اي
معناها الموضوع قوله كالحقيقة فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقة
والحقيقة المتروعة بالمجاز قوله يعني الفعل الذي تعلق به رب
يعني انها حرف جر فلا بد لها من فعل توصل معناه الى مجروره
وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها لساثر الحروف
في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء
الاستفهام والشرطه انها تدل على معنى في مسمى مفهوم باقظها وانهم
لم يروها تتجر بحرف جر ولا باضافة فلا يقال رب رجل ولا للام رب
رجل لكن يشكل حرفيتها نحو رب رجل اكرمت فان الفعل المتعدي
لا يوصل بحرف الجر ونحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدي
الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وبه نحو رب رجل كريم جاني
في جواب من قال ما جالك رجل فانه يكون كقولك نزيك والضمير
في مرزيد وهو مستنوع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل
فان الفعل المتأخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت
وفيه ان التقوية مشتقة من اللام وعن الاني والله لشدة ان جاءني واكرمته

صفة رجل والعامل محذوف أي ثبت وبيد أن المعنى تام بدون التقدير
كما في رسول كريم أكرمت وإن الأشكال بعد التقدير باق بحاله
لأن الفعل لا يوصل إلى فاعله بحرف الجر قال الرغبي ويقوي هذا
من ذهب الكوفيون أعني كونها اسمًا أقرب مضاف إلى المكرة معني رب
رجل وإيل من هذا الجنس وأمرأته رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له
ولتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لم
يدخل عليها العوامل قال ما من مذهب أكثر النحويين منهم
المرد والفارسي أن ما يتعلق به رب يجب أن يكون ما ضياء ذهب
ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً ومع أن يكون
مستقبلاً وذهب بعض السحويين إلى أنه يجوز أن يكون ما ضياء حالاً
ومستقبلاً الماضي أكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في
شرح التسهيل قوله لا بها للقليل أه أي لا بناءً لتقليل نوع من
جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعاقب الفعل به فالبك إذ املت
رب رجل لقيت كست مخبراً بأن الذي لقيته قليل ولا تعلم
أن الذي تلقاه فيما بعد قليل وإنما يعلم الله تعبه وقوله تعالى
ربما يود الذين كفروا متاولاً ينزله منزله المحقق لصدق الوعد
أو بتقدير كان والمحكم مخصوص بما إذا لم يكن مكفوفة قال
محذوف غالباً إذ كان الكلام الذي رب جواب منه مصرحاً به
نحو ما لقيت رجلاً فالأغلب حذف الفعل دلالة الفريضة عليه وإن
لم يكن مصرحاً به ولم يكن هناك فريضة أخرى فالواجب المجيب به
كل في الرغبي وقال المصنف أنه قد ينظر نحو رب رجل كريم يحصل

وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل معتنى
 قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر قوله لوجود القرائن
 المغالية والعالية قوله نحو رب رجل كريم اي لقيته لا يخفى ان الفعل
 المذكور لا يكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره
 لانه متعل بنفسه لا يحتاج الى حرف المحرول لم يثبت تفسره الماصب
 بفعل آخر يتعدى بحرف الجر كلامهم نحو بزيد جاء وزنه اي حوررت
 بزيد جاء وزنه قوله لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع
 لما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام
 قال مفرد من كره لانه اشد ابهاما منه غيره والقول بهذا الضمير
 الابهام فما كان او غل فيه كان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز قال
 في مطبغة التمييز اي يجوزون مطابقتها في شرح التسهيل قال ابن
 معفور اجازة هل الكوفة تسميته وجمعه قيا ساو صر عند نالا يجوز
 لان العرب استغنيت بتسمية التمييز وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف
 في الشيع معناه اختيار بقيضه فخلو الجوفيين انه هو في عدم
 المطابقة لا في المطابقة فلا بد من تكلف حمل على التعليل مع حذف
 مضاف اي بسبب اعتبار مطابقة التمييز فغيره بحيث لانه وقع في المعنى
 رب حرف خلا فاللغو فبين في دعوى اسميته والمعنى ان خلاهم
 متحقق في هذه الصورة قوله ما التامة خص ما بالكتابة بقرينة قوله
 فتدخل على الجمل قال فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على
 الجمل ومعناها حقل قليل النسبة التي هي مدلول الجملة والظا منه انه
 قد دخل الجمل مطلقا فعلمة ما ضوية او استقبالية او اسمية وما قيل

باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مادته بالماضوية التنزيلية
 وفي الاسمية ليست ما كافة بل نكرة موصوفة وقوله وقد يكون آه
 بيان لغائدة رائدة مع الاشارة بقدر التي للتقليل الى وجه ترك الماص
 لها نحو شعر واما ضربة بحيف صيقل * آخرة * بين بصري وطلعه
 نجله * الصيقل فيعمل بمعنى مقول من مقله جلالة وبين بصري اي
 امكنه بصري بالضم والسكون قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين
 لانضاف الا الى المتعدد والطلعن الضرب باللسان ونجله بالنون والجم
 كحمره مونس انجل الواح الجرح والنقل يربها طلعه نجله * بين
 بصري فان المعطوفين يشتركان في القيد والمعنى ابتليت بضربات
 كثيرة علي بالسيف المجلو والرمح في بصري شام قوله اي وارب
 في حكمها قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن
 مفسرة للحكم على طريقة قوله تع هل ادلكم على تجارة تنجيكم من
 عذاب اليم ثم يؤمنون بالله الاية حيث ذكر في المغني ان ثومنون
 جملة مفسرة للتجارة للاشارة الى علة الحكم المذكور في المتن
 مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا الحكم
 من بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا يشارك رب فيها
 مداه سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم
 التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب
 في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا قوله مثل وبلدة اراد بالبلدة
 المغازة والائيس ما يوانس به المعافى واحدا اليغفور قال
 الجوهري اليغفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايم وقال بعضهم

اليعاقبة يرمون الأطباء والعيس بالكسر الابل التي يعلوها يفاض
 واحد ما اعيس وعيساء يقول رب مغارة لا يسكنها الا الوحوش
 قطعنها وسرت منها كل افي شرح ابيات الايضاح وليست
 بجارة بل الجار رب المقدرة ويحذف حرف الجر قيا سا اذا كان
 رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون
 بعد الواو الفاء او بل وما حذف فيها بدون هذه الا حرف فشا ذ
 في الشعر ايفر كذا في الرضي قوله فان لم يكن في اول الكلام
 بان كان قبلها ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله
 بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام
 او لا قوله انها حرف عطف اي في الاصل قوله فائمة مقام رب
 جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب بل ليل انه لا يجوز اظهار
 رب بعد ما كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف
 العطف عليها في وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف وا والقسم
 فانها لم تكن في الاصل وا والعطف ملذك جاز دخول حرف العطف
 عليها نحو قول الله والله وثم والله كذا في الرضي قوله فلا يقدرون
 اي لا يعتبرون ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عايه ايفر
 قوله لان ذلك اي تقدر المعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف
 تقديره في الفاء وبل لان اظهار رب بعد ما دل على كونها على
 اصلها فلا يكون التقدير فيها تعسفا قال انما تكون فالمعنى
 لا تكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا
 لغير السوال قال عند حذف الفعل خير تكون وقوله لغير السوال

خبرتان او خبر لور او القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا
 بتكون والاخر خبرا او كلاهما متلقيا به على انها تامة والالكان
 الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقر في انما فيكون
 المعنى ما نكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصود
 مع انه يومئذ انها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال قوله فعل
 القسم اي دل لوله القسم او مشتق من القسم قوله وذلك لكثرة
 استعمالها في القسم فانها لكثرة استعمالها تدل على الفعل
 المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم
 به والمقسم عليه قوله فهي اكثر استعمالا اي اذا لم يجوز ذكر الفعل
 معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث
 يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم بالباء لان اصلها الاصل
 فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما
 تناسب اللفظي لكونهما شقويتين ومعنويين في الواو من معنى الجمع
 القربة من معنى الاصل في الرضى وفيه ان هذا يشعر بان
 واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل
 واو العطف كما مر قوله يعنى لا يستعمل الواو اشارة بهذا التفدير
 الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل
 على الطلب كالامر والنهي والاستفهام قوله خطأ للواو
 بتخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرة وكثرة
 استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض فيه
 بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعز قوله يعني ان الواو

مختصة اه اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واوالقسم
 ولا يجوز ان يكون حالاً من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم
 كونه محط الحصر قوله لاسالته فان الضمير فرع الظر عبر عنه به
 للاختصار والاصل اولى بالاستعمال قوله في اشتراطها اه لم يقل
 وفي اختصاصها بالظن وان كان مثلها شاملاً اي لانها من قوله
 مختصة باسم الله ففي ادخاله في مثله تكرار قوله باسم الله اي باسم
 هو لفظ الله قوله فالمراد اه يعني ان المذكور سابقا لربعة احكام
 الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظن
 والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام
 حتى يصير المعنى الباء اهم منها في الاختصاص فيفيد انها توجد
 مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها
 ومعنى اعينتها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها
 ولا بعدلها بخلاف الواو والتاء فانها مختصتان بوجودهما فلا يرد
 ان الاممية في الحذف مثلا يفيد كون المحذوف في الباء اكثر
 من حذفه فيها وهو ما قد قال ويتلفى القسم اه في الصحاح تلقاه
 استقبله ومنه قوله ثم تلقى ادم من ربه كلمات اي استقبلها وفي
 الحل يث نهى رسول الله صلعم عن بلقي الجلب اي استقبال
 ما يجلب الى البلد فالعنى يستقبل القسم بكذا اي يوتى في جوابه
 اللام وان اه قوله الذي لغير السؤال اشار الى ان اللام في قوله
 القسم لاهل اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المعهود
 كما يكون باغظه يكون بغير لفظه فما قيل اذ كما في اية الى ان اطلاق

المصرح للقسم تقصير منه تقصير عن فهم المراد قوله ما اولاخصهما
بالذكر مع انه يجاب بان النافية ايصر نحو والله ان زيد قائم
لكونه قليلا والمصرح في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال
واما في الجواب بلم ولن فنادر لا يقاس عليه قوله فاللام اه هذه
اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لا مرق بينها وبين الامن حيث
العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السؤال
جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان واللام وقد يجمع
بينهما وح يدخل اللام على الخبر فلا يستغني الاسمية عنهما من
دون استطالة الانادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما اولا وان
النافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا في
معني التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ماضيا متصرفا لافي التعجب
او المدح يلزمها مع اللام قد او ما في معناه مثل ربما وقد يقدر قد
ويكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقدا الا اذا طال القسم او كان في
ضرورة الشعر نحو قوله نعم قد املح من زكها وان كان مضارعا
استقباليا يلزمها اللام مع نون التأكيد ان دخلت اللام على
نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفى من اللام بالنون الا في ضرورة
الشعر واذ لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو
لئن متما وقتلتم لالي الله تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون
باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزمها في الماضي
ما اولا ولا يلزم تكرار لا ههنا لان الماضي ينقلب في الجواب مخ
لا مستقبلا وفي الماضي مع استقباليا كان او حاليا ما اولا مع النون

اريد ونها من اكله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه
 لا يصدر ح الا بل قوله وقد يحذف حرف النفي مع المضارع
 والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف
 مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد
 عن التاكيد مع ثبوت القسم كما في المثال المذكور في الشرح ومع
 الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اي لا ضربتني
 وقل مع حذف القسم وعدم تقدم النفي عليه قوله اي لا تقتؤ
 قدر لا لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع والقرينة عدم صحة
 المعنى بدون لا قوله اي جواب القسم اي الجملة التي يوتى لاجلها
 القسم كان القسم بطلبها كالسؤال للجواب قوله اذا اعترض اي
 القسم بقا اعترض الشيع اي صار كالخشبة المعترضة في النهر
 كذا في الصحاح والقاموس فالمعنى اذا صار القسم كالخشبة
 المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء الجملة فقوله اي يتوسط
 بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم
 لان اعترض لا يزم قوله لا يسمى الا الدال على الجواب لا اقتضاء
 القسم الصدارة لكونه انشاء ا قوله لا الجواب مجامعة لامع النفي
 والاستثناء قد يقع في تراكم المصنفين للتخصيص على المقصر وان
 لم يقع في كلام البلغاء لذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المطول قوله
 ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة
 فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس جواب القسم قوله اي لمجازة
 شيء سواء كان مجازة شيع عن مجرورها كما في رميت السهم من

القوس او مجاوزة مجرورها من شيع نحو اطعمه من الجوع قيد حل
 تارة على المتجاوزة منه وتارة على المتجاوز لكن بقي قيد ذكره الرمي
 وهوان يكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعنى بها فان بعد
 السهم من القوس بسبب الرمي ومطلق التعدية للاشارة الى ان
 صيغة الصاعلة بمعنى اصل العمل قوله اي استعلاء شيع على شيع
 اما حقيقة كما في المثال الاول او مجازا كما في الثاني كانه يتحمل
 ثقل الدين على عنقه او ظهره قال اسحق بمعنى جانب وفوق
 فيبينان ح لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما فيلزم من
 الاضافة بخلاف على قال بدخول من عليهما حال من ضمير يكونان
 اي يكونان اسحق حال كونهما متلبسين بدخول من ولا يستعملان
 بدونها كان ذلك علامة يعلم به اسميتها فلب ذلك قال الشرح
 يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق يعلم كما يوحده ظاهر
 اللفظ اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص قال للتشبيه في الصراح
 التشبيه ما نذكر من قوله اذ التقدير ليس مثله شيع به قال الاكثرون
 اذ لو لم نقد وزائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيع فيلزم المحال
 وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحرف
 بمنزلة امادة الجملة ثانيا قال ابن جنى ولا نهم اذ ابا لغوا في نفى
 الفعل من احد قالوا مثل لا يعمل كذا او مرادهم انه والنفى من
 ذاته لانه اذ انغره عن مو على خص او صافه فقد انغره عنه وقيل
 الكاف غير زائدة ثم اختلف في قيل الزائد مثل كما زيدت في مثل فام
 آمنوا بصل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت ته التخصيل الكاف من الضمير

انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل زيادة الاسم لم يثبت وقيل
 لازائدة منها فقليل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا في
 المغني وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قولهم ليس لآخي زيد
 اخ اي ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان لآخيه اخ هو زيد وما قيل
 ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان مثل الشيء يكون اضعف
 منه فتوهم محض لان الماثلة هي الشركة في اخص الصفات والمساواة
 من جميع الوجوه فيها به لما نلفصرح به في شرح العفاة النسفية
 قوله بمعنى المثل ولا يقع لك عند سبويه والمحققين الا في الضرورة
 وقال كثير منهم الاخفش والغازي يجوز في الاختصار فجوزوا في
 يجوز يد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا
 بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب العربيين كثير اكد في المغني
 قال نحو يضحكنا وقيله * بيض ثلث كعاج الجم * بيض صفة مصدر
 محذوف اي نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج هي نابقات الوحش
 وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاصناق والجم جمع الجماء
 وهي التي لا قرن لها قوله للطا فنه متعاقب بمثل قوله ما اناك انت من
 باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض قال ومثل ومثل من بسط مبني
 على الضم ومثل مبني على السكون فقل هو مخفف من لرجوعهم
 الى ضم الذال في مثل: ليوم ولولا لكسر وتصغير هم اياه على منين
 وجمعه على امتاز وفيها هم الم يثبتا في استعمال الفصحاء وانه
 يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة براسها وهو الحق لان
 الاصل في الحروف عدم التصرف وكسر ميمها لغة سليمة وهما

حر فاجرا ذا الجرم ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على
 انها اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم ينجر ما بعدهما
 فلا خلاف في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحثنا لظروف فلذا
 لم يتعرض المصنف لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اي يكونان للزمان
 والشخص الزمان بالماضي والحاضر اشارة الى انها لا يستعملان
 في الزمان للمستقبل وقوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان
 لتشويق المخاطب وانتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان
 للزمان والالزم كونهما اسمين فبين ذلك بانهما للابتداء والظرفية
 والى هذا اشار الشرح بقوله فها بتقدير المبتدأ مع الغاء يعني ان
 قوله للزمان تمهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة بعد قوله للابتداء قوله
 يعني اذ اريد بهما الزمان الماضي اي بمدخل خولها قال المصنف في امالي
 الكافية لا يدخل من ومنذ الاعلى ماض او حاضر فان دخلتا على ماض
 فمعناهما الا ابتداء واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية
 وممكن ان في المغني والتسهيل وفي الرضي قالوا اذا تجر ما بعدهما
 فها حر فاجر فان كان الفعل العاقل فيها ما ضميا فها بمعني من
 فهو ما رأيت مذهبوم الجمعية اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رأيت
 منذ يومين اذ اريد جميع المدة اذ لا معنى بقولك ما رأيت من
 يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل
 حالا نحو ما اراه منذ شهرنا ومنذ اليوم فها بمعني في قوله لا تكون
 بصيغة الخطاب قوله للظرفية المحذوفة بمعنى في قوله من غير ان تفسر
 للمحذوفة اشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء فغيره معنى الظرفية

ضرورة وقوع الفعل في محل حوله قوله بجعل الاول مثالا ان يكون
 النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقدير المضاف اي في
 فجر يومنا قوله كما يتوهم بحسب الظاهر ان الظاهر ان يكون المثالان
 للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لا يساوي المثالان لهما
 الابتكاف التقلير قوله دخول شهرنا ولا حاجة الى تقلير وقت
 مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو في محل ومنه الاستثناين ليصح
 الحمل كما مر قوله الاستثناء بما بعد ما اذ الاستعمل حاشا في
 الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعد من سوء ذكر
 فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرضي قال
 الحروف المشبهة بالفعل اي اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال
 وجه شبهها اي وجه المشابهة التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها
 قوله فلا نقسمها اي باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلاثة بالفعل
 باعتبار تمام حروفه وكونه سدا سيما ايضرا لا يضر في تلك المشابهة
 وكذا كون الاسم ايضرا منقسما الى تلك الاقسام اذ غاية انها مشابهة
 للاسم ايضرا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها قوله ولما بناها
 على الفتح لاستثناها بسبب تشديد الاء واخر والتاء وهي جهة
 مشابهتها بالماضي واما شبهها بالفعل في الوزن فان كفروا وكفروا كان
 كقطعن ولكن كفا رين وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن
 كقطعن فوزن مر رضي غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى المدغم
 وغير المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا
 لاهمالها ولا مال لجرق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضائه

الاسمين فترتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان
 الشبه المقتضي له قوله معانيها معاني الانفال لكون كل منهما معاني
 جزئية لامتنان النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الافعال كالحروف
 قوله مثل هكذا عبر بصيغ الماضي للمستعملة لانشاء الدالة على
 تحقق ما فيها لكون تلك الحروف كذلك قوله على انها اذا لو خطت
 اه والخبر عنها ابالستة بادعاء ان يكون ذكر الاصول ذكر الفروع
 وما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف
 بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على
 الاحرف فالنحو لما اصطلاحوا في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه
 الا على الحروف واذا لم يتعد جمع التكسير بشيء يكون
 مشتركا بين القلة والكثرة فيرد ما وقع في التسهيل وغيره
 من التعبير عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر قوله
 اخرهما مع ان كونها ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضي خلاف
 هذا الترتيب قوله لكونها ثلاثية لانشاء دائما بخلاف الاربعة
 الباقية فانها ليست كذلك اذ المائة ليست للانشاء اصلا وكان وان كانت
 لانشاء التشبيه لكنها تجب للظن والتحقيق والتقريب والانشاء فرع
 الاخبار فلذا اخرهما قال لها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل
 الكلمة اي هذه الحروف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت فيه صح
 استثناء ان المفتوحة كما اشار اليه الشر فمما يجيب فلا بد لها من
 التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان اريد صدر الكلام
 دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد

صد والكلام مقصود الذات فيمنقض بالجملة المصدرة بان الواقعة
 مقول القول وان دفع النقض بقوله تعالا انهم هم السقاء ويقولنا
 حاءني الذي انما قائم ويقولنا اما يوم الجمعة فان زيد اقام قوله
 ليعلمها وللامر اي يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب
 دفعا لجهالة السامع وقوهما ولا معنى غير ما اراده المتكلم قوله على
 حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها
 في المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقي بعد الاستثناء رعاية
 للسابق واللاحق فان الضمائر فيها يرجع الى الحروف كلها قوله وح
 لو وقعت اء اي حين اقتضتها التعليل بشيخ اخر لو وقعت في صدر
 الجملة بان يؤخر ما يتم به كلاما التبعص بان المكسورة في الكتابة
 مثلا لو قيل ان زيد اقام بلغني يجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام
 خبر لان المفتوحة وان تكون جملة مستأنفة وان مكسورة وانما
 قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ قوله لان مجرد الاستثناء
 اء فيكون قوله فهي بعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة فذلك
 حملناه على اقتضاء عدم الصدارة قوله اي هذه الحروف صرح
 بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان فوله الكافة
 اي عند الجمهور قد رالصة ليصح عينية لحق ما للالغاء وتقييم
 دخولها على الفعل بالظرف اعني ح اذ على تعدل لحق ما للرائدة
 لا الغاء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه تعليل الشرع للحكسين
 وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المعنى الرائدة نوعان كالف وغير
 كافة قال فتلخص اشار الى ان لحق ما الكافة سبب للالغاء فيستغاد

منه وجوب الالغاء وحذف قوله وقد دخل بزيادة ح على تلحقها الالهلى
 تلغى اشارة الى عدم كون الحق سببا للدخول على الافعال فيستفاد
 منه الدخول في بعض الاوقات لما تقرران المتبادر من كل حكم
 ذكر به ون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان الغاذا
 لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازها ولغظ المتن
 لا دلالة له عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد دخل في
 الصراح الالغاء باطل كردن وفي القاموس الغا خيبة فقوله اي
 تعزل بيان للمعنى المراد منه في الصراح العزل بكار كردن وجدا
 كردن قوله وقد تعمل اي هذه الحروف وح لا تكون ما كافت قبل
 زائدة كما في فبارحة في الرضي ان الغيت فما كافت وان اصلت
 فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يرام بها ما يعم الزائدة والكافة
 ويكون قوله فتلغى بمعنى يجوز الغاءها لان الغاءها واجب
 على الافصح بناء على تعيين كونهما كافتة نعم لو لم يقيدها بالكافة
 ويدل قوله فتلغى اي بحسب الغاءها بكونها كافتة وقوله قد تعمل بكونها
 زائدة لكان اظهر في المفصل فان بيان التريههم انها على تقدير
 كون ما كافتة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيل ان الكافة
 بغير عند الجمهور ثم المراد من قوله وقد تعمل اي جميع تلك
 الحروف التي تلحقها ما هو موافق لما في المفصل واللباب من
 ان اعمالهم ولعلماء كانوا اكثر منه في انما وانما ولكننا وفي
 شرح التسهيل قال الزجاجي ومن العرب من يقول انما يازيد اقائم
 ولعلماء بكر اقائم فتلغى ما وتنصب بان وكذلك اخبرنا مخالفا لما

في الرضي من عدم سماع الاعمال في كانا ولعلنا ولكننا وجوزة
 اكثر النحاة قياسا اذ لفرق بينها وبين ليتها فعلى هذا معنى قوله وقد
 تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع
 في بعضها ولو حمل على انه قد يعمل بعضا على اللغة الغير الافصح
 لم يبعد قوله كما وقع في بعض اشعارهم وى بيت النابغة * اليتها
 هذا الحمام لنا * الى حمامتنا نصفه فقل * برفع الحمام ونصبه
 قوله وقد خل اه ظاهره يغيد ان جميع تلك الحروف حين لحوق
 ما تدخل على الافعال وفي المغني خلافة حيث قال ويقترن
 بلمت ما الحرفية فلا تنزلها عن الاختصاص باسماء لا يفر ليتها قام
 زيد خلافا لابن ابي اربيع وظاهرا تفروني ويجوز حاحا له لبقاء
 الاختصاص واهما لها حملا على اخواتها ورودا بالوجهين قول
 النابغة انتهى وهذا يشعر بان الغاء لميت واهما متساويان
 وهو مخالف ايهم لقوله فتلغى على الافصح قوله اخرجتها عن العمل
 بسبب لحوقها وضروقتها كالجزء منه ضعفت مشابقتها بالفعل من
 حيث البناء على الفتح قال فان لا غير الغاء لتفصيل الاحوال المختصة
 بكل واحد منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها ولم يبين معنى ان
 المكسورة والمفتوحة لشبهة كونها للتاكيد والمفتوحة للتاكيد
 النسبة الاضافية المسبوكة من الاسماء الخبر قوله سماها جملة الضمير
 راجع الى جعلتها والمراد ما عبر بها واه مثل هذه العبارة شائعة في
 محاوراتهم والواسمي الاسم اما والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم
 استلزام المقول الاول للداني وبعض القاصرين صحفوا العبارة

بضمه والتثنية في سماها وكانت وعليها فان في حكم المفردة اويل
المصدر خبر ما هـ ضا نا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيد اقثم بلغني
قيام زيد وبلغني انك زيد اي زيد يتك وقس على ذلك ملاحظة ان
اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلها مركبا اضافيا كان
المصدرية قال وجب الكسر في موضع الجمل اي وجب الكسر
في ان اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسد مسددا فلا يستقص
بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية واذا المفاجاة فانه موضع الجملة
مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها
سادة مسد الجمل بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت
فسمى تحقيقه من الهم مفتوحة صورة ومكسورة معنى قال في
موضع الجمل اورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما
قالوا في كتاب الطهارات قال فكسرت ان يحتمل ان يكون ان
مفعول ما لم يسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله وفتحت
ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله
اي في موضع ابتداء الكلام في شرح التسهيل للعلامة المصري ان
بعض النحاة جعل المصدر والموضوع موضع الظرف من اليهم نحو هو
قصداك فيجوز نصب ابتداءه بتقدير في والمراد من الكلام المعنى
اللغوي والالزم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون
ما بعد ما كلاما مستانفا لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها سواء
كان في ابتداء كلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيد فانه فاعله
ونحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو من فلان ختى انه

لا يرحى فان قلت لم يفصل المصروح عنها حصر مواقع التكسير فما
 الحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر على ما ضبط في التسهيل
 سبعة ان يكون مبتدأ وموصولا به وحواب قسم ومحكية لقول
 وواقع مرفوع الحال وموقع خبر اسم عين او قبل لام معلقة وزاد
 بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة المذكورة لا يمكن
 ادخاله فيما عدا المبتدأ فلذلك عمم قوله بكونه موضع الجملة
 لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة باطل لعدم
 افادته فائدة قائمة ولو تحق في الابتداء يلزم الابتداء بالمفرد
 وما قيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل
 انك قائم على ما لم يضم اليه ضميحة امتناع كون المفتوحة
 في صدر الكلام واذا اعتبرت هي مستقلة في وجوب الكسر في
 الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فصل فروع
 بان المقصر ان الجملة المصدرية بان وحدها اذا وقع في الابتداء
 بجنب كسره لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع
 في الابتداء الجملة المصدرية بان وحدها بل بما بعدها قال
 المصروح في امالي المسائل المتفرقة انما لكسر في موضع ابتداء
 يكون خبر المبتدأ فيه خبرها ليتحقق كونه في موضع الجملة
 قوله لان مقول القول اه اشار بذلك الى ان المراد بكونها
 بعد القول ان يكون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت
 بعد القول لم يقبل فتح نحو اخضك بالقول انك فاضل اي انك فاضل
 والمراد من قوله عليه القول اي التكلم اذا اراد به المعنى لا يكون الاجملة

حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلا لا باطل فلا يرد ان مقول
 القول يكون مفرد اذا كان موديا معنى الجملة نحو قلت حديثا
 او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما
 ليشمل ما اذا وقع بعده مفرد مقتطع من الجملة نحو * اذا فت بها قلت
 طعم مدامة * فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكمى على ما كان عليه
 في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة او لا
 فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعت مصدر نحو قلت حقا
 والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ او لا فان اريد به مجرد اللفظ نصب
 مفعولا به وان لم يرد به مجرد اللفظ بل كان مقتطعا من جملة فهو
 جملة في التقدير محكي في قوله مقول القول خرج ما يكون نعت
 المصدر وموطا وما يودي معنى الجملة لانه تعبير عن المقول لا نفسه
 ويقولنا اذا اريد به المعنى خرج ما اذا اريد به مجرد اللفظ ويقولنا
 حقيقة او حكما دخل المفرد المقتطع فصح الحصر بلا ريبه وما قيل
 انه كون مقول القول جملة لا يمنع الفهم بعده في مثل قال زيد انك
 قائم عندي فقد عرفت انه فاعده بان الكلام فيما كان الجملة المصدرة
 وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما يعنى
 الوصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندي فقد بر قوله حال
 كونها مع جملتها اشارة الى ان في كلام المصر تسا محايث جعل
 نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضا فالها باعتبار انها المصححة
 لصيرورة ما يعمل ما كذا لك فال ومفعولة اي ما بعد منهم مقول القول
 بقريئة ما سبق ولانه يطلقون عليه المفعول دون المقول ولا حاجة

الى تخصيصه بغير مفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء
 نحو علمت ان زيد القائم لانها مع جملتها ليست مفعولة بل قائمة
 مقام المفعولين اللذين هما في الاصل جملة قال ومضافا اليها هذا
 بالطلاق يدل على انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف
 اللازمة مضافا اني الجملة وهو المشهور في حيث وقال بعضهم انه
 من موافع الكسر واما اذا وقعت مضافا اليها لاذ واذا فلم يوجد
 فيه نقل صريح في تعيين الفتح او الكسر والظلم ان ما بعد ها ان اول
 بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والافا الكسر فهو مما يجوز
 فيه الامران كالغاء الجارية واذا المفاجاة قال وقالوا لولا انك اه
 غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولولا ان المقصر منه دفع توهم اعتراض
 يرد على قاعدة التمييز بين ان الكسورة والمفتوحة على ما صرح
 به المصنف في شرح المفصل حيث قال ثم اورد كالا اعتراض على القاعدة
 المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو وقرر ان لولا ولو انما تدخلان
 الجمل فيكون في موضع الجمل فيجب ان يكسر بعد هما واجاب
 ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذ كر فيه خبر المبتدأ
 فاذن لا يقع ان مع ما بعد ها الا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح
 لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يودي الى
 ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره في الاستعمال وليس هذا الموضع
 كموضع اذ لان خبر المبتدأ بعد اذ اجاز حذفه وذكره فيجوز الامران
 حاجب عن الفتح في ان الواقعة بعد لوفي فواك لو انك منطلق
 انطلقت وهو موضع ظاهرة وقوع الجملة الا يرى ان لوفي قولك

لوقام زيد لقمتم لا يقع بعد ما الا الجملة بان التقيد يولد وقع انك
منطلق اي انطلاقا فلك توقعت وقوع الفاعل دون الجملة لان الشرط
لا يكون الا فعلا قيل خص لولا ولولا بالتعرض رد اعلى المخالف فان
المهرود والكسائي ذهبا ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان
ما بعد لو حرف الشرط مبتدأ وفيه ان اللائق ح ذكرها في محنت
لولا ولولا في مباحث الحروف المشبهة قوله معمول للفعل اه
فاستل كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لولا
اه لان التخصيص انما يكون على معاني الافعال دون الاسماء
والحروف قوله فعولوا انك قائم الصواب لو انك تقوم لان من شروط
لواذ اوقع بعد ما مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن له يكون
في الصورة موحدا من الفعل المحذوف بعد ما محذوفه تع ولوانهم
فعلوا وقت صرح به في مبحث حروف الشرط وانما قيل نأبقولنا
اذا امكن لانه اذا تعدل يقع الخبر غير فعل كما في قوله تع ولوان
ما في الارض من شجرة اقلام لعل الشراختار التشثيل بما يكون
الخبر اسما لانه ابعد من تعدل هو الفعل واظهر في كون ما بعد ان
جمله والتشثيل يكفيها الغرض وما قيل انه وقع في التنزيل ما خبره
اسم مشتق وهو قوله تع يود والوانهم عاديون في الاعراب وما خبره
ظرف وهو قوله تع ولوان عندنا ذكرنا من الاولين فليس بشيء لان
لوفيهما ليست شرطية بل مصدرية او للتصحي والكلام في الشرطية
قال فان جازاه اورد الغاء اشارة الى انه متفرع على الفاعل على
السابقة ومعنى جواز التقيد يرين ان يكون كل واحد منهما موديا

للمعنى المقصر من غير تارة وت قوله جاز الامران بالنظر الى فادة
 المقصر ولا ينافي ذلك لرجحان احد ما بعدم الحذف فيه قوله فجزاء
 اه قيل يرد انه لم يعهد بعد الغاء الجرائمية ايراد لفظا لجزاء
 لان جعل الشيع جزاء ا يفيد كونه جزاء وليس بشيع لان الغاء
 يدل على ترتيب الثاني على الاول لا على كونه جزاء ا والمعنى
 اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية بهاداش قوله ا و اكرامي
 ثابت له قيل في كونه مبتدأ اي بحث لا نهم لها وحبوا نقل يم الخبر
 لثلاثا يلبس المفتوحة بالكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه
 يوجب الالتباس كالتأخير وايضا نقل يم الخبر ههنا واجب فالتقدير
 فثبت الى اكرامه وكلاما ليس بشيع اصلا الاول فلانا لانم ان
 حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى
 فيه مختلفا على التقديرين واما الثاني فلهذا ذكر في المغني ان القائلين
 بان الواقع بعد لوالدا خلة على ان المفتوحة تحولوا نهم امنوا
 جملة اسمية بعضهم يقل والخبر مقد ما اي لو ثبت ايما نهم
 وبعضهم يقل وموخر اي لو ايما نهم ثابت قوله لانه اما مبتدأ
 او خبر مبتدأ او على التقديرين معمول العامل الرفع فيكون
 مرفوعا محلا وهذا معنى وقومه موقع المفرد فلا يرد ما قيل ان
 خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله
 وكما قيل جملة معترضة فائدتها تأييد المظن بقول غيره قوله
 لانه لثيم في الصراح اللثيم ناكس ويخيل يعضم فقاء كما يخدم
 العبد لمولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم اعني الخادم وفي الرضي

لثيم صعفان في الصراح الصعفان سيلى زنده فما وقع في تفسير
 الصعفان في شرح الفاضل الاسفرائني يعني من يضرب في قفاه
 ولهم مية سهو قوله ان ياكل ليعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا
 قيل من كان حمة ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه
 قوله او بارادتهما مع حواليهما كما في قولهم جب مذ الحيرة
 وشابت مفارقة قوله بالجرا لا بالرفع صطفا على مثل من يكرمني اه
 وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعمد ذكر المثال بلفظ الشبه
 انما الشائع لفظ المثل والنحو قوله أي مثل عبد القفاء مكن في
 اكثر النسخ ولعله سقط لفظة انه من قلم الكاتب يعني ان المقصر
 شبيهه بما وقع بعده اذا اعني ان مع مد خوله لا بمجموع اذا انه
 كما يرويه ظاهر العطف لانه المثل بعمر على ما صرح به بقوله مما
 وقعت بعده اذا ووجدت في نسخة بخط الشرح اي مثل اذا انه عبد
 القفاء وجه التفسير غير ظاهري وانما لم يقل وشبهها لئلا يتوهم ان
 المراد شبهه بكليهما نحو من يكرمني اذا اني اكرمه فانه مشابه
 للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب مقام القفاء الجزائية ومما
 للثاني من حيث وقوعه بعد اذا الملقاة صورة قوله اني احب الله
 اي هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اوله اني احب الله ثم اخبر
 عن ذلك ولا يكون اني احب الله معصولا في اللفظ لا قول لانه وقع
 خبرا عن اول وان كان مقولا من حيث المعنى قوله لان اول الاقوال
 اه فيكون قد اخبر عن المصدر ولا يتعين ان يكون الحمد بهذا
 اللفظ قوله ولذلك قد علم العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع في النفس

قوله لانها في حكم العلم فهو بمنزلة الباء في كفي بالله قوله
 التاكيد فقط لا دخل لها في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه
 في محل الرفع ملة اجواز العطف بالرفع قوله سواء كانت المكسورة
 اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا لاحد الامر من لايان لوجه التركيب
 فان جلف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجمع في كلامهم واما وجه
 النصب في قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسورة
 من انها منصوبة بتقدير في بناء اعلى ما مر من انهم جعلوا
 المصدر والموضوع موضع الظرف من المبهمة اي ان المكسورة في اللفظ
 او في الحكم ويحتمل النصب على التمييز اي المكسورة من جهة
 اللفظ او من جهة المحل بناء اعلى ما صرح به في شرح التسهيل في
 بيان فائدة قول مصنفه مميز الجملة منصوب بفعل يقدر غالبا اسناده
 اليه مضافا الى الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المنقول الى ما
 لا يصلح لاسناده اليه ولا لايقاعده فهو امتلاء الكوز ماء او كفي بالله
 شهيد او ما احسن الحليم رجلا وما ما وقع في شرح الفاضل
 الاسفراني اي كسر الغظيا وكسر احكاميا فمع بعده من حيث اللفظ غير
 سليمة من حيث المعنى اذ لا كسر حكما في ان المفتوحة بل هي في
 حكم المكسورة قوله بان يكون اية بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديره
 على قول المصنف بالرفع اخره عند لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله
 بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله بتاويل الجملة لانه نائب
 متلاب مفعولين كانا في الاصل جملة ولذا جاء دخول لام الابتداء
 في المفعول الثاني فله حكم المكسورة بخلاف ما عجبني ان زيد القائم

فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا ولاينا في
كونهما بتاويل المفرد ولذا لا يجوز حذف احده فعليه فان اشبهما
بالجملة من حيث ان باب علمت من نواحي الابتداء والخبر وشبهها بالمفرد
ولكونهما بتاويل المفرد قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع
اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذ هوب من
جوز ذلك قال ويشترط مضي الخبر اه فانه اذا مضى الخبر يقدر
للمعطوف عليه خبرا آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت
في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها الانتداء ويكون
الكلام من قبيل عطف المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر
يكون معطوفا على محل خبره ان دون لفظ التبع عامل للمعطوفين
على اسم ان وخبره والعطف على محل خبره ان لم يوجد في كلامهم
ثم اعلم ان في قوله جاز العطف اه اشارة الى جواز واحد اخر مثل
العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة
عموما والعطف على المضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا ومقدما
على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف الجملة على الجملة فما الفائدة
في عطف المفرد على المفرد مع ان العطف على محل المفرد خلاف
القياس قلت فائدة التشريك في معنى التاكيد المستفاد من كلمة
ان وان لم تكن ماملة كما في صورة المخفضة الملقاة وفي قوله على
اسم ان المكسورة رد لقول الجزولي حيث جعل الرفع محلا لجموعهما
دون اسمهما اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه على نقل
الحاقها بالعدم يكون اسمها مجرد اولان المبتدأ امر الاسم

والمجموع ليس اسما ولا في باويله وانما خص بحكم العطف لانه
 الواقع في استعمال الفصحاء وان جاز قياسا في مائت التوايح كما ذهب
 اليه الجرومي والزجاج والغراء في الوصف وعطف البيان والتأكيد
 ايمر قوله مثل ان زيد او عمر واقام يحتمل ان يكون المذكور
 بعد المخطوف خبر ان ولتقدمه بالرتبة في حكم المعنى نحوي اني
 رقيبها الغريب * وان يكون خبر ان محذوفا قوله وهو باطل
 لانه كاجتماع عنتين مستقلتين على معلول واحد قال في مثل انك
 وزيد اذ هما اي فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى
 وزيد اذ هما كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل
 ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه اذ لم يكن للبناء اثر في ذلك
 لم يكن لثقله الاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور
 في التسهيل الكسائي يوافق الكوفيون وان التعصيل المذكور
 من ذهب الغراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب قوله
 وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
 قوله لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء
 فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم قوله نحو ان زيد القائم اشار بذلك
 الى انه انما يدل على الخبر المتأخر لئلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان
 لفي الدار زيد وانما لم يقيده بذلك لان الاصل في الخبر التأخير
 وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر
 وعلى الاسم معا وجعل ضمير بيانه راجعا الى احد هما قال اذا فصل
 وذلك الفصل لا يكون الا نظرفه خبر ان كالمثال المذكور او نظرف

متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيد قائم قوله لان فيما عداها اه هذه
 اربع صور اذ اوقع فصل بين ان واسمها بخبر ما او بمعمول خبر ما
 يدخل اللام ملني اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبر ما
 الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه حينئذ يدخل اللام في ذلك المقتدم
 على الخبر فانتفاء ما انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم
 معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام
 على الخبر ولا شك انه يلزم ح توالي الحرفين قوله وان لم تغير معنى
 الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها
 لا تغير معنى الابتداء كان ولذا اجاز العطف على محل اسمها بالرفع
 ومن هذا اظهر وجه عدم مجامعتها مع باقي الحروف لانها مغيرة
 لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية قوله ولا يوافق اللام
 اه يعني بان حق اللام ان لا يجمع ان المكسورة اظهر لطلبها صدقتها
 لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لكونها بمعنى واحد فكأنه
 لم يسقط صدقتها بخلاف لكن فانه لا تناسبها فلم يغتصر معها سقوط
 صدقتها قوله * ولكنني من حبها العميد * في القاموس العميد الحزين
 الشديد الحزن وفي بعض الشروح يقيم فلان عميد اي شديد المرض
 لا يقدر على القعود حتى يقعد بالرواسد وفي الحواشي الشريفة على
 الرضي العميد هو الذي هذه العشق في الرضي وما انشده اما
 ان يكون شاذا او اما ان يكون في الاصل لكن انني تخفف بحذف الهزة
 ونون لكن كما خفف لكانها والله ربي اتفقا منهم بحذف الهزة واصليه
 لكن انا قال فيلزمها اللام ذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان

ما بعد الفارقة قد تعمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كذا من عباده فكم
 لغافلين ونحو قول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لسلما * اجاب
 عنه ابن مالك بان رتبته المتقدم فكانه متقدما لفظا قوله ولهذا اي
 للاجل ان اعمالها قليل قوله فللفرق بين المحففة والنافية ولم يعكس
 لان اللام الابتداء لكونها التأكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي
 ولانه لما حذف النون بالتخفيف كان الزيادة في المحففة اولى ليكون
 كالعرض من المحذوف قوله فلطرد الباب اي باب ان المحففة وان
 لم يجر العلة المذكورة في صورة الاعمال قوله ولان كثيرا قال اللام
 في صورة الاعمال اي للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع
 لا في كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تغني عن اعتبار طرد الباب
 فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قال ويجوز دخولها اوح يجب الغاءها
 والاكثر كون الفعل ما ضلنا سخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا
 ليقتنوك وان وجدنا اكثرهم الفاسقين ودونه ان يكون مضارها
 ناسخا نحو ان يكاد الذين كفر واليز لقونك وان نظنك لمن الكاذبين
 هكذا في المغني اوح لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو الحبر كما
 مر في الامثلة كذا في الرضي قوله اي من الافعال اء الاضافه لادنى
 ملازمة وهي افعال القلوب والافعال النافضة وافعال المقاربة قوله
 لا غير اي لا غير من الافعال ان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد
 فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم قال خلافا للكوفيين
 في التعميم اي بخلاف الكوفيين القول المبكور مخالفة كائنة في
 ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد ان المضروب في التخصيص لان

الخلو في الشيع معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل في بمعنى
 اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخفضة من المثقلة فان
 مذهبهم ان نافية واللام بمعنى الاستواء كان بعد ما الجملة الاسمية
 او الفعلية فالعنى انهم يخالفون في تعميم صورة ان مع اللام او في
 تعميم ما هو ان المخفضة في اعتقادنا اشار الى الترجيع الاول في مخرج
 التسهيل والى الثاني في حواشيه ناقلا من الشيع جمال الدين
 هشام قال بالعربك قبل صدر الافضل الرواية بالده بالباء الموحدة و
 انشد ابن جني في سر الصناعة * شئت يحبيك ان قتلت مسلما *
 كما قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك مقربة المتعمدا في
 القتل قصاصا وهذا ان كان بيانا للواقع تسهيل للقصاص على المخاطب
 كذا في شرح المفصل قوله شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز
 ان قام لا نا وان فعلت لانك وردن هذا ان يكون مضارع غير ناسخ
 كقولهم ان تزيحك لنفسك وان تشينك ليهيه ولا يقاس عليه اجماعا
 كذا في المغني قال المص في شرح المفصل وجه رد مذهب
 الكوفيين اذا صح التمسك بما رده فقد يرخص الشان في مثل
 ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما احرروا
 اما قام زيد مقام انما زيد قائم قال فتعملاه ويشترط ان يكون
 خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامر ان كذا
 في المغني قوله اكثر قال المص في امالي المسائل المتفرقة الشبه في
 ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلا نها
 مفتوح الاول كما لماضي واما المعنى فلا نها تغير معنى الجملة كالفعل

واما الاستعمال فهو ان العرب عطفت على محل اسم المكسورة
 ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معمول
 الفعل قوله كما سبق في بحث ضمير الشأن لكن المذكور فيه
 ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله
^{في الجواز} لا طائل تحتها قوله كقوله تعوان كلالا لم يوفيههم لام
 ليوفيههم جواب القسم ولا م لما الفارقة زيد ما بعد ما دفعا لكرامة
 اجتماع اللامين والكوفيين يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفيههم
 اوبه نفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى
 الاكاذ في شرح التسهيل قوله بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فلا
 ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف
 قوله فقد روا ضمير الشأن لانه يجب نقل يرمعهول يكون الجملة
 بعد نقل يرمعهول كما كان قبله وما ذلك الا ضمير الشأن وفيل لا يلزم
 كون اسما ضمير الشأن وقد روي به ان يا ابراهيم قد صدقت
 الرويا انك قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما
 بحسب الظاهر مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة قوله الصالحة هي
 الجملة الخبرية فلا نفسر بالانشائية نص عليه في شرح الالفية
 للشيخ السموطي قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذ الم يدل على
 عليها نواسم المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت
 عليها جازكونها فعلية ايضا قوله فلوانك اه بفتح الكاف والتاء وعن
 ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لمحبيه
 فيقول انا في يوم الرخاء والنسعة والزمان الذي لا يوجب

العربة سألني ان افارقك لم اجل نفسك وطلبت رضاك وانت
 صد يق محبوب كذا في شرح انيات المنفصل قال ويلزمها مع الفعل
 الصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية
 او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لتقدم دخول
 ان المصدرية عليها لا متاع تاويلها بالمصدر بل اسمية ^{المتفرقة}
 او مصدرة بلا واداة شرط او رب او بكم نحو ان الحمد لله
 رب العالمين وان لا اله الا الله وعلمت ان من يضربك اقرب به
 وماتت ان ربك خصم وعلمت ان كم خادم لي وقيل في التسهيل
 اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازاً عن نحو قوله صلوا
 ان يؤمنون فجاءوا قبل ان يحالوا باعظم سؤل وذلك ضرورة
 ومنه قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاقة وملة عند البصريين
 هي الباقية للمضارع امتلت حملا على ما اختار قوله اي الفعل
 المتصرف اه في التسهيل او بفعل يقتربن غالباً ان تصرف ولم يكن
 دعاء بقدا وبلوا وبحرف تنفيس او نفي انتهى ببيان المصدر والشر
 رح كليهما قاصداً لا يخفى ثم اعلم ان النمرح ذكر الامثلة
 الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط في الحقيقة
 ان يكون بعد العلم او ما يؤدي معناه او بعد الظن الغالب
 الجاري مجراه نحو حسبوا ان لا يكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف
 المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما في حكمه فالفارق متحقق بينهما
 فلذا قال المصدر في امه الي المسائل المتفرقة اراد واداء خالفاً
 الامور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم فارق بهارجي قد

سيقع الالف قول عنه بواسطة البعد قواه للفرق بين المخففة وبين ان
 المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظورا اما معنى فلكونهما
 حر في المصدر واما جعل الفرق لان المصدرية لا يجتمع بينهما
 بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينهما وبين معمولها
 لضعفها في العمل واما معنى فلان حروف التثنية محصلة للعمل
 التي الاستقبال فلا يجامع الناصبة للفعل لانها ايضه مخرصة فيلزم
 الاستبدال واما قد فلا يصح فعلا د خل عليه ما يجعله مستقبلا
 واما حروف النفي فلزيادة مضارة لتلك الحروف البائدة ولذا لا يجمع
 بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق
 مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قال او حروف النفي نحو علمت
 ان لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم قوله فانه لا يحصل اه في الرضي
 في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينهما
 وبين الفعل شي من حروف النفي الابلا لكثرة دورانها في الكلام
 نقول علمت ان لا يقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشران يقر
 المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرد الفرق فانه يجتمع
 في بعض الصور قوله لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا
 فهي المصدرية هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ان عني به
 الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة لان المصدرية تخصص
 المضارع للاستقبال دون المخففة قوله اي لانشائه وهو الغالب
 عليها والمتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها
 جامدا بخلاف كان زيد قائما وفي الدار وعندك او يقوم فانها

في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى هو الاسم والشبه لا يشبه
 بنفسه ولد اي فرقاني امشى وفي الرضي الاولى انه للتشبيه اي
 والمعنى كالك شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم
 الخبر به منه ما والضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف المقتضى
 فلذلك تقول كاني امشى ولا يخفى مع ما فيه من التكلف لان المقصود
 القائل من كان زيد قائم افادة الظن بقيامه لا تشبيهه برجل قائم
 وبجميع للتحقيق والتقريب ايضا ذكره في المغني قوله حمله الوجهان
 ذكره المص في شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة
 لادى الى ان يكون مع جملة جارا ومجرورا فلا يكون كلاما مستقلا
 ويحتاج الى تعدى المتعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهور
 دفعه بانه يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله قوله ومذهب التحليل
 انه فهي منه للتشبيه والتاكيد في المغني انه مذهب الاكثر
 حتى قيل انه كالمجمع عليه قوله وان خرجت بسبب صيرورته
 جزءا قوله ونحرم مشرق ويروى وصدر والمعنى واحد الحقه بالضم
 معروفة واراد الحقتان ويجوز ان يكون مما يخلف منه ثاء التانيث
 عند التشبيه جعل النحر مشرقا لبياضه وشبه ثديه بالحقتين
 في نهودهما واكتمازهما قوله ويجوز ان يقال انه في الرضي لكن
 لما يلزم العلية التي تليها ما يلزم ان المخففة من حروف العوض
 قوي اضاها لالشان بعد ما اجراء اليها مجرى ان قوله وقال
 الكوفيون انه في الرضي ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة
 الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى قوله ومعنى الاعتدال

اءاي مر فارا ما لغة في التاج الامتدراك دريا فتن چيزي وفي
 الصراح استدر ركت تدار ركت مافات فليس السمين فيه للطلب وفي
 الحواشي الهندية اي للطلب ادرك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم
تجعل الجري للطلب وعلى التقديرين نقل في العرف من المعنى
الغرام الى الخاص قوله اي تغاير منصوبا بحيث يكون معنى الاول
 موهما للقبض الثاني قوله وجعل الشر الرضي الاخيوا ظهر لعل وجهه
 ان الروا والعاطف للجمع وليس مقصودا لتكلم بجاء زيد ولكن مجرد
 لم يجز افادة ان الحكمين المتغايرين متحققان في نفس الامر فان
 المفيد لذلك جاء زيد ولم يجز عمر وهل مجرد دفع التوهم العاشي
 من الكلام السابق فهو لا تمام الاول فتكون للاعتراض وما قيل ان
 الاعتراض لا يكون لدفع التوهم لا في اخر الكلام فمد فوج بان دفع
 التوهم مستفاد من لكن لا من الروا وان مختارا الرضي ان الاعتراض
 يكون في الاخر ولذا قال ان الروا في ان الرضية للاعتراض وعليه
 المحققون قوله وايت للتمني وبقرلت بالبدال الباء تاء او ادغامها
 في التاء قوله فيدل على الممكن اي ممكن الوقوع ومستحيل
 الوقوع وان كان ممكنا اذ انما ولا يدل على واجب الوقوع فلا يقيم
 ليت غدا يجيء في الرضي ما هيبة التمني محبة حصول الشيء سواء
 كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في المحس المترقب وغير
 المترقب وفي المحال قوله واجاز الفراءه اي اجاز الفراء نصب
 الخبرين بعد لمت قيا سا مطرد اي دل عليه لفظا اجاز فلا يراد به لا
 خلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه

بيان الشران ذلك الهميل انما هو في ما وقع في الاستعمال قوله انمني
 زيد اقام وهو متعل الى مقولتين كذا في الحواشي الهندية قوله اي
 انما كاقا على صفة الغيام يعني تمنى كون زيد ذات القائم
 تمنى حصول صفة القيام له قوله واجازاه اي توجيه الكيما بني مطر
 في النجوة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجري في ليت
 الشهاب هو الجميع على الغنى والشهاب هو البدء الاول قوله اي ليت
 ايام الصبي لما كانت بدل من لنا اشار بذلك الى نيابة الجار
 والمجرور عن عامله المحذوف وتحمل ضميره قال ولعل للترحي
 وذهب الاخفش والكسائي انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب
 الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها تكون للاستفهام ونقل
 البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل
 والاستفهام والشك خطأ عند البصريين كذا في شرح التسهيل قوله
 وداعد عانا اقر استجاب له واستجابه بمعنى اجابه اي رب داعد
 ما هل مجيب الى الذي اهل احد يمنح المحتاجين فلم يستجبه
 احد فقلت ادع دوة اخرى وارفع الصوت لعل الى المعوار قريب
 منك فيجيبك ويحك فانه الجواد والشاعر يقول هذا على طريق
 التلهف والتحسر على فعل من فقد كذا في شرح ابيات الكشاف
 قوله وثم وقد للحقها التاء فيختص بعطف الجمل نحو فمضيت ثمة
 قلت لا يعنني قوله بكسر الهرة وقد تفتح وقد يقرب ميمها الاولى
 ياء او قد قلب نونا ويحذف ما قوله وعند الاكثرين عطف بيان
 او بدل لاننا لم نر ما طفا يصلح للسقوط اذ ما طفا ملززة اعطى

الشيخ علي مراده ويقع تقسيم الجمل اذ اذ وقعت بعد القول
 وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو يقول استغفرتني اي
 كنت عتيتا انه يقول ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان اي فتحت
 فقلت اذ كانه لان اذ ظرف لتقول قال فالاربعة الاول الغاء
 لا يقتضي اي الحروف العشرة بعد اشتراكها في التثنية ثلثة اقسام
 باعتبار حصول الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعا
 وهي الاربعة الاول وقسم يثبت به الحكم لاحد مما لا بعينه وهو او
 واما وام وقسم يثبت به الحكم لاحد مما بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان
 احاد كل قسم يفترق باختصاص كل منهما بمعنى لا يوجد في الاخر
 قال للجمع اي للجمع بين المفردين وما في حكمه في كونها مسندتين
 او مسندا اليهما او مفعولين او حالين ونحو ذلك وبهين الجملتين
 في حصول مضمونهما واذا دخل عليهما النفي افاد نفي المجموع
 اما بانتفاء جزئية او بانتفاء احدهما واذا قصد التخصيص على
 الاول جميع بلا الزائدة بعد الواو ونحو ما جاء في زيد ولا صبر
 وقوله مطلقا آه اي لا يفهم منه الترتيب ويفهم منه الترتيب
 فالاربعة تشترك في مطلق الجمع والواو للجمع المطلق قوله اي
 حصل الفعل اه خبر لقوله فقولك بتاويل معناه قوله بمعنى انه
 لا يفهم اه فتعطف الشيخ على مصاحبه وعلى ما بقه ولا حقه فقام
 زيد وصبر واحتمل ثلثة قوله وجودا كما نقل عن المبرد والكسائي
 وبهين القضاة او عد ما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض
 الحنفية الذين ابين مالك وكونها للمعية راجع والترتيب اكثر

وبعكسه قليل كذا في المغني قوله أي للجمع مع الترتيب في تايخ
 البيهقي الترتيب يك ازيس د يكر فرا كردن فليس الجمع
 بمعنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبرا في الترتيب فلذا
 زاده الشرح بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع
 الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب قوله بغيره بهية
 اي بشر ما عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا
 حاجة الى التصريح قوله في مطلق الترتيب لا في الترتيب المطلق
 وانما لم يقل وثم للترتيب مهلة لشاعة التكرار قوله غير ان اه
 هكذا قال الجزولي وقال الرضي والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها
 بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الغائى في القوة او
 الضعف على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى
 اسبق وقد يكون في اثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجي
 لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب ذهنا
 من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وسيجيى في كلام الشرح
 دفعه قوله بحسب ما اقتضاه وضعها فانها موضوعة للتدرج
 الذهنى قوله جزء قوى او ضعيف قد ر الصفة بقرينة قوله ليفيد
 الى اخرى والمراد بالجزء اهم ما هو جزء منه وما هو كجزء منه في
 الدخول في الحكم السابق نحو اعجبني الجارية حتى حد يثها ويمتنع
 ان نقول حتى ولدها والضابطة انها قد دخل حيث يصح دخول الاستثناء
 المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها اجمال قوله
 من حيث انه قوي قيل بذلك ليمترتجعا عليه قال ليفيد قوله بوضعها قوله

ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المعطوف عليه
 ليفيد اذ قوله اي ليدل عليهما اي ليس المراد الافادة في الخارج بل في
 الذهن قوله فصلح لان يجعل اه ففي العاطفة معنى الجارة لانها افرمها
 جمع معنى الواو والعاطفة فلرعاية المعنيين بشرط ان يكون من دخول
 العاطفة جزء المحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا بالمحصل
 معنى الغاية قوله ودل انتهاء الفعل اه فيصير الكلام نه في الشمول
 بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحاج قوله وثانيهما اه اشار
 بذلك الى دفع ما نقلت ما بدأ من الرضي بأن مراد الجزء ولي بقوله
 غير ان المهلة في حتى اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج
 ولا شك انها معتبرة في حتى لان التدرج الذي مني في تعلق الفعل
 باجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة في تعلقه بمدخلها قوله على
 رجالتهم الرجال خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب وصاحب
 ورجالته ورجال كذا في الصحاح والمشافة جمع ما ش قوله كذا الانتهاء اه
 يعني ان المقصر من اعتبار القوة او الضعف ليس الا ليصح جعله غاية
 ويحصل المقصر اعني شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاه
 بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او
 الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشرحها
 لعدم دخول حتى العاطفة على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان
 دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد يعطف الجزء على الكل
 المتبوع للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مضافا لثالث الاجزاء
 خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء

على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله مكد في بعض الشروح انما
تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فمخصوصية
حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب قوله
كما وقع في بعض الحواشي ان اذ به الحواشي الهندية لكنه لو لم يقل
ليشمل لجار والمجرور ولم يحثل بنيت البارحة حتى الصباح
لا يمكن توحيد كلامه بان مراده بقوله واحكاما اعتبر كجزء منه بالنسبة
الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبني الجارية حتى حديتها
وضربتني البساتات حتى عبيد هم قوله اي للدلالة اشارة الى ان اللام
في لاحد الامرين ليس صلة الوضع لان اوليست موضوعة لاحد
الامرین مبهما عند المتكلم اي للشك بل لاحد الامرین سواء كان مبهما
عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد به الاتهام على السامع
او التفصيل او الالاحة والتخيير والتسوية فان مدلول اول واحد
الامرین والمخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعماله في
الشك اشيع فلذلك بينه المصريح ومعنى كونه لاحد الامرین انه
يدل على الواحد الجزئي المبهم من الامرین المذكورين كانه قائم
مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج الى ذكر الامرین
المخصوصين بخلاف لفظ لاحد وما قبل اي لا فائدة احدي النسبتين
من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع وثبوت الحكم لاحد
الامرین من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة او ثبوت
الحكم ليست مدلول او انما تستفاد من الكلام الذي فيه اوقرت
المتكلم بناء على ان الالفاظ لا فائدة ما في الاذمان قوله

الامرين اذ لا يجوز ان يرا ولا تطع واحدا منهما واطع الاخر بقريضة
 الاثم والكفر قوله والعموم مستفاد اه تحقيقه انه لا فرق في اصل
 الوضع بين المثبت والمنعني في ان الحكم على احد هما دون الاخر مثل
 رأيت زيدا او عمرا او مارأيت زيدا او عمرا معناهما رأيت احدهما
 دون الآخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا معناهما
 اضرب احدهما دون الاخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين
 نحو رأيت زيدا او عمرا او خالد او مارأيت زيدا او عمرا او خالد
 فان معنى الاول رأيت احدهم دون الباقيين ومعنى الثاني مارأيت
 احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال في الامر والنهي هذا هو مقتضي
 اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او كلمة او
 في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه
 العموم في الغالب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب
 ويصح حينئذ ان يقال بل كلاهما كذا في الرضي قال وام المتصلة اراد
 ان يبين الفرق بين الثلاثة وبل من القريب قال لازمة لهزمة
 الاستفهام لفظا وتقد يرادون هل لكون الهزمة عريضة في الاستفهام
 قوله اي غير مستعملة اه يعني ان اللازم هنا بالمعنى الغروي المعبر عنه
 بالفارسية بجهنمته وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول
 المفسر بما يستنع انكاسه من الشيء حتى يرد ان الصواب وام المتصلة
 ملزمة لهزمة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت
 الهزمة دون العكس قوله يليها احد المستويين والاخر الهزمة
 الحنفية

اليد لا يحوار زيد عندك ام صر واي ايها عندك وا في الدار زيد
 ام في السوق اي في اي الموضوعين قوله بعد ثبوت احد هما نعلق
 الطرف بيلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه
 بالطلب بالعكس قوله لطلب التعمين لانها مع الهمزة بمعنى اي
 واين يستفهم بها عن التعمين فيكون المعطوف والمعطوف عليه
 بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله نعم
 سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ما اريد به التسوية فالهمزة
 وام جرد تاعن معنى الاستفهام واستعملتا المجرد الاستواء فهي
 معنى مجازي فلا يرد ان ام هي باللاستواء في الواقع فلا يصح قوله
 عند التكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتاويل المصدر مبتدأ
 وسواء خبره اي انذارك وعدم انذارك بيان وقيل بالعكس لان
 الاسم اولى بالابتداء وقيل هو خبر مبتدأ محذوف اي الامران
 سواء والجملة دالة على الجزاء وقولك اقصت ام قعدت مستعار
 بمعنى ان قصت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط
 يدخل على مجهول وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم
 للشرط قوله وح يكون تركيبه هذا تكرار محض وتفرع للشمع
 على نفسه اللهم الا ان يقر المنقول عن سيبويه هو الكنية كما في الرضي
 فالشار اليه بقوله هذا ما يعهم من الكلام السابق اعني المخالفة
 بين ما وليا ما وقوله ازيد ارايت ام صرا كناية عن المعادلة بين
 ما وليا ما وح يكون تفرعا للجزئي على الكلي والاولى تركيبه
 لا يعد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يجازي عليه

ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح قوله لا نهما لا يفيد ان التعيين لان
 نعم لتقرير ماسبق ولا لرد ، وما سبق مينا ثبوت احد هما غير معين
 فلا يستفاد منه التعيين قوله فانه يصح اه فيه اشارة الى انه يصح
 جوابه بالتعيين قال المصروح في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين
 فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احد هما ثبوت واحد منهما
 فحصل الجواب مع زيادة قوله لان المقصود آه فالسؤال عن اصل النسبة
 فيصح الجواب بنعم ولا لدالتهما على ثبوت النسبة او نفيها قوله
 وقد يجاب آه لتحقيق للمقام بان ما ذكره المصروح حكم اكثري
 وقد يجاب بام المتصلة على سبيل القلة بفي كايهما وقد تبع الغاضل
 الهندي في جعل نفي كلا الامرين جواب ام المتصلة وفي العباب انه
 تخطئة للمتكلم حيث قال فان قال لك السائل اريد عندك ام عمرو
 ليس احد هما عندك كن مخطيا في السؤال فتقول له ليس بندي اريد
 ولا عمرو فتخبره انه غلط والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل
 فلمس بجواب انه اريد به ما يكون في مقابلة سواله ومخرجه من
 التردد فهو جواب والظن هو لثاني قوله فالامشار اليه آه تغريح على
 تفسير ثم في الموضوعين بمعنى واحد قوله على شرطين احد هما ان
 يكون ما يليه احد المستويين والاخر الهمزة والصفر عاينه
 حكم جواز التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع
 عليه كان جوابها بالتعيين قوله لا يخلو عن سماجة لان المذكور سابقا
 حكم واحد لا حكمان حتى يشار الي كل منهما استقلال وفيه رد
 على الجليل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي ان

يكون المشار اليه بالثاني غير الاول وهذا للتكرار قوله على طريق
 اللف والنشر اي لفا لشرطين ونشر الحكمين قوله لكان اخصر
 واحسن لكن ما ذكره المصنف اظهر لعدم الاحتمال فيه على تقدير
 جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط قوله في الاضراب من الاول سواء
 كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى
 كلام كما في قوله نعم ام يقولون افتريه فلا يليها الا الجملة اما
 ظاهر الجزئين نحو ازيد عندك ام عمر وعندك ومقدرا احدهما
 كما في مثال المتن قوله نلشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل المعنى
 وقد يجتمع للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجتمع بمعنى بل وحده كقوله
 نعم انا خير من هذا الذي هو مهيمن ونحو ام هل تستوي الظلمات
 والنور قوله اي ان القطيعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجم
 اقطاع على غير قياس كانهم جمعها اقطاعا كذا في الصحاح قوله كما
 تقول ازيد عندك ام عمرواه هكذا في النسخ التي رايتها والصواب
 ام عمرو وعندك بذكر الخبر ولعله سقط من القلم الناسخ لما في الباب
 والرضي من لزوم لفظ الجملة بعدام المنقطعة في الاستفهام بالهمزة
 خفيفة اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها
 متصلة لاشتراك الجملتين في الخبر مع تمازي النظم والتفصيل ان
 ما بعد ام ان كان مفردا لفظا وتقديرافهي متصلة ويلزمها الهمزة
 ام للاستفهام الطلبي او للتصوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعرو يقع
 هل قليلا وان كان جملة فان ام يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي فهو
 كان خبرا واستفهاما ما يعتبر الهمزة او بالهمزة للانكار فهي المنقطعة

وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت الجملتان فطنتين
مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين
في الفعل متساويتين النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى
ان يكون منقطعة لا مكان وقوع المفرد بعد ما فعد ولك الى الجملة
دليل الانقطاع وان كانت الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء
اشتركتا في فصلة او لا فهي منقطعة عند المتأخرين خلافا للمص
والا بدلي فانهما يجوز ان الامرين وقال البرضي ان وقع الاختلاف
يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او يتقدم خبر احدي
الاسميتين وتأخير خبر الاخرى او كانا مشتركتين في جزء غير
متساويتين النظم نحو ازيد عندك ام عندك عمر فالطلب الانقطاع
قوله اي غير مستعملة لامعها اي غير مستعملة اما العاطفة الامع
اما قبل المعطوف عليه فاو التزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث
الاستعمال قوله يعني اذا عطف آه اريد العطف بقريئة قوله ثم عطف
في المغني انهم يعتبرون بالفعل عن ارادته واكثر ذلك بعد اداة
الشرط وفيما شارة الى ان المراد بالمعطوف في المتن ما اراد العطف
عليه لانه يصير معطوف عليه بعد ذكرهما العاطفة لا قبلها والعبارة
تقتضي ذلك قوله يلزم ان يصدراه اذا دان قبل ظرف للارزومه وانما قال
المص مهما مع اما وفيما سبق لارزومه همزة لان ام المتصلة تكونها بمعنى
اي الامرين يقتضي الاستفهام الطلبي والهمزة لازمة له بخلاف اما فانها
موقوفة لا محل الامرين فهي تدل على شك المتكلم وابها مضمون لبتداء
التكلم اليها لانه عرّض له في انشاء التكلم والتزام اما الاولى

لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر ولذلك قد يترك اما الاولى
 في الشعر فهي لازمة معها لالهاقوله يجوز ان يصدر اذ فبني الكلام
 اما على احد الشئيين واما مع او فان تقدم اما فهو كك وان لم تقدم
 جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك والابهام بعد ذكر المعطوف
 عليه قوله والجواب اه الجواب ان ذكرهما المعرف في شرح المفصل قوله
 بل للتنبيه على الشك اه هذا اولي مما ذكره المعرف من ان الاولى
 للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله لعطفها على
 اما الاولى وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعد ما قبلها وليس
 ابتداء كلام في الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في
 كلامهم فالصواب ان الروايات لتأكيد العطف لجميع اما غير عاطفة
 ووجب لمقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويحكن
 ان يقر مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما
 الاولى مع مدخولها لا فادة الارتباط وعدم البدء واما لعطف
 مدخولها على مدخول اما الاولى لا فادة الشك قوله فكلمة لا لغني
 الحكم اه فلا تجوز الابدال لاثبات اللفظي والمعنوي ونحو ما زال
 نائما لا فائدا ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قوله
 لصرف الحكم اه هذا التفصيل في المفرد بيل واما في عطف الجملة
 على الجملة فلا ضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن
 ولدا سبحانه بل عباد مكرمون واما بالانتقال من غير اه نحو
 قد افلح من تركي وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثر ونحو الحيوة الدنيا
 وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كذا في المغني

فلذا لم يتعرض له الشر ويجوز ان يوافق ما بعد ما قبلها اثباتا ونفيا
 قال الله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم
 تجهلون وقوله نعم لهم يقولون افتراه بل هو الحق من ربك قوله والاخبار
 البينة وقع منه لم يكن بطريق القصد اي ذكره لم يكن مهما او خطاء
 مثل اوجهه وارليس المراد انه وقع لا بطريق القصد قوله والمعطوف
 عليه في حكم المسكوت عنه فهو في النفي والاثبات على طريق
 واحد قوله ثبت الحكم النفي اه كلمة من متعلقة بالنفي واللام
 تثبت ولذا قالوا لا يجوز النص في ما زيد قائما بل قاعدا ويتعين
 الرفع قوله في حكم المسكوت عنه جاز ان يثبت وان لا يثبت قوله
 فهي نقيضة لاني ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا مثبتا
 اذ لا يكون في المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل
 الجمل فلا بد ان يكون لها معنى بالنفي قوله فتكون لا يجاب اه اي
 لا ثبات ما انتفى عن الثبوت مع الاستدراك قوله فتكون لازمة اه
 اي الانتفاء عن الاولى باق بحالة ما لم يقع الحكم به غاطارا ناجيا
 بلكن لان التوهم قوله وان كاسهاني عطاف الجملة اه اشارة الى
 ان كاسهاني عطاف الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشري فلا يحسن
 الوقف على ما قبلها وقال الجزولي مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها
 لكونها حرف ابتداء وقال يونس انها في جميع مواقعها مخففة
 لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقلد العاقل بعد ما وبشكل ذلك
 اذ اولها بلا جار نحو ما مررت برجل لكن عمرو والقول بجر الجوار
 والنقل بـ لكن عمرو ومررت به تكلف اذ جر الجوار ليس بقياسي

وقيل انه مجرور بجا ومقبر هذا كله اذ الم يدل على الواو وما مع
الواو وهي ليست بعاطفة اتعافا كذا في الرضي وفيه انه نقل في
المغني عن ابن مسعود وابن كيسان ان لکن ما طلقه والواو في قوله
قوله حرف التنبيه قال المص رح في امالي اليها مثل المتفرقة تبصيرها
حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها
الى المعنى المختص بها اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها
والتنبيه من دلالة حرفه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المغني
يقول المقرَّبون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويصلون معناها
وفي بعض الشروح حروف التنبيه وضعت لتنبيه السامع الى ما قبل
الشروع في الكلام وتحريره على حسن الاستماع فاندفع ما قبل
انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فالذي يلقى من قبيل حروف
الزيادة قوله صدر بها الجملة اه اي هو تنويعها في صدر الجملة
الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية انشائية وغيرها فالاولا ما
واجبت التصدير وما جائزه الا اذ افصل بينه وبين اسم الاشارة
نحو ما لعمر والله ذا قوله حتى لا يغفل آه ومع ذلك يفيد الاواما
تحقيق ما بعد ما لتركبها من هيمنة الاستفهام الانكاري وحرف
النفى ولذلك لا يكاد يقع الجملة بعد الا للصدارة بما يتلقى بها القسم
نحو الا ان اولياء الله واما من مقدمات الميمين واما الذي لا يعلم
الغيب غيره قوله والتي لا تتعين معنيها اه لانها موضوعة للجزئيات
بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وهي
كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة بقوله حروف

التدريج بالاعتساف والمد او ازدا ون مضر ونادى وقد يضم بجعله من
قنيل الاموات كالصراخ والبكاء وامغلا حاطلب الاقبال بحرف ناوب
المرحوم وقيل ~~انها~~ اسماء الافعال لتما مهابها بعدة وروده المع بان
غيره ~~بعضها~~ ليس ببناء الاسم وبانه ليس لها مرفوع لعدم التقدم ولا
متكلم لا متناع الشاذة في اسماء الافعال ولا مخاطب لانه مدعو
لاذاع قوله لانها تستعمل اه وفي الاستغناء والتدنية للبعيد
حقيقة او حكما كالشاهي والناثم والمتخير ووجه التخصيص ان
نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمد وهما
متحققان في ايا وهما منتفیان في اي والهمزة والمد متحقق دون
الكثرة في يا فلذا يوضح القريب والبعيد وبهذا اظهر كون اي
للقريب والهمزة للقرب قال نعم فيه اربع لغات فتح العين وكسرها
وتبديلها هاء او كسر النون ~~انها~~ ما لكسر العين قوله وجه تسميتها اه
وهو ان في جميعها معنى ~~الاجابة~~ اي التحقيق وليس المراد به ما يباين
النفي حتى يحتاج الى تكلف في غير نلى قوله اي مصفحة لمضمونه اي
ليس المراد بالتقرير التاكيد فانه انما يوجد فيما بعد الخبر بل
المتحقق يعني واستكر دن سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ
المضنون لان نعم لجميع بعد الامر والنهي والتضيض والعرض
والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق
والمقصر منه المطر والمستفهم منه وقد يقع في صدر الكلام نحو نعم هذه
اطلائهم والحق ان هذا جواب لسؤال مقدر قوله استفهاما كان او خبرا
الظ ان يقول ان شاء كان او خبر اليقيد جواز تقريره فهو الاستفهام

مما سبق إلا ان مقصودة بيان عدم الفرق بين الاستفهام من الاثبات
 والاستفهام من النفي ولذا لم يتعرض لامثلة الخبر اثباتا ونفيًا لظهور
 عدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد او ما قلما زيد تصديقاً
 له قوله وبلى في جواب الم يقم زيد آه ذكره مهنياً توطئة لبيان عدم
 صحة نعم في جواب الست بر بكم وصحته ولو قال فلو قيل نعم في خبر الست
 الست بر بكم كان كراهة لكان اخصراً وحفظاً من الجحالة الى ما بعده
 ومن لزوم التكرار في بيان معنى الست بر بكم قالوا بلى كما لا يخفى
 قوله لكان كفراً كماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله تصديقاً للاثبات
 لا تقريراً لما بعد حمزة الاستفهام فلا يكون جواباً للاستفهام لان
 جواب الاستفهام يكون بما بعده قوله من انكار النفي فالحمزة
 للانكار وانكار النفي اثبات وفي الرضي انها للتقرير واي للحمل على
 الاقرار قوله في العرف الطاري على الوقوع ولذا قال بعضهم لو قال
 بلى في جواب الست بر بكم لا يكفر قوله بعد الاستفهام بالحمزة او بلى
 وكذا اجمع حر و في الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها لطلب
 التعيين وحر و في الايجاب لتقرير الحكم قوله وذكر ابن مالك راجع
 ان اي آه في المغني ان اي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد
 وا ضرب زيد او نحو من كما يقع نعم بعد من وزعم ابن الحاجب انها
 تقع بعد الاستفهام قوله اي لا تستعمل الامع القسم فاللزوم بالمعنى
 المتعارف وفي الاستعمال قوله تقول اي والله واذا اسقطت الواو
 جاز اسكان الباء وفتحها كما في من مع اللام وحذفها وعلى القول
 يلتقي ما كنان على فيمر حد مما لكونها في كلمتين ومع ذلك

ضعيف لان شرط المدغم في غير حرف المد ان يكون له في الاصل
 حركة وليس اللام اصل في الحركة قوله واجل يسكون اللام جعله
 في غير المدغم للاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة
 انهم قالوا بن خروج الجيم ما يكون بعده قوله للمخبر قد اذ لك زيدا
 من مفعول للمخبر واي قد اناك تفسير اجل وجه وان قوله
 نحو قول ابن الزبير اذ روي ان عبد الله ابن الزبير اذ فقال له ابن
 شريك فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي دبوت ونقبت حتى وصلت
 اليك فقال له ارفقها لتبت واحفظها بهل وسر بها البردين فق
 اني جيتك مستمحا لا مستعجلا فلعن الله ناقة حملتني اليك
 فق ابن الزبير ان وراحتها التبت الراحة والهلل الفشر
 والبردين اول اليوم واخره والاستمناح طلب العطاء قوله من جوى
 جهن في القاموس الجوى هو باطن والخرن والحرقة وشدة الوجع
 وتطاول المرض وداء في البطن والكلها في البيت حسن قوله اي اصل
 المعنى وهو ما قصد افادته للمخاطب بدونه الا بخيل فالمعنى المستفاد
 منها تكرار الحكم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم
 مع التحقيق لرد الانكار بخيل بدونهما وحلاصته انها للتحقيق
 والتأكيدي دون التاكيد وفرق ما بينهما هذا اذ قلت ان التأكيدي
 منها واما اذ قلنا انه غرض منها عاين ما يدل عليه عبارة القاضي
 في تفسير قوله نعم ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما الاية وعداها
 من الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسماء
 التاكيد فلا سميتها لم يطلق عليها ازاؤا قوله ان وان قيل لم يبينوا

في ان هل هي ان الشرجية او الناقية او المخففة من المثقلة وفي ان هي
 المخففة او السالبة او الغضرة والاحتمال قائم وهو فاتها
 غير ما سكت كرها ما بلا لها في الغني و ذكر في ان لا تخفى يا
 ان ابن الزائدة نصب المصراع كمن والباء التانيان فمن جعل منه
 قولنا فم والنا ان لا تشك على اللغز ما لنا ان لا نقابل في سبيل الله
 وقال غيره انها صلبة رية وانما لم يجوز للزائدة ان تعمل لعدم
 اختصاصها بالافعال بخلاف حرف البحر الزائد فانه كالصرف المعدي
 في الاختصاص بالاسم قلن لك عمل ثم قال ولا معنى لان الزائدة
 غير التوكيد كسائر الزوائد قال مع ما الناقية دخلت على جملة
 فعلية كخافي الشروحات اسمية كقوله فما ان ظفنا جبين وفي هذه
 الحالة تكلف ما السجارية عن العقل وقيل تزاد بعد ما الموصولة
 الاسمية بعد الاستفتاحية قوله وتكلم مع لما قال صاحب الغني
 انه صهوردان نسبة السهو صهور وفي الروي زيادة المفتوحة
 بعد لما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلسة فتحا وكسرا والفتح
 اشهر قوله نحو كان ظبية اه وله ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة
 الملاقة والضمير للحبيبة والقسام الحسن وفلان قسم الوجه
 ومقسم الوجه العطو التناول برفع الراس واليدين والناظر
 الشد يد الغضرة ويروي وارق اي الشجرة الغضراء والسلم
 بغتتين شعر يعظم وله شوك قوله على نقد يرواية اه ويروي
 ينصب ظبية على اعمال كان المخففة و برفعها على الغائيات
 اعمالها في ضمير الشأن المحل وقت والمعنى تاتيها هذه المرأة يوما

بوجه حسن لم يتخل من الحسب موضع منه كانها في حسن هيئتها
ولم يتخل لوجهها ما عظيمة تمد عندها الى غصن ناضر من هذا
الغصن بصرف الطبيعة بهذا لانها بهذا الحال تزيد او نقصا قوله وما
في نظر بشيء الوضي كم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من
الزائد لان لها نالها هو منع العامل من العمل وتثقله خول
ما لم يكن ان يدخله وفي المغني هل ما من الزائد حيث قل نفسي
اي الزائدة نوعان كامة وغير كامة قوله حائل كون اه يعني ان شرطا
حاله من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائد قد انها تستعمل
شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها اختصاصه بحال الشرطيتين قوله نحو
لا اقسم بيوم القيامة ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقليل زيدت
توطية لنفي الجواب لا اقسم بيوم القيامة لا تتركون على ورد
بانه قل جميع الجواب بالحال بالحال يقول قد خلقنا الانسان في كبد
وقيل زيدت للمجرد التاكيد وزد بانه لا تزد كذلك من رابل
حشوا وفيه نظرون بجملة جماعة الى انها نافية فقليل المنفي اقسام
على ان يكون اخبارا لا انشاء اي لا اعظم بالاقسام به لا استحقاقه
للموافاة لشأن فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيع متقدم وهو ما
جكي عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر كذلك ثم استنوف
القسمة كل اي التسهيل قوله في صورة نفي القسم وان لم يكن نفيا
ب حقيقة لان معنى القسم مقصود قوله كقوله في بشر لا حوراء تمامه
يا فكه حتى اذا الصبح حشر الهمم للعجاج الحوراء الهلعة كذا في
الصاحح ويقبحور في محاوراة اي نقصان في نقصان ويحتمل

ان يكون اعم جمع لكانت بمعنى الهالك وقيل هو بير يسكنها الجن
 والمراد المهلكة والافك الكذب حشر الصبح الغلبه قيل يظن
 فاسقا وكافرا صرى بابا عليه في بير المهلكة! والتفصيل: وفي ذلك
 الهالكين وما علم تغرط غفلته انه صار فيها حتى اذا انقضى ايام
 الشبه ارقامة القياسات علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ولا يحتمل
 ان يكون وصفه لرجل جري خوافر في المهالك سار في مساكن الجن
 ومعنى الافك انه يكذب نفسه اذا حدثته بشيء منها ولا يصلحها
 فيه والمعنى سار ليل هذا الرجل لجرأته في مهاوي الهلاك وفي
 المواضع الخالية يسكنها الجن حتى اضاء الصبح وما شعر به اي القى
 بيده في المهلكة وهو غافل عن ذلك لغلطه مبالاة وهذا المعنى
 اشبه بحدس العرب هكذا في شرح ابيات المفصل قوله والخور
 الهكة بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم وكذا الهلك
 بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بوزن الغرقة فلم توجد في
 الكتب المتداولة والشرح حمل على صيغة الجمع كالطلبية فجعل
 الخور جمع حائر جريا على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع
 على فعل لكن لم يوجد في الكتب خور جمع حائر بل يجمع
 خورا واخور قوله فهي تفسر كل مبهم وفي التسهيل اي فن غالبا
 فيما سوى منه معنى القول وفي شرحه وليس لك بل يقع في نحو
 كتبت اليه اي قم وذهب قوم الي ان اي المفسرة اسم فعل
 معناه اوهوا وانهم وانهم كصه ومذ قوله تقرر المظروف في الطرف اه
 لما كان مظهر وفيه اللفظ للمعنى غير ظاهر مرة بيده بانه على التشبيه

في حق عدم انكاف اللفظ الموضوع عن المعنى كما لا يبعد
 المظروف عن الظرف بخلاف ظرفية اللفظ له فإنها ظاهرة ولذلك
 قيل: لا لفظاً فهو الب المعاني لان المتكلم يورد الالفاظ على رفته
ز: ايسمع يا خلد امنها ولان المقص من اللفظ معناه قوله فلا يقع
 بعلو صريح القول وذلك لان ان المفسرة مشروطة بان يسبق جملة
 فلذلك دعا من جعل منها راخرو عوهم ان اللفظ للقرب العلمين
 وان نتاخر عنها حماة فلا يجوز ذكركت مسجد اي ذهابا وصريح
 القول يقع مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد ان وما ليس فيه معنى
 القول لا يكون مفعوله جملة قوله وقوله تعوما فلت لهم اه جملة
 مستأنفة وليس عطفاً على قوله قولك لانه ليس مثالا لما يكون مفسرة
 للمفعول المقدر ولا بابتداء لفظة قيد في الاكثر اذ الواجب تاخير
 عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو رد لما توهم من انها
 قد تكون تفسير القول الصريح استدلالاً بهذه الاية فالغاء في قوله
 ان اعبد والله اما على نقل يرا ما اوزائدة في خبر المبتدأ على
 من باب الاختشاح والعائد الى المبتدأ الاول محذوف اي فيه قوله
 تفسير للصمير في به وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبد والله
 ربي وربكم ما مورابه فلا بد من نقل يور القول اي ما امرتني بقوله
 صح يكون تفسير الصريح القول فالجواب ان الامر به المحكي
 هو واعبد العيسى والله وقوله ربي وربكم من كلام عيسى انما
 اردف به الكلام المحكي تعظيماً لشانه سبحانه كما قال الر مخشري
 في قوله تم انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله والى هذا

اشارة في كلام الشر حيث اكتفى علمي ان اعبد والله في كونه
 تفسير للضمير ويجوز ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون
 عيسى قد حكى قوله تع بعبارة اخرى كانه قال اللهم تعمر مومني ان
 اعبد والله ربك وربهم ونظيره قوله تع فمحق عتيد اقول ربنا انا
 لذ انثون والاصل انكم لذ انثون وفي الرضي ان القول المقتدر
 كغير الصريح قوله لانه مفعول لصريح القول اذ الم يا اول قلت
 بامرت فلا يرد ان الرمي مخشري جوز ان يكون تفسير للقول على
 تاويله بالامراي ما امرتهم اي بما امرتني به وقال ابو علي الفارسي
 يجوز ان يكون ان في الاية مصلحية بدلا من ما او من الضمير
 المجزوء وفيه وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول وان
 المبدل منه في حكم الساقط فيبقى الصلة بلا عائد فمد فوع بان
 القول يا اول بالامروان العائد موجود لفظا وكذا ما قيل ان عطف
 البيان بمنزلة السعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت
 لا يعطف عايمه لان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت جميع
 احكامه له قوله وقد يفسره بيان لغائدة قيد في الاكثر ولم يجعل
 الاية السابقة بيانا لثد القيد لانها ليست نصا في كونها
 مفسرة قوله اي للجملة الفعلية التفسير الاول لبيان الموصوف
 والثاني لبيان معنى اللام والفعل ويختص ان بالفعل المتصرف
 مضارع كان او ماضيا او امرا ونهيا نحو كتبت اليه ان قم وهذا
 هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكل ما يسمع فيه فهي تفسيرية
 وتقع في موضعين في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو وان

تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في
موضع رفع ونصب وجر وما تكون غير زمانية كما في مثال الشرح
زمانية نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف
وخلفتهم ما مع صلتها وما نقله من نهج البلاغة من هذا الصبيل
فان معروف اه مصدر الكثير والحض على الشيع طلبه وانحس
عليه وهذه الحروف ظاهرة انها مركبة كما في المفتاح ويحتمل
ان يكون الاصلها ملا ابدلت الهاء همزة قوله مشددين
وهلا محففة اسم فعل بمعنى عجل لحث غير العاقل والامحفة
حرف تنبيه وعرض واحتفها م نفي قوله وفي بعض المسح وللمرم
الفعل فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى
اللفوي والاقيد وتلزم الجملة العقلية الخبرية فانها لا تدخل
الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية كقوله * نبئت ليلى
ارسلت بشفاعته * فهلا نفس ليلى شقيعتها * واول باضمار كان الثانية و
بهلا شفعت نفس ليلى وشقيعتها خبر لمخوف اي هي شقيعتها قوله
نحو هلا ضربت اه في تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم
دخولها على المنفي قوله نحو ملا زيد اضربته اه واذا تقدم الظرف
نحو لولا اذ معتمدة قلتم فهو معمول للفعل المتأخر لتوسعهم فيه
قوله فعننا ما اي اذا علمت انها تدخل المضارع والماضي فعننا
في الماضي اي ما يستعمل فيه اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم لان التخصيص على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لا
معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او

كذا ثانيا والظن الاخير لما سمع جميع انبها لا تمنع من الحظ على مد
 مافات وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم بشيخان كردن والتوبيخ
 سرزنش كردن واللوم ملامت كردن وهذه المعاني كلها لازمة للحظ
 على مافات فان كان الخطاب ذا شرف فتنديم والتوبيخ ولو لم قوله
 بمعنى الامر الا انه يطلب تحت رازعاج ومع ذلك لا يمنع من توبيخ رثوم
 علي انه كان المخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد يكون للطلب
 من غير تحضيض وتوبيخ بل يتادب فيكون للعرض قوله ولا ياوناه
 عطف على قوله فمعناه اذ ادخلت اياه قوله الا انها تستعمل اياه بمعنى
 لكن دفع لتوهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي
 لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافي لا بالقل كما مر ولد
 سماها السكاكي في المفتاح الحروف التنديم والتحيض قوله فكانها
 للتحضيض اياه هذا فيما يمكن له مثل اياه فيما لا يمكن ذلك احر قوله
 عليه الصلوة والسلام ملا شققت قلبه فلا قوله وحروف لتوقع
 اضاوا الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه
 بها وللدرد علي من قال انها ليست للتوقع في الماضي ولمن ذهب الى
 انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني لقد اذا كان حرة او قد تستعمل
 اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون
 قد زيدد وهم وينون الوقاية نحو قد نذرهما معا عند الكوفية
 فيقولون قد زيد بالرفع وقد يويستعمل اهم فعل بمعنى كفي نحو
 قد درهم زيدا وقد نبي اي كفي قوله اذا دخلت آية اشار الى انه
 لا يدخل فعل الطلب بشرط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصرا فالان

غير المتصرف ليست للمضي حتى بقرب الى الحاضر ولعلمه اراد
 الماضي المجرد الغير المشابهة بالحروف بقرينة الاطلاق قوله متوقعا
 للمخاطب قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس التوقع في
 الماضي لان المضي يتألف في التوقع قوله واقعا اه اي واقعا في الزمان
 الماضي القريب عن الحال قوله وقد يكون اه اشار الى ان هذا
 الاستعمال قليل ولذا ذكره الخليل قوله المجرد لا تطلق قرينة التجريد
 قوله وقد يستعمل للتحقيق اه وفيل وقد يستعمل للتحقيق مع
 التكنير وفعل الاية من هذا القبيل قوله وبحوزة الفصل اه وبحوزة حذف
 معها * نحو اقدال لرجل غير ان ركابنا * لما تنزل برحاله واو كان قد *
 قال الهمة وهل واما ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب
 عن ابي عبيدة فيعذب الهاء همة قوله قد خلان اه اشار الى تعدد
 المال للاشارة الى هذا العموم قوله الان الهمة اه اشار الى ان
 قوله وكذلك هل ليس على عمومه بل ليل قوله والهمة اهم تصرفا
 فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشما وال
 فالوجه ذكره في ذيل قوله تقول ازيد اضربت كما يشير اليه قوله
 لما عرفت قوله الاعلى شذوذ اي على استعماله غير فصيح لما صرح في
 المفتاح بفتحها قوله تذكرت عهدا بالحمى اه العهد جمع عهد
 بيه ان والحمى كمالى ما يحمى من الكلاء مصدر وبعني الحمى
 والمراد ههنا الارض التي فيها الكلاء وحنث اما من الجنوب بمعنى
 الميل او من الحنين الشوق والالف بكسر الهمة وسكون اللام
 الالف بفتح حنث الالف الى الالف المنة انقة د اغوش كه فتن

وتسلط عنه الظم انسلت عنه علي ما في الصراح اسلاء بني غم كردن
انسلوا لازم منه واما التسلي في القاموس انه بمعنى النسيان وفي
الصراح والتاج الاكتشاف وشيخ منهما لا ينافي بالمقام الا ان يراد
تسلط منها عنه على حذف المضاف وذات صلة حال معللة في لاجل
ذمها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل لحال هل بحال الجاعق
والمقصر انه اذا ممكن مراعاة حالها الاصل في قبح تركها قوله اي
التصرف فيها يعني ان تصرفا تميز عن النسبة والمعنى اعم تصرفها
ومعنى الاضافة التصرف فيها لا تصرفها في شيخ بان يكون الاضافة
الى الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فيها
من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه تصرف
فيها بقلب الهاء همزة وقيل معناه تصرفها اشملا لانها متصرفة في
جمل بالنقل من الاخبار الى الاستخبار ولا يتأتى هذا التصرف من
هل وهذا اعذب من تفسير الشر وفيه انه ان اراد بقوله لا يتأتى هذا
التصرف من هل انه يدخل على جمل يدخل عليها الهمزة الا
انه لا يتصرف فيها قط وان اراد انه لا يدخل عليها حتى يتصرف
فيها فمسلم لكن هذا فرع العموم في الاستعمال فالحق احق ان
يتبع قوله على وجه الانكار التوبيخي اي ما بعد ما كان ينبغي ان
يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد يجمع الانكار
الابطالي اي ان ما بعد ما غير واقع وان مل عليه كاذب نحو افا صقكم
ريكم بالبنين ولا فادتها نفي ما عداها لزم ثبوته ان كان منفيا لان
نفي النفي اثبات ومنه ليس الله بكاف عبده والانكار بقسميه مختص

بالهمزة فلو حمل الشئ المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول
 باستعمال الهمزة للانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد قوله
 محذوف بالحقيقة اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو معلوم
 الوجود في الانكار انتوبيغي او معلوم الانقضاء في الانكار لا يبطل
 بخلاف الرجاء فانه امر خفي واقترا انه بالحال الذي ينافيه يدل
 على عدم استحسانه وهذا مبني على استعمال الهمزة في الاستفهام
 وكون الانكار متولدا منه وما على نقل مركزها مستعملة في الانكار
 فالوجه ما ذكره في المفتاح من ان هل مختص بالاستقبال ولا معنى
 لانكار ما لم يقع قوله هي الاصل في باب اهاي غير دخيل فيه والاقوى
 لكونها موضوعة له انسب واليق عند العقل ثم اختص الاستعمال
 بـ ما هو الانسب عند العقل فلا يراد انه لا يدل على عدم جواز جعل هل
 معادلة لام هل على عدم النسبية قال وانتم اذا ما وقع اه اشارة الى
 الايات الثلثة اعني قوله نعم انتم اذا ما وقع امنتم به وقوله افمن كان
 على بينة من ربه وقوله نعم او من كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نورا
 يحشي به في الماس كمن مثله في الظلمات فمن خول العاطف عطف
 على السابق عند الجمهور وعلى مقدّر عند الزمخشري نقل ير
 الاول اذا جاء وقت العذاب وقع نعم اذا ما وقع امنتم به ونقل ير الثاني
 امير كان موثقا كمن كان فاسقا فممن كان على بينة كمن ليس كذلك
 على حذف الجوز كذا نقل ير الثالث قوله بادخال الهمزة اه رعاية
 لتمام الاتصال يرواقتها في الاستفهام فان العاطف لكونه رابطا
 لدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها

بخلاف هل فانها لعدم عرافتها في الاستفهام لا تقتضي كمال التصدير
 وهذا عند الجمهور وقال الزمخشري ان الهمزة داخلة على مقدر
 معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي والحق ما قاله الجمهور
 اذ لو كان المعطوف عليه مقدر الجواز وقوعها في اول الحذف من غير
 ان يتقدم ما يصح عطفه عليه مع انه لم يجمع الاستعمال الا مبني على
 كلام وفي المغني قد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشف
 منها قوله تعالى ان من اهل القرى انه عطف على اخذناهم وقوله ثم
 انا لمبعوثون واوباءنا الاولون اوباءنا عطف على ضمير مبعوثون
 واكتفى بالفصل بالهمزة وجواز الوجهين في موضع وقال افي
 دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على لغاء العاطفة جملة ثم
 توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اي يتولون
 فخير دين الله يبغون وفيه بالانما انما لو كان المعطوف مقدر الجواز
 وقوعها في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضع لها
 تعلق بما قبلها وان كان المعطوف عليه مقدر ا على ان الجواز لا ينافي
 عدم الاستعمال وما ذكره صاحب المغني فانما يتم لو لم يجوز
 الزمخشري ما قاله الجمهور اصلا اما لو كان مقصوده منع تعيين
 التعليل على العاطف فلا وهو الظاهر من كلامه قوله بخلاف هل متعلق
 بقوله تعول فيكون قيد الدال منبتها لعموم تصرف الهمزة لا بالاعم
 فانه مع بعده لفظا عوج الى تقديره ولا نقول هل في الاسئلة لا نبات
 العموم فنقول الله لكونها فرع الهمزة اء تعليل لما يستفاد من
 قوله بخلاف هل اي لا نقول هل في هنا فان قلت عدم استعمال هل

في الامثلة المذكورة انما يثبت عموم الهمزة اذ لم يكن لهل
 مواضع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتفريق نفس الحكم في
 الانمات نحو هل ثوب الكفار ويراد بها النفي فيجوز وقوع الابلع ما
 نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ويزاد الباء بعد ما نحو هل
 زيد بقائهم سيما المثال الثالث فانه انما يثبت العموم اذ كان
 الهمزة مستعملا بتاخير العاطف ايضاً وليس كذلك فكما ان الهمزة
 مختصة بالتقديم هل مختصة بالتأخير قلت جميع مواقع هل
 مواقع الهمزة لانه بمعنى قد والاستفهام مستفاد من همزة
 مقدرة معها نص عليه الزمخشري في المفصل ناقلان عن سيبويه
 وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع لا بما في ذلك فمن
 قال بمبغى ان يراد بالعموم العموم من وجه لان هل مختصة
 ببعض الاحكام لم يأت بشبه في المعنى ان هل تفترق من عشرة
 اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وبالاستقبال وبعد م
 الدخول على الشرطان وعلى اسم بعد فعل ووقوعه بعد العاطف
 لا قبله وبعد ام وبارادة النفي بالاستفهام به واجبيته بمعنى في
 من غير استفهام فالحروف الشرطية في القاموس الشرط الزام
 الشيعي نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول
 اخري اي الحروف الدالة على التعليق قوله فان للاستقبال اي
 يجيب للحصول ما دخلت عليه في الاستقبال قوله ومعناه اة وليس
 معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولولا الماضي قوله نحو قوله تعز ولا منه
 مومنة خير من مشركة ولوا عجبتم فان المعنى ان لا تعجبكم لو

تعجبكم قوله فانها موضوعة اه لا انها حرف شرط ويعنى الشرط
مراعى فيها وبه صرح المحقق التقنا زاني في المطول وشرح المفتاح
قوله مقل رفيه اي مفروض الحصول قوله كان منغيا فيه اذ لو كان
حاصلا فيه لما تبدر حصوله فيه وهذا بناء على العرف وما قيل ان
المقل يشمل الموجود والمعلول وما صلا ح المنطقيين قوله فيلزم
اه تحقيقا لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله مفوط به غير متوقف
حصوله على حصول شئ اخر وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه
ذلك الامر حاصل ولزاد ماء افلو حصل ما علق بدون ما علق
عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولد اذ حسب الشافعي
الى ان التعلق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط
والحتمية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم لا يقولون
بكونه مدلول للجملة الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم
لا يسلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان
معناه مجرد لزوم الثاني للاول قوله فقد علق حصول اه فالمعنى
المطابق هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع
للامتناع مدلول للتميز امي له ولما كان كلا الانتفاءين معلوما للمخاطب
ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ
لا فائدة فيه بل لاجله اعادة السببية قالوا ان لولا امتناع الثاني
لامتناع الاول فوضعوا ما هو المقصود من المعنى المطابق مقامه تسميها
على ذلك قوله في زعم المتكلم متعلق بقوله مسببا اشارة الى انه
لا يلزم كون الثاني مسببا في نفس الامر كما في قول ابي العلا

* ولو طارذوها فقبلها * لطارت ولكنه لم يطر قوله وقد تستعمل اه
 * اشارة الى انه معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليل والدليل
 * فلي ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق المخصوص
 * ككالمعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشاربيون واختارة القاضي
 * في تفسيره انه موضوع للقد والمشارك وهو التعليق دفعا للاشتراك او
 * الحقيقة والمجاز وتبادر فده لكثر استعماله لا يخافي ذلك كما قالوا في
 * الوجود قوله على قصد لزوم الثاني للاول من غير قصد كونه معلقا عليه
 * قوله مع انتفاء اه متعلق باللزوم فيكون مدلوله اللزوم مع الانتفاء
 * فيستدل باللزوم الصقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الصلزم فلذا
 * لا يحتاج الى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم قوله على ان
 * لفساد اه اشارة الى ان لوقائهم مقام استثناء التالي قوله عكسه المشهور
 * وهو انه لا انتفاء الثاني لان انتفاء الاول قوله ولم يدان ما ذكره اه
 * اي لم يدان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم قوله في ربط
 * ذلك الشيء ما بعد التقيضين عنه اي عن ذلك الشيء فيدل على
 * وبعده باقرب التقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره
 * على كل تقدير اذ لا واسطة بين التقيضين فمن قال هذا الاستعمال
 * لا يخص قصدا لاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزء لازم على كل
 * تقدير كما نقول لو كان من ينبغي الآن على ربي اعطاه انما يدل
 * على ان الجزء لازم للانجاء الآن وليس فيه قصد الاستمرار ام
 * بشيء لان ما توهمه مبني على ما فهمه من ان مراد الرضي بقوله
 * قد يجيء جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم

جميع الازمة طالعا وليس لك بل جميع ازمنة بعد يري الشرط
 ونقيضه كما يفصح عنه احرار كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك على كل
 تقدير اي الجزء في جميع التفادير قوله ونلزم ان الفعل اي الشرط
 والجزء واما جراه ان فقد يكون اسمية وجزءا لو فعل مجزوم بام
 او ما ضري اوله لام مفتوحة وحذفها دليل الا اذا وقعت لومع ماني
 حيرها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته سكرني ابطال الشرط كقوله
 ولو ان ما في الارض من شجرة انلأم الى قوله ما نفذت وذهب
 الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في قوله تع ولو انهم امنوا
 وانقوا المنوبة من هذا الله خير قوله ولو لم يكون انتم مكذابي
 النسخ التي رتبة ها والضواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه
 قوله فاحذفوا انتم اي في الايتين قوله ان صحير امتصلا مستترا
 الصواب اسقاط مستترا لونه وهو الاعلى قول الاحقس والمزني
 وانهما لا لوالا وحرف راء على مستترا واسقاط بارز الكونه لغوا
 قوله وليس تأكيد اي ليس انتم في الآية تأكيد للصير المتصل
 على ان يكون التعديل لولم يكون انتم كما يكون على ما ذهب اليه
 البعض قليلا للتصرف قوله لان حذف الفعل اذ به ان لا نم انه بعد
 من جعل المتصل مفصلا وعدم المطابقة بين المعسر والمفسر والعول
 باعادة الفاعل في المفسر لا متاع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل
 لا لم بعهد حذف الموكك والاعمال مع بقاء التأكيد وفيه ان
 حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف الموكك فقط مهور نحوا الذي
 نفسه متعس اخوك اي هو نفسه صرح به سبويه في الكتاب وثقة صيله

في المغني وعدم الاحتجاج في الاستعمال لا يما في الاعتبار في التقدير
 قوله اي بصيغة الفعل والاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط
 لوالهي هو الماضي وقد جاء مضارعاً واما قوله تع يود والواو هم دادون
 فلو فيه مصدرية لا شرطية اجبته باعل فعل التمني وقد مر قوله اي
 في اول زمان الكلم استشكل الما ظرون وجه نصب اول فذهب الشارح
 الى انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد بزمان الكلام زمان
 الكلام على التوسع او جعل الكلام بمعنى الكلام ولا يحفى ما فيه من
 التعسف للعطي والسماعة المعنوية دون المقص وقوع الاسم في اول
 الكلام كما يفصح منه قوله اي القسم اي بين اجراء الكلام ونعم ما يدل
 انه كلام لا يليق باول زمان الكلم والفاضل الهدى الى انه منصوب
 بمضمين الدخول وتقدر في جائر في غير المجهول من المكان
 بعل الدخول وفيه انه ثبت بالاستعمال بقدر في بعل مر يود حلت
 واه في المنضمن فلا شاهد عليه وفيما المستضمن على المصريح انما
 ينجم اذا كان التقدير في المصريح دياسا وبعضهم قال ان لفظ اول
 مر فوع صفة القسم وفيه انه لا يصح ان يكون فاعل توسط القسم المفيد
 وارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السمع المستقيم اذ السابق الى
الهم كذا فاعل الفعلين وعلى انه منصوب على الظرفية لانه
 من لئان لم يسم على في التسهيل ان منه ما دل على مسمى اضافي
 محض اي لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه امكن وفاعله
 وجهه ووجهه وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترس بحصص عن
 الذي يلهل بنفسه على ما يصح اكله كان كوجهه ظاهر وظاهرو

داخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول
 مكان تنزيله لاحقيقي والمكان التزماني بالمبهم في عدم الظهور
 فحجروا اجتهاد لابل عليه شاهد به واحترز به عن كونه
 اه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز متصرا عليه
 لا بد وان كان في الذكر مقد ما فهو في القصد متاخر فيكون قوله
 على الشرط احتراز اخص تعديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن
 جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان التوسط
 ولتحصله الاحتمالين ارسله الشر على اطلاقه قوله اي لزم القسم
 اه جعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعية لجرالة المعنى لان لزوم
 الماضي الشرط يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكلي للجر في قوله اي
 الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيها قال وكان الجواب للقسم
 لفظا لتقوي القسم بالتصديق وضعف الشرط بالتوسط وجاز فليلا ان
 يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لكونه موكل بالنعمة
 فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوفيت قوله فقط لا لطلاق
 قرينة التجريد عما سواه قوله لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من
 قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك هو اولى على
 ما نص عليه في الرضي وليس مختصا بالشعر فانه جعل الر منخري قوله
 نعم ما اذا باسط يدي اليك جواب الشرط في قوله لئن بسطت حمل
 الشرح على ان ذلك التعيين بالسطر الى جعله جوابا لها لا بالظن
 الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط في
 صورة تعديم القسم مذ هب القراء ومن رافقه من الجوفين

ويا وله البصريون ذلك يجعل اللام زائدة انتهى فح لا حاجة الى
 ما ذكره الشرح فان البتة على مذاهب البصريين نعم لو ثبت
 وقوع القسم لفظا مع اعتباره القسم لثم الحجة عليهم قوله يلزم ان
 يكون مجزوما اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية
 النهر المصروحة بجهة وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق
 العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزء
 فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلفا ويقراد
 صحة كونه مجزوما وجوب عدم كونه مجزوما قوله وما معنى اه
 بيان لغائدة قوله لفظا لعمي انه اذا روعي المعنى فالقسم والشرط فيل ان
 للجواب او رد التحفيقه وتوسمه فيكون جوابا لهما وان كان
 اعتبارا جلبهما مقلما على الآخر فيل ان يكون جوابا احدهما
 مقيد او جوابا الاخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جوابا الشرط مجموع
 القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب الشرط
 فان جواب القسم معنى مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل
 بعد نفي كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف
 بكونه جوابا الشرط معنى فبين ثم مدند افع قوله لالزم متكفانه
 روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى
 كونه جوابا لفظا قوله اي تعديم غير الشرط فنقله فمرة عطاف على
 لشرط الاعلى التمديم فان غير تقديم الشرط اعني تاخيرها لا تستلزم
 التوسط ويجب ان يكون ذلكا لغير ما يطلب الخبر اعني المبتدأ
 قبل النواسخ او بعد ما نص عليه في الرضي وشرح التسهيل قوله جاز

ان يعتبر القسم في راعى شرائطه من لزوم عدم الجزم ودخول النون
 التاكيد اذا كان مضاعفاً ثباتاً قوله ويعتبر الشرط فمجزم ولا بد خله
 النون قوله يحتمل ان يكون اه قيل لا يصح ذلك لانه صرح بالرضي
 بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقيد به على القسم فالمثال الثاني
 ليس لا إلغاء الشرط بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم
 يجعل الجملة التي بعد القسم جواباً له واعتبار الشرط يجعل المجموع
 جواباً له ولما منع من القول باعتبار الشرط لانه لم يقتصر رعاية ما يرعى
 في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الغاء وبدونه فترك
 الغاء ليس علامة الغاء القسم وفيه بحث لان الغاء واجبة عند اعتبار
 الشرط اذا جعل المجموع جواباً له نص عليه في اللباب وغيره وان
 جعل الجملة التي بعد القسم جواباً له كما يشير اليه قوله لان الجزاء
 مضارع مثبت يجب الجزم ولا يجوز دخول النون التاكيد ولانه
 اذا كان هذا الحال مثلاً لا اعتبار الشرط والقسم فابن مثال إلغاء الشرط
 ومبزع من مخالفة كلام الرضي فبطل لان إلغاء الشرط بالنسبة الى
 جواب القسم لا ينافي وجوب اعتبارها بالنسبة الى مجموع القسم
 والجواب ولما لم يكن مقصر المصير الا ببيان الإلغاء والاعتبار بالنسبة
 الى جواب القسم لم يورد في المثال الثاني الغاء مع وجوبه ولم يقل ان
 اتيتني فوالله لا تملك في المال المذكور فرضي لمجرد الايضاح
 واعلم ان المصير او رد الاملة تسببها على ان اطراد القاعدة المذكورة
 انما هو في ان وما يتضمن معناها من اعماء الشرط دون لو ولو لا
 فانه ان اطراد فيها احكم تقدم القسم على الشرط وغيره لتعين الجوارح

للقسم لا يطرء لان جوابها فيها حكم التوسط لتعيين الجواب ح
 للشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقدير كما مر ولا يمكن
 جعل المجموع جوابا لان جوابها لا يكون الا جملة خبرية
 قوله يكون باعتبار المتقدير والجوازه اللف والنشر ذكر متعدد
 على سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكرنا لكل من احاد المتعدد
 من غير تعيين ثقة على ان السامع يرد به اليه والاول اما على
 ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير
 ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب او مختلط الترتيب كل افي
 المطول فلا بد من النشر من اشتغاله على ما يتعلق بكل واحد من
 المتعدد والترتيب اما على وفق ترتيب اللف او على خلافه ثم ان
 ههنا الفين لف نقد لم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء
 فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشر الى فلا
 شبهة في كونه نشر الكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو مظهر وان اعتبر
 كل واحد لفا على حدة فليس شيع من المثالين نشر الواحد منهما
 فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس
 في المثال الاول اثر من نقد لم الشرط المذكور في اللف الاول
 ولا في المثال الثاني اثر من الناء القسم المذكور في اللف الثاني
 بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول وبعض اللف الثاني
 ولا بد فع هذا الاشكال ما قاله بعض المتصدين لحل هذا المعام
 ان المراد بالنشر جزؤه لانه على نقد ير التسليم كيف يصح ان يقر
 انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والجمال ان المذكور فيه

جزء واحد من كل لف الا ان يقع المراد على نحو ترتيب اللف كونه
 مثالا للجزء الاول وعلى نحو غير ترتيبه كونه مثالا للجزء الثاني
 ولا يخفى مما جته وعندى ان اللغتين المستغداين من شرطية
 التوسط بتقدير الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقدريم غير الشرط
 معهما وان المثالين من صفقات احتياك حذف من الاول لا يمتك
 بقريضة الثاني ومن الثاني انك بقريضة الاول كما قيل في قوله تع
 الم يروا انا جعلنا الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا ان التقدير
 جعلنا الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله
 ولا شك في اشتغال كل من المثالين على الامور الثلاثة فيكون
 اللف والنشر على حقيقة وبعض الباطنين ههنا خيالات لا يليق
 ان يسمعا الاذن الكريمة اذ انقرر هذا فنقول على المعنى الاول
 اي اعتبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقدير
 الشرط وجواز الغاء القسم واعتباره نشر على غير ترتيب اللف
 لانه مثال باعتبار انا والله الذي هو اول فيه ولتقدريم غير الشرط
 الذي هو ثان في اللف باعتبار انك الذي هو ثان فيه لالغاء القسم
 الذي هو ثالث في اللف وباعتبار لا يمتك المقدر الذي هو ثالث
 فيه لا اعتبار القسم الذي هو ثان في اللف قوله وجواز اعتبار
 الشرط اي اعتباره وعدم اعتباره على غير ترتيب اللف لما مر
 من كون الاول منه مثالا لثاني اللف قوله وباعتبار جواز اعتبار
 الشرط على ترتيبه ليكون انك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور
 ثانيا في اللف ولا يمتك المقدر ثانيا مثالا للالغاء المذكور ثانيا قوله اشارة

الى اشتراط المضي في الشرط ليطلق الشرط والجاء المعوي في
 عدم محله فيها قوله نشر على ترتيب اللف لكون ان انتمشي الاول من
 المثال مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف ولا تملك المدكور ثانيا فيه
 مثال لا اعتبار القسم المدكور ثانيا في هذا اللف وانك المقدور ثانيا مثالا
 للالغاء المذكور ثالثا قوله فالنشر بالاعتبار الاول اي تقديم
 الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثالا لما هو اول منه في
 اللف قوله وبالاختبار الثاني اي جواز الغاء الشرط وعدمه
 على غير ترتيبه لكون ان تملك المدكور ثانيا مثالا للالغاء المذكور
 ثالثا في اللف وانك المقدور ثانيا لا لعدم الغائه المذكور ثانيا
 هذا حل عبارة الشر موافق للنسخ المتداول وقيل ان الفاضل
 اللاري لتوجيه الشر له باصلاح غلط يوجد في بحث الفعل
 لعدم مساهدة وقت الشر البطارة ثانيا زاد لفظ الغير في ثلث مواضع
 الاول قوله كليهما نشر على ترتيب اللف والثاني قوله فهو باعتبارهما
 جميعا نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر بالاعتبار
 الاول على ترتيب اللف واسقطه من قوله وبالاختبار الثاني على
 على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في اخرها هذا نسخة قوليت نسخة
 مقروءة على الشر رح قرأ عليها الفاضل اللاري وقرأ عليها من صنف
 هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري موافقا لهذا التصحيح
 قد كتبت في المواضع الثلاث منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه
 بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وان كنت بعد احاطتك بما قلنا
 ظهر لك ان لفظ الغير لازم في المواضع الاول دون غيره وان اسقاط

لفظ الغير لا وجه له قوله اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار كل من
المثالين اعتبار التقدير واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون
احدهما على ترتيب اللف والاخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير
الاعتبارين باعتبار اللف والنشر هو قوله بخلاف المعنى الاول
فان الاعتبارين فيهما متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف في
المثال وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني قوله يقتضي تقدير
اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب اللف يقتضي نقل همه على
المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه معنى غير الترتيب
قوله اراد اتصاله فلذا قدم المثال الاول فانه يحكون الغاء
القسم متصلا به قوله على نقل يرتقب بعده واما اذا ذكرت مثلا لكل
من اللغتين بجملة بان يقرأوا في الوسط القسم بتقدير الشرط عليه جاز
ان يعتبر القسم ويلغى نحو ان اتيني والله لا تبتك وكذلك ان توسط
بتقدير غير نحو ان والله ان تاتيني انك يحصل اتصال المثال
بالمثل له بتمامه قوله من حيث مثلا لما حال من نشريهما
فقد بذ لك لانه اذا اعتبرنا من حيث انهما مثال لجموع اللغتين
كان الاتصال حاصل بتمامه قوله كما لموظفه في حد الكلام قيد
المفروض بذ لك لان المقد لا يكون الا في الصدر ونحو قوله تعريثن
اخرجوا لا يخرجون وان اطعموهم انهم لم يشركون او رد المثالين
اشارة الى ان الجواب للقسم واء كان هناك لام توطية او لم تكن
رد اعلى من قال ان قوله انهم لم يشركون جواب الشرط والفاء
مقدروا ولم يقدروا لان حذف الفاء من الاسمية الجزائية

انما يكون في ضرورة الشجر قوله أولى به لانه اكثر استعما لا قال
 الرضي في بحث اما نحوان ضررتني اكرمك بالجزم اكفر من ان
 ضررتني فاكرمك قوله يلزمها الاتيان بالذکر بالغاء لانه الاصل
 والا فاللزم الغاء او اذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما
 في الشعر فيجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات لله يشكرها قوله
 اما بالفتح والمتخذ يد وقد تبدل هيمها الاولى من باء استعقالا
 للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتركيب كذا في المغني وتفسير
 القاضي وفي الرضي انها حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويترد
 ذلك اذا كان ما بعد الغاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او
 بمفسره نحو ريك فكبر قوله او اجعله في الذهن كما اذا ابتدأت
 بقوله اما زيد يعلم المخاطب بحجبي اخوتك قوله يعني واما
 الذين ليس في قلوبهم اه جعل ذكرا الغاء قرينة على نقل يره
 ولم يجتمع قوله والراستخون في العلم يقولون امنا به كما
 في المغني لا يتجفع على فقد يرمد م الوقف على الا الله وكذا لم يجعله
 قسيما له يحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف
 الغاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم الغاء فانها لا يجوز
 ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم
 لزومها فهي سببية تتدل على كونها للشرط وانما قال للزوم الغاء
 ولم يقل لدخول الغاء لان الدخول لا يدل على تضمنه معنى
 الشرط لجواز ان يكون لاجرائه مجرى الشرط كما في حين واذا
 واذا نحو زيد حين واذا او اذ لقية فاكرمك قوله وسببية الا لا وي

قصد السببية والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها في الكلام
 ولكونها للتفصيل المقضي لتكرارها ولكونه فعلا عما على طريقة
 واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر قال وبين قائما
 فيه اشارة الى لزوم الغاء في جوابها لفظا وتقدير اذ لا تقدير
 الا في ضرورة الشعرا ومع تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول
 عليه نحو قوله تعالى ما الذي بين كفر والم يكن اياتي اعياء فيقر لهم
 الم يكن اياتي اه قال جزء فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة
 تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله فاما
 ان كان من المقربين فروح وربحان الاية وقد يفصل بجملة الدعاء
 اذ انفصل بين امار جملة الدعاء بمحمول امانحواما اليوم رحمتك الله
 فلا صنعن كذا او بمعمول جوابها نحو ما زيد رحمتك الله فاضرب
 كذا في شرح التسهيل قوله ما في حيزه وهو الجز والذي هو ملزوم
 في قصد المكلم سواء كان جملة او فضلا ليكون العوض بالشرط الذي
 هو الملزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو الغرض من الملازمة
 المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا ما زيد
 فلما هب لزوم الذي ما ب لزيد بسبب لزومه لوجود شيء في الدنيا
 واذا اقنا زيد مقامه افاد ذلك قوله اي حيز فائها راية لقرب
 المرجع او حيز امار راية لا تحاد الفحاش في المرجع قوله لان حيز الغاء
 ايض حيزها لان بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض الا باعتبار
 اقتران الغاء مع امار مجرى في حيزها فان دفع ما قبل لا يجوز التعويض
 بجزء ما في حيزها ما مطلقا ما لم يكن في حيز الغاء فالتحويل على

الروح الاول قوله بحال تعويذ تقلد يم اء اي بعد اسقاط الغاء قوله وهذا
 من محب صيغويه هكذا في اللباب والرضي وفي شرح التسهيل ان
 هذا من محب المبرد و قال فيه ان مذهب صيغويه ما ذهب اليه لما زني
 وفي المفتاح وشرح ديباجة المفتاح انك اذا قلت اما زيد فاني ضارب
 فهذا اتهم بها ثم عند جميع المحررين الا هذا ابي العباس المبرد
 فانه ايجاز نصه زيد بضارب قوله فجعل صيغويه لا ما خاصية اي حكم
 بان لها خاصية تصحيح تقلد يم ما يستحق تقلد يحده لحصول القوائد
 المدحورة به من تحقق الكلام بحال في الشرط وقيام ما هو الملزوم
 حقيقة في فصل المتكلم معام الملزوم الادعائي واشتغال هيئز واحب
 الصنف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء قوله
 صلا مطلقا اء جعل مطلقا صفة مصدر محذوف مبني للمفعول و
 لم يجعل ظرف زمان اي في جميع الاوقات ترماية للمقابل بينه وبين
 التفصيل الا اني فانه فرق بين جواز التقلد وامتناعه قوله مهما
 يكن من شيء مهما اء لم لا يفعل سوى الرمان ويكن تامة وفعالها
 الضمير المستتر الرجوع الى مهما ومن شيء بيان لمصالح زيادة التعميم
 حكما في قوله ثم ومهما فانتابه من آية وجعلها زائدة على قول
 الاخفش واستغرامه باعتبار الملزوم قوله اقيم اما مقامه فيرد على
 من قال ان اصلها مهما بالقلب المتاني وابدال الهاء بالهمزة لان
 الاسم لا يصير حرفا بالقلب والابدال هكذا لو اء فيه اء ما يتم
 لو اعترف هذا العاقل بحرفيتها اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال
 بعضهم ان اصل اما اي ما فاي كلمة الشرط وما الهامة معناه شيء

اوجاله فلا قوله ووسط يوم الجمعة الذي هو الملزوم في قصد المتكلم
 قوله لثلاثين نوالي حر في الشرط والجزاء في اللفظ فانه يومهم ذكر
 المعطوف بـ دون المعطوف عليه والمسبب بدون المسبب قوله اتصلا
بدون مانع اخر ولا محذور له وهذا القائل في شرح التسهيل وهو
 الحق وهو من مذهب سيوييه واليه رجع الميرود وفي الرضي وليس بشيخ
 لانه اذا جاز التقدريم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا بد من
 مجاوزة مع ما تعين او اكثر لان الغرض مهم فمجوز تحصيله مع
 ما تعين فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا صانعا للثالث
 جلي هذا التقدير اقامة الملزوم الادائي مقام الملزوم الادعائي
 وفروانه فهو مضر لان المقصر تاكيد وقوع الجراء وهو حاصل قوله
 هذا التقدير الكلام آه اذا كان المتوسط ماسويا للطرف من المقاعيل
 كما لمفعول به في قوله تع فاما لليتيم فلا تقصر بغير ان التقدير الثاني
 فيه محل بصفائه لا يصح ان يقررها يمكن اليتيم على ان يكون
 اليتيم معمولا لفعل الشرط قوله مهما يمكن زيادة على ان يكون
 مهما لعموم الاحوال والعيائد محذوف اي حالة يوجد زيد عليها
 فهو منطلق وكذا في التقادير كرمجهولا ومعلوم على ما سيجي
 ذكره فلا يرد ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لا بد من رابطة
 في جملة الشرط والارباط الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وهو
 مردود على مانص عليه الزمخشري في تفسير قوله تع مهما تأتيا به
 من اية او قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل او غير مستدل
 لا بقول حاتم وانك مهما لقط بظلمك سوله في جواب ما لا ينتهي الـ

اجمعا ورد به انه لا استشهاد فيه لصحة تقديرها بالمصري افي
 رأي اعطائي قليل او كثير قوله واما تقديره اي على المذهب الثاني
 مبتدأ وقوله وتقديره عطف عليه وقوله فوجهه غير ظاهر غيره
 والجملة استئنافية على ان تكون زائدة ومهما عبارة عن الاحوال
 والرابطة محذوف اي اي حاله يذكرك زيد عليها قوله بمهما يذكرك يوم
 الجمعة ولا بد من تقدير فيها في الجزاء كما لا يخفى قوله منصوبا
 بانه مفعول به والرابطة محذوف ومهما عبارة عن الاحوال قوله
 فوجهه غير ظاهر لعل وجهه جريانه في نحو قوله نعم فاما اليتيم
 فلا تقهر بخلاف تقدير يمكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول له
 والجار والمجرور كما لا يخفى قوله مع انه يومهم انما قال
 يومهم لان المقصر من التقدير بيان وجه الاصواب في صورة الرفع
 والنصب الواقعين في الاستعمال وليس الاستعمال متفرعا على
 التقدير بل كن تعدد المقدر في الحالات يومهم ان الاصواب تابع للتقدير
 ومن هذا ظهر انه لا ابهام في تقدير مهما يمكن زيد لان المقدر في
 جميع الصور واحد والاصواب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر
 قوله كلا مذهب الجمهور انه بسيطه وقال ابن يعيش انها مركبة
 من كاف التشبيه ولائم شدد لمخرج من التشبيه قوله دعاء لك اي
 عن المعاودة الي مثل ذلك القول وقد يكون زجرا عن فعل فيه
 المنوع كقولك لمن يذم عالما كلا ولا بد فيه من تقديم كلام يرد بها
 سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله نعم يقول
 الانسان يومئذ ابن الصغر كلا وعلى سبيل الحكاية كقوله نعم قال

صحابه موسى انما لم يكون قال كلا او كلام غيره كما في مثال الشرح
 ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها قوله اي ليس
 الامر كما تقول اشارة الى ان الفعل الذي هو من تمامه محل وف
 لان الحرف لا يستقل كذا في الرضي وفيه انزاح عن الكلام السابق
 فيكفي لتعلقها الا ان يقع انه مغير والمغير يكون ما بقا فلا بد من
 التقلير قوله وقد يجمع بعد الطلب في الرضي ويكون ردعا للطالب
 كقوله تع رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا والفظ
 ما ذكره الشتر لان المقهر نفي اجابة الطالب الى مسؤله لازجزة من
 الطلب قوله وقد يجمع بمعنى حفا فح قد يجري مجرى القسم فيجاب
 باللام كما في الآية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما في قوله تع
 كلاب تحبون العاجلة والمقص منه تحقيق مضمون الجملة واما
 الجملة السابقة فيصح الوقف عليها او اللاحقة ولذا لا يلزم بعد
 كلا حقا كسر ان بل هو مغرض الى قصد المستكلم فان اراد تأكيد
 ما بعدهما فالفتح وان اراد امتيناف ما بعدها فالكسر قوله جاز ان يفتح
 انه اسم في المعني انه بعيد لان اشتراك اللفظ في الهمية والحرفية
 قليل ومخالف للاصل قوله يبي اءد فع لما يقع انه اذا كان اسما فلم
 لا يولد واعلم انه وقع في القران ثلاثين وثلاثين موضع لا يصح في
 جميعها كونها للردع فزاد ومعنى ثانيا فم الكسائي انه قد يكون
 بمعنى حقا قال ابو حاتم بمعنى الاستفتاحية وقال نصر ابن شميل
 يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم قوله ثاء التانيث الساكنة
 اي في الاصل ولذا لم يعد اللام في رمتا بخلاف فحولم يبيعا وديعا

فانها قبل الالف متحركة في الاصل فلذا لم يحذف العين فيها
لاجل السكون العارض لان امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا
لم يعد امر المخاطب من المضي الاصل واما في نحو قل الحق فانما
لم يعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللزامة بخلاف بيعا قوله
لا لم تحركه اي ليست المتحركة معدودة في الحروف لانها مختصة
بالاسم حتى صار كالجزء منه واخرى الاعراب عليها فبين احكامها
تبعية ببيان المورث في من حيث التذكير والتانيث بخلاف الساكنة
فانها غير محتصة بالفعل فانه قد دخل الحرف ايضرا كما في ثمة وربة
نص عليه في لغني فهي كلمة براعها فلذا عدت حرفا وبين احكامها
استقلال واما قيل فلولا يقيدها بالساكنة لم يصح قوله يلحق الفعل
الماضي فقيده ان قوله يلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة
فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد فالمراد بالمتحركة ما يكون المجرد
التانيث فلا بد و تاء فعلت للمحاطبة لانها ضمير الفاعل مع التانيث
قوله فاعلا كان اء بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل
يعني ليشمل معقول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصريح
كما مر قوله فببه من اول الامر اي قبل العلم بكونه فعلا ما ضيا
فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على اربعة الاسماء والحرف والامر
نحو اذ اقبل انت علم قبل التأمل في معنى الكلام انه صيغة
الماضي قوله لانها كالحرف الاخيرة اما تاء الاسم فلحريان الاعراب
عليه وتاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه
ولذا قد ثبت على الفاعل الذي هو كالجزء منه قوله فيما نقلت

اه فهي في مبحث المونث مقصورة بالذات لان الحكم فيها على
 الاسم المونث قصد ارمها مذكورة تبعاً للحكم السابق اعني لحوقها
 لتانيث المسند اليه فانه يتولد منه الوجوب في جميع الصور فأخرج
 منه هذه الصورة فكانها استثناء منه ولذا احتجني منه بهذا القدر
 ولم يستوف ببيان جميع صور الاحاق قال واما الحاق استثناف
 لدفع توهم كون هلا متي التثنية والجمع لثاء التانيث في الحاقها
 للتنبية على كون المسند اليه مشني او مجموعاً وفي مد تم قيد
 الاحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اي الحاقها
 باي شئ يلحق من الماضي والمضارع والصفة لعدم احتياجها
 الى التثنية والجمعين قوله غالباً احتراز عما اذا كانت مدغمة
 او معدوفة لا لتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين من
 الجمع قوله من غير فائدة احتراز من نعم رجل او رجلين
 التنازع قوله فليست ضامراً تدل عليه ايراد الروا وغير اعتلاء
 في الكون البراهيث واستعمال النون للرجال في يعصرون السليط
 اقاربه والتاويل تكلف اليه اشارة الى ان الحاقه بالتعبير بلفظ العلامة
 والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة قوله ولا يمنع ظاهره
 يشعر بان هذا قول الرضي والمذكور في المغني ان القول بكونها
 علامة مذهب سميويه وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل
 ما يدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح
 التسهيل ان هذا اليس بممتنع اذا كان من صرح منه ذلك غير اصحاب
 اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو

والنون فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على
 التثنية والجزم لنقل ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصتي
 طي اواز دشنوه وحكي البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون
 العلامة ابداء ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر كما زعم البعض لما
 اختص به قوم دون قوم انتهى من هذا تبين ضعف قول الرضي قوله
 ما مر من التفسير والتوضيح وعلى الوجهين حمل ما وقع في التنزيل
 من قوله تع واسر والنجوى المذنبين ظلموا وقوله تع ثم هموا وصموا
 كثير منهم وما في الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
 والنهار قوله في الاصل مصدر نونته هكذا في اللباب فان قلت
 هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل
 العربية فما معنى كونه في الاصل مصدر اقلت انهم اشتقوا ولا
 لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيع بمعنى ما صيغ منه نحو
 امرئها في جعل الشيع ذ انون باد خاله عليه فقوله اذا دخلته
 عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا
 منه التنوين بمعنى جعل الشيع ذ انوين كما وقع في الصحاح بقو
 نون الاسم تنويناً والتنوين يختص بالاسم وتنويناً مفعول مطلق بمعنى
 جعله ذ انوين كما في التاج التنوين منون کردن اسم فما قيل
 انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعل الى مفعولين فهو قوله
 فسعي ما به ينون الشيع الباء للسببية واللام اي ما يجعل الشيع ذ انون
 باد خاله عليه قوله اي بذاتها اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها
 بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان

سكونها بواحدة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون
 فانه قد يكون بغيره قوله فلا تضرها اي التنوين الحركة العارضة
 فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج
 التنوين المتحركة قوله شاملة نون من اء قيل ظهور ان المراد
 نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف يمنع شمول ذلك وفيه ان
 التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام
 في قسم الحرف يكفي بعض اقسامه حرفا قوله اي اخر الكلمة ان اراد به
 ما ينهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين فائمة وبصري وقاسم قوله
 من غير تخلل شيع كما هو الظاهر من تبعية شيع بشيع والتخصيص
 بالحرف خلاف الظاهر قوله متخللة بين اجزائه لان الحركات ابعاض
 حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان
 تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف قوله تطفلها له في الوجود والعدم
 يشير اليه تشبيهه بتطفل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالطفل
 يوجب اخراج تبع حركة الاخر نون التاكيد اي ^{١٠٠٤} قال للتمكن اي
 يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الا نصرف قوله اي
 امكنية الكلمة اي كونه امكن اي زائد في التمكن لان غير المنصرف
 اي متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن
 على الشذوذ كذا في شرح التسهيل ولك ان تجعله من الممكنة
 لشرافته ببقائه على الاصل وان تجعله من الممكن على الشذوذ حاجتك
 قوله لم يشبه الفعل اه لم يقل يشبه الحرف والفعل كما في عامة الكتب
 لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما قوله

بالوجهين فلا يصح مشابهته به بوجه آخر كضارب قوله معناه اه وان
 يتصور صورته فيه للضرورة او القياس فهي اخلة في تنوين
 التمكن وليس قسما سادسا كما عد بعضهم قوله بين المعرفة
 والكرة من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يحتص بالصوت
 واسم الفعل ويطرده في ما اخره وبه قوله الان اي الزمان المتصل
 به ما ان التكلم به قالوا ما التنوين اه انما خصصا المال بشخصه
 اي بالكرة المبنية لان غير المتصرف اذا دخله التنوين بعد جعله
 كالكرة في عدم التعيين سواء بقي سببا ولا ليس تمويذه للتكثير
 بل للتمكن لانه الرائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف
 سمي به فانه كان محبا فاذا انكر بدخل فيه تنوين التكثير قوله
 لا اري معا اي لا اظن معا محوزا ان يكون تنوين احمد و ابراهيم
 بعد التكثير والتمكن معا لانه يدل عليهما قوله فاذا جعلته اه
 منع لئلا لو ان انه لو كان للتكثير لما بقي في نحو رجل بعد العلمية
 وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو ابراهيم فانه
 يتحصص للتكثير بل هو للتمكن ايخر لان الاسم مصروف قوله وانا لا اري
 اه فعلى هذا قوله واما التنوين اه كلام من قبل نفسه واما لا اري
 مطف عليه وعلى المسخطة التي نقلها الشيخ رح كلام من قبل القوم وانا
 لا اري استيفاء الكلام من قبل نفسه وذلك ان تحمل كلام القوم على ما
 اختاره الرضي كما لا يخفى قوله موضع من المضاف اليه لم يتل
 موضع عن حرف اصل كجوار اذ ائده كجمل فن تنويجه يدل من الف
 فنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعرض مختلف فيه

فبعد المردرج تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل
للصرف وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء
من جوار وفي تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصه
بهذه الكلمات قوله تعالى فهما ايه بيان لوجه التناسب بينهما اليصير
احدهما موصافا والاخر قوله لزال للعلتن ولذا الوصيت بضمة
زال تنوينها وقال الزمخشري انه تنوين الصرف وان سمي به
لضعف تانيته لعدم تسجيس ثاقه للتانيث لانها مع الالف علامة
الجمع ولا يصح تقلد برقاء غير ما لان اختصاص هذه التاء بجمع
المؤنث ياتي ذلك للتاء اخت وبنيت مع ان التاء فيها بدل من الواو
ويمنع من تقلد برقاء اخرى فيها قوله لانها معني مناسبه لمشاركة
النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شيع
اخر قوله اخر الايات ايه في القاموس البيت من الشعر والمد ومعروف
وبيت الشاعر والمصارع جمع مصراع ومصراعا الباب معرب فان
ومصراعا البيت من الشعر تشبيهها بمصراعي الباب لاستوائهما كذا
في شمس العلوم قوله لتحسين الانشاد اي قراءة الشغريقم انشد الشعر
قراء قوله لانه حرف اء تعليل لما يستفاد من السابق اي سمي بما يلحق
اخره تنوين الترتم لان الترتم في اللغة التغني وهو حرف يسهل به
ترديد الصوت في الغميشوم لكونه اغنى الحروف والترديد في الغميشوم
من اسباب حسن الغناء ولذا سمي المغني مغنيا لانه يغني صوته اي
يجعل فيه غنة والاصل مغني بثلاث فونات ابدلت الثالثية افعني
تنوين الترتم كنوين يلحق لتحصيل الترتم هذا ما ذهب اليه ابر

يعيش واختاره المصريح في شرح المفصل وقال غيره سمي تنوين
الترنم لانه يلحق لتترك الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم
لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذا فصل الاشعار
بترك الترنم لحلوه من المد قوله وانما اعتبروا به يعني ان محل
ترديد الصوت في الخيشوم هو الاخر فلما اعتبروا به قوله بالآخر
قوله وان كان اي لحوق ما لحق اخر الابيات قوله لان محل
التغنياء فاللاحق في الوسط واقع لا في محله فلما لم يعتبر به
وفيه بحث لان لا محاب التغني في كل نوع من الغناء مقامات
بطول الصوت وقصره وترديده وحلته ونقله لو مد لواحد فأت
حسن ذلك الغناء سواء كان في الاخر او في المتوسط ولان
اختلال النظم يحصل بتنوين الغالي مطلقا لانه قد يكون
اخرا المصراع والبيت ملصقا بما بعده فيخل التنوين بحرفهم للعاني
قوله القافية المطلقة القافية عند الخليل من اخر حرف من
البيت الي اول ما كن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن
ويروي عنه ايصر ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول
القافية مشتق من القفود وهو التبعية لان القوافي يجتمع بعضها
الربعض والروي هو الحرف الذي يبتني عليه القصيدة وتنسب
اليه فيقر قصيدة لامية او نونية مثلا مشتق من رويت الخيل اذا
قتلته او من رويت البعير اذا شدت عليه الرواء وهو الجبل الذي
يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنه فينقطع
قوله لاطلاق الصوت في الصراح الاطلاق رما كردد قوله بالاول

حروف الاطلاق والجامع كونها من الحروف الزوائد ولزوم السكون
 قوله اقلي اللوم اه وفي بعض الروايات فقولي ان اصبحت كما يدل
 عليه بيان المعنى البيت لجري راراد يا عاذلة فرخم وخذف حرف
 الندا والمعنى يا عاذلة اقلي لومك ومقابل على ما فعله وتاملي
 فيما فعله حتى نخبرك بحقيقته فان كنت مصيبا فيما افعله فقولي
 لقد اصاب جرير فيما فعل وانصفي ولا تكابري وفيه ان عاذلة
 على الخطاء فيما تقول كذا في شرح لبيات المفصل ولقد اصاب
 مقول قولي والشرط متخلل بين اجزاء ما هودال على الجزاء
 قوله وحصل باشباع فتحها اه والاشباع لتحصيل الوزن فلا بد
 منه والتعويض عند التغمي فما قيل لا وجه لتحصيل المدد بالاشباع
 ثم ابد الها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن
 تحصيلها بالاشباع ليس بشيء قوله وقاتم الاعماق اه البيت
 لروية القاتم المظلم العمق بفتح عين وبالضم ما بعد من اطراف
 المغارة والجمع اعماق والخواوي الخالي والمحترق بفتح الراء
 وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح يخرقه والاهلام جمع
 علم وهو ما يهتدى به في الطريق والخفق بالسكون الاضطراب
 يقر خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب جرك للضرورة
 والمراد به السراب الخافق نعمت بالصدر والمعنى رب مغارة مظلم
 الاطراف خالي الممر لم يسلكه احد ولا يتميز فيه اعلام لظلمته
 اولعدها لما غ السراب وجواب رب محمد وف اي قطعته قوله
 بالفتح او الكسر كما نقرر في تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر

والفتحة للتحقة وقدم الفتح اشارة الى اولويته لان الغاملي زائد
 في اصله وبالكسري زيد النقل قوله بل هو موضوع لغرض الترنم
 وذلك لان المقص منه حصول الترنم في الخارج لا افهام معنى
 الترنم وحصوله في الذهن قوله تساهل وتسامح بتنزيل الغرض
 من الشيع منزلة معناه قوله ففي اعتبار الرضع بعضها ناهل وهو
 تنوين المقابلة فان المقص من إلحاقها تحصيل المقابلة لا افادة
 المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنيكرفانه لا فهم عدم
 تعيين مدخوله وتنوين العوض قائم مقام المضاف اليه الدال
 على المعنى فيفهم منه المعنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن
 فان المقص منه افهام كونه منصرا لا تحصيله فمعنى قوله وهو للتمكن
 انه يجميع للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل
 فوائد التمرين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التمرين
 نون يباكمة تزا د ا خ ر الاسم تبيها ابقاء اصله اول تمكيره
 او تعويضا ومقابلته لثمن جمع المذكر او اشعارا بترك الترنم في
 روي مطلق في لغة تميم قوله اي التمرين بشرط بقاءه على حاله
 وعدم صيرورته جروا بان جعل علما مع التمرين فانه لا يحذف ح
 قوله وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الوجوب وهذا
 في السعة واما في الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبيح
 المحظورات كقوله جارية من قيس بن ثعلبة حيث لم يحذف من
 قيس رماية للوزن واخرجه ابن جني على البدل ورد بان العرب
 لم يجعل ابنا في ذلك الاصفة ولذا لم ينونوا الا في الشعر وهذا

الحذف مطرد كحذفه عند اضافة مل خوله ودخول اللام وقد
يحذف فيما عداه تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة
احل الله الصمد قوله من العلم المعروف بما سبق فيشتمل اللقب
والكنية ايضاً قوله موصوفاً وصفاً يحذف الياء المكية فلا يحذف في
زيد بنى مصر وبشرط الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيد
الظريف ابن مصر ويشترط كون العلم الثاني مذكراً بناء على ان
العرب لا ينصبون الرجل الى امه واشترط بعض المتأخرين كونها
مكبرية وليس كذلك مضافاً الى علم الاب كما هو الشائع في الاضافة
وهو المطابق لما قاله المحل ثون من انه اذا اضيف الى علم الجدل
لا يسقط التنوين ولا الالف الذين خطا رقيق سواء كان للاب والجدل
واشترط المحل ثنين وضع جديدهم فرقاً بين الاضافتين وقوله آخر
لبهان الواقع اذا للفظا المضاف لا يكون عمين اللفظ المرصوف وان
انحل افي المفهوم والصدق فيدل عليه زيد بن زيد بمعنى زيد ابن
نفسه كما ثبت من عدم الاب ولد الم يوجد في بعض النسخ قوله لكثرة
استعماله لا لالتقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز
تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل في الساكن قوله خطا بحذف الالف
واما حذفه في اللفظ فليس مختصاً بحال حذف التنوين قوله
وكذلك لانه فالعلم اعم من ان يكون صريحاً وكنياً وكذلك ما يجري
مجري العلم نحو سيد بن حيد وخل بن خل وظاهر بن ظاهر وهي
ابن هي قوله ويعلم منه بناء على ان التقييد في المسائل يفيد نفي
الحكم عما عداه قوله يخرجاء بني رجل بن زيد المثال الصحيح جاءني

الرجل بن زيد وزيد بن العالم والامرء بن لان المثال الغرضي
يكفي للتوضيح قوله وحكم الابنة اه ولم يذكره المحسن اكتفاءً به ذكر
الاصح اولاً انه اختلافي فان منهم من منع ذلك لان موضع السماع
الا بن حكاة ابن كيسان كذا في شرح التسهيل قوله انها لا تحذف
اي خطا حيثما وقعت اي في موضع الالتباس وعد مد قوله في مثل
هذه ابنت عاصم اي فيما وقع صفة لمؤنث يجوز صرفه فلوحذف
الف ابنة لا يدري انه لفظة لبنة فمحذف تنوين موصوفة وبسكن
الباء او لفظ بنت في موصوفها المتنوين وعد مد ولا يسكن
الباء في التسهيل والوصف بابه كالوصف بابه يحذف التنوين
في نحو جاء في هذه ابنة زيد في لغة من حرف وفي الوصف بنت
من غير النداء وجهان اي التنوين وعد مد رداهما مجزئيه من
العرب الذين يصرفون هذا ونحوها فيقولون هذه بنت عاصم لا
تنوين وتنوين والفرق بان ثاء بنت تكتب بصورتها مطولا
وثاء ابنة تكتب بصورة الهاء مد ورة ليس بشيء لانه مجزئ كناية
ابنة بالثاء المطولة لان كتابة الكلمة تابعة لحالة الوقف ويجوز
وقف ابنة بالثاء الا ان الهمزة وقفها بالهاء فخلوفاً اخت
وبنت فانه لا يجوز وقفها بالهاء فلذا انكتبان بالهاء المطولة في
التسهيل وابدال الهاء من ثاء التانيث المتحرك ما قبلها لفظاً
او تقدير في اخر الاسم المعرب اعرف من سلامتها وقال شارحه احتوز
بقوله المتحرك ما قبلها من ان لا يتحرك لفظاً ولا تقديراً فلا يوقف
عليها الا بالهاء نحو اخت وبنت قال نهون التاكيد اه اشار بجعله

قسمين الى انهما اصلان كما هو مذاهب البصريين وقال الكوفيون
 الثقيلة اصل ومعناها التوكيد قال الخليل رح والتوكيد
 بالثقل ابلغ قوله لنقلها اي المشددة المستزمنة للحركة فلان
 لم يتعرض لكسرة اصل التحريك قوله اي غير الغاء التنية لا يخفى
 انه لا يمكن ان يراد بالالف الالفان فالمراد جنس الالف في
 اي نوع كان فالأظهر ان يقول الف التنية كانت اوالف
 الجمع قوله و الف الجمع اختار به الشرع رعاية لمناسبة
 التنية وجعل عبارة القوم تفسيره هذا الاطلاق اخترعه
 الشارح لمناسبة التنية والشائع الف الوصل كما في الرضي ومعنى
 الاضافة ما فسر به قوله اي الغاضل فهي لادنى ملازمة قوله لشبهها فيهما
 اي في التنية والجمع بنون التنية في كون كل منهما نونا وانما بعد
 الالف ولم يغفل لشبهها معهما مع ان فيه عدم تغللك الضائر لانه
 يوم شبه النون مع الالفين بنون التنية والاولى اسقاط لفظ
 فيهما اذ لا حاجة اليه قوله اي نون التاكيد رعاية لوحدة الضمير
 وقيل لكل واحد من الضعيفة والثقيلة رعاية لقرب المرجع مع تنصيص
 الحكم في كل واحد منهما وعلى التقديرين مستانفة ولا يجوز ان
 تكون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة يجب فيه العاطفة قال بالفعل
 المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي ودخوله على اسم
 الفاعل تشبيهه بالمتصارع في قوله اقاتلن احضر والشهود وعلى
 الماضي في قولوا من سعدك ان رحمتا ميثما اضطراري والمراد
 الاختصاص في السعة قوله الكائن في ضمن الامريان يكون مذكورا

بعده لفظ كما فيما عدا الامر المخاطب او حكما او نقلا يرا كما في
 امر المخاطب فان في الاصل مضارع حذف اللام عنه لكثرة الاستعمال
 فهو في التقلة يرفع فعل مستقبل في ضمن لام الامر كما مر الغائب والمتكلم
 والمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام او باللام على التوسيع
 او الامر بغير اللام ويفهم حطهم الامر باللام بطريق الاولى وما قيل
 في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلق بالاستعمال المقدر
 والمراد من هذه الامور المعاني المصدرية اي بالفعل المستقبل
 المستعمل في الامر والهي اه فقيه ان المستعمل في النهي والاستفهام
 والعرض والتمني ليس صيغة الفعل بل ادلتها وان اطلاق الفعل
 المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنى
 المصدرى لا يشمل الدماء قوله نحو هل نضر من وكذا سائر ادوات
 الاستفهام اسمية كانت او حرفية او ورد المثال بهل رد اهل من
 خصه بالهزة قوله في جميع هذه الامثلة لو تر لها بيان التخفيف
 والتشديد في الامر واكتفى بهذا التعميم كان اخصر لكن ما ذكره
 ابيمن حيث فصل الاول ثم مضم قوله بهذه المذكورات الستة وهو
 الموافق لما في الباب وزاد الرضي التحضيض واما المسفي والشرط
 الموحك بما في حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد قوله الدالة على
 الطلب اما طلب الوجود او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض
 والعرض والتمني والسؤال من حصول الفعل كما في الاستفهام
 واما في دلالة القسم على الطلب ففيه تامل لان الانمان قد يقسم
 على ما يعمل به مما هو ليس مطلوبة كقول من اتى بكيرة والله

لا عاقبة الا ان يقع الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه
 وجعل بقية الباب عليه قوله دون الماضي والحال حال اما من
 النون اي متجاوزا عما يدل على الماضي والحال او من الضمير
 المستتر في الدالة اي متجاوزة لتلك المذكورات من الدلالة على
 الماضي والحال قوله لانه لا يؤكد اذ على بناء المعلوم المسند الي ضمير
 النون اي لا يؤكد النون الا المطلوب بالان وضعه لتأكيد طلب حصول
 شئ ما في الخارج او في الزمن والسط لا يكون ماضيا ولا حالا
 ولا ضمرا مستقبلا فما قيل في حصر التأكيد في المطب نظر لا انتقاضه
 بمثل ان زيد اسبقوهم وهم منشاء قراءة يؤكد على بناء المجهول قوله
 وقلت في النفي لم يقل وفي النفي قليلا في مثل ما نفعلون كثيرا لان
 دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بواحدة تشبيههما بالطلب
 فلذلك لم يشار بهما به في حكم الاختصاص ولا نداء لا يصح تعلق قليلا
 بالاختصاص ولا بالنفي والمراد بالنفي اعم من صريحه وما يتضمن
 معناه فدخل فيه فلما افعلن كذا او الفعل حيث قال سيبويه
 يدخل بعد لم تشبهها لها بلاء الهوي في الجزم قوله زيد ما يقوم
 او رد المثال بما يعلم حكمه النفي بلا بالطريق الاولى مشابهة
 بلا التامة ثم ولذا يجيء بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقوم
 وبما انفصلة عنه نحو لا في الدار يضربن زيد وما قيل انه لم يجمع
 في لا النفي بما افعل فوع بما دفع في قولهم عصبة لا بينن شكرها
 وغير ذلك كما في الرضي قوله الا قليلا قيل القلة في النفي بلا المتصلة
 بالفعل المضارع مصنوعة كيف وقد جعله ابن حني قياسا وقال ابن

فاللفظ هو كاللهي على الاصح وفيه ان كونه قياسا لاينا في القلة فان كل
 قياسي ليس بمستعمل كثيرا واما ما قال ابن مالك فمعناه التشبيه
 في جواز الدخول رد اعلى من منعه مطلقا قوله في جوابه المثبت
 فثبت القسم جواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيعة تكلف
 يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم قوله لان القسم محل
 التاكيد اي كائن في محله اي نزل منزلته قوله بعد صلاحية له
 صلوحا تاما احترزا عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل
 الماضي المثبت وما فيه مانع كما ينبغي خصا لا يصلح صلوحا تاما
 كالمستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياء عدم
 لا يصلح للتاكيد وكونه مطلوبا صالحا له وبما ذكرنا اندفع ما قيل
 ان التعليل لا يختص بال مثبت وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل
 اشارة الى ان المدعى اعني اللزوم مشروطا بالصلاحية تركه المقص
 لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا
 بكون المضارع خاليا من حرف تنفيس غير متعلق به جار سا بق
 وغير مفعول بينه وبين اللام بقدر ان النون لا يدخله نجور
 لسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخص المضارع للاستقبال
 فكر هو الجمع بين حرفين لمعنى واحد في كلمة واجلة ونحو قوله
 نعم ولئن متم او قتلتهم لاني الله تعشرون لان تقديم المعمول
 تقتضي الاختصاص المقتضي لتسليم اصل الحكم المما في التاكيد
 ونحو والله لقد اظن زيد منطلقا لان قد لا يجمع حرف الاستقبال
 قوله فيه اعد ا مثبت القسم مما هو صالح وهو الفعل المستقبل

المنفي قوله بل جائر نحو قول الشاعر تالله لا يحمدن المرء مجتبيا *
 فعل الكرام وان فاق الوري حسبا * والاكثر ان لا يوكل كقوله تغر
 واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا في شرح
 التسهيل قال وكثرت اشارة الى انه قد يلحق الشرط وان لم يوكل
 بما نحن وان تفعلن ان فعل والى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرطه
 مما يجوز لحوفه به قوله الموكل حرره لم يقل الموكل اذ انه اشارة
 الى ان ما في الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط في الحقيقة تاكميل
 لكلمة ان التي تضمنها قوله بما سواء كانت لازمة كفا في حيثما
 واذا ما ولا كمتيما قال وما قبلها مع ضمير المدكرين حال مقدرة
 من الضمير المستتر في الطرف العائد الى ما لان كونه قبل النون
 لا يجامع كونه مع الضمير ومن هذا اظهر انه بيان حكم الصحيح اذ في
 المعتل ما قبل النون هو الضمير فما قيل ان التعليل من المدكرين
 لا يجريان في اخشون واخشين وهم قوله ان اشتراطه فلا يكون ما نحن
 فيه ان التقاء الساكنين على حدة فيتحذف المدة واعلم ان نون
 التاكيد ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلما يند
 الاول قالوا في جمع المدكرين والمخاطبة ان فيهما التقاء الساكنين
 على غير حدة ولرعاية الثاني فالوافي التخييل والجمع المورث انه التقاء
 الساكنين على حدة لم يعكس لزوم الثقل في الاولين والالتباس
 اجتماع النونات في الآخرين قوله وان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا
 من قبيل التقاء الساكنين على حدة فلا يحذف المدة لاجله بل
 لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل

حيث قال لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض الا راولهما
 حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظا اوحكما وقال شارحه
 مثال المتصل حكما اضربان وهل تضربان قوله وهو الواحد
 المذكرة لم يذكرا المتكلم مع دخوله فيما عد اذ ذلك اشارة
 الى انه لقلة وقوم في الاستعمال كالعدم لان نون التأكيد
 لا يدخل الا ما فيه معني الطلب وطلب الشخص من نفسه غير
 صحيح الابتاويل واعتبار تغاثر اعتباري قوله وحكمهما غير
 ما ذكر لان ما قبله فيهما الالف لا التثنية والرضي جعل حكمهما
 ذكر اما لان الالف حاز غير حصين اوان الالف في حكم المفتوحة جعل
 قوله التثنية والجمع اذ بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر
 والمخاطبة والظما ذكره الشرح قوله للروم التقاء السالكين اذ
 على كلا المذهبين لعدم كون الثاني من شدة قوله فانه يجزأه يدل
 على انه يجزأ التقاء السالكين على غير حده مطابقا وايسر لك
 ومع ذلك قوله ويجعله مغفرا اي مغفورا انكرار الصواب ما في
 الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء السالكين
 مغفرا اذا كان اولهما حرف لين فانه لما فيه من المد كالحر كذا
 وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تعو ولا تتبعان
 بتخفيف النون قوله وليس بمرضي عند الاكثرين مع امكان
 التكلم ومجيئه كقراءة نافع ومحيي وفرأه اي واللائي لان حال
 الفصاحة في تبين الحروف وتحقيقها والتقاء السالكين بنا فيه
 وحال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم قال

وهما في غيرهما اه كما مبتدأ خبره كالمنفصل وفي غيرهما حال عن
 ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال عن غيرهما
 والمعنى ان النونين في لحيقهما اخر الفعل كاللفظ المنفصل حال
 كونهما في غير المثني والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير
 البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز قوله بيان
 الافعال المعتلة لانه يبين الحاقهما بالصيغة بقوله وما قبلها اه
 كما مر قوله ان النونين حكمهما مع المثني اه علم ذلك من
 التمهيد بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء بما
 ذكر في الصيغة قوله في ما ذكر من لحوق النقيصة المكسورة
 بعد الف لتثنية والالف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا لليونس
 قوله ومع غيرهما اه عطف على قوله مع المثني وقوله على ضربين
 عطف على ما ذكر عطف اسمين على معمر اي عامل واحد والمراد
 بالضربين كونهما كالمفصل وكونهما كالم متصل وقوله انما مع ضمير
 بارز مع ما عطف عليه حال من غيرهما اي ان النونين حكمهما
 حال كونهما مع غير المثني والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا
 مع الضمير البارز والضمير المستتر على ضربين وهو اي ذلك الغير
 المقارن بالضمير البارز شيان اه وليس قوله اما مع ضمير بارز
 او مع ضمير مستتر ببيان الفرق فيستفاد ان النون اما مع ضمير
 بارز او مع ضمير مستتر وسحتاج في قوله وهو شيء ان الى تكلف التعليل
 او التسامح على ما فهم ثم ان حصر الشر غير المثني والمجموع في
 الاسمين الهدكودين مبني على انه اعتبار الحاق النونين بما مر

المخاطب لانه الاصل في الطلب واحال البواقي على المقايضة كما يدل
عليه الامثلة وحصر ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكور
دون الموث فلا يردان ههنا قسم ثالث وهو ان لا يكون مع الضمير
اصلا نحو يضر بن زيد قوله وتضم الواو بصيغة الخطاب عطف
على قوله فتقول وسهي بعض الماعزين فقرة بالباء الجارة وصيغة
المصدر ثم اعترض فق: المناسب لسباق ما سبق ان يقر وكذا اخشون
بضم الواو والمفتوح ما قبلها وكذا ابكر اليا المفتوح قوله ارمي
الغرض بفتحتمين الهدف قال كالمتمصل كشاركهما في حقوق اخر
الفعل بحيث لا يمكن التلفظ بحركة ما قبله وفي اقتضاء فتحة
ما قبلها قوله يعني به الف التثنية مكد اني شرح المصرح وذلك
لان المتصل بالفعل الواو والياء والالف والنون و معلوم انه
لا يمكن في الواحد الحد كراجراء حكم ما سوى الالف فتعين
الالف فهما قالوا الرضي ان يكونه كالمتمصل على اطلاقه ليس بصحيح
لانه شامل للواو والياء ايض وان لا تثبت اللام معهما وانما اذا
اريد بالمتصل الف التثنية لامعى لجعل ابقاء اللام في اغزون
محمولا على ابقائه في اغزوالا نامل الكلام الى اغزوا وكل ما يجري
في اغزوا يجري في اغزون فليس الحمل الابتطويل المباعدة فمدفوع
بانه ليس في كلام المصرح شيع يدل على الحمل بل مجرد تشبيه
النون بالالف في الحكم اختصارا في العبارة للاشتراك في العلة
وهو انه لو لم يعد اللام مع اقتضائه كل منهما فتحة ما قبله يلزم
الاجفاف في الكلمة بحذف اللام وما يدل عليه من الضمة والكسرة

قوله اي لاجل انه غير الشر ترتيب المشار اليه المذكور سابقا غاية
 لترتيب الامثلة قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون
 التاكيد يقتضي البناء قوله وضم الواو لثلاثين بالواحد قوله
 لا على ترتيب كما سبق اليه لوهم اذ لا بد خل الاستفهام على الامر
 قوله وهذه الامثلة اي لم يراع المصراع الترتيب المستفاد من
 الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير المستعتر بل راعى
 الترتيب الصرفي فوق الاختلاف في الامثلة قوله ترتيب تصريحها
 اء بعد اسقاط مثال الصنف والجمع المورث قوله لا لتقائها الساكن
 المذكور بعد ما فلا يرد نحو يضربن واضربن فانه فيهما ملاق
 ساكن قبلهما فلا يحذف والقريضة على ذلك فانه في مقابلة الوصف
 كانه قيل يحذف في الاصل وقت لقاءها الساكن مطلقا سواء كان
 بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل
 واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذف لتقاء
 الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لا حظ له في الحركة لوما قيل
 ان الحذف لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا باختلاف
 في ان المحذوف من مقرر الواو الاول او الثاني قوله لا يهين
 بالنون الحفيفة عليك بمعنى لعلك لا جرأه مجرى عسى دخل
 في خبرها ان والمعنى لا تنهن الفقير لفقره عسى ان تركع وتذل
 والبرهان قد رفعه واعده فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال
 الزمان لا تدوم وقبله لكل هم من الهوم سعة * والمسي والصبح
 لا يقاءه * معه قد يجمع المال فيراكه * وباكل المال غير من جمعه *

* * * * *
 المسماة الصماء قوله والا فالواجب اه اي لا يكون اصله لانه من كان
 الواجب صيغة النهي للواحد المخاطب قوله خطأ لمرتبة اه ولو كونه
 لا نحو ما للاسم لا يخلو عنه الا لما منع من اللام والاضافة بخلاف النون
 فانه يخلو عنه الفعل بلا مانع فائدة لوبيقت سا كنا بعد الالف
 على مذ ص ب من اجازة وابدل يونس النون همزة وفتحها فيقول
 اضربا الرجل يا رجلان واضربنا الرجل يا نسوة وقال سيبويه
 هذا لم يقله العرب بوالقياس اضربا الرجل يحذف النون لالتقاء
 الساكنين قال وفي الوقف عطف على مقدّم يحذف السابق
 اي في لام اصل او على يحذف و كلام الشارح رح يحتمل
 كلا الوجهين قوله اذا ضم او كسر ما قبلها التقييد بالظرف
 مسنفا د من مقابلته بقوله والمفتوحة تقلب الفا قوله وجب
 ان يرد المحذوف لزوال المانع قبل والذي يظهر ان دخولها
 في الوقف خطأ لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف و
 لا يبقى دليل على مقصودها الذي جاء ثله كذا في شرح التسهيل
 قوله ومات اغزواه وكذا تقول هل يضربون وهل تضربين في
 حال الوقف على يضرب وتضربين فتزد الواو والياء ونون الرفع
 قوله فانه لا يرد اي الوقف ما حذف لاجل التسوين فتقول قاض
 ورام يلائمين ولا تقول قاضي ورامي باعادة الياء قال تسلب الفا
 اي حال الوقف قوله فان التنوين اي حال الوقف قوله نحو
 اصبت خيرا لا يخفى ما في هذا التمثيل من حسن الاختتام على
 وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة في اخر الكتاب

وثمة بالإلف الذي هو ساكن ابدأ اشارة الى الاستراحة بعد
 الخفة هنر الحُرما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف
 من الشرح العتيق والبحر العميق لما رأيت الظفرة من المتصل بن
 لحله عن تدقيقه وعدم الظفرة بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه
 والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على رسوله خير الانام
 وعليه واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام *
 قد وقع الفراغ من طبع هذه الحاشية على الفوائد الضمائية من مولانا
 عبد الغفور مع تكميلتها من مولانا عبد الحكيم سقي الله مثواهما
 وجعل الجنة ما واهما نهار سابعة من الصفر المظفر سنة ١٢٥٢
 الف ومائتين واربعة وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها
 الف الف سلام وتحيه بتصحيح الفاضل الفطين المولوي ركن الدين
 والموفق بتوفيق الله المولوي راسخ الله بامانة المدرس الاول
 المتوطن في اعلى عليين مولانا غيث الدين غفرله الله رب العالمين
 وعامله معاملته المحبين ولما بلغ طبع هذا الكتاب الي النصف
 توفي الله تعالى فعاون الفاضل الفقيه المدرس الاول
 المولوي محمد وجيه بامتتمام الحكيم الهمام المشخص لامزجة
 الدقيق بالصحة والاسقام دلا ور علي جعل الله سعيهم مشكورا
 * ونفعهم موفورا *

١٥٩

مفتحه	سطر	غلط	صح
١	كظا	كظا	كظا
٢	بمعتي	بمعتي	بمعتي
٣	انه ول جدي	انه ول جدي	الجد يز
٤	انهي	انهي	انهي
٥	الغايه	الغايه	الغايه
٦	كسر	كسر	كسرا
٧	النفسه	النفسه	لنفسه
٨	خر	خر	جزءا
٩	افهما	افهما	فيما
١٠	قيل	قيل	قبل
١١	الجارجي	الجارجي	الخارجي
١٢	دين جس	دين جس	بن الجنس
١٣	لفظ	لفظ	اللفظ
١٤	فمخور	فمخور	فمخور
١٥	بعكس	بعكس	يعكس
١٦	اللفه	اللفه	اللغه
١٧	عقل	عقل	نقل
١٨	البتاه	البتاه	النجاه
١٩	حكيمه	حكيمه	حكيمه
٢٠	عباراتهم	عباراتهم	عباراتهم
٢١	واله	واله	داله

من	من	من	من
١١	١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢١	٢١	٢١	٢١
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٣١	٣١	٣١	٣١
٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٤١	٤١	٤١	٤١
٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٥١	٥١	٥١	٥١
٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٥٩	٥٩	٥٩	٥٩
٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
٦١	٦١	٦١	٦١
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٦٤	٦٤	٦٤	٦٤
٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
٦٧	٦٧	٦٧	٦٧
٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
٦٩	٦٩	٦٩	٦٩
٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٧١	٧١	٧١	٧١
٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٨١	٨١	٨١	٨١
٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
٨٤	٨٤	٨٤	٨٤
٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
٨٦	٨٦	٨٦	٨٦
٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
٨٩	٨٩	٨٩	٨٩
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٩١	٩١	٩١	٩١
٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
٩٤	٩٤	٩٤	٩٤
٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
٩٨	٩٨	٩٨	٩٨
٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ص	غ	ع	بن
اعتبر	عتبر	٩	٢٠
المعنى	لمعنى	١٢	٢٠
لتنبيه من	لتنبيه	١٨	٢٠
لانها	لامنا	١٩	٢٥
انكشافه	انكشافه	٢	٢١
اعطاء	عطاء	٢١	٢١
لجزئية	لجزئية	١	٢٢
والاسناد	والاسناد	٢	٢٢
بسبب	بسبب	١١	٢٢
والمهم	ومهم	٢	٢٣
دلالها	دلالها	١٣	٢٣
لمعنى	لمعنى	١	٢٣
وبعد	وبعد	١٤	٢٣
الصودى	مودى	٥	٢٦
قالوا	قالو	١١	٣١
واللاستقبال	واللاستقبال	٥	٣٦
الكثرة	الكثرة	٧	٣٢
مطابقته	مطابقته	١٠	٣٢
التخفيف	لتخفيف	٢	٣٥
الفعل	لفعل	١	٣٨
اعرب	عرب	١٥	٣٨

هـ	ق	ع	ص
٣٠	٢٠	اسباب	اسباب
٣١	١	تبتع	تبتع
ايضا	١	اولع	النجو
ايضا	٥	التبتع	التبتع
٣٢	٩	حاصلته	حاصلته
ايضا	٣	والا	والا
٥٧	٢١	ما	شيئا
٥٨	١٢	حصلت	حمدى
٦٥	٩	قلب	قلبت
٧٣	٩	بين بين	بين بين
٧٩	٢١	لكتب	الكاتب
٨٠	٩	قرته	قوته
٨٢	٧	بنيته	بينه
٩١	١١	ذات	ذات
١٠٠	١٩	جمع جمع	جمع
١٠١	٥	بغير	بغير
١٠٢	٧	للمناسيته	للمناسبة
١٠٣	٢٣	لا حتمال	لا حتمال
١٠٨	٧	الشبه	الشبه
١٠٨	٢٠	المشابهة	المشابهة
١١١	١	الضمير	الضمير

ص	غ	ص	
اسماء	اسما	٧	١١١
دليل آل و بته	دليل آل و بته	٩	١١
دليل	دليل	٩	١١
آذر بجان	آذر بجان	٩	١١
بمعبي	بمعبي	١٠	١١١
الشيخ	الشيخ	١٢	١٢٢
بطبعه	بطبعته	٢٠	ايضا
تنار عهما	تنار	١٣	١٢٩
قيه	عهما فيه	١٣	١٢٩
اقراو	اقراو	١٤	١٣٣
على	عل	١٨	١٣٥
المراد	المراد	١٢	١٣٥
فأعله	فلعلته	٢٠	١٣٦
ان	ن	٧	١٣٣
منلا زمان	منلا زمان	١	١٣٩
لا يشته	لا يشته	٣	١٣٩
لك	لك	٢١	١٥٢
سلمت	سلمه	١	١٥٢
المشتق	المشتق	١٣	ايضا
ينبت	ينيب	١٥	ايضا
بستين	بستين	١٥	١٥٣

ص	ص	غ	ض
١٥٥	١٩	استقرارها	واستقرارها
ايضا	٢١	للخبرينه	للخبريه
١٥٦	١٣	القدر	القدر
ايضا	٩	المنع	المنع
١٥٣	٣٠	إلى	إلى
١٥٧	٥	بمعنى	بمعنى
ايضا	١٥	في مثل	في في مثل
١٥٨	١٧	جوز	جاز
١٥٩	٩	نعلي	على
١٦٠	١٩	الكلم	الكلام
١٦٢	٢	الكلأ	الكلأ
١٦٣	١٩	الحريين	الحريين
ايضا	٢٠	يكون	يكون
١٦٦	٣	مثابنه	مثابه
ايضا	١٥	لافه	لا نه
١٦٧	١٢	مبلعل	دابل
١٧٠	٢٠	الظه	الظه
١٧٥	١٧	المنصف	المنصف
ايضا	٢١	تشبيها	تشبيها
١٧٧	١٠	مقولا	مفعولا
١٧٩	٨	امم فعله	اسم ما فعله

من	من	غ	من
أيضا	١٢	مقول	مفعول
١٨٥	١٦	فائد	فائد
١٨٥	٢٥	يقيل	القييل
١٨٦		الجملة	الجملة
أيضا		المفعول	المفعول
١٨٧	٧	لا	لا بد
١٩٥	٣	مقولة	مفعوله
١٩١	٣	البحا	اليهم
١٩١	١٦	الكلام	الكلام
١٩٢	١٤	فهذا	به من هذا
١٩٥	٢٠	لغت	نعت
١٩٦	٣	جعل	كما جاز جعل
١٩٧	٣	ايكون	ان يكون
١٩٧	١٥	لعنيت	يعتني
١٩٨	٥	البح	البح
١٩٩	٣	بالعرفنة	بالمعرفة
١٩٩	٥	بالمخرف	بالمعرفة
١٩٩	١٣	المستغاث	المستغاث
١٩٩	١٦	الظاهر	الظاهر
١٩٩	٣	الى على	ابي على
أيضا	١٤	يشعر	ليشعر

من	من	من	من
٢٠٢	٢٠٢	اللفظي	اللفظي
٢٠٣	٢٠٣	الاقتصاص	الاقتصاص
٢٠٤	٢٠٤	السر	السر
٢٠٥	٢٠٥	المايرع	المايرع
٢٠٦	٢٠٦	استهوا	استهوا
٢٠٧	٢٠٧	للملا بيمت	للملا بيمت
٢٠٨	٢٠٨	نسا عتقنا	نسا عتقنا
٢٠٩	٢٠٩	الملبس	الملبس
٢١٠	٢١٠	قابل	قابل
٢١١	٢١١	للفصم	للفصم
٢١٢	٢١٢	للى	للى
٢١٣	٢١٣	لكلان	لكلان
٢١٤	٢١٤	فليرمه	فليرمه
٢١٥	٢١٥	خور	خور
٢١٦	٢١٦	الاند لى	الاند لى
٢١٧	٢١٧	الكنرات	الكنرات
٢١٨	٢١٨	الفعل	الفعل
٢١٩	٢١٩	مفعال	مفعال
٢٢٠	٢٢٠	تكلف	تكلف
٢٢١	٢٢١	عله	عله
٢٢٢	٢٢٢	المبنت	المبنت

مقتبده	سطر	غلط	مقتبده
٢٥٣	١٥	ضح	ضح
٢٥٧	٢	ثيما	ثيما
٢٦٣	٢١	الكلام	الكلام
٢٦٧	٢	العاطفة	العاطفة
٢٦٩	١٣	جاء في	جاء في
٢٧١	١٦	الاستثناء	الاستثناء
ايضا	١٦	الاستثناء	الاستثناء
٢٩٧	١١	خذ	اخذ
٢٩٨	١٠	ملحقا	ملحقا
٣٠١	١٧	محل	محل
٣٠٣	٩	بين بين	بين
٣٠٨	٧	وله	قوله
ايضا	٩	يتبعه	يتبعه
ايضا	١٦	يعقل	يعقل
٣١٠	٢٠	احتل ارك	احتل راك
٣١٢	٢١	قال يتوسط بينه	قال يتوسط بينه
٣٢١	٢٥	لتريين	لتريين
٣٢١	١٨	الاخر	الاخير
٣٢٣	١٢	ايبح	ايبح

ص	ص	غ	ص
٣٢٣	١٢١	اش	ص
٣٣٥	٨	لا ارحي	اش
٣٢٧	١٩	مجاز	لا ارحط
ايضا	٩	مطلقا	مجاز
ايضا	٢٠	قلم	مطلقا
ايضا	ايضا	تاني	وقع
٣٣٨	٢	اشفق	ثاني
ايضا	١٨	انه جا	اشفاق
٣٣٩	٣	لنون	انما جاز
ايضا	٧	الخيرولي	النون
٣٤١	١٠	التكره	الجزولي
٣٤٣	٥	لكنيسته	النكره
ايضا	ايضا	الدليل	الكنيسة
٣٤٤	٥	المبتدأ	دليل على
٣٤٥	٩	بينها	المبتدأ
٣٤٦	١٧	مذيلة	بينها
ايضا	٢٠	مبتدأ	مذيلة
٣٥٢	١٩	كن الغاظ	مبتدأ
٣٥٣	٢٥	فائدتها	كن اللفاظ

ص	غ	ف
٢٥٧	ان يقال	ان يقال
٢٥٩	ملت	قلت
ايضا	قيل	قبل
٣٩٠	لنصيان	النصيان
ايضا	لم يجيئها	لم يجي
ايضا	ما يعقلو	ما ينبغي
ايضا	بالغلبة	بالهوية
ايضا	اعتبر	اعتبر
ايضا	بثوت	ثبوت
٣٩٨	لية	كية
٣٧١	يجي	يجي
٣٧١	م عا	مراعاة
٣٧٥	ومية	مية و
٣٧٣	كلواحد	لاكلواحد
٣٧٣	بالظركافية	بالظرفية كما
ايضا	فلا تنافي	فلاينا في
ايضا	ف	فهي
٣٧٣	لا غاي	لا غير اي
٣٧٨	مجيئ	مجيئ

ص	غ	هـ	هـ
تفسير	تفسر	۱۹	۳۸۵
المجورور	المجورور	۲۷	۳۸۶
ممتشا بها	شام بها	۱۹	۳۸۵
ولاكون	ورلاكون	۲۰	ایضا
ذاته	ذاته	۵	۳۹۰
لااعتبار	لااعتبار	۳۰	۳۰۵
الزائد	الزائد	۵	۳۰۳
قوله حضرت القاضي قوله حضرت القاضي		۱۲	۳۱۳
اريد	اريد	۲۱	۳۱۳
ليجمع	ليجمع	۱۷	۳۱۹
المتكلم	المتكلم	۱۵	۳۲۱
ويبين	ويبين	۲	۳۲۹
الغير	الغير	۱	۳۳۰
المعنى	المعنى	۱۳	۳۳۴
اعتبار	اعتبار	۱۲	۳۳۸
له حرف	له حرف	۲۰	ایضا
لم يجر	لم يجر	ایضا	ایضا
خروجك	خروجك	۱	۳۳۹
قوله	قوله	۳	اینها

هـ	غ	هـ	ايضا
مواثقا	مواثقا	١٩	٣٥٧
فيه	فقيه	١	٣٩٥
الاكتفاء	الالغاء	٢	٣٩١
قوله شرنا جزءا	قوله شرطنا جزءا	٧	٣٧٧
الهاء	الياء	١٠	٣٨١
ساكنا	سابلنا	١٠	٣٨٨
سبيه	سبيه	١١	٣٩١
الذلات	الذلات	١	٥١٣
فلضرورة	فلضرورة	١٩	٥١٣
لتفتنا زاني	التقنا زاني	٩	٥١٣
اسكن	اسكن	١٨	٥١٣
اقتل	اذل	٩	٥١٦
و	ر	١٠	٥٣٠
علمت	عملت	٥	٥٣١
با	با	١٠	٥٣٢
التفليو	القليو	٩	٥٣٤
خصائها	خمئها	٢٠	٥٣٧
خيرة	خيرة	٢١	٥٤٠
الغاء	اللقاء	١٥	٥٤١

من	من	٥٣٣	٥
الغاء	القاء		
القلير	القلير	٥	٥
الى	لى	١٣	١٣
الاعطاء	الاعطاء	١٣	١٣
جائز	جائز	٥	٥
مغارنه	مغارنه	١٥	١٥
خايتہ القرب	خايتہ القرب	١٦	١٦
معانها	معانها	١٨	١٨
اختصاصه	اختصاصه	١	١
المبادر	المبادر	٥	٥
اهم	اهم	٥	٥
النصب	النصب	٥	٥
بالنقلير	بالنقلير	٩	٩
الحرف	الحرف	٩	٩
الكلمتين	الكلمتين	١٤	١٤
التقيل	التقيل	١	١
الجاره	الجاره	١٧	١٧
مسناقه	مسناقه	١٥	١٥
الى	الى	١٣	١٣

ع	ع		
اثنتون	اثنتون	٢٠	٩٠٩
الا يكون	الا يكون	٧	٩٠٧
لقبيلتين	لقبيلتين	١٣	٩١٠
تنقص	تنقص	١٧	٩١٤
ضرورة	ضرورة	١٩	٩١٥
الكلام	الكلام	١٥	٩٢٨
قوله الواجب دخول لولاه	قوله الواجب دخول لولاه	١٤	٩٣٢
تغيير	تغيير	١٤	٩٣٤
يجب	يجب	١١	٩٣١
طائفة	طائفة	١١	٩٥٨
فهو	فهو	٩	٩٥٧
الصواب	الصواب	١٢	٩٥٨
الماضي	الماضي	١٥	٩٥٨
يجعل	يجعل	٩	٩٨٠
نون	النون	١٢	٩٨١
على	على	٧	٩٨٣
اتصال	اتصال	٩	٩٨٤
الاول	الاول	٩	٩٨٤
فاما	فاما	٩	٩٨٤

ص	ص	غ	ص
ايضا	١٣	لا يصح	لا يصح
ايضا	٢٠	مسند	مسند
ايضا	٢١	لا تقول	بقول
ايضا	ايضا	مهما تقط	مهما تعط
١٩٠	١	صحاب	اصحاب
ايضا	١٨	خبر	جميعها
١٩١	٩	لغني	الغني
١٩٢	١٧	بشعر	يشعر
١٩٣	١٧	جملة	جعلت
١٩٥	٥	في ما اخره	في ما اخره
١٩٥	١٣	فله يتحمض	فلم يتحمض
ايضا	٢٠	اصل	اصلي
٧٠٠	٢	القراءة	القرءة
٧٠١	١١	رداها	رواها
ايضا	١٣	ثاء	ثاء
٧٠٢	٢٠	قوا	قوله
٧٠٣	٩	ولا جرا	ولا شيوا

